مكتبة دار الكتب الظاهرية

مخطوطة

تتمة حاشية الشنواني على شرح القطر

المؤلف

محمد بن محمد، الشنواني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ليم - ق ١٧

تتمة حاشية الشنواني على شرح القطر
في النحو - ق ٩٦ ـ صبغ

٥١ -

١٣٤٩/٣/٢٦

شبكة الألوكة
www.alukah.net

معنى الجواب هنا مشكل لان انما يدبهما يراد في تقسيم معنى الشرط اجوابا وبين شمت
جوازا مثل ذكر الجزاء بها وهو مقتد بسيبويه ذلك استشكل الفراء اذن اظنك تقول
من شرط ملفوظ بها وهو مقتد بسيبويه ذلك استشكل الفراء اذن اظنك تقول
قولها لفعا مثل انا اضحك وهذا لا يجازاة فيه وان اريد بها اريد بقولنا في نعم
ولاخر انتها الفا حرف جواب فيرد هذا انهم اذا عدوا احرف الجواب لم يعدوها
منها لانها لا يجي بالفاء بعدها وتترك الجملة بعدها كلها بكون ذلك في احرف الجواب
ثم قال الا ما سيجي قلت وقد اطال وليات بطايل وذلك لانهم لم يريدوا بالجواب ما يراد بالشرط
بين الامرين لبروا العموم واحد امنها وذلك لانهم لم يريدوا بالجواب ما يراد بالشرط
ولا ما يراد في قولهم ايمن قسم ولا من جواب وانما اراد وا ان اذن لا تستعمل
في كلام متقدم عليها بكون هذا كلاما مقدما بنتظم ان تكون الجملة التي فيها
في كلام متقدم عليها بكون هذا كلاما مقدما بنتظم ان تكون الجملة التي فيها
اذن جوابا لما قبلها انما تستعمل حيث يكون ثم سوال او كلام ملفوظا ومقدرا ويكون
اذن جوابا لما قبلها انما تستعمل حيث يكون ثم سوال او كلام ملفوظا ومقدرا ويكون
الجملة التي فيها اذن في صحبتها جوابا لذلك الكلام الملفوظا والمقدر والجواب
في الحقيقة انما هو تلك الجملة لا اذن وحدها وسميتها حرفا معناه الجواب انما يراد
بها ما ذكرناه قولان وكر الجواب قريبا للفراء في قولهم معناها الجواب في ايمن يريد
ان يكون المراد بالجواب ما يراد بالشرط غير صحيح بل هذا بان يكون مقتضيا
او قولهم يريد بالجواب ما يراد بالجزاء على الجزاء عطف تفسير على ارادته وهو خلاف
الاصل ولا داعي الى المصير اليه فتعين ان يكون المراد بالجواب غير المراد بالجزاء
عملا بما تقرر من ان الاصل في المتعاطفين التغاير وقولنا اذن
لو كان جوابا للزوم صحة الاقتصار عليها كغيرها من احرف الجواب ليس كذلك
بعد تسليم المدعى قوله بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا
اعلم ان مضمون الجملة التي كلمة فتقول في جوابه ما ذكر ومدخول اذن جزء
من مضمون الجملة التي كلمة فتقول في جوابه ما ذكر ومدخول اذن جزء
مرفوع لانشغل استقبالا لها الشروط في بعضها قولنا اذن لانجازاه بها هنا ضرورة
ان ظن الصدق انتفى في الحال فلا يصلح ان يكون جزاء الذلك الفعل اذ الشروط
والجزاء كما قال ابو علي اما في المستقبل او في المضي لا يدخل الجزاء في الحال حوله
وانما تكون ناصبة بثلثة شروط الغاء اذن مع استيفاء الشروط لغة لبعض
العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقه تغلب
وفي سائر الكوفيين فريق حد هنهم الرفع بعدها قال ابو حيان رواية
الثقة سمعوا لو من حفظ نحو معلوم من لا يحفظ الا انها لغة شاذة وحمل اولئك
الكرها الكسائي والفراء على سماع حفظها واخذها بالشذاذ والقليل عوله

الا في ان تكون ذا قصد والكلام فلو قلت سزيد قلت اذن اكرمه بالرفع فان تاخرت
نحو اكرمك اذن الغيت بالخلاف لان الفعل المنصوب لا يجي تقدمه على ناصبه
وكذا ان توسطت ان تقدم ما بعدها لما قبلها كما لشرط والجزاء نحو انا اذن نرفض اذن
اكرمك والتقسيم وجوابه كقولك لمن يعاد في عبد الغرض عنها او ممكن منها اذن
لا اقتلها او الجاني والمجني عليه نحو زيد اذن اكرمه فان اذن اكرمه والى اذن اكرمه
مع خلاف في بعض هذه الصور قال ابن الحاجب في شرح المفصل واعلم ان كل معتمد ما
بعدها على ما قبلها لانها جواب الواقع بعدها فاذا تقدم ما قبلها جعلتها وجعلتها
لغرض معنوي يحصل بالملفظ بها مع بقاء المعنى الاول بحيث لو كان على ما قبل جعلتها ايضا
بقاء المعنى الاول وكراهة ان يتوهم تغير المعنى هو سبب الخلاف في قولك زيدا ان
اكرمه مشبها بانه ليس كذلك وقال الكسائي من انتصب اعمالها تعمل مع الاعتماد وبدونه
بسبب وقوعها حشو او اما قوله انى اذن لهالك فاطرد الفرزدق ابو الخطار
محذوف اي اني لا استطيع ذلك ولا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده فاذا التقيت
لتحقق شرطه وذي الرضي في تخريجه وجها اخر وهو ان يكون الخبر محذوفا تقديره اذن لهالك
لا لهالك وحذف قال الله مبين قلت بعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها
على ما قبلها مستفاد المعتمد هنا هو المبني على ما بعدها فقط وفيه نظر اذ مستفاد
جواز مثل قولك زيدا اذني يعجبهم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما
دخلت عليه كما يجيء ما ياه قال في المغني بنبغي قياسه من النحويين اذا وقعت
اذن بعد الواو او الفاء الناجار فيها الوجهان للاعمال والالغاء وصرح بعضهم
بان الالغاء اكثر وبه جاء القران نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن
لا يؤتون الناس نقيرا لو قرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني
اذن اكرمك اذا احسن اليك فان قدرت النظم على الجواب جزمت وبطل عمل ان
لم ترمه حشو او على الحالين جاز الرفع والنصب مقدما او العاطف وهل يتعين
النصب لما بعدها مستانف او الى المعطوف على الاول او قولان مثل
ذلك زيد يقوم فاذا حسن اذا ان عطفت على الفعلية رفعت وعلى الاسمية فيهما ان
انتهى المذهب الاول واجاز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقول المقدم
العاطف انه في حيث اذن فاذا اصله مستانف هو مصدر متصل المعنى ومن حيث
كونه بعدها من تمام ما قبله لربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط
فليس بجيد في الظاهر واستشكل في التسهيل اذا اذا وقعت بعد ذي حس نحو زيد
اذن يلومك فقال ان يجئ زيد النصب على قلة كما اذا وقعت بعد عاطف لكن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تعقد ابو حيان بأن هذا الختيار له وليس مذهب البصريين بل مذهبهم انه يقتضي الغا
اذا توسطت بعد الشرط وجزائه وحينئذ ترد على المصنف فيما علق عليها المختار
ابن مالك نعم وافق في شرح الكافية البصريين على تخاير الرفع والنصب معمول الفعل
على اذن فتخير زيدا اذن اكرمه فيهما الغاء اذن اعمالها واجاز الكسائي اذا
الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نعلم احدا حفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى
اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان
تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان اكثر ما الفعول اتاخير
ويؤخذ من توجيه ابن حيان الذي علل به العمل قطعا عند البصريين في نحو زيدا
اذن اكرمك فما يجوز او يقتضي القول السابق في قول القائل اذن اهلك او الخيل
الاهمال او ترك قول الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلا قال ابن الحاجب في شرح المفصل
وانما لم تعمل الا التي للمستقبل لجواز الحرى التي لنواصبها وقال ابن الاستاذ
يشترط في النواصب كون فعل المال لم يتحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عمل الفاء
قولها ان لا يفصل بينها بما فصل القسم لان القسم زائد يجيء به تاكيدا لربط
اذن وجوز بعضهم الفصل بلا النافية لانها لم تعمله بها فاصلة فان ذلك فاذن
ولا يبعد جواز الفصل بها جميعا واما الفصل بغير ذلك فالصحيح منعه اقلم يسمع شيء
من ذلك وجوز بعضهم الفصل بالظرف في نثر يعني في اذن يوم الجمعة او في الدار اكرمك
نصب الفعل ووجهه ظاهر وبعضهم بالشذوذ نحو اذن يا عبد الله اكرمك والجار
الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل كما تقول اذن زيدا اكرم ولا يرجح حينئذ
عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان
القياس بطلان ما تعمل قليلا اقل من ان يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي في
الفصل بين لي وانفعل بمعمول انه يبطل عملها ويمكن بشمل ما اقتضاه الحديثية
الاتصال بالفعل لانها اسم قولها ذن واقدم زيدا يضرب بشبيه الظرف من قبل
المشبه شاهد ظاهر قولها وبان ظاهرة اي حال كون نهاظاهرة اي مذكورة قوله
ان يغفر ما اصله في ان يغفر في هذا الفعل بعد حذف الجار جر او نصب فيجيء خلاف
قوله ومضمرة جوازا او وجوبا تبعا لكون نهامضمرة ظاهرا وجوازا او وجوبا او ذا
جواز قوله بعد عاطفة المراد به هنا الواو والفاء وثم واو قوله باسم خاصا اي من
التاويل بالفعل مصدرا كانا او غيره واحترز بالخاص من قولهم الطائر فيفضب
زيدا الذي ابوه يقوم يعضب جميعا لان ما الاسم يتاول بالفعل فيصح عطف الفعل عليه
وقيد في شرح الكافية الاسم بكونه صريحا فهم قال وقولنا اسم صريح احتراز من نحو

ما

ما تاتينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانما وقع بعد ان التقدير
ما يكون منك اتيان فحديث لكون خبر ليس يصرح فاضمار ان هنا
واجب لا جائز بخلاف ما سنذكره من مضان اضمارها كما يجب بعد حتى ما لك
فيرتجى العمل ان الاضمار احسن من الاظهار انتهى قوله او بعدا ومعنى الى
الا ان احترز من اما التي بمعنى حقا فانها اذا اورد الفعل المنصوب بعدها
كان نصبه بان جائزا لا اضمارا واجبت كما في قول الشاعر لولا ان الله اعز لولا الحياء من زرام
اهزة والسبيعا واسوك عالقا لكن تقيد او ما ذكره المصنف وان كان
مخرجا لمثل هذا الا انه غير لعمل السببية فقيدها اعتراضا من هذه
الحيثية قولها وطلبته لفعل لا يخفى انه ليس المراد ما الطلب بصيغة الفعل الطلب بصيغة
لان بعض انواع الطلب ليس بصيغة الفعل ولهذا قال ابن مالك في العمدة وبعد
الفاء او الواو المسبوق نفي بنفي حقيق او موول او بفعل طلب صريح او بتضمين
او عرض او تحاض او استفهام دون تعريض قصدا لفا السببية وبالواو المصاحبة
وقال في شرحهما والنصب بعد الفا المسبوقة بفعل طلبي صريح نحو ينفعني
ويرب وقعتي فاطير بها ولا اشقى فتغفر لي ورب لا تحة لتوفي فادخل فعمت بالطلب
الامر والنهي والدعاء واحترزت بذكر الفعل من الاسماء الغير الصريحة امر اخير ورائك
او نهيا نحو اياك والشر او دعاء نحو اللهم عونك ضهدت وامثالها ليس منها جواب
منصوب وان جوزت بصريح من فعل بمعناه الطلب ولفظه لفظ الخبر تحقيقا له
تعالى والمطلقات يتربصن ووقفنا الله ساعتئذ فانت تراه لم يدخل في الطلب
بالفعل المصحوب لا ولا غيره وما يكون بحرف ولو عد انواع الطلب لكان في البيت ان
اولى لعمل المحصنات زانيا بغير الف مقابل الاسم فقط لا مقابل الاسم والحرف فوقه
الناصب اما ان اي بفتح الهمزة وسكون النون ويقال فيها عنا بدل الهمزة
عينا وانما عملت لاختصاصها بالفعل وانما نصبت لانها اشبهت ان المصدرية
في الاسمية وبعدها وجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا اختفت صارت
مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر ومثل ان التقيل والثالث
انها وما عملت فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كلا واحدة منهما
تدخل قولها على الجملة كما اصل النواصب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها
والاختلاف في اذن واذن تعلى قوله وانما احوجت في الذكر لما قدمناه اي من
طول الكلام عليها قوله بخلاف بقية النواصب فلا تعمل الا ظاهرة واذا قيل

التعليل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حيث لم تكن مني فالنصب بأن مضمرة وهو قول أبي سعيد كون المقدر كي قال المصنف
ولا أرى بأسا بذلك لأنها ما كي في كل موضع تنصب فيه من غير هاء التوكيد إلا في
بادي تفعل مضمرة أن متى وقعت بعد أن كي وقد تفعل مضمرة قوله فإنها لا تنصب إلا الضارع
ما ذكره من أن الزائدة لا تنصب هو مذهب الجمهور وخالف الأخفش فأجاز
عملها زائدة واستشهد إلى القياس والسماع أما القياس فلأنها شبهت
أن الزائدة لا أهمية من العمل فخروف الجر وأما السماع فقوله تعالى وما لنا
ألا نتوكل على الله وقوله تعالى وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله على ثبت
لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وفي حالة كوننا لا نقاتل والمصدر لا
لا يدخل على الفعل المثبت إلا أن يكون زائدة وقد عملت وهو المطلوب
وأجيب عن بيت ليبد بأما القياس فبأن الفرق فإن حروف الجر لا يفارقها
الاختصاص بها في حال زيادتها فإن فارقها في حال زيادتها كما لا يلزمها
الاختصاص بالفعل بل قد تدخل على الاسم كقوله وبيوما متى فينا يوجه حكم
كأنظيبة تعطو إلى وارق السلم ثم استتبع عملها فإنها زائدة وأما السماع
فقد قيل إن أن في بيتنا لا يبنى لتست كزايده بل هي فيهما مصدرية
ثم حضن ما المعنى وما منعنا قال قال المصنف وفيه نظر لأنه لم يثبت استعمال
لبجار والمجرور في المفعول به ولأن أن لا تكره زايده والصواب قول بعضهم
أن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا أول فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها
معنى القول دون حروفه لم يذكر المصنف هنا من شروط التفسير به
إلا شرطين وزاد في المغني آخر وطا ثالثا خر فقال وهما عند عقيبهما
شرطا أحدهما أن يسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها واخر وهو أهم
أن الحمد لله رب العالمين والثاني أن تتأخر عنها جملة فلذلك غلط من ذكرت
عسيلة أي ذهبا بل نحو أما لا يتبادى وترك حروف التفسير ولا فرق بين
الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت إليهما ما أنت وهذا والثالث
أن يكون في الجملة السابقة معنى القول لا لفظه والرابع أن لا يكون في الجملة
السابقة حروف القول فلا يقال قلت له أنا فعلي وفي شرح الجمل الصغير
لابن عصفور أنها قد تكون قد تكون مفسرة بعد ما فيها القول وذكر الزمخشري
في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله أنه يجوز أن تكون
مفسرة للقول على تأويل ما قلت لهم إلا أمرتني به أن اعبدوا الله وهو حسن
وعلى هذا فيقال في الضابط أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول لها أول

الأصل

بغير

بناه

قوله أن يا إبراهيم تفسير لمفعول فاديناه المقدر

بغير ولك أن ترد عليها إجازة فلو قلت كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية
أنتجها لم يجز ذلك إلا بحضار ولا تنصب في الأكثر الا مفعولا مقدرا نحو قولهم تعلم أنه
أن يا إبراهيم بلفظه هو قوله يا إبراهيم ونحو قولك كتبت إليه أن افعل أي كتبت إليه
شيئا هو أن افعل فأن حرف دال على أنه تفسير للمفعول به المقدر ككتبت وقولك
كتبت إليه أن يفعل كذا برفع يفعل أي كتبت إليه شيء هو يفعل كذا أي هذا اللفظ
فأن حرف دال على أن يفعل كذا تفسير المفعول به المقدر الذي هو المكتوب وقد
يفسر المفعول به الظاهر نحو وأوحينا إلى الجامل ما هو حي أن اقذفيه فقوله أن اقذفيه
تفسير للإيحاء الذي هو المفعول الظاهر لأوحينا وعلى الكوفيين إن كان
أن التفسير بدا لبصريين قال المصنف وهو متجه لأنه إذا جاز كتبت إليه
أفعل لم يكن أفعل نفس كتبت كما كان المذهب نفس السمن في قولك هذا سمن حلو
أي هيئ وهذا لو جيت بأي كان لم يجز مقبولا في الطبع انتهى ورده بأنه
يفهم رحمه الله تعالى أن الجماعة أرادوا أن قولهم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه
شيئا فباطل بتغايرهما وليس الأمر كما فهم إنما التفسير لمتعلق كتبت وهو شيء
المكتوب وهو نفس قولك الشيء وهو وهذا لو جيت إلى آخره ممنوع ولو سلم فلا يدخل
للطبع في الأحكام والصنعة للأدباء ولا يقول لك قائل إن المعنى إذا وافق أن الصالحة
للتفسير مضارع معه لا يخرجه عن أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية
وجزمه بمن تقدير هاناهية بني عليها فأن سكنه ونصبه على تقدير
لا نافية وأن مصدرية فأن قلت لا استقبال لمضارع وجاز الرفع والنصب
انتهى قوله والإرادة هي الواقعة بين القسم ولو ظاهرها لحضارها في قولك
وليس كذلك قال في المغني وهما يعني الواو والباء الداخلتان على أن أربعة مواضع أحدها هو الذي
تقع بعدها التوقيتية نحو ولا أبرح قاعدا حتى تأتي ومنه سلمت حتى تدخلها بسلام
بين نحو وفعل القسم مذكور كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم
من الشر مظلم ومثل كقولنا ما والله إن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتق
وما لنا نرى سيبويه وغيره وفي مقربا بن عصفور أنها في ذلك حرف جر مصدري ينسبك
بالجملة بعدها تقسم وسيبين أن الأكثر تركها والجر وفي الوابطة تكذلك والثالث
وهو ما زاد تبعا بين الكاف ومنقوضها كقوله وبيوما متى فينا يوجه يقسم
كأنظيبة تعطو إلى وارق السلم في رواية من جر الظبية والرابع بعد إذا
كقول فاما مهل حقا إذا أن كأنه لعاطي يد في لجة الماء غامر وزعم الأخفش أنها
تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع وتقدم رده ولا معنى لذكر الزايد فيما تؤكد

كما يزاد قوله احداها ان يتقدم عليها ما يدل على العلم اي اعم من ان يكون
مثبتا او منفيا نحو ما علمت ان يقوم زيد كما تقتضيه ما طلاقهم وكلامهم على خلافه
برون ان لا يجز جعل اليه قولا والمراد مما يدل على العلم ما استعمل عنده ولو مجازا قال
في التسهيل ولا يشترط ان يجري ما بعد العلم نحوه بعد الظن لغة وكما انتهى بعد احاز
سيبويه ان تقول ما علمت الا ان تقوم قال لانه كلام جرى مجرى الاشارة فكانك
قلت اشير عليك ان تفعل ولو اردت العلم القاطع لوكنت ان تقول ما علمت الا ان
ستقوم وما يدل على ان العلم قد يستعمل للظن حتى لا طرف ولعل ان علما لبعض الظن
انه اذا ذاق لوحظ المرء فهو ليل ودخل بما يدل على العلم لفظ الظن اذا استعمل في معنى
الظن ودخلت ما يكون مدلوله من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم
زيدا ومن افعال القلوب لعاصمة الهذلي من قال الرضي ونعم ما قال ان فعل
اليقين الذي تقع بعد المخففة وهو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبين
والتحقق والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري قول لمخففة
من الثقيلة لا يحتاج عليه بان ان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير
افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد ولحسبان في اللام في العلم للعهد اي العلم
الذي نصت عليه جزئي فلا يرد ما ذكر لكن الحق ما قال الرضي مما تقدم
وعليه فالحق ابو وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشايع
الكثير وانما وجب فيها حينئذ ان تكون مخففة من الثقيلة وليست ناصبة
لانها تدخل على الجملة الاسمية مستقرا وثابتا لان بابها ان تدخل الاستقبال فقد لا
يدخل بعدا فعال اليقين بخلاف المخففة فانها تفيد تحقق تاكيد الشيء وثبوته
واستقراره فهو لاحدهما رجحا اي انكان مضارعا معربا وخلا من ناصب وجازم
بخلاف نحو تعلم ان قد صدقنا وعلمت ان لم تقم ولم للقوم قولوا والثاني فصله
منها بحرف من احرف اربعة مشروط بان يكون فعلا منه فالم يقصد به
الدعاء فان كانه بعدها جملة اسمية نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
او فعلية فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى او متصرف دعا
نحو ولقد امسة ان غضب الله عليها على قراءة فان قيل ما السبب في الاحتياج
فيما اذا كان ما بعدها فعلا متصرفا لم يقصد به الدعاء دون غيره قلت التمييز
بين المصدرية والمخففة وما كانت المصدرية لا تقع بعدها التسمية ولا التعليل
الشرطية نحو ان اراد ان يسمعني ولن لو استقاموا ولا النافية فعلها جامدا وقد عالم يوقع
مع ذلك الفارق فاحتيج اذا كانت غير ذلك احتيج الى فاصل قوله حرف التنفيس

المراد

المراد هنا السين وسوف قوله وحرف النفي اطلقه هنا وقيده في الاوضح فقال
او نفي بلا او لما او لن قال الصبان ظاهره ان الثاني هنا مفصول على احدها ذكره ولم اعلم
لمن قاله وينبغي ان يتامل وجعلا مفصولا وعلى هذه فان فيه دقة اعلم ان صاحب
اللمحا اطلق في الثاني قوله بتقييد ما ذكره المصنف وهو الظاهر انتهى وقال الرضي
او بحرف في نحو علمت ان لم تقعد لان تفصل بين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها
مع الفعل شيئا واحدا بل صدر فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيه لضعفها انتهى وقال
ابو حيان ولم يحفظ فيها ولا في لما فيما ينبغي ان لا يتقدم على جوازه حتى يسمع
ومن صرح بالامام ابن مالك انه قلت لا قايل في الفصل بلا لوقوعها بعد
المخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لا بين المصدرية والفعل
لانها الكثيرة ودخولها في الكلام لمعنى فهو عارض لا تدخلها احوالها نحو جئت
بلا مال فاذا اتفق فيها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل
العلم لم يلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة
ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل الموضع انتهى وبينه في الثاني فقال
لا تميز بينهما لان معنى فعل العلم لا يصلح للتعليل لان المصدرية لا تقع
بعده وبعد فعل الظن لتميز احتمال المصدرية والمخففة بعده نعم لا يطلع
ثم رايت الخضري ذكر الاشكال فقال يعتبر الفهم الا ان يقال ان لا التي توقع بها
للتعيين كون المخففة من الثقيلة يلزمها ان تكون نافية ولا لذلك لا تاتي
تقع بعد الناصبة للمضارع وحينئذ فيحصل الفرق بها انتهى وندر وقلت
الفصل بها حملا على ما ذكروه تعلموا ان يوما من الحاد واقل ان يسمعوا بالضم
سؤل الذي سئول او من معنى السوال يعني المسؤول قوله تعالى قد اوتيت سؤلك
يا موسى والشاهد فيه ان يؤيد حيث جاء الفصل بعد ان بلا فاصل
قوله الثاني ان يتقدم عليها ظن او فعل اريد به الظن سواء كان من مادة
لفظ الظن او لفظ العلم او غيرها قوله او النفي نحو ان لا تقوم ان تكون مخففة من الثقيلة
اي بنا على تاويل الظن بالعلم والجواب كما قال ابن هشام الغالبي لا يتزلزل
الظن منزلة العلم الا فيما يقضي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيما لا
دون الحال انتهى وقال بعضهم نزل حسبانهم نفي توقعه في صدورهم منزل العلم
وادعى ابن مالك انه حيثما استعمل اثاره كالظن وتارة للعلم والظاهر
الاول فان ذلك بحسب الوضع نحو ويحسبون انهم يبلون فاصبح ان لم ينزل
الظن منزلة العلم فعلم انه تعلق بل في كون ان ناصبة او مخففة بعد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

افعل الاستفهام او التقرير على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في قولك
ان لا يقوم زيد ان لا تقوم رخيناذ اردت اليقين مثل افلا يرون ان لا يرجع
وتنصب ان ارمت الظن نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة لما مر فانه لا يجوز
اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب اذ الواقعة بعد العلم ولا اجراء خلافه مجراه
فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعد العلم عندهم لا يجري مجراه
عندهم ولا يجري غير مجراه عند سيبويه جائزان والفراء ابن
الانباري ينصبان بعد العلم الصريح كذا قال الشيخ خالد ما قاله في التسهيل
وتنصب ان ما لم تزل علما او ظنا ان احد الوجهين قال الكلمات سيق وهو الوجه
الذي ينزل فيه الظن منزلة العلم وفي التصريح ما تدل على الغاء سبق لا يتنزل
الظن منزلة العلم الا فيما مضى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيما ما في دون
الحال التي هي فيها الكلام اضمار بالمراد بتنزيل الظن منزلة العلم وفي الرضي
في كلامه نظر فانهم قد التزموا في المخففة فعلا متصرفا وما تودي معناه اي كما تنسبين
او ما يجري مجراه من الظن الغالب ثم قال ويجوز ان يتنزل الظن الغالب القريب من
العلم فتقع بعدها المخففة وذلك كثير وكذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق
بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة وقد يتنزل احدهما منزلة الآخر بالظن يجاز
فيقال علمت ان يخرج زيد يا تنصيل وظننت انه يقوم عليه دلالة على ان المراد بالترجي
المذكور هو الظن الغالب القريب من العلم لكن لا يبعد حمل على ذلك ولو يترك
الادعاء والمبالغة وتنصب قوله جوز بعضهم اتنزول العلم بالظن يجاز ان تعين
النصب حينئذ لكن لو استعمل العلم في معنى الظن الغالب الذي لا توقن العلم
فهل يجوز الرفع حينئذ فيه نظر ولا يبعد الجواز لان المدار على الحقق فليتامل
قوله وهو الاظهر في القياس اي لان الاصل عدم التاويل قوله والثالث لان لا يشبهها
علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة شامل لما اذا اشبهها شان لكن قد يرد عليه
قول التسهيل ولا بعد الخوف او لا يمتنع ان يجري كان بعد الخوف مجراها بعد
العلم المتيقن الخوف خلاف الضمير اي يتحقق خفت ذاك لا يقوم بالرفع فاذا
الخوف متيقنا وبعد عن الرجحان قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن
فيقع بعدهما ايضا المخففة انتهى وقد يجاب بان الخوف حينئذ ملحق بالعلم
كما يؤخذ من كلام الرضي فلا حاجة الى ما قاله ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك
اي بعد ما اريد منه الشك الا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن
نحو فرقت نحو خشيت ان لا تقوم وخفتان لا تقوم على قولان اصحهما جواز الرفع

كما بعد الظن وان الخوف تعين النصب وعليه الفراء انتهى وصورة المسالة ان لفظ الخوف
مستعمل في معناه فاعل استعمل في لفظ العلم فقد امن بابي العلم لان المراد به كما تقدم اللفظ
الدال على العلم وان لم يكن من لفظه وان كان مجازا او معتوم النصب كما هو قاعدتها وهو شامل
لما اذا لم يتيقن محوف لان يكون كذلك بل ويحيا النصب كما هو قاعدتها وهو شامل
لما اذا ظن محوف وظاهره انه لا يلحق حينئذ بالظن فيجوز الوجهان كما الحق بالعلم
عند تيقن الخوف وهو محتمل وجواز احدهما ان تقع بعده عاطفا فان اتقع بعد عاطف
لم يطابق نحو الوجه احدهما فانه واقع على المسالة وهو اقتضيه والوقوع المذكور لين يقتضيه
فلا يخبر بعدها الا بما يطلق هنا ما سبق الواو والفاء ثم واو قوله وما كان
لبشر ان يكلمه الله الى آخره قال المصنف في المغني يصح كان يغني الاوجه الثلاثة
يعني الفصلان والعلم والزيادة ويتعلق الا فقصر الحتم اما البشر ووحيا استثنا
مفرغ من الاحوال فمعناه يوحيا او موحيا ومن وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك
من وراء حجاب او يرسل بتقدير او ارسالا اولما وحيا والتقدير ما كان لبشر في الاخبار اي ما كان
تكليمه الا وحيا او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا ان جعل ذلك تكليما على حدة في حقه
وليس كل هذا بين ولا على القيام والزيادة فالتقدير في الاحوال المقدرة في الضمير
المستتر في الجار الذي في قوله فمعناه موحيا او موحيا ان كانت الاحوال المقدرة في
التقدير مفرغ من فاعل الكلام وهو فمعناه موحيا ان كانت من مفعوله وهو الضمير
المنصوب فمعناه موحى اليه وقوله او من وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك
من وراء حجاب هذا اما يتم عند بعد الحال من الفاعل او المفعول اما لو كانت من المفعول
لاحتمل ان تقدر وحي ويرد على صاحب الحال لاجل الربط فتقدر اليه وكان
ينبغي ان يذكر هذا التقدير ولا قائما على ذلك وان تقدير اصلا مع كونه
خلاف المعلوم عليه مخلا بالمعنى اذ الحال من الفاعل او من المفعول سواء والحاصل ان
حال الفاعل او حال المفعول وهو باطل وقد يقال ان الكلام صورة موصلا يجب
الحذف عند تقدم الضمير المذكور الصاد كما سيأتي لسم فاعل او بعضها فاكون اسم مفعول
ترك الشرط لتصير الاحتمال قائما فان جعلت حالا من الفاعل اغرت الضمير وان
جعلت حالا من المفعول فتضتا وهذا لخلاف المتقدم وهو تواه موحيا او موحى
فانه تصور تحالي احتاج عطفه فلا يكن بد من ذكرها سواء الا ان الايتان بلفظ
ذلك مع موصلا الذي هو اسم مفعول فيه بعض بعد وقوله وجعل ذلك تكلما
على حذف مضاف اي تقدير تكليم وفي او تكليما رسال واما على تقدير او يكون
من وراء حجاب بغير حاجة الى تقدير مضاف فينبغي ان نجعل الاشارة من قوله

اي او في الرسالة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وجعل ذلك كلها راجعة الى البعد مذكور في كلامه وهو الاحسن فيدخل الارسال
بطريق الاولى اما الاتصال من وراء حجاب فلا يدل ذلك لظهور ان تكليم
من غير احتياج الى تقدير والمراد بالوحي في قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا الالهام ما روي ان روح القدس يعث في روعي ان نفسا لن
تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب والرويا في المنام
فقد ثبت في الصحيح انه رؤيا الانبياء وحي والمراد بالتكليم من وراء حجاب ايذاء سمعه
الله كلامه كما سمع موسى عليه الصلاة والسلام من غير واسطة بصير السامع
من يكلم وليس المراد به حجابا لله تعالى لانه تعالى لا يجوز عليه ملاحظة على الانسا
من يحجب ولكن المراد به انما السماع يحجب عن الرؤية في الدنيا والمراد بارسال
الرسول ارسال الملك الى النبي فوحي الى نبيه قال صاحب الكشاف على الكشاف من وراء
حجاب تعلق بفعل والتقدير لا يكلمهم احدا الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا
ووحيا مصدر في موضع الحال او الاتباع ومن يقول ان يكلمه الله لانه قيل حرف
الاستثناء فلا يعمل فيما بعده قال اليمني وقوله او يرسل في تقدير وان يرسل
رسولا وهي عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه لانه فاسد
قال لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي الارسال اليهم لان المعنى حينئذ وما كان
لبشر ان يكلمه الا ان يرسل رسولا او قولا وليس على هذا تبيين اي فيتعلق
بمحذوف والتقدير عند المصنف اراني لبشر وعند ابن عصفور الا وحيا قلت قدره المصنف فحرف اللام بادا عن يتعدى بنفسه قلت انما يتجه
الرد لو كان ابن عصفور يقدره مقدما على الجار والمجرور والامر بالعكس تقديره
موحى الا ادخال اللام على مفعول المتقدم كما في كمال تزيد ضربت
في هذا المقام ان يقدر موخرا للاهتمام بشان الظرف المذكور للتبيين وقيل
للاختصاص فان كان في كلام ابن عصفور ما يقتضي تقديره مقدما فانه رد
ينتهي الامر كلام على تقديره موخرا وطاح الرد حينئذ اذ كره الله تعالى
قوله وليس عباءة وتقر عيني احبالي من لبس الشفروف قال التيسون وتيسون
غير مضروف للعلمية والتانيث وهو بيع مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة
فسين مهملة فواو فنون بنت مجدل بوجلة مفتوحة فمهملة ساكنة
فذال معجمة مفتوحة فلام تزوجها معاوية ترضى اسم فتاة عنة ونقلها
من اليد والى الشام فكانت تلك المليحة الى اناسها والتذكر الى استقطارها
نسمعها فان يوم تشتد لبيت تخفق الاداوح هي احب الي من قصر

منيف

منيف ولبس عباءة وتقر عيني احبالي من لبس الشفروف واكل كسيرة فكسر بيق
احبالي من اكل الرغيف واصوات الرماح تكل في احبالي من نقر الدفوف وكلب
ينبح الطراق وفي احبالي من قطر الوفي وبكر يشيع الاضياف وضيف احبالي
من بغل يزفوف وخرق من بني عمي نخيف احبالي من جمل علوف وفي بعض النسخ
من بغل علوف فلما سمع معاوية الابيات قال اما رضيت انه يجدل حق جعلت بنتي
مجدلا عليه هكذا ذكر الزمخشري في ربيع الغواص وفي رواها غيره الخواص والاداوي جمع
الاداوة والمنيف العالي المشرف قال لبيا ة ضربن من الالبسة والشفوف جمع شف
بفتح الشين المعجمة وهو ستر رقيق من صوف يستشف ما وراءه كذا في الصحاح
وفي القاموس الشف بالكسر الثوب الرقيق جمعه شفوف وثوب شف الثوب يشف شفوفا
وشفيفا رق فهو شف وشفيف والمختبر بكسر الباء الذي يكون اسفل شقة الخباء التي تكون الارض
من جهتيه يكسر جانباه والنهاطر بالطاء المهملة جمع نهطور وهو الالية التي تخبز بها والبكر بفتح الباء
الفتي من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والضيف الخميل هو الفعل
والد البقرة والعليف الذي يعتلف ولا يرسل للرعي والتعليم جعل من كتاب التعليم
والضيف الذي لا وقوف فيه وقد ثبت البيت الذي ذكره المصنف في بعض النسخ
باوا وهو الصحيح وثبت في بعضها باللام كما قالوا وليس عباءة وليس
بصحيح فالرواية بالواو وقد قيل المصنف في شرح بانت سعاد على ان ما وقعت
في بعض النسخ لبيس اللام كان الواو والعاطفة على موجبها قبل بيت ضفت
الى آخره مقرر بوجهين الثاني ان تضع بعد لام الجر في كلام ان شئت بعد لام
الجر وهذه هي المعروفة عندهم بلام كي وهي اللام الجارة للاسم والكاسانا
مضمرة بعدها جوازا واجبا كما قال المبرد في ابن كيسان بان يكون النصب
بعدها باضمار ان لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لكي الزمك بخلاف
المضمرة اذ لم يثبت النطق بها في موضع اضمار كي ويثبت اضمار ان محققا في غير
من المواضع وتحمل على المتيقن متقدم على المشكوك فيه والكوفيون يرون
ان اللام هي الناصبة بنفسها فاذا ظهرت ان بعدها نحو جئت لان الزمك
حكم اباه ان توكيدا للام وهو ضعيف وذهب ثعلب الى ان النصب
باللام لقيامها مقامان وانظر اذا اجتمعا مما ذا يقول قوله وانا فتحنا الت
تحاسبنا لبعض تلك الاحداث قال المصنف في شرح الشذور فاذا قلت ليس فتح
مكة علة لمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة

الامور اللائقة بشأنه صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة واتمام النعمة والهداية
الى الصراط المستقيم ولا شك ان اجتماعها له صلى الله عليه وسلم حاصل حين فتح الله
مكة بعلمه وانما عللت بها لانها قد يخفى التعليل على من لم يتأملها انتهى
الفتح ازالة الاشكال المشكل صورة او معنى والمشهور ان المراد الفتح على
العدو وفتح اكثر الاقاليم والمشكلات تزايلت في الرجوع عن غزوة حديبية
والصحيح وعليه الاكثر انه صلح الحديبية وهو ما تضمنه ما روى احمد وابو داود
باسناد رجاله ثقات انه قال وهو فتح يا رسول الله قال نعم والذي نفسي
بيده انه لفتح وفي حديث اخر للترجمان هو اعظم الفتوح ما قلته مضى ذكره
انيد فعوض عن بلادهم بالراح ونساؤكم الفضفضة اي الصلح وعن عيونهم السيلم
في الامان وقد رأوا منكم اكثر هو اوحزن قال الاهوظاهر بالنسبة لما كانت
واشتهر قول عن اسلم انه فتح مكة وقيل خيبر وليت شعري كيف قدم القائل
واقول ان يحمل على الفتح في التمكين او معنى شامل للمادي والمستقبل بعموم
المجاز لشمول كل فتح وجمع بين قولي ابن والاحاديث بان المراد ان كلا منها
داخل في الآية لا الخصوص كما ذكره ما استاذ شيخنا وقال الملكي جعل المنة على النعم
بعض الفتح او قضا الفتح بسبب المغفرة والحال ان كلا منهما من عنده فكانا
الفتح معللا لتلك المغفرة منه لا له الا هو اي لا مؤثر في الوجود الا هو
واذا كان كذلك فلا ان نجعل احد الفعلين سببا للآخر بعض فعله
بعد وترتيبه عليه من غير تأثير من الغير فان فعل الله تعالى لا يعلل
فتدبر قال الاستاذ فيخنا ولا كفاية في هذا التقدير بل لا بد من بيان المناسبة
كما في سائر الاسباب فقيل الفتح ناشئ من جهده وسعه عادة ومترتب عليه
امور عظيمة ناشئة منها قطعا وسببا للمغفرة واقول لا تكلف فيه لانه
ما ترتب على فعل العبد بلا واسطة يعد فعلا له تعرفا وشرعا بباب
ويعاقب عليه كالقتل المترتب على ضرب الرقبة ونحوه والفتح وما تضمنه
مترتب على فعله فعده فعله قطعا له فاشبه المغفرة كانه قال اخرنا على يدك
الفتح لتكون سببا لمغفرته بالمغفرة واذا اريد بالفتح القضاء فهو
باعتبار ان المقتضي فعل كانه قال قضينا بترتبه على فعلك لتثاب
وقيل المعنى لكن نجمع هذه الامور لك واجتماعها مما وقع تحقق الفتح
فصح التعليل وقيل غير ذلك وجعل اللام للمعاقبة حاسم للشبهة
الا اندخل في الظاهر قوله او للمعاقبة فتسمى لام الصيرورة ولام العاقبة

قال

قال في المغني وانكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة قال الزمخشري والصحيح انها
لام العلة سواء كان التعليل فيها مرادا على طريق المجاز ودون الحقيقة وبيانه انه
لما كان داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بالمحبة والشفقة عن ان ذلك
لما كان نتيجة الالتقاط جعل له وعرته شبيها بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاتى باللام
مستعارة لما يشبهها استعارة التعليل كما استعيرت الاسد لمن يشبه الاسد في شجاعته
لاستعارة اذا كانت في اسم الجنس لما عين ما وضع لشيء من حيث هو ولاعتبار الخلق
صفة بها كاسد للرجل الشجاع وقيل للمذهب التشديد في اصلية وان كانت
في الفعل وغيره من المشتقات فلان المقصود ان لامته هو المصدر فتقع الا
في المصدر اولا تم بتبعية ذلك يقع في المشتق فيقال في نطقه الحال والحالة كلمة
بلذا الاستعارة في فقط التعلق الدلالة ثم منه مشتق عند الفعل والصفة فتكون
الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة بتبعيه واما بيان التبعية
في الحرف فلان الاستعارة تقتضي قيام معناه ولام تبعية ذلك تقع في نفس
الحرف وفي السكاكي متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قولنا
ان معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكذا معناها الفرضي فان هذه
المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها لكانت
اسما لا حرفا فيقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة في
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لتوقف عليه الغائية تخرج الاستعارة
اولا في التعليلية والفرضية وبتبعيتها في اللام وفي صاحبة للتخصيص متعلق معنى
الحرف بالحروف فيقدر في لابد انما استعار العداوة والحزن بعد الالتقاط
لعلة الغائية فالمحبة والتبني لشابهة العداوة بعد الالتقاط لعلة
الغائية في ترتب عليه والحصول بعد من استعمل في العداوة والحزن اللام
التي كانت حقها ان تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا
للاستعارة في المجرور وهذا التنبيه اخرجه من قول صاحب الكشاف تبعا للتعليل
في اللام واراد على طريق المجاز لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم
عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني فعند ذلك لما كان نتيجة التقاطهم
وثمرته تبنيه مجازا على الذي يفعل الفاعل لاجله قول ازيده لقوله تعالى انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اللام الزائدة هي التي واقعة بعد فعل منعه
وفائدتها التوكيد قوله وكذا بعد في الجارة في بعض النسخ وظاهره مناف
لما قدمه عند الكلام على ان ان مضمره بعد في اعتقاد الاخفش والصواب ما تقدم

ستعارة

كذا

وقد يقال التشبيه راجع لما قبل الوقال ابو حيان ويجوز انتفاء لام كي واعم اللام
الزايدة والحروف لمعاطفة قال الفاضل الجامي لان هذه اللام تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للاكرام والتعجيز زيد وعضب وارد ت فيه ان ذا فيما لم تدخل على
معها يقال للفعل الى اسم صريح وهو ان المصدر يتم وا ما لام الجحود فلما لم تدخل على
اسم صريح لم يظهر بعدها ان بل اضمر ت لان الغالب فيها ان تستعمل بمعنى لم
وهو هذا النفي لانه يختص بالاسم الصريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المنفي
الاول الغالب التي يليها المضارع وهو ما الواو والفاء وثم ولا فلا نهما لما اختصت
نصبا بعدها للتشبيه في على النفي السببية والجحدية والا نتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها انتهى قوله وجيء بها زايدة بعد اللام وذلك
ليقع الفصل بين المتقابلين وهما اللام ولا لانهم لو قالوا جيت للا يغضب
كان ذلك قلقا في اللفظ وتهون في المنطق فتصبون باظهارها ان ولا يجوز الفصل
بين الفعل وال للام الا بلا وانما شاع ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها
بين الطارئ والجزء في فصل اللام نحو غضبت من لا شوجيت بلا ارادة قيد ذ للتفي المقيد
ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منفي وجيء بها وان قيد ذ للتفي المقيد
فقال السايبي يعني من معاني اللام توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على
الفعل مسبوقة بكان او لم يكن ناقصة من مسند ين الى ما اسند اليه الفعل
المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر
لهم ويسميها النحاة لام الجحود لملازمتها للجحد اقول النفي قال النحاس في الصواب
تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعلم لا مطلق الانكار انتهى
ووجه التاكيد بها عندا لكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم
ادخلت اللام زيادة لتقويه النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقايم لذلك
فعندهم ان الحرف زايد توكيد فغير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق
عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين انها اصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصدا لفعل الذي يلي من لفيته وهذا كان قوله
يلساعاه لاني لا ترد ون سلا ستواني العواذ لسن لمن يا مر ابلغ من لا تحتى
لانه نهى عن السب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر بعد متعلق بخبر كان
المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان
كان مكرهم لترول منه الجبال في قراءة الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية
انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا لاختلاف قاعدة كان

وترول

وترول وانت ترى نظم لها انها لام كي وان ان شرطية اي وعند اسه جزا مكرهم وهو مكرهم
لعظم مته وان كان مكرهم اشد تم معدا كاجل ذ قال الاصوري العظام المشبهة
في عظمها بالجبال كما تقول اذا اشبع من فلان فان كان للتوازل وقد تحذف
كان قبل لام الجحود كقوله فاجمع لي كيدكم ثم ايتوا صفا جمع قوي مقاومه ولا تخرد لفرد اي فما
كان جمع قوي لفي الدرد ار رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لا دعهما
انتهى وفيه نظر فاعن الحارث في قولك ما كان محمد طعامك لتاكل لتضيطها مك
متد ما على اباكل فانه لا يجوز على راي البصريين لان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
ويجوز على راي الكوفيين لان اللام لا تمنع ما ان يعمل ما بعدها فيما قبلها
وقوله ووجهه عند البصريين الى آخره قال الدماميني هذا مشكل فان التوكيد
حينئذ لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب ارادة نفي المسبب قال
الشمني وانت قول لم استفيد هنا تعلقت وانيمت مقامه بعد حذفه وقوله وعلى هذا
فهي عندهم حرف جر معد فيه نوجين يكون بعديا وهم يقدرون قاصدا للفعل
وقصد هنا ان تكون اللام للتقويه وكثر ما يطلق القول بزيادتها لاطراده صحة
استقاطها والمصنف يرى صحة القول بانها متعلقة بالعامل بناء على انها
ليست زايدة محضة ولا هي عديه محضة بل هما منزلتين بين منزلتين وقال
ان تقول لا يبعد اطلاق المعدية عليها اذا كانت اللام المقويه منزلتها
بين الزايدة والمعديه وقوله وفيه نظر الى آخره اعترض بان المرجحين
للاية على تلك الوجه وهم اكثر من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا
يوافقون على صحة ورا ما يرد عليهم بعد بنوع من التاويل لا يتكلم فيه وقوله والذي
يظهر لي الى آخره هو كلام صاحب الكشاف وما ذكره في البيت وقول ابي الدرد ا
ليس متعينا لذلك بجواز ان يكون المعنى في البيت فاجمع ستا هلا الغلب
قوي وفي قول ابي الدرد اوما انا عن ديا لترها قول وامرنا لنسلم قال الزمخشري
فان كانت الاعراب في عربي الاعراب فان قلت ما محل امرنا قلت النصب عطفا
على محل قوله اذ هدى الله هو الهدى على انها مفعول لاكانه قيل قد هدانا الله
وقيل امرنا لنسلم فان قلت ما معنى اللام في لنسلم قلت هي تعليل للامر بمعنى امرنا
وقيل انما اسكنوا لاجل ان نسلم قولا استظرفت في تريتيم المسايل التوجيب
فيها اضمار اذ فيه نظر لان الاستظراد انما يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون
له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله واصل ان الصابد تقصد صيدا
بعينه فتعرض اصيدا خر فطرده لا عن قصد سعي في اثره ولا يحتفي اذ السوق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لبيان ما ينصب المضارع مذكرا كان او بعده قاجوابا او وجوبا فلتشامل قوله
احداها بعد حتى ما ذات وقوع المضارع بعد حتى قوله فاما الشيء شرطه
كون الفعل مستقبلا الآن نصبه باضمار ان وجوبا لما مر الفعل المستقبل قولان
نبين عليه عاقبين حتى يرجعوا الينا سوى حمد نفي ونفيه استقبال ونبين
فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر منصوب بان واسمه ضمير مستتر فيه
وجوبا وخبره عاقبين وعليه متعلق بعاقبين وحتى حرف جر بمعنى الى
ويرجعوا منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجعوا وموسى فاعل
والفعل مع فاعله ومتعلقه في تاويل مصدر مجرور بحتى والجار والمجرور
يتعلق بنبين والاصل ان نبين حتى رجوعه اي الى رجوعه فالمراد من الآلة
الفعل هو المصدر والمضاف محذوف قبل ذلك المصدر لاستقامة المعنى قوله
وزلزلوا حتى يقول الرسول ولعلها قد مثل بالآية التي مثل بها المصنف اعني
قوله تعالى قالوا ننبين عليه عاكفين الآية تامل فيها المصنف على اعني كان
مستقبلا باعتبار التكلم وقد يقال ان المعنى التنبيه الثاني وان تنظيم الآية
الثانية فانه كان انزالا والقول بالنسبة الى الزمن من التكلم وهو من قولك
الآية ما فيها لكن القول مستقبل بالنسبة الى الزلزال كذلك العكوف عليه
ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن الانزال لكن الرجوع مستقبل بالنسبة
الى العكوف والجواب ان قولهم الى نبين عليه عاكفين الآية فيه حكاية كلامهم
وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه وهو الحكي لا الحكاية ورجوع
مستقبل بالنسبة الى الحكي مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالحكي لانه
المعتبر في الحكي بخلاف ما في الآية الثانية فانه ليس حكاية كلامهم حين هم
اخبار من الله واسم عنه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنسبة
اليه فان قلت ما اعراب الآية قلت زلزلوا فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله
والواو نائب الفاعل عاد على هو المراد جاشد يدا شبهها بالزلزلة بما اصابهم
من الاهوال والاخافة لما ذكر وحتى حرف تعبدي او يجعل التقليل ويقول
مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا وان والفعل بعدها تاويل مصدر مجرور
بحتى والجار والمجرور متعلق بزلزلوا والرسول فاعل يقول والواو حرف
عطف والذين اسم موصول معطوف على الرسول وجملة امنوا معه صلته
ومع ظرف منصوب بالفعل على انه حال من الموصول ويجوز ان يكون في قوة
الصلة فان الزمخشري قال في تفسير هذه الآية حتى قال الرسول ومن معه

حتى

لبيان ما ينصب المضارع مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مجموعا قلت اما قوله
احداها بعد حتى اذا وقت وقوع المضارع بعد حتى قوله فاما النصب فشرطه
كون الفعل مستقبلا الذي نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال قوله ان
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى حرف نفي ونصبه استقبال ونبرح
فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر منصوب بان واسمها مضمر مستتر فيه
وجوبا وخبره عاكفين وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى الى
ويرجع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى فاعله
والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل مصدر مجرور بحتى والجار والمجرور متعلق
ببرح والاصل ان يرجع اي الى رجوعه اي الى زمان رجوعه فالمراد من ذلك
الفعل هو المصدر والمضاف مقدر قبل ذلك المصدر للاستقامة المعنى قوله
وزلزلوا حتى يقول الرسول والعامل قد مثل بالآية التي مثل بها المصنف اعني
قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الآية لما مثل بها المصنف على ان
مستقبلا باعتبار التكلم وقد يقال ان فيه من التسمح الذي وان تظن الآية
الثانية فانه كما ان الزلزال والقول بالنسبة الى زمن التكلم وهو زمن ترك
الآية متأضيان لكن القول مستقبل بالنسبة الى الزلزال كذلك المعطوف عليه
ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن الترك لكن الرجوع مستقبل بالنسبة
الى المعطوف والجواب ان قولهم ان نبرح عليه عاكفين الآية فيه حكاية كلامهم
وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه وهو المحكي لا الحكاية ورجوع
مستقبل بالنسبة الى المحكي مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكي لا نفسه
المعتبر في المحكي عند المخاطبة والآية الثانية فانه ليس حكاية كلام آخر بل هو
اخبار من الله وامر منه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنسبة
اليه فان قلت ما اعراب الآية قلت زلزلوا فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله
والواو نائب لفاعل اي ازعجوا ازعاجا شديدا اشبهها الزلزلة عما اصابهم
من الهول او الامتناع لما فكر حتى يرجع بمعنى الى يحتمل التعليل ويقول
مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا وان والفعل بعدها اتيم تأويلا
فعل بحتى والجار والمجرور متعلق بزلزل والرسول فاعل يقول والواو عرف
عطف والذين اسم موصول معطوف على الرسول وجملة امنوا معه صلته
ومع ظرف منصوب المحل على انه حال من الموصول ويجوز ان يكون في قوة
الصلة فان الزمخشري قال في تفسير هذه الآية حتى قال الرسول ومن معه

حتى

حتى يجوز ان يتعلق بيقول ومتى ظرف مرفوع المحل على انه خبر المبتدا الذي هو
نصر والمبتدا مع خبره جملة واسمية في محل نصب على انها مقول القول والمقول مع قوله
جملة سدت مسد مفعولي قال وقرئ الرفع على ان لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب
ومتعلقة به من حيث المعنى كأن الزلزلة كانت سببا لقولهم قول الرسل حتى ينخل
الجملة حينئذ فالامر بالاسلام سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد
من السبب ما يكون منتهيا الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له
قوله وقد فصل للمعنيين معاني يشتمل كل واحد منها على فوائد اكثر واحد من معنى
الغاية والتعليل ويستعمل فيه قليلا محتملا سلما الصالحية معنى الكلام لهما
بحسب الاعتبارين والاحتمال لا يمنع التمثيل قوله فقالوا الخ يعني حتى تنفي الى
امر اولا تخصيص هذه الآية بالاحتمال الظاهر في انما تقدر عليها من الامثلة
غير مختار فاما الآية ثم قولك لا اسير حتى تطلع الشمس فلا يحتمل غير الغاية واما
اسلم حتى ادخل الجنة فالمحتمل غير التعليلية الا ان كان المخاطب مسلما فانه يحتمل
الوجهين لان المراد منه حينئذ الدوام على الاسلام وما ذكره المصنف مذهب
الجمهور وزاد بعضهم معنى ثالثا وهو مرادفتها الا في الاستثناء ونقله المصنف
عن جمع منهم ابن مالك واستظهره المصنف في قوله ليس الخطأ من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان تكون للاستثناء
المنقطع ويجعل الغاية احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان لم تستغن كون
العطايا مذمومة من الرجل حتى تستغرق عطاياك في حالة قلة مالك
فاذا اعطيت في هذه الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل ايضا التعليل بان يكون
المعنى ان احكم بان لعطاك من فضول المال ليس سماحة لاجل ان بعثتك
على الاعطاء حالة لا فاضل المال من المال لا يتأتى الكيف استظهرت مع ان الاحتمال
الغاية والتعليل صناعة لان الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافي القطع
قوله فلو عملت في الافعال الخ ان يكون للعامل واحد يعمل تارة في الاسماء
وتارة في الافعال وهذا لا مطمع له في العربية فان قيل انما قلت اي رجل تضرب
اضرب عملت اي في الجر في الفعل والخفض في الاسم فان الصحيح انه خافض المضاف
اليه هو المضاف اجيب بان المراد ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله
في الاسماء وعمل اي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجر في الافعال فان عملها
الجر في الاسماء من جهة اضافتها على الجار في الافعال من جهة تضمنها
معنى الشرط قوله الاول كونه سببا عما قبلها لانه لم يزل الاتصال في اللفظ الحصول

والثاني على حكاية الحال او المراد مع ذلك الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبان شيئا
ومن نصب نظر على ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبان شيئا
اخر كانه قيل وقع عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه الاخبار
بوقوع الحال يقول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن
يثبوته بدليل اخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع كما الزمخشري
كما سيتين وانما قدر القول لترتيب قراءة النصب لكون مستقبلا والا لكان قدرهم
واقعا كما كان في الاحوال وجه الحكاية وعلامة كون الفعل الحال حقيقة او تقديرا
صلاحية جعل الفاء كان حتى ولهذا امتنع الرفع في نحو سري حتى ادخلها الآن
ما بعد حتى هذه جملة مستأنفة كقولك للمتدارك الذي قبلها بلا اخبر تمر وتفحص
كان سري حتى ادخلها اي حملت كان على التقضي حادثا دون التمام وذلك لان ما سبب
حتى هذه مستأنف فيبقى ما قبلها بلا خبر وان قدر كان تامة جاز الرفع
لانه ما قبل حتى يكون مستقلا بنفسه ولو قلت سيري حتى ادخلها
جاز الرفع لان علقت امس بنفس السير لا باستمرار الحدوث ولو قلت كان
سيري امس حتى ادخلها فان حملت كان على التمام وجب الرفع لان ما بعد
حتى حال بسبب فضله وان حملت على النقصان والخبر امس فكذلك يجب الرفع
وان قدرت حتى مع ما بعدها خبر احينئذ وجب النصب تولت التي يعني
لحا والا او يعني حتى في نحو اطيعين ادنه او يغفر لي والمعنوم اذا كان
فيه تفصيل لابد قال بدر الدين ابن مالك والتي انتصب الضاد عن
بعدها اذا كان ما قبلها مما يقتضي شيئا فما بعدها يعني المد والا فهو يعني لا
وقال الرضي يعني او في احد الشيئين او الاشياء فان قصدت معا فادة
هذا المعنى الزمخشري وهو رأي احد الامرين المتضمن على حصول احدهما عقيب الاخر
واما الاول المتدارك حصول الثاني بعد الاول وبعديه يقدر بالا غير بالي
والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان غفرته بالا فالمضاف بعد عذوف وهو
الظرف اي لا ترتبك الا وقت ان فعليين فهو في محل نصب على انه ظرف
لما قبل وعند من يفسره بالما بعده تاويل مصدر بجرورا والى يعني الى
وقال ابن مالك ما سمعت قول لا سلسبيل من الصعب اواد ورك المعنى فيها
انقادت الآمال الا لصابرا والمعنى جمع مبيه وهو ما يقتاده الانسان والآمال
جمع امل وهو الرجا والمراد هنا المامولات وانقيادها حصولها قال الدماميني
وانت خبير بانه يجعل او على بابها لعطف احد الشيئين او الاشياء ممكن في بعض

ما جعلوها

جعلوها افي معنى الا او الى فخلتها وسيلة الا ولا الزمخشري او تقتضيني حقي فهذا
البيت اذا المضارع في الكل منصوب بان مضمرة قبل الا وبعد الى وحتى
ويعطف هذا المصدر على مصدر صريح من الفعل المتقدم اي ليكونن
قيل مني او قضاء مني او ليكونن استسهال مني او داد وذكر الموت انتهى وقال ابن
مالك قد يرد الا وحتى في موضع واحد تقدير ما يحفظ فيه المعنى دون الاعراب الى قوله
الا ما ان تقدر قبلها ومصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر
معطوف بالواو على المقدر قبلها فتقدير لا تنظرني او يعده مليكونن استقالا و
قدوم قال ابن هشام فان قلت فلم تنصب الفعل بعد الا حتى حملتموها على الى هذا البيت
قلت الفرق بينهما والله تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في ذلك فانهم
كثيرا ما يعطفون بالفعل المضارع على مثله ماضيا وفي مقام المثال في الفعلين
تارة في مقام الشك في الثاني منهما فقط اخرى فاذا اراد المعنى الثاني تعين
ما بعد الا ولم يوزن النصب بما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع
او راجحه وفي جواز ان يكون الناصب او بعدها مختصا بها قولان ان يكون ان مضمرة
بعدها بنفسها وان تكون في هذا البيت بمعنى الا قال الدماميني وليس بشيء قوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما الغمز بالمعجمة والزاي مصدر
غمزت الشوك بيدي والقناة الرمح وقيل كل عصا مستقيمة او معوجة والكعوب
الرمح الذي لا سنان فيه والمراد الانابيب وابيت من قصد الرماح لا يعرض فيها شاعر كان
بينه وبينه مهاجاة وقيل اراد انها لكثرة ما تستقي لساتوسم قيل المعنى اذا اشتد
على جانبي قوم رماية تلسهم حتى يستقيموا اذا لو تغمز الكسر لم تستقم بعد وقيل المعنى
لم تصلح الا للدلالة تولينه بالخاشبها الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا هموت
قوما بسوء منهم لم اجبهم الا ان يتركوا ايهامي وقال الدماميني غمزت بالغين المعجمة
والميم المفتوحة والزاي معناه عصرت والقناة معروفة وهي التي تجعل فيها
سن الرمح والكعوب هي النوابت في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية
معيبة حالة اذا اخذ في اصلاح قوم انتفعوا بالفساد فالمعنى حبسهم
المعاد التي ينشا عنها فساد هم الا ان يصيروا صلاحهم بحالة اذا انهرقناتهم
معوجة حيث كرهوا ان ينتفعوا من اطرافها ارتفاعا على من اعتد الحسان
ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم قوله بعد فالسبيء هي التي قصد بها او
ما قبلها سببا للفعل الذي بعدها وما ذكره من ان الناصب هو المضمرة
مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان الناصب هو الفعل نفسه منصوب بالخالفة وبعضهم

لا الاول منصوبا الفا نفسها واحترزنا بالسببية من الفا الوجه الرابع والمعطوف
عليها تاتيني فقد تنا يعفني فما تحدثنا قال المصنف وغيرها انفرد وا لك
في هذا بعفني فقولك ما تاتيني فيه اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا
بعد الفا العطف على لفظها قبلها فيكون شريكه في الحرابه فيه هنا الرفع
لان الفعل الذي قبله مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما
تاتيني فما اكرمك فهو شريك في النفي الداخل على على وعلى فلان قوله تعالى ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فا لفعل هنا معطوف كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك
النفي السابق وكانه قيل ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني ان تقدر
الفا لمجرد السببية لا للعطف ايضا وتقدر الفعل الذي بعدها مستانفا معفى
استيناف فان تقدر مبنيا على مبتدا محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من
الناصب والجازم وتقول ما تاتيني فاكرمك معفى فاكرمك لكونك لم تاتني
وذلك اذا كنت كارها لاتيانه ونويت هذا ان تقول لعلمك زيد فاسيء فيعطف
على عيدك فهو لا تنفا التوقع عنه بعطفه على عيدك والفرق بين هذا الوجه
والذي قبله ناخر ان الوجه الاول يشمل النفي فيما قبل الفا وما بعدها وهذا
الوجه ينصب النفي فيما قبل الفا خاصة دونها بعدها لانك لم تجعل الفا
لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما
اخلصتها للسببية وذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ما تاتينا فتحدثنا
وهو سهو اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت
لك في الثالث ان تقدر الفا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر
المولد مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه
فيجب حينئذ النصب لتجرده مجردا وجوبا والمتقدرين ما يكون مثل اتيانك
يعقبه مني اكرام بل يكون مثل اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر
ايضا الفا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر الاول مما قبلها
ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه سبب
عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون مثل اتيان فكيف يكون
مني اكرام وهذان الوجهان سائغان في مثال النحاة وهو ما تاتينا فتحدثنا
او يصح ان يقال بها ما تاتينا فتحدث ثابتا تاتينا غير محدث وان يقال ما تاتينا
فكيف تحدثنا وتلخص ان لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين وقد
شرحت ذلك شرحا لا خفاء معه والله الحمد فان قلت هل يجوز ان تقرا اولا

يؤذن

يؤذن لهم فيعتذرون بالنصب على احد الوجهين المذكورين للنصيبة قلت نعم
يجوز على الوجه الخامس وهو ما ناشئ فكيف تحدثنا اي لا يؤذن لهم في الاعتذار لكنهم
يعتذرون ويشكل على الوجه الاول وهو ما تاتينا فتحدثنا اذ لا يتاتى ان تكون
الا تيان المنفي حاصلا والاذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة
اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا فالمعنى لان المراد بلا يؤذن لهم نفي
الاذن في الاعتذار وقد ينفى عنه في قوله تعالى لا يعتذرون اليوم فلا يتاتى
العذر منهم بعد ذلك وقال في شرح الكشاف فان قلت فاذا كان النصب الاية
جايزا على الوجه الذي ذكرته فما بالك لم يقرا به احد من القراء المشهورين قلت
لوجهين احدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كل ما يجوزه العربية يجوز القراءة
به والثاني ان الرفع ههنا يثبوت النفي فيحصل بذلك تناسب رؤس الاي في النصب
حذفها فيتناسبون من حيث النصب بعد النفي في قوله تعالى فيعتذرون
فيموتوا والنصب هناك على معنى قولك ما تاتينا فكيف تحدثنا الا على معنى قولك
ما تاتينا محدثا ان غير محدث انتهى كلامه وقد سقناه مع طوله لنفاسته وكشفه
فوايد ولاحتياج الفهم في ايضاح هذا المحل ومنه يعلم انه لا ياتي كون الفا للسببية
بل لا بد من كونها للعطف ايضا وقد صرح بهما ايضا قول الاشموني المذكور وبعد
ثلاثة من حروف العطف تضمر ان بعد منها فا السببية وواو المعية نعم ما ذكره
من سهو الناظم في ذكر الوجهين الاخيرين في قوله ما تاتينا فتحدثنا فيه نظر
قوله يستحيل الذي ينتفي الاتيان ويوجد الحديث ممنوع بل هو ان يتعلق الحديث
على انتفاء اتيان الخاطب فيترتب الاتيان لكن ما اتى المتكلم اليه فان الحديث
حاصل حينئذ ويصح ان يريد انها ما تاتينا فاتت تحدثنا لكونك لا تاتينا
بعد ذلك الشرط الذي علق المتكلم في بحث العطف على النزع ما نصه وقد يوجه
قولهم بان يكون معنى ما تاتينا في المستقبل فما تحدثنا الان عوضا عن ذلك
ويفهم من قولهذا ان المنفي هو الوجه الثاني دون الاول
فالمتبادر على الضعيف من ذكر الوجهين فما تامل وقولهما في الوجه الرابع
من انتفاء المعطوف لكونه مسببا عن المعطوف عليه وقد انتفى كما انتفى
ما تواطئا عليه حيث قال ولا يجوز ان ينتفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون
بعد الاتيان انتهى وفيه نظر ايضا لجواز ان يكون سبب المعطوف احد
الامرين من المعطوف عليه وشيء اخر فاذا انتفى المعطوف عليه
واستلزم ان يتحقق الامر الاخر فيترتب عليه المعطوف فالمعلوم الان ان يبتفي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذا الكلام على ما اذا انحصر السبب في المعطوف عليه واما اذا انتفى المعطوف من حيث
ترتبه على المعطوف عليه لانطلق فليتامل وقوله وتعفى استثنافيا فان يقدر مبتدا
على تبتدا لحذوف قال في المغني والنصبون يقدرونه بعفى ذلك مبتدا امام
تقصدا بضاح لا الاستيناف ولانه لا يستانف الا على اهل هذا التقدير انتهى
قوله اذا كانت سببية تبعني سيبا في ان الواو عاطفة في ذلك وقد يفصل بانها
اذا وقعت بين شرط وجزا بعد الفا او الواو ولم يلد بعضهم بعدا او وزاد الكوفيون
بعد ثم والاحسن النشريل في الجزم مثاله ان تاتني فتحدثني احسن اليك
ومن ياتني فيحدثني احسن اليه وان تزرنا او تحسن الي احسن اليك وذكر
ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع
اجره على الله بالنصب واما كان النشريل في الجزم احسن لان العطف اذا قال
يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون من العطف فهو على
تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق ولانا الواو وقعت بعد ذلك بعد قام الشرط
والجزا جاز نصبه والاحسن جزمه ويجوز رفعه ايضا استينافا ويطلق بالنفي
التشبيه الواقع موقعه نحو ما لك وال علينا فنستكينا وكان ابي زنا فاطفل
والمعنى انت وال علينا فنستكينا وما انت ابينا فنطيعك وذكره في التسهيل
والحوية ايضا التعليل نحو ظلما تاتينا فنحدثنا وذكره في التسهيل وهذا وما قبله
قول الكوفيين خاصة وذكر ابن مالك كابن سيده انه رها لقي بعد ظهيب
لجزا بعدها كقول بعض العصا قد كنت في حيز فعز فرقا قال المصنف وعندي
ان التعليل شرط ان يقصد به النفي او لم يقصد به الاحقيقة فلا ينقاد ان يجوز
البتا نحو حينيذ يجاب قال ولعل هذا مراد العلما وكانهم شرطوا التشبيه
وهو معنى قول ابن مالك وزاد الكوفيون اجرا التشبيه بجرد النفي انتهى
ونقل السيوطي في الهمع في الكلام على حتى خلافا فيما اذا اريد بقلما التعليل
لا النفي وانه يجب ايضا عند سيبويه الرفع بعد حتى حينيذ فان وافق
المصنف على ذلك احتاج الى الفرق بهذا وقال السيوطي وان تقدم منت جملة
اسمية نحو ما زيد قام هر فتحدثنا قال ابن النحوية بن على انه لا يجوز النصب
لان الاسمية لا تؤول على المصدر وذهبت طايفة الى جوازه وقالوا يوجبان
الصحيح الجواز بشرط ان يقوم الفعل ظرف او جر وبرا واسم فاعل او مفعول
ليبدل على المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فتنكرحلك فان كانا سما
لاذ لالة فيه على المصدر نحو ما انت زيد فتنكرمه لم يجز النصب ويتعين

الفتح

محضا لجز جميا يكون بلفظ الخبر وعبارة المتسهيل جوابا للامر والنهي نحو ليقم أحمد
في ذلك وعبارة شفاء الطالب خبرية ولفظه والمستقبل المنصوب بالجوابية بشرطيته
الفاء أن لا يسبق بما بعدها على مبتدأ نحو ايتني أكرمك أو مسألة أو ربعي النواء فينطلق
وهذان الشرطان عاميان والنهي شرط ان يكون خاصا من نفوس الاثبات
وللامر شرط ان يكون بالفعل وما عدا النفي والامر لا يشترط فيها شيء
قوله لا يتفق عليهم فيه نوع تأمل وما عدا النفي والامر يشترط فيها شيء
فكيف عدا ثنا ومعنى هذا انها اعيان فينتفي الحديث لا على معنى فقوله
ما نافت ليست بمعدودة لانها اعيان فينتفي ان يتفق عليهم ولا يموتون
اي لا يكون قضاء عليهم فموتهم والحاقدير واحد التقديرين فيه وفيما مأتي ثلاثة
ان يجعل ما بعدها في تأويل المصدر فيكون مقدرا فيصير ان يكون المعطوف
عليه وهو ما قبل الفاء في تأويل المقدر بعده جوابا فتضطر الفرد على الجملة
الاولى لاجل ما من الاضراب فيكون ان بمنزلة جملة واحدة وليست بمنزلة الشرط
والجزاء حقيقة نحو يا ناقتي سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا فالناقة
منادى مرخم اي ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير ونصبه على انه
نائب عن المصدر لوصفه مصدر محذوف اي سيرا عنقا والفسيح الواسع
قوله والنهي شرط عدم النفي بلا قال المصنف في شرح الشذور ولو نفضت النهي
بلا قبل الفاء لم تنصب نحو لا تضرب الاسد فيفترسك فيجب بنصب الرفع في جواب
النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا فان نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب
عليك الاتا ديب قوله لا تظلموا اي لا يفعل عليكم غضبي اي لا تظلموا فيجازيكم
بان تكفروا النعمة فيحل عليكم غضبي ويعنتها اي يشقها اي يشق الماء الذي يكون منكم طغيانا
فالمراد بالعنت قوله والتحضيض نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق الخ التحضيض
الطلب بحث واد عاج اي اطلب الينا المتأكد ماخوذ من حضه على الفعال اي حثه
عليه وطلبه منه ويقال ازنجه اذا اقلقه من مكانه وجعل المصنف الاية
في هذا الكتاب للعرض وهو الطلب بلين ورفق اي اطلبا الغير المتأكد
اي هلا اخرتني الى اجل قريب لكن التقدير ليكن منك تاخير فتصدق بمعنى وكون
من الصالحين لو لاخرتني عرضا وحرف التحضيض اخر فعل ماض بمعنى المضارع
الا لامعان غاطلبا منك اخيرتنا لزمن الماضي وتا المخاطب فاعل ويا المتكلم
مفعول والنون نون الوقاية قال بعضهم وجعلها النحويون كلمة والظاهر
انها في مثل هذا ايكون لمجرد التحقيق فيكون التقدير ليثبت اخرتني الى اجل قليل

مثل

مثل ليت الشباب يعود يوما والفا فالجواب واصدق منصوب بان مضمرة
بعد وفاء على مستبرقة تقديره واصل الاصدق انصدق من باب التفعل فليت
التاء صادا واد غمت الصاد في الصاد وقرا ابي وابن صدق على الاصل وا كون
معطوفا بنا واو على الصدق وهو فعل انا وفصل اسعد مستتر خبره من الصالحين
وقرا ابي بسكون الجزم على محل فاصدق كانه قيل ان اخرتني اصدق واكن من الصالحين
في المعنى قال في تخلية نضامة الواقعة بعد الفاء اذا جوابا لشرط جازم بتبيه
قراءة ابن عمر قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق وا كون بالجزم
فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء الجزم اصدق ويسمى العطف
على المعنى وقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على الفاء
وما بعدها واذا كان العطف على ان يضلل اهده فلا هادي له ويذرهم بالجزم
وعلى هذا فمقتضى المضارع المذكور وجواب طلبه ولا تقيد هو المسئول بالفاء
لانهم انشدوا وعلى ذلك قال الا بلوين بالتكم لعلى اصالحكم واستديح نويا ولكن قال
ابن على عطف استدرج على الفاء الداخلة في التقدير على العلى وما بعدها
قلت فكان هذا هنا عنزلة من يفعل الحسنات الله يتذكرها في باب الشرط
وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب على المعنى لان المنصوب بعد الفاء تاول
الاسم فليتبع يكون هو والفاء محل جزم وساوضح ذلك في اقسام العطف انتهى
قوله والتمني في مقول قولا وطلبا بالفعل الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض
نظر كما سبق ولذلك عطفها في العمدة على فعل طلبية لينظر لم كان الطلب
بالاسم الفعل والخبر ليس محضا وكان بعض ليت والعل ولو لا طلبا محضا مع
ان قيل ان التمني والترجي ليسا بموضوعين للطلب بل هما لاستلزام فانا ريك
في كل من اسم الفعل والخبر انه ليس بالوضع فهو مشكل قلت اسم الفعل على القول
بانه موضوع على المعنى فليتامل قوله لعلي بلغ اسباب السموات فاطلع
في قراءة بعض السبع بنصب اطلع جوابا لعلي فيما ذكره في المغني من جواز نصب اطلع
جوابا للتمني وعطف على الاسباب على حد قوله وليس عباءة وتقر عيني
او عطفا على المعنى وهو لعلي ان ابلغ فانا خبر لعل لتقترن بان كثيرا
نحو فلعل بعضكم ان يكون الحق بحجته من بعض وقد يقوله في قراءة الجزم
عن قراءة الرفع فانها ليست مما نحن فيه وقد ربما تقتضي فلا اعدل لكن سنحا
الساعة بين خبر سنح اذا عدل ذلك في قوله فلا اعدل حبيت نصبا عدل
في جواب الدعا قوله والاستفهام اي سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شفعا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيشفعوا الدا وما سمخ من يدعوني فاستجيب لي متى سيرفا رافقا كيف تكون
قاصحيك ابن بيتك فانزوري واذا امتدحت اسما لاستفهام واخبر عنه
بغير مشتق نحو هل الخول زيد فاكرمه فالرفع ولا ينصب خلافا لمن قدره ظرف
او تجرد معنى الى الدار زيد فتذكره جاز النصب لان المجرور نائب الفعل
قال المصنف في شرح التقديم فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب
الاستفهام في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء فتصبح الارض مخضرة قلت
لوجهين احدهما ان الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رايت انى الله
انزل من السماء والثاني ان صباح الارض مخضرة لا ينسب اما دخل عليه
الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب الدهر عن نزول المطر نفسه
فلو كانت العبارة انزل الله من السماء فتصبح الارض مخضرة وجب النصب
انتهى وفيه تصريح بان الاستفهام التقريري يخصص ثبوت الفعل فلا ينصب
جوابه فان كان الفعل بصورة النفي والتقرير حمل الخاطب على الاقرار بامر
قد استقر عنده ليونثا ونفيه ومعناه هنا التقرير بما بعد حرف النفي
وشرط ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه امتنع
النصب نحو لم اضربت زيدا فيجازيك قال في التسهيل لما ذكر كون ما بعد الفا
جوابا ما نصبا والاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل كالمراد واحترز به
من نحو لم اضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يكن سبب مصدر
مستقبل لمنتفى انتهى ومن مثال الاستفهام الذي لا يتضمن وقوع الفعل
من هذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له من يدعوني فاستجيب له فان
هذا وان كان السؤال فيه بحسب اللفظ عن الفاعل كما في قولك من جاءك
اليوم اذا علمت انه جاء فالسؤال عن تعيينه وكانه انما ادرج وهنا
لجواز ما بين ما لك من كلام الفارسي في الفراء والزجاج حيث اجاز في
وتكتمون الحق بالباطل وانتم تعلمون النصب فسقط
النون من حذف العرب له على معنى لم يجتمعوا فاذا فاكون نصبا على
الصرف في قول الكوفيين وباضمار ان في قول البصريين فالكوفة لكنا نتوب على
وقال الصرف هنا يعني وكذلك اضمار ان لان النون معطوف على توجب
مقرر وليس يستفهم عنه وانما استفهم عن السبب في اللبس واللبس
توجب فليست الآية بمثل له قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن والعطف
والعطف على الموجب المقرر قبيح متى نصب الا في مزون شعر كقوله

والحق

والحق بالجواز فاستريحا وقال سيبويه في سرت حتى ندخلها لا يجوز الا النصب
في تدخل لان السير مستفهم عنه غير موجب واذا قلت انهم ساروا حتى يدخلوها
رفعت لانك اسير موجبا لا استفهاما اخا وقع من غيره الكلام على هذا الوجه
لا سيما الغاية في الطلب حتى كان الفعل الكثير قد واعيه قد وقع وانه بحيث سيل
عنه فاعلم من هو ليجازى قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه ابو علي وتبعه
في ذلك ابن مالك في التسهيل لم نر احدا من اصحابنا يشترط هذا الشرط الذي
ذكره ابو علي بل اذا تعذر سبك مصدر مما قبله لما لكونه ليس ثم فعل ولا اسم
معناه بنسبك منه وما لا يستحق ان سبك مصدر سيرا استفهاما لجعل المعنى
الفعل فانما يقدر فيه مصدر وقد يستفهما يدل على المعنى فاذا قيل
لماضربت زيدا فالمعنى اي ليكن منك تعريض بضربه زيدا فضربنا ومارويه
ابو علي الفارسي على ابي اسحق ليس بحجة لان قوله لم تلبسون ليس فيه نصبا
على ان المضارع اريد به الماضي حقيقة وقد ينوب المستقبل التحقق وقوعه
ولا سيما على التفضل الذي تقدم منه وجودا مثاله ولو فرضنا انه ماض
حقيقة لاريد فيه على ابي اسحق لانهم كما ذكرنا من اتيانه اذا لم يكن سبيل
مصدر مستقبل من الجملة سببا له من لازم جملة وقد حكى ابن كيسان
نصب الفعل في جواب الاستفهام حيث الفعل المستفهم عنه محقق الى فتوع
نحو اين ذهب زيد فتتبعه وكذلك في كم اللك فغر فرس من ابوك فتكرمه
لكنه يحتج على ما سبق وكرره من ان التقدير ليكن منك اعلامي بذهاب زيد
واتباعي منك وليكن منك اعلامي بابيك فاكرامه منا انتهى قوله حكى تعرفون
ليانا في جواب نقضي فين تذ بعض الروس للجسد البانات بضم اللام
جمع ليانة وهي الحاجة من غير فاقة والشاهد في ظاهر قوله واعلم منها فاعد
من قولهم فلان حاجتة على قلان اذا اظهرها عليه وابرزها اليه فيكون
للاعداد منه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المخاطب ومنه التقريض
خله فالتعريض قول الغير للغير حيث لا اسلم عليك وانظر الى وجهك
اليهم فيكون مراده من هذا طلب العرف في على سبيل ترك التعريض
فكانه يطلب حاجة منه من جانب وناحية للداع دعا اليه تقول نفرات
المغلان من عرض اي من جانبه وناحية قوله يا ابن الكرام الا تدنو
فتنظر قد حدثوك فما راي كمن سمعا اي حدثوك يدعوا الفا فما تعليلية
والشاهد في تنظر حيث جاء منصوبا في جواب العرض والا اذا قلت

عرض مبتدأ خبره لمن سمعا اى لمن سمعه والقيد للاطلاق قوله احتراز
للاخرس حرج به ايضا الطلب بلفظ الخبر عن حسبك شيئا من الناس وعن الطلب
بالمصدر نحو سقيا فيرويك قال المصنف في التصغير الملحق ان المصدر اصح
اذا كان الطلب منصبا بقوله قال ويبقى اذ يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة
ما لم يظهر نقل خلافه قوله ولا بي جيش وابن عصفور في اجازة تعدد نزال
وه واى ونحوها مما فيه لفظا الفعل قال المصنف في الشذور ومما اجد هذا
القول بان يكون صوابا انتهى ووجهه انه لما كان بلفظ الفعل ومعناه
اعطى حكمه ورد بان فعل الامر ما صرح وقوعه صلة الان حسن تاويله
بالمصدر المنسبك منه مع ان واما اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك سواء كان
مشتقا او غيره وابو جيش هو ابو الفتح عثمان بن جيش الموصلي النحوي وقرا
على ابي علي الفارسي وكان ابو جيش مملوكا رومي النسب سليمان بن فهد الازدي
وقراء ديوان المتنبي على صاحبه وشرحه وكان قعده اولا امره للاقراء
بالموصل فاجتاز عليه ابو علي في حلقته فقال له ترتيبك وانت حصرم
فترك الحلقة ولازمه حتى نفق وكان ولادته بالموصل قبل الثلاثين و
الثلثمائة ووفاته في صفر في سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة قال ابن
خلكان وجيش بكسر الجيم وتشديد الياء بعدها شين معجمة انتهى وقال الدماميني هو
باسكان الياء وليس مضبوطا وانما هو معرب بني كما في شرح المفصل للاسترابذي
انتهى قوله مما فيه لفظا الفعل من فيه للبيان لكن على حذف مضاف اى من
بقية ما فيه لفظا الفعل ومثله قوله ما فيه معنى الفعل ودون حروفه
قوله بعد قال والمعية اذا كانت مسبوقة بما قد منا ذكره اى الواو الواقعة
بعد ما مصاحبة ما قبلها لما بعدها حالة كونها مسبوقة بما قدمنا ذكره قال
ابو حيان ولا احفظه جاء بعد الواو في الدعاء ولا الحرض ولا التحضيض
ولا الترجي ولا ينبغي اذ يقنع على ذلك الا بسماع قوله ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين قال المصنف في شدح الشذور والمعنى
والله اعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتظنون ان تدخلوا الجنة
وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم
فيه فيعلم الله حينئذ ذلك منكم واقعا منكم وانواعكم من قولك نهارك صائم
الحال والتقدير بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى
قوله في قراءة حمزة وابن عامر وحفص واحترز بها عن قراءة من قرا برفع

يكون

يكون مما نحن فيه قوله الم الاتجاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاحاديث
بيني ظاهر وقوله لا تحسبه عن خلق وثاني مثل عار عليك اذا فعلت عظيم
قال الاسود الذيلي وقيل رياء بها الرجل المعاتب وهلا التفسل كان ذا
التعليم تصفادا والذي استقام وذي الصنائي ما يسع به وانت سقيم وارى
نلت بتذكار شاد وعقولنا وانت عن الرشاد عقيما ابدا بتفسل فانهما عن غيها
فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهنالك تسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك
وينفع التعليم والشاهد في وثاني وعار خبر مبتدا محذوف وفاعل فلان عار
عليك وعقلكم صفته واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام
كما قال الامام المرزوقي يذكر بصدر بها الا فعال عن النفي له ولذلك سهل من غير
تقديم فكر ولا روية والمبينة مأخوذ من قوله يا ايها الذين لم تقولون لم تقولون
ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله الاية قوله الثاني قصد النهي عن كل واحد منهما
قال الدماميني وهو ظاهر نظرا الى ان موجب تعين ان يكون النهي عن كل واحد
منهما على كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع
بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو وان المراد نفي كل منهما على كل حال
ويحتمل ان يراد نفي اجتماعهما في وقت مجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا
في المعنى الاول قال الشمني ويرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن
كل واحد منهما اي ظاهر فلا ينافي احتمال النهي عن الجمع بينهما قوله والكسر
اللبن كذا في شرح التسهيل لابن مالك وكذا قال في المغرب ويكون المعنى
وانت تشرب اللبن اي شيبته وقال البدر بن مالك معنى ارتضع لعنى المعيب
ولكنه يتعقب بر وانت تشرب اللبن فكانه قدر الواو والحال لا للعطف وعلى
الاستئناف في قوله فان سقطت لنا اي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا
المعنى لا يستدعي سبق وجود قوله بعد الطلب ولو بلفظ الخبر اي بعد ما
يقيد الطلب من الانواع السابقة في قوله او طلب بالفعل وغيرها كاسم
الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والمخبر به اذا اريد بها الطلب
وقال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا يتقيد
انما هو موقوف على السماع والمسموع انتفى الله امرى فعل خبر اريد به غليه
انتهى وعن ابي القاسم الزجاجي انه اجاز الجزم في النفي وقال بعضهم
بخلافه وفيه الرفع بعد الجزم قال ابو حيان ولم يرد بالجزم في النفي سماع
من العرب قوله جزم اي الجازم ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال

الاتية وفي شرح الكافية للحرم عند الغرى من الغاجا يوز باجماع قوله
جازم لفعل واحد لا غير بعيد اما بها فيخرج الزمن فعل نحو لا تشتم زيدا
وتم بكر وغالم عمرا فوا وجازم لفعلين منوع على الاعم الاغلب والا فقد
تجزم ان فعلا واحدا نحو زيد وان كرما تجعل وعمرو وان تفعل جاها البيت
فقلة جر كثير من الخاة تبادر تمثل هذا الشرط الواقع حالا لا يصناع الى الجزا
وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع كقول زهير وان
اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب عالى ولا حرم فانه عامل في الشرط
فقط عند نقضهم وبعض الايمة على جواز في الكلام وقال بعض المتاخرين
هو مرور واختلف في توجيهه فذهب سيبويه الى انه على نية التقديم
والتاخير وجوابا الشرط محذوف وذهب الكسائي والكوفيون الى انه على حذف
الفاء وهو الجواب وقيل هو الجواب وليس على التقديم والتاخير ولا على حذف
الفاء لانه لما لم يظهر اذا كان الشرط ثانيا تاثيرا في معنى الشرط لكونه ماضيا صنعت
عن العمل في فعل الجواب نوا من انواع الطلب الحاصل السابقة وغيرها طوى بلفظ
الخبر وخرج بالطلب النفي فانه يجزم في جوابه وفي تعليق ابن هشام
قال السهيلي فتوفي اعرابه واختلفوا من كلام ابي حيان لم يستثن الجزوليون
الا النفي وينبغي ان يستثنى ايضا الواقع للتمني في نحو قولهم ان للتاكيد فناون
ووجهها ان اشربها النفي طار عليها فلذلك لم يسمع الجزم بعدها
قوله فانه يكون جزما بذلك الطلب ما قبله من معنى الشرط الى ما تضمنه
من معنى ان الشرطية كما في المعنى وهذا قول الخليل وسيبويه ومشى عليه
في شرح الكافية ورد بان تضمن هذه الاشياء معنى الشرط ضعيف لان
التضمين زيادة بتغيير الوضع والاصل زيادة بغير تغيير فهو اسهل
وبان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع وقليل كرا قال المصنف
واعترضه الدماميني بان الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشا
كعسى ونحو وليس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا صالحة هما الظرفية
الغير الزمانية لا يحضر نحو تضوا الرحل بمعنى ما اقضاه حسن وليال
رقيقا بمعنى ما احسنهم رقيقا كلها متضمن الحرف الذي وقع الشبه
ان يودي به وهل كان كذلك غير متصرف قال الشمني والمراد بالحرف
في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو اعم من
وما حققه ان يوجد وليس بموجود حيثيد لا ترد افعال الانشا لانها

ليست

ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود
ورد ايضا بانه يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا نوجد في موضع وقت
نظر لان المتاول يقول بان الجازم نفس الطلب لا الجملة لان الفاعل
لا اثر له في الفعل الا ترى ان قولك اضرب زيدا العامل في زيدا هو الفعل وحده
لا الفعل مع فاعليته وان الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون هو الطلب
بنفسه ولا مقتضاه لانه مع فعل الشرط مخالف له من اقتضت بزيادة مخالفة
الاصل لا عتبارها بعد لتحقق ظهارها ومدلول حرف الشرط مخالفا فظهاره معه
واجيب بان هذا انما هو في الشرط التحقيقي لا التقديري كما هنا واعلم ان الفعل
انما انجزم بعد الطلب لان كلا منهما لا بد من حاصل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام
الجزء افاده الخاطب مضمونه والحامل على الكلام المطلوب كون المطلوب مقصود
المتكلم لذاته او لتحقيق توقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر
الطالب ذكر بعد ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن الخاطب كون المطلوب
متقيدا بالذكور لا لنفسه فيكون حينيذ معنى الشرط في الطلبين
ذكر ذلك الشيء ظاهرا وقيل الجزوم بقرط مقدر بعد الطلب مدلول عليه بذلك
الطلب والى ذهب الجمهور وتبعهم المصنف في الاوضح قال الرضي ولعل ذلك
لاستبعادهم اسناد الجزم الفعل في ليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز
ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم لفعل المتضمن
معناه فعلا واحدا وبطل ان ما ذكر مذهب الجمهور بقوله تعالى قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلاة ووجهه انه لو كان الجزم في جواب شرط مقدر
اي يقل لهم اقيموا الصلاة يقيموها لاستلزم ان لا يختلف احد من المقول
له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع وبما قال ابن هشام على ان بين الشرط
والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما تقتضي العلية كما مر حتى به بن الحاجب
وقال حاصل ما نامر الشارع صلوات الله وسلامه عليه للمؤمنين باقامة
الصلاة يقتضي اقامتها لعلمه بذلك وعلمه بوقوع ما علم وقوعه يجاب
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء
عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضات صحت صلاتك وفي
حاشية المطول للسيد المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان قد
غلبت في السببية فدلالتها على الترتيب الثاني على الاول وانها استعملت في الشرط
الذي هو جزء من العلة التامة فتعقبه الجزاء قطعا ولا يضر في ذلك المتبادر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من قوله لانه ينبغي ان يتوقف على الثاني مترتب على الغرض الاول يحصل جزما
بعد حصوله لا ان يتوقف عليه ويتعدد به فلا مدخل ان يعتبر حصوله
بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصلا لما وما قوله تعالى قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلاة ففيها اشارة الى ان المؤمنين ينبغي ان يباد
الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله صلى الله عليه وسلم
اقيموا الصلوة سببا لاقامتهم اياها لا تتخلف تلك الاقامة عن ذلك الامر
وكذا قولك ان توضأت صحت صلاتك يشعر بما لهذه في اعتبار الوضوء
في صحة الصلاة تحقق كانه الحاصل وحمل بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة
الصلاة فان المفهوم من مجرد التوقف واجاب ابن المصنف عن اعتراض
والد المذكور بان الفعل يسند اليهم على سبيل المجاز العقلي وقد يقال ان يكون
للاصل يقتضي الفرع في حد ذاته في المضاف والبيه فارتفع وانفصل
بالفعل والفاعل عرض الشارح وهو انقياد الجمهور وبانه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصون منهم وكل مؤمن مخلص قال له
او رسولا قم الصلاة اقامها قبل وكانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد
الى ضمير الله فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم بالاخلاص فان كانا الجاهل
يعلم الله هو هذا المعنى فهو غير مناسب له في بعض المواضع كقوله تعالى قل
للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وهذا المعنى بعد تسليم انه حاصل لا على
ذلك ان لم يتبادر من ظهوره الا ذلك فالجواب الاول لمنات قبله وقال المرد قل
لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب الامر المقدر لا في جواب قل قال المصنف
ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف الحاب اما في الفعل والفاعل نحو ليتني
اكرمك وفي الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم يقم ولا يجوز ان
يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وعلى ما قاله
يتوافقان اما في الفعل فظاهر واما في الفاعل فلان المواجهة بالقيموا العباد
عليهم يقيموا هم العباد المؤمنين ويحمل كون المواجهة للاحتجاب بلفظ الغيبة
اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح البيضاوي وابو حيان
في تفسيرهما وقيل مضارع بلفظ الخبر في معنى لفظ الامر والمعنى اعبدا
قال الاموغلي نور وبانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبني على
الحرام بالنون لقوله تعالى هذا لك على تجارة ثم قال تؤمنون والمعنى امنوا
واعتل ابو علي لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بني لاسم المنادى المفرد على الضم

لان شيه

لانه شبه بقبل وبعد وقيل للزم بجزم الاشياء لاصل جهة التقدمين بل على جهة انها
نابت منابها الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط واقيمت هذه منابها فالفعل
جزم لانها نابت منابه لا لتضمن الجازم وحده بل نابت الشرط وجوابه
والطلب لا يؤدي معنى الشرط وقيل الجازم لام مقدرة فاء اقيل لا تنزل مضمون
فعناه ليضيفوا خبرا قال ابو حيان ظاهر كلامهم انها لا يطرد في مواضع الجزم الا
بتقدير فول اذا المعنى تنبهوا فاذا تنبهوا قال عليكم قال المصنف في شرح المفصل و
ولا يجوز ان تقدر فان تتنبهوا الان تقال لعمر جاءك لان مضارع لدر لا ما في حتى
توهم بعضهم انها اسم فعل فوافقا بدل من ذكر حبيب ومذكر هذا صدر بيت
من قوله امر على القيس في معلقته غيره بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
بكسر السين المنزل المنقطع الرمل حيث يستدق منه وصرفه واللوى بكسر اللام
والقصر رمل يلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بضم الحاء
المهملة والميم واسكان الواو وبينهما موضع اخر وقوله والمعنى ليتوب الله امر اوفي
خبرا الظاهر ان ليضيفوا تفسير لفعل خبر اوم رد عليه انه صفة للنكرة قبله
ويمتنع في الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف ان لا يذكر فعل خبرا
كما فعل الخبر ويذكره ولا يشير بها على الطلبيا ويذكره ويعطفه على
التي كما في بعض النسخ والجواب ان فعل ليس صفة للنكرة قبله وانما هو
طلب فعل الخير من المرء وليس فيه وصفه على انها القول ويجوز في الطلبيان
يكون كذلك بتوجيه الجزم بتغفر لانه جواب لقوله تعالى تؤمنون وتجاهدون
لكونه في معنى امنوا وجاهدوا وهذا بناء على ان جملة تؤمنون وتجاهدون
مستانفة استئنافا بيانيا كانهم لما قال هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم قالوا كيف نعمل قال تؤمنون وكونه بمعنى امنوا منقول
عن سيبويه وكونه قراءة ابن مسعود امنوا بالله ورسوله وجاهدوا
وانما جيء به على لفظ الخبر للايذان بوجوه الامتثال وكانه امتثل فهو
يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وهذا كما يقول الداعي غفر الله لك ونغفر
الله لك جعلت المغفرة لقوته الرجاء كانها موجودة وعن ابن عباس رضي الله
عنهما ولو نعلم الحب لاعملنا الا الله تعالى لعملناها فنزلت هذه الاية اي هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم لمكنوا لمشاء الله يقولون لبيتنا نعلم
ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا يقوي انه مستانف
قوله وليس جوابا للاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بل عن الايمان والجهاد واشارة الى الوجه على ما ذهب اليه هذا الرد قال الزجاج وقد
غلط بعض النحويين وقال ليغفر لكم جواب هل ادلكم وذاك ان ليس اذا دلهم
النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم انما يغفر لهم اذا امنوا
وجاهدوا وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
الله لان معناه ومعنى الامر آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وليغفر لكم
الجلد فعلتم ذلك يغفر لكم وتقليطه عند ذكر المغفرة في غير هذا
الكتاب من ان هذا امر قليل تنزيلا للسبب منزلة المسبب لدلالة على
الايمان والجهاد وهو السبب مثال الايمان والجهاد فترتب المغفرة على الدلالة
مذلك الاعتبار فان قلت الامثال تؤدي الى المغفرة فان سنة الله
تعالى قد جرت بان من امن وعمل صالحا يغفر له يوجب دخول الجنة
تفضلا من عنده والدلالة ليست كذلك فان الرسول صلى الله عليه وسلم
قد يشكل امر الناس فضلا عن العمل الصالح فلا يتم امر التنزيل
والاقامة قلت اجيب بانا سلمناه لكن المرغب فيه ههنا بيان التعلق على اي
وجه كان وبهذا يعرف ان الدلالة تفضي الى الامتثال في الجملة الامر عند من قال
لامرأته انه دخلت الدار فانت طالق فانه علق الطلاق على الدخول ولم
يكن بينهما تعلق عقلي ولا عادي فان قلت لم لا يجوز ان يكون قوله تعالى يغفر لكم
جوابا لقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله اذا كان استينافا فالجزم لوقوعه
جوابا للامر اذا كان تفسيرا للتجارة التي تكلفت بتنزيل السبب
منزلة المسبب واقامته مقامه والاضافة في بينها قلت اجيب بان
قوله تؤمنون بالله ورسوله اذا كان استينافا فلا يكون خبرا في معنى الامر
وان كان تفسيرا للتجارة يكون خبرا في الظاهر ومعنى فالمناسب للشرط هو الامر
لا الخبر كما تقرر في محله قوله لا تستنكف الخ هذا اما على الوصف
بحال مقدرة لمن لدنك وليا يرتقي على قراءة الرفع او على الحال المحكية
تستنكف وهم في حين عرضهم يتعبدون او على الاستيناف كما قيل او قالوا لهم
ارسول تراه الى نهاك فكل هذه امور يجري بمقتضاه قوله فيهب لي من لدنك
وليا يرثني اي وليا وارثا والذين قرؤا يالا رث فهو برث من السبعة هو حبر اسم
عم قوله الكشاف في الكشاف والمراد بالارث توارث الشرف والعلم لان الانبياء
عليهم الصلاة والسلام لا يورثون المال وقيل يرثني الخ وكان حبرا
ويرث من آل يعقوب الملك يقال ورث وورث منه تقدم وقيل من

للتبعيض

للتبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم انبياء ولا علماء وكان
عليه الصلاة والسلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن ماثان
اخو عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب وقيل هو يعقوب بن
داود قوله ولم يجز على من جعل حزقيل من اعقاب ايوب الى التقاء قوله
تعالى من ذرية نوح ويقرب ما يلزم فيه على الحمل ان تهب بمعنى ولد وبالرفع فيهما
على الصفة لوليا وهو اقوى لان الولي لا يسأل وليا هذا حاصله والخبر هو
لا يحصل هذا المعنى انتهى قال الله ما يسوغ وقيل الرهط والرفع على الابتداء
لاصل الصفة قيل ما نداء وجب له ما طلبت يحيى حياة زكريا
عليهما الصلاة والسلام قوله واعلم انه لا يجوز الجزم في جواب التمني الى آخره سلكة
عن الشرط الجزم بعدي غير النهي وشرط صحة حلول اذا ان صح حلها مع صحة المعنى
تقول السلم ان دخلت الدار اي ان تسلم تدخل الجنة عجلا فاسلم تدخل النار وفلا تستهن
ابن بيتك ارزق خجلا فقال لابن بيتك امرد نوا في السوق اذا لا معنى لقولنا
ان تعرف فيه امرد نوا في السوق وفي المتوقف ليت لي مالا انفقه اي اني
ارزقا نفقه وفي الفرق لا تنزل عندنا تصب خيرا اي تنزل عندنا تصب خيرا
وفاسم الفعل مكان تمدحي او تنثني تحاي تثني تمدحي او تبتر يحي وفي الخبر
المراد به الطلب حسن نعم الناس اي ان تكن بنعم الناس فوا ما لهم في رفع
نصب على الحال من الضمير المستتر في نعم الخ وقال في الكشاف وتستكنف مرفوع
معطوف على الحال او لا تحسبه مستكنفا ابانيا لما تعطيه كثرة او طالب
الكثير عن الاستغفار وهو ان يهب كثيرا وهو يطمع ان يتقوى من الموهوب
له الكثير من الموهوب وهذا حاصله ومنه الحديث المستغفر بئان من هبته
وفيه وجهان احدهما ان يكون نهيا خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم
فان الله تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق والثاني ان يكون
نهي تنزيه لا نهي تحريم لدلالة لامته قوله لتستكثر بالكسر قال ابا تسكون بذلك
بلجهم كما قال الزمخشري كان اولى قوله قلت تحمل وجها آخر فان الزمخشري
ذكر بدل الوجه الثالث ان فيه شيء ستر وابعضد فيسكن تخفيفا يعني انه
يؤخذ من مجموع تستكثر ومن الكلمة بعده وهي اوا وما يكون شبيها بعضد
الا ترى انه قال اذ فيه بقر وظاهر بعض تستكثر واو وهو الثاء والراء او
حرف العطف من قوله ولربك فاصبر قال ابو حيان في هذا الوجه في الوجه
الثاني الذي ذكره المصنف وهذا لا يجوز لان يحمل عليهما مع وجود ازيح منها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو البدل قال السيرافي قلت الحق احق ان يتبع كيف يعد لما الهدى والحق
معنى ظهور البدلية والاختلاف في معينهما وعدمه لا لالة الاول على الثاني
قال الشيخ الاسلام ذكر بعضهم ان هذا في شرح المشدود ولا يحسن ان يعد بدلا اما
قيل كما زعم بعضهم لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني قوله
كانه قيل الاستفهام كما ترى لا ترى ما تعطيه كشاف الاعتبار قال الزمخشري كانه قيل
لا تتبع من لا تستقل عقلا على انه من المن في نحو نعوذ بالله ان نتبع ما نتفعل
منا ولا اذى لان من شان المان بما يعطي ان يستكثر اي يراه كثيرا ويعتد به
قال الزمخشري وقرا الاعمش بالنصب اضمارا ان كقوله الا ايها ذا الراجزي
احضر الوغى وبروى قراءة ابن مسعود ولا منّ ان تستقلّ ويجوز في الرفع
ان تحذف ان وتبطل عملها كما روى احضر الوغى بالرفع انتهى قوله وهو حرف
ينفي المضارع ويقلبه ماضيا اي حرف يدل على انتفاء حدث المضارع فان
المصدر كثيرا ما يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر والنفي مصدر الميمي المنفي
ويقلبه تمامه ماضيا فان قيل كان تنفي لا بعبارة ان يقول حرف ينفي المضارع
بعد قلبه ماضيا قلنا من المعلوم بالضرورة ان معنى لم هو النفي المذكور
لا غير قلت اجيب بانه لما كان القلب من لوازم منزلة المعنى المستفاد
منها واما تقديم ذكر النفي على ذكر القلب فلانه هو المقصود مع انه اقل قيدا
فان قلت المضارع اذا انتقل الى الماضي فهل يكون حقيقة في المعنى الاول
قلت قيل لا بل يكون منقولا لانه هو حقيقة في المعنى الثاني فان قلت
فكيف تسميه مضارعا قلت لما عتبارا بقاء الشيوع على ما كان فان قلت
فهل يصح ان يكون حقيقة في المعنى الاول بهذا الاعتبار قلت قيل الاما نع
من الجواز لاسيما ان الاثبات هو الاصل في الاستعمال والنفي فرعه كما ان
الافراد اصل والتركيب فرعه لكن الاستعمال ما تحقق فيه قوله لم يلد
ولم يولد مفعول يلد محذوف وفاعله مستتر فيه اي لم يلد احدا والجملة
يولد حذفت الواو لوقوعها بين مفتوحه وكسرة لازمة والواو حرف
عطف ونائب فاعل مستتر فيه اي ولم يلده احد فلم يلد نفي الاولاد ولم
يولد نفي الوالدين وثبتت الواو في لم يولد لانها لم تقع بين ياء مفتوحه
وكسرة لان قبلها ضمة وبعدها فتحة وقد تهمل لم عمل لا على ما اول القفي
المضارع بعدها كقوله لم يوفون بالجار يوم الصليفا وهل هو ضروره
او لغة فيه خلاف قد ظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب السعد وغيره

الحاشية

انه ضرورة بها لغة قال في المغني اعطاء الحكم لوفي على النقيض ذكر مستشهدا بقراءة
بعضهم ان نشوح بفتح الحاء وفيه نظر اذ يحتمل ان هنا واما بضم او يحسن حمل
الفتح على لغة من يحمل على اقرب مذكور وقيل اصله نشوح حذف الواو الحقيقية
وابقى الفتح دليلا عليها وفي هذا تشديد وذاك توكيد المنفي بلم معناه كالمثبت
وحذف النون لغير مقتض مع الجزم لا يليق به الحذف الا نادرا مثل ويحتمل ان
يقال في نحو هذه الآية ان حركة الحاء من لم نشوح واتباع اما الحركة الواو قبلها
اعني حركة اللام التي بعدها اثر لما احتفها وهي الضاد واحتمل زيد ان من الوجود
والتي بمعنى لا واعترض بانه يحتفظ بوجوهها مثل المضارع تفوق غيبه
عن الاحتراز وواجيب بان المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم اعني نفي
المضارع وجزمه وقلبه ماضيا لا يعم عموم هذا الحكم لافراد لما
فوق هذا الاحتراز بتبديل المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم وتبليغه على اتمامه
عن ما عبر النافية قوله لما يقض ما امره اي لم يفعل ما امره كبره وما اسم موصول
قال ابو البقا بمعنى الذي والعايد محذوف او ما امره به وهو ضعيف نظرا من حيث انه
قدر العايد مجرورا بحذف في مجرور الموصول به فان قلت امر يتعدى اليه بحذف
الحرف فتقدير غير مجرور قلت اذا قدر به غير مجرور فاما ان تقدره متصلا
او منفصلا او كلاهما مشكل لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير
مع اختيار الرتبة وهو واجب الانفصال وتقديره منفصلا يمنع حذفه
لان العايد متى كان منفصلا امتنع حذفه بنصوا عليه وعللوه بانه ليفصل
الا لتعويض واذا حذف فاتت الدلالة على الالتزام واجيب عن الاول
بانه لا يلزم من منع ذلك ما نحن بصدده لان منعهم مقيد بالزوال الفتحة اللفظية وعن
الثاني بانه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل والا لبس هنا بتقرر وتقدمها في اربعة
امور عرفي المعنى المراد خاصة وهو قولنا ما نفي المنفي بلم قوله الهاء من الحال
اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها للاستغراق النفي وامتداده قالا الرضي
وسيأتي الاشارة الى من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق
وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه الفراء واما لم فيجوز انقطاع
نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيدا امس لكنه ضربه اليوم قوله وقد يكون
منقطعا مثل هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا
لان المعنى انه كان بعد ان لم شيئا مذكورا كذا مثل بذلك الفراء وابن مالك
وابو حيان وقد اعترض عليهما الشيخ بهاء الدين ابن النسبكي في عروس

الاخوان فقال وقد عجبت من ابن مالك ومن شيخنا الى حيان في تمثيلهما
لانقطاع النفي بقوله تعالى لم يكن شيئا مذكورا فان الحال هنا مقيدة بالحين
التقديري اي لم يكن شيئا مذكورا الى ان لم ينقطع ذلك اصلا اقوله لم يقم زيد
اصل النفي الذي تكفل انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه
فاذا كان مقيدا بظرف فانما اقتضى استغراقا النفي للظرف فقولك لم يقم
زيد امس نفى القيام في امس فقط واما القيام فيما بعد امس فلا يتعرض لنفي
البتة لا بنفي ولا باثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فانه يستغرق
الاوقات التي لها غاية تنتهي اليها من النطوق بنفيها او ردناه منذ وله
ومن ثم استغرب لما يقدم ثم قام لما فيه من التناقض قال الدماميني الاستدراك
النفي واستمراره الى زمن التكلم عميق من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر
ففيه وجد في الماضي نعم الاخبار لا تستقبل فيما لا يستقبل اصحه ولا ينافي
استمرار النفي الى الحال قولك توذن كثيرة بوقوع ثبوت ما بعدها الى ما انتظار
وقوع حصول ما بعدها ولا يشترط في توقعها الثبوت انما يكون من المتكلم
شيئا لما علم ان غيره يتوقع ثبوته كما ان قد لا يلزم توقعه من المتكلم
بل عند المتوقع وان كان توقع المتكلم هو الذي يتوقع كما يقول المؤذن
قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون قيامها وقد لا تتوقف بذلك كقولهم
ندم البليس ولما ينفعه الندم قوله بل للتعذيب وقوا بجزم بلما وجزمه حذف
النون والواو فاعل وعذاب مفعوله منصوب وبضبيه فتحة مقدرة على ما
قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا قوله الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه
يعني المستقبل من كلامه تعالى وهو معنى بنا المتكلمان الكافرين ما
ذاقوا العذاب الى الان اي الى زمن التكلم اي استمر نفي الذوق الى الحال
وان ذوقهم للعذاب متوقع بثبوته منتظر بعد الحال فاذا قوله زال
عنهم الشك وصدقوه مضطرين وحينئذ لا ينفعهم التصديق
فان كل الكافرين ينكرون ثبوت ذوق العذاب ولا يتوقعون
فكيف قيل ان ذوقهم له متوقع ثبوته قلت التوقع اعم من ان يكون
منهم او من غيرهم او الكافرين لما بصدد قوارسول الله وشكوا فيه
وفيما جاء من القرآن حسدا منهم وقد اكتسبوا اسباب العذاب فكانهم
قد توقعوا ثبوت ذوق على ان منهم من يعتقده في نفسه حقا وتقيينا
وانما ينكره طغيانا وضلالا لانوله والاستعمال الذوق يشهد ان به

الزوق على ما ذكره التفتازاني في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص
بادراك الطعوم كما هو معناه الحقيقي ثم استعير لكل ادراك ولا يجوز تقارب البلدين
ولم وخلافا لخلف ضرورة ولا امره نقيضا لقوله احفظوه يعني ذاكروه ان استعمل معها
يوم الاعراب ان وصلت فان كما اي وان لم تتصل والاعراب يجوز وبالمعنى
المهملة قولان اي المهملة المجزومة بلما النافية والواو للمهملة بمعنى الشاعد
قولك لما يقم لانها واو دخلت على لا كان بها الا بلا والفرق بينها بما يشبه ان يجوز
ان يفرق بينها وبين معمولها بمعمول معمولها نحو ان زيدا تضرب اخره وقد خلط ايضا
على الماضي فلا تعمل في لفظه ولم لاختصاصها بالفعل واما لا فليست عاملا في شيء
فاضيف الفعل الذي بعدها اول كقوله وان لم تنتهوا والثاني كقوله ولا لا تعفو
تقتضي حرفا للشرط اي اداة شرط فالحرف ليس بقيد قال الرضي وكان ذلك
لكونها فاصلة فتوهم بين العامل الحرفي ومعموله بزيد شبه الحرف اسما
الشرط كمن تقول من لم يكن مني في هذه ولا تقول من لا يكن مني قال الدماميني هذا
هذا اصرح من الرضي بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف
النفي مثل ان لم يقم فليس كذلك انتهى قال السمين في اعراب قوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ان الشرطية واختلف معها فعل منفي بلا اخوان لا تنفعوه فيكون لم تفعلوا
مجزوم سلم لانه تخلص ان الشرطية مع فعل منفي بلا اخوان لا تنفعوه فيكون لم تفعلوا
في محل الجزم بها انتهى ما اردناه منه وفي البسيط اذا وصلت على لم كان الجزم
بينهما اذ لم يعمل بلو منه معمول ولا يفرق قال في المغني ومنه هذه الاحكام
كلها ان لم لنفي فعل وما النافي فعل وان النافي حتى الاحكام كلها والتقيا وقت
بها لما لم وبيان هذه العلة ان لما اول ان قد فعل اختيار عن الماضي المتصل
اليوم بمحل الحال فنفيه كذلك وفي الثاني ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه
كذلك وفي الثالث ان قد يحرز خلاف ما دخولها فكذلك ما دخول لما وفي الرابع
ان فعل يكون كذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا يكون سرطا فكذلك
وهو لما يفعل وقوله اللام الطلبية وهي الدالة على الامر الى اخره اي الدالة
على ذلك وسعا واصالة سواء استعملت في ذلك او في غيره فان اللام
قد ترد بها الخبر نحو قل من كان في الدلالة فليمدد له الرحمن مدا وقد تخرج
خطابا كما اي فيمد وتحمل او التهديد ونحو ومن شاء فليكفر وامالة فليؤمن وا
بما اتيناهم وليتمتعوا فتحتمل اللام ان فيه التقليل فيكون ما بعدها
منفيا وا والتهديد فيكون يجزم وما والفرق بين الامر فيكون يجزم ما

والفرق بين الامر والدعاء ان الامر طلبا لاعلى الفعل من الادنى والدعاء
طلبه الادنى الفعل من الاعلى وان كان الطلب من المساوى سمى التماسا
وما ذكره يخبر من انقسام الطلب الى دعاء ونهى ودعا ظاهر عما الاول
للوجوب في الاكثر والراجح ان الكل ذلك يسمى امرا ان كان المطلوب
به فعلا او نهيا ان كان المطلوب به ترك فعل ويحمل انه حقيقة في ذلك
والمغاير وابتذاكر دياء وقد يحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اى لتفد ومنع المبرد
حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف قائله
مع احتمال ان يكون مما لفظ الحي ويسئل يرحمك الله وحذفت الياء
تخفيفا واجيب عنها بالكسرة فاجاز له التقاء الساكنين في الكلام وليس شرط
تقدير قوما وافقتها ان مالك في شرح الكافية وزاد عليه انه ذلك يتبع
في النقل قليلا بعد القول اخبر في كقولك قلت لبوا في لدير دارها تبدلت
فاني خرجها وجارها اى لتزاوز فحذف اللام وكسر حرف المضارعة
قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقال ايذنا تاتي قيل وهذا لخلص
من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها
بثبات لاجيت مضرعه بالهمزة فاولى البيت لا حشر بخلافها في نحو قول
لامسك الموت حلة الشبع الخ وقوله من الراقعي وحرفي بالطلبية غيرها
كالمي التعليل ونحو ولا لا الطلبية وهي الدالة على النهي او طلب ترك
الفعل بالقصد اذ يكون الطالب اعلى رتبة ممن المطلوب منه نحو لا تستبرك
بالدعا والدعا او طلبة ترك الفعل بشرط ان يكون الطالب اه في رتبة
من المطلوب منه نحو لا تواخذنا واذ كان مساويا سمي التماسا والمراد
والمراد الدالة على ذلك ومنعا واصالة سواء استعملت في ذلك وفي غيره
فان لا قد تستعمل في غير ما لتهديد كقولك لولدك او عبدك لا تطيعني
وحرفي بالطلبية الزايدة والنافية وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح
قبلها نحو يحيى بعيشه لا يكن له على همة قال ابن مالك من النزاع العرب
انهم يقولون بطت الفرس لا ينفلت بر فع ينفلت وجزمه وكذا يقولون
او نفت العبد لا يفر ولا يفر فعا وجزما ولا يخفى ان الفعل المنفي بلا
في المثالين يصلح قبل كي اذ يصح ان يقال ربطت الفرس لا تنفلت
او نفت العبد كي لا يفر ولا يفر والجزم في ذلك لا يجوز عند البصريين

قال

موخر الحسنى بغت الاسماء وجملة فلة الاسما الحسنى جواب فى عمل جزم
قوله من يعمل سوء يجز به اى عاجلا او اجلا او من اسم شرط جازم فى محل
رفع على الابتدا خبره ما بعده ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن وجزمه
السكون وسوا مفعوله صيغ جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الالف وياب
فاعله ضمير مستتر فيه عايد على من وبه متعلق بيجز والهاء من به عايد
سوا قوله وما تفعلوا من خير يعلمه فى ما قولان احدهما وهو الظاهر
انها مفعول مقدم لتفعلوا او هى شرطية جازمة لما وا لتقدير اى شئ تفعلوا
مثل قوله ايا ما تدعوا والثانى انها شرطية ايضا جازمة لتفعلوا ولكنها
واقعة موقع المصدر ومن خير هو المفعول به والتقدير اى فعل تفعلوا
تفعلوا خيرا قاله ابو البقا وغيره وقالوا ومجى ما مصدر جايز واستشهدوا
بعجز البيت غلب بين عاجل ما ساشيت اذ طعنوا الدين فانبعق فقد رد
هذا القول بعضهم بشيئين احدهما انه يجزم خلو جعل الجزا من ضمير
يعود على اسم الشرط وهو غير جازم والثانى ان من لا تزاد فى الموجب
والشرط موجب وهذا فيه خلاف لبعض البصريين اجاز وا زيادتها
فى الشرط لانه شبيه النفى ولكنه خلاف ضعيف ومن فى قوله من خير
للتبعيض فهى معلقة بمحذوف وفى انها صفة لما اسم الشرط وبضعف جعلها
حالا او المعنى اى شئ تفعلوا من الخير اى خير منزر او قوى وجمع
نحو جى كل ما جاء من هذا التركيب ما يفتح الله للناس من رحمة ما يكن
من نعمة تمن الله وهو الجرور وهو المخصوص والمبين لا يلتئم الشرط
وجزاه فيها ما من جهة عموم ما الا ترى انك لو قلت من يكرم اكرم
تنا ول النسا والرجال فاذا قلت من الرجال بينت وخصصت ما تناوله
اسم الشرط واجاز ابو البقا فيه وجهين اخرين احدهما انها موصوفة
لحذفها انها وقع نصب على التمييز والمميز محذوف والتقدير اى شئ تفعلوا قال
ولا يحسن ان يقدر اى خيرا تفعلوا لانك لا تجمع بين خير وبين المميز
بخير لا تقول اى خير تعطوا من خير بعض انك لو قدرت ذلك لاستغنت
عن التمييز والثانى انها نكرة بين وخير حال والمعنى اى شئ تفعلوا قليلا
او كثيرا وهذا فاسد لان الحال لا تجى من وقد تقدم انه مفعول به
ومن زاد فى تعلى القول بجعل ما واقعة موقع المصدر فحذف ما ربعة
اوجه وبجواز ان يكون من خير نعتا لمصدر محذوف تقديره

وما

وما تفعلوا افعلا كائنا من خير وجعله جزم على جواب الشرط ولا بد من مجاز فى
الكلام فامان يكون عبر بالعلم عن المجازاة على الفعل كما قيل مجازكم واما
ان تقدر الجزاء بعد العلم الى فيه شبيه علمه وفى وكله ممن وفى وحمل على معنى
من اذ بهما الصغير ولم يؤنثه وقد خلط بعض المجبرين من خير متعلق بتفعلوا
وهو فى موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوه فعلا من خير
والهاء فى يعلمه يعود الى خير وهذا غلط فاحش لانه حيث علقه بالفعل
قبله كيف يجعل نعت مصدر محذوف ولان جعله الها تعود الى خير يلزم
منه خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط وهو لازم الا يجوز فلما لو كانت
اداة الشرط حرفا فلا يشترط تضمنه ذلك فى الصور التى تقدم وانما ذكرت لك
هذا ليلا تراه متوهم صحته والهاء عايده على الذى هو اسم الشرط كذا قاله
السمين قوله اعرك منى انجدك قاتلى وانك مهما تامرى القلب يفعل المشا
فظاهره ويفعل جزم بمقدر مما تقدم من ان الجزم يقدر فيما حوك فى الوقف
من القوافى قوله فى اسنع العمامة تعرفونى بغرتى من المقصحين وشبل عبد ع
انا ابن جلا وطلاع الثنايا بجمع ثنية وهو العقبة اى كان لصعبا لامر
اى انا ابن رجل جلا الامور اى كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اى انكشف
امره قالة المطول فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجرور ومن او بفى
كقوله تعالى منهم دون ذلك ولقوله ما فى القوم دون هذا ان فى قوله
نادر لا سيما اذا ان منتفاضة بغير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ها
هنا جلى بحذف منه التنوين لالتقا الساكنين على غير حده فى قوله تنتحى فلق الهى بزيد ظلما
علينا لهم قوله بزيد لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فيها وقيل هو
بعض الغاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا الفعل ولا لانه زيادة كزيادة
الفعل ويختص ذلك اذا كان الفعل المنقول اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل
الجملة اسما هى عليه والا فلا حكم المزة فى الاضراف وعدمه انتهى وبعد
هذا البيت فان مكانتا من حمير ومسكن اللبث من وسط العشرين بت
والظاهر ان الياء المشددة فى حميرى هذا يرد عمانى دوارى واحمرى ونحوها
اى فان مكانتا من حميرى هى قبيلة من اليمن منها كانت الملوك فى العصر
الاول ويحتمل ان تكون ياء النسب وحذف الموصوف اى فان مكانتا من
نسب حميرى والكميت الاسد والحمرين ما واعا الذى يالف البيه يقول انا

الى العلمية صح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المقتضى للامور العظام مثل اضع العمامة تعز ليس تعز فوقي فلست بمحمول فانه كانا
من حمير من كان اللبث فيهن وسطا عز بيته اذا نادى اشرف نبق حمير وبقال ان الحجاج
ابن يوسف لما قدم العراق واليا امر ان ينادي الصلاة جامعة فاجتمع الناس
في المسجد فجاء فصعد المنبر فوقف ساعة ثم انشد انا ابن جلا وطلاع الثنايا
البيتين اني مثل اضع العمامة تعز فوقي شيخا عالما الاني عندكم وضعها عمامة
اشم الحرب واللبس البضة ويجوز ان يريد مثل اضع العمامة التي تعلمون
بها وجعلي للنكارة تعز فوقي قول فاياك ان تفعل به الرجز متصل بايان
اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية وما زايدة وتفعل فعل الشرط
مجزوم وجزمه السكون وتنزل جواب الشرط وجزمه سكون مقدر
عارض وهو حينما تستقم يقدر الله عاجلا في غابر الازمان النجاح
الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة تطلق على المستقبل وهو المراد
هنا وبطلق على الماضي قال المصنف في المعنى وهذا البيت دليل عندي
على تعجيبهم الزمان قال الدماميني كان ذلك لما من قبل تولي في غابر الازمان
فصوبا الزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بشدد
واما مستقر صفة النجاح اي كائن لا يجب ان يكون المراد بحيث الزمان
ايضا الاحتمال ان يكون المراد انما مستقر يقدر الله النجاح في المستقبل
انتهى قال الشمني واقول مراده المصنف انه حيث في البيت ظاهرة في الزمان
ونفي الدماميني القطع لا ينافي ذلك وقوله عاتك اذا ما تاتني ما انت امن تلف
من اياه تلمس نبأ الشاهد فيه ظاهر وتالت واتيا من الاتيان وذوي
بطنها تاب واتيا من الاباء وهو الامتناع وتلف من الثوى اذا وجد والواشي
ابو حيان وانك اذا ما تاتني ما انت امن به لا تجد من انت تامر فاعلا
وقوله ما مبحث الى تاتها استجدها تجد اني لسنبر شرط جازم في محل نصب
على الظرفية وتاتي فعل الشرط مجزوم وبان وجزمه حرف الياء وفاعله
مستتر فيه وها مفعوله وتسبر بدل منه مجزوم وجزمه السكون وقل
ويسمى الاول من شرطا والثاني جزاء وجوابا وعبارة التسهيل وكلما
اما واذا الشرط تتعقبه جملتان مترابطتان ولاهما شرط ومنهي الجملة
الثانية جزاء وجواب فيستفاد من كلام المصنف ومن كلام التسهيل
ان كلا من الفعلين ومن الجملتين يسمى جوابا وكذا الجواب عند هم الفاظ
مترادفة فان معنى الاول شرط لانه شرط لتحقق الثاني ومعنى الثاني بالعكس

الشامل للجملة جوابا شبيها بالجواب السؤال وحزا الانه يستتبع على الاول استئنافا
على الفعل قالا بو حيان وقد سمت جوابا بعد اذا وكذا الرجز وقد منع كونه مجازا اصطلاحا
لانه حقيقة اصطلاحية تنبغي تحويل النحوي تخصيصه باعتبار اللغة وتوا واذا
لم تقبل الجملة الواقعة جوابا الا ان تتبع بالفاء وان اشتد الشرط وجب اقترانها
بالفاء لا يقال الجزاء انما كان مضارعا استحق الجزم فاستغنى بجزمه عن جواب
فيلتئم اذ به متقدما ومضارعا منفيا بلا المخلوص من يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا فيصلح للشرط وتكون الفاء فيه رابطة لان اريد بها الفاء الصور من
المذكور قلت على سبيل الا الوجوب وايضا فالمضارع المستتبع داخل في الجملة
الاسمية تنزيلا على مذهب سيبويه انه حينئذ خبر مبتدا محذوف والمضارع
المجزوم بلا نحو فلا الفاء عليها اذا كانت طرحا لنفي فان لا تستعمل تارة في المستقبل
وتارة يلزم النفي فعلى المتعين الاول لانه مجامعة لحرف الشرط فتفي الفاء
وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف فتمتنع الفاء وكل من الجملة الاسمية والمضارع
المجزوم بلا لا يصلح للاستقبال لا يكون شرطا وافهم قوله واذا لم تصلح
الى آخره انها اذا صلحت لذلك لم يجب اقترانها بالفاء قال الرضي الحق ان كل
مما يصلح ان يقع شرطا قد لا تحتاج الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة تقتضيه من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع
موقعه شرطا فلا بد من رابطة وهي الاشياء التي الفاء لما استحقها للجزاء
معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء مستعقب للشرط كذلك انتهى
واصلها العطف لكنها اخلصت للربط واخرجت عن العطف وتقل
ابن قاسم في شرح عمدة الحافظ انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف
قال وهو بعيد وقد تحذف الفاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها واجاز الكوفيون حذفها اختيارا مستدلا
بقوله تعالى فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه بحكم الجزم على قراءة الرفع وهي شاذة وله
وذلك اذا كانت الجملة اسمية الى آخره قال الرضي اعلم ان اذا الشرط سواء كانت
ان او ما تتضمن معناها ولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر متصرفا من الحروف
تشد طلبها للافعال التي يضارع مصدرا من جملتها بلا او لم اما لا
فلانها الكثيرة استعمالها فتطلبها العامل من حيث هي قليلا العمل وانما فلانها
تغيرها معنى المضارع الى المضي صارت بتجريده مع قلة تصرفها اما لما
اختصتها فكثير الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا تضرب

ولا شبهة لعلة سوغها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سينفعل وان لم تفعل
وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل فلا يكون الشرط جملة طلبية
ولا انشائية لانه وضع اداة الشرط على ان يجعل الجزاء الذي يليها مفروضا
الصدق اما في الماضي نحو لو جيئني اكرمتك واما في المستقبل نحو ان تزرني
اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا تعرضه بل هو امر مترتب على امر مفروض وقوعه
وقوع طلبه وانشائيته نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار
فانت حر ولبعده عن كلام الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرة
باي حرف كان فتقول ان كان الخير امما يصلحان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط
بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه
موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الانشائية الفا
لخفته لفظا ومناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب للافضل والجزاء
متعقب للشرط كذلك فثابت بهذا ان الجزاء اذا كان جملة طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والتذليل يجب اقترانها
بالفاء لعلامة الجزاء وكذا ان كانت انشائية كبع وبيش وكلما تضمن معنى انشا
المدح والذم وكذا المعسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية
سواء تصدرت بالحرف نحو من يفعل الله فلها وعليه وان تعد بهم
فانهم عباد لك او بالخبر نحو جيئني فانت مكرم واما قوله تعالى ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالتقدير لان القسم كما مر في بابه ويجوز ان يكون اذا المجرد
الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لا يخفى من قوله تعالى والذين اذا
اصابهم البغي هم ينتصرون ونحو قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ويجب الفا
ايضا اذا كان فعليه مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي
مصدرا بقد ظاهرا ومقدرا نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان
تمسسه قدير من قبل قد صدقت ومصدرا بما او لا نحو ان نهرتني فما اهنتك
وان نهرتني فلم نهرتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف
والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا
جزاء لامتناع علامة الجزاء بين الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير
المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر بقد والمضارع
المصدر بلم فلا تدخلهما الفا اصلا نحو ان نهرتني فما نهرتك ولم اضربك
لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط علما بينا تعلقا بكلمة مغيبا وذلك

بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا ادن الى العلامة بقي المضارع المجرد
والمصدر فنقول يجب معهما الفا ترك اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط
صالحين للاستقبال فهل تؤثر اداة الشرط فيهما كما تؤثر اظهر كما اثرت في فعلت
ولم تفعل واما تركه فلتقدير تاثير فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال
على ما تقدم في المضارع ان لاصالحا على الصحة والاداة خلصتهما للاستقبال
وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ائتوني بمن يربني
فلا يجان يجتمعا ولا هنا قال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم
يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى من عاد
فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه ابن جعفر مذهب سيبويه
اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلا وجه لخبر المبتدا لم تدخل عليه
الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا
التوجيه للاكون للاقبة وان يثبتني نحو قولك ان غبت فمودة زيد
لم يلن لذهب سيبويه وجه اذ الايمان في مثله تقديم مبتدا الاصمين ان شان
واليكون الا بعد ان المخففة قياسا وبعد اذا واخواتها للضرورة في نحو
اذ من لام في بني بنت حسان البيت واذا كان جوابا للشرط مصدرا
بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعليها واسميا لم تدخل الفا
لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام تكون دخولها على اداة الشرط
فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني
كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قوله تعالى ارايت ان كذب الاية قال
كرم الله وجهه في نهاية الجلالة فان فعل الله ذلك الكرامة فمن هو حتى
حمل هذا وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها
قال ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة وجهرة هل يهلك وقال تعالى
ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز
دخول الفاء فيها لعدم علم المتكلم بانتفاء الجزاء قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة
من ربي ورزقني منه رزقا حسنا ممن ينصرني ويقول ان اكرمتك
فهل تكرمني انتهى ما اورده منه ويؤخذ من كلام الرضي ان فعل وجوب
قرن جملة بها الفاء اذا لم تصدر باداة استفهام اما اذا صدرت
بها جازت الفاء وتركها او مضى بلن او لما ان كان مضارعا فهو لو اداة كان

مضارعا او ماضيا لفوات زمن توقيته بضرب احدهما ان زمن توقيته اهنيك
ومثل الماضي المصدر بما الماضي المصدر بلا نحو ان زمن توقيته فلا اضربنك كما تقدم
عن الرضي قوله او مستمرا وما بعدها ان كان الفعل ماضيا كما ذكره الرضي قوله وحرف
تنفيس اي سوف والسين كما قاله الرضي قوله وان عيسى يجيء فهو على كل
كل شيء قدير جرى المصنف هنا وفي موضع من المغني على ما هو الظاهر والا
فقد صرح في الباب الخامس من المغني بان التحقيق ان نحو قوله تعالى
من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات يكون للجواب بحتم وقال ان الجواب
مسبب عن الشرط واجل الله سواء اوجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل
فليتبادر العمل فان اجل الله ات وما تفعلوا من خير تكفروه ويروى
فيه نظير ما تقدم من الاعراب في قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه
الله فان قيل الخبر وتتعدى واحدا او تعدى هنا لاثنين او لستة قلت
المفاعيل والثاني الهاء في تكفروه قلت قيل لما انه ضمن معنى فعل يتعدى
لاثنين وهو حرم فكانه قال فلن تحرموه وحينئذ يتعدى لاثنين نحو قوله
ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي فجوز في الى انا وجهان احدهما
ان يكون مولدا اليا المتكلم والثاني انه ضمير الفصل بين المفعولين واقله
مفعول اول وكل جيء الوجهين في الرؤية هل بصرية او علمية الا انك
اذا جعلتها بصرية تعين في انا ان يكون توكيدا لا فصلا لان شرطه
ان يقع بين مبتدا وخبر وما اصله المبتدا والخبر وقد جاء عيسى ابن عمر
اقل بالرفع وينتعين ان يكون انا مبتدا واقل خبره والجملة اما في موضع
المفعول الثاني او ما في موضع الحال على ما تقدم في الرؤية وما لا وولدا
تمييز وجواب الشرط قوله فعسى ربي نحو او ما اموالنا الله على رسوله منهم
فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب قال الزمخشري لم يدخل العاطف
على هذه الجملة لانها بعض جملة ما افاء الله انبابيان كلا اني في فهي منها في
اجنبية ط الثاني قوله فلا دخلتم جواب الشرط او زائدة على ان ما موصول
مضمن معنى الشرط وما نافية ولا لاتباع ما قبلها حمل الكسر على السير ومن زكريا
اي قيلا والركاب الابل قوله اذ يسرق فقد سرق قاج له من قوله ان قلت فعل
فقد سرق قاج له من قبل جوابا بامر مردود اما نذ لك بتحقيق تقديم سرق قاج له
لان الماضي بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جواب الشرط مستقبلا
فالجواب كما قاله بعضهم ان المراد فقد حكمنا بانه قد سرق قاج له من قبل

وفيه

وفيه بحث لانه ما ذكره لا يفيد فيه فيه الاعتراض شيئا من جهة انه مبني على ان
الماضي بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل قيل ويمكن
الجواب بانه جيء في الشرط الداخل عليه قد التحقيقية لكن استقبال وقوعه
قد فيه هو بتحقيق ترتب مسببه السرقة الماخوذ له ولا بد من التاويل لا لمجرد
وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى اخي كانت متقدمة في
نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه الصلاة والسلام كما يدل
عليه لفظ من قبل على انا لئن اردنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان يسرق حكمنا
بانه قد سرق اخ له من قبل فان قلت قد صرح ابن مالك في التسهيل بانه
قد يكون الجواب ماضي اللفظ مقرونا بالجامع فيقدر ظاهرة او مقدرة وذلك
نحو ان كنت قلته فقد علمته وان كان نصيحة قد مضت قبل فصدقت قلت
ما قاله مردود فانه لا يتاتى معه القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب
اذ الشرط مستقبل بالغرض والجزاء محقق المضي فكيف يكون الماضي سببا
عن المستقبل وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام
هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه سببا
عن مضمون الشرط والثاني ان لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون
الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا عن ان ذكر مضمون فقد ذكرتني امس
اي ان اكرامك اياي سبب لان اخبرك بانك قد ذكرتني امس والمعنى انك اعتدت
علي باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد ذكرتني اي فانا ايضا اعتد عليك
باكرامي اياك والاثنان المتلوتان من هذا القسل فلا اشكال وقال
الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسببا وانما الشرط عندهم ملزوم
والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كالحق قولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان مال لجئت والشرط
لا يقتضي لو كان زيد اخي كنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت
الشمس طالعة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يغلب فسوف نؤتيه
اجرا عظيما قال من يقتل او يغلب معطوف على فعل الشرط والفاء في
فسوف في جواب الشرط وقد تقدم قوله فيقتل لانها دخلت على شهادة
وهي اعظم من غيرها وعلى الغلبة وهي تشمل نوعين قتل اعداء الله
والظفر والغنيمة والاول اعظم من الثاني قوله ويكون في الاسمية
ان تقترن باداة الجهاتية مقرونة باسم شرط بثلثة اسوار احدها ان تكون غير

مطلبيه احتراز من نحو ان عصا زيد تخويلا له وان اطاع زيد فسلام عليه
فلا يصح ذا عرفت ذلك ونحوه باذا ذكره في التسهيل ثانيها ان يدخل عليها
اما كما تقدم فاذا دخلت تعينت الفاء واستغنت اذا عن ان يقترن بقد نحو ان يقم زيد فقد قام عمرو قاله
ذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفي الارتشاف ثالثها ان لا يدخل عليها
ان فان دخلت تعينت الفاء نحو اذا يقم زيد فان عمرا قائم ذكره ابو حيان ايضا
وظاهره ولو لم تكن اذا ويربط بها بعدان وغيرها من اذا وان الشرط
لكن قال ابو حيان النصوص متفقة فرق في الكتب على الاطلاق في الربط باذا
وكلي السماعا فرق فان وجدها من اذ وان الشرط المجازية حصل
في اثبات ذلك فخمسة الاول واما في سماع قال ولقد ذلك جاء جوابا اذا باذا الجملة
قال تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون وعلل التسهيل
وشرح الجرد تسعة بقلة الربط باذا واداة ذلك دون الفاء واعلم انها
لقربها معناها من معنى الفاء التعقيبية وقال الرضي واما اذا فاشتمالها
قبل الاسمية اقل من الفا لتمحض الفا وكون معناها من بلحاظ ابعد من معنى
الفاء وذلك لتاويل بالمبادرة وجود الشرط مقتضى لوجود الجزاء ومنه عليه واذا
الفجائية هي في عند الاخفش على ما اختاره ابن مالك واحد يقوم حرجت
فاذا انا زيد بالباء بلا ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وصرح الجمهور
في المعنى بان اذا الفجائية قائمة تنوب عن الفا بمعنى وهي حينئذ تكون معها
واينما لقيتها معها اذا كانت مقوية وموكدة لها لا نائبة عنها فستقف على ما قيل
قضيته قولهم في المعنى ان لا تجامعها وقد قال الصاحب الكشاف عند قوله تعالى
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا هي الفجائية وهي تقتضي
في الحال ازاء سادة مسد الفاء اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفا معها
تعاونا على وصل الجزاء ضنا كذ ولا يحيل اذا هي شاخصة وفي شاخصة
كان سيد ابدا واعلم ان الجملة الواقعة جوابا للشرط اجازم اذا كانت موقونة
ما ذكر فمنها المقرونة بالفاء والذوقي كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم
به بجزمها الفاء وما بعدها وصرح به الصيمنت في المعنى فاعتمان ذلك
عن الاشتراط لانه لا يعمل الاشتراط فكان ينبغي التنبيه على ذلك
فصل قوله الاسم ظاهر ان ظاهره المضمر وانه لا واسطة وهو ما ذهب
اليه الجمهور وقال بعضهم في الحالي من التنوين واللام نحو هاذين وهاتين
ومني وكيف قوله وهو اي الغرض النكرة ما شاع في جنس موجودا فاسم شائع

فافراد مفهوم كلي هو وجوده في الخارج اي حاصلة فيه او وضعه لذلك المفهوم
الصادق على كل من تلك الافراد او ياذن لاعتبر في بعضها وان بعضها كان
يستعمل فيها استعمالا حقيقيا من حيث كونه فردا من ذلك المفهوم لا من حيث
خصوصه قوله كرجل اي هذا الاسم فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من
الافراد الموجودة لمفهوم الاداة الذكر الموضوع له هذا الاسم فانه يطلق
على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من ذلك المفهوم لا من حيث
خصوصه قوله او مقدرا اي شايع في جنس مقدر اي افراد مفهوم كلي
غير موجود في الخارج اي حاصلة فيه لكنها بحيث كل ما فرض منها حاصلة في
ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره
بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها نحو الشمس اي دالة لهذا الاسم
فانه شايع في افراد مفهوم ما كونه يدل لها دي الناس ظهور ووجود الدليل الخاص
به واحد منها دون غيره وهو غير حاصل في نفس الامر فعلمه انه لم يرد بالجنس
ما هو مصطلح المناطقة بدليل عشرة بل ما يعم النوع والصنف وغيرهما
وانه اراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصل في نفس الامر سواء كانت
مما يتحقق في الاعيان او لا وبالجنس المقدر افراد المفهوم الذي لا حصول لها
في نفس الامر بما فرضه صدقه عليها اما الجنس فلا يتصور فيه شايع لانه
شيء واحد لا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله
وحصول الذهني فهو فاسد بين لان الجنس كان قلت تعريف النكرة بما
ذكر يعني ما يصدق على غيرها من المعارف كالضمائر مثلا لفظ هو شايع
في افراد مفهوم المذكر الغايب فانه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ
انت شايع في افراد مفهوم المذكر الحاضر فانه يستعمل في كل منها كذلك
ولفظ انا شايع في افراد مفهوم المتكلم فانه يستعمل في كل منها كذلك وكذا
الاشارة مثلا لفظ ذا شايع في افراد المشار اليه الواحد المذكر فانه يستعمل
في كل منها كذلك وكالموصول الا ان كلا من لفظ الذي فانه شايع في افراد مفهوم
الواحد المذكر فانه مستعمل في كل منها كذلك قلت احسبان المراد
بالشايع فيما ذكر كما تقدمت الاشارة اليه كما هو الشايع في افراد المفهوم
الذي هو موضوع له اللفظ لكون افراد الموضوع له خرجت المذكورات
لانه لا يخفى ان كلا منها موضوع لكل فرد بخصوصه وخرجت
ذلك المفهوم الحقيقية والاضافة عند جمع محققين منهم السيد الجرجاني

مثلا لفظ هو موضوع له كل واحد من جزئيات مفهوم المذكر الغائب
فلا يصدق الشياع في افراد المفهوم الذي هو موضوع له اللفظ لكونها
افرادا للموضوع له وان الشياع فيها لان كل واحد منها موضوع له بعينه
نعم على ما ذهب اليه جمع آخرون منهم المولى التفتازاني من ان المذكور مواد
موضوعة للمفهوم والكلي لتشعل على جزئيات يكون الاشتمال بحالة يقول
وهو سم اي ستة اقسام بالاستقراء وقد ذكرها على وفق ترتيبها
في الاعرفية نحو الضمير المتكلم به وبالضمير عند البصريين والكوفيين
يسمى الكناية والمكنيين لانه ليس باسم صريح والكناية مقابل التصريح
قال ابن هانئ فصرح من تحمى ومعرق من ابكما فالخبر في الذات في
دونها ستر وتسميته بضمير اخرى على قياس التصريح لانه من اضمر
اي اخفيته نحو ضمير وانما اسمي ضميرا لان تولهم اضمرت الشوف في نفسي ومن المضمر
وهو الهزال لانه في الغائب قليل اللحم وفي تلك الحروف التي الموضوعة
له غالبا مهموسة وهي التا والكاف والهاء والحاء والصوت الخفي
وهو مادل على متكلم او مخاطب او غائب اي اسم دال وضعا لان الدال اذا
اطلق ينصرف الى الدال بالوضع لخروج قولنا من اسم زيد زيد ضرب
وقولنا لزيد يا زيد افعل كذا وقولنا لغة يزيد فعل فان لفظ زيد وان
اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا
للمخاطب ولا للغائب فان الاسماء الظاهرة وان دلت على متكلم ومخاطب
وغائب لم يوضع للقدر معتبر افيه تكلم ولا خطاب ولا غيبة فالتكلم
والخطاب والغيبة لم يعتبر في معناها وان تحققت في صورة وصرح
الجامي والمصنف بان الاسماء الظاهرة موضوعة للغائبة واخرجاها
بقيد تقديم الذكر الذي زاده الحاجبي فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا عندها لكن لا بانها عبارة تقديم الذكر وفي الرضي
ما يوافقهما ذهبنا اليه والمراد بالمتكلم شخص يحلي به عن نفسه كانا نفرح
بفضله بخاطب وبالغائب شخص من غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
تقدم ذكره اي ذكر الغائب على ذلك الضمير لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغائب
قبل الضمير حقيقة نحو جاءني رجل فاكرمته او حكما بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه
زيدا ومعنى رتبة يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا هو اقرب

للتقوى

للتقوى او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب المتكلم فانه
في حكم المذكور متقدما لضمير الشان فان معنى يعرفه كل احد فجيء للفظ الغائب
كالاسم الظاهر وان كانت موضوعة للغائبة اذا لم تدل وضعا على غائب
تقدم ذكره اذ لم يشترط في وضعها تقدم الذكر ولا تتغير عما سيقرر
مذهب المحققين ان وضع الضميرين كل جزئين يعينه من جزئيات المتكلم
والمخاطب والغائب فان مذهبهم غيرهم وضعه للمفهوم وقال الشارح المصنف
في الشرح الى العتبان تقدم الذكر يعني الذكر هو فاعل الحكم بالمثال فان قلت رد
على الحد المذكور للمضمر الكاف من ذلك فانها تدل على المخاطب وليست ضميرا
باتفاق النحويين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لا نسلم انها تدل
على المخاطب وانما هي الدالة على الخطاب نحو حرف ان على معنى ولا لا الا نسلم
الدلالات الست وكذلك ايضا اياك اياي واياك وفي اياك والهاء اياه ليست
مضمرات وانما هي على الصحيح حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة
والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا وانما لم يوضع مشتركا
بينهما واريد ان من عرفها احتاج الى قرينة تتصل بها تبين المعنى المراد
به وكذلك حروف المضارعة انما هي دالة على التكلم والخطاب والغيبة
غير ان هذه المذكورات المخاطبة بنفسها مستتر وجوبا
اي استتارا واجبا او جوازا نحو انا وهو اما متصل اي لعامل او منفصل
اي عن عامل نحو ما اكرمت الا انا للمتكلم وفتحها المخاطب وكسرها المخاطبة
قال ابو علي وقد تلحق الياء تاء للتوكيد مع اهمالها كرمتيه وحكى بعضهم ان
نحو لغة سوء بتسهيل الهمزة وصل فتحها الضمير وكافه بالغ نحو فتناوم بالكتاب
ووصل كسرتها بيا وقد اجتمعا في قوله رميتيه فاصدت اما حظات
المرضة سهمين لصدرها وكبدها الطيبة قوله وكاف كرمك بفتح الكاف
للمخاطب وكسرها للمخاطبة قوله كما هو مذهب البصريين ان الفتحة والكسرة
والالف هو الهمزة والنون قال الرضي وهو عند البصريين همزة ونون
مفتوحة وحذفت الالف لوقف عليه بعد النون في حالة الوقف كما ان الفتح لانه
لولا الالف لسقطت الفتحة لوقف فكان يستثنه بان الحرف يسكون
نونها فلما ذكرت بالالف لان الخط يستدعي على الوقف والابتداء ثم قال
وسقوطه اي الالف في الوصل لالتقاء الساكنين هي النون او سكونه
ومعاقبتها السكتة او وقفا وللبناء على زيادته وكونه لبيان الحركة

وقفا انتهى وهذا هو الكوفيين واختاره ابن مالك فان الاسم مجموع الاحرف
النطقية وفيه حمسن ابن مالك لغات ذكرت في التسهيل اثبات الهمزة وقفا
وحذفها وصلا وهي فصاحة اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم وهنا
يا بدال الهمزة هاء وان عدد بعد الهمزة قال ابن مالك من قال ان قائمه قلب
لغة كما قال بعض العرب في ذاء ذاء وان كعن حكاها قطرب قول وانت عند
البصريين وهو الصحيح ان الضمير اذا فتحت والتاء فرع خطاب كالاسم
لفظا كالاسم لفظا وقصر فاقو وهو مذهب البصريين انه بجملته ضمير
والذال هو وامامها هم وهن فكذلك عند ابي علي وهو ظاهر كلام ابن
مالك في التسهيل وقيل غير ذلك قوله واياي الصحيح ان الضمير هو اياو
اللواحق حروف تبين المعنى المراد وهو مذهب سيبويه قال ابو حيان
وهو الذي صححه اصحابنا وشبهوه بذلك بالكاف والتاء في ذلك
ابن مالك الى ان اللواحق اسماء مضمرة اضيفت اليها الضمائر الذي هو يا
لظهور الاضافة في قوله فاياي مواياك فاياي ضمير ان اضيف
احدهما الى الاخر وهو مردود بتعذر وده ولم يعهد اضافة الضمائر
وقيل غير ذلك فقيل لون الضمير هو لفظا اياو اللواحق حروف
تبين احوال حب عدم صدق التعريف عليه فان اياي بدون اللواحق
لا تدل على متكلم او مخاطب او غايب فالحروا ان اياي على هذا مشترك
بين المتكلم والمخاطب والغايب ومشترك بهذا المعنى عناه غاية الامر
انه يحتاج الى قرينة معينة فلكون القرينة تلك اللواحق فخالقرينة هنا لا
يتوقف عليها اصلا لانه بل لتعين ما امر وفان قلت قد يفهم من كلام
ان الكلام والمخاطب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا
على متكلم او مخاطب او غايب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت
قال شيخنا رحمه الله تعالى انه يحمل كلامهم على ما آخر وعلى هذا فان من يقر
انه تدل على المخاطبة بشرط اقتران اياي اللواحق لان الخطاب مدلول اللواحق
والا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتامل قوله ولا فصل معها امكان
المنفصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل معها امكان الاتيان بالضمير
المتصل بحسب اللغة والمعنى المقصود قوله ينقسم الاسم بحسب
التنكير والتعريف اي باعتبارهما فتمن قبل هذا التقسيم المأوى به منع
الخلو بعضي ان الاسم لا يخلو عنهما لامنع الجمع ايضا بمعنى انهما لا يجتمعان في

في

ان تتلفظ به من غير ان يكون متصلا بكلمة اخرى ومراده المتصل من حيث هو لا المتصل القسيم من البارز والقسيم للمستتر والا لزام ان احدهما اشغل شيء بعض المتصل عما ذكر بالمستتر تكون فائدتهما كون المستتر غير المتصل على ذلك التقدير من البارز والقسيم للمستتر مع انه متصل موصوف بالرضى وغيره وهذا اذا لم تفسر الكاف بالضمير البارز لانه هو الضمير البارز الذي لا يستقل بنفسه واعلم انه قال في باب العطف من التوضيح ما لفظه قوله هنا لانه فصل في باب العطف المتصل المقسم الى مستتر وبارز وها هنا جعل البارز المقسم قسيمه المتصل والى منفصل وقد تقدم ما علم منه جوابه قيل وهذا الحد يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمائر المستتر فانهم قد يروه في استتر ثابت وحكموا بانه يبرز في نحو زيد هند ضاربها هو وحق مرجع ابن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغايب المثنى والمجموع ضربتهما وضربتهم ومررت بهم فان ذلك مستقل بنفسه وعين ما اشتاج اليه لفظا وتقديرا وقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد اجيب بان التقدير بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تاكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغايب بقسميه كما هو لها فقط والحروف الداخلة ليستغني بل هو دال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الجزء منه فيمتنع تقديمه وتاخره مطلقا فالمنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير وضربتهم الها فقط وفي هم مرروا كلهم وبهم ما ذكر مضى عليه الرضى وغيره وذكرت اطلاق التاء للمتكلم والمخاطب وكسرها للمخاطبة وتنبيها على ان الطابع في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها هو وقد الدة على التثنية والجمع قال الرضى والحكم ان اولها ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة اي المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل المرفوع والمنصوب بضم المرفوع المتصل لان المرفوع متقدم على غيره ولكونه اخص فتقول انا فاضربني التاء فالمتصل المرفوع متقدم على غيره ولكونه اخص فتقول انا فاضربني التاء فالمتصل لمناسبة الضمير بالحركة للفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا لانه اخص فاضربني الغايبة فتحتو المخاطب فرقا بين المتكلم وبينه تخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها

متصل لان صح

الف المثنى

وفتحها للمخاطبة لان المذكر اكثر فالتخفيف بها اولى وايضا هو مقدم على المؤنث لخصوص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنثة الا الكسر وزادوا الميم قبل الواو المشبع في قاموا قبل واو الجمع في نحو الذين يلبسون المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكانا واو الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم قريب بالحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها لكونها من مخرج الواو والى مشعوبة ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع معنى اسكان الميم ان لم يليها ضمير النهر من ثلاث الواو مضموما ما قبلها واو لان الاسم تتوالى الضمائر وهم هو ها والتصدير بوضع مستقل التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الف الواو كما اتوا بها في هذين واللذان واللذين فوقعتا الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل جسما كما مر في الترجيح فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بيقوتا الالف شيء دون الجمع وقيل اثبتت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما مجيء في التصريف ولما ان وفي بهم ضمير الجمع ضمير نحو منهم وجيء الاخرى رجوع الضمير والواو لان الضمير للاتصال صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا وجوز يونس في حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت لما ذهب اليه واذا لقي ضمير الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ما ذهب اليه الخليل واذا لقي ضمير الجمع متحرك رد الواو الى اصلها وقد تكسر كما مجيء وزيد في نون تثنيه مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر واغا اختاروا النون لما شابهت بعض الشبه بسبب الغنة الميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف الزيادة وتستر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان معنى الغايب لفظ استتر معنى في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد وا ان تكون ضمائر الغيبة اخص من ضمير هما فابتدوا في المفرد من بغايبة الخصيصة وهي التقدير من عزة تتلفظ بغير منه واقص والمثنى مذكر ويؤنث فرق على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالصفة عن الواو وفي الضرورة قالوا فلوان الاطيا كان نلهب وكان مع الاطيا الاسماء استثقالا للواو والمضموم ما قبلها في الاخير واضمروا على يون واحدة في مقابلة الواو واذا كانت والحق وهو ثبوت الخاء ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي يدرس لضيق العبارة عليهم عبروا بالمراد في عزة ذلك الضمير المستتر انتهى وفيه بحث بيناه وتجرابا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في بعض حواشيها وقال التفتازاني قالوا اصل نصرتن نضرتن فادغمت الميم
في النون ادغاما ولجبها ورد بان احرف ضموي مشغولة لا تدغم فيما بقلبها نونا
قوله والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه اي هو الضمير الذي يصح عند البصريين
ان يتلفظ به من غير ان يكون منفصلا بكلمة اخرى قوله كانا تقدم الكلام
عليه قوله وانت قال الرضي واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان
حاصله انا وكانا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا
بالمتكلم وكان القياس ان يسكنوا نون انا لانها المضمومة تحولت الا ان المتكلم
لما كان جعلوا انزل العلامة له علامه وبينوا المخاطبين بتاخر حرفيه بعد
ان كالاسمية في اللفظ وفي الفرق ونقل عن الفراء ان انت بكمال اسمه
والتاء من نفس الكلمة وعن بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة وانت اسم
عماد لها وما اقوى هذا القول يعلم انتهى قوله وهو قول الرضي وقال في
الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن قال الواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والوجه هو الاول لان حرف
الاشباع لا يحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت
الواو والياء لتتصل الكلمة بالفتحة مستقلة مستغنى بصلة كونها ضميرا منفصلا
اذ لولا الحركة لكانا تابعتين للاشباع على ما ظن الكوفيون وكان قياس
على وزن هي البصريين هوما وهيما وهوم وهين فحذف تخفيف نحو ذف الواو والياء
فالكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين
في جمع على ما ذكرنا في المتصل سواء انتهى وقال في المتصل ما نصه وزاد وا
الميم قبل الالف المثنى في تما وقبل الواو الجمع في تمو الفرقا بالمستغنى
بالحركة اذا اشبعت فتحتة للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكانا في الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستقلة قبل
الالف والواو والميم قرب الحروف الصحيحة الحروف العلة لغنتها
وكونها من مخرج الواو اي شفويه وحذف في الجمع مع اسكان الميم
ان لم يلها ضمير لئلا يهرب من اتيان الواو مضموما ما قبلها واما ان ولي فواو
الجمع ضمير عوض حركته وجب في الحروف جموع الضم والواو وجوز بموجب
حذف الواو وتسكين الميم مع الضم ايضا وزيدت للمونث نون مشددة
ليكون بازاء الواو والميم في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته
بالغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف الزيادة انتهى

باختصار

باختصار ثم قالوا ونحن للمتكلم مع غيره مثل انا في الموضوع المتصل في صلاحيته
للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضما ما لكونه منفصلا
مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حققه الواو وانتهى قوله بحسب مواقعه
من الاعراب اي بقدر مواقعه من الاعراب والمواقع جمع موقع اي اماكن
اي انواع مواضع لان المثنى يقع فيها واقسام المتصل والمنفصل بحسب ذلك
خمسة اقسام لا غير ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل قال الرضي اعلم ان
الضمائر اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا والاول لا يكون الا متصلا
الظاهر لرفع الالتباس وحدها واولى للاختصار فيكون كالظاهر لم مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا واما ان لم يكن مجرورا والا متصلا لان المتصل كما ذكرنا
هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجر وكذلك
فان قيل ليس المفصل جايز بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذاك
مع الظاهر فيجوز فيما يلتبس اليه الواضع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله
من الظاهر وكل هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد
اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب واحد من هذه الثلثة اما ان يكون
لفردا او مثنى او جمع مجموعها صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون
للمذكر او المونث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا
للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني كما مر وضربنا عشرة في ستة
مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المونث والجموع المذكر والجموع المونث وان شركوا في المتكلم بين
المذكر والمونث معنى كانا او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ادخل
المثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي تاكد لان قولك نحن نزيد والمثنى
الغا والجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه لان
مثناها اسما انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قلت لك فضل انتما
قلت انت بزيد وانت يا عمرو وكذلك الجماعة اذا قلت فضل انتم قلت انتم
وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن فوارد المثنى فقيل
لك فضل قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو
وليس كل افراد انا فلما لم يكن شرطا المثنى والجموع وهو المتكلم والاحسن
حاصلا لم يكن عليه ما حز انثنيته وجمعه على ما اجري عليه سايرا لاثنا في
والجموع فاجملوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها الا من اللبس بسبب

مله

واحد من مجي

القرائن وقد يتول المعظم فعلنا ونحن وايانا اعدا لنفسه كالجماعة ووضعوا
منها الى الخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم
وضربن وواحد مشترك بين المخبر المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما
وحكم الغايب حكم الخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا
وضربتا وضربوا لمضربين والضربين وهو الفاظ المشتركة بين المثنى
والثنا حرفا تانيث يجيبان بكون المعدد ان في ضرب وضربت متغايرتين
كالتي للتانيث نحو هو وهي هذا وتعتبره الانواع الخمسة جاريا بهذا المجرى
اعني ان للمتكلم لفظين وللخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع
ثنتي عشر فكلمة اثنا عشر معنى انتهى فكان القياس ان تكون الفاظ الضمائر
تسعة على عدد المعاني الحاصل من ضرب الثنائية عشر في خمسة اقسامه
المنفصل والمتصل لكن الموجود منها ستون باسقاط ثلاثين من ضرب
الستة الالفاظ المشتركة في الخمسة المذكورة نحو ارفوع المحل ومنصوبه
ومخفوضه فان محل المرفوع وما بعده من اقسام المغرب والضمير من اقسامه
المبني فكيف معناه بقال الضمير مرفوع ومنصوب ومخفوض قلنا المراد
ان بعض الضمائر مرفوع لان يقوم مقام المرفوع وبعضها الان يقوم
مقام المنصوب وبعضها لان يقوم مقام المخفوض واعلم ان لهم عبارات
منها ما وقع الاعراب في محل الرفع بالاضافة فيها ومنها المرفوع والمنصوب
ومنها محله رفع مثلا المحل الرفع على المحل ونحوها عطف على المحل وتحقيق
الامر في ذلك ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب وانواعه
حقيقة في الاثر المتقدم فان قيل لفظة الكلمة ذلك الاثر اضيفت اليه لفظا
او تقديرا فمعه يعرب بذلك الاعراب ولم يشتمله بالنظر الى ذلك الاعراب
محل ولا يجعل ذلك الاعراب والنوع منه محلا اللفظ نفسه على سبيل
التوسع في الاعراب فحيث قيل ما وقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة
بيانية اي الواقع هي الاعراب ومحلها هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع
مثلا فالاسناد فيه حقيقي لان المرفوع به ثابت له حقيقة اذ الرفع عمله
فالمعنى مرفوع مرتفع هو محله وحيث قيل محله رفع فالمحل هو حقيقة
ايضا وحيث قيل عطف على محل كذا فالمحل كذا كما قالوا في بحسبك شيخا قولهم
الجر في الموضع ومنصوبه وانما لم ينقسم الى مخفوض الموضع ايضا
لانه مما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به لان خافضه

اما

اما حرف او اسم مضاف لا ينقدم المجرور على الجار والمضاف اليه على المضاف
قوله كما ان تلك الاول لا تنفع الا فيما يجري مجرى الاصالة قوله فعند بشار
ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا انت كانا وحكى انا كانت وهو
وفاك كلهو لا للعماقاه تحاكم قوله لخلاف قولك ما قام الا انا وما اكرمت الا
اياك فان الانفصال هنا متعذر لان الاما نعه منه ولا يضمر ما بنات فيه
الانفصال فيما ذكره بل امته ان يتقدم على عامله او يكون عامله معنويا او حرفا
او حرفا اوليا واو المصاحبة نحو ما يحضر باغما او يرفع بمصدر مضاف نحو
او بصفة جرت على غير صاحبها او ينضمه متبوع او يلي اما او الا فاقرفه
او بمقتضيه عامله مضمر فعلي غير مرفوع ان الحذار ربته وربما انفصلا
عيبه ان اختلف الغرضان لتخالفا او تتبه نحو اياك نعبد واياك نستعين
ونحو انت تقوم وتحوني لم يحل على النفس ضميها وقوله فان انت لم ينفعك
علمك فانت بسب ونحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين ونحو بكون
واياها بها مثلا بعد ونحو انما يداف عن احسابهم انا او مثلي ونحو
يضر كم عن كنتم تطافين ونحو زيد ضربته ضربها وهو يخرجون الرسول
واياكم ونحو فاما انا واما انت ونحو ان وجدت الصديق مخفقا اياك
تعرف فلم ان لم مطيق ونحو علمتني اياي وعلمتك اياك وتحوهم
احسن الناس وجوها وانضرهم وها وانا الهاه قعود احترم والدا
قوله استثنيت من هذه القاعدة فان قلت الاستثناء ينافي القاعدة
قلت قيل اذا كانت وطيعة اما اذا كانت استقرائية ظنية فلا نبا
لان الاستقراء فيها غير تام قوله صورتين اي مستقلتين نقوله
ان يكون الضمير اي الذي يجوز انفصاله مع امكان اتصاله قوله اولها
اعرف من الثاني وليس مرفوعا نحو بقوله ما اذا كان الثاني انا مثالا الاول
قال الرضي فانه كانا الثاني تابعا للاول فلا بد من اتصال الاول وانفصال
الثاني نحو اسكن انت وزوجك واياك فان الثاني تابع ليس من مطلوبات
الفعل حتى يتصل به ويكون كالجزء منه بخلاف انتي فان الثاني ليس الاول
اعرف منه بل هو مساو له ويخرج بها يضا اما اذا كان الثاني منفصلا او
مساويا لي التعريفين قال الرضي فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان
يكون اخص منه في التعريف او اعرف منه او مساويا فالاول يجب انفصاله
عند سيبويه وغير سيبويه يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكم

فيها

زيد واعطى اياه واعطيتكه وكذا اخلتنكه وخلتناك اياه وجه انصاله
انا المتصل الاول اشرف منه لسببية كونه اعرف فلذا افتقر اليه على الثاني فتعلقه
بما هو اشرف عنده وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصال الثاني المتصل
الاول فضله ليس نقصا فكان اتصال المرفوع انتهى واستفد تامنهان جواز
الاتصال والانفصال عنده غير سيبويه قوله بسلبشه اي استعطيته
قوله سال يسال استعطى لا يتعدى استعمالهم قوله واتفقوا على ان الوصل
ارجح في الصورة الاولى اذا لم يكن الفعل قلبيا نحو سلبتنيه واعطيتنيه
مخير ومطابقا بالا يكون اسما واذا كانا بالوصل فيما ذكر لان الاصل
والاصح لغة وقد اختلفت في مختلف ثاني مفعولي نحو اعطيت زيدا درهما
فاختار المازني الانفصال فيه لانه هو الاصل فاذا اخبرت عن الذي هو
في هذا المثال قلت الذي اعطيته زيدا درهم واختار قوم الانفصال فيه
فتقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم على قاعدة ما بالاختيار وهو انك
تضمر في الخبر عنه وربما يضمر في الوجوب للانفصال عند حروف
الليس فتقول في اعطيت زيدا عمرا الذي اعطيت زيدا اياه عمرو وان
كان العامل في الضميرين المذكورين اسما فالفصل ارجح سواء كان
الاول مجرورا او منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند هشام والاخفش
كما في الرضي قال الرضي قاما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربه فهو كما قبل انه يجوز اتصال
الثاني وانفصاله واذا كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا
فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني اذا كان ما بعد الضمير
المجرور انقص تغيبا كان له نحو بيدا لاتصال والانفصال قادر ومنعها
يتعين استعطاء وكذا اسم الفاعل نحو معطيها ومعطيكها ويجوز سقيكا اياها نحو
مثل اعطيتكه اياه الا ان الانفصال فيما وقع المنصوب لان الفعل
اضعف في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل يطلبه
بنفسه وهما بطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز هنا ضربهوك وضربهو
واذا كان بعد الضمير المجرور مرفوع فالاتصال لا يكون منفصلا اسواء كان
اعرف من المجرور او مساويا او اقل لان المتصل المرفوع لا يتصل
بالفعل كما مر فلا يكون ما نحو ضربك هو ضربته انا وضربك انا او ضربي انا وضربت انت وضربه هو
انتهى باختصار الفاظه قوله اذ يكون الضمير العائد الى يتاتى اتصاله

خبرا

خبر الكان او احدى اخواتها وهذه تفارق ما قبلها من وجهين لا يشترط
ان يكون عامل الضمير الذي يعبر فيه الوجهان عاملا في ضمير اخر كما ذكره كلف
واذا كان عاملا في ضمير اخر لا بد وان يكون مرفوعا والمسالة السابقة
لا بد وان لا يكون الضمير الا وليا مرفوعا نحو الصديق كنته امكان ضربي نحو
الضمير الذي يتحقق في الحالة الاولى هو المتصل المرفوع والمنفصل المنصوب على حد زيد
ضربته هو فقال الجمهور الفصل ارجح فيما اذا كان الفصل ارجح مع الفعل الاولى
لانه خير في الاصل وحق الخبر الفصل لدخول الناسخ واورد عليه ان الاول
مبتدا والاصل في المبتدا الانفصال فينبغي جواز الانفصال بل رجحانه وجوابه
بمنع ان قولنا زيد ضربته مبتدا اتصل الهاء الذي هو المفعول فالاول في الثاني
الانفصال عائد للاصل واما كانا واخواتها اتصال الوصل انما كان لاختصاص الاسماء
في خبر كان واخواتها لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حقيقيا بكون كالجزء من
عامله اذ الفاعل مضمون الجملة لانها كالجاين في قولك كان زيد قائما قيام زيد
ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنت ضربته فتقديم
واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان وجهه ان الاصل الاتصال
قوله وبتاء خالفه وقال الوصل ارجح لان الاصل الاتصال بعد ما قالوه من
كون خبر كان في الاصل انه ان ذاك يقتضي جواز الانفصال في الاول ممتنع وما انتفى
الى الممتنع العلم قوله تخصيص نسبة الى الشخص بان يكون موضوعا لشخص
باعتبار كونه معينا معلوما مثل زيد فانه وضع الذات المتخصص باعتبار كونه معينا
معلوما هو الجنس فنسبة الجنس ان يكون موضوعا للجنس والماهية
المعينة باعتبار تعينه هو على وجه يستفاد مع تعلقه مع اللفظ وتعلق
التعيين والتعين من الجنس كاسامة واسد للجنس لها بالنسبة لا يشخص
التكرر كاسد هو اسم للجنس الموضوع للماهية في نفسها لا بهذا
الاعتبار نحو اهلا واحد كذا يختلف بالاعتبار واما بالنسبة الى الجنس
المعرف كالاسد فهو ان على الجنس بدل على الماهية المعينة بحيث على معينة
معلومة يحيث هو لفظ اضافي نسبة الجنس وفاء التعيين فيه مستفاد
من الاداة والحاصل ان التعيين حاصل في الاستغراق الثلثة الا انه منصب
في الاسم الجنس النكرة ملاحظة فيه الجنس المعرفة كالعلم الجنس لكنه في اسم
الجنس من الاداة وفي علم من وضع اللفظ والمراد بالماهية ذاته حقيقته
لانها اشهر لكنه قد يستعمل فيما في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ

بدل له صور تلابسه جزء وما دته لانا سامة يجوز ما دته وضع لمعين والمراد
بالوضع لمعين انه وضع لشئ بالاستقلال وتعينه وعلى وجه يستفاد مع نطقه
من اللفظ تعلق المعين واما ان التعيين داخل في مدلول اللفظ او خرج
منه فتعيين معلوم فاضل ان التعيين جزء مفهوم على الجامدين لا بد له من دليل
كما انهما اذا قالا انه خارج عن المدلول واعتباره تبعه لا بد له من دليل
قالوا والفرق المذكور انما يحتاج اليه على قولهما من جعل اسم الجامدين
موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد واما على قول من جعله موضوعا
مع قيد الوحدة ويحمل المراد بالفرد المنتشر كما اختاره التفتازاني تبعا
للشيخ الرضي فلا احتياج اليه اذ لا معنى للعلم الجامد على الوحدة اصلا
ويتحقق المطابق للمأخوذ حيث عرف العلم بما سيأتي ثم قسمه الى الشخصي
والجنسي يظهر ان علم الجنس معرفة لفظا او معنى وهو الحق وان وقع
لهما وصححه تبعا لابن مالك خلافا لقوله كهاتنا اي والاسم ما مثلنا
بدل من زيد واسامة في الشهيرة قوله وهو ما علق على شئ بعينه غير
متناول لما اشبهها المراد بتعليقه على الشئ تخصيصه به بحيث يفهم منه
عند الاطلاق وهو معنى الوضع لكن قال بعضهم قولهما علق اولى من
ان يقال ما وضع لان المتبادر من وضع وضع الواضع فيرد العلم المنقول
والمراد بالتعليق على بعينه ان يكون الاشارة الى التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع الشخصي المعين للمعلوم والمراد بعدم
تناوله لما اشبهه عدم تناوله بوضع واحد فان زيدا وضع للشخص
المعين المعلوم ولا يصح اطلاقه بحسب هذا الوضع على غير هذا الشخص ولو
لوضع من فاخرى لغير هذا الشخص اطلاقه على ذلك الغير باعتبار
الوضع الثاني واحترز بقيد تناوله بعينه عن النكرة فانه وان وضع لمعين
الا انه لم يعتبر في وضعه المعين للاشارة الى تعينه وما بعده عن تعيينه
المعارف فانها وان وضعت لشئ بعينه لكنها تتناول غيره بوضع واحد
لان الواضع للحظ مفهوما عاما شاملا ثم وضع اللفظ لكل واحد بعينه
مما يصدق عليه ذلك المفهوم بوضع واحد وتسمى وضعا خاصا لان
وضع العلم لان الواضع لاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف لحق
به ووضع اللفظ له وتسمى وضعا خاصا نيابة وقولهم بعينها ما صفة كاشفة
والمعنى حينئذ ما علق على معين كليا كان او شخصا ونظيره قوله تعالى

المعرفة

المعرفة ما وضع لشئ بعينه واما تاكيد للشئ والمعنى حينئذ ما علق على تعيين
شئ واما تقييد للتعليق بحيثيتها المعينين والمعنى حينئذ ما علق على
شئ من حيث انه معين اذ الوضع للمعنى قد يكون من حيث التعيين
وقد يكون لا من حيث التعيين وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
لا بمجرد تعيين الموضوع له اذ كل لفظ موضوع لمعين فان قيل كان عليه
زيادة قولهم بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة فانها وان كانت
متناولة لغير ما كان لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة قلت قد عرف
ابن الحاجب في الكافية العلم بقوله ما وضع لشئ بعينه عين متناولا بغير ما
بوضع واحد انتهى وقد يناقشه ان قولهم بوضع واحد غير محتاج
اليه كما سيأتي تعليله عنده وذلك لان المتبادر من قوله لا يتناول غيره
عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها على التبادر
منها حيث لا مانع سوى ما انتفى الى ذلك من العلم الضروري لكل احد بادنى
تامل بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام بل اكثر اعلام
في بعض اسمائه تعالى وهو ضروري البطلان وايضا فقيد الحيثية
مراد في قرينة الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الاعمى فالمعنى
هنا ما وضع هنا ما وضع لمعين لا يتناول غيره من حيث انه وضع
لذلك المعين وحينئذ يندفع الاشكال المراسا وقد فرع ابن مالك
في الامالي بعدم الاحتياج في التحقيق الى هذا القيد وقد نقلنا عبارته
في حواشينا على شرح القطر للفاكهي ونعم هذا التعريف لا متناول القابلية
والمراد بها احد المشتركين والمشتركات بشايع على سبيل الانتفاء دون
كالمختص بالبيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه الا انه بهذا القيد التعليق تحقيقا
او حكما وبرى انه ليس بعلم وان اجرى مجراه اذ ذهب اليه بعض عصريينا
ان العلم يمنع العين واللام في اللغة العلامة وعلم الثوب والجبل قالوا
لا شك في علميتها وقيدت في علم شخص تبعا للاكثر فانه ما خوذ عند
المتقدم وهو عند اهل اللغة اعم من هذا بكثير فانه ما خوذ عندهم
من العلامة فيدخل فيه كل اسم حيث كان نكرة او معرفة نحو
كاسامة للاسد اذا علا الاسد او وضع لماهيته المحدثة في الذهن
باعتبار كونها متعينة معلومة وفي النهاية لم يعرف تركيب اسم الا في
اسامة ويجوز ان تكون الهمزة بدلا من واو اوسم وهو التاخير انتهى

قيل قوله وتقاله للتعليلي وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها
متعينة معلومة قوله ودوالة للذيلي وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار
كونها متعينة معلومة تردد فالدال بالجنسية والجر علم لجنس الذيب سمي بذلك
لخفة مشيه لان الذيب لان المشي الخفيف قوله والجر اصاحب الحقيقة تزيده
صاحب قوله فتقول اسامة اشجع من بقالة الى آخر ملا يخلو عن شيء اجعل التسامح
نظرا الى تفسير الماهية بتدوين الملاحظة اللافرادية ولو قيل الجراء بدل التشجع
لكان اولى لجواز امن الجراءة وهي الشدة قوله ولا يجوز ان تقابلها على شخص
غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد فاسد خلص ما فعل اسامة ضد
نظر وبقاله قوله الجلال الخ الى آخره جمع الجوامع واستعمال العلم الجنس او اسمه
معرفا او سكرانا في الفرد المعين او المبهم من حيث اشتماله على الماهية حقيقي
غير هذا اسامة والاسد واسدا واه رائيت اسامة او الاسد او اسدا
فغير منه انتهى ولا يخفى ان الغول يكون علم الجنس حقيقة تبعا على القول
بوجود الكلي الطبيعي وفي حواشي التهذيب للدواني الذي وعلى ما العلم
الجنسي فليس يعلم في عرف المنطقيين لان نظرهم الى معنى ما يصح بالقصد
الاول ومعناه كلي لان ناد خلية اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام
اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف الاغراض
قوله وباعتبار فاته الى مفرد ومركب اي بتقسيم العلم باعتبار لفظه الى
مفرد ومركب وحمول المركب في العلم على سبيل المجاز وان الحقيقة في المركب
هو ما دل جزؤه على جزء معناه ولا يخفى ان الاعلام المفردة خالية كلها مفرده
نعم تتصف بذلك باعتبار اصلها المنقولة هي عنه وقد يقال مراده هم
بالمركب ما كان مركبا في اصله وقد قالوا ان التجوز من الجملة ومرادهم ما كان
في الاصل مسندا وخبرا وفعلا وفاعلا وقوله كزيد واسامة مثال المفرد
من علم الشخص والثاني مثال له من علم الجنس قوله والمركب ثلثة اقسام
فيه نظر لعدم انحصارها في الثلثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع
معموله نحو ضربة زيدا وان حسن وجهه خارج عن الثلثة بنا على ان المراد
الاستادي الاصلي بدليل قوله وحملوا ان العوامل لا تتوغل فيه بل يحكى
على ما كان له من الحالة قبل النقل لانه لا حكاية هنا ولان اتباع معه
متبوعه من اقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلثة بل ان ذكر
ولم يذكر المركبين فصلين لعدم وقوعه وكان عليه ان يذكر بقية المركبات

وهو المتضمن معنى الحرف سواء كان معنا والعطفا وغيره مثال الاول خمسة
عشر اذا سمي بجوسا لثالث وجم هو جار في بيت بيت فان في كل منهما
مذهبين احدهما استصحاب بنائه والثاني اعرابه اعرابا لا ينصرف
للعلمية والتركيب ولا يرد عليه ما تركب من حرفين كما وان ومن حرف واسم
غير حتما وبا زيدا ومن حرف وفعل غير قد قام لانها اذا سمي بها حكيت
كالجملة فالتحقت بها واما المركب المتوصيفي كزيد الفاضل فخرج بالمزجي
لم يركب تركيبا ضافيا لعدم البناء بدايه لانه الغالب اللازم التركيب
وذلك لان منشأ الكوفي كما تقدم وابن سعيد ولا يضاف ما هي عليه من الكثرة
ولانتشاره قوله ويحذف الثاني بالاضافة دائما اي بالمضاف ويجوز ان يجعل
الباء للسببية والسببية من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق ما خصص به
فلا يتم ذهل اما على المصنف من ان المضاف اذا عرب بالمضاف والثاني
جنبه بالمزداد من الحرف وترك فيمنع الثاني من الصرف في نحو اجاهر يره
وابن فارس وهو في نحو ابي كرب وابن حسن قوله ومركب تركيب مزج فصل
هو الذي تركيبه للعلمية والاسنادي هو ما تركيبه قبل العلمية
ولك ان تقول لا منسلخ الحصر الذي ذكره في المركب الذي يجوز ان ينقل اولا
الى معنى جنسي وقال المصنف وهو كل اسمين من ثلاث ثانيهما منزلة تا
التانيث مما قبلها اي مع ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها
من جهة امتزاجهما بالالف من هنا تتوصل الكلمتان في الخط فيكتب
بامهن مزجوها كما قاله الشاطبي وبرمان هذا المحل لا يدخل فيه نحو معدي
كرب وسيبويه وانفر وجه التنزيل الامتزاج وجريان الاعراب عليها
لم يرد نحو معدي كرب قوله كبعلبك وسيبويه بعلبك علم لبلدة مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحبه هذه البلدة جعلا
اسما واحدا من غير ان يقصد بهما اضافة واسناد به
او غيرها قوله وحكمه ان يعرب بالفتحة رفعا والفتحة نصبا وجرا كسائر
الاسماء التي لا تنصرف اي يعرب اعرابا لا ينصرف وفي هذا المركب فائدة
بعض اعرابه اعراب المثنى في بنائه الجزء الثاني على الفتح فيضاف على
الاول والمضاف اليه الى عجزه فيعامل الصدر بما يقتضيه حالته من حرف وغيره
وقد يلتزم فيه بعض اعراب المثنى كما في معدي كرب عند من يثبت فيه فتح نحو هذا
معدي كرب فما جعل سوناري في شرح الحاجبية للضبي حيث قدر تركيبا سماليا للكرب

منع صرفه ومن قدر اسما للخزز صرفه ومن قدر بكا وقال في بعلبك وقال قلا
وخزز ذلك اسما للبقعة سمعته من العرب ومن قدر اسما للموقع او مكانه صرفه
واما على الاول اذا كان فيه مع العلمية تسبيب اخر من اسبابه منع الصرف والاكان
مصروفا كقولك هذا حضرموت ورايت حضرموت ومررت بحضرموت
وهذا معدى كرب ورايت معدى كرب ومررت بمعدى كرب وقد تعامل الصدر
ايضا بما تقتضيه حالة من فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا تظهر نحو رايت
معدى كرب وما ذكره المصنف هو اللغة الفصحى ووجه سكون الياء
في الاحوال كلها الذي قاله ابن مالك انه لما لم تظهر الفتحة تشبيها
بالالف لزم من التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد فيستحب
سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيها بياء رمه بيس فنقل الراجز معدى
ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في الصحيح في الافراد تشبيها
بالالف فالتركيب اولى وقد يحرك في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد وحكى
المازني عن بعضهم فتح البلة نحو معدى كرب بعد النصب بسبويها
في الاحوال الثلاثة نحو قفا فان ختم بها بنى على الكسر كسيبويه قيل وانما
يقبل العرامة الا بنصرف في نحو سيبويه الذي به قيل لمن يحاذ كان
مستنده فيه سماعا والا فالقياس لبنائه لاختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا فان قيل فعلى اي نوعي الشبه الحرفي يدخل
بناؤه اجزه اسم صوت فالحوائي راجع الى الصوت وسيلحق
وجه بنائه في باب اسماء الافعال بالاصوات قال الرضي فان كان في
الجزء الاخير اعتماد تركيبه للعلمية سببا للبناء فالاولى والاشهر
ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب
ما لا ينصرف نحو قد يكون ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير
تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى
كرب فيفتح المضاف اليه لصرف والمنع ولا تستثنى اضافة الفعل
والحرف ولا الاضافة الى مبهما اخر خلافا للتسهيل عن معناها المانع
من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان سمع في نحو سيبويه
الاضافة تواما الجزء الاول من المبنيات التي لم يضف الثاني كويه
محتاجا الى الثاني فنشأ به لحرف شبهي على الفتح ان كان معربا في الاصل
او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع

اقسام لان الثاني اما اسم ولا اول اسم غير سيبويه او فعل غير حاويه لو حرف
غير من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو ان اضرب او فعل غير غير
ضربا او حرف نحو من ضرب وقضية قوله اضافة صدر المركب اي نحو حيا
ويه يقال بعلا هم قام حاويه ورايت حاويه ومررت بحاويه قوله
ومركب تركيب سنا دلشان فرنا هيا وحكمه العوامل لا تؤثر فيه شيئا
بل يحكى على ما كان له قبل النقل لان التسمية به اتما هي للدلالة تعلى قصد ذاته
فلو تطرق اليه التغيير امكن ان يفوت تلك الدلالة هذا وقال سيبويه
والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا سمي كذلك
لاعراب معين لفظا او تقديرا وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين
ولذا يبقى الجزء الاول على حالة من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك
اي وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزئين وفتح بزيد قائم
كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول
على الشائع كان في الجملة الاسمية في نحو يضرب وسوف يضربون يضرب وكذا
في نحو تزيد وهل يزيد ولزيادة الاسم بعد هذه مبتدأ لقوة الظاهر قال
سيبويه ما لم يسم به للعطف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية
مع العاطف كالعامل وكذا كل اسم معلول الحرف نحو اترمذ او ماترمذ من ترمذ
الا ان حرف الحرفية تفصيلي فانظره ثم قال الرضي وان لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية
لاعطلق اعراب ولا معينه طلبا لحكاية لاخر نحو اسم سمي عاقام وقد قام
واذا ما وكان وافعل ونحوها انتهى وقد فصل هذا القسم بعض جسة غير
وانظر هل يجري في ذلك الخلاف الذي في العلم المنقول من جملة فان قلت
هل الجملة المنقول لها الحكاية معربا ومبنية قلت قال الرضي لما الجملة فلا
توصف قبل العلمية لانها اعراب ولا بناء لانها من حيث هي من الكلمة وانما
بعد العلمية فهي تحكى اللفظ على ما هي عليه فلا يطلق عليها انها معربة
في الظاهر ومبنية لاشتغال الحرف الاخير بالحركات التي كانت عليها
اعرابه او بنائه بلا وبالسكون الذي كان في كذلك ثم قال هذا وقد جاء صدر
الجملة المسمى بها مضافا فالاولى في الغرض هنا اذا لم يكن الصدر ضمير اشبيها
الجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير
الجزء حيث عن معناه لو ثبتا مضافا فيه الفعل والحرف بعد التركيب وقال
التسهيل وما اضيف صدره الى الاسناد الذي في عجزها اذا كان اي العجز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ظاهر فخرج المضمر المستتر اذا كان ضمير يد في قوله ينتبا خوالي بخو زيدا ذا فطنة
يريد الى الضمير المستتر تنتقل من الاستناد والرفع الى البروز والنصب فتقول هو
يزيدها فتتغير لفظ العلم او يبقى كما لو سميت بكنت فلو اضفت
صدرها الى عجز ملقلت كاهي كما تقول غلامي فتتغير ايضا واما غير حروف
غيره ففي اعراب لانها مواجبا بعضهم في نحو قمت على الاعراب فتقول
جاقمتا ورايت قمتا ومررت بقمتا بالتنوين والحركات الثلث على التا
ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل
وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال لمنى وقال السيد وجماعة
التوسط في باب الاسم فرق وجعل الشارح على الرحمة نحو تابط شرا
علما من قبيل المبنيات تاهلية على بنا نهما والحق ان الجملة من حيث هي جملة اذا قيل
جعلها علما مهتيد بل وعت متمما ابعاما من سبق الفصل وان كانت اجزاءها
معربة واما اذا جعلت علما فقد صار الجزء اسما واحدا مستحقا لان يجري
الاعراب على الاخر لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا
بالاعراب المحلي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار
اعرابه تقديريا فيكون من المعربات المقدرة وهو حقيقة لانه من المبنيات
لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد وظاهر ان الجملة قلما يلاحظ معها ذلك
كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بما يحكم على الحرف انتهى وقال الابن باشا في نحو
على الجمل الزنجاجي وكذلك اي ومثل الامثلة في عدم تغيرها وفي انها توقف
على هيئتها الجملة اذا سميت بها او حليتها حين نقلتها قال بذلك تقول
قرات الحمد لله رب العالمين فلا يعمل فيه قرات لفظا ويعمل تقديرا وله
وجهان ان تكون الجملة كانها اسم للسورة وان تكون على حذف مضاف
كانك قلت قرات سورة الحمد لله رب العالمين ومن مثل المركب الاسنادي
المركب العددي نحو خمسة عشر انتهى وقضيته انه يجاري في الرضية
باب التركيب كلام تقتضيه وان قلت قد ذكر المصنف حكم الاقوال
الثلثة من المركب فما حكم غيرها من المركبات قلت قال الرضي واذا كان
الجزء الثاني قبل العلمية معربا يستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا
وحينئذ يقاء ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله
من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف
اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيد وحسن

وجهه

وجهه ومعروبه علامة كان ذلك اخذا ما بخصوص الاعراب اما في الجزء الثاني
او عمومه اما في الاول وان لزم منه ورابرا الاعراب على غير الجزء الاول
الذي هو لبعض الكلمة ثم وكذلك التوابع الخمسة مع متبوعاتها قال الرضي
يبقى التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب
عليهما وموانعي الاصل في الصرف وتركه ثم وذكر هذا احكاما فانظره منها
ما نضيه ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها بجر ونحو معدي كرب في
وجهي التركيب والاضافة لانه عطف النسق كما خرف العطف مانع منها
انتهى وظاهر ان المراد بتبعات الاعراب توابعه وانواعه بحسب العامل
وقوله يبقى التابع مع المتبوع الى اخره مع قوله فيما سبق قال سيبويه
المسمى بالعاطف الى اخره يحتمل امتناع اذا سمي بالعاطف مع المعطوف
فقط وجبت الحكاية او مع المعطوف عليه ايضا اتفاقا على ما كانا قبل
التسمية عليه فتامل قال شيخنا رحمه الله تعالى ولا يخفى ان المراد العام
هو جريان الاعراب المحلي المتناول لمسابر انواعه بحسب العوامل فتقول
في ضربت زيدا بعا في ضربت زيدا وضربت زيدا وضربت بضرب
زيد افيبقى الجزء الثاني على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول
على الاعراب العام فترفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب وتجر
مع عامل الجر كلا لا يخفى ان المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول
عنه ففيما تقدم عند قوله وحكمه لحكاية ثم ان الجزء الاول يبقى على حاله
من الاعراب المعين ان كان مثل ذلك في الجملة الاسمية والفعلية
المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر
في اجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزئي العامل عمل الفعل ومعموله
فتقول في زيد قايم على لغة حارث قايم ورايت زيد قايم ومررت بزيد قايم
برفع الاولين في سايرا لاحوال فلتامل انتهى قوله والى اسم ولبنه ولقلب
قال الرضي والفرق بين اللقب والكنية القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في
الذم خاصة والكنية من كنيت اي ستر ت وعرضت كالكناية سوا لانه
يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق
بينها وبين اللقب بحسب ان اللقب يقصد مح الملقب به او يذم بحسب ذلك
اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعتبر المكنى بمعناها بل يعتبر التشريف
بالاسم فان بعض الشعوب تاف من ان تخاطب باسمها فقد يكنى الشخص الواحد

الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين رضي الله عنه وقد بقي في الصغر نغولا لا
يعيش حتى يصير له ولد اسعد ذلك اشتهر واعلم ان اللقب اصله ان يحدث للشخص
قضية فيلقبه بتفسيرة كانت الناقة ترعى ايدا الكلب فانف الناقة لقب رجل
تصدق بانف ناقته وعيب به وعايدا الكلب لقب شاعر قام بعده احد فقال
ما لم يعنك فلم يعدك عايد ما متلم وبعرض كليم فاعهد قوله ان ندى بابا وام
كان كنية زاد الزمخشي والامام فخر الدين الرازي احد ابن او بنت كابن او في
وعرفان وبعرفهما الكنية شامل لما يكون من ذلك بالغلبة سواء لم يكن العلمية
قد تكون بالغلبة ولا يخفى ان مقصده بابا وام قد يشعر بعد المسمى او
بصنعته فيصدق عليه حد اللقب ايضا فيكون بينهما عموم وجه
ولا مانع ومبنى الكلام في ذلك ايضا قوله والا فان اشعر بمدح المسمى
كزين العابدين او بضعته كمعتمد ويطه وانف الناقة فلقب بانا شعر
بمدح او ذم قال السيد في حواشي الفصول اي باعتبار مفهومه الاصلي
فان ذلك قد يقصد تتميما واراد بذلك كما قالوا ان اشعار اللقب بالمدح
انما هو من جهة ان له مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن
اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود هو المعنى العلمي
حتى لو لم يكن للعلم مفهوم اخر عين على لم يتصور فيه الاشعار بمدح او ذم
فائدة فيما يرد على ظاهر التعريف منه انه اذا اشتهر زيد بصفة كالا
كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقبا والزامه
بعيد فان قيل سلمنا انه قاع ذلك لكن بعد اشتهار زيد بصفة الكمال
انا سمي بزيد شخص يلزم ان يكون زيد لقبا اجيب بانه لا بعد في التزام
كونه لقبا ولا يخفى ان تفسير اللقب عادة كريتخل فيه نحو محمد واحمد و
صالح وعلي وانما قال شعر دون دل او وضع لان الواضع انما وضعه
لتعيين معنى الذات معتبرا معنى المدح والذم لا لهما معا ولا للمعنى
المذكور وبعبارة اخرى لان الواضع انما يضع لتعيين الذات ثم قد يخص
معنى المدح او الذم والظاهر ان المراد بالاشعار ما ذكر اشعار ينوي
او توجيت من غير خفا او تكلف بحيث يقصد به في العادة مدح او ذم ولنا
قال الرضي وهو ما يقصد به مدح او ذم بل تضمنته انه لا يلغى فيه مجرد
الاشعار بمدح او ذم وهما ضعه بفتح الضاد وكسرها عوض من الواو و
قاله الجوهري والوضيع الدني من الناس ولا يخفى ان كلا من تفسير

اللقب

والكنية صادق على نحو ابي الحارث وام الحارث وابي لهب وام الشر فيلزم ان يكون
بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في نحو ابي الحارث وانفراد اللقب في نحو زين والكنية في نحو
ابي بكر ولا مانع من ذلك وفاقا لبعض شيخنا وبعض مشايخه وموافقه قول
قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالجليم فاشعار بعض الكنى بالمدح
او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر انتهى وعبارة شيخنا وفيه نظر
على الاوضح قولهم كل ما اشعر بمدح او ذم بما تبينا اولا المدح والمركب فيشمل
شامله وبين الكنية عموم من وجه فانه في نحو ابي الحارث واللقب في نحو زين
والكنية في نحو ابي بكر ومما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم اشعار اللقب
بما ذكر نظر الى اصله كما مر هو ابه واعلم ان ظاهر تقسيمهم ان الاقسام متباينة
كما لا يخفى وليس كذلك فان نحو محمد واحمد ومنصور والقاب الاسماء والالقاب
منتفية بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان او نحوهما
ابتداء كما ينبئ عما كان وان لما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم
فان كان مشعرا بمدح كمحمد او ذم فهو اسم محمد او ذم كانف الناقة فهو اسمه
ذلك وان كان مصدرا بابا بكر او عبد الله فهو اسمه ذلك وام كام عبد الله
فهو اسمها عايشة فالاول لقب والثاني كنية وعلى هذا يصح ما حكاه بن
عرفة فيمن اعترض على اميرا قرينه في كنيته بابي القاسم بمنع النهي عنه
فاجاب بانه اسمه لا كنيته واستحسن سند هذا الجواب انتهى ولقائل
ان يمنع التباين فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه علم اشعر
بالمدح لانتفاء الفضل وصف بعض من كرهه المناوله كشرح خصاله
الحميدة فان كانوا مرهوا التباين احتيج لكلية المناول حد اللقب بحيث يخرج
مثل ذلك وفيه فلا فلا فلا تباين دعوى كلا بينهما تحوما من وجه فليتامل
اللهم الا ان يقال ان مثل ذلك لم يقصد به مدح وان استعمل به باعتبار ما
الاصل فيكون المراد بقولهم ما اشعر بمدح او ذم ما قصد به مدح
او ذم بوافق ذلك قول الرضي واللقب ما يقصد به مدح او مذم
والاسم هو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم وقول الفتوى ان اللقب علم
شعر بالمدح او ذم مقصود منه قطعا ودينا لعايدين لقب على بن
الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين وانف الناقة
لقب جعفر بن قريع بصيغ قرع بفتح القاف ويسكون الراء والعين
المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة مدح ابوه حزرا وسماها

حفظ

بين شمائله فبعثته امه الى ابيه وما بقي الا الاسم فقال له شانك به
فادخل يده من انفها وجعل يعصره فلقب به وكانوا يغضبون منه فلما مدحهم
لمطلبه بقوله هم الانف والاذناب غيرهم ومن يستوي يا نفة الناقة
الذنبا صاوالله مدحا والشبه اليه انتهى كذا قالوا ملخصا قوله واذا اجتمع
اسم مع اللقب وجب في الافصح تقديم الاسم وباخير اللقب عدا بن مالك
بانه نحى لقالبه مشتق من اسم غير اشتقاق كلابطه وقد تكون قدم نحو هم
المسلمون المراد بسماه الاصل وذلك ما سوى بتاخره فلم يعدل عنه
وعلله الرضي بانه اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت
فلو اتي به اولا لاخفي عن الاسم وتعليلهم لتاخير اللقب يقتضي وجوب
تاخيره عن النكتة ايضا ومن غير الافصح قولها انا ابن مرتيقا عمر
وجدي ابو من سندها النسما ومن تقيا بالف التانيث الممدوده وحذف
الهمزة للوزن وعمر وبالجر عطف بيان على من يتيا او بدل اسند ومسندة
خبر اوهو وهما خبر جدي اي من حيرتة الام ولا ترتيب بين الكنية
وغيرها اما بين الكنية والاسم فواضح لعدم الترتيب بينهما قالا ابن
الصائغ وخولا الاولى تقديم على الاشهر منهما واما بين النكتة واللقب
فمقتضى تعليل تاخير اللقب عن الاسم تاخيره عن النكتة ايضا
كما تقدم واختاره بعض المتاخرين ثم مقتضى ما نقلوه ان النكتة
الوحي من افراد اللقب كما في ياسين وانما المتبر يجري فيهما ما نقدم
ذكره من كانا مضافين الى قوله وجب كون الثاني تابعا للاول
في اعرابها انما استغت في ذلك الاضافة لانها لا تكون الا بين لفظين
مفردين بالفعل او التاويل وهذا يوم ينفع الصادقين عند قهم
اي ينفع فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد قبله
ولو فصل بجواز هما في نظر الافراد المعنى كما في هذا حاضر رمادر
لكان له وجه فتامل قوله اما على انه بدل منه او عطف بيان
عليه لكن نقل الشهر قوله وان كانا مفردين فتضيم كلامه بل هو متحد
استتباع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه
وفاقا لما مشى عليه الرضي حيث قال وان كانا مفردين او اقلهما جاز
اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يكون مركبا
كغلام عبد الله بخلاف المضاف نحو كسعيد كرز هو حرج الراعي

ثم

نقل وقع في قولهم هو والبصريين يوجبون الاضافة من غير تجويز شيء
آخر معها تحاذكره الشيخ واما قول من قال المبرد ينا ذكر واذلك
مقتصرين عليه لمنعهم اياه على جوازه لا لعدمه فبعد ان لم ينقل عنهم
تجويز غيره لاصحها ولا امامها وكان القياس اراد لا يجوز لان مسمى الاول
والثاني واحد الا انهم اذا اضافوا يتوصلون الاول بالمسمى والثاني
بالاسم لانهم مسندون اليه مما يسند الى الالفاظ كقولك جاءني
سعيد كرز فانه معناه جاءني مسمى هذا الاسم الا ان ما قالوه ليس
بمطرد فانهم قد يسندون الى الاول ما هو محض باللفظ كقولك سعيد
كرز وزنه فعيل والمعنى على هذا لفظ هذا المسمى وزنه فعيل فلو قال
انما يجوز مع تاويل الاول بغير تسمية لكان احسن واعلم ان بعضهم اشترط
في وجوب الاضافة ان لا يكون اللقب في الاصل وصفا كما في ابراهيم
الخليل فان الخليل كان وصفا ثم صار لقبا واشترط بعض اخر ان
لا يكون في الاول ما يمنع اضافة كما في الحارث ممثلا فان فيه ما يمنع اضافة
وهو الالف واللام انتهى قولهم والصحيح الاول قال المصنف في الاوضح وورده التظفر وتوهم
هذا يعني عينان اي ورد بالاضافة ما ذكر اما التظفر فهو لزوم اضافة
المعرفة لما نفسه وهو يقتضي منع الاضافة لولا التاويل بان المراد بالاول
المسمى وبالثاني الاسم وغاية التاويل التجوز ولا ايجاب واما قول العرب
للشخص يسمى بجعران يا لقب عينين لفظا نعلمه هذا يعني عينان
فانهم انما نعوا اللقب بتقيين بحديث فمه اذ المنفي المسمى به يعرب
باعراب اصله وان لم يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد
يقال لا شاهد فيه لان المنفي المسمى به يجوز ايضا اعرابه اعراب
ما لا ينصرف وهو خلاف قولهم في يحيى عينين نصبا وجرا فانه
تحتمل الاضافة والاتباع قبل والاتباع اقيس من الاضافة الكن لعل
وجه الاقيسية ما بين على الاضافة من التجدد والمساواة في رد الجواب
الاضافة هذا مذهب الكوفيين وهو الصحيح كما قال المصنف في شرح
قطع البديع وعلى الجواز يحتمل ان يجوز يداحوذ ان يجمع مع الفضل بحذ
بدلا من ذلك النار ويجوز بتبع متعد قا ولم يرضه ولم يتعد ربما يعني به
قوله الاشارة يعني ايضا ناسب الاشارة ولم يجده المصنف في شرح
الشذور وفعال وهو ما دل على المسمى واشارة اليه تقول مسيرا

الى زيد مثلا هذا فقد اضاف المنقلة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة تلك الذات
وحدها من غير التفات الى وضع جلوس ولا اشارة اليه وخرج بقوله واشارة اليه
ما عدا اسم الاشارة مما اعترض عليه بانه غير مطرد لدخول المضمرات جميع
المظهرات لان الضمير يشار به الى العود عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به
الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين وبان فيه نظرا
لانه اخل بفصل الاشارة في كلام العرف والمعرف واجيب عن الاول بان المراد
بالاشارة الاشارة الحسية اى الجارحة والاعضا لا الاشارة العقلية
وما ذكر من الاسما العقلية وما ذكر من الاسما المنقوض بها ليس كذلك
وانما هو يقال في الحد واشارة اليه حسنة لان مطلق الاشارة حقيقة في
الحسية دون الذهنية وقضية هذا ان يكون اصل اسما الاشارة
ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فاذا شئ بها الى غير
محسوس غير مشاهد فلتصويره كالمحسوس المشاهد وعن الثاني بان
الاشارة في قوله اسم الاشارة جزء الحد ورد ولا يلزم من توقف الحدود
على الحد توقف جزء الحد وعلى هذا ايضا الذي يمكن ان تكون معرفة ضرورة او
مكتسبة بخبرة لا الحد ولك ان تقول انما لم يمكن من ان يندفع الثاني
ايضا بان الاشارة في قوله اسم الاشارة ليس له معنى على حدة بل الجموع قوله
اسم الاشارة كالعلم اصطلاحا على الاسم المخصوص فلم يرد وعلى الاشارة فالمذهب
البصري اذ ذا تالي الوضع بدليل تصغيره على ذيا باعادة اللام وقد
يعاقب هذا كما قاله بعضهم بافتتاح اين بعديني الاتي وهل المحذوف
العين واللام وقد يعاقبهما من هذا كما قاله بعضهم لانها طرف وهل
الالف منقلبة عن ياحا لمحذوف فيكون من باب الطويت وهل وزنه
فعل بفتح فسكون كعين وهو الاظهر لكون الانقلاب عن المتحرك اولى او فعل
باسكانها لان الاصل عدم ذلك الا لدليل فيلزم ومذهب الكوفي ان الف
ذا زايدة احتجاجا بقولهم في التثنية فان وذين فالالف والنون
والياء والنون للتثنية فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت للالتقا
الساكنين ولذا اشدد وذين النون عوضا منها وقال ابن يعيش لا باس
بان يقال هو ثنائي كما في لا اذ اذا سميت به قلت خلاء فتزيد
الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء واذا سميت بلا وهذا اخلص
الاسما الاول الثالث لها وضعا اذ كان ثانيها حرف لين رسمي بها

ولو كان

كانا اصله ثلاثة قلت ذاي والى اصله قوله وذه وذي وته وتا للمؤنث ذي
بكسر الذال للجهة ثم ياسا كنة منقلبة عن الف اذا من ذا الذي هو وذه
بذال الجهة يكسرون فيها ساكنة او يكسرونه بالختلا والمراد به عدم الثبات
او باشباع فتسولد بعده ياء ساكنة قال الجاربردي وهذه اصلها هاء
والها بدل من الياء لان الهاء والكسرة الفوتي جنسها فدا تناسبا على
تفاعل فلم يدل تا نشئ في موضع فجعلوه بدلا من الياء هو القياس
ويعدان جعل الها بدلا من الياء جاز وجهان احدهما ان تلحق بعد
الها ياء اخرى كما في بهي فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف الياء
كما تقول مررت به بالاسكان والاخران تكون ساكنة لالتقا بعدها ياء الا
الوصل والاتي فوقف بعضهم هذه امة الله بالها الساكنة وكانهم اوجبوا ان
يكون الصوت مثل الصوتين متحدا في السكون وحركتهم مثل حكم هذه في جميع
ما ذكر انتهى قوله وذه ان وتا ات للمثنى اى للاثنين حالة كونهما بالالف رفعا
وبالياء فجر ونصبا قوله وبالياء جرا ونصبا ان قلت علام نصب جرا ونصبا
قلت الياء جرا فعلى الظرفية والمعنى ويعربان بالياء وقت جر فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه كقولهم جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج
اى وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج واما نصبا فظاهر لا هو
معطوف على جرا والمراد تقدير الوقت معه اى ووقت جر ووقت نصب
وللاذ تقتذه معه ويجعل الوقت الاول نصبا على الاول
احسن فان قلت لم لا تجعل ذلك من قبيل المضمر على شرط الحافض قلت
لان استقاط الحافض من هذا ولحوه ليس بقياس فلا يصار اليه لغير ضرورة
وفي كلام المصنف ما يؤخذ لان قوله وبالياء جرا نصبا لا يتعقل ان الاعراب
هو الالف والياء فهو المشهور والمتبادر من كلام المصنف اعراب هذه
الضمير وبه قال بعضهم وعليه فان ما قال وذلك لاختلاف اخرهما
باختلاف العوامل عليهما ان كل واحد منهما صيغة مستقلة فهي خلاف
الظاهرة قال الرجاج لم يبن شئ من المثنى لانهم قصدوا ان يقروا
اصناف المثنى على هيئة واحدة فاذا كانت التثنية لا يختلف فيها المذكر
ولا مؤنث ولا فاعل ولا غير وجب ان يختلف المثنيات اعرابا
مخالفة الجمع فانه يخالف بعضه بعضا قال الازهري وبنيا بهما
لقيام علة البنا فيهما كما في المفرد والجمع ولهما صيغ مرتجلة بينة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الواحد ولو بنيت على لفظ اثنان قلت صيغة للرفع وذين صيغة
اخرى للجر والنصب والجواب انهم خالفوا بتثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها
على الواحد تثنية المعرب المبنى على الواحد تمييزا بينهما قال الرضى الحق
فى اللذان واللذين كما فى قان وذين قال وقد جاء اذان وتان واللذان واللتان
فى الشعر الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران اى فى احدى
القراءتين قوله واحلامها اى اولاها اولاهن اولها وكسر الحاء عند الجمهور
مقصور عند غيرهم كما اشار الى ذلك بقوله الا التى لغة من مد موه منونا
جامعة الذكور والاناث العقلاء وغير العقلاء قال فى المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام قال الرضى وقد يبنون مكسورا واما التى
للتثنية كما فى صلم وان كانا ملاعفة فيكون فايدتها البعد حقا بصيرة
المشار اليهم كالمنكورين فيكون اولاكا قبلك وقد يقصر فيكتب بالياء
لان الفه مجهول الاصل فحمل على اليا استصحابا لامكان تثنيته للكلمة
وهما الضمة فى الاولى والواو فى الاخيرة وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء
فيقال هلاء وقد تضم الهمزة والخيرة تحو اولاء وربما تشبع الضمة فتصير
اللام بعدها واو نحو طومار وربما قوهم هولاء على وزن تورات فليس بلغة
بل هو تخفيف هولاء بعد ذهاب همزة اولاء واوا وانتهى قوله
والبعيد يا الكاف فى بعض جميع هذه الصيغ للمشار اليه الغير المرئى تحقيقا
للبعد حسا او تنبيها معنويا بالكاف المجردة من اللام مطلقا فى التفصيل
الاتى او مقرونة بها اى باللام فى سائر الصيغ الاتى المشتمل مطلقا اى من
غير تفصيل فيه فيقال ذاك ولاك تلك ولاتا تلك ومطلقا حالا من المشتمل
وفى الجمع فى لغة من مدهم الحجازيون بخلاف من قصره وهم غيرهم
فيقال اولا بالقصر ولا يشذ ذلك اقتصاره على نسبة القصر لبعض قيم
مع قوله فى او هضد وتميم لا ياتون باللام مطلقا لانه يستثنى منه بعلى
كما صرح به الاشموني فى شرح التوضيح وفيما تقدمتها التنبيه
قولها التنبيه هاالمذكور ليس بعد الفه همزة وانما هو علم على الكلمة
المركبة من هاء والفتح نكرو اضيف الى التنبيه ليتضح المراد به
كقولك علا زيد يوم الثلثا راس زيدكم ولا يصح ان يضبط بهمزة
بعد الالف اذ ليس لذا هاتكون للتنبيه اصلا قوله ما يشار به
للمفرد اى المؤنث المفرد وما يشار به للمثنى اى للاثنين والغالب استعماله

المفرد

المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فى اللفظ كزيد وهند والزيدين
لا فى المعنى كما هنا والخالف استعمالها للواحد والاثنين والجماعة والمذكر
والانثى فى المعنى فقوله فللمفرد المذكر اى فذا للواحد ولو حكما لصحة سؤال
فى الجمع ذا اليفرق وذا لواكل المذكر قوله لفظه واحترز بزاد بعضهم ذاء الهمزة
مكسورة بعد الالف وذا بها مكسورة بعد الالف قالا بن قاسم وقد يقال
فى الترخيم ذاى بهمزة مكسورة بعد الالف وذا عوه بها مكسورة بعد تلك
الهمزة قال الراجز هذا وهذا الدفتر خير دفتر فى كفء قوم ماجد مصور
وقد يقال فى البعيد ذايل بهمزة مكسوره بعد الالف وزاد بعضهم ذاوه
بهاء مضمومة بعده همزة مضمومة قال هذاوه الدفتر خير دفتر فى كف
قوم ماجد مصور وربما حذف بعد ذا الهاء فى لغة بنى كما بالى الحسن الهيثم
اذا حركت انها فيهما للضرورة قوله للمفرد اى وللواحد ولو حكما
لصحة قوله ذاك ذى للجماعة وذى الغائبة وذى الفرقة المؤنث اى المشتمل
قوله وهى فى الاخيرة ذى وما عطف عليه خبر واحد يصح الحمل على كل قوله
وهى العائدة الى قوله احمستر فيكون العطف متقدما على الحمل كما فى قولك
البيت سقف وجدران قوله وذات قال فى المصباح بضم التاء وقال فى
حواشى التسهيل هى بفتح النون مضبوطة بكسر التاء وسكت على يقيس من
فان صح فيكون حركة التقاء الساكنين وهى لغاق قوله وهى اغرابها
الغوصية مل بينها الا لانها غرابه قوله بالفضل وفضلك الله به
والكرامة ذات اكرمكم الله يوذات بالضم معناها صفة للكرامة
اى اسئلك بالفضل قوله اى التى اكرمكم الله فيها يعنى ان اصل به بها
فنقلت فتحة الهاء الى الياء فسكنت وحذفت الالف قوله فى تيتا
مكسوره بدل من ذا الذى هى ياساكنة تضم الجمع بين الكبد الثقيلة
التاء والياء قوله وهنو تنر بالكسر وتنه بالاسكان وتا قال الرضى وللمؤنث
تاوتى بتقلب فالذى تاء خفيفة صارتا او قلب الثانية ياء حتى صار ذى لان
التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين فتا من ذا
كالياء من الذى وذى من ذه هى من هو وفى بالجمع بين التاء والياء
ولا تقول ان التاء والياء هنا علامة التانيث لان قولك تضربين تخصيص
احد الهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامة
التانيث وذه بقلب ياذى حا واصله ذاه فقلبها الوقف

تساكن الهاء فالبناء الحجى في بابه قوله فذانك برهانان على تذكير
الاشارة مع المشار اليه الذي هو العصا وهما مؤنثان ولكن المشار
عين الحاضر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم تلكن فتنتهم الا ان
قالوا فيمن نصب المغتنة وانث الفعل قوله ربنا ارنا الذين اضلانا عترضه
بعضهم بان هذا من الموصولات فالتمثيل به سهو والصواب في التمثيل
ان يمثل بقوله تعالى ان هذين لساحران انتهى قوله وجمع المذكر والمؤنث
اولاي وجماعة الذكور والاناث او لاحرف وبنو اتميم يقولون اولى بالقصر
في قوله يا لقصر مسلمة بالتنبيه الى الاصطلاح او المقصور عندهم
ما كان حرف اعرابه الفا لازمة واولى سواء كانت الف التانيث او غيرها بخلاف
بعض نحو الحل اعرابه الفا الذي في محل الاعراب الكلمة باسرها وقد يقال
انما يسمى بها فان لو اطلق لفظ المقصور وهو لم يطلقه ولما مثل فوائد
تقصد الكلمة اي لاتمد الفها فلا سلم انه مقيد بل استعمالها بلا استعمالها
عندهم شايعا قوله ثم المشار اليها ما ان يكون حاضرا او بعيدا اقال
ابن مالك قد يشهد ان للمشار اليه ثلث مراتب وقيل له مرتبتان
كالنادي وهو الصحيح فعلى المشهور للقريب المجرد من الكاف واللام
والبعيد المقرون بهما وللمتوسط المقرون بالكاف فقط ورده ابن
مالك بانا شاهدنا ان الحاذيين لا ياتون الا باللام والكاف معا
سواء كان متوسطا او بعيدا او بنو اتميم لا ياتون بهما معا فلو كان
كما قال الاكثر لم يسع ذلك ولما غيرهم لشاهدوه فيه لا يعلم حال الذي بتوسط
ولا بعد وقال المرادي وهذا الرجحان قولها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا
يلزم من عدم علمه علم غيره بخلاف الحاذيين والقيميين ان لا يعلم غيرهم انتهى
قوله ومعترضا بها التنبيه جوازا قال الرضي حرف التنبيه يجيء هاه
انما يلحق من جملة المفردات اسما الاشارة كثيرا لان تعريفها في اصل
الوضع بما يقترن بها من اشارة المتكلم الحسية فتحاوطها بحروف
ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينتظر الماي شيء يشير
من الاشيا الحاضرة فلا يحرم لم يؤت بها الا فيما امكن مشاهدته
وابصاره من الحاضر والمتوسط لمكان البعيد والغايب وكان فيها
في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذا لان
تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه

لابصار

لابصار المتوسط الذي ما يحول بينه وبينه حايل ولم تدخل في البعيد الذي لا يمكن
ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مراءى فلذلك قالوا
لا يجتمعها مع اللام انتهى وقضيته اطلاق المصنف انها التنبيه
تدخل الجرد من اللام سواء كان مقصورا ياما لكاف اولا وهو كذلك الا ان
دخولها المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وانما يدخل جميع اسما
لكن قال ابن مالك في شرحي التسهيل لا تدخل على المقرون بالكاف في
المثنى والجمع فلا يقال هاذانك ولا هولاءانك لان واحدها اذا كد ذلك
فحمل فعلى ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليه ما شتق ذا كوجمعه
لتساويهما لفظا وعرفا انتهى قال ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره من
انه ليس المشار اليه الا مترتبان وقد ورد السماع بخلافه ما قال
في قوله من هؤليا يكن الضال والسمو وهو تصغير هولا وبتبعه على
ذلك الدماميني فقال ورد عليه في العلم قوله من هاؤليا تكن الضلة
والسمو انتهى ولا وجه هذا الايراد لان كلامه كما هو ظاهر ونبا يكون
مطردا وهذا الايراده ورد وبثبت خلافه كما لا يخفى وزعم ابن يعمور
ان من لا يستعمل الا بها فيها وبالكاف بعدها لقوله قد احتملت مني
فما تلك داري فعلى هذا لا يكون في للتقريب كان ثم في المكان كذلك
لكن تلك بذا نفها وهاتيك بغيرها قال الدماميني وان صح ما قاله فيحتمل
عندي وجهين يلزم حرفية التنبيه في الاشارة لكن في حديث عايشة رضي
الله تعالى عنها كنت ينكم او كنت تيلكن المنخل متى الان واعلم انه يجوز
فصل ها التنبيه من المشار الاشارة الجرد عن كاف الخطاب باناف اولاء
من الضمايركثيرا نحو لا اعلم الا يا بتصالها به كثرة استعمالها معه
نحو ها انا ذا ايها انا ذيتها نحن او لاء قال تعالى ها انتم اولاء وفي
حديث السايل عن او قات الصلوات ها انا ذا يا رسول الله ولا يقال
ها انا ذاك لانه غير جرد واما ها انا ذان فمتنع من اصله معه وبينبغي
لمن زعم ان التنبيه انما دخل على الضمير الذي بعده وان يعتبرها انا ذا ان
وانما امتنع عند الاولين مع ان التنبيه يدخل على ذا لان لاحقها
له قليل كما تقدم ولا اهل هنا في الطرفا لتمدد وكذا وقع الفصل بين
ها التنبيه واسم الاشارة كثيرا في ضرورتين وليس الفاصل شيئا
من انا واخواته الحداها الكاف نحو هاكذا عرشك ونحو قوله ما اهلذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اياسعد تورد الابل ويستعمل ذلك على الاصل كقولهم ويلها في هذا الخط اليه
ولا لهذا الذي هو مطلوب الثاني اسم الله تعالى في القسم عند حذف
حرف الجر منه نحو لاها الله ذا يبقال بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما
مع اثبات الالف من ها وحذفها واما الفصل بغير ذلك فقليل كقوله
ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها هاوذا ليا
ففصل بينهما بالعاطف والاصل وهاذا ليا قالوا قال الدماميني وفيه
تعسف بتقدير بعض ما في حيز العاطف عليه ويظهر لي انها هنا اسم
فعل بمعنى خذي ولا اختيار عليه وكقوله لتفعلن ها الله قيما قسم
وكقولها ان تاعذرة ان لم تكن نفعت والذي قاله الرضي وابن مالك
في التسهيل ان فصلها التسهيل عوامل الاشارة بانا واخواتها كثير
ونغير في ذلك قليل وفي التسهيل وقد تعاد ها اي ها التنبيه بعد الفصل
توكيدا لقوله نقلها انتم هؤلاء قال الدماميني وظاهر هذا انها لغة
لكل العرب سيبويه فانه قال وقد تكون ها في ها انت ذا غير مقدمة
ولكنها بمنزلتها لو قلت هذا زيد ذلك على ذكر وقوله تعالى ها انتم هؤلاء
فلو كانتا المقدمة مصاحبة للام تعديم الام وكلام مالك يدل على انهما
قد تستعملان توكيد فقوله وجب اقترانهما بالكاف اعلم ان هذه الكاف
حرف لا اسم وانما حكم بالحرفية لانها افادت في غير ما يمكن ان تفيده
في اسم الاشارة كونها خطابا يه واحدا واثنتان وجماعة اما من قبيل
المذكور او من قبيل اللون فلا يقال من الاسماء ما يدل على معنى في غيره
كاسماء الشرط واسماء الاستفهام فهذا كانت هذه الكاف كذلك لانا
نقول اسماء الشرط والاستفهام دالة على معنى في نفسها ومعنى في غيرها
وكاف الخطاب بالحرفية لانها دلت على معنى في غيرها فلذلك حكم بحرفيتها
اذ الحرف هو الذي يدل على معنى في غيرها فقط وايضا فلو كانت الكاف
المذكورة اسما لزم ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة وهو لا يضاف
ثم هذه الكاف فيها ثلاث لغات اولى ان خالفت لاختلاف احوال
المخاطب في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كالكاف
المجردة من ها التنبيه وهذه اللغة الفصيحة والثانية الا تزاد معتوحة
في الاحوال كلها فلم يقصد بها على هذه اللغة الا التنبيه على اطلاق
الخطاب فقط والثالثة ان تزاد معتوحة في التذكير ومكسورة في

انانيث

فيها على هذه اللغة حالتان وقضية اطلاق المصنف ان الكاف تلحق جميع اشارات
للونث لكن مرح غيره بانها لا تلحق منها الا ذي وما وذى قالوا تيك وتيلك
بكسر التاء في الثلاثة وتيل بفتح التاء فيهما وتالك وذيك قوله ذلك قال
الرضي لفظة ذا يصلح ان يشار به الى ما يتناول عينا كان او معنى على عنه ولا تخرج
باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فتقول لذلك الرجل وفي المعنى تقول
مرتبا للبيعة انها للوعد ذلك الغرض ثم قال وتجوز ذا للبعيد بلفظ القريب تقريبا
لحصوله وحضوره نحو هذا الموت الذي تفر منه فلا قامت تخرج ذلك فتقول اسم الاشارة
لما كان موضوعا للاشارة الحسية فاستعماله فيما لا يشار اليه
الاشارة كما لشخص البعيد بجامع ما بينهما من المناسبة فلفظ اسم
الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك وتحوه اذن كضمير الغائب يحتاج
الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كضمير يرجع الى ما قبله
قوله ويمتنع اللام في ثلث مسايل انما امتنعت اللام هنا في المسايل المذكورة
لكثرة الزوايد وهم يكرهون تها ولا يخفى ان هذا التعليل انما يظهر فيما
تقدمته ها التنبيه خاتمة ومسك الله حسن الخاتمة تلحق الكاف
الحرفية ومعناها الخطاب ارايت بمعنى اخبرني هذا الذي كرمت
علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب بهذا هو الصحيح وهو قول سيبويه
ومعنى ارايتك في الاصل اعلمت انما جعلت الرؤية علمية بصرية لكنها نقلت
عن هذا المعنى الى معنى اخبرني دليل انك تقول ارايتك زيدا ما صنع فعاله
في جوابه ساقم ولا يقال لاولا نعم ولو كان للاستفهام وعلى الاصل
لقيل ذلك لطلب المتصدق كما يقال لاجاك زيد فتقول لا او نعم واختار
المصنف ان تكون منقولة من رايت بمعنى اعلمت لا بمعنى ابصرت بمسند
الى ذا هذه متعدية الى مفعولين بمعنى اخبرني زيدا ما فعل قولك ارايتك زيدا
ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشا
المنقول الى انشا بمعنى ان هذا الكلام كان اولا لانشا هو الاستفهام
فصار لانشا هو الامر فهو بمعنى الاخبر وقال الرضي ارايت بمعنى اخبر
منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل الذي ابصرته يتعين شاهد
حالا التعجيب او عرفتها اخبر لي عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن
حال التعجيب وقد يوت بعد بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت
زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية ولم

بمفعول لاجله فخطاب ولابد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات من
استفهام ظاهر او مقدر بين الحال المستغنى عنها فاذا لم تعلم الجملة
المتضمنة معنى الاستفهام لانها ليست اتقه لسيان الحال المستغنى عنها
وكان المخاطب لما قلت له رايت زيدا قال عن اى شئ من حاله تستخبر فقلت
ما صنع نحو فعرض فقال لك اخبرني عن ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا
ثانيا لاخبرني كما ظن بعضهم هذا كلامه وعنه ابو موسى اذ لم يبين
وجه نصب زيد في مثل رايت زيدا ما صنع فانه لا يصح ان يكون منصوبا
على الاسقاط المخافضي اى اخبرني عن زيد واذا كان في كلامه ما يشير الى
هذا الوجه وذلك لان المنصب على اسقاط الخافض ليس بقياس
مثل هذا ولا منصوبا به لا رايت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا
اللفظ وقد نقل ابو طالب الاخفش وقال الدماميني والذي يظهر لي انه
على حذف مضاف اى خبر زيد وحاله كما نقل قلت اخبرني عن خبر زيد
ثم حذف المضاف قام دلالة الاستفهام على ان المطلوب معرفة خبره لا انه
وانتم لم يقع ليلا على بطلان ما ظنه بعضهم من كون تلك الجملة مفعولا
ثانيا كما هو رأي المصنف وله وجه ظاهر جار على القواعد فان المنصوب
في نحو الا رايت زيدا ما صنع لا يظهر وجه نصبه الا على ان يكون مفعولا
اول فيلزم ان يكون الجملة الواقعة بعد ما في محل نصب على انها المفعول
الثاني فان قلت ما معنى قولك مفعولا اول ومفعول ثان ولم يخبرا انما استعدى
بنفسه الى واحد ويتعدى الى الثاني بالباء تقول اخبرت زيدا بكذا الى اخبرته
عن عمرو بكذا فيتعدى الى احد المفعولين عن فالجواب ان هذا لمذهب سيبويه
وليس التنزيل عليه وانما هذا مبني على مذهب من يرى ان اخبر يتعدى
بنفسه الى الثاني كما نقله ابو حيان عن بعض اهل العصر من مريضه فاقبلت من
اهل مصر اعودها فالتاء هو المفعول الاول كلمته انيب عن الفاعل
وسوا العصر هم هو المفعول الثاني ومريضه هو المفعول الثالث فاذا قلت
ارايت زيدا ما صنع فالاول محذوف دائما لكن لو تعلق غرض بتعديه برسم
قدره كما اذا كان قصدك من الخاطب ان يخبرك بضمير كه هو المقدر اى اخبرني
وان لم يتعلق غرض عن يلقى اليه هذا الخبر لم تقدره اصلا وتركته
نسيا منسيا وزيدا هو المفعول الثاني وما صنع هو الثالث وانما
سميناها اولا وثانيا باعتبار انهما اللذان كانا مبتدا وخبرا في الاول

والى

سيبويه فاجاد الفقين يوما صفاتها قوله وجميع المؤنث بمعنى جماعة المؤنث العاقل
وغيره قوله وبمعنى الجميع اى جميع الصيغ المذكوره وهى الذى وما بعده وهو
حال مما يعلن اى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكوره لكونه
موضوعا لمدلوله والمراد ذكره الصيغ من ان الاسم موصول نحو ومذهب الجمهور
وذهب المازنى ومن وافقه الى حرفيتها لكن المازنى يقول هى موصول
حرفى والاخفش يقول انها حرف تعريف وهذا الخلاف انما هو فى
نحو الذام للمعهد اما اذا كانت له كما فى نحو جاءنى ضارب فاكرمنا الضارب
فلا كلام فى حرفيتها وقال الخبرى سعد الدين فى شرحى التلخيص الخلاف
انما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى
صورة الاسم وهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ما ليس فى معنى الحدوث
من غير الموزن والكافى والصابغ والحايك ونحو كالصفة المشبهة فاللام
حرف جزما تفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير
موضع انتهى وما استدل المذهب الجمهور بدخوله الضمير اليها فى السعة
نحو المرور بمن يزيد وقول المازنى يرجع الى الموصوف مطلقا لا يحذف
فى غير الضرورة وليس هذا منها كما يعلم من باب النعت وبانه لو جاز
مع تكثير صلة اولى لان يحذف فيما لم يكثر ثم لو كانت موصولا حرفيا
لا وتبع ما بعدها بصدر على انها استفهام او الذى باطل ولو كانت
حرفا تعريف لم يجز دخولها على الفعل وقد دخلت التنزيل ويجوز
ويقدح لفادحها فى عمل اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لوجود
المشبه بمعنى مشابهة الفعل للازم منتف واستدل المازنى ومن
وافقه على عدم فيها بان العامل يخالطها عوضه بالضارب بالجرود
ضاربه ولا موضع لان ولو كانت اسما كان لها موضع من الاعراب واجب
بانه خلاف مقتضى الدليل فى هذا الاسم كونه على صورة الحرف فتقل اعرابه
او صلته عارية كما فى الا الكائنة بمعنى غير كما تقرر فى باب الاستثناء الخ قال الرضى
وقال ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول فى اخر صلته
لان صلته هى بمنزلة جزء من الكلمة التى هو فيها كما ان منع من ذا لكون الصلة
جملة لا يباشر بالعامل فلما كانت صلة الالف واللام بمفرد اجرى بالاعراب
فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه نظر لان حق الاعراب
ان يدور على الموصول لانه المقصود وانما جئ بالصلة لتوضيحه والدليل

عليه

عليه ظهور الاعراب فى الوصول نحو جاءنى الذى ابوه منطلق وكذا فى الذان واللتان
فيمن قال بالاعرابها والقدوم على الخطة انتهى اقول يمكن ان يجاب بان
هذا لا ينهض على ابن مالك ولا يستدل به لانه فى ما قاله لان يقول انما
اعرب اى ما ذكر معه ليقبل الاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصل الرد تقدير
يظهر والاعراب فى غير الصلة لكونها جملة وكان نفس الموصول قابلا لظهوره
على خلاف انها سيما وقد اضطر الى اعراب بتقدير الامكان وهذا يوافق ما قاله
ابن مالك لانا قد بينا ان ما قياسا لا وانه اذا وصلت ايجملة لم يكن لها محل من الاعراب
بل المحل الجملة وقياسها قال ابن مالك ان يكون المحل المجموع الموصول والصلة
سواء الحرفى وغيرها فليتامل فان قلت هل يجرى فى الموصولة الخلاف
الذى فى المعرفة قلت قال المسبوكى قلت لم ار من حكى خلافا فى هل هى بجملتها
موصول او اللام فقط كما قيل لذلك فى المعرفة والجزم بانها هنا اتجاه لكن
المفهوم من عبارة من تعرض لانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب
والالف واللام عند الخليل فقط وقول ابن مالك فى شرح الكافية
هنا على التغيير لما احسن من الالف واللام كما بقال اهل وقول
فى وصف صريح الوصف ما دل وضعا على حدث معين وصاحبه والصريح
للحاجة الوصفيه قوله وذو وفى لغة طى بمعنى الذى تكون موصولة فى لغة طى
وتكون للفاعل وغير مع بنائه وفعل وذى وذو فعلت وذه وذه فعلا وذى وذو
فعلتا وذو وفعلوا وذه فعلن قال الرضى وفى ذوا لطائيه اربع لغات
اشهرها ما مر يعنى عدم تغيرها مع بنائها لا يظهر المعنى بالاعراب
والثانية حكاها الجرمى ذو وذى والمؤنث ذه ومثناه وبجموعه فى الاحوال
الثلاث وذات مضمومة المفرد المؤنث ومثناه وبجموعه والثالث
فكالها ايضا وهى كالتى قبلها الا انه بتاء الجمع المؤنث ذوات مضمومة
فى الاحوال الاربعة فكالها الجمع الا هان وهى تشترك فيها ذو بمعنى
صاحب مع اعراب جميع ما ذكر فيها جعلا للموصولة على التى بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات حكاها ابن السراج وهو مرجح فى ان تعريف ذو للطائيه
تعريف ذو بمعنى صاحب خلافا لابن مالك حيث زعم ان ذو الطائيه
وشراح كلامه على لغة الينا نقلوا عن ابن عصفور انه قال تقول فى تثنية
ذو الطائيه ذوا ذهاوذوى نصبا وجرا وفى جمعها ذوات بضم التاء مطلقا انتهى ومنتصا جريانه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عليها ايضا وهو المنوه في قول المص في التوضيح والمشهور منا وفيها
وقد تعرب والمشهور عندهم ايضا الى كالبنا افرادها وتذكيرها وقد تؤنث
وتثنى وتجمع حكاها ابن الفراج ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك وكلهم
حكى ذات المفرده وذوات لجمعها مضى بيانهن وحكى اعرابها العراقات قال
وذات بمعنى صاحبه وصاحبات انتهى قال ابن مالك اطلق ابن عصفور
القول في تثنيته ذو وذوات وجمعها واغلب حامل على ذلك قولهم ذات
وذوات بمعنى التي والذي فحاضر عنه لذلك انتهى كان قال غيره انهما
قال ابن عصفور بقلة الهروي وابن السراج عن العرب والظاهر على هذا
ان كلا من التثنية وجمع المذكر بمعزيه وان كان المفرد مبنيا كما في تثنيه
الذي والتي وان كان جمعهما مبنيا لان الاعراب جمع المذكر هنا بالحمل على
جمع ذو بمعنى صاحب كما تقدم والقياس ان مختتم التثنيه وجمع المذكر بالنون
فيكون ذان وذين وذه واتان وذه ايتين وذه وذوات وذه ذين وان كانت
سما قطعت في التي بمعنى صاحب المضافة اذ لا اضافة هنا فتعل سقوطها
في الصارع السابقة المشغولة بمن ابن عصفور بغير مقصود وظاهر على
الفقه الرابعة ان بنون ذات وذوات فيقال ذات جائني ذات قامت
بالرفع والتنوين ورايت ذاتا قامت بالنصب والتنوين ومررت بذات
قامت بالجر والتنوين اذ لا معنى لتذكر التنوين على ذلك التقدير وهذا
قال بعضهم في قول التوضيح السابق وحكى اعرابهما اعراب قاف ذات ذه وذوات
الخ فتقول جائني ذات قامت بالرفع مع التنوين ورايت ذات قامت ومررت
بذات قامت واما ذوات فالغالب مع التنوين الرفع واما بالكسر مع التنوين
جرا ونصبا انتهى ترد صلة الى الوصف اما المذكور انفا وهو فعل صورة
الاسم وحكمه اعمل بمعنى الماضي ولو كان اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل
بمعنى الماضي كما مر فمعنى اللام ولما جعلوا هذا الفعل في صورة الاسم
لم يهم كر جوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على
الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت
عليه كالحرف مع ما دخل عليه فصاروا الفعل في صورة الاسم المبني
للشاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول
يتقاربا المعنيين المذكورين قال ابن عصفور قال فان قيل ما حكم على هذا اذا
قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعلت صلتها ما تضمن من المفردات
الحكم

الحكم للمطلوب ومعنى الصلات تمشابهة الفعل الاعلى وهو الاصالة وهو واسم الفاعل
والمفعول فاجاب ان علامتها الماضي مع اللام وهو لا يتم على انهما فعلان الا ترى
ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا صفة حرفي الاستفهام وحرف النفي
مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلبهما الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي
وقد يوصل بالمضارع اختيارا عند ابن مالك واضطرارا عند غيره كقوله
ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل وقول قلة
وصلها بالمضارع ان تكون الصلة مما يكثر للموصول والا فتخرج بمعنى الصائم
ويختلف كما تقدم الماضي فلا يكون صلة الا في مسئلة العطف على الغيرات
صبحن فاثرن به جملة اسمية وبظرف اضطرارا كقول ابن القوم الرسول
الله منهم هم ما نت ثم قاية بوعد وقول من لا يزال شاكرا على المعه فهو هر
بعيشة ذات سعة قول غيره اي لفظا ومعنى قال الحضراوي وصحة معهوده
الاشارة مقام والتنويه بالتفخيم تحسن انها بها فالمعهوده كجاء الذي قام
ابوه والتهمة بخوفضيتهم من ابهم لمغشيهم انتهى وقال ابن مالك والمشهور
عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهوده وذلك غير لازم
لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهوده وقد يراد به
الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وكقوله
انشاعر وليس الذي يبني لمن بنى الهدم وقد يقصد بتعظيم الموصول
فتهم صلته كقولك الشاعر فاز استطع المطلوب وانت تطلب الهوا لمثل الذي لا
قيت تفعل صاحبه ولا يجوز ان تكون انشا ئية لتعنته واضربه ولا تقربه
واما قوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها
فالصلة ازورها ولعل محذوفة والجملة معترضة او الصلة
قول محذوف اي اقول فيها ذلك واما قوله تعالى وان منا لمن ليبطئن
فالصلة جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم وان كانت انشائية
فليست مذكورة لذاتها بل لتقييد بها الجملة نعوتا لاحدها فقوله ذات صفل في
للموصول الذي ربط الجملة به طبق الموصول اي مطابقة له في افراده وتثنيته
وجمعه وتذكيره وتانيثه والمراد بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة
اللفظ والمعنى حيث يجوز الامران او يتعين احدهما وقد يحتاج
الظاهر كقوله سعاد التي اضناك حب سعاد او اعرضها عنك
استمر ارادة حبها وكقوله وانت التي رحمة الله اطمع قال ابن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مالك قال الاعلى من الناس ولا يجيز هذا وقال بعضهم هذا الرجز هو سيبويه
فخبر المبتدا فاحرى ان يجيز هو في الصلة واجاز ابن الصائغ خلو الصلة
منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة على ضمير يعود الذي هو مراد لا كقولك
هو زيد يحصل الامر بشاطنا فاقصد وصير ورتها جملة لا موضع لها من الاعراب قال الرضي
واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بمشتق جاز ان يكون العايد
اليه غائبا وهو الاكثر لان المتكلم لا يكاد يخبر عن نفسه بغير انا الذي حال كذا وجاز
ان يكون متكلما حملا على المعنى قال على كرماته وجهه انا الذي سمتني
امي حيدره قال الحارثي ولو سمعه لاجزته وكذا اذا كان الموصول او موصوفه
مخبرا عنه مخاطبا نحو انت الرجل الذي فاعل كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى
هذا كلامه اذا لم يكن التشبيه لما معه فليس كذلك لقضية قولك انا احاتم الذي
وهبت المئين اي مثل حاتم قال الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب
لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز انا الذي قمت انت او انا الذي قمت انت في
الاخبار انتهى تم اعلم ان العايد الى الموصول قد يكون ضميرا وقد يكون ظاهرا
العايد الظاهر في مواضع منها اذا كان مبتدا بخبر واقع بعد نحو والعصر والعقود
على غيرهم والاصل وقاعد غيره على لغة بعض نحو ان الله لا يضيع اجر من احسن عملا
في السماء الذي حوى الفخر والسماء الخ يعبوب وهي معظمها واذا كان منصوبا
مستقبل الناصبه فعل تام او وصف غير صلة لال او منها اذا كان مجرورا
بمضاف وضعا غير ماض وسيها اذا كان مجرورا بحرف وهو الموصوف او
الموصوف فالموصول والمضاف اليه الموصول اما لفظا ومعنى ومتعلقا
لفظا ومعنى نحو له والمقتدم الصلة وعايد الى المغفرة ذو ايما كاهو المتبادر
لتخريج النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفيتها
فقط ويكون وعايد اي وهو الضمير العايد اذا ما يقوم مقامه خرج نحو
اذا اذا اما يفتقر اليها الجملة لكن لا يفتقر الى عايد ومن ذلك نحو الذي
فان قلت مع التكلف يلزم الدور اذ العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول
قلت اجيب بان هذا التعريف لفظي او المراد بالصلة المعنى اللغوي
اي ما تتصل به قبل واذا اريد بالصلة اللغوي اندفع ما يتوهم
ان العبارة تدل على ان العايد خارج عن الصلة لاحتمال ان مع انه لازم
الدخول والصقه لكن يدخل بعد الموصول في كل صلة اذ الصلة جموع
الجملة المذكور بعد الموصول واذا اريد بالصلة الاصطلاحية

بهجة الافهام وعايد وعرف ان الحاجة الى الموصول بقوله ما لا يتم الا بصلة
وعايد اذ لا يتصور حينئذ ما من الكلام الا يصاحبه ما يسمى الفاء فصلة
ويصاحبه عايد ان يكونا معه والمراد بالتمام اعم من التمام بالعمدة او الفضلة
كالفاعل والمبتدا او الخبر والمفعول والحال ونحو ذلك والمراد بالتمام انه لا
يحتاج الى لفظ خر قال الرضي الموصول الاسمي معارف وضعا وذلك لما قلنا
ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عنده المخاطب وهذه حالة
المعارف وشرطها اعتراض من اعتراض ان تعريف الموصول اذا كان
بصلة وهي جملة فينبغي ان لا تعرف النكرة الموصوفة بها نحو جاءني رجل ضربته
لان المعرف لم يحصل اذ كان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين
كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول ان تعريف الموصول بوضعه
معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بصون صلته نحو
قولك لقيت اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه ضربا
لك فهو موضوع على ان يكون معرفة بصلته واما اذا جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا ضربا لك فانه وان حصل القول بانسانا غير
بعض وبينته للمخاطب لكنه ليس بتخصيص وضعيا لان انسانا موضوع
لانسان تخصيص لا انسان غير خلاف الذي من الموصولة فان وضعها
على ان يخصص اعم صلتها فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة
ان تخصيص المعرفة توضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به
مطلق التخصيص لان كل نكرة خصوصا النكرة الموصوفة بوصف لا تشاركها
فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت
رجلا اسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد فان قيل الجمل نكرات فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلمنا
فالتخصيص في الحقيقة للتقييد بالصلة كما ان رجلا وصف بوصف لا تخصص في
كل منهما مع ان التقييد يتحقق وارادة المعلوم اعم من ان يكون قضية
معينة من الجنس ومن ان يكون نفس الجنس اعم من ان يكون من حيث
هو في ضمن جميع الافراد او بعضها فلا ينافي ما صرح به غيره من ان
الموصول كالمضاف بتقسيم انقسام المعرف بال وبذلك يظهر ان
انقسامه الخ خارج عن كونه كالمعرف كما ان المعرف بال لم يخرج بانقسام
عن ذلك وان عد الاصوليون له من صيغ العموم لا ينافي ما ذكره النحاة

من اين يعرف فرعاية الاصل انهم اقتصروا على بعض معانيه لانها المتعلق به فرضهم
قوله خاصة مشتركة اى خاصة حقيقية في معنى وضعت له مشتركة بين معان
قوله الذى للواحد حقيقة او حكما لصحة قولك الجماعة او الفريق اقاموا كذا
الذى فعل كذا قالوا فالاستعمال يقع على بعض من الذين اخبر عنهم بالذى فعل
كثيرا ويقع على الكل اذا كان المراد بالطبيعة لا افراده على الخصوص فيأتى الذى جمعا
لافرادها وكثيرا موصوفا به تقديرا والتحقيق ان الجمع قوله تعالى والذى جاء
بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اى والجم او الفريق الذى جاء بالصدق
قوله جريان بحسب اللفظ والمعنى فروعى اللفظ اولا من حيث انه مفرد مذكر
المعنى فعاد عليه ضمير جماعة من قوله ابنى هم وقال فيه ايضا فهم للضرورة
قليل كقوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم الخ وهكذا قوله مريا ام خالد كما
مثل به ابن مالك لا مانع وهذا الذى يكون مفردا لرجوعه بعد مفرد
اللفظ ايضا يجوز في المعنى اعادته على اللفظ او المعنى ويستعمل للعالم وغيره
كما اولى لمن يحمد والله الذى صدقنا وعده والثانى نحو هذا ابو مكة الذى قديم
تزوجون والله ربايه وجهان الاثبات الحذف تعلى الاثبات تكون اليا
اما حقيقة فتكون ساكنة واما شذوذا فتكون اما مكسورة او حذفية
بوجوه فالاعراب قال الرضى ولا وجه لاعرابها المسدد وانما ليس التشديد
موجبا للاعراب جزما بان مالكا يوجب بنيتها اما على الكسر واما على الضم
ووجه السكون ظاهر وهو التقاء الساكنين واما البناء على الضم فيحتمل
وعلى الحذف فيكون لحذف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا
قوله والتى للموتث اى للمفرد المؤنث ويستعمل للعاقلة وغيرها كما اولى تخوفد
سمع الله قول التى قالت الكلبة روحيها وقد هنا اللتوفى انها كانت تنتو فتح
سمعى الشلوها وانزال الروح في شانها وفى السببية والظرفية على حذف
مضاف اى الحق شانه والثانى نحو سيقول السفهاء ما ولاهم عن قبلتهم
التى كانوا لعليها الى سيقول اليهود ما مرق المسلمين عن التوجه الى بيت
المقدس والمراد بهما التين اللغات الخمس بما الذى يا الذى فوله اللذان
لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث قيل فيه نسلغة لانه ذكر في الاوضح
فيأتى للمثنى اذ الذان واللتان ليسا مثنيين وانما هما واتما هما على صورة
المثنى الا ترى انه يجعل كلامه على تثنية المذكر لتثنيته المؤنث عند من يقول
بان الذين واللتين مبنى وفيه ما فيه ثم رايت شيخ شيخنا قال المقتضى

ماهنا

ماهنا ان هذه الالفاظ الاربعة ولا ينافيه قوله تعالى الا من امنوا بعضهما
على صورة المثنى انتهى ولعل التاويل بالتثنية لا يسلم اشتراط سبق التذكير
فالمثنى مطلقا وكذا سبق الاعراب على انه لا مانع من تقدير التذكير هنا وفيه
ما سيأتى قوله ويستعملان بالغير فعا وبالباجر او بنصار فعا ظرف مجازى
او حال مقدرة اى متغيرين او تغيرى وكذا يقال في جرا ونصبا ومقتضى هذا الكلام
انهما معربان وبعضهم لا يرى ذلك بل يقول هي صيغ من محكية غير منبنية على الواجه
فاللذان واللتان صيغة كل رفع والذين واللتين صيغة النصب والجر
والاولى في اداء هذا ان كلا واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر وقد
تقدم ذلك عند الرضى وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلثة غير انه
والاولى العكس اعرابهما عند الاختلاف كما مر والما مشى الصبر عنها وكما
وقلنا اقلما غير عن وضع واحد ولو ترى بدهم النون بعد الالف لم يعرب
لانصار صيغة مستانفة وخرج عن شبه المثنيات قوله والالى توزن
العلى بكسر بغير واو وقد يرد وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه
وان كان تطلق على العاقل وغيره واطلاقه الجمع عليه بالمعنى اللغوى لا بالمعنى اصطلا
مثل المقصور قوله وابيت بنى على الاصل عند من يقول حدثنا الذهاد يتغلب
ومثال الممدود قول كثير الى الله للشيم الا اكاثم سيوفا حداد القين
بوما صفا لها من بحيتها الغير العاقل قوله تهيجني للوصل اياما منا الا اى
مرون علينا والزمان وريق وقال ابن عصفور يقع على من يعقل وما لا
لا يعقل من المذكرين وقد يرد للمونث وقلما استعملت بدون الف ولام
ولانها الجنس تم لتقارب الدبا اصطارا وهذا شخص غير طائر
هذا وقال الرضى وجمع الذى من غير لفظه الالى يوزن العلا والذين
رفعا ونصبا وجرا بحذف النون فتقال اللاء بهمزة بعدها ياساكنة
كالقاضى وهو قليل في المذكر فزن الاحقفن واللاء يولون من نسايكم
وتقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاون رفعا واللاين نصبا وجرا
انتهى واللاتين على وزن القاضيون رفعا ونصبا وجرا اللغة
الكثر هذيل واللاتين نصبا وجرا واللاون رفعا لغة لبعض هذيل
وقال الشاعر وانا من اللاتين اذ تدرءوا وان اثرثروا اجادوا واوطن
يثربوا اعنوا اثربوا الكثر مالهم وثروا افتقروا ومن يقول بعضهم ضم اللاون
فكونا الغل عنق واللا بالمد العلو وزن الراء تقول لها اياوتا بالمد حكاه عيسى

الملائكة وهو الجمع وبالياء في احواله كلها وخالد بالياء عند
اكثر العرب اي على الاصح كما ذكره المصنف في شرحه المسمى بور تجوال وهذا دليل
يقولون الذين رفعا والذين جرا ونصبا قال الحفيد واعلم ان القياس يقتضي
ان يلزم الذين معربا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا لانه من ذكور
وذلك لانه على صورة الجمع وسنته فيلزم بعارضا لبنائه كما قالوا في نظائره
في اللذان واللتان وهاذان وهاتان واما قول بعضهم انما بني الذين وكم
لانه ليس على سنن الجموع لان واحدا عوض من جمعه ففيه انظر لان المدعى انه
ليس جمعا بل على صورة الجمع وسلم فليس جمعا لواحد باعتبار لون الواحد
اعم بل باعتبار الواحد حال الاضافة الجمع من يعقل على ما مر
والمعنى الذي من يعقل وهو جمع الذين انتهى قال ابن عقيل الراجح
مع بعلم الاصنام التي عبدت من دون الله لانهم نزلوها منزلة من
يعلم حيث عبدوها انتهى نحو والذين هم في صلاتهم خاشعون وهو كثير
الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم ومن علل المنع المنقول عن
المفيد نقلا عن مالك ايضا سماع قوله ما ذكر واعترض عليه بانه هذا معارض
لمنع كون العالم فاعلا الا ان يعلل ان الجمع يستدعي سبق التنكير عليه
والذي عرفت من صلتها لا يعلم ثقة وجمع من علماء العربية الموصولات
بنيه لاحظ لها في المعرب كالحروف واورد على الوجه الاول من هذا
ان من علل عامة لا يسلم اشتراط سبق التنكير في الجمع مطلقا بدليل
ان الذين واللتين عند من المثنى حيث انه فضل بذلك الاشتراط المثنى
ايضا على انه ما الجامع من تقدير التنكير هنا بان يقدر بعدم عهدية
الصلة فليتامل وتعليل من علل بما تقدم بترك التغليب اعاد ذكر ذلك لكن
يرد على هذه التعليلات ان المثنى الجمع هنا من المعرف فيلزم ان الصلة
قد رعي عهديتها مع ان عهديتها وهو بعيد لا فايدة فيه فليتامل
قوله في بابها اي اللذين واللاي اثبات الياء ونزكها اعاجيز بالكسرة
فتقاد الات واللاء كقوله اللات كن مرابعا ومصايفا وقراءة من قرأ
واللاء يلتسن بغير ياء قوله ومن قال المصنف فاوضحه فلما من فانها
تكون المعاني نحو ومن عندي علم الكتاب ولغيره في تلك مسايل احدها
اذ ينزل منزلة نحو من لا يسمع كقوله فدعا الاصنام سوء ذلك الثانية
ان يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق يشمله

الادميين والملايكة نحو الاصنام الثالثة ان يقترن بالعاقل في عموم فصل
نحو من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع لا تعتبر انفرادها بالعاقل اذ كل دابة
قد ورد ما قابل الجمع في فصحه واما ما قاله المالا يعقل جعل نحو ما عندكم
ينفد وما عند الله باق وقد يجمع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض
ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وللبهيم امر كقولك وقد
رايت شيحا من بعيد نظر اي ما اظهر ثم انتهى وهذا الذي ذكره المصنف من ان ما
في الكافية وشرحها على خلافه فانه قال من يختص من يعقل ومن صالح للصنفين
لكن اولاها به ما لا يعقل قال ابن الصايغ فعلى هذا اطلاقها على العاقل
بطريق الاصالة واطلاق من على غير العاقل انما هو لتغليب قال ولو قيل ان وضع
من لمن يعقل وما لما لا يعقل وكل من الاطلاقين لجهان التغليب على
العاقل تارة لشرفه وغلبته لكثرته كان قولا وجيها جامعا لان ما تطلق
ايضا على من يعقل بالشرط الذي تقدم عن الكافية وشرحها وادعى ابن خروف
انه مذهب سيبويه وفي الكتاب ما يوهم هذا يعني كون ما لغير العقلاء قول بعض
ائمة اللغة لا الكوفيون على انه للعقلاء وغيرهم انتهى واذا اريد بمن وما
غير العقلاء المذكر جاز في ضميرها مراعاة اللفظ وهو الاولى لكونه الاكثر في كلام العرب
فيفرد ويذكر نحو ومنهم من يومن به ومنهم من لا يومن به قانت ومراعاة المعنى وهو
قليل في جميع نحو من كانت امك ومنهم من يستمعون اليك الا ان عضد
المعنى بما يقتضي الضمير العايد فمراعاة المعنى اولى لقوة جانبه
حينئذ كقوله اولئك من الفسوان من هو مرضية وقوله تعالى ومن تقنت
منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نوتها اجرها مرتين وترجع بمراعاة اللفظ ليسلم
بعض مراعاة المعنى وجيبة فالاول نحو بلى من سالنت بالحاق علامة
التانيث اذ لو تركت مع الاداة الموضوعة لحصل الالباس والثاني نحو من هي
امثل اذ لو قيل من هو احسن منك او من هو خير امنك كان في غاية القبح
لقبح الاخبار بالمذكر عن المونث وبالمونث عن المذكر ويجتزا لمعنى بعد
اعتبار اللفظ كثيرة كقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر
وما هم بمومنين وقد يعتبر اللفظ بعد اعتبار المعنى نحو ومن يستمع منكم
الحديث الى قوله استمع عليها ثانيا ولعل الاخير راعاه اللفظ والمعنى
مختصة بمن وما بالكون في لفظ او معظم بنية الثاني نحو زيد عالم اللغة
ورعاية معناه قال ابن الحاجب قوله خليلي لا تهلك نحو سكما انتهى فان ظاهرها

بداسوقفتالها وذهبت برعاية اللفظ ولو اعتبر المعنى لقال لها وذهبتا
والمعنى الاول بمنوع لجواز معناه الحزن واسوداد ثنايا مضمومة الهمزة تجمع
اسوق على الثاني كقولك له قاوكما بغشاها الامن علامة اذ كانت الابطال
بغشاها الذعر فقال يغشاها غاية المعنى وسياق ان يلزم في ضميرها
اعتبار المعنى ولا اى على ان يا تكون للعاقل وغيره ومضافة لفظا او تقديرا
قال المصنف ويضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يحمل فيها الاستقبال
متقدم عنى لتنزعن من كل شيعة ايهم اشد ظلا فالمبصريون عاستفكل على التقدير
بان تم بيت الموصولات بصلاتها وان ان فيما قبل اذا يدعا ضافة اى بانه يلزم
فيها اجتماع تعريفين واجيب بان يا محتاجة الى ما يعرف بحيثي من وقعت
عليه وهو المضاف اليه وما بعد وعينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات
فانها تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
شيء سوى اى فهي مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى الذي وقعت
عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه
وهذا مع غرابته لم يسبق ان اسما تحتاج الى معرفين ولكن من وجهين
ومن ثم قال بعضهم القياس يقتضي جواز اضافة اى الى النكرة وليس المراد
بالاضافة تعريفها فان لم ينبها الصلة على البيان الجنس الذي هي بعض منه
وفلان فاصل بالنكرة فكانهما رادف وايا لتزام كون المضاف اليه معرفة
اصلاح اللفظ لا يضاف ما اريد به التعريف وهي اى اى عند سيبويه تلزم
تنا نحو الظاهر وحاول المصنف توجيه اشتراط استقبال عاملها ولعدم
تقدم الكاهن قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال
ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على معنى الشرطية وليست بها
اوجبوا لزوم عاملها الكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا وقد
يجاب بان الاول لحصول الفرق بجواز اعمال ما قبلها دون وجوب
وعند الثاني يمنع كون المعنى على معنى الشرطية مطلقا فلتتامل وسئل
الكسائي لم لا تعمل فيها الماضي فلم يجد له العلة فقال اى كذا خلقت
اى كما وضعها العرب فقال السائل لاستحضرت الترباشيخ بمعنى
هذا ايضا متنازع فيه واجاب بعضهم بان ايا وضعت على العموم والابهام
والماضي ينافيهما فلم تصلح لها بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل
التنافي والظرفية لما وضعت له قال الرضي وقد علة ابن يا دس قال اى

اى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري متى يقطع
وله مبدا ومنتهى لان الماضي والحال قد انهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل
اكثر منه في غيره استعملت بعد الموضوعة على الابهام وليس بشيء لاختلاف
الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر الذي عدم لها من المشترك باعتبار
الاكثر ولا فقد تونث شيء وتجمع غير تين من اختان واياما اخوان واياهم اخوات
اخوتك فيلزمون من التثنى والجمع اربع حالات تعرف تلك منها كحكمي ما اذا
اضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني اى هو قائما ولم يضف ولم يذكر
صدر صلتها نحو يعجبني اى قائم وتبنى في الرابعة على الضم تشبيها بالغايات
وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو لتنزعن
من كل شيعة ايهم اشد او افضل ايا كوهو ملهب سيبويه وذهب الخليل
ويونس الاخفش والزجاج والكوفيون الى اعرابها مطلقا وخرج على
اعرابها حينما اذا اضيفت وحذف صدر صلتها قراءة بعضهم ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد بنصب اول قراءة بعضهم الضم على الحكاية ذاهلها غير
على التعليق بالفعل واولها الزمخشري على انها اخبار مبتدا محذوف وتقدير
الكلام لننزعن بعض كل شيعة فكانه قيل ومن هذا المعنى فقيل هو
الذي هو اشد فحذف المبتدا ان المختلفان لاي قال ابن مالك واعربت
اي دون اخواتها لانها تشبهها بالطرف في الاضافة اراد بالجملة معاقبة بازو
الاضافة وان المعنى ثبتت على مقتضى الاصل في الاسماء اتى عليه الاعراب
قال العلامة العزبن جماعة وفي هذا اشارة بحرف نفيس لم ار نبهنا عليه
من الاشياخ من ان عمل قول ائمة الاصول المانع مقدم على المقتضي
اذ المانع انتهى وكان المراد بالمقتضي المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة
والله اعلم ابن عقيل والمراد بالمانع ما لم يعقل وغيره قال ابن الناظم ويلزم
في ضمها اعتبار المعنى بخلاف الضاربو والضاربة والضاربان
والضاربون والضاربات قال الرضي وكان حق الاعراب ان يدور على
الموصول فلما كانت الذام الاسمية في صورة الحرف قيد فقيل اعربا
الى اصلتها عارية كما في الا الكاينتي بمعنى غير انها تجر قال الشيخ يحيى
واقول يشكل على ذلك ان الاسم مركبا لم يشبه مبنى في اصل وضع وهو مع ذلك
معربه ان صلتها اسم مركبا لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير

مقرب والخلاص من ذلك الا بان يقال ان اللام نقلت مع الوصف منزل الكلمة
الواحدة فكانا الجزء اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة
اليه فان الظاهر ان كلا من متضاي مطلقا فاعل نحو المذكر معرب مطلقا
وان تاء تا التانيث في لا تاوهب حرف مبني لان الخلاف في كاف ذلك
وذي وابه كمن وهي اي كل من اي وابه كالفة وحده معربة ثم وحدها اذا
حذفت صلتها انتهى وبقي ان نظر في جمع المؤنث كما يأتي فيحتمل
بناؤه حينئذ بقاء المفرد ويحتمل اعرابه مطلقا لاعراب جمع المؤنث
السالم كافي وافي لغة قوله وانما تكون الموصولة بشرط ان تكون
داخلة على وصف صريح الخ صرح فيما ضافي بانتقالها الى الاسمية الخالصة والوصف
المشبه للاسم الجامد هو اسم التفضيل فانها اذا تكون موصولة
اذا كانت داخلة على مضارع الخ تاويلا او اضطرارا او على جعلها اسمية او ظرف
اضطرارا فالاول كقوله من القوم الرسول الله منهم والثاني كقوله
من لا يزال شاكرا على المعه تولد الصفة المشبهة كالحسن ما ذكره المصر
هنا وفي الاوضح في بابه الا يعرف من ان الداخلة على الصفة
المشبهة اسم تفضيل جرى عليه ابن مالك وقد صرح جماعة بان الصفة
المشبهة لا تكون صلة للالف واللام وقال المصنف في ليس اي
اي القولان ان الداخلة على الصفة المشبهة اسم موصول اشهر لان الصفة
المشبهة للثبوت فلا تدل بالفعل الدال على الحدوث وهذا كانيتا الداخلة
على اسم التفضيل ليست وصولة باتفاق ونقيضتا انها حرف تعريف
ويرد عليه في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بان الصفة
المشبهة لعلة الفاعل الظاهر على الفعل بنظراه على الاسم التفضيل
وقال الرضي انما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم بتعقب ان
مبناها على الفعل ولذا لم توصل بالجامد لانه لا يتقدر بالفعل الا مع
ضميمان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قوله وانما
تكون ذو موصولة في لغة طي خاصة بعض وصولتها خاصة بطي لانهم
الذين يستعملونها كذلك فلا تكون الا في لغتهم وقد يسمع من كلامهم
اري ذو وترون اي اري ترون وعلى مثال سيد ابو قبيلة من العين
وهو علي ابن اباه وابن بهدا بن العلا بن ابن سبا ابن حمير كذا في الصحاح
قيل وهو مأخوذ من الطاة وهو الابعاد في المرعى قوله لا وذ وفي

اسما

في السما عرشها اي لا والذي في السما عرشه تولد فان الماما الى وحدى
ويروى وصغرت ود وطويت قال ابن سنان ابن الخل من طي يقال طويت
البير اذا ابنيتها بالحجارة والجفر معروفة والشاهد فيه حيث جاءت
موصولة بمعنى التي حذفت تاؤها والتي تاؤها ورد ابن عصفور رأيه ذكر
البير على معنى القليب وعده هنا من المشترك باعتبار الاغلب قال الرضي
وفي والطائية اربع لغات اشهرها لما ذكر عن عدم نقص منها بنيها
اي على السكون لا على الضم كما توهمه بعض اذ ليست حرفا واحدا وانما هي
حرفان الثاني منهما ساكن البتة انما يكون هذه الاخيرة والثانية حكاها
لطي وذو للمفرد المذكر ومشاتها ذي مجموعة والثالثة حكاها ايضا وهي
كالثانية الا انه بتاء الجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها
ابن الدهان وهي تيء فهما نصريح وبمعنى صاحب معربة اعراب جمع مؤنث فيها
حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية وظهر مما ذكر ان
تصريح بعضهم والطائية تصريح وبمعنى صاحب خاص بهذه الاعراب لكن لما تكلم
ابن مالك وشراح كلامه على لغة الثنا نقلوا عن ابن عصفور انه قال
تقول في تثنيه ذو الطائية ذو ربعها وذو وذي ضيا وجرا وفي تثنيه ذوات
الطائية ذوات ربعها وذا وذاتي ضيا وجرا وفي جمعها ذوات بضم التا
مطلقا انتهى بظاهره جار على بنائها ايضا وهو المفهوم من قول المصنف
في الاوضح والمشهور بناؤها وقيل تعرب والمشهور عندهم ايضا اي
كالتي افرادها وتذكرها وقيل تؤنث وتثنى وتجمع حكاها ابن السراج
ونازع في ثبوت قلة ابن مالك وحكى كلهم ذوات للمفرد ذوات لجمعها
مضمومين وحكى اعرابهما اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبها
انتهى ثم قال ابن عصفور القول في تثنيه ذو وهي ذوات وجمعها وانطوى حاصله
على ذلك قولهم ذلتان وذوات بمعنى التي والتي فاضربت عنه لذلك انتهى
لكن قال الجوهري ما قاله ابن عصفور نقله الهروي وابن السراج عن العرب
والظاهر على هذا ان كلا من التثنية وجمع الملكة معرب وان كان المفرد
مبنيا كما في تثنيه الذي والتي وان كان جمعهما مبنيا لان اعراب جمع
المذكر هنا بالحمل على جمع ذي بمعنى صاحب كما تقدم والقياس ان تحتم
التثنيات وجمع المذكر بالنون فيقال ذوان وذوين وذه واتان وذه وايتي
وذوي ورد وذوين وان كانت سا قطعة في التي بمعنى صاحب لاضافة

اذ لا اضافة ههنا فلعل استعوطها في العبارة السابقة المنقولة عن ابن عصفور
غير مقصود وظاهر على اللغة الرابعة انه يبنى ذات وذوات فيقال في
ذات جاءتني ذات قامت بالرفع والتنوين ورايت ذاتا قامت بالنصب في
التنوين ومررت بذات قامت بالجر والتنوين اذ لا معنى لترك التنوين
على ذلك التقدير وبهذا قال بعضهم في قول التوضيح السابق وحكى اعرابها
اعراب ذوات وذوات الى آخره فيقول جاءتني ذات قامت بالرفع مع التنوين
ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت وامات وات قال الضم مع التنوين
جرا ونصبا انتهى قولنا ما تكون ذا موصولة بشرط الى آخره اي بشرط
كون ذا موصولة احد الامرين لا بعينه وهو اما تقدم ما على ذا ولا خلاف
فيه انه يتقدم من عليها وفيه خلاف كتبع بعض النحويين يكون ذا موصولة
بعد من الاستفهامية قال لان الاصل في ذا ان يكون اسم اشارة لكن
لما دخلت عليها الاستفهامية وهي غاية الابهام جردت لتضمنها معنى
الاشارة عن جهتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها
بمن يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما وفيه نظر واجاز ذلك جماعة
بقول الشاعر وقصيدة الى آخره ويشترط لموصوليتها ان لا تكون للاشارة
كقولك من ذا الذاهب وما ذا التواني وان لا تكون ملغاة وبعنون
بالالغاء تركيب ذا مع من وما فيصير المجموع اسما واحدا وهما حينئذ
معنيان اخذهما ان يكون المجموع اسم استفهام ويدل عليه قولهم
عما ذا تسئل بإثبات الالف التي توسطها وقد يتعين كقول جرير
يا خزر تغلب ما ذا بال نسوتكم لا يستفقن الى الوائدين من حنانا
اذ لا يصح هذا ان تجعل ذا موصولة وقد يرجح وبذلك فسرها ان اوقع
الذي يجد ما ذا او من ذا كقوله من الذي ترضى الله وضاحسنا وكقول
الشاعر فمن ذي الذي يشفي من الحب بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهر
ويحتمل ان تكون ذا موصولة فيكون فيه جمع بين موصولين فيحتج
امر على الخافض موكد للاول او خبر مبتدا محذوف والثاني من المعنيين
ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكره موصوفة وعليه بنيت
الكلمة في ما ذا علمت سباقته ولكن يا لمعنية كريم فاجهر زعا
ان ما ذا كله منعول دعي ثم اختلف فقال السيوافي وابن خروف
موصول بمعنى الذي وقالا للفارسي نكره بمعنى على قال لانا التركيب لبيت

في الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ما ذا مفعولا
لدعي لان الاستفهام له الصدر والا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها
ولا المحذوف فيكره سائقيه لان علمت حينئذ لا محل لها بل الاستفهام
مبتدا وذا موصولة خبره وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى
قال الصبان وتقول اذا قدرت ما ذا بمعنى الذي وبمعنى شيء الم يتنع كونها مفعول
دعي وقوله يريد ان يستفهم عن معلومها لازم اذا جعل ما ذا مبتدا وخبرا نحو
تعليق دعي عن العمل وقوله ورد وده بانها ليست دعي فاستانف ما بعد صرده قول الشاعر
ولكن فاها لا يبل ما بعدها ما قبلها والخالف هنا دعي فالمعنى دعي
كذا ولكن افعل كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعده على انه لا يقال من
في الدار فانا نريد زيدا ولكن اخبر بغير من كذا الهنا كلامه قال الدماميني
قلت وفيه تسليم لامتناع ان يعمل المسبوق على ما قبله فيها لاستفهام وقد
صرح بعض المتاخرين بانها من بين ادوات الاستفهام مخصوصة بعمل
ما قبلها فيها وادعى الاجماع عليه وقد ذكرت ابن مالك هذه المسئلة
في توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها
بقول عائشة رضي الله تعالى عنها في حديث الافك فمن ذا اي فمن ذا
الصحابة رضي الله تعالى عنهم فكان ما فاذا فراجعه من هناك لكن هذا على
تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه وهو ذلا لفحد
الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زيدة ويظهر اثر
الموصولية مع الالغاء في البدل فتقول عند جعلك ذا موصولا ما ذا صنعت اخير
ام شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدا وفا وصلته خبر ومثله
من ذا اكرمت زيدا ام عمرو وتقول عند جعلها اسما واحدا ما ذا صنعت
اخيرا ام شرا ومن ذا اكرمت زيدا ام عمرا بالنصب على البدلية من ذا او من
ذا الاتية منصوب بالمفعولية مقدما كقولك وقصيدة الخ اخره القصيد ماخوذة
من القصد لان الشاعر يقصد بخواطرها وتهذيبها والتاني على ما عرف في نظائره
من الوجهين او من القصد وهو الخ السمين الذي يقتصد اي يتلسن اذا
اخرج من قصيدة لسمنة فسموه بها كما يستعار السمين للكلام الجزل
الفصيح والغث للردي منه والتا للواحدة وقيل القصيد من
اقتصدت الكلام اي اقتطعته قيل الاسم الا بيات تقصد حتى تكون
عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك فقطعة قوله انت وهذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تحليل بيت

تحلين مطلبة عين بيت حدهم عدس ما لعباد عليك اماره وعدس بفتح العين والدال المهملتين وسكون السين صوت يصوت به للبغل لاستحثاثه وجزره عن الايطاء والاتيان بضمير المونث في البيت لما لكون المرجوز ابخلا وعلى ارادة الدابة فيجوز ان يكون المرجوز كانه ذكر ولكن انث لذلك واما رفيكس الهمزة اى امر وحلم وقوله امنت يروى بدله يخوف وطليق اى مطلق من الحبس والشاهد بن هند حيث جاءت فيه موصولة على راى الكوفيين وعياد ابن زياد ابن ابي سفيان ملك سجستان وكان يزيد قد ولاه فلما بعثه واطال بعثه تكلموا فيه معاوية فاخاعياد فبعث اليه فيه فاخرجه وقد مات نعثلة فنغرت فقال عدس الما اعزه وقوله وتحلين حمل لحالية وقيل الحملين بخبرات ويرد عليه انه ليس المراد الاخبار بانه محمول واستدل الكوفيون اعنا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وبقوله تعالى وما تلك بيمينك واعتذر البصريون بان اسماء الاشارة في هذه المواضع باقية على اصل الشهادة فعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وعملوا تقتلون وبيمينك على الحال كما حملوا عمل على الحال بحذف غير تحلين على الحال وحذف ضمير تحلين العايد على ذي الحال كما حذف من الصفة والخبر وجوزان يعصفور تعليق بيمينك بافعل ولا ينبغي ان يعمل عليه لان اعلى متعد بنفسه لا بالباء والحال اولي كما قال البصريون ويكون ما خبرا تقدمها وتلك مبتدا موخرا فالحال في تلك بيوتهم حالية وقوله وشرطها امران تمام الاخبار بامران عن قوله شروطا اما لان المراد بالجنس واما لانه يزد بعضاف فمع والحكم فيه على مجموع الافراد اى مجموع شرط وشرطان فهو مثل رجال البلد يحملون العشرة العظيم وشرط ايضا ان تكون غير بجيبه وان قلنا ان التعجب خبر وان لا تكون مستدعيه لكلام سابق فيخرج نحو جا الذي كما قاله ابن مالك في شرح الكافية ولا تتوصل بجملة لا يحمل معناها احد نحو جا الذي حاجباه فوق عينيه وقالة شرح التسهيل والمشهور عند النحويين اشتراطا ان تكون الجملة الموصول بها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته نحو لمثل الذي يعوم بما لا يسيغ وقد يقصد بتعظيم الموصول فتبهم صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى وقوله ان تكون خبرية

اى

اى لفظا ومعنى يحتمل الصدق والكذب اى بحسب الاصل والا فهى لا تحتملها الا اذا لاحكم فيها وتسمى الجملة الطلبية خبرا او قضية ومعنى احتمال الصدق والكذب ان العقل يجوز نصدق مضمونها وكذبه فان قيل الصدق هو الخبر المطابق للواقع او كون الخبر مطابقا له الخاصل المتعريف ان الخبرية ما يحتمل كونه خبرا مطابقا فيلزم تعريف الشئ بنفسه وهو باطل وجوابه ان المراد بها في التعريف المذكور الكلام المطابق او المعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كل احد وان لم يعرف معنى الخبرية ولا الخبر فان قلت كثير من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كالخبر الخبر الله تعالى وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم والبديهيات الاولية كقولنا النار حارة وكثير لا يجوز صدقه مثل الاخبر فوقنا قلت اجيب بان المراد تجويزه بالنظر لخبر حاصل معزومه مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات تحقق عن خصوصية الطرفين ومنها عموم الشئ المنسوب والشئ المنسوب اليه اذ مع ملاحظة عمومها لا يحتمل الكذب فان شيئا ما صور وري الكون لشئ ما قد خل خبر الله وخبر الرسول لانه اذا قطع النظر عن المتكلم يجوز الكذب وكذا البديهيات لانها اذا جردت عن خصوصية الموضوع والمحمول من خصوصهما وعمومها حتى يبقى انشا شئ او منفصل او متصل به على الاطلاق بحيث يحتمل في الكاذبة والصادق يجوز العقل فيها الامرين قال استاذ شيخنا وقد يجاب بان المراد احتمالها بحسب لغة العرب بمعنى اى منهما لا يكون خطا بحسب اللغة فيها فخرج الكل لان الخطا فيه بحسب الواقع لا بحسب اللغة واقول يمكن الجواب بان عدم التجويز فيما مر للعلم بحال المتكلم فلو لم يعلم تحقق مضمونها وعدمه جوز الامرين فقوله مطابق للموصوف افراده وتثنيه وجمعه اى وتذكيره والمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الامران او يتعين احدهما وذلك ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العايد له لفظا ومعنى وان خالف لفظ معناه بان كان مفردا اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العايد مراعاة اللفظ وهو اولى لانه الاكثر في كلام العرب نحو ومنهم من يستمع اليك ومنهم من نوم من به ومنهم من ينظر اليك افمن تستمع رضوان الله ومراعاة المعنى وهو عرفي كثير نحو ومنهم من يستمعون اليك افهم الا يلزم من عايدها مراعاة المعنى نحو جا

الضاربيا والضاربية او الضاربان او الضاربتان او الضاربون او الضاربات
قوله وقد يحذف الضمير يعني الاصل او الغالب في العايد ان يكون مذكورا
قوله سواء كان مرفوعا شرط حذف العايد المرفوع ان يكون مبتدا خبره
عنه بمفرد ولم يعد بنحو ولا اداة حصر ولا معطوفا عاريا عن مثل
عليه غيره ولا واقعا بعد لولا فلا يحذف نحو هذا للذان قاما او ضربا
بينا ضرب المفعول لانه غير مبتدا او الفاعل ونائبه لا يجوز حذف فيهما
ولا يحذف في نحو جاء الذي القائم هو او الذي ان القائم هو لان كون الضمير
المبتدا اقل قليل فلا يكون في الكلام ما يدل دليل على خبر المبتدا هو الخبر بل
يحمل على ان الحذف وقع على المبتدا الكثير وقوعه ضميرا وخبرا ان حمل
خبر المبتدا والعايد في نحو جاء الذي ما هو منطلقا وجاء الذي كان قائما
لضعف عمل ما الحجازية واسم كان كالفاعل او منددرج فيه ولا يحذف
في نحو جاء الذي ما هو منطلق ولا في نحو جاء الذي انا ما هو قائم ولا في نحو
جاء الذي هو يقوم او هو في الدار او هو عندك لان الخبر غير مفرد ليس
بدا حتى يتم لان الجملة صلة الآن يكون صلة تامة فلو كان الخبر
جملة لم تتصل لان يكون صلة تامة لعدم العايد جاز الحذف ولا يحذف
في نحو الذي زيد وهو فاضلان لانك لو حذفت العايد وحده بقي العاطف
بدون معطوف عليه وهو قبيح ولو حذفت العايد معه كان قبيحا ايضا لان
فيه الاخبار عن مفرد بمثنى فلا يحذف في نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان
خلافا للفرا فانه اجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يودي الى وقوع
حرف العطف صدرا ولانه في نحو جاء الذي لولا هو لغمت لان الخبر
بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدا وقع الاجحاف واعلم ان الشروط
المتقدمة اذا وجدت جاز حذف العايد مطلقا عند الكوفيين سواء
كان في صلة اي او غيرها وسواء طالت الصلة او لم تطل وفصل
البصريون فقالوا ان كان في صلة اي جاز حذفه سوطالت الصلة
نحو يعجبني ايهم جالس عندك عمرو ولم تطل نحو يعجبني ايهم قايم وانما جاز
ذلك مطلقا في صلة اي لافتقارها الى المشيئين الصلة والاضافة
فكانت اطول من غيرها بعض الطول لازمها فاشترط هنا تحصيل
الحاصل وعبارة الرضي لحصول الاستطالة في جنس الموصول وان لم
تطل الصلة انتهت وهل يابى اذا حذف المضاف اليه نحو لقيت

ايا قايم

ايا قايم الظاهر نعم لان الاضافة تقدر مع وجودها فكيف بالمحذوفة في اللفظ وان
كان في فصلة غير اي اذا قام كان في الصلة وقصر نحو جاء الذي هو قايم لم يجز حذفه
الا في ضرورة او شذوذ لقراءة بعضهم تماما على الذي احسن بضم النون
اي هو احسن دينا وارضاه وقوله لم يبن بالحمد لم ينطق تماسكنه ولا يجد
عن سبيل الحلم والكرم والكوفيون يقيسون على ما سمع من الآية والبيت
ونحوهما وان كان في الصلة معنى جاز الحذف كقولهم ما انا بالذي قايل لك
سوءا فحذف لطول الصلة بالمعمول والتقدير بالذي هو قايل نحو ائتني بمن
ثم للعطف على جواب الشتم واللام لتاكيد العطف على جواب الشتم قوله اي الذي
هو اشد شاربي الآن اشد اسم تفضيل خبر عن مبتدا محذوف والمبتدا
وخبره جملة اسمية صلة الموصول قوله او منصوبا المنصوب ان كان
منفصلا لم يجز حذفه لانه قايم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وايضا لو حذف
فاتت فايدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام وقضيته
انه ما كان انفصاله لتعرض لفظي لا يمتنع حذفه وبه صرح المصنف في جامعه
لكن قال الرضي لا يكون منفصلا بعد الا نحو ما جاء الذي ما ضربت الا اياه
واعلم ان غيرهم قالوا لك صنع الزيدان الذي اعطيتهما اياه وانما في
غيرهم ولذا الذي انا ضاربه زيدا بحضاربا اياه ويجوز ان يكون المحذوف
هنا مجرورا في نحو النصيب الجاي الزي انا ضاربه وان كان منفصلا جاز
حذفه ان كان ناصبه فعلا او وصفا غير صلة الا لان الضرائر فضله فلا
يحذف المنصوب بحرف في نحو جاء الذي انه فاضل لعدم فضليته ولعدم
استقلال الحرف بدونه ان لم يحذف معه ولعدم عليه ان حذف معه
فان قلت قد نصوا في قوله تعالى ايهم شركاي الذين كنتم تزعمون انه يجوز
ان يكون التقدير تزعمون انهم شركاء وهذا الاشكال فيه وان يكون التقدير
تزعمون انهم شركاء وعلى هذا فقد صح حذف العايد المنصوب بغير فعل
ولا وصف قلت انما الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير
ولم يعتمد الضمير بالحذف وربما يحذف تبعا لغيره ولا يحذف مستقلا
مبتدا بحذف العامل في نحو زيد ضربته تبعا للفعل وحذفا لبقاء نحو
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وزاد بعضهم جواز حذف العايد
المنصوب بشرطين آخر احدهما ان لا يكون متبعا لمحذوف الذي هو تبعه
بنفسه او وزيد لا يجوز فيه الحذف هذا قول ابي بكر والكثر اصحابه

واجازها على الحذف الاخفش والكسائي واتفقوا على جواز حذف فاعل
المنصوب اذا كانت موجزه عنه نحو هذه التي عانقت مجروره فان كانت منتقدمة
نحو هذه التي مجروره عانقت جاز عند بعضهم عند هشام الثالث اذا يكون
منتعينا للربط والا لم يجز الحذف نحو الذي زيد في داره ذو مروه ابن عصفور
وغيره قال المصنف في الحواشي فيه نظر فانه متى كان العايد احدهما لا يعينه
لان شيء منصوبا ولا مجرورا انتهى وجزم به الرضي فقال ولا يجوز حذف
احد العايدين اذا اجتمعا في الاصل نحو الذي زيد متكئ في داره زيد يا نستغني عن
ذلك الحذف وفي البلغة قلت يقوم عليه دليل انتهى فالعايد هو المضروب
او مغرم ونحو ان يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عايدان ان اتان
زيد يحذف احدهما مع ملاحظة كونه عايدا امتنع لعدم الدليل عليه
كالعناية البالغة نعم ان دل عليه دليل امكن الجواز وان لم يدل حذفه نسيا
استغني بالبلغة والا فتعسفا الى ان وصل عليه جان قال شيخنا رحمه الله
تعالى واجدر فيه بان هذا مرادهم بالاحاجة للتنبيه على ذلك لان هذا
الثاني حاصل انه لم يوجد ابتداء الا بعايد واحد الا اذا دل عليه من خارج
كلام فيه العايدان او ما فيه احدهما فليحرر الثالث شرطا الفعل الناصب
ان يكون تاما قال يجوز الحذف من نحو اليسه زيد قاله ابو حيان ونقله
ابن قاسم عن قوم وقال فيه نظر وقال ابن الصايغ لا يحتاج الى فراجيه
لانه في الاستثنا لا يجوز الا ضروره فالوجه الانفصال وبعده لا حذف
وهذا التعليل الذي قاله ظاهر في ليسه زيد واما نحو كانه زيد فلا يظهر فيه
والمنصوب الوصف هو صلة الا يجوز حذفه على ما باتي
فان منصوب الوصف تشمل ثلاثة اشيا منصوب وصف ليس صلة
الا نحو ما الله موليك فضل ومنصوب وصف صلة الا يجوز عايد
الا على الموصول الحرفي نحو ما انت ضاربه الذي انا ضاربه فان الهاء في الضاربه ليس
عايدا الا على الذي وعايد المستتر في الضارب ومنصوب وصف صلة
الا عايدا عليها نحو ما المستفز الهوا محمود عاقبه فاما الشق الاول
فلا كلام في جواز حذفه وكثرته واما الثاني فانه كذلك وهو ما خود
من كلام الرضي وكلام التوضيح بوهم منع حذفه وليس بالوجه لانه
ليس عايدا الا اذا علمت فلا مانع من حذفه لان الا انما امتنع حذفه
لحقا موصولتها والضمير احد دليل موصولتها وهذا القدر مفقود
هنا

هنا واما الشق الثالث فعبر المصنف او صحيحه عن حذفه بالشذوذ وفي عبارة الرضي
لا يجوز حذفه وعلى ما سبق في نقله قول ابن الناظم انه قليل على انه ضرورة هذا
حاصل المسئلة في نفسها بقي ان ظاهر لفظ الالفية جواز الحذف في الاحتمال
الثالث وانه كثير ولما كان غير صحيح اشار المصنف او صحيحه الى تفصيل المسئلة
والى الاعتراض عليه غير ان في كلامه شيا علمت وجعل الكثره المستفادة
من النظم مخصوصة بحذف منصوب الفعل وان حذف منصوب الوصف قليل
ويمكن ان لا يخالف كلام الناظم بان يحمل القليل على النسبة لحذف في منصوب الوصف
كثير في نفسه قليل بالاضافة الى حذف منصوب الفعل فالناظم نظر الى مطلق الكثره
والمصنف الى قلة وقصد بيانه واما ابنه فاقتصر على الحذف في منصوب
الوصف قليل واقتصر على القليل لما العايد فيه لام اراد الوصف الذي منصوبه
عايد ويكون مخالفا للمقرر ويحتمل انه اراد الوصف الذي منصوبه
عايد ويكون قد حمل المنظم على ذلك واسار الى التنكيت عليه بالتعبير
بالقليل نحو فيهما علمت فوا وخفوضا بالاضافة اي بسببها والسببيه من
العامل والاعم لا يلزم ان يصدق بخفض معين والاضافة بعض المضاف
فلا ينافي ما صحح من ان المضاف اليه مجرور بالمضاف وزعم ابن عصفور ان حذفه
ضعيف جدا ورده ابو حيان بوروده في القران وبانه منصوب في المعنى
ولا خلاف في حذف المنصوب قوي فكذلك ما في معناه وشرط جواز العايد
المخفوض بالمضاف اما ان يكون المضاف وصفا عاملا وذلك لانه حينئذ
مثل المنصوب في المعنى لان اضافة كل نحل فضيخ هو الجرور بالحرف
وسيلاني والمجرور بالمضاف غير الوصف نحو الذي قام ابوه والمجرور بالوصف
الماضي نحو الذي انا ضاربه امس لانه ليس في معنى المنصوب قوله فاقض ما انت
اي ما انت قاضيه يحتمل ان يكون اصل قاض قاضيه وكلام المصنف على هذا
وهذا قال اي ما انت قاضيه ولما على ان الاصل قاض اياه فلا يجوز على كلام
المصنف في الاوضح لانه شرط جواز حذف العايد المنصوب ان يكون متصلا
ويجوز على كلام الرضي وكذا على ما في الجامع وكذا ان نقول لك ان يحتمل ان يكون
الاصل قاض اياه مع انه لا يجوز الانفصال مع تاتي الاتصال اللهم الا ان
يقال انما يمتنع الانفصال في الاستعمال مع تاتي الاتصال في التقدير فتامل
ذلك ويجوز في المصدر في الحواشي ان ما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي
اقض قضاك او مدة قضائك بدليل اغاهزه الحنوة الدنيا وشرط بعضهم

ان لا يكون الوصف اسم ولعل وجه عدم نيابة حينئذ نيابة الفاعل
وهو لا يحذف وقد يقال هذا ظاهر اذ اسم المفعول المأخوذ مما يتعدى لواحد
وقد يكون اسم المفعول مأخوذ مما يتعدى الى اكثر من واحد ولا يكون المضاف
اليه نائبا فاعل الكان اولا اولا او مخفوضا بالحرف شرط حذف العائد المجرور
بالحرف وان جر الموصول عائده لفظا او معنى ومتعلقا وان كان احد المتعلقين
فعلا فالاحسن وصفا فالاولى نحو ويشرب مما تشربون فالعائد المجرور وقد يجر عن
وقد يجر الموصول الذي هو ما عائدها معنى ومتعلقا اما معنى فلان كلا منهما
لانتهاء الغاية واما متعلقا فلان العامل الذي تعلقت به من الاول واضح ويشرب
والذي تعلقت به من الثانية تشربون ونائبا عليها واضح ونحو قوله قد كنت
تخفي حب سمراء فبح لانها بالذي انت باعلى به والثاني نحو قولك
مررت بالرجل الذي مررت اي به والثالث نحو قولك مررت بغلام الذي
مررت اي به بخلاف ما اذا كان مجرورا بالحرف والموصول غير مجرور
نحو جاء الذي مررت به او كان مجرورا بحرف لا يماثل الحرف الجار للموصول
معنى نحو مررت بالذي مررت به بمعنى تجاوزت الحرفين السببية والالصاق
او لفظا نحو جلست في الذي جلست به اذا لم تجاوز ذلك فيه وما ذكرته
هو ما قاله ابن قاسم وذكر بعضهم انه يجوز فيه الحذف ولم يشترط المماثلة
في اللفظ قال الخضراوي اعلم ان الجار للموصول والجار للضمير اما ان يكونا متفقين
في اللفظ والمعنى او مختلفين او متفقين في اللفظ دون المعنى او متفقين في المعنى
دون اللفظ فان كانا متفقين في اللفظ والمعنى والعامل فيهما واحد من
جهة اللفظ والمعنى او من جهة المعنى جاز حذف الجار والمجرور معا وكذلك
اذا كانا متفقين في المعنى ليس غير ويمتنع في القسمين الاخيرين بين ما اتفقا فيه
في اللفظ والمعنى مررت بالذي مررت به ومثاله اتفاقهما في المعنى جلست
في الذي جلست به فانه يجوز حذف الجار والمجرور فيهما انتهى وبخلاف ما اذا كان
مجرورا بحرف لا يماثل الحرف الجار للموصول او المضاف للموصول متعلقا
نحو مررت بالذي مررت به ووقفت على الذي ووقفت عليه يعني باحد
الفعلين الوقف والاخر والوقوف فانه يمتنع الحذف واما نحو قوله ازمن
حسنة على عيوني وما ادعه وام يحسد وعلى اي فيه وقوله واصبح
من اساقيس لقايض على الملا لا يدري بما هو قابض اي عليه وقوله وان
لساني شهرة يشتفى بها وهو على من صبابة علم اي عليه حيث يحوز

انتفا خفض الموصول في الاول وعدم تماثل الحرفين اي الثاني واختلاف المتعلق
في الثالث فشاذ قال الخضراوي انما امتنع الاتفاق من جهة المعنى في عاملي
الجار للموصول والجار للضمير لانهم قد قالوا في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر عن
راى من يقول ان الضمير المجدوف المجرور بعن امر يتعدى بحرفي الجر
الى المفعول الثاني اذ معنى اصدع الامر هو موافق له من جهة المعنى فقط
فلولا جواز الاتفاق في مثل هذا لامتنع منهم ذلك انتهى فان قلت يشكل على ما قالوه
نحو ذلك الذي يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع اتفاق احد
الموصول قلت اجيب بان ما قالوه شرط الحذف في القياس لا بالطاير والحذف
الواقع في الاية شاذ بين قياس وانما كان شاذا لان الحرفين متغايران والحرف
اذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا سامل ظاهر كلام ابن مالك جواز الحذف
قياسا اذا تعين الحرف وانما تتفق الشروط نحو الذي يمر ثوم الجمعة اي
فيه كما في الخبز وقال الاستطالذ الموصول بالصلة قال ويمكن ان يكون
منه ذلك يبشر الله عباده اي به وبنا زعما ابو حيان بانه لم يذكره احد
ولا ينبغي ان نقاس على الخبز ولا ان نذهب اليه بسماع ثابت عن العرب انتهى
وجوز ابن مالك ايضا الحذف فيما اذا تخلف العائد بحرف جر مثله عائد
على الموصول بعد الصلة نحو له والله لاغلبت لين غلبت فقسما
استلزم به اللام المحذوف اي غلبت به وذكر غيره ان الحذف في البيت
ونحوه ضرورة وذكروا للحذف ثلاث شروط احدها ان لا يكون المجرور في
موضع ما لم يقسم فاعل نحو مررت بالذي مررت به في داره وان يكون
محصورا نحو مررت بالذي مررت الا به وانما مررت به واعتذر بعضهم
عن تركها بانها غالبا لا يلزم ان يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب
لا يوخذ من غيره وقد علم انه كل ما اوقع حذفه في ليس امتنع حذف فيه
وان نابت الفعل كالفاعل في جميع احكامه ومنها امتناع حذفه
وان الفضلة اذا حذفت امتنع حذفها نحو ويشرب مما تشربون اي منه
ولا يقدر بشربونه اذ الذي يستقذر شربه لا يشربه احد فهو كالمذكور
للذي صلت قريش واذ جحد العموم اي نصا في الذي صلت له قريش في العايد
المجرور وقد جر بالام وقد جر الموصول الذي هو الذي بمثلها معنى وسطها
انما معنى فلان كلا منهما للتعليل ولما متعلقا فلان العامل الذي تعلقت
به اللام الاولى صلة والذي تعلقت به اللام الثانية صليت ونائلها

شبكة الألوكة www.alukah.net

وانضم قوله وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة ولا تليق بهذا المختصر وانما ذكرنا
عن ذلك لان التنبيه يوجب للنفس تشوقا له فاذا لم نذكر كان في النفس
شيء من التحسر على فوات ذلك قوله والصفة وذلك في صلة كم الى جعلها المصنف
رحمه الله تعالى من شبيه الجملة قال بعضهم ما نصه فان قيل فمن اي القبيلي
الصفة قلت من شبيه الجملة واما قول صاحب المفصل واسم الفاعل حتى
الضارب بمعنى الفعل وهو مع المجرور في موضع به جملة واقعة صلة فباطل وقد
رد عليه ابن معزوز بان العرب يجعلون فيه كالعمل للمزدوج به فقوله
موقع للمزدوج به حتى قيل ولا يخفى ما في دعوى البطلان من التعامل الذي
لا يليق والى مثاره يه عليه ليس بذاك انتهى ولا يخفى ما فيه قال ابن
الحاجب ما لفظه القرآن في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما انه لكما لمن الناصحين
الظاهر في الكلمة بكمالها انه متعلق بالناصحين ونحوه لان اللام
عليه ولا يرتاب ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها
للتخصيص بمعنى النفع بالناصحين وانما قلنا الاكثرون من اجل ما فهموا
من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان
الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة
صارت تغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقديم ففرق بينهما وبين الموصولات
بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق وعلى جعل هذه الصلة اسم فاعل
او اسم مفعول ليكون مع الكل اسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة
اسمية وذلك واضح ولا حاجة الى التعسف انتهى وقال بعضهم حمل
الموضع الصفة اشهر حجة من الوصل بشبه الجملة وفيه نظر لان الظرف
والجار والمجرور انما اشبهتا الجملة لانهما ناباعنها فاذا قلت اعجبني
الذي خلفك الدار والذي عندك فكانك قلت اعجبني الذي استقر ولا كذلك
اسم الفاعل واسم المفعول لانهما لم يحملا لمعنى التقصد الاسناد
المفيد بل لاصل المعنى اللفظ وقد يقال ان اسم الفاعل لما كان معدودا
من جملة المعنى بالفعل اطلق عليه جملة مجازا لانه شبيه بالجملة
وتعدد ان صلة الالف واللام فعل في صورة الاسم للكراهية فعل
اللام الاسمية المشابهة للحرفية على صورة الفعل فهو كما لا تكون
تامين اي تتم بها الفائدة بدون ملاحظة المتعلق والا فمن حيث
الذي بك وجا الذي امس من امثلة عين التامين تتم بها الفائدة

اذ

اذ الوحظ ان التقدير وحصل بلغة واستقر امس وقال ابو حيان ضابط التمام
ان يكون تعلقهما بالكون العام بحصل به فائدة قوله فلا يخرج نحو جاء الذي
بك ومررت بالذي امس لتقصلتهما لان الصلة التي بها تحصل للمخاطب
العلم بها المزيل للابهام حتى تحصل العالبيان ولا يتم البيان بها اذا
كانا ناقصتين قال ابو حيان ومعنى التقييد ان يكون تعلقهما بالكون
العام لا بقيد نحو زيد فيقول وزيد عندك لا لا فائدة في تقدير زيد كائن
فيك وانما يفيد تعلقهما بكون خاص فلا يعلم مع الحذف فتتعين
اظهاره فتقول زيد راغب فيك قوله كانا متعلقين بفعل لان صلة
غير الا تكون الا جملة قال المصنف في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز
في الصلة ان يقال نحو جاء الذي في الدار بتقدير يستقر على انه خبر محذوف
على احد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن تا رفع لقلة ذلك واطراده
هذا انتهى واعترضه الدماميني فقال ينبغي ان يعلل المنع بان شرط الحذف
من الصلة ان يكون الباقي صالحا للوصل به وهو مختلف في قولك جا
الذي الدار ضرب وراكبا اذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت
قد حذفت مع صلة جيء البقية للوصل به انفجارا والجرور بصير وقوعها
صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا احسن من التعليل بقلة
ذلك فاطراده انتهى وينبغي جواز تقدير متعلق الظرف صلة لان الفرق
بل وجوبه قوله لحذوف وجوبا وذلك بخلاف الكون الخاص عند تمام وضعك
فانه لا يحذف فلذلك يجيء نحو جاء الذي ضحكا وتام في الدار لما لم
يعمل مثله في الموصول نحو نزلنا الذي الماء حتى اي نزلنا المنزل الذي نزلناه
الماء حتى وموصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي الماء حتى اي نزلناه
الماء حتى والاصح ذلك فيجب بعض المتاخرين تقييد ذلك بما اذا لم
يقم الدليل على الخاص والا لم يجز كره كان يقال اعتكفت زيدا في الجامع
وعمرا في المسجد فتقول بل زيدا في المسجد وعمرا في الجامع
انتهى وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدا قوله تقديره استقر اعلم
ان التعبير به للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناه من
حصل وثبت ووجد ونحوها مما سموه كونا عاما اي لا يخل منه
فعل واراد باستقر الفعل العام الخصوص تلك المادة قوله
والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه اليها والعايد

فاعل استقر المستقل الى الظرف والجار والمجرور نحو جا الذى عندك او فى الدار
او ما لا بسه فاعل نحو جا الذى عندك لا نحو مررت بالذى عندك او الذى فى الدار راجع قوله
ثم ذو الادغام اى ادغام التعريف والتمة قوله وهل عند الخليل وسيبويه
الى آخره لو قيل فى الاخوين انهما اللام وحدها وهو المشهور بين النحاة
عن سيبويه ونقل ابن عصفور عن ابن كيسان والثانى عن بقية
النحويين قوله وتكون اى الاداة التى هى ال للعهد اى لتعريف الشئ المعهود
وتوجيه كلامه ان يجعل على حذف المضاف من اى تعريف ذى العهد
قال الرضى لان العهد هو التعهد الخاطر المدلول بصيغة قبل ذكره
اى اعتبره واذكره يقال عهدت فلانا اى ادركته قوله او لاستغراق افراده
اى لتعريف الجنس الذى يراد به استغراق افراده بان يراد هو فى ضمن جميع
حقيقته نحو خلق الانسان ضعيفا اى كل فرد من افراد الانسان او عرفا
نحو جمع الامير اليوم الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لا صاغة الدنيا لان المراد
بالام المستغرقة فيما اذا كان مدخولها جمعا هو الاحاد لا المجموع عاما
نقله المولى التفتازانى عن اكثر ائمة الاصول والنحو وعن بعض ائمة
التفسير وعن دلالة الاستقراء قال وهذا صحيح بلا خلاف فى نحو جانى فى
القوم او العلماء الا زيدا والا الزيدين مع استثناء قولك جانى كل جماعة
من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل قوله او صفات
اى او لتعريف الجنس الذى يراد به استغراق صفاته بان اريد به جميع
صفات افراده قوله نحو الفرس والغلام ظاهره ان المعرف مجموع الفرد وما
دخلت عليه وفى كلام الرضى التصريح بنفى بحث اللوصولية حيث قال
انما اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب وكرهوا دخول اللام
الاصلية المشابهة للحرف بنية لفظا ومعنى ما لفظا فظاهر واما معنى
فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرف مع ما تدخل
عليه انتهى ما اردناه منه قوله وانما الخلاف بينهما فى الهمزة ازايده
هى ام اصلية فسيبويه يخالف الخليل فى اصالة الهمزة ترى عند سيبويه
همزة وصل زايدة لكنها متعهدة بها فى الوضع وحاصل نحو لهذا ان
ال بجملتها مع ق وان الهمزة زايدة لا اصلية قيل وفى صحة هذا القول
من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان ال بجملتها مع ق لا انها موضوعة
للتعريف بعد ذلك بالضرورة تنافى كون الهمزة زايدة فليتامل انتهى

واقول

واقول الاضافة تدل المراد انها زايدة مخرجة فالتعريف لا على حرف التعريف
بمعنى انها ليست حرفا اصليا بدليل سقوطها الا ترى ان استغفر موضوع
للطلب مع بعض حروفه وفعليته واو نعلم موضوعه للترجمة مع انها كالمهما
الا وهى زايدة ولا ترى الى العلم الذى قارنت الوضعه فان الهيئة زايدة
والمحصل المنافاة لو اريد الزايد عارضا فى التعريف قوله احدها ان المعرف
الى الاصل الخ قال فى الصحاح الالف على حرفين لينة ومتحركة
فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة على هذا المذهب همزة قطع
وصلته الدهر بحذف الهمزة فالمستعمل هو مذهب الخليل ومحصل ابن مالك
وغيره واستدلوا له بسلامته مما لزم غيره من وضع كلمة مستحقة التهجى
على حرف واحد بسالكى وافتتاح حرفى بهمزة وصل ولا نظيرها
وبانك العرب تقف عليها عند التذكر نحو الف تاء تاركت ماضية الكاف الكاتب
ولا يوقف الا على ما كان على حرفين وبفصلها من الكلمة والوقف عليها
عند الضرورة كقوله يا خليلى ساربا واستخبر ال منزل الدارسين من اهل
الحلال به دل كالوقف على قدة فى قوله ان تر حل غير ان ركابنا لما تزل برحا
وكانى خذوا اما استدل به للثالث من حذف الهمزة وصلا لو كون
المتكلين مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين فكذا التعريف لان
التنوين جعل علامة بحيث يحمل على نظيره ويحطى العامل اياها غير ان رجحان ولو
كانت فى الاصل كلمة كانت تعد كالانتصال ولم يحطها العامل ولا يرد
عليه ان لا تنفصل وبلا مال لانهم جعلوا الاخاصة من بين ما هو على حرفين
لجرا الكلمة وهذا يقولون اللام فى والله لسان ولا نحو هذا وفيما
زعمه من الدلالة انفاصل لما لم يتبين معنى ما قبله ولا ما بعده عد انفصل
به كلا وفصل فاحتيج عنه بانها انما وصلت تخفيفا وبان حمل الشئ على
غيره غير للفرع على عدم الحمل وهو لم سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير وهو
تعذر الانفصال الا يترتب على اثره الحروف الدال على افادة معنى ما زيد
لمعنى الصوت كسوف قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدى شيئا
ولا ينبغى ان يتشاغل به وفى تتمة المسئلة مذهب رابع وهو ان الاداة
الهمزة المفتوحة وحدها واللام زايدة للفرق بين همزة التعريف
وهمزة الاستفهام قوله لانك لو قلت العرف اللام وحدها الهمزة
على هذا احتلبية حتى الابتداء بعدان لم تكن للتعلق من الابتداء بالساكن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وفتح بكثرة استعمالها مع اللام وانما وضعت اللام ساكنة ليستغنى
الابتداء عن قطع ما قبلها فاذا وصل وضع اللفظ ساكنا وبساكن الاول
حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام فالجواب حصول
الخفة بتنا التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام وقد ظهر
تمام الاقوال فان المفيد للتعريف مجموع كل على الاولين واللام وحدها
على الثالث والهمزة وحدها على الرابع والتعبير عنها عن الاولين
بال اولى من قولهم الالف واللام لسلامته من التعويل وبجريانه
على المعهود في نظائره نحو هل الحرف استفهام وقد جرى في تحقيق واذا
قلت جاء القوم فالهمزة متروكة على الجميع لكن نزلها على الاول وبعد وجوبها
لكن على الاصل فيها لما تقدم وكذا على الرابع فيما يظهر وعلى الثاني
بعد وجودها لكن على الاصل فيها للاستغناء عنها بخبر ما قبلها
وعلى الثالث بمعنى انها لم توضع لعدم الحاجة اليها واذا قلت
القوم جاوا فالهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكن بنوعها على الاولين
اثبوها لهذا اصل الوضع قطعا على الاول لانها موضوعة على القطع
وعلى الثاني لاجل الابتداء احتياطا بعد ان لم تكن للوصل
بها الى النطق بالساكن ولا يخفى خلافها على الرابع فور الاحتجاج
لهذه المذاهب يستدعي طولا لا يليق بهذا المرام وانما ذكرنا
نحن ذلك لان التنبيه يوجب للمتفنن نشوقا الى تأدية الجميع كما ان
في النفس شوقا من التقصير على فوات ذلك فقوله ثلثة اقسام هذا
مبني على هذا من ان الالف واللام للتعريف العهد قسمان وسيأتي عن الغنى
انها ثلثة اقسام كالجنسية فقوله فتقسيم قسمين قال في المغني
وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام فالعهدية
اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول وغيره هو ان يسد الضمير مسدها مع صحوبها
او معهودا ذهنيا نحو اذ هما في الغار او معهودا حضوريا انتهى
ما اردناه منه مع اختصار بعض الامثلة وضابط التي للحضور
ان يكون مدلولها مصحوبها حاضرا حسا كقولك لا استشم الرحل لشائم
رحل بحضرتك وقولك لمن سد دسها الفرطاس بكفه طاس تشاهده
بعينك قوله اما ذوي بكسر الدال الا لجمعه مو الذكور بالنسبان ضد الاخاء

ودالم مكسورة وبالتقليد ضد النسيان ذا المضمومة قال الكسائي وقال
غيرهما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة والعهد
يتقدم ذكرها صريحا او كنايته نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذي طلبت امرأة
عمران كالانثى التي وهبتها لها والانثى اشارة الى ما سبق ذكره وصريحه قوله
ربي اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق لوجه الله خدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث فقوله اورد هنا رد ذلك بان يعلم الخاطب مدلول المخصوص قبل ذكره
من غير الخبر عن ذكره ولم يكن مشاهدا حال الخطاب فقوله كان فرسا
غير الاول اي عالما بهم الخاطب او توهمه انه فرس غير الاول لان النكرة اذا اعيدت
نكرة كانت الثانية غير الاولى غالبا والا كان للتناسب هو التعريف بناء على
كونه معهودا نسا ومن غير الغالب وهو الذي في المثال الى قوله
الا قوله وانما اردت ان هذا الجنس من حيث هو افضل من هذا الجنس
من حيث هو لا يخلو اما ان خفا جعل الافضلية او الخابرية تظير النفس
الماهية بدون الملاحظة الافراد قوله وجعلنا من الماء كل شيء حي اي من
حقيقة الماء المعروف لا من كل شيء اسمها وقيل المعنى والله اعلم حقيقة ما
صدق عليه ماء كرجل من الرجل خير من المرأة كذا قال فان الحقيقة ما يصدق
عليه لا جزؤها فالخارج قوله ضعيفا حال والمراد بالانسان المستغرق
اذ كان مصحوبها جمعا خصوصا الاحاد لا لمجموع على ما تقله المولى التفتازاني
عن الزاعية الاصول والنحو وعن تصريح ايمة التفسير وعن دلالة الاستقرا
قال وهذا مع بلا خلاف نحو جاني القوم والعلما الا زيدا والا الزيدين
مع امتناع قولك جاني كل جماعة من العلما الا زيدا على سبيل الاستثنا
المتصل انتهى وذلك لان المستثنى في الاستثنا المتصل يجب ان يكون
من افراد مدلول المستثنى منه لا من اجزائه لا يقال فالمستثنى
ضمن جاني العلما الا زيدا ليس من الافراد لان افراد المجموع جموع لا احاد
لانا نقول الصحيح ان الحكم بجمع المعرف بغير الحصور انما هو على الاحاد
دون المجموع بشهادة الاستقرا والاستعمال وقوله مع استنباط قوله
الماهوه قلم ج مثلك الرضي في بحث التعريف باللام لكنه قال قدس الله
سره في بحث الفاظ العام من التلويح انه يصح الاستثنا في قولنا
جاني القوم الا زيدا مع انه لا يتناول كل فرد باعتبار ان يحي المجموع

لا يتصور بدون كل فرد وقال بذلك المحقق الشريف في حاشية اللوح
في بحث الاستثناء ومما يؤيده لك انه يصح الاستثناء في اسم العدد
وفي قولنا اكلت الشاة الا رأسها مع ان المستثنى جزء لا فرد فلا يلزم
ان تبطل الجمعية ويكون استغراق الجمع بحق استغراق المفرد قوله
اي الجامع لصفات الرجال المحمودة بيان لحاصل المعنى المراد لا المدلول
اللفظي اذ لو لم اقل كل رجل بليغ والمراد من معاني الجامع لصفات
الرجال المحمودة ثم التمييز في قولك انت الرجل علما بينا فان الخصائص
الجنس على الشمول لاذ التمييز يطلق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان
هو خصائص الجنس العلم والكفاية وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب
ان الفخر للجنس اي الماهية مبالغة فيه كما قالوا التحقيق في بحث
تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس حقيقة نحو زيد الامير مبالغة
كاملة فيه نحو عمرو الشجاع وقد يعال الافراد انها لشمول خصائص الجنس
باعتبار الصنوان الذي عبر بدل عن مصبوبها وما يتعلق به قوله وضابط
الثانية ان يصح دلول كل محلها على جهة المجاز اذا عرض بانه يصدق
على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته
لانهما المفهوم عرفا لصاغة الدنيا فان كل احد يخلف الاداة فيه يجوز
وليست للشمول الخصائص بل الشمول بعض ما يصلح له اللفظ وجوابه
ان لا نسلم ان كل لام يخلف اللام في الاستغراق العرفي حقيقة وذلك لان
الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة
والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله بحسب متفاهم العرف كذا في المطول
والاولى ان يقال بحسب الوضع بل بحسب اللغة لانه لو اريد بالصلاة
جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع كان استغراق حقيقيا ولو سلم ان
كل لام يخلف اللام في حقيقة فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين
بان الغرض في تعريف الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى
بما يكفي في الامتياز عنه وان لم يتعرض لما عداه فحينئذ يجوز ان يكون
اعم من المعرف وكتب الاداء ما سنحو نير بذلك واما ما اجيب به من ان
الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة لان الصاغة جمع صايغ و اللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فقد تقدم كل لسعد
ان محل الخلاف في اسم الفاعل واللام المفعول بمعنى الحدوث والصانع

ليس

ابدلوا فى الصوم والمسفر وانما الابدال فى الابن فقط وربما وقع فى اشعارهم
فلا التفات الى تخطئة المبرد لقوله وام سلمة انتهى وقد يخلص فى اهل فى لغة وهى الابراك
هى تهاها قوله وهو عجز بيت والصناف الذى يقدر بتعريفها بيضاف اليهم منهم
قولها اضيف الى واحد من الخمسة المذكورة اى اضافة معنوية وليس المضاف
متوغلا فى الابهام ولا واقعا موقع نكرة بخلاف الذى فى اضافة كقطعة
غير حاضر وغير بدلا ان وبعد بخلاف الواقع موقع نكرة كما زيد وحده
وبخلاف المضاف الى المتوغل فى الابهام كغير ومثل اريد بهما مطلق المغايرة
والمماثلة لا كما فى صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا
اريد بهما المخصص وثبوت احدهما كانها التخصيص فقد يعين قال
الرضى وكما هو بعنهما من تغاير كم وشبهك بسواك وشبيهها
والعالم تتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص فى اتحاد وان تعرى
اذ كل ما له الوجود الا انك بوصوفيتهم ازمة الصفة وكذا مماثلتك تزيد
لا تختص فى انك بل فى مثلك اخص من غيرك لكن المماثلة ايضا عامة
ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشدة والسواد
والعلم وغيرة لك مما لا يحصى قاله ابن السرى اذا اضفت غيرا الى
معرفة لم تحتج الى واحد منقطر فى غير الاضافة المعنوية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذا اذا اشتهر بخصوص مما لك تلك الصفة من الاشياء
كالعلم فعيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى مماثلتك فى الشيء الفلانى
وقد حمل ابن السراج قوله هذا بقوله تعالى بعلم صالحا غير الذى كنا نعمل
والجواب انه على ابدال لا الصفة وقالوا انى شرعك وصيد ولغوك
وبهيك ونهاك لانها مما لا يتعرف لانها بمعنى الفعل وقد استعمل تا هيد
من رجلين وبعض العرب يجعل واحدا منه وعبد بطنة نكرتين وكذا
ينبغى ان تكون تولد صديد بلد تاوى يلبس قبيلة وابن ابيه ونادرة
دهره وذلك لان الضمير ومثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحبه فان المضاف يجوز به رجل واحد ابيه فالهاء عائدة
على رجل والضمير الراجع الى النكرة غير مختصة نكرة كقولك لنا شاة
وسخلتها فان كان ذلك الصاحب معرفة تعرف المضاف لكونه
الضمير نحو زيد واحد اهل مكانه اى مختص به وما ذكره من ان الضمير
الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة احد اقوال الثلاثة معرفة مطلقا

التفضيل

التفضيل الذى ذكره قوله والدليل على ذلك انك تقول امرر بزيد صاحب
الى آخره لان تقول لا يتوقف ذلك الجواز كون صاحبك لا يغتفر
وذلك لا يجوز وذلك لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اعرف فان
اكتفى بالمخاطب فذاك والا جاء بما يزداد
به المخاطب معرفة ما ف المبتدأ والخبر
قوله باب يقال له المشتق ويتركه على انه مضاف الى الجملة التى بعده وقوله
المبتدأ والخبر نوعان جمعهما باب واحد لما ان بينهما تعاليا والتسمية
بالمبتدأ والخبر التسمية المشهورة وسيبويه يقول المبنى والمبنى
عليه واهل المنطق يقولون الموضوع والمحمول قوله كالله ربنا
زاده الاوضح ومحمد نبينا اى اذا قال من يعتقد السامع عدم ايمانه
وقيل المراد هذا الاسناد التعظيم والا فرارا الاخبار وهذا ان
لم يفهما نفيها او اليقاء ولعله على مذهب من يشترط الفائدة
الجديدة واما على غيره فلا حاجة الى ذلك او المقصود هنا بيان
الكلام المعتد به لا مطلق الكلام فلذا تمم فى ذلك قوله الاسم لم يرد
بالاسم هنا مقابل الصفة بل مقابل الفعل والحرف ومنه الاعلام
المشتقة كاشر قائم وزيد قائم قام وعبد الله قائم ومنه ايضا لا حول
ولا قوة الا بالله لئلا من لقى الله ولا اله الا الله كلمة الاخلاص
اى هذا اللفظ قوله الجرد عن العوامل اللفظية اى لم يدخل عليه لفظ
يقتضى العمل فيه واللفظية صفة تصف العوامل اى العوامل المنسوبة
الى اللفظ فيم المشغول الى المصدر وفسبة الجزئيات الى الكليات
وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ وعلى الثانى بمعنى الملفوظ اى
العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة قد لا تشبه
كلية العوامل بعض جزئياتها فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى
سبق وجودها اذ ان قولك زيد مخبر عن نيابه يقتضى سبق وجود
الشاب وهو بوحدة المبتدأ عامل فقط فيسلم ذلك لكن قد ينزل
الامكانى منزلة الوجود كما فى قولك لمحقا وصنيق فى البحر وقولك سيحا
الذى صح حسيم البعوض وكم جسيم الفيل وقولك تعالى ان ربنا امتنا
اثنتين واحييتنا اثنتين نشبه العدم الاصلى بالاماتة فان قيل
التجريد نفى الوجود من حيث المعنى والكلام فى العوامل الاستغراق

فيكون المعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل هامل لفظي ونفي الكل يوجب نفي العموم
لغة فلا ينفي كل انسان لا قائم ولا تقوم وقد عرفت ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة افراده وحينئذ
عند عدم بعض العوامل وجودا لبعض لان التجريد عن شمول الوجود
كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل لهذا الجواب اذا كان
التجريد بعض السلب البسيط فلا نسلم ذلك اذ هو سلب على وجه العدول
اذ النسبة اجابه لقولك الجملة لا هي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
لم يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم
لم يوجد فيه عامل لفظي ويقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط
فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيتعين
احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجي كما في قوله تعالى ان الله لا
يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل خائن اثيم ولا قطع كل حالة وذلك
الدليل هو شهرة الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي بمعنى ان قال اللام في قولنا العوامل للجنس ودع الاستغراق
فيدخل معنى البعيد في المبتدا اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظي فلا يرد ما ذكر
اصلا وقيد العوامل بقوله اللفظية لان المبتدا لم يتجرد عن العامل مطلقا
وانما تجرد عن العامل اللفظي واما العامل المعنوي فثابت لهم قوله
الى اسناده اي استناد خبره كما يعلم من كلامه والتعريف المذكور منتقض
بغير في نحو قوله غير مأسوف على زمن المنقضي بالهم والحزن فانها مبتدا وليس
يسند اليها ما بعدها ولا اسندت ما بعدها وانما المسند اليها بعده ما سوف
فتامل وانظر ما في معنى اللبيب في حرف الغين من اعاريب الحديث قوله
يشمل الصريح لا فرق بين ان الاسم في التعريفين شامل لهما ولا يخفى عليك
ان المراد من الاسم الصريح ههنا اسم ظاهر لاحتراز عن نحو انا اسم اثنا وقيل
وتامل كما ان قوله الا من الحاق وههنا احتراز قوله فلا يرد الاعتراض بان معاني
الصريح هو الكناية لا الحاق كما ان معاني الحاق وهو الظاهر لا الصريح
نعم يأتي على مصطلح اهل الاصول فان قلت فيلزم اذ يكون الاسم مستعملا
اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط فان
استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز او على التثنية بان يؤخذ المجاز مع
قرينته حقيقة ومشهور وعلى كل يجوز تعريف الاسم بما ذكر على ان يكون
الاسم

الاهو على الاول لحقيقته تعريف الاجمال ومن الاسم الاعلام المنقول كتغلب
قايم وزيد قايم قام وعبد الله قايم وسنة لاحول ولا قوة الا بالله كان من كثرت
لحنه الا الله الا الله كلمة الاخلاص وان هذا اللفظ قوله وخرج بالمجرد اي بالمجرد
بالاسناد نحو زيد في كان زيد عالما فانه لم يتجرد وان قلت بره على الحد الذي ذكره
المصاحب فانه مبتدا وهذا يجوز العطف على محل بالرفع مع انه ليس بمجرد من
العوامل اللفظية قلت جاء الرفع بان ان العوامل تغير المعنى وانما هي متوية
كانت بمنزلة الزايدة ثم اورد على هذا الحد انه لا يمتنع في لا اله الا الله
للجنس فان اسمها يجوز رفع صفته على المحل ولا يمكن ان يقال ان لا بمنزلة
الزايدة لتصيرها المعنى فظهر اخراج نحو لا رجل عن الاتمام الصفة المرفوعة
على اسمها وقد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بتوهم هو الاسم
وليس هذا المركب اسما لها هو حرف مع اسمه الا ان يقال الا مع التركيب
صار كاسم واحد فلا يرد الاعتراض وارد على كل الحال على هذا هي من اجاز رفع
صفة اسم لا التبرية بناء اكان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه
لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد انتهى وابطل بعضهم
ايضا اختيار كون المحل للمجموع لامع اسمها بان تصغير سا لا يعرو
الموضوع عن وقد رد عليه بان ما لك بان اسم المضاف وحده في محل رفع بالابتدا
حسبما دل الدليل عليه هناك ان اسم لا اذا كان مضافا لا يرفع صفته لان
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا
فيه فلا يعمل في صفته بان نحو لا عمل للابتدا في الاسم المنصوب غير
مسلم بل لا عمل في موضوعه كما ان عمل الجار في موضع المجرور من نحو هل من
رجل في الدار انتهى والوجه حينئذ ان يقال شمول العوامل المذكور للنواسخ
الابتدا التي منها اذ ولا ان يجاب بان كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع
محرر لا حاجة الى ذكرهما معه باعتباره وانما يعتد بهما اذا اعتبر النصب وقد
يرجح الرضي بذلك ذكر الكلام على جواز رفع المعطوف على اسم ان فانه
نقل عياض عن ان العطف على موضع اسم ان وحمل لا على موضعه
بعد ان نقل ان الكسائي اول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا
قبل دخول ان ورفعها كلا دخول اي لانها لا تغير المعنى كما قدمنا
على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغاله بالنصب ومن قال على
موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده لكان مرفوع المحل

كان وحده مبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية عندهم واسمها ليس كذلك والجواب
انه باعتبار الرفع بالابتداء لا بالاسناد وانما يعتبر بها اذا اعتبرت
النصب وبشكل عليه اي على ذلك القائل ان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة
المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد وهي مع اسمها
ليست مبتدأ قلا اولى اذ يقال الرفع بالعطف على اسمها وحده انتهى
وحاصله ان المراد ان المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل المذكورة للاسناد
من حيث رفعه بانه لا يستند غيره الى عامل لفظي وان لم يتجرد عن العوامل
من جهة اخرى فان قلت اذا ثبت محل الرفع للاسم وحده فلماذا كرر لانه
كان لم فصل اثبت للمعطوف نحو علي قلت لا يلزم من عدم الاعتداد في وقوع
الشيء عما كان له مطلقا عدم الاعتداد به لاعمال كذلك لان الحروف اضعف
شانا كذا قاله شيخنا قوله يسند اليه ما يعده مبني على الاعم الاغلب من
تاخر الخبر عن المبتدا وقد يقال انه استعمل لفظ بعد في حقيقتها ومجازها
لانها في التاخر بعد به حقيقية وفي التقدم بعد به تقديرية من حيث
الرتبة لانه تنبه الخبر المتاخر عن المبتدا فاراد ان الخبر قد يتقدم على
المبتدا اما جوازا او وجوبا قوله والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدا
فايده فان قلت لا يصدق هذا التعريف على نحو انا واخوتي مالهم معلوم
النسبة محفوظة ولا نحو قولك شعري شعري ما كان الخبر فيه عين المبتدا
ثلث بل يصدق قوله الفايدة الاولى الخ اصل ما اصل الوضع وفي لشافي ساوير
ان شعري الان هو شعري الذي بعهدك فان قلت يرد على هذا التعريف انه
غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني مثل انا فانه لا تتم به الفايدة لان
جملة الوقائع خبر الاسناد فيها فلا تكون فيها الفايدة المراده
هنا وفي التتمة تخبرها لا يكون متمم الفايدة اذ لا فايدة وغير
مانع لشموله بعرف في زيد يقوم ابوه فانه تمت به مع مبتدا ليس
بخبر لان الخبر الجملة قلت عمان ان يجاب عن الاول بان المراد الذي تتم
به الفايدة ولو بحسب الاصل وخبر المبتدا الثاني تتم به الفايدة
قبل ان تجعل جملة خبرا وعن الثاني بانه خارج بالحصر المبتدا والمحصور
من قوله الذي تتم به مع المبتدا فايدة وهو ان لا يكون تتمتها مدخول
فليتامل فانه بريء قائم من زيد قائما ابوه فانه خبر ولم تتم به وحده
الفايدة مع مبتدا كرر ايضا ذاهبه من قوله ثم ليجاء بقيته

ذاهبه

بدايه حقيقتها

ذاهبه قد لا تتم به وحده فايدة مع مبتدا به لا مستقلا على ضمير الغايب قوله
فخرج بقولي المبتدا الفاعل نحو قام الزيدان او قال الزيدون بدل الفاعل
كذا اولى لشموله نايب الفاعل نحو الم يوحى الم يوحى اليهم المصالح ليكون كلامه جاريا على كل ضابط ومذهب سيبويه
ان المبتدا المرفوع بالابتداء والخبر والمبتدا وذهب الكسائي المصنف كابن مالك
قوله واصل المبتدا ان يكون معرفة اي الاولى بعد ذلك قوله لان الذكر
يجري غالبا والحكم على المجهول لا يفيد غالبا اورد عليه ان هذه العلة منتقضة
في الفاعل ولم يقولوا ان الاصل فيه ان يكون معرفة مع انها لا تقتضي خروج
المتعرفين على ان يكون معلوما بوجه بحيث يفيد الحكم عليه وقد اجيب
عن الاول بان الفاعل مخصص بالحكم المتعدد عليه قال الرضي وهذا وهم
لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون
قد حملت على الشيء قبل معرفته تقديرا قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون الا
بعد معرفته واجيب بان الفاعل مخصص قبل ذكره فيصح تكونه محكوما
عليه بما اسند اليه فان قلت اذا قلت قام مثلا علم منه انه ما يذكر بعده
امر يصح ان يكون محكوما عليه بالقيام فاذا قلت رجل تهيأ في قوة
رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام وعليه فلم يكن الحكم عليه قبل معرفة
لا بالنسبة للمتكلم وهو ظاهر لانه معرفة ولا للسامع لانا انما نعتبر معرفة
المحكوم عليه عند ذكر الحكم لا قبله والا فالمعرفة كذلك وهو هنا ذكره قد يعرفه
بكونه مما يصح الحكم عليه واعترض بانه يقتضي ان يجوز الابتدا بالنكره
بالذكر وهو قد تقدم الحكم مطلقا وهو فاسد وقد يجاب بانه اذا لم
يكن في الخبر المقدم تخصيص يفيد السامع من استماعه ايضا فيفوت
المقصود فليتامل واجيب عن الاول ايضا بالفرق بين الفعل والخبر
اذا كان سماع المكره بان الفعل وضع لصالة لينسب الى الغير ولا يصلح
الا لذلك فالسامع لا ينفر عن سماعه لعلمه بانه حدث عن الاتي تعلم
فينتظره ويصغي لسماعه فيستفيد والاسم لم يوضع اصالة
لينسب الى الغير ويصلح لان ينتسب اليه غيره فالسامع ينفر عند
سماع لعدم تعينه لكي يكون حديثا عنه بعد المنفر عن الاصغا
اليه فلا يستفيد بخلاف المقدم هو الاخبار فان قلت يرد على الجواب
ذلك نحو تمرة نكلمت فانه صحيح اذ لا مانع من مخبرة قولك من خرقت

عادة فراى او سمع شيئا من الخوارق شجوة بعد ان حصاه سبحت ثم تعقد ما المبتدا
النكرة للحصة يقال يحضنا رحمه الله تعالى يمكن ان يقال لنفسي بتصرف في عين
النكرة للحصة ولا تصغي اليها لكن اذا كان الحاكم بها عادت الى الاصغا
فيحصل المقصود وان لم يكن كذلك استمرت على اظهرها فيفوت المقصود
والاصل في الجزئين ان يكون نكرة قالا الرضي لانه مسند فشانه الفعل والفعل
حال من التعريف والتنكير ايهما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما
فوجدناه مما يطرد ويحتاج الى العلامة وهو التعريف فيتعين ان يكون الاصل
فكان بكر وانما كانا الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم
يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مختصا الاخير
فصار الاسناد لزما له دون الاسم قال والما قول الفاء اصل الجزء التنكير
لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بجيد لان المسند ينبغي ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك
المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد قائم هو انتساب القيام
للخاطب الجزء واسنادها اليه لا نفس احدهما قوله ان كان نفيا ما اي
اما بانت كاسم الشرط والاستفهام وبغيرها كالنكرة في حيز النفي او هو
الاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا او بدليا كما في النكرة
بعد الاستفهام الغير الانكاري لا يقال فيلزم صحة الابتدا بالنكرة
المحضة لان عمومها بدلي لانه اجيب بان عمومها شمولي بخلاف فيما ذكر
فانه نص قوله رخاصا الخ اذا تعين حمل الشرط عليها بما به قوله والبعد من
حيز هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتدا بالنكرة
في هذه الآية وصفها وقال ابن خاصيه يصح للابتدا بالنكرة في هذه
الآية انما هو معنى العموم وقال المصنف في تذكرته المسوغ فيه والبعد
من لام الاجتماد انها مقدمة قوله تعتبرين اي اوجبهن بعقل انه
خبر وانه نعت لصلوات والجبر قوله بعد ذلك في اليوم والليلة
قبله وهذا اولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتبت ولكتب
وهو العرض سواء نعت اليوم والليلة قال شيخنا اقول اللزوم
ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا
قوله وانها ها بعض المتاخرين الى نيف وثلاثين موضعا قال في
المغني لم يعول المتقدمون منها بطائل اي مسوغات الابتدا

بالنكر

بالنكرة الاعلى حصول الفائدة ومراى المتاخرين أنه ليس كل احد يهتدي
الى موطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل ومن مكثر ويرد ما لا يصح
ومعدد لا يعد من متداخلة والذي يظهر انها منحصرة في عشرة امور
احدها ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول كقوله تعالى ولعبد
مسلم خير من ذلك قولهم صنيع عاد بعز ملة اذ الاصل رجل صنيع
فالمبتدا في الحقيقة المحذوف وهو موصوف وليست كل صفة تحتمل
الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن
منوان بدرهم اي منوان منه بدرهم والثالث نحو رجيل جاءني لانه
في معنى رجل صغير جاءني وقولهم ما احسن زيد لانه في معنى شيء عظيم
حسن زيدا وليس كهذين النوعين صفة مقدرة فيكون من القسم
الثاني والثاني ان تكون عاملة اما رافعة كقائم الزيدان عند من
اجازه او ناصبة كخير امر بمعروف صدقة وافضل منك لجاءني انا الظرف متعلق
بالحال بالصدور والوصف او جار كخير غلام امرأة جاءني وشرط هذه ان يكون
المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل
وغيرك لا يجود واما غير في قولك وانا غيرك فان المضاف فيه معرفة لانه كالمرة والثالث
العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به
نحو قوله تعالى طاعة وقول معروف اي امثل من غيرها ونحو قولك معروف وفلة
ومعروف خير من صدقة يتبعها اذى والرابع ان يكون خبرها ظرفا
او مجرورا كقولك لابن مالك في جملة تحفو ولديه تزيد وكقولك اجل كتاب
وتصدق غلامه رجل وشبههما الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل
في دار رجل لهجز لان الوقت لا يخلو امن ان يكون فيه رجل ما في دار
ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قالوا والتقدير فلا يجوز رجل في الدار
واقول انما وجب التقدير هنا لدفع توهم الضفة واشار اطهنا بوجه
ان لم دخل في التخصيص الجائز ان يكون عامة اما بانتفاء كما سبق الشرط
واسم الاستفهام او بغيرها نحو رجل في الدار وهل رجل في الدار وقوله
تعالى الا مع الله اسناد سواء يكون مرادا بها صاحب الحقيقة
من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وشره خير منه او اسنادها كما يكون
في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضيطوا واذ يراد بها
التعجب ونحو قوله تعالى سلام على الياسين ويل للمطففين

وضبط بوجه بإيراد بعضها الدعاوالثالث من اذ يكون بثبوت ذلك الخبر للمنكر من ظواهر
الحال ثم تخرج سجدات وبقرة نخلات وقوع ذلك من افراد هذا الجنس
غير معتاد فيخبر لاخبار بها عنها فايد مخالفا رجلا ماتوبخوه التاسع
ان تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد ورجل بالباء نحو لا تجيء
العادة الا بخبر الحال من ان يقال جاء عندنا جيء عندنا رجل اسد ورجل
العاشر ان تقع في اول جملة كالنبذ لغوله سير بتاوتيم قد اضاف بدا محال
لخفي ضوء كل مشارك وعلة الجواز ما ذكرنا في المسئلة فيها انتهى ما اردناه
منها باختصار كبير واما ما في تضمن المثال لان التنبيه يوجب التشوق
له فاذا الم يفد ولم يكن في النفس شيء من التحير على فوائد الخلاف بين المتقدمين
والمتاخرين وفيه نظر فان مقتضى كلام المتقدمين صحة الابتداء بالنكرة
اذا حصلت الفائدة واذا لم يكن فيها مسوغ مما قالوا المتاخرون نحو رجل
جاءني لمن لم يعلم مجيء رجل لك والمراد بالنبيغ ما كان من مرتبة الاحاد وهو
مشدد الياء ويخفف وهو واوي او يائي من بان ينبو قال المراد وفي الصحاح
والقاموس وكل ما زاد على العقد نحو بيغ حتى يبلغ العقد الثاني فانتهى
والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئيات او الالوف والعلم
ان نشكل المقام اشكال الانكلام المصنف في المعنى المتقدم نحو حيوان
ادمي في الدار لعدم وصف المبتدا مع انه يعني الموصوف واستشناع ادمي
في الدار لعدم وصف المبتدا مع انه يعني الموصوف ومتضمن لمعناه مع صحة
ولا فرق بينهما الا باعتبار اللفظ ونجده فما وجه الفرق بينهما وبعضهم
نقل هذا الاشكال واجاب عنه وحاصل ما قيل لا لمعنى لعدم صحة اسناد
حسن في فرس ومع صحة حيوان حلو حامض من فرس بل صحة حسن نام حلو من
قلت سياتي لك سر عوفي لا التزام العرب بخصوص النكرة في مقام الابتداء
او المفاجاة في الاسرار لوفي الابصار انتهى وقد ساق استاد المحققين
واماما الحد قفين استاد سنحنا ذلك قال المحقق لمقام اما العرب
اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا بالحاقه
الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر اثرها في بعض المواضع وعلى هذا انفق
الائمة الاعلام على الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا كاموصوف
فيها بالقاعدة جلوا بها لنكتة يظهر اثرها في موضع اخر طرده الباب
فانهم ينفعلون في مواضع انتهى قوله قلت يتامل في المامرة بالتامل يحتمل

ان

ان يكون المقصود به التوصية على الاعتناء بذلك الحال في رجوع كثير منها
الى ذلك من الحال خصوصا اذا كان المراد بها الحقيقة من حيث هي نحو رجل
خير من امراة وان يكون المقصود به التنظير فيه لما يلزم من التكلف
الكثير في رجوعها الى ما ذكر في كثير من المواضع كما لا يخفى على المتامل التنبيه
والاقرا وفوق تعريفه في المتن بما ذكره ذلك البعض قوله وقد تقع الخبر جملة قال
الرضي واما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر المتضمن للمزيد
له ولا اشكال في تعريفها بما يعرف به الكلام اذا جعلت مرادفة له واما ان
جعلتها مما منه قصد فتهاد وتدعلى الصلة متمثلا من قول الذي قيل ابو
زيد فمحتاج الى ايرادها بتعريف فقال المصنف هي عبارة عن الفعل
وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما
نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما هذا
نص في المقصد ما المثال الاول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان
المرفوع فيه نايب عن الفاعل واما على راي من يقول هو فاعل اصطلاحا
كالزمخشري فلا يكون مما نزل منزلتهما بل هي نفسها واما الثاني فهو مما نزل
منزلة المبتدا وخبره واما الثالث فيحتمل ان يكون مما هو بمنزلة الفعل
وفاعله فان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع
فايراد مما ينزل منزلة احدهما مشكل لانه على التخصيص بعملة فعليه منتقضة
من فعل هو فعل وفاعل هو وتا المتكلم فليس مما نزل منزلة احدهما ولو
قيل الجملة فقط يستغل الافادة في الحال وانه في الاصل كان حسنا فالاولى ان يجعل
قايم زيد وزيد قايم فان كلا منهما مفيد في الحال والثاني لم يجز الشرط
في قولك ان قايم زيد فانه مفتقر بالنظر اليه قبل دخول العامل عليه وهو
اداة الشرط وكذا الصلة في قولنا الذي قام ابوه زيد مستغل بالافاده
باعتبار النظر اليها قبل الوصل اذا صلة حينئذ قام ابو زيد وكذا المثال
مما طرا عليه ما منعه من الاستغلال في الحال والخبر ان المعقول من
جملة الخبر ان المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان
المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها وقد يحتمل الخبر الافراد
والجملة ولذلك امثلة منها الخبر في زيد قايم ابوه ويجوز في ابوه ان
يكون مبتدا ثانيا وما قبله خبره والجملة خبر زيد وان يكون فاعلا
بالوصف وهو ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومنها

نحو انما أنت سير الا ان يحتمل بتقدير تشبيه وتقدير سائر وقضية اطلاقه
لانه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او انشائية حتى يصح زيدا ضربه
على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك
وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر ونحو زيدا ضربته
على تقدير انه قول لانك اضربه وذلك القدر وهو الخبر والمذكور معموله قال الرضي
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما
يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما ألزمهم قبيل انهام لفظ خبر المبتدا
وليس خبر المبتدا عندنا الا ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى ما لكم
لا ترجون لله وقارا ونحو ايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال
ثعلب لا يجوز ان تكون تفسيرية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا
مانع انتهى وقوة المفهوم ما نصه قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا قيل في تعليله
لانها لا تفعل لها محل قال فاذا بنيت على مبتدا فقيل زيد ليقومن صار له موضع
وليس بشيء لانما انما منع وقوع الجملتين جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم
ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تتحد احداهما على الاخرى
وحملت القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل بقولك خالا زيدا قسم لا فعلن
وانما المانع عندنا ما كون جملة القسم لا ضمير فيها لان الجملتين حال الا ستة
لخلو الشرط والجزاء ان الجملة الثانية ليست معمولة لما نشأ من الجملة
الاولى وهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية
والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب وهذا امتنع
قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري كان تقول انما زيدا ضربته وزيد هل
جاك وعندي ان كلا من التعليلين مما ينافي ما الاول فلان الجملتين
من نحو انما انت سير تابطا صيار تابعه كالجملة جواب لو لم يكن بينهما عمل وزعم
ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجعل منه
دليل قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين
والذين امنوا وعملوا الصالحات تبسو نهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
وقوله حشيات فقلت اللذ خشيت لبالتين انتهى وعندي على الاستدلال به
تأويل لطيف وهو انا المبتدأة ذلك كل ضمن معنى الشرط وخبره منزل

منزلة

منزلة الجواب فاذا قدر قبلها قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشتمل على جواب
الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبلها وتقديره في الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبل الشرط قول بعض الكوفيين لم ينتهوا عما يقولون لبئس ما
التقدير والله ليبئس ما لم ينتهوا عنه لئن لم ينتهوا لبئس الا هنا كلام مغير ونسق
قوله جملة الاسمية والفعلية وبينهما جمع في اسمية المصدر نحو في خاتمه عجبت
ابوه قائما وزيدا انه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدر بانا المكسورة
وما عملت فيه خبر المبتدا وسنذكر حجج كل منهما ايضا الجملة المصدرة باسم
غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه اكرمه وبينهما جمع في الفعلية المصدرة
بحرف شرط او باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم اقم معه وزيد ايهم
يضرب اضربه المصدر بمعمول فعلها نحو زيدا عمرا اضرب او يضرب ويعرف
تنفيس وخالف في الامرين بعض المتأخرين فمنع تقدم ما يرتبط بالمبتدا
برابط قال الرضي انما احتجنا الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل
فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر
وتلك الرابط نحو الضمير وهو الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل
في بعض الانحاء ان الظاهر قائم مقام الضمير وقوله من روابطه اربعة
قال المغني ضابط روابط الجملة اما حرف خبر عنه وهي عشرة وذكر منها
الاربعة التي ذكرها هنا والستة الباقية احدها اعادة المبتدا بمعناه
نحو زيد حاتي ابن عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن
متمسكا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقفون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من
المذكورين او ضمير محذوف وقيل الخبر محذوف اي ما مجبورون والجملة
دليله ثانيتها ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة مخالفة
منه او بالعكس نحو الحمد لله ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
وقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحم فيغرق كذا
قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه
وفي المسئلة تحقيق وتقدم في موضعه ثالثتها العطف بالواو واجازه
هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها وبحو زيد قام وقعدت ضد
بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة الواحدة المسئلة الثانية والاربعون الواو للجمع

في المفردات لان في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد وذهذان يقوم ويقعد
رابعها ما اشتمل على ضمير عد كولك على جوابه بلى لجاز عمرو يقوم زيد وان قام
خامسها الى الثانية نحو للضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين
ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى
الاصل ماوله وقال المانعون هي المأوى له وساد سبها كون الجملة نفس
المبتدا في المعنى نحو زيد ضربي ابو بكر الذاهبا ومن هذا الجار ومجرور الشان
والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
قوله احدها التقسيم قال في المغني قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط وذلك
في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو وهو وهم
هو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام وقام هو والثالثة ان يكون بدلا
عن جملة نحو الجملة التي هو فيها هو البدل المستثنى من الضمير المستثنى العامل فيه
على الجارية وهو في التقدير كالذي من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل
في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يقضي المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاستثناء
فيجوز النصب والرفع فنحو زيد ضربت عمرا واياه وعمرو بالرفع والنصب
الفاء ثم ومع النصب يجوز بالعامل واذا ابدلت اخاه ونحوه من عمرو ولم يجز
على العامل من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز يا تفاق
ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه لان الصفة والموصوف كالشيء
والواحد انتهى قوله وهو الاصل فيه الربط اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض
ولهذا ترتبط به ما ذكروا وحذوا قوله الثاني الاشارة الى المبتدا الخ قلت
يلج ولباس التقوى ذلك خبر اعاقبا قدروا ذلك مبتدا اثانيا لا تابعا
للباس وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا
والاشارة للاشارة البعيد فيمتنع نحو زيد ضربته هذا المانعين وزيد قام
ذلك مانع ويجب عليه في قوله تعالى كلا اوليك كان عنه مسئولا قوله
وذلك مبتدا ثان هذا احد احتمالين ثلاثة احتمالات ويحتمل ان يكون
خلك بيانا او بدلا لا خبرا لجواز ذلك اجملة قال الدماميني وقرأ نافع وابن عامر
والكسائي لباس بالنصب والباقون لباس بالرفع فالنصب نسقا
على لباسا اي انزلنا لكم لباسا وريشا ونبينا وانزلنا ايضا لباس التقوى
وهذا يقوي كون ريشا صفة ثانية للباسا الاول اذ لو اراد انه
صفة لباس ثان لا يلزم موصوفه مجابا بزهذا اللباس المضاف للتقوى

واما

ظاهره سلم فيحمل ان العموم حاصل من قبل اداة الاستغراق واللام للاستغراق قال ابن الحاجب
وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح
جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعل العموم
غلطوا في البيان ان خبر المبتدا اذا كان جملة فيشتمل على ما جعل مبتدا نحو زيد ضرب غلامه هو لكم
عائد الى الضمير في نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كانت
للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده
كان الرجل مشتملا على زيد وغيره صفة كل مشتمل عليه يجري على المذكر اللغوي
وتوقف المصنف في كون العموم هو الاصل فقال والخامس عموم يشمل المبتدا
نحو زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبر كما قالوا ولئن سألهم
ان يعيشوا ان هو الا متاع الناس نعم وكل الناس يموتون وخالد الا رجلة الدار
واما المثال فقبل الرابط اعادة المبتدا بمعناه مثاله على قول الخمسة صحة
تلك المسئلة سوءعلى الفتوى باذ الخفا على نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت
فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه ليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه
لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شيء قل او انتهى قل والمطرد من هذه الروابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فانه لا يقال زيد قام هذا او الزيدون خرج
اولئك واما اعادة المبتدا فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه
ومعناه فقد بقي سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بوضعين احدهما
اما العبد فزر وعبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو
الحاقة ما الحاقة واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد
نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبر لي عن
بابا اما العبد فزر وعبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس
العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن كل شيء
قاله في المغني انتهى وقصيت انما عاد الضمير من الرابط المذكور سابقا
وحينئذ يستغني عن التضعيف المذكور ويزول الاشكال وقال
المصنف في الخامس او اعادة المبتدا بلفظه والاصح انه ليس ضعيفا
ولا خاصا بالشعر لموضع التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة فلا يجاز بقم
اجلز يدا جزر زيد انتهى وقوله فان كانت كذلك اي نفس المبتدا في المعنى
قال الشيخ يشهد انا اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الغاير اي الخارج
فكل خبر لذلك مصوغ اذ الجملة نحو زيد يقوم ابوه مضمونها اسناد

القيام

القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمزدهاد ق
على المبتدا اي قيام الاب منه وبدفع بان المراد بكونها نفس المبتدا انها
وقعت خبرا عنه نعم يرد لو جعل هذا مراد المصنف وغيره عادتي والبقتن
تطلق الاشياء نفس الحيوان وذات الشيء والدم والاذى ومنه قوله
تعالى النفس بالنفس واما قولهم ما لبست له نفس سيالة قالمراد بالنفس فيه
الدم ومنه قول المسيب عن قتل على احد السيوف نفوسنا وليست على غير
المسيوف نفيسة قوله لم يحتج الى الرابط قال الرضي لانها لطلبها به بالضمير
لانها هنا نفس قال بعضهم لانه هو الحملة فهي حكم المفرد اي الشان هذا
الحكم ولان فايدة اتعاد ان يربط الخبر بالمبتدا وضمير الشان المبتدا
عين مضمون الجملة فلا تحتاج الى الرابط وكذلك لا يحتاج الى الضمير
في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قول زيد منطلق وقوله على الصلاة
والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقوله
ايضا لم يحج الى الرابط لانه هو ما تقدم عن المغني من ان الرابط كون الجملة
نفس المبتدا في المعنى لان الوقوع يحج الى الرابط يرد عليه قول
كقوله تعالى قل هو الله احد اي الامر هو ضمير شان وفي كلام المصنف
اشارة الى ذلك واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه وهو الله تعالى فالخبر
مفرد فليس من هذا الباب بذلك لانهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم
صف لنا ربك فنزلت سورة قل هو الله احد فهو مبتدا والله خبره بعد خبر
او بدل منا على حسن ابدال النكرة من غير الموصوف فمن المعرفة اذا استفيد
منها ما استفيد من المبدل منه كما ذكره الرضي وجاز التحكم بان يكون
خبر مبتدا محذوف وجاز ابو البقاء ان يكون الله بدلا من هو واحد خبر هو
وتقدم ان احد يجب ان يوصف بمعنى انه احدي وصفه مثل الوجود والعدم
العباد هو بنظيرها او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا على الوجهين
تظهر فائدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد ولم يورد العاطفة
بين الجملتين لكمال الاتحاد بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف
الصمد مع تنكير احد لعلم المصدية بخلاف احديته قوله والجملة نفس
الشان لا مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد اما للمصنف
فلانه المغني الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن اما الثاني فلانه على الاصل وازواج الذين واما كلامهم محمول

محذوفة تهو وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل بيتر يصين
اى ازواجهن بتر يصين وهو قول الاخفش وما بعده اى بتر يصين بعدهن
وهو قول الفراء وقال الكسائى وتبعه ابن مالك الاصل بتر يصن فاضيف
تحو يا لغة يكات الا ان واى لتقدمه ذكرهن فاستغنى بذكر الضمير لان التعريف
لا تضاف كونها ضمير او خصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر
المضاف الضمير انتهى قوله لم اضفها قلت انا واتى تهيئون من قبل الا الا لا
الله ومنه نطقى الله حسبى قال المرادى فى شرح الالفية بعد التمثيل
لذلك بقوله نطقى الله حسبى وهجيرى لا اله الا الله نصه
واقول الذى يظهر والله تعالى اعلم فى هذا ونحوه انه ليس من الاخبار
بالجملة وانما هو من الاخبار بالمفرد لان الجملة فى نحو ذلك انما قصد لفظها
كما قصد حين اخبر عنها فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
فليتامل انتهى فان قلت ما هجيرى الخ كيف قلت قيل اى بقوله وقت الهاجرة
قيل انما معناه دابه وعاده قال فانما هو الخبر مثل الفرس الدابة
والعاده وكذا الهجيرى والاهجيرى ما قاله الملا على خاطر لا تشبيه
فى صحته لان ابن حبيب اطلق وقد يريد به لفظه فيكون علما على اللفظ
وهل هو علم شخص او جنس قولان قال الصبان عند الكلام على الجمل
التى لا محل لها من الاعراب وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائب فاعل
ان المخبر بها اللفظ لها على العلم المفردات وهذا تبع مبتدا
غو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفى المغنى ادعوا
مطية الكذب ومن هنا يصح الخبر المبتدا بظرف فى نحو مولى الا الله الا الله
كما لا يخفى انتهى الخبر المفرد انتهى وغاية الامر ان ذلك عدول عن نظر الاصل
وهو انه فان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار
انه مركب مسندى اذ غايته التجوز وهو جائز اعلم انهم جعلوا من
ذلك الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان كما فى الله احد على الاحد
الاقوال فيه ومعلوم انه ليس المراد بها اللفظ بل فيها اشكال
لانه ان جعل الخبر هو معنى المركب الحين فى باب الفضيه فقيه
ان الظاهر ان ذلك الجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون
الجملة الذى هو مفرد مثلا الظاهر فى المثال انه ليس الشان مجموع
معنى انه ومعنى احد والتسيه بينهما بل الواحد الله وان جعل مضمون

جملة

الجملة الذى هو مفرد فى جملة كذلك لان الخبر لابد من اتحاده بالمبتدا بحسب الذات
ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذى هو مفرد فليتامل هذا التفرقة
فليتامل كذا قاله شيخنا وكانه يشير بهذا الاشكال الى ما سبق عن شيخ
قوله ويقع الخبر ظرفا منصوبا اى يقع الخبر فى الظاهر ظرفا زمانيا او مكانيا
حالة كونه منصوبا وقيد بقوله منصوبا وان كان الظرف من حيث كونه
لا يستغنى عن التقييد لا يتوهم انه لا يقع خبرا ما دام منصوبا فيخرج
بالظرف المتصرف المخبر به المبتدا معنى فانه يختار فيه الرفع فانه فيه
تفصيل طويل ولذا لم يتعرض له فى هذا المختصر قوله وان اركب اسفل منكم
قال المنتخب الركب الجيد اى خبره اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع
المحل لكونه خبر المبتدا لا تقول زيد عندك لاحتمال الحلف وهو نعت
لظرف محذوف تقديره والركبة مكانا اسفل من مكانكم وقد اجيز رفع
اسفل فى الكلام على هذا احد فى مضاف تقديره وموضع الركب اسفل
منكم ومنكم من صلة اسفل لان فيه معنى الاستقلال والركب جمع راكب فى المعنى
دون اللفظ لعدم اشتقاده كونهم فى تصغيرهم ركيب واشد بنيته تعصيص من
مالياء اختير كيبا ورحيلا غاديا ورايحا محل الجملة مجرور عطفا على انه الجرور
باذ بعض واذ الركب اسفل منكم والله تعالى اعلم وعلى النصب والركب
فى مكانا اسفل من مكانكم فهو فعل تفضيل بدليل من وصف لكان جزم
ثم اقيم مقامه قوله والحمد لله رب العالمين مما ذكره من ان الله خبر عن
الجملة على المشهور وقول المحققين ويرجح بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار و
المجرور فاعلا ينابى على الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل يقدم
والتقدير يثبت الحمد لله والجار والمجرور معمول المصدر واللام لتقوية
كما فى قولك اعجبنى الحمد لله قوله وهما حينئذ اى حين اذ يتعانا
خبرا متعلقان محذوف وجوبا انما وجب حذفه لقيام القرينة
وسد الظرف والجار والمجرور مسد ومحل وجوبه حيث فان كانا من
الافعال العامة اى مما لا يحكى او منه فعل الخالة المغنى ولا يجوز بعد ذلك
الكون الخاص كقايم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جايزا
لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور ونوهم جماعة
استثناء حذف الكون الخاص وبسطها ما استفيد من جواز حذفه فى الخبر
عند وجود الدليل وعدم وجود معمول وكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انهما ان يكون هو الدليل او معينا للدليل لكن شرط

الضمير بين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجواز وهو مما يترجح على
ذلك قوله من لى بكذا اى من يتكفل لى به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
اى مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشرى
ورده ابن حيان توهما منه ان اللام لا يحذف وقال الصواب انها اللام
للتوقيت وان الاصل استقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينت
هنا وتلك التى بينا انتهى ما اردناه منه وهل يجوز تقدير الكون العام
فى غير مثل ونحو ما لك فالحذف واجب وفى شرح التسهيل له ما يشعر
ويصح فى نحو الشتم بالتقدير تقدير مقول ولكن لا يكون ذلك الا محذوف المقيد
واجب الحذف ولا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى خبرا ولا يعطى رفعه
ولا يتصدق عليه انه يقع من الخبر بدليل صحة الجمع بينهما انتهى وفى حاشية
الكفراوى للموفى النعمان ان مما يصح التنبيه له انه اذا قدر فى الظرف كان
او كان ثم او الشباه يجمع حصل او ثبت والظرف بالنسبة اليه لغو الناصبة
والا لكان الظرف فى موضع الخبر بتقدير كان اجرى وتسلسل التقديرات
قوله تقديره مستقر او استقر التعبير بذلك للتمثيل لا للتقييد فيقدر ما كان
بمعناه من نحو حاصل وثابت ووجد من الاسماء المفرده العامة ومن نحو
حصل وثبت ووجد من الافعال العامة وهى ما لا يخاص لعدم فعل قوله
ان المحذوف وهو الخبر فى الحقيقة هو الصحيح وصححه المصنف كابن مالك
وذهب ابن كيسان وتسمية الظرف خبرا لعان وذهل لغا رسوخه
وابن يعيش الى ان الظرف هو الخبر حقيقة وان العامل صار منسيا لنيابة
جاريا فى محل الرفع هو الخبر حقيقة والمقدر وفى محله الضمير هو فيه
حقيقة راجع المقدر والمذهب المختار الاول بدليل سلامة احدهما استتباع
تعدد الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا لو كان العامل الفعل المحذوف
لم يمتنع تابيهما قوله فان يكن ضميرا فى بارض سواكم فان فوادى عندكم
اجمع كاكد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح
ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستتار لان التوكيد والحذف
متنافيان ولان الاسم انما على عامل من الرفع بالابتداء الا ان الطالب للعامل مستتر
فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستتر الا فى عامل وقيل الخبر
نفس الظرف والجار والمجرور والعامل صار منسيا مقدرا هو وعمله
لان المقصود الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم جعلوا بعضه
نزولا ما رسموا الباء باسم الجنس مجازا قال شيخ الاسلام ذكريا وقد

بقال

يقال الخلاف انما يظهر لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذى الاصل وهو مقيد
بتقييد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به
وهو معمول العامل لا بد من اعتباره فالقائل بانه مجموعهما نظر الى المعنى
المقصود واختاره محقق المنتفيه الكمال ابن الهمام وتبعه الامير الرضى انتهى
قوله والاصل فى الخبر ان يكون اسما مفردا واختار ابن مالك الاول لوجوه
منها ما ذكره المصنف من الاصل فى الخبر الافراد وبهذا احتج ابن السراج وابو
الفتح قال الرضى ولما يمنع ان يمنع قالوا انما كان اصل الاخبار الافراد لانه القول المقتضى
نسبة امر الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا
كان هناك نسبتان او اكثر فيكون خبرات او اكثر لا خبر واحدا فالتقدير
فى زيد بصفة قائمة زيد هو الذى لغلام مضروب له هو المنسوب يكون شيئا واحدا
كما قلتم لكنه يكون ذو نسبة فى نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى
الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى ضمن فى جملة هذا كلامه وذكر بعض
المحققين انه لا اسناد فى الجملة من حيث هى جملة الى المبتدا او منها ان
الفعل اذا قدر فلا بد من تقديره بالوصف ليستدل به على انه فى موضع رفع
واسم الفاعل يستغنى عن ذلك وهذا ايضا يندفع بان ضرورة الجملة
ذات الفعل من الاعراب لا يدل على كونها بتقدير يوجد منها بل كونها فى ذلك وقوعها
موقع مفرد ما وزاد جماعة فى توجيه هذا الرأى ان تقليل المحذوف اولى
وتقديره بما وقع فى عبارة بعضهم ان الظرف فى ذلك معتمد يعمل فتحملت هذه
الجملة ان المحذوف الذى تقدره هو الفعل وفاعله المستتر فيه وذلك جملة
قال الملوى وليس هذا بجيد لان لقائل ان يقول انا لا نحذف الضمير بل نقدرنا ما لى الظرف
فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد وقال بعضهم ان تقديره اسما
هو الذى اذا المفهوم من زيد عندك كائن مستقر لا استقر وهو علامة التحقيقية
فاذا اريد المجاز وهو استقر فى الماضى فرر واستقر لا استقر ومن ثم قال
السعد التقدير الى الابتدائى فان المفهوم فى نحو زيد فى الدار ثابت كائنها
او مستقر لا ثبت او استقر انتهى وللنظر فيه بقى قوله فانت لدى تحوجه
الهوان كذلك ان يمنع دلالة هذا على الاول وبتقدير غايته الدلالة
على مجرد الجواز وللتعسف فى بعض المواضع وما يصلح فيه الفعل نحو ما عندك
فى زيد وحرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل
ولمانع ان يقول تعينه لما منع من الفعل لا يدل على اولوية مطلقا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله والثاني اي تقديره فعلا اختار الاخفش والفارسي وجهتهما ان الحذوف
عامل النصب في هذا الظرف هو الجار والمجرور وهو عمل على النفس لفظا فالظرف
ان كان مستقبلا والا كان عاملا اضعف عمل والمختار عند الاكثرين كما نقل ابن الحاجب
انه العامل المقدر فعل لان بنا حاجة الى ذلك المتعلق المحذوف وانما يتعلق
الظرف باسم الفاعل في نحو انا جالس عندك وعمار يزيد لمشابهته للفعل
فاذا احتيج الى المتعلق به فالاصل اولى قوله لان الاصل في العامل ان يكون فعلا
وذلك لان العامل انما يعمل لكونه مقتضيا للغير والفعل اشد اقتضاء والاشد حدث
يقتضي صاحبا وعملا وزمانا وعلة فيكون اقتضاؤه من جهة الاحداث ومن
جهتها التحقق سواء بين في الاسم الا الثاني ويجيء بعضهم بتعيينه في الصلة نحو جاء
الذي قام في الصلة واتى نحو قبح الجملة هو في الخبر واقع نحو زيد المقرر وقال اللهم
ع المغفور له تحتمل ان يكون تقديره اسما او لا فعلا لان بحسب المعنى
وهو ظاهر كلامه في الحل والشرح ولا يخالف هذا ما ذكره في الاوضح من
تقدير ما اسما اما لانه بين في المعنى مختارة وحريصة في الاوضح ما ظهر في كلامه
وفي المغني ايضا كيفية تقديره باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره قسم
واما في الاستقبال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه
واما في البولة فتقديره كونا مطلقا وهو كائن او مستقر مضارعهما انا زيد
للحال والا يستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد
ويقدر بكان في الاستقبال انا زيد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع
قولهم في نحو زيد قائما ان التقدير ان كان قائما ان زيد المضي او
انه كان انا زيد به المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف
فانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقته في الحال انتهى قال الدماميني
كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال وهل هذا الا تهافت ورده
الشمني بان تقدير الوصف انما هو لصلاحه للازمنة كلها دون غيره
ع المغني الاصل ان يقدر ذلك المتعلق مقدما عليهما كسائر العوامل
مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي
التجايه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر
عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان حق ان يليها اسم مرفوعا ويلزم
من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسائل لان الخبر
اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا قوله ولا يخبر باسم عن الذات

اي ولا يخبر باسم الزمان منصوبا كان او مجرورا بفي او من في عام عن اسم الذات
كما لا يكون حالا منه ولا صفة له فالمراد باسم الزمان ما يعم من الظرف اصطلاحا حا
كما يعلم وانما وهم قول في الشرح ينقسم الظرف الى الخ مخالف لذلك وهذا وما في
الشرح تقييد وتفصيل لقوله ويتعلق لمن نظر فاوزاده فائدة قوله والليلة
الهلال مثلوا اشارة الى الجواب عما يقال انما تقدم من انه لا يخبر باسم الزمان
عن اسم الذات ينتقض بنحو قولهم الليلة الهلال واليوم حر والورد في ايار
واكل يوم ثوب تلبسه واكل عام نعم نحو ونم ونحو ذلك مما وقع الاخبار
فيه باسم الزمان عن اسم الذات بحسب الظاهر بانه متاول بنوع من التاويل
اي مر فتحن ظاهره ونحوله متاول من حذف مضاف هو اسم معنى والمقدر
طلوع الهلال او رؤيته وبشر بحمر ونحوه وحمى الورد ونحو نوبي جواهر لزيد نعم
نحو في الحقيقة مما اخبر فيه باسم الزمان عن اسم المعنى وبعضهم قد طبع
منهم ارضى الى انه لا تاويل نحو الليلة الهلال والورد في ايار لان الذات
فيه اشبه اسم المعنى فالحدوث وقتا دون وقت فافاد الاخبار عنه
وجرى عليه ابن مالك قوله والمبتدا الجوهري اي اسم جوهر والمراد بالجوهر
هنا الذات لانه استعمال ضعيف في الالفاظ لما يقابل الصورة
فيقال لهذا اللفظ بدل بصورة لا بجوهره ومادته قوله وان كان
الظرف في كاينا صح الاخبار به عن الجوهر والعرض فاذا اخبر باسم المكان عن
اسم الذات ظرفا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك خلف الكلام في امتناع
رفعه وان كانه متصرفا فان كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين
نحو المسلمون جانب والمشركون جانبا وعن قدام وانه تخلف والمشهور عن
الكوفيين وجوب الرفع لان عطف عليه نحو القوم يمين وشمال فيجوز
فيه النصب بمعرفة نحو زيد خلفك فالنصب راجح والرفع مرجوح عكس
الكوفيين بالشعر وبعلهو خبر اسم مكان نحو دارك خلف دارك قال
الرضي واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف غير متصرف عند البصريين اضيفت
ام لم تضف ولم تزل الاضافة الا قليل وهي الكوفية لا تكون ظروفا الا مع
الاضافة اما عند الاخفش فهي بمعنى اسم الفاعل من المعنى جلست خلف
عندهم اي متاخرا فنصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغانطا فافاد فيه
خبر عن المبتدا وحين عندهم رفعها على انها خلف وقدام اي متاخر
ومتقدم والبصريون نصبها على قلة تحاد كرنا واما رفعها عندهم

فعل حذف المضاف كما مر اي من المبتدا اي مكان ذلك مخلفا هو قيام او من الخبر
اي ذو خلفا وقدوم وهي باقية على الظرفية وهي الاولى في خبر وعلى الشيء عن
معناه خلاف الاصل فلا يرتكب امكن حمله على عدم خروجه عنه وتحكم
فسارع لي الشراب وكنت قبلا اي قبل ذلك يقوى ذلك بقربه انتهى بتوار
وان كان تاميا صح الاخبار به عن الجوهر لعدم الفائدة فان من شان
الذوات الاستمرار في جميع الازمنة فلا فائدة في الاخبار عنها بزمن مخصوص
لانه لا فائدة في تخصيص حصول شيء بزمان هو في غير حاصل مثله فان
حصلت الفائدة جاز كما سيأتي والتعليل بعدم الفائدة كانه مبني على
مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة فلا يعد نحو السماء فوقنا والنار
حارة كلاما والمقصود هنا بيان ان الكلام المفيدة والحمل بالمعتد بها الاطلاق
الكلام والحمل وقد يقال لا يتجه بناء هذا على اعتبار الفائدة الجديدة بل
يجوز ان يكون مبنيا على مذهب من يكتفي في الكلام بالفائدة الوضعية
ويعد نحو السماء فوقنا والنار حارة كلاما لجواز ان يعتبر في الوضعية
ان يكون باعتبار المخاطب فلا يكون لطائفة ان يجهل وان يسأل عنه
ويقصد افادته واستفادته ونحو الذوات التي لا تتجدد كذوات الاماكن
لكونها معلومة الوجود سابرا زمنه وجودها ليس من شانها
ان يجهل في شيء من الازمنة الخاصة ولا ان يسأل عن وجودها في ذلك
ولا ان يقصد افادته واستفادته فهي بخلاف ما يتجدد كالورد ويختلف
تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة فلذا
افاد الاخبار عنها بالامكنة دون الازمنة فليتأمل والتقييد باسم الزمان
وباسم الجوهر بالنظر للغالب من ان اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات
ويفيد الاخبار به عن المعنى وان لم يفد الاخبار باسم الزمان عن المعنى
نحو القتال زمنا او حينا وباسم المكان عن الذات والمعنى نحو زيد
مكانا والقتال امكانا فتنبع هذا ما حصل ما في الشاطبي وينبغي ان
تلحق المعاني المستمرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها
بالذوات ولذا الطعوم الاصلية وقد يعرض الشيء طعم ولا يستمر فينبغي في
الاخبار عنه بالزمان والغالب ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالحينية والبين
واما المعنى فهو ما يتوهم بغيره حدثا كان او غيره كالبياض قال الرضي
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ان كان للمعنى

واقعا

واقعا في جميعه او اكثره فان كان اسم الزمان معرفة رفعه ونصبه سواء تقاربا
نحو صيامك يوم الخميس بالرفع والنصب هو الاصل والغالب وان كان
نكرة نحو صيام يوم او يومان عندهما شهر وروحها شهر وحمله
ونصاله ثلاثون شهرا فاوجب الكوفيون رفعه وجوز البصريون
معه النصب والجر في وهو مختار ابن مالك وما احتج به الكوفيون
من صون اللفظ عما يقتضيه من التبعيض فيما يقتضيه الاستغراق
لان في عندهم توجب التبعيض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة بل يوجبون
النصب لجعله عندهم بمعنى افادة في التبعيض وهذا موجود في الكيس وكره من
الدراهم وان كان المعنى واقعا في بعضه غير عين الاكثر نحو بعدكم يوم
الزينة وبعد كل يوم ويومان جاز الوجهان لوالرفع والنصب سواء قالغا
في المعرفة والنكرة والمضيء نحو هذا ما اكره ابن مالك ومن تبعه في المسئلة
وسكت عن هذه الوجوه فيما اذا اخبر باسم الزمان عن اسم العين حيث
جاز عند الكل عام نعم نحو وند ولا ينبغي التوقف عند جواز الجر في كل
ولا في جواز الرفع في جواز المثال الاول في الحقيقة هو المضاف
المحذوف وهو اسم معنى وقد يقال ينبغي ان الرفع في اسم المعنى انما هو
على التاويل فالتقدير صيامك يوم الخميس زمان صيامك يوم الخميس
والاصوم الخميس ليس بنفس الصيام وحينئذ فلا ينبغي استثناء رفع
اسم الزمان حيث جاز الاخبار به عن العين بجريان التاويل فيه فليتأمل
وقال الرضي يجب تقديم عنهم نظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان
او اكثره كان الزمان نكرة ورفع نحو الصوم يوم والسير شهر
اذ لا يسير في اكثر لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع النكرة
المناسب للخبر بتوهم نصب هذا الزمان المنكور وجره بفي نحو الصوم
في يوم او يوم ما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم توجب التبعيض
فلا يجوز صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب الا ولي جوازه
كما هو مذهب البصريين والاسم افادة في التبعيض وان كان الزمان
معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يلتزم الرفع غالبا كما في الاول عند النحاة
واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة المذكورة فان
وقوع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب
نصبه وجره بفي تقاربا بين القربتين نحو الحر يوجد يوما او في يوم

الجمعة واما قولهم يعالى الجمعة اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعا الناس
الى الاستعداد له حتى كان افعاله تقع مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة وسمى ايام
العزل والمعفى اسما الايام فيجوز الاخبار عنها باسما الزمان لكن اذا وقع
لفظ اليوم خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف والاولى
رفعه قال الرضي واعلم ان اليوم اذا وقع اذا او وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت
قال الرضي جاز نصبه على ضعف لكونه تعالى الاصل مصدرين نحو لقيته اليوم
بجمعة او لسبيت اي لاجماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة
والسبت في بعض اليومين وكلفظ الجمعة والسبت كل ما يتضمن عملا
كالعيد والفطر والاضحى والنيروز فانه اذا العيد بمعنى العود وفي الفطر
معنى الافطار وفي الاضحى بمعنى التضحية وفي النيروز زيادة الاجتماع وكذا قولك
اليوم بيوم لانه جعل بمعنى شامل وامرك الذي تذكريه بخلاف لفظ الاحد
وما يعدّ من ايام الاسبوع فلا يجوز فيه الا الرفع لان ذلك لا يتضمن
عملا وانما هو بمعنى الايام واليوم لا يكون في اليوم واجاز الفراء وهشام
النصب ايضا تاويلها اليوم بالان تقول اذا اليوم افعل كذا اي الان
الاحد والان اعم من الاحد فلا يصح ان يكون ظرفا قال ابو حيان يستفاد
قواعد البصريين في غير اسما الايام من ايام الشهور ونحوها الرفع فقط
نحو اول السنة المحرم اكتبي فيجوز ويبقى في الخبر وقوع وصف بمعنى انه
يكفي كونه مناسبا ويبقى عنده بان يكون مع الوصف كلاما كما كان الخبر مع
المبتدا كلاما لا بمعنى ان هذا الوصف خبر لعهد وفاوهذا معنى عدم
وساد مسد خلافا لما نقله الرضي عنهم قال وليس بشيء بل لم يكن هذا
المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت
لقدر بخبر لهم بنات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم
بناء كلامهم من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة
اكلوني البراغيث انتهى فلا يقال انما ضربت الزيدان ولا اضارب
عاقل الزيدان ولا اضارب الزيدان عاقل ولا انا قائم الزيدان على ان
يكون الزيدان فاعلا بالوصف ولا يقال انا قائمان الزيدان ولا انا قاعدون
الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون لا على لغة اكلوني البراغيث
قال الكسائي ولا يدخل عليه حرف جر وهذا ذهاب اعراب الزمخشري هل من خالف

غير

غير الله حيث جعلهم من هذا الباب اعني ان يكون خالق مبتدا وغير الله فاعلا به
والصواب انه من باب المبتدا وخبره انتهى ويعني بالوصف اسم الفاعل
واسم المفعول كما مثل والصفة المشبهة نحو احسن اخواك واسم التفضيل نحو ما
افضل منك احد والمنسوبي جار مجرى الوصف نحو اقرشي ابواك قوله معتمد على
استفهام او نفي اي معتمد ذلك الوصف على استفهام مجرد او نفي كذلك
نحو هل احسن من غير زيد الحال عنده عين غير م وهل يقيم العمران وكيف
سبح اسناك وكم مالك صديقا لك وابن قادم غير بيتك ومن ضارب زيد على ان
مفعول اضارب لكل من احسن ومقيم ومسبح ومالك وقادم وضارب مبتدا
وما بعده فاعل اعتمد على الخبر نحو ما قائم الزيدان وهل ما خوذ ماله وابن ذاهب
رجل كل من مقبول وما خوذ ومذهب مبتدا وما بعده نائبا لفاعل اعتمد عوم
الخبر ونحو ما افضل منك احد وما قرشيا بواك كل مبتدا وافضل وقرشي مبتدا
وما بعده نائبا لفاعل اعتمد عن الخبر ومن المعتمد على النفي فاعل قائم الزيدان
لانه في معنى ما قائم الا الزيدان واحترز بقوله على استفهام او نفي عن
غيرهما فيمتنع كون مبتدا نحو زيد قائم خلافا للكوفيين قال المصنف
والحجة لهم في نحو خبر بنوه سهيل خلافا للناظم واسند الجواز كون الوصف
خبرا مقدما واما قوله ومن شواهد النفي قوله خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي على من اقاطعه اي يا خليلي ما انتما واف بعهدي وصحبي
اذا لم تكونا لي على قاطعه والجمهور والشاهد فيه ظاهر كما في الامثلة
السابقة وكون ضمير اياز راجعا الى بيتا المذكور وقال الرضي كقوله بعد
ذكر الزيدين قائم هما فان في قولك هما فاعل مع كونه ضمير اثنين لكن
صرح ابن الحاجب بخلافه ما لبيه وفاقا للكوفيين بان الصفة لا ترفع ضمير
منفصل الا وهي في ذلك بمعتدية خصوصا وقدور والسماع بالجواز وهو الكوفيون
انا نوجد الرافع للساد مسد الخبر جار مجرى الفعل والفعل لا ينفصل
منه ضمير غير الفاعل المستتر فلا يبقى عن الخبر اذ لا يكون رافعه
مبتدا بل خبر وانهم قد يبقى عنده في صورة التنازع كما قال بعضهم ضاربا
وعمرا زيدا اذا اعملت مكرما وقد حكوا اجاز قائما الزيدان قائم قاعدا الان وصرح
بعضهم فيه بان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر لها انتهى والوجه انه
كالذي قبلها اعني فيه فاعل المبتدا عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييد

وتنبيه على انه لا فرق في غير بين كون الوصف اسما للذات

بالبارز ترجى على الغالب لبناء على انا لمراد البارز ولو حكما والضمير البارز في
انصوب تين المذكورتين على قوله البارز بمكان التنازع والعطف هذا وقال
المصنف هذا البيت قوله تعالى ما اغنيت عن الحق مما يقطع به على مذهب
المانعين لرفع الوصف المذكور وصفيرا منفصلا على انه فاعل به وذلك لان
القول بان الضمير مبتدا بودي في البيت الى الاخبار عن المثنى بالواحد وبودي
في الاية الى فصل العامل عن معموله بالجبر انتهى وقد اجيب عن الاول باحتمال
ان يكون انما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف والمدلول
عليه بيتولدما وافي بعهدي والتقدير انما يا خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه
فما احد وافى بعهدي على ان عدم وفاء من اقاطعه سببا لئلا يكون
احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خاوض المودة
وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني تكونا الي على من اقاطعه لم يوف احد بعهدي
لانتسابه بكما وله عليه انتم احق بعدم الوفا واجيب عن الثاني بانا
نمنع بقاء الجار بعد الحذف المذكور ويلزم المحذور ويجعل متعلقا بمحذوف
والتقدير ما اعلمك انت ترغب عن الملقى قوله اقاطعهم قوم سلام نووا
ظعنا ان يظعنوا فجميع عيش من قطنا معناه قوم سلما وهي المحبوبة
هل هم مقيمون ام نووا ظعنا الى رحيلا فان نووه فعيش من تظعن اي
اقام وتخلف بجميل اي لشاهد فيه ظاهر والظاهر ان للعطف قام نووا
من عطف الفعلية على الاسمية واعلم انه لا فرق في الوصف المذكور بين
كونه مبتدا او كونه مضافا اليه المبتدا نحو غير لئيم الزبدان وغير
مضروب العمران فغير مبتدا مضاف الى الوصف والزبدان فاعل
الوصف اغنى عن الخبر والعمران نائب فاعل الوصف اغنى عن الخبر
ومنه غير ما سوف على من يقتضيها لهم والحزن فغير مبتدا
مضاف الى الوصف وهو ما سوف والظرف نائب الفاعل اغنى عن الخبر
ولا يخفى ان المفهوم من قول المصنف ويغني عن الخبر وقوعه وصفا ان ذلك
الوصف مبتدا اتى وصفا اليه المبتدا فلا يرد نحو اقائم ابوه زيد مبتدا
تمام اغنى قائم خبر عن ابوه مقدما عليه فقد اخبر بمفرد يكون الوصف
مبتدا وانا غنى مبتدا اغنى فاعله وهو ابوه عن الخبر والجملة خبر
عن زيد كما جوز ذلك ابو حيان فهو داخل في كلامه بما افاده كلامه من كون
الوصف الذي وما اضيف اليه مبتدا وما بعده مغنيا عن الخبر تارة يكون عاملا

سبيل

الوجوب وتارة يكون على سبيل الجواز وان الوصف والمرفوع بعده ان يطابقا
في الافراد نحو قائم زيد جاز وجهان احدهما كون الوصف مبتدا وما بعده مرفوعا
مغنيا عن الخبر والاخر كون الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخرا وقد
يتعين الوجه الاول لمانع كما في قوله تعالى ما اغنيت عنا انت عن الحق اذ على الوجه
الثاني يلزم الفصل بين المبتدا ومعموله وهو الظرف باجنبي وهو المبتدا
او كما في قولك احاضر القاضي امراته او طالع الشمس اذ على الوجه الثاني
يلزم الوصف الرافع لضمير المؤنث وذلك لا يجوز وان كان التانيث مجازيا
وكما في قولنا ما قائم رجلا اذ على الوجه الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدا
بلا تخصيص كذا قال بعضهم وفيه نظر لان الوقوع بعد حروف الاستفهام
مخصص واستشكل بجواز الوجهين هنا بانه يلزم على ثانيهما التباس
المبتدا بالفاعل وقد منعوا الاخلال بتقديم الخبر في نحو زيد قام واجيب
بالفرق بان كلا الوجهين هنا خلاف الاصل فان في نحو جعل زيد فاعلا جعل
المبتدا مسندا وهو خلاف الاصل وكذلك الوجهان في قائم زيد فان
احدهما وهو كون زيد فاعلا موافق للاصل والالتباس للمحذور ولس
الا اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل لسبق الذهن الى ما هو الاصل
من غير معارض فيورث التشويش والالتباس واجاب بعضهم بانه لا مرور له
في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي قائم زيد يجب
تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على
الاستفهام يجب تقديمه قال فان قلت فالضرورة قاعدة في قائم زيد
قلت لا ضرورة لجواز زيد قام بخلاف زيد اقام انتهى فان قلت مرّ على
الجواز الاطلاق بجواز الوجهان في نحو حيث انا وزيد مع ان اصل الواو
ان تكون للعطف دون المفعول معه فقد اجبر الوجهان مع موافقة
احدهما الاصل قلت اجيب بان الحمل على الوجهين انما يصح اذا لم
يكن عند قصد احدهما قرينة وههنا النصب يدل على كونه للمفعول
معه دون العطف والرفع يدل على كونه للعطف دون المفعول
معه ثم استشكل الجواب حيث انا وموسى ثم جوز تقييد المسئلة
بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة نحو سرت انا وموسى ثم ما بعد الواو وابد
وان عمار كره الرضى من تعين العطف في نحو ضربت زيدا وعمرا الا شذ
الاصل ولا يعدل عنه الا لعرض النقض على المصاحبة وذلك مستعذر

فيما ذكر لتباد ر العطف وسيأتي في باب المفعول له عدا ن هذا الذي ذكره
الرضي ليس متفقا عليه وان كلامه سيبويه مصرح بخلافه وان تطابقا
في غير الافراد نحو قيام الزيدان وقاعدون الزيدون تعين كون الوصف
خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ موخرا الا على لغة اكلوني البراغيث وان لم
يتطابقا اصلا نحو قيام الزيدان او الزيدون تعين كون الوصف مبتدأ
او المرفوع فاعلا او نائبا عن الفاعل المغني عن الخبر ويستثنى ما اذا كان
الوصف مما يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع نحو اجنب الزيدان او الزيدون
فانه لا يتعين فيه ذلك بل يجوز فيه الوجهان قرأ زيد يقضهات
الخبر المجوز تعدده وقد مر لما عد الخبر الاول من هذه الآية مبتدأ ره بانه
لا تكلف لاداعي اليه لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم على واحد وقد يحكم
باحكام متعددة كما في الصفات وقوله في هذه الآية ليس بقيد فقوله
اي وهو الود ودوهو ذو العرش اي وهو فعال لما وعلم ان تعدد الخبر
ثلاثة انواع احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامته
صحة الاقتصار على واحد من الخبرين او الاخبار ويجوز استعمال العطف
اتفاقا نحو زيد عالم وعاقل وعمرو فقيه وكاتب وشاعر وبغير عطف على
الصحيح نحو ما تقدم والثاني ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه
مقام مخبر واحد وهذا يمتنع العطف لان المجموع عبارة عن مفرد خلافا لقائل
على ان الجائز نحو هذا حلو وحامض وان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما
على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قالوا في البديع فلا يقال حلو
الزمان حامض ولا حامض حلو الزمان وليس الثاني بيد لان ليس المراد
احدهما بل كل منهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه وضابط هذا
النوع ان لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض اي من
وهم العشرة ليس اي اضبط وهذا ضابط شتا ولنحو قولك كل لابلق
هذا ابيض سود لانه يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا اي حقيقة
اذ لو اريد صحة الاخبار ونحو جاز اخرج نحو هذا حلو حامض عنه
وقضيه ذلك امتناع العطف فيه لكن صرح الرضي بجواز العطف فيه
وهو قضيه تصريحه ايضا بانه مثل قولك هما عالم وجاهل بل قضيه
هذا وجوب العطف وقال السيد ان نظر الى تا وكله بالابلق كان
الاولى تركه اي العاطف وان نظر الى ان المبتدا والخبر متعددان

معنى بعضه ابيض وبعضه اسود كان الاولى ان يؤتى به ا نتهى فان قلت
اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا عن مفرد لزم حلو كل منهما على انفراده
من الضمير فيلزم حلو الخبر المشتق عن الضمير على الصحيح بانه يطلق ويجوز به المشتق
في قولك هذان حلوان حامضان قلت الجواب بعضهم بان تثنية كل منهما ضمير
استحقه المجموع كما اجري على كل منهما اعراب استحقه المجموع وبان في كل منهما
ضمير صرح به الرضي وغيره وبعضهم التزم ان في المجموع ضمير المبتدا وجمع
وتثنية كما في الاهرابي فان حقه ان يجري على المجموع لكن لما لم يكن قابلا للاعراب
اجري على اجزايه وما نحن فيه ما نع فالخبر واحد والثاني تاكيد للاول
والثالث ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك كاتب وفقيه
وشاعر ومنه يداك يد خبرها مرتجى واخرى لاعدايها غايظة فواما حكما
وهو المبتدا المفرد الذي اخباره مقسمة معنى اخباره نحو اما الحياة
الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد
ولا يستعمل هذا القسم دون عطف واعترض المصنف على النوعين
الاخيرين كالشق الاول من النوع الاول من تعدد الخبر باحتمال ان
قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد كما تقدم وان نحو قولك يداك يد
خبرها مرتجى واخرى لاعدايها غايظة في قوة مبتدا ين لكل منهما خبر
وان نحو اما الحيوة الدنيا لعب ولهو الثاني وما بعده تابع للاخبر وموافقه
قول ابن مالك ان كان من النوع الاول صحح ان يقال فيه اخبار او ثلاثة
حسب تعدده وما كان من النوع الثاني والثالث فلا تعرف فيه بغير لفظ
الواحد الا بجاز لكن ابجاب بعضهم بادنى ما قالها ولا لانصادم ما غره
بل هو عينه للتصريح فيه بتعدده لفظا لا معنى وما قاله ثانيا مدفوع
بان نون يداك ونحوه في قوة مبتدا ين لاتناء كونه بحسب اللفظ
مبتدا واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا او متعددا انما هو الى
لفظه دون معناه وما قاله ثالثا مدفوع ايضا بانه لا منافاة بين
كونه تابعا وكونه خبر اهو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبو
خاص من حيث عطفه على خبر المعطوف على الخبر خبر لان العطوف
على الصلة صلة حوله والجمع على عدم التعدد في نحو زيد كاتب
وشاعر الى اخره اشاريه الى الاعتراض السابق وبتقديم جوابه
ومن جعل ما ذكر من تعدد الخبر لتعدد ابن مالك في شرح الخلاصة

واجاب عنه شيخنا العلامة العلامة اللغاني بان المعتبر عند ابن
الناظم في اعتبار المبتدا الفاده بحسب الاصلاح فمذاكر في البيت مبتدا
واحد قطعا وكونه في المعنى اجزاء لا يمنع الحكم على اللفظ بانه مبتدا
واحد وكذا المبتدا عند في تعدد الخبر بتعدده بحسب الاحكام اللفظية
فحاو حامض خبر ان قطعا لاخبر واحد والا لزم ان يقع الرفع في الخبر الواحد
في اخره ووسطه من جهة واحدة ومما يرديه من قوله انهما بمعنى خبر
واحد لانا في الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذا لمعرب اذا سئل عن وجه
الرفع في حاو لا يسعه الا ان يقول على الخبرية ولكنا في حامض وقوله
بعد لا يمتنع العطف الى اخره مبني على ان قيده دلالة على انهما بمعنى
خبر لا انهما في صنعة الاعراب لفظهما خبر واحد وكلام ابن الناظم
عند التامل يشهد لما قلناه وقوله في نحو زيد كاتب شاعر لان الثاني
تابع جوابه انا لتابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام المصنف قصر التعدد
على تعدد الخبر لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم
ان التعدد اعم من التعدد الذي هو محل الخلاف ولذا اهتم بمطلق التعدد
الى اهتمام بعضهم باخراج عن محل الخلاف بقوله وليس منه الخ ان اراد ليس
من التعدد الخاص فمسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد
وان اراد ليس من مطلق التعدد بناء على ان التعدد لا يطلق الا على
الخاص فممنوع والحق هنا كلام شيخنا اذا علمت ذلك فقوله هنا
واجمعوا على عدم التعدد ان اراد عدم التعدد الخاص فمسلم ولا يرد عليه
من جعل من مطلق التعدد وان اراد عدم التعدد مطلقا بناء على
ان التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع وهذا ان ثبت اجماع
من القوم والكتابة تعالى في العرف لا تنسيا النثر والشعر للنظم فمعنى
كاتب نحو ومعنى شاعر ناظم يعني انه ينثر الكلام وينظمه قوله اذا المعنى
هذا امر المؤنث الميم المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمرازة
كبيضة متوسطة بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان
واما الموجود في طعم بين بين ولا اشكال ان هذا معنى يتجايز
معنى زيد كاتب شاعر من اجتماع بين الصفتين اذ كل من الصفتين
لهم صفتين موجودة فيه فليتامل قوله لتبتقدم يعني ان الاصل ان يتاخر
الخبر لانه المبتدا محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصدوا في

اللفظ

اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل الحكم عليه وانما قدم الفعل في الجملة الفعلية
للايذان من اول الامر بانها فعلية فلو قدم الفعل تتعين الجملة للفعلية
من اول الامر اذ الممكن حينئذ كلاما باسم اخر لم يجز اصلا وجوبا نحو ضرب
على المصدر بحدة فاجائزا وواجبا اوحدفا اذا جاز وحذفا اذا وجب
قوله نحو في الدار زيد قال المصنف في المغني وان لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في
الدار عندك زيد فكلهم يوجبون الابتدا والاخفش والكوفيون يجيزون
الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ومن نحو ذلك نحو في داره فتيام
زيد وفي دارها عبد هند ومنع بعض المصريين من ذلك لان المبتدا
حقه التقديم فحان عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما ما اضيف
اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي قال الرضي والاولى جواز ذلك اذا ذهب
اليه الاخفش وذلك لانه عرض المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه
وبين المبتدا وصيرورته بعده كاسم واحد مرتبه التقديم تبعا للمبتدا
وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم فاكثر ما في داره تمر
قوله سلام مرفوع بسلام وجهان احدهما ان يكون على بابه بمعنى التسليم
اي تسليم الملايكة على المؤمنين تسليم بعضهم على بعض وبعضهم يقول ابن
عباس رضي الله عنهما ليلة سلام كل من لقيت الملايكة مؤمنا او مؤمنة
في هذه الليلة سلموا عليه من ربكم ولما كان السلام يكثر وقوعه في تلك
الليلة سميت الليلة سلاما كما يسمى الرجل صوما وزورا اذا كان يكثر
منه ذلك والثاني هي بمعنى سلام فعلى الاول هي مبتدا وسلام خبر مقدم
وحق متعلقة بسلام اي الملايكة مسلمة الى مطلع الفجر وقيل متعلقة بتنزل
قال ابو علي فان قلت اذا كان متصلا بقوله تنزل فكيف فصل بين العامل
بالجملة التي هي سلام هي قلت ذلك لا يمتنع لامرين احدهما ان هذه الجملة
اعتراضية لان الواو التي قبلها مقحمة بالكلام ومسددة له والاخر ان تكون في
الكلام من الضمير في قوله تنزل اي تنزل الملايكة وهو الروح فيها مسلمة بهذا
لا يكون فصلا على هذا الوجه انتهى ويجوز ان يرتفع على الفاعلية
بسلام للكونه مصدرا كما تقول اعجبني ضرب زيد اوعلى ما اي الاخفش ان جعلته
بمعنى اسم الفاعل الذي هو مسلم او المفعول الذي مسلمة لانه لا يشترط
الاعتماد في عمل الوصف وعلى القول الثاني في ليلة القدر ذات تسليم
اي ذات سلامة من الشر والبلايا والافات الى طلوع الفجر وفيه

التقديرات الاولى ويجوز ان يتعلق حقيقة بمستقر والمشهور من ذلك ان سلام
خبر مقدم وهي خبر مقدم قوله وآية لهم الليل مبتدأ وخبر مقدم وهي صفتها او متعلقة
بآية لانها بمعنى علامة والليل يسلخ منه او منع ابو حيان ذلك لكون هي صفة
ولم يبين وجهه ولا وجه له واعرب بعضهم وآية مبتدأ وهم الخبر والليل
مبتدأ والجملة تفسيره وهي مفسرة الآية قول الاكثرين الآية الى الاخبار عن النكرة
بالمعرفة وهو ممتنع الا فيما استثني وليس هذا منه فان سيبويه اجاز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة فنحو كم مالك واقصد رجلا اخير منه ابوه
لان اكثر ما يقع بعد اسما الاستفهام النكرة او الجملة او الظرف ويتعين اذ
فاكاد يكون نسيا لاستفهام مبتدأ نحو من قام ومن عندك تحكم على
كم من الابتدا احمالا للاقل على الاكثر قوله على التمر مثلها زبدا كما نابه عن كثيره
ان يخلط بالتمر لا يقال الظاهر على التمر بدون التا لانه تعريف للتمر بانه
لا للتمرة واحدة لانا نقول هو تعريف للتمر بانه على كل كمرة منه مثلها
زبدا وفيه تامل قال الرضي واذا كان الضمير صفة للمبتدا نحو على التمر
زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته
نحو زيد على التمر مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف بالظرف ان
تقديم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخير الخبر عنه
عنف الدار ما كلها نايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
خلافا للمبرد والفراء وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخر لتعلقه
بالخبر وليس بمنع لان التقدم للعفو كما في صحة عود الضمير الا
يرى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ووافقنا الكسائي البصريين
في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لاحد زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى
شدة طلب الفعل للمفعول فكان مفعوله متاخرا خلافا لسيبويه الفاعل
فان طلبه بالشبهة دون الاول والحق انه كما ذكرنا من ان الكلف
بالتقديم للفعلي انتهى قول الانباس الخبر بالصفة اي اكتساه
بصورة الصفة في ذهن السامع يعني ان السامع يعتقد ان الخبر
صفة تخالفه زيد رجل صالح فانه تاخير الخبر فيه لا يقتضي التباس
الخبر بالصفة لان المعرفة لا توصف بالنكرة ومثل المثال الاول كلها
كان الخبر بالصفة لان المعرفة لا توصف بالنكرة ومثل المثال الاول
كلما كان الخبر فيه ظرفا او جارا ومجرورا او جملة فعلية والمبتدا
نكرة

محضة نحو عندي درهم وفي طوقه طوق وقصدك علامه رجل قوله فان قلت النكرة
للوصف تخصص به طال حديثا ذي متاكد لان حاجة النكرة الى التخصيص
ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بها اكد من حاجتها الى الخبر لتوقف
الاخبار على حصول الفائدة وهذا لو كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
او جملة فعلية والمبتدا معرفة او نكرة مختصة كما في نحو زيد عندي
ورجل يعمل في الدار جاز فيها التقديم والتاخير فان قيل مع تقديم الخبر
يلتبس ايضا بالحال فينبغي امتناع التقديم ايضا قيل احتمال كون الخبر
حالا مع غاية البعد فلا يشتغ تقديمه عكس ما في الوجه الاخر فان المتبادر كونه
صفة لاخيرا والخبرية مرجوحة جدا لقوة احتياج ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام عن صدريته وذلك لانه ان استفهام لها الصدر والمضاف
اليه نحو صبيحة اي يوم السفر تسير والى معناه ويصير المجموع كلمة واحدة
قال الرضي وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتحضيض وغير ذلك
مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع مبني الكلام الذي يسمعه
بالتغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره ثم يرد السامع راجع
الى ما قبله بالتغيير ومغير الاخير يغيره فيتشوش ذلك ذكره هنا يشعر بجواز
ما اذا كان جملة كما يجب تقديمه وان اشتمل على الاستفهام نحو زيد
من ابوه فان الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يقتضيها ان يقع
صدر جملة من الجملة بحيث لا تتقدم عليه احد ركني تلك الجملة و
ملصار من عنيها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها ما يقال
ان من يا تشكره واما قولهم ما يحسن الدار فان الفعل لما كان من افعال
القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها
محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه ومعنى ان
تقديمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من
العمل فيه ظاهر احترازا للفظ المقتضي الصدر واما قولهم الذي
الذي هما يضرب والذي افتقر يضربان وان كان مع الصلة
كلمة واحدة الا انه لا يؤثر صلته معنى فكذلك الرضي ومثل
ابن كم الخبرية يجيء كم درهم مالا وما اضاف اليها نحو صاحب كم غلام
انت ومثل نحو قولهم في كل واد ابو اسعد وادل على ما يفهم بالتقديم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا يفهم بالتأخير عن وقوعه درك فانه لا يفهم منه التعجب الا بالتقديم
وبحسبه سواء على فتحت او تعدت او لو قدم لاوهم الاستفهام الحقيقي
ذكره ابن مالك قال ما بعد لية الشافي نفسي ولا لطنين فهذا الوهم
يندفع بالاخرة لانهم لم يغيروا الحال لاوهم متعوا رجلا في الدار
وانه كان يتوهم الصفة تندفع بالاخرة واوجبوا التقدم واما
لله در زيد فعند بقال لانه كلام جرى مجرى المثل فلا يغير لان معنى التعجب
انما يفهم بالتقدم ومن ذلك ايضا ومن ذلك ايضا ان يكون مسندا
دون الما الحاق وصلتها نحو والديهم انا حملناه ذرية همذ لو قدم المبتدا
النسبتان المفتوحة بالمكسورة ولا يندفع اللبس بالفتح لطفته
لان الموقع موقع المكسورة ولا يندفع لانها الصلة بخلاف المفتوحة
هل امد هما سيبويه والجمهور وجوبا الفرا والاخفش والوجه ازم
بالخبر قياسا على المسند الى المخففة نحو وان نصوم احر لكم
فلو كان مع اما حالا التاخير اتفاقا فاعرفه عند اصطبار واما انتخ
جرح يوم التوا فلو حذكاد يبرئ لان المكسورة لا تقع بعد اما او مسندا
الى مقرون بالا لفاظ نحو ما في الدار الا زيد او معنى نحو ما في الدار زيد
اذ لو قدم المبتدا انعكس المعنى وانما لم يتقدم المحصور بالا معها
وان انتخ المحذوف هذا على المحصور بانما وطرفا للبابا و بالفا
نحو اما في الدار فزيد فانها فالظرف الذي حقه التاخر من ذلك ايضا
ان يكون الخبر اسم اشارة نحو فاغوم زيد وهنا عمرو ووجه تقديمه
القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول
زيد هذا او غير ذلك وقد يجب تاخيره لاسباب منها ان يوهم
تقديمه ابتداء نثيته بان استوبا نثرهما او تنكيرا بلا قرينة
نحو زيد صديقك وخير منك تشير اليك فتاخير الخبر في هذه
المثالين ونحوها واجب وتقديمه ممتنع لان خبريته لا تعلم الا
بالتاخير اذ لو قدم لتبادر هن السامع الى الحكم باستدائه وضربة
المتاخر وما حال الالتباس وبهما وعدم قرينة تصرف عن الظاهر
فلو وجدت قرينة حكم بمقتضاها مما مما جاء بقرينة صاد قرعن الظاهر
قول النبي صلى الله عليه وسلم مسلمين مسلمين رجل لا دوهم
فرجل مبتدا ومسلمين خبر مقدم اذ ليس لذاة الاحياد عن التنكير

يا زيد

رجل لا فرع له بل المراد الاخبار بان من لا زوجة له مسلمين فظهر هذا
المعنى قرينة عن جعل النكرة المتاخرة خبرا التي جعلها مبتدا ومثل هذا
في المعرفتين لقول الشاعر جانبك من يجفى عليك وقد يتعدى الصحاح
مبارك الطريفي يجفى عليك مبتدا وجانبك خبره لان الذي يجفى عليك
هو الذي بزمك به فتقل لانك عاطبته وهو يذلك جاز عليك وهو جانبك
اي عندك وناصلها اذا احتجت الى انتصار به على عدو فجانبك
خبر ومن يجفى عليك مبتدا والمرشد الى هذا كون المعنى لا يصح الا به وهنا
ان يكون الظاهر طلبنا عمرو زيد اضربه وزيد هذا ضربته او فعلا مسندا الى ضمير
المستتر نحو زيد قام اذ لو قدم او هم الفاعلية وقد اعترضت هذه العلة
بانهم لا يلتزمون ترجيح اللبس بدليل العدل المختار وضعا او للشك واسما
للاجناس المشتركات وبانه انما يرجع الى الالتباس اذا رجع الى المعنى
ولا فرق في المعنى بين الجملتين فان المقصود الاخبار بقيام زيد وهو حاصل
بهما جميعا وبانهم اجازوا الفاعلية والابتدا في الدار لزيد واجيب
عن الاول بان الاصل مراعاة ما يدفع اللبس وعن الثاني بمنع عدم
الفرق بين الجملتين بل في زيد قام تكرر الاسناد فيحصل التقوي الحكم
والاعتناء بزيد بدينا الكلام عليه وافادة الثبوت واجيب ايضا عن
الاول بان المحذوف فيما نحن فيه قوي الظهور اللفظ في خلاف المراد
بخلاف مادة النقض فانها من الاعمال فلا يفهم منها المراد ولا غيره بالقرينة
وعلى الثالث بان كلا الوجهين على خلاف الاصل وسلكا جايز كما تقدم
في الفرق بين حوارها في قام زيد وامتناعها في زيد قام وانما كانا على
خلاف الاصل لما امتدائية زيد فظاهر واما فالتعليقية فلان رفع
الفاعل على الاستغناء بالحدث وضعا كما نظر في خلاف الاصل فان رفع
البارز فاطلق الظهور جواز نحو قام الزيدان وقاموا الزيدون
ولم يحتملوا الالتفات الفاعلية على لغة اكلوني البراغيث لان تقديم
المضمر الاكثر من ذلك اللغة نحو الحمل على الاكثر راجح وخصه بعض المتاخرين
بالشعر وسيبويه في المفرغ لسقوط الالف للساكنين ومنعه الرضي فقال
قال فصل فلو خرجا تاد كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا اقول يتجه بان المبتدا بالبدل عن التقدير فيما فاعل على لغة
يتعاقبون فيكم ملايكة او تقول منع ذلك على المفرد مع انه قبل تاء تولد

تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا
والذين مبتدآن تقدما الخبر انتهى ومقرونا بالفاء نحو الذى يأتينى فله
درهم لان الفاء دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبالا
لفظا او معنى نحو وما محمد الا رسول انما انت نذير ولو يتقدم مع الف
الاول الما تقدم ان يكون المبتدا اسما استفهاما او شرطا او مضافا الى
احدهما نحو ايهم افضل ومن يقم اقم معه وغلام ايهم افضل
وغلام من يقم اقم معه وضمير شان نحو هو زيد منطلق لانه قد تأخير
ضمير الشان اخر اجماعا وضعفه من تعظيم الامر وتفخيمه بذكر الهامه ثم
التفسير او شبيهها فضمير الشان نحو كما اخى زيد منطلق وعلله ابن
مالك بانه لو اخر للمبتدا لهذا لم يعد شانا الا ان قولك زيد منطلق يعلم منه
انه كلامك لا كلام غيرك فاذا قلت بعد ذلك كلامى فكانك قلت كلامى
كلامى ونظر فيه بانه يفيد انه ليس كلام غيره اذ قد يكون ما يتلفظ
به الانسان كلام غيره او مدخول لام الابتداء نحو لزيد قائم او دعا
نحو سلام عليك وويل له قال الرضى وانما تأخر الخبر لتقدم الامهام
والمتبادر اليها هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك سلام فقيل
ان عقول السلام ربما يذهبون الى اللغة فيظن ان المزة عليك
اللعنة انتهى وعلى قياسه يقال كوقدم الخبر في المثال وصل به
فقيل ان تقال وربما يذهبون الى النحاة ممثلا او بعدا ما نحو اما
زيد فعالم الان الفا الا لكن اما او لقد علمت ما زيد الا عالم على التقدير
قولا وقد يحذف كل من المبتدا والخبر اذا عند قرينة الا يتبادر
به التفات بفهمه من القرينة وهذا صياد في بحذف اما معا نحو قوله
تعالى والذى لم يحضن اى فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت هذه
الجملة الدالة اما قبلها وهو فعدتهن ثلاثة اشهر وبحذف احدهما
وبقاء الاخر نحو الهلال والله على اما تقول هلال عند ثم طيب مسك
وعند سماع تكبير اذان وعندك وبئر ذى سمت حسن رجل صالح
مسك واذان ورجل صالح اخبار مبتدات حذفت لدلالة
الحال عليها او التعذر المشهود مسك والمسموع اذان والمرئى رجل
صالحا ومثالى نحو قريض في جواب كيف زيد قمر بيض خبر حذف مبتدؤه
اى هذا بقرينة السؤال وزيد في جواب من عندك لزيد مبتدا

حذف

حذف خبره بقرينة السؤال ايضا ولو كان الجاب به نكره نحو رجل قد الخبر
ايضا بعدم قابلية ان مالك ولا يجوز ان يكون المتقدم عندى رجل الاعلى ضعف
لانه يخالف الجواب للسؤال ضعيفه والسؤال تقدم فيه المبتدا قال الدماميني
وفيه نظر لانه قد جاء في التنزيل ضعيفون الله فمن يقول ان الله يمن
مرتفع معارضة الاجماع الى منسوخ الابتدا بالنكرة ثم كيف يقول لا يجوز مع
بسيبويه ان التخالف انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى وعلى ان يجاب بان قولهم
في الجواب مسوغ للابتدا كما هو مقرر عند ابن مالك وغيره لا حاجة فيه
الى التقدم حتى يحصل المعارضة المذكورة وبانه لا منافاة بين قوله لا يجوز ومن
الاعلى ضعف لانه استثنا مفرغ في الاحوال كما في قولك ما جاءني
وما مراده بالجواز الجواز على ضعف ومن ذلك الخبر بعد اذا الفجائية يجوز
حذفه واذا كان قليلا نحو خرجت فاذا السبع قال ابن مالك وهو مبنى على
مذهب في اذا الفجائية انها حرف ومذهب المبرد انها ظرف مكان قال الرضى
فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فبا لمكان السبع واذا
عند منعلق بكائن ونحوه من متعلقات الضرف العامة ولا يجوز
على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف
الى الجملة من ظروف المكان الا حيث وما ذهبا اليه لا يطرده اذ لا معنى لقولك
فبا لمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
ومذهب الزجاج فيها انها ظرف زمان قال الرضى فعلى قوله يجوز ان يكون
في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول
السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لا ظرف الزمان لا يكون خبرا عن
الجثة فيجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير سادد
مسد اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب يخفف بالباب لذلك لا ان قرينة
حرجت عليه ويجوز ان يكون ازمان مضافا الى الجملة الاسمية وعائده
محذوف على ما قال ابن الحاجب اى ففاجات وقت وجود السبع بالباب
قال الرضى الا انه اخرج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول له لفاجات
ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح واختلف
في الفا الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر قال الرضى والعلة
اراد ان فا السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها هي بغلطة
السبع لازمة لخروج وقيل زايدة قال الرضى وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها

وقيل المعطوف هما على المعنى اى خرجت فخراجات كذا قال الرضى وهو قريب
ولو دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فقيل الاحسن هو ان
الخبر لان الحذف لا يجاز اليق منه بالصدور وقيل حذف فى المبتدا لان الخبر
محط الفايدة مثاله فصبر جميل اى امثل من غيره او شانى صبر جميل ولو
جاز نيرا واحدا بعد مبتدا بن تفاضلا هو خبر الاول وخبر الثانى محذوف
او بالعكس وانت بالخيار وذهب سيبويه والمازنى الى الاول وابن السراج
وابن عصفور الى الثانى واحتجوا الى الثالث قوله فالاول كقوله تعالى قل
افانبئكم بشر من ذلكم النار اى هى اى حذف المبتدا وهو الظاهر وعقل
انه اراد الاول والمبتدا المحذوف وعلى الاول فالكلام حذف مضافين اى
مبتدا اقوله تعالى ولم يبين الدواعى لحذف فى وهى كثيرة منها الاحتراز عن
العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه وتعجيل العقول الى قوى الدليلين
من العقل واللفظ واختبار تنبه السامع عند القرينة هل ينتبه ام لا
واختبار مقدار تنبهه هل ينتبه بالقراين الحفية ام لا واما بهام صون
عن لسانك تعظيما له واما مصون لسانك عنه تحقيرا له وتانى الاتيان
وتيسير للرى لحاجة نحو فاجر فاستجره عند قيام القرينة على ان المراد زيد
لبتانى لك ان تقول ما اردت زيدا بل عمرا وتعينه نحو خالق لما يشاء
فاعل المريد اى الله تعالى وغير ذلك مما ذكره علماء المعانى نعليل مطلق
كتبهم لتقلع على تلك النكات المرجحة للحذف انتساعدك التوفيق بخلاف
صدقا لهية من رجال التحقيق وقعنا الله واياك لا قوم طريق ثم لما بين
ايضا محلا وقوعه وقد بينه فى المتن بقوله بكثرة ذلك اى حذف المبتدا
فى جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما الحطمة نار الله اى هى نار الله وما
ادراك ما هاوية نار حاميه ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود الا تبيين
هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد قالجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه
ومن اساء فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخافوا
فاخوانكم اى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر
فبوؤس فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان اى فالشاهد وقرا
ان مسعود ان تقديرهم فعباد كم وبعد القول نحو قالوا اساطير
الاولين الا قالوا اساخر او يحزنون سيقولون ثلثة الا يات بل قالوا
اضغاث احلام وبعدها الخبر صفة له فى المعنى نحو انا نبيوت

ونحو صم بكم عمى ووقع غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد
متاع قليل ولا تقولوا لثلاثة انتهوا الا انما الله اله واحد بلاغ اى هذا
بلاغ وقد صرح به فى هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى هذه سورة
ومثل قول العلماء باب كذا سيبويه يصرح به انتهى وما ذكره من ان النار
خبر مبتدا محذوف احد وجهين والاخر ان النار مرفوع على الابتدا
والخبر الجملة من وعدها الله والجملة الاخرى فانها مفسرة للضمير المتقدم
كانه قيل ما شانه فقيل النار وعدها الله وعلى الوجه الذى ذكره للضمير
جملة وعدها يجوز ان تكون مرفوعة على انها خبر بعد خبر واجيز ان تكون
بدلا من النار وفيه نظر من حيث ان المبدل منه مفرد واجيب عنه بان الجملة
فى تاويل مفرد وتكون بدل اشتمال واجيز ان تكون مستانفة لا محل لها وقرى بنصب
النار وجرها فالنصب بفعل مقدر يفسره الفعل الظاهر وقال الزمخشرى
انها منصوبة على الاختصاص وقيل منصوبة باضمار اعنى وهو قريب
مما قبله وهو على البدل من شر اولئك سورة انزلناها او هذه سورة
اعلم ان الزمخشرى اجاز هذا الوجه وغيره فقال سورة خبر مبتدا محذوف
وانزلناها صفة اى هى مبتدا موصوف والخبر محذوف اى فيما اوحينا اليك
سورة انزلناها وقرى بالنصب على اخذ زيدا ضربته ولا محل لانزلناها
لانها مفسرة للضمير فكانت فى حكمه او على دونك سورة او الزم سورة
وانزلناها صفة هذا الكلام واجازة النصب بدونك مضمرة باياه
البصريون وقيل منصوبة على الحال بين هاء انزلناها والحال من المكنى
يجوز ان تتقدم عليه قال الفراء وعليه فالضمير فى انزلناها ليس عايدا
على سورة بل على الاحكام كانه قيل انزلنا الاحكام سورة من سور القران
فهذه الاحكام ثابتة بالقران بخلاف غيرها فانها قد نسخت السنة
واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا وكونه خبرا فابهما اولى قال
العباسى الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال العيدى
الاولى كونه الخبر لان الشهور فى اخر الجملة اسهل وهنا سوال اورده بعض
الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لابد فى الحذف من استحضار المحذوف
ضرورة انه لا حذف فى الامع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان
كذلك فكيف يجاز فى كلام فاحد ان تقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى
على وجهين مختلفة والجواب انه ذلك جاز باعتبار تعارض القرينين

فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف وكذا دار الامر بين كون المحذوف خبرا
والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا قال الثاني اولى لقوله اكلها
دائم وظلها اي مبتدا ظلها مبتدا لخبره محذوف بجوازا لدلالة ما قبله
عليه ومثله قولك زيد منطلق وعمرو اي منطلق وجوز الوجهان التفتازاني
في شرحه للمفتاح بعد تقدير المبتدا ان يكون من عطف الجملة على الجملة
وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني بناء على القول بان
العامل في المبتدا معنوي وفي الخبر هو المبتدا فحينئذ يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجوار وتمثلهم وطعام الذين
اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات و
المحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم قولوا انتم اعلم بامر الله
اي الله اعلم لم نرتض هذا اللفظ في المعنى حيث قال فيه واما انتم اعلم
بامر الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل للصحة كون اعلم خبر اعلمهما
واما انت اعلم وما لك فمشكل لانهما ان عطفا على انت لزم كون اعلم
خبرا عنهما او على العلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم
ايضا نسبة العلم الى الله والعطف على الضمير المرفوع المنفصل من غير
توكيد ولا فصل واتمال الفصل في الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره
لزم كونه المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل عالم لك فانت اثبتنا الواو
مناب المبا قصدا للتنبيه على ان اللفظ الا لاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف
في نحو واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا الخفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت
الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم انتهى وفيه في حرف الواو
والثاني ان يكون اي الواو بمعنى با الجر كقولهم انت اعلم وما لك وبعت
الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر انتهى الشاء بهمزة بعد
الالف هي الشاة الكثيرة واللوازم المذكورة منتفية اما انه لا يصح
ان يعطف على انت الذي هو مبتدا فلفساد المعنى لانه يلزم ان يشارك
انت فيما ثبت له وهو اعلم فيلزم ان يكون المال اعلم وهو لا يصح
واما انه لا يصح ان يعطف على اعلم فلانه يفسد المعنى ايضا لانه
يكون خبرا فيلزم ان يكون المخاطب مالكا وفي شرح الحاجبية للرضي
لا يجوز النصب كما انت اعلم ومالكا لانه يقصد به مصاحبة المخاطب
في تعلم ماله والتقدير الاصلي انت اعلم بحاله مالك فانت وما لك

ثم خفف بحذف احد حرفي العطف وعليه مالك لقيام القرينة على
كلا المحذوفين وقولك فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك
معتركان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشتر عليك باصلاحه
فانت اعلم بما يصلحه قال الدماميني قلت واما بعت الشاء شاة ودرهما
فمعناه بعت كل شاة واخذت درهما فحذف منهما لقد وقام المضاف اليه
في الموضعين لقيام الدليل عليه واستظهار المصنف لكونها بمعنى الباء
في المثالين غير ظاهر وقال في شرح التسهيل في باب المفعول له بعته ثقب
كل اللوز قلت الاقرب فيما يظهر لي ان يكون انت وما لك مثل كان رجل
وضيعته كما قال وا عم جمالة فعلية من فعل مضارع وفاعله معترضة
بين المعطوف والمعطوف عليه والفعل باق على كانت ومالك مقدرتان
فيما اعلم لا اعلم من قدرتا به باعتبار اصلاحه وحسن النظر فيه
سواك ولا يكون اعلم بمعنى تفضيل كما فهموه فتامل وقال قلت واما انت
ومالك فقال لما كان التأظر في المال يلزم فيه الاكثر يجيء المال على اختياره
فتنسب العلم اليهما زاد في شرح الحاجبية للرضي ولا يجوز النصب في قولك
انت اعلم ومالك الى اخره ويجوز في انت اعلم ومالك العطف على المبتدا الذي
هو انت ويجوز نسبة العلم الى المال وهو عطف لفظا ومعنى وعلى
الخبر الذي هو اعلم والاصل العلم عالم لك فوضعت الواو موضع الباء وعطفت
ما بعدها على ما قبلها وهذا عطف لفظا لا معنى لانه كالعض
على الجوازو قد عرفت ما اسلفناه عن الرضي من ان الاصل انت اعلم
بحال مالك فانت ومالك معتركان فالعطف على هذا معتبر لفظا
ومعنى واما حذف المبتدا وجب فلم يذكره المصنف لقلته ويقع في
مواضع منها ما اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد المدح او الذم او الترحم
نحو الحمد لله الحميد ومررت بابليس عدو المؤمنين ومررت بزيد
المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات
محذوفة وجوبا وانما وجبت حذف المبتدا اذا اخبر عنه بنعت
مقطوع اي سبعت في الاصل والاصل في خالد كونه خبر الا يكون
بعتا لانهم اراد وا ان يستحضروا له الحالة التي كان عليها فلو جعله
خبرا وهو بلا وه للمنعوت ولا كذلك لو مر ح بالمبتدا او قيل الرضي
انما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح

او المنع او الترحم كما يجئ فلو المبتدا لم تبين تلك النواحي ومنها ما اذا
خبر عنه بمصدر نائب عن لفظ بفعله نحو سمع وطاعة اي اسمع
او بشأني سمع وطاعة واصل سمع وطاعة اسمع سمعا واطيع طاعة
ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر فصار بدلا بين العوض والمعوض
ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبات واوجبوا حذف
المبتدا فيما استفهم بالهمزة الفصل واجروا الحال الواقعة بعد هذا
الاصلية وقدروا اظهار هذا المبتدا في الشعر قال فعلتها على اسم الله
امرك طاعة وان كنت قد كلفت مالم اعود ومنها ان يذكر الشاعر حتما
او متازلا ثم يقول ارقلانا اود يارقلانة ومنها ما ينصب من المصادر
توكيدا لمضمون جملة صنعا الله فانه يجوز رفعه باضمار مبتدا لا يجوز اظهاره
قبل ولذلك كلما يتعجب بفعل لا يجوز اظهاره وان لم يكن رفعه مقيسا
ومنها قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتاوله على حذف المبتدا اي هذا ان لا
سواء ولا يلهما سواء وهو واجب الحذف لان المعنى لا يستويان واجازا
المبرد والسيرافي اظهاره ومنها قولهم لا يستمائة بتقدير بالرفع اي لا يستمي
الذي هو زيد ومنها قولهم من انت زيدا والتقدير من تذكر زيدا
وانما حذف المبتدا هنا لانهم قالوا من انت زيدا بالنصب على انه
مفعول به اي اتوثر زيدا فحملوا الرفع في الحذف على النصب وتصير جملة
تلك في محل النصب على الحال والعامل معنى لا موضع من انت من تكون
فهو كقولهم كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون وتقدير مذكور
اول سيبويه كلامك لان زيدا يقال له ما تكون نفسها وتقديرا لا يقال
له كلامك الا تقديرا وايضا فالكلام مشترك بين معنيين احدهما
لا يأتي هنا وهو الكلام بمعنى اصطلاح النحاة ففي تقدير سيبويه
كلامك ايهام بخلاف تقدير مذكور فانه لا ايهام فيه وايضا فالكلام
اسم مصدر كرمى بمعنى التكلم اي النطق لا يأتي هنا ايضا ومعنى قول
القائل من انت زيدا تكلم المتكلم على من يذكر زيدا وليس هذا الا ان
لعظم زيد وحقارة من يذكره يكون من انت حتى تذكر زيدا الجملة متروكة
زيدا حال من انت لا مفعول به بتقدير وادذكر حال ان زيدا مذكور
فتامل والله الموفق ومنها قولهم في نفي لا فعلان اي بيتا قاعدا
يجب حذف الخبر في غير ذلك وليس كذلك بل يجب حذفه في مواضع اخر
منها

مهنا ما اذا كان الخبر ظرفا مستقرا نحو زيد عندك او كونا عاما على ما تقدم نحو زيد قائم
او في الدار والاصل المصنف انما ترك ذكره لوجود هذا الفساد مسد الخبر من وجوه
مر وقوع الفعل الكوني خبرا دون سائر ما يأتي مما سد مسد الخبر ومنها
ما ذكره ابو حيان من قولهم حسبك بينما الناس فانه مبتدا محذوف
الخبر وجوبا لان المعنى عليه والتقدير حسبك البيتون بينما الناس
وقيل هو مبتدا لا خبر له لان معناه الكف واختاره ابن طاهر
وهذا على قول الجمهور بان اضيف حسبك اعراب وقيل الضمة في حسبك
ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه كان معربا قبل ذلك
نحو على قيل وبعد وعلى هذا ابن عمر وابن العلاء وذلك لتضمنه المعنى الذي
عليها الى حسن زيد اذ في حرف المجاز الاخفش جوز فيها ان تكون نكرة
موصوفة ثم حذف الجار وبقيت مجرورة لاعمالها من الاعراب وان تكون نكرة
موصوفة ثم حذف الجار وبقيت مجرورة بعدها نعت لها بان الخبر محذوف وهو على التقدير
ومنها ما ذكره المصنف في الجامع من نحو انت سير اسير او انما انت سير
وما انت الا سير البريد ونحو انما خيال لام السلسبيل وده وتره مسيرة
شهر للبريد المفيد فيه وفي بقية امثاله الى آخره وانما سيره بشهر للتحديد
لم يلتفت المصنف الى حرف الجر الذي نحو زيد في الدار اي حصل او حاصل
لانه مقدر بالخبر لا هو على الاصح لاستعداده للمعنى والمعنى حاكم بان الخبر الجار
ليس الا هو وانت بعضهم قال لا يتأتى هنا لانك تقسم اخر وهو انما اذا كانت
الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر نحو
الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعايا امر لفظي فليس
هو من باب حذف الخبر والتزام عند سيبويه وانما تركه لما ذكرنا ان الجار
فعل لانه لا يقول به ولانه من تتمات تحقيق اصل التفصيل واما
ترك نصب انت سير اسير او انما انت سير او ما انت الا سير البريد
فلازم من مبنيات تحقيق المفعول المطلق فقوله احدها الظاهر
احدها وحيث هو احدها فكان الظاهر ان يقول منها بعد ما تقدم
الثالث الرابع فلتتامل قوله قبل جواب لولا اي الامتناعية وهي الداخلة
على جملتين اسمية وفعلية لرفعها امتناع الثانية بوجود الاولى فان
قلت كان يغني المتن ان يقيد لولا بالامتناعية كما قيدها بذلك
غيره كما قيدها بذلك غيره لا احق ان نص لولا الفصيحة نحو لولا

انزل علينا الملئكة قلت اذا تاملت لم تجد الا حتراز عن وقوعها فان لولا التخصيص
لا تدخل الا على الاخبار الظاهرة او المعتبرة وانما فائدة مبتدا المحل الذى يقع
فيه المبتدا المذكور ومثل لولا زيد لاكرمتك ذكرنا مايدل عليه ابن الحاجب في العلة
وقول وجوب حذف الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا مطلقا فان كان كونا خاصا
جاز الحذف والذكر ان وجد الدليل نحو لولا الانصار زيد جوده ما سلم ومنه
قول ابن العلاء يذبب الرعيضة كل عضيد فلولا الغدير مسكه لما
وان لم يوجد الدليل وجب الذكر واستنع الحذف كقولك لولا زيد سالمنا
ما سلم وفي الحديث لولا حواء لم تخن انثى زوجها الدهر بكفر لبيت الكعبة تعالى قال
ابراهيم عليه الصلاة والسلام والكون المطلق هو خبر الوجود والحصول
والاستقرار ونحوها والخاص المقيد كقيام وقعود وركوب ونحوها حذاه
عهد وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا
فيقال لولا مسالمة زيد ايانا اي بوجودة وكان اصل لولا زيد سالمنا
فعدل الى جعل المسالمة مبتدا وبقالة لولا زيد قيام لاكرمتك لولا قيام
زيد اي موجود لاكرمتك ولعمر المرء قالوا الحذف مروي بالمعنى وورا
مذهب الخبر ومذاهب احدها ان الخبر هو الجواب ثانيها ان المرفوع بعد
لولا مبتدا الخبر له لان الفائدة حاصلة بدونه ثالثها ان المرفوع بعد
لولا هو فاعل بفعل مضمر يقدره لولا ثبت زيدا ونحوه للمبرد وفي قوله
نقلت لي لولا انت راعني عوق شغلني عن ابعادها انه فاعل بلولا باستغنائه بها
كما يرتفع ما لفعل الفاعل بتنزيله منزلة الموجود لفهمه منها فلا مهملة
وعن تاكيد اورد بانها لو كانت عاملة لكان عملها اولى بها من الرفع لاختصاصها
بالاسم قيل ولا يبعد ان الكلام لا يكون من حرف واسم احماعا لان هذا
المسلك يخصوص ما سوى حرف نائبا لفعل عند من يجعل هذا الحرف
عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ويا زيد على مذهب
المبرد وقاسيهما مذهب الزجاج عن المتقدمين من انه مرفوع
بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لولم يوجد ولولم يحضر قوله لولا انتم
لكنا مؤمنين الخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير
لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير ما قاله
المصنف ولا يجوز ان يكون جواب لولا لاخبره لكونه جملة خالية عن العايد
الى المبتدا في الاغلب فيجوز محذوف وجوبا اذا كان كونا مطلقا لصولي

شرط

شرط وجوب الحذف احدها القرينة الدالة على الخبر على الخبر المعين وهي
لفظة لولا فانها موضوعة لشيئ على شيئ اللازم نحو وجود الملزوم فلو دالة
على انه خبر المبتدا نحو وجود لاقام زيد ولا قاعد ولا غير ذلك والثاني الفظ
السادمسد الخبر وهو جواب لولا فقولك لولا انتم لكنا مؤمنين
يدل ان بعده الخبر حذف وانما عين الحذف هذا لانا بانى نقول هما رجحه
ذو الرمة وضح من ان الخبر بعد لولا اذا كان كونا خاصا عليه قرينة حال شائعة
وحذفه واجب عند الجمهور لانهم اوجبوا كون الخبر بعد لولا كونا
عاما كما تقدم قالوا وقد مثال والقياس وجوب الحذف ايضا عند القرينة
لتحقق شرطي الوجوب من الدلالة عليه وسد لفظ مسده ولذا يقاس
في القسم غير الصريح واو المصاحبة غير الصريحة قال شيخنا ويمكن ان
يجاب بانهم لم يشترطوا وجوب الحذف عند ذلك بل اعتبروا معه بعد
ان يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام
اعتنا بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفايدة فلتنامل مثل قولك لعمرك
القسم الصريح بمعنى انه لا يستعمل الا في هو ويغني منه القسم قبل وفي القسم
عليه واما وجب حذف الخبر حينيذ لان نصبه للقسم دال على تعيين
الخبر المحذوف فيتحقق شرطا وجوب الحذف وقولهم لعمرك انهم لفي سكرتهم
يعمهون لعمرك قسم بحياة المخاطب وهي التي صلى الله عليه وسلم وقيل
لوط قالت الملايكة ذلك وقوله انهم لفي سكرتهم اي غوايتهم وشدة تمكنهم
القوا زالت عقولهم وغيرهم بين خطاياهم والصواب الذي تشاوبه اليهم
ومعنى يعمهون يتحيرون فكيف يسمعون بتصحيف وقيل التصغير لتوبيخ
والجملة اعتراض عوله اي لعمرك عيشي او قسمي ما احلفت به واقسم
به وعمرك مبتدا وخبره محذوف وجوبا فان صراحة لعمرك في القسم
وتعينه له دال على الخبر المحذوف وجوبا فالقسم سادومسد الخبر المحذوف
وعمر مصدر محذوف الزوايد والاصل تعمير كتكليم وتكلمة زيادات التاء والميم
تحذف تارة وتعوض اخرى وتبقيا ومعنى لعمرك لاقعلن اقسم ببقايك
لاضين قال الرضي والعمر والعمر اي الفتح والضم بمعنى اي وهو البقاء
ولا يستعمل مع اللام المفتوحة حتى لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وقد يستعمل لعمرك في غير القسم ايضا نحو لعمرك لتفعلن انتهى
وما ذكره من ان العمر بالفتح والضم كفلس وقفل بمعنى وهو البقاء

هو المشهور وفي القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح القسم ومنه
لعمرك لخبر زيد ابن عمرو مفعول به بتقدير فعل تحقيق لعمرك لا
لقسم يحذف فيكون من حذف المبتدأ وضعف بانه لزم عليه وقوع
لام الابتداء على الخبر لفظا واذا كانت في التقدير وواخر المعلق
او لام الابتداء الصدر وما بعدها واجب التصدير وبها اثر واختير
بانه ضمن لعمرك معنى عهدت الله فانه قيل بين التفصيل وحمل الفقهاء بان كلا من
لعمرك وعهد الله كنايه فتصح لا تنعقد به اليمين الا بالنيه قالوا والمراد
من العمر البقاء والحياة وما قالوه لكن عمر مجاز لانه يطلق مع ذلك على العبادات
والمرضيات قالوا والمراد بعهد الله اذا اريد به اليمين استعظاما له
لايجاب ما اوجبه علينا وتعهد نابه واذا اريد به غير اليمين من العبادات
التي امرنا بها انتهى قلت قال الشيخ رحمه الله تعالى فيكون الجمع بان المراد
النجاة بتصور احتمال العمل باشعاره بالحلف مطلقا وعدم استعمال الامة
وان لم يعتد به شرعا اذا حمل على العبادات دون مراد النفع انتهى ينفع صراحته
في كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق والحاصل انه اذا اريد به
البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف لانه لا يعتد به شرعا على قلت يميل
وفي الشيخ شيخنا عهد الله ايضا والجاه ومنه ولقد عهدنا الى ادم
وكلامه الذي يوجبه الى عباده فمن اطلاق المصدر على المفعول وهو
الذي يقتضيه وعليهما فعهد الله من اضافة المصدر الى فاعله على صورة
ومعنى وصورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله اي
اقسمت الله بعهده فهو مضاف للمفعول لانه بمعنى قوله فانه يقال
قسما وغرض عبارة المشاطي فانه ليس بصريح في القسم بل هو محتمل
قبل الاتيان بالجواب ظاهر المعنى في القسم قوله قبل الحال الذي يمتنع
كونها خبرا عن المبتدا اي الذي يمتنع عامل في اسم مصدره عامل
لفظه فهو الحال نحو ضربي زيدا قائما سيأتي خلافا
للكوفيين في انه ينتصب زيدا قائما وان تضرب زيدا قائما او اسم بمعنى
المصدر مضاف الى المصدر المذكور كاسم التفضيل مضافا اليه لانه بعض
ما يضاف اليه غالب الكثير في التسويق ملتوتا واختطب ما يكون الامير
قائما اي اختطب كوانه ونحو كل ومعظم مضافا اليه ايضا نحو كل
شيء في السويق ملتوتا ومعظم كلامي حفظا وهذا الكلام شامل

نحو

نحو ضربي زيدا قائما بلا اضافة اشترط الرضي اضافة المصدر حيث
قال فنوابط المسئلة ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا
او الى المفعول نحو ضرب زيد عمرا بشرط ان يقتضيا ذلك بان يريد بذلك مجرد
التعميم في الاضافة دون اختراعها فليتامل ولا فرق في الحال بين
ان تكون منهما نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما
نحو ضربي زيدا قائما او قائمة فلا بين ان يكون اسما كما ذكر وفعلا
ماضيا او مضارعا وقوله قالا بين ما لك كالا خفش وغيرهما خلافا
لسيبويه والفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وسمع ان نحو زيدا يقول ذاك
اي صحا في كل منهما تسمية نحو ضربي زيدا وجملة اسمية نحو ضربي زيد ابوه قائم سواء كانت
معمولة ثبوتا نحو علمت ابوه قائم او منفية نحو علمت ما ابوه قائما قد يكون العبد
من ربه وهو ساجد وبعده عنها نحو ضربي زيدا ابوه قائم وقول الشاعر
خبر تزل ان من المولى جليف رضاه وبئر بعدك عنه وهو غضبان كما
اختاره ابن مالك تبعا للكسائي خلافا لمنع سيبويه مطلقا والمبرد
الفراء اذا تجردت عن الواو والا لان الفصل الطال فضله وقد وقعت موقع
العمدة فيجب معها علامة الحالية او كل واقع غير موقعهم بعد وهل
يجوز اتباع هذا المصدر بالمتوابع نحو ضربي زيدا الشديد قائما
قولان احدهما الجواز واختاره ابن مالك والثاني المنع لقلته فمتى
عليه حتى ذهب ابن درستويه الى انه لا يجيء الا كونه بمعنى الفعل
اي لنحو ما اضرب زيدا الا قائما وهو ما يحذف عامله وجوبا كان الناصب له
عوضا عن فعل نحو ضربي زيدا قائما قولان قوم وعليهما ابن عصفور وجه المنع ان
نحو ضربي زيدا قائما لان قوم وعليهما ابن عصفور وجه المنع ان
تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذف فوجد قبل حذف خبر كان قبيح
وما ذكر من كون المصدر ينتصب بحذف وجوبا هو الصحيح عند الجمهور
خلافا لمن اختلف من تعبيره ذلك فالخبر المحذوف وفي مكانه قال الكوفيون
الى انه بعد الحال بعد الحال وان تعبيره ثابت وموجود وردا بانتفاء
على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضربه زيدا الا قائما لان اسم الجنس لا
يستغرق عند عدم التخصص وهذا المعنى لا يستفاد الا من
تقدير لا الاخفش والبصريين وبان الحال على هذا التقدير لا يسد
مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ
واقع موقع مع ان شرط وجوب الحذف فقد لفظ مسد الخبر وانه

مسد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثابت او موجود وضعفه بانه تقدير ما لا دليل عليه في اللفظ فانه
كما يجوز تقدير ثابت يجوز تقدير مستقر او معدوم وليتخير منه ما شاء وقد وقع هذا
عن البصريين وقال الاخفش قيامها اختلفوا لافعاله فقال الاخفش انه
مصدر رضاف الى صاحب الحال اي مررت بزيد في قيامه قائما واختاره ابن مالك
لما فيه من قلة الحذف وضعفه بانه لم يفد زيادة على ما افاده الاول وقال
الرضي ويرد عليهما الاخفش ان في الحال اسم المصدر معنى معلوم وذلك
مستغن اذ هو تقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف لان الحال
اذا كانت مستغنية تؤتى به الف عليه فلا ما سيويه فقد قال سيبويه في
باب المفعول معه ان تقدير مالك وعمرا مالك وعملا مستغنى بها هذا وفي
الغرة نبه الدماميني على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاختيار
عند الرضي يكون مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييد بقيد الا بعد حصوله
واللفظ الكساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف
واصله عندهم مضروبة زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا الذي استقبالا
هاهنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله واذا تقول لهم لا تفسدوا في الارض
وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما حذف في متعلق
الظروف العامة نحو زيد عندك والركب بالبيدان فيقدر اذا كان قائما
ثم اذا اسم شرطه والعامل فيه الحال او افيه الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية معنى حالية زيد الكبا في وقت الركوب في الحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر هذا ما قيل فيه وفيه نظر اذ فيه تكلفات كثيرة ومن حذف قالوا
مع الحملة المضاف اليها ولم يثبت في نحو هذا المكان نعم من العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة وذلك لان معنى
قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهره معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف ولا تظنن لم والذي وقعهم في هذا او وقع غيرهم فيما لزمهم
التزامهم اعتقاد العامل في الحال وصاحبها بدا وليس كذلك
ولا ضرورة تلجئهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على
ما ذهب اليه المالكي فتقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما مع الحال
في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليا وزيدا ضربي حذفنا
كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا للجميع الافعال كل
حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف

واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه وقيل لا يجب
لهذا المثل او لهذا ونحوهما وبه وبسيبويه وابن باشاذ يكون نحو ضربي الفعل اذا قلنا
ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو يحوز قائما نوى حالا عندها وضعف
بانه لو وقع موقع الفعل صح الاضمار عليه مع فاعل كما المثل به قوله
ضربي زيدا قائما اختلف النحاة في اعراب هذا المثال والصحيح في اعرابه
ما يتقدم وقال قوم ضربي مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره
يقع ضربي زيدا قائما وتثبت مجرورة بزيد قائما وضعف بانه تقدير
ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير تثبت يجوز تقدير قال او عدم
وما متعين تقديره لا سبيل الى اضماره هذا وقال استاذ شيخنا و
اقرب الامثلة شبهة سابحة منذ سنتين وهي ان مذهب المصريين
ان الظرف اذا وقع خبرا فلا اصل الا ان يكون الخبر المقدر فعلا فاما
بالها طريقة اهل هنا على تقدير اسم الفاعل ويمكن ان يقال الخلاف
فيها الوارد من قرينة او امر مرجح لاحدهما وفي المثال المذكور لم يرد
منه حضور صاحب الامر منه والمراد يحبول واللازم حصول فيقدر بالضمنة
قال فالمعنى واذا جهلت للمعنى تقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان
كان جنيته في الحال فتقدر بما تتحقق كلامه لا بسنا ويشكل على من يرد
منه حضور صاحب الامر منه قول المصنف الا توضح وخبر ذلك تقدير ما كان
واذا كان الحضور مستقبلا فهو اذا كان قائما اي اذا اريد المستقبل
واذا كان انا ريدا الماضي وتقدم عن الرضي اذا هنا ليس للاستقبال
بل هو للاستمرار وجه تقدير الظرف دون غيره بان الحذف يتسع
والظرف الموقت به ووجه تقدير الزمان دون غيره بان الحديث يتصف
حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان ثم رأيت بعضهم قال واعلم
انهم انما شرطوا ذكر الحال سدت مسد الخبر والحال شبيهة
بظرف الزمان لكونها معنى والزمان معنى وظرف الزمان لا يكون
خبرا الا من الاحداث فتعين ان يكون المسد احداثا او اذا وجه
تقدير اذ وافا دون غيرها باستغراق اذ للماضي واذ للمستقبل
وفيه بحث لانها اذا اريد بها الاستغراق فهو ممنوع وان اريد انها قد تكون
مستغرقا حتى احتاج الظرف المستغرق فهو ممنوع وان اريد انها قد تكون
مستغرقا فهذا لا يقتضي تخصيص اذ واذا انها قد تكون مستغرقا

فهذا لا يستقيم تخصيص اذ واذا الوسلم صحة تخصيصهما فانتبه تامل وقد
يستشكل كون الظرف للعلة اذا فانا بانه قد يراد قد يراد الحال او
الاستمرار التي لا يناسبه واحد منهما ولعله يقدر اذا لانها تكون للاستمرار
وتقديران التي اقتضت معنى تقدير مراد او قال وليس اذا كذلك استقبال فيهما
ويوخذ من قوله اذا اذا الاستمرار انه يصح تقديرها اذا اريد الحال او
الاستقبال وانظرهل يصح تقديرها اذا اريد المضي ويتعين
تقدير اذ وقال بعضهم اذ احضر واذ ناخذ من ظرف وقت الزمان دون
غيرها لان الكلام فيه بمعنى الشرط لانه في قوة انما ضربته ان اهشرط
ان يكون قائما فقدرت اذ واذا لما فيهما من معنى الشرط مضاف
الى كان التامة فان قيل لما لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها
قيل لان مثل هذا الموصوف الذي يجيء بعد المصدر والمضبوط بالضوابط
المذكوره لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع ذلك الا الرفع فلو كان خبر
كان لجاز نصبه ولا اولى لان الاصل عدم الحذف ولا تنكر الجملة الاسمية المصدره
بالواو من وقوع هذا الموصوف فلو جعل خبر كان المقدرة لما دخل
الواو في الجملة الواقعة توقعه اذ الخبر ليس من مداخل الواو الا على
وجه التشبيه بالحال على خلاف الاصل كقولك الحمام سبق فلما صريح الشر
فاسبق وهو غريب مع انا الواو في الجملة الواقعة بوقع هذا النصب واجب
عند غير سيبويه واما سيبويه فجوز ترك الواو وخرج الناقص وان كان
يدخله الواو في بعض المواضع تشبيها له بالحال لكن لا شك انها غير لازمة
فلو زيها كل على حالتها اذ الحال اقرب بلزوم الواو من الخبر فلما
ثبت ان الجملة الواقعة موقع هذا المنصوب حال علم ان كان المقدرة
تامة ووجه تقدير كان التامة ورودها من الافعال باحتياجها الى فاعل
والحال انما عامل وفيه لانها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه
ولا يخفى ان هذا وما قبله لا ينقض التقييد بكان لانه لا فعل الدالة
على الكون المطلق لا ينحصر وكان كما في ثبت ووجد وحصل قوله
الكثير من السيوطي مثلوثا يقال لبت الشيء يلبته اذا شده اوثقه و
لبت السويق لبتة اذا احذف قوله واحظ ما يكون الامير
قائما او كوم على الخلاف السابق في التقدير فالمبتدا وهو احظ مضاف
الى ما يكون وهو ليس بصفة لكنه موول بالمصدر وهو الكون وانما

قدرناه

قدرنا ما لا كوان لاجل اضافة افعل التفضيل لمرفوعه انه يعرض ما يضاف
اليه فلا بد من تعدده ثم هذا المصدر مضاف عند السيد الى معمول الفعل
فيقدر المعمول الامير فاحظ هو موصول وصدر صلته الى الامير الذي هو مفسر
لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف اليه من قولنا كونه قائما والمشتق
من قولنا حاصل اذا كان قائما او الذي على تجريد وانما مصدريه فيما بعدها
على تاويل المصدر دلى احظب لكوان الامير قائما منهم من جعل احظب
مضافا الى الكوان ولم يقدر بينهما شيئا ومنهم من قدر بينهما محذوفا
اي احظبه بان يكون الامير قائما وقيل ما نكره موصوفة بالجملة بعدها
وهي يكون الامير والرابط بين الصفة والموصوف محذوف والتقدير احظب
شيء يكون الامير فيه حظيا اه اذا كان قائما فيه الذي قدرناه هو خير
يكون ولها من قال هو العائد الى الموصوف المحذوف وهذا الجار يتعلق
بمستعمل العرب امثالا كثيرة اعتد فقصدا المبالغة وذلك انا احظبا فعل
تفضيل مضافا الى الكون بتاويله بان يكون لان افضل التفضيل بعض ما يضاف
اليه فيلزم ان يكون الكوان الامير كلها متصفة بالحظية واحظيها كون
اذا كان قائما وهذا من باب وصف المعاني بما توصف به الاعيان كقولهم
شعر شاعر وجود جاد وموت مايت وابيع بيضة وجودك بعود من جوده
ولعل انه لا يجوز رفع الحال المذكورة احتيارا بان يقال ان يقال من لي
زيد قائما الا ان اضطر الى ذلك فيرفع لا على انه خبر مبتدا محذوف والتقدير
من زيد هو قائم والجملة نحال سدت مسد الخبر وسواء في ذلك المصدر
المحكي كالمثال المذكور وغيره وجوز الاخفش الرفع بعد افعل مضافا
الى ما موصولة بكانا ذا يكون نحو احظب كان او يكون الامير قائم وافقم
اين بالك وقال في نحو ان احدهما اما فاضا احظب مع انه من خصائص
الاعيان الى ما يكون وهو في تاويل الكون والثاني الى الاعيان بقاديم
مع انه في الاصل من صيغات الاعيان عن احظبها ما يكون مع انه من
المعاني لان افعل التفضيل بعضها يضاف اليه والحامل على ذلك قصد
المبالغة وقد فهم باتيانها ولا الجملة فقصدنا ما اخرها مرفوعا
وقال ابن الناس كوخذا ان الذهابد فع الاخفش قائما بان جعل
احظب مضافا الى ما هو الحدوفة تقديره احظب احوال الكون الامير
قائم وسنع ما قاله الاخفش سيبويه واختاره ما ذهب اليه الاخفش

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الرفع فقال والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون احظيه بجاز لجاز
جعله قائما ايضا فيجوز اى يجاز امثال ذلك فى مصدر صريح الا فى الضرورة
فلا يعين الرفع فى زيد قائم اذ لا يجاز فى اول الكلام ولا شك ان الجار يوسن
بالمجاز انتهى وقد يرد ذلك على المصنف حيث حكم باستناع كون
الحال خبرا الا اذا نزيد الحكم باستناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة
فلا يمتنع انه يجوز ان يجاز هذا ولقائل ان يقول حيث كان الرفع على
المجاز فاوجه الاختيار فيه وما وجه المنع فى المصدر الصريح وان لم
يوجد يجاز لان بابه المجاز لا يجرى فيه ولا يشترط السماع فى نحضه
ولا تقييد البصريين فى الكلام بسيبويه تمثله فيه بل المراد على تحقق
العلاقة المعتبرة والقياس يقتضى جواز الرفع ايضا مع المصدر
الصريح والمضاف اليه والتوجيه المذكور لا يقتضى المنع لما علمت
من انه لا يشترط فى النصب جواز ذكر عليه وقال الرضى ويجوز ان
يقدر فاعل المذكور زمان يضاف الى ما يليه بخلاف نحو الكثرة شربى
السويق وخبرنى زيد وذلك لكثرة وقوع ما المصدر به مقام الظرف
نحو قولك ماء ت شارق مصلون اى التقدير اخطبه اوقات ما يكون
الامير قائما اى اوقات كون الامير مفتوت قد جعلت اوقت الخطب
وقائما كما يقال اتصاره صائم وليله قائم ويرد هذا التقدير انه سمع
احظى ما يكون الامير يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية
زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه لفعل الواقع فيه لقوله وما
ليل المطى بنائم ومنع المبرد من نحو فلك احسن ما يكون زيدا قائما
وذلك لان احسن وان كان فى الحقيقة زيدا لكن يخبر عنه بنقيض
القيام واجازه الزجاج وهو الاقوى لانك جعلت احسن وان كان
فى الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية انتهى
واختار ابو على الاول اسم كان ضمير على ر على خبر كان من حيث انعى
او القيام ليس نفس العلم ولا متنزل منزلته ولان الحال حينئذ
من المضمر وضمير المصدر لا يعمل والثانى نعم على ان كان زائدة
واذا كنيت عن المصدر الذى سدت الحال مسد خبره قبل فى نحو
الحال نحو ضربى زيدا هو قائما فقولان احدهما الجواز وعليه

البصر

البصريون وهو مبتدأ وقائما سدت مسد خبره والثانى المنع وعليه الفرا
واجاز وا ما ضربك فكان حسنا على ان حسنا صفة للضرب وسقط الفرا
على انه صفة للبيا والكاف واجاز الكسائى وهشام عبد الله وعهدى
قد بين على تقدير العهد لعبد الله وزيد قد عين فقد رعبد الله ورفع
ما بعده ومنى قد عين لانه لعبد الله وزيد وكان خبر العهد كالكون
للحال خبر المصدر ومنع ذلك الفرا قال ابو حيان وقياس البصريين
يقتضى المنع قوله الصريح نصبه الواو اى الصريح فى المصاحبة
بان لا يحتمل غيرها او المصاحبة نحو من باد عيشه راضية والمعنى
بها بالواو وبان لا يحتمل غيرها وخرج بقيد الصريح عنها بان احتملت
العطف نحو زيد وعمرو قائمان فيجوز الحذف والاثبات وفيه البحث
السابق مع جوابه فى القسم غير الصريح وكانها زاد وا بالصريح هنا
معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص والا فالواو فى مثاله وهو
كل رجل وضيعته يحتمل العطف كان يجعل المعنى كل رجل وضيعته
مختلوفان او متعلوما ان تعالى او نحوه لان ووجه وجوب الحذف هنا
ان الواو تدل على الخبر كما ذكر المصنف وقد سد المعطوف مسده
فتحقق شرطا وجوب الحذف واعترض عليه بان الخبر المحذوف من نحو
مقتولان ومنتفيان خبر للمبتدا ين فلان مسد مسد الخبر واجيب
بان للمبتدا الثانى فى مسد مسد الخبر من حيث هو الاول فيجب حذفه
من هذا الوجه وان كان لا يسد مسد من حيث انه خبره ولا يشترط
لوجوب الحذف سد الشئ سده من كل وجه وبهذا يسقط ما قيل
من ان الخبر شئ فجعله بعد المعطوف وليس بعده ما يسد مسده
فكيف يجب حذفه لان الخبر الشئ من حيث هو خبر الاول يحله قبل
المعطوف قال الرضى هذا والظاهر انه حذف الخبر فى مثله غالبا
واجب نحو كل رجل وضيعته الصنعة بالصاد المهملة ثم
النون بالمعنى المصدرى اسم مفعول وبالضاد المعجمة ثم الياء الفتحة
بمعنى الاول سميت بذلك لانه اذا تركها ضاعت وضاع هو وهى
فى اللغة العقار والتى هى الارض والفضل والمتاع وفى مثل هذا التركيب
سؤال مشهور وهو تعيين مرجع الضمير من صنعته اذ لا يصح ان
يعود الى الكل اذ لم يقترن كل رجل بصنعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس

المقصود ان كل رجل معتون بصيغة رجل ما وجله مما صعب على النحوي
ولم يجد بدا من القبول والجواب عنه ان كل رجل ناب عن اسما ظاهرة
كثيرة وضمير نائب عن ضمائر كثيرة فضمير صيغته احمال الضمائر
متعددة فكل كثير وهذا الجمل راجع الى ظاهرة ذلك الجمل فضمير صيغته
يعود بكل اعتبار الى كل رجل كل رجل كانه قيل زيد وصيغة يقوم بكل اعتبار
انه رجل وعمرو وصيغته وهلذا الى ما يعصى فتامل وتعقل وتحسن
الروية تحليا ـــــ في النواسخ قوله باب يقرا بالتنوين
ويكون تنوين على اضافة الى الجملة التي تليه فحوله النواسخ جمع ناسخ
لاشكال افعلا فاعلا او صفة لغير عاقل يطرد جمعه على نواعل نحو لاقه
وصفا لعاقل وكما تسمى بالنواسخ تسمى ايضا بالنواقض قوله يقال نسخت
الشمس الظل اذا ازالته او محق الشمس الظل اذا ازالته رد رفعته باء
نبسطها لا يقال الظل ليس عرضا حقيقيا موجودا من الخارج حتى
يرفع لانه انما يريد به الظلمة التي هي عدم الضوء والعدم لا يمكن ازالته
ولا رفعه وانما يريد بها ضوء الضعيف كما تقول الحكماء فالشمس يزيده
والتزيل لانا نقول ان اطلاقات اللغة مبنية على ان اشياء المتغايرة
لم على ما عليه علما المعقول والحكمة فتامل قوله وفي الاصطلاح ما رفع
حكم المبتدا والخبر حكم المبتدا الرفع بالابتداء وحكم الخبر الرفع بالمبتدا
على الصحيح وحكم المبتدا والخبر المبتدا الذي له مرفوع يكفي عن
الخبر فلا تدخل عليه النواسخ وبه صرح ابن مالك يقول في شرح العمدة
لانه دخل عليه هذه العوامل لانه منزل منزلة الفعل فلا تعمل فيه
عوامل الاسماء كما لا تعمل الفعل ومن مقتضى هذا ان لا يعمل فيه الابتدا
لانه من عوامل الاسماء الا انه معنوي فاشبه المعنى الذي يرتفع
به الفعل اذا قيل يقوم زيد فجاز ان يعمل فيه انتهى قوله وهو كان
واخواتها في نحو ظننت بكان وعطف اخواتها عليها مع عدم تعينها
وهذه العبارة اشارة الى انها ام الباب قال ابن بشاكر كان
ام الافعال لان كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء عن معناها
ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما
ظرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار وبات وصار
اختان لاعتلال عينيهما وزال وفتى وانفك وبرح ودام اخوات

للزوم

للزوم اولها ما وليس مزيده لانها تتصرف وقال المصنف في تذكرة الصفوات
بتلان قبل دام اخوات لاختين لا يعملان الا في النفي وشبهه وليس وما دام
اختان لعدم تصرفهن والاخ غير متفق الاربعة اما يلزم قلتها في
او شبهه لعدم من ان يكون النفي لها او معها فاذا عبر الخافقد تنفي ما لتقد
كان واسوة بخ ذلك ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن
قال فالذي في الحفظ والذي قلناه هو الصواب وتراد المصنف بالاخوات
في قوله كان واخواتها وان واخواتها ظننت واخواتها الاشباه بينهما
من التقارب والتماثل كما بين الاخوات والتعبير بالاخوات دون الاخوة
لما لحظها بوصف الكلمات دون الافعال والحروف ومن قال الان كلا
من الفعل والحرف ونحو سماعي لان المونث حروفها وكم من اشتباه
مبناه اشتراك اللفظ وسوء لحظ وما ذكره من دفع كان واخواتها
للمبتدا ونصبها للخبر هو الصحيح كما سياتي وتسمية الرفع باسمها والنصب
بخبرها تسمية اصطلاحية حالية عن المعنى اذ للرفع ليس اسمها
حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرها
حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فاندفع بذلك ما قيل من ان للرفع
بعدها ليس اسمها وانما هو اسم للمعنى الذي وضعها وعلم انه لا
حاجة الى تقدير مضاف اي خبر اسمها ولذلك التسمية في باب ادون
اصطلاحية حالية عن المعنى قوله والفاظ قلته عشرة لفظة اي مشهورة
لناظر مما ذكروا اقتصاره عليها مشهورتها والا تعاقب عليها قال ابن مالك
وكذلك فعل الحال والمعنى زال وزام بمعناها قال وهما غير متدان ولا يكاد
المفهوم بهما من الامن عن الاستقرا الغريب من شواهد استعمالها
قوله لا يسلمك مسلم الخ ما دام خفتقيه دا ان عوا وقوله اذا رات
من لا يرى جهلها سلوا فقد بعدت في فعل المرمى قال واحترزت
بقولي بمعنى زال من وفي بمعنى فتر وزام بمعنى حاول او عجل انتهى
وسياتي ما فيه حتى يصير قوله وهي على ثلثة اقسام لو قال وهي ثلثة
اقسام كان احصر واظهر وقوله بلا شرط اي هما سياتي فلا ينافي
ما ذكروه من الشروط العامة لافعال هذا الباب والخاصة ببعض منها
وقد ذكر الرضي وغيره ما تدخل عليه شروطا قال الرضي واعلم انه لا تدخل
الا فعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما يكون للنعت المقطوع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا على مبتدا يلزم التقدير كاسما الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عدم
التصرف كاسم التعجبية ولا على مبتدا يلزم كونه في المثل الابتدائية فان
الامثال لا تغير نحو قولهم الطعن نطاء راوبلن تمرها الكونها الكونه في جملة
كالمثل كالجمل الاعتراضية كقولك فانت تطالق والطلاق اليه او يلزم
الابتدائية لو قوعه بعد اما او اذا الفجائية او لتضمنه معنى الدعا كالسلام
عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرناه في باب المبتدا انتهى
والمراد المبتدا او لوصوح ولو قدر شرط ابتدائية فلا يرد قول الرضي وقد
يغير في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة وهي بعض ذة المبتدا والخبر
لئلا يلتبس لا تنافي في المعنى المبتدا والخبر وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو
زيدا رجل مبتدا وزيد خبره انها هنا فقال الزمخشري وغيره لا يجوز
تكره بمعرفة الا ضرورة وقال المالكي بل يجوز ان اختيارا انتهى وقال
في شرح ذلك يجوز في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة وهو الطلب
الخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرناه في باب المبتدا قال ما دام فصيل
حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال وان شفاعيرة
هرا قا انتهى وقال الرضي بينا ولا تمنع اخبار هذا الباب بجملة طلبية وهو كما
لان هذه الافعال المقتضية صيغات لمصاد راخبارها كما تقدم الاشارة
اليه الا ترى ان معنى كان زيد قياما زيد قيام له حصول في الزمن الماضي
ومعنى صار زيد غنيا صار زيد غنى له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم
يكن ومعنى اصبح زيد قياما زيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح
وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة
فلو كانت اخبارها الطلبية لم يخل اما ان تكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية تناقض الكلام لانها لكونها صيغة لمصدر خبرها
تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة وتقرر
الطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فتبينا
بعبارة اخرى تصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره
فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان مربه لغلامه مخبر اعنه
بكان ثابتا عند المتكلم مسولا عنه عند هل غير ثابت عنده وهو تناقض
واما قولهم علمت ازيدا عندك ام لا فقائدة خبرنا ان زيدا ليس لاستفهام
المتكلم بعد الكلام خفي يلزم التناقض وان كانت طلبية وهي كما ذكرنا

صفة

صيغة الاخبار وان كانا الطلبيان متساويين اذ الطلب فيهما طلب الاخبار
تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد ورد الطلب فيهما
في الشعر قال الكوفي بالكاهة كونبي وان اختلف الطلبان بان يكون
احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كن فهل ضربت احدا وهو حال
واما ان كان خبرها امرا متضمنا معنى الاستفهام جاز لانه ذلك الخبر
يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام
فلا يبقى في الفعل اذ ذي معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون
الخبر قال قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم
ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام يحدث في الجملة
التي تليها بالا فصل معنى الاستفهام لانه جملة اخرى بعدها فعلى
هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام نحو اخبار هذه الافعال اذا لم تكن
مصدرها النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زيد لو جلوب
تصدر ما النفي في نحو متى لم تزرهذا واتى لم يزرهذا واي وقت لم تزن
سما جل ومتى لم تزرني اسلو بين ذلك ليس نحو اين ليس زيد فان
منعاد ذلك مبنيا على المنع من تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه
وان منعا ذا ابيا الى الحمل من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون
في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير
المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى وعلمه وقدرته ثم يقول فاكان
الخبر مفردا مستمرا على ما الصدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته
ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة شرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت انتهى وقوله ولا تقع اخبار هذا الباب جملا
طلبية مبني على ان الجملة الطلبية تقع خبرا للمبتدا وهو الصحيح كما
تقدم والتعبير للطلبية ذكره كان مما للكف من تبعيضها وينبغي التعبير بدل الطلبية فانه لا يجوز كان عمدي بعتله على قصد الاستئناف وقد
يقال الحاجة الى ما ذكر من الشروط لان كلام المصنف في شروط العمل وما ذكر
يشترط لصحة الدخول على المبتدا والخبر فتامل ولو كان قال الرضي كان
تكون ناقصة معنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي
يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا لا
وكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي
او شبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا ودخل انا لا نستمرار هم
مستفاد من قوته وجوب كون الله سميعا بصيرا لان لفظ كان
الا ترى انه يجوز كان زيد ناما في ضيف ساعة فليستيقظ واذا قلت زيد
ضاربا لهم يستفاد الاستمرار وكان قياس ما قالوا ان يكون وكذا ايضا للاستمرار
انتهى ما اردناه منه بقي ان يقال لعل يشمل نحو كان الله عليما بثبوت العلم له
اذ لا حقيقة لها ولا لان الزمان جزء معنى كان ولا ازل قبل الزمان لان الزمان
حادث ويراد الماضي بالزمان في معنى الفعل ما يشمل التوهمي فالزمان
الماضي عندهم يشمل كما بان الماضي الواقعي احدا يشمل الازل بحسب نظر
وقد يدل على الشك في كان الله ولا ينتفي معه قوله واسى واصبح واضحى
قال الرضي هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والمناقصة بمعنى
اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الامارة التي يدل عليها تركيب الفعل
اعني الصبح والمسي والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة هم
الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح كان
في الضحى فيقترن في هذا المعنى الخبر بمضمون الجملة اعني مصدرية
الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل يدل عليه تركيبه
والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد امير ان امارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمان الماضي وبمعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح
في الحال او الاستقبال انتهى ما اردناه منه قوله وظل وبات قالا بن
الحاجب اقتران مضمون الجملة بوقتها وبمعنى صار قالا الرضي يعني
ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقتران مضمون
الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار يستفاد من قوله ويقترن ايضا بزمانه
الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والحال والاستقبال وتقريره
ظل يظل ظلولا وقد بات يبيت بيتوتة وبيات اي كان في جميع الليل اذ لا
فاقتران زيد بزمانه بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدره
البيتوتة وبضارعته يبيت وبيات كباع يبيع وهاب يهاب
انتهى ما اردناه منه قوله وصار معناه كان بعد ان لم يكن نحو صار زيد
عنبيا وصار الطين خزفا قوله وليس قال الرضي قال سيبويه وتبعه
ابن السراج ليس النفي مطلقا لقولك ليس خلق الله مثله في الماضي

وقال

كان للدعاء قابلية الالصاق بالحين عرفا تقول لما زال زيد اميرا اى ثبت
لها الامارة دائما لحين زمان قابلية الاماوة وصاحبتها وفي دالة على
ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان
قبلها مستقبلا الزمان دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما وان قبلها
في او قد امت له كذلك نحو ما زال زيد يعطي الدراهم قال الرضي قد ذكرنا
ان معنى ما زال واخواته كان دوامها نفوذ لما زال زيد اميرا اى استقرت
الامارة ودامت لزيد مدة قبلها واستاهلها وهو وقت البلوغ الذي
يمكن قيامه بها صحيحا فحذف ذلك والمشهور فتح كسر العين كما تقدم وفيها
لغة ثالثة بالفتح وثالثة افتا قال الخليل الحكم ما فتئت افعل وما افتأت
افتأ فتاء بمعنى فتئ نحو ما افتأ ولا افتأ الاخيرة فصيحة وذكر الثلثة ايضا
ابو زيد وذو الصفاني فتوء بفتوء على وزن طرف لغة في فتئ والحاصل
ان زال واخواته كانت قبل الواو حرف النفي تعطي النفي المعنوي كما مر اذ
قلت الزيد عن المكان كان معنى ما تنفي عنه وكذا الباء وبعد دخول
حرف النفي عليها تعطي الاثبات للمعنوي وحينئذ فتجري عليها الاحكام
الثبوتية فلا تكون اسماؤها من الاسماء المختصة بالنفي كاحد وديار
ولا تنصب المضارع في جوابها فلا يقال ما زال زيد يزورنا فاكرمه
بنصب اكرمه على الجواب بل يجب الرفع على الاستيناف ولا يكون اسمها
نكرة فلا يقال ما زال رجل قائما ولا تدخل الباء على خبرها فلا يقال ما زال
زيد بعالم قائما وحول الباء في خبر ليس في قوله تعالى الست بربكم بمعنى
النفي قد علمت بما مر وحول همزة التقرير عليه فلا نسلم ان همزة فيه ليست
للنفي الحقيقي بل دخلت للتقرير فاذا دخلت على النفي انتفى بحقيقته
بل جهة النفي فيه معتبرة ولذلك جاء جوابها ببلى لان بلى لا يجاب بها
الا بعد ملاحظة النفي فتخلاف ما زال فانه صار ايجابا بحضا لدخول النفي
الحقيقي عليه ويجوز حذف ما ولا من هذه الافعال ولا يكون ذلك الا في جواب
القسم فاما ما قالته يجوز حذفها مع المستقبل نحو والله لا زال غدا مسافرا
اى ما زال ولا يجوز مع الماضي ولا مع الحال واما الا فيجوز حذفها مع الكل لوجود
قرينتها وهو النفي والدعاء وانظر هذا قالوا والا لتماس وانفصالهم استغنام
الانكار اى هل النفي هنا لانه في المعنى نفي فيجوز ذلك الذي يظهر ان حكمه
حكم النفي وهنا اشكال لان الاربعة المذكورة المذكور افعال ماضية

والنهي

لا يتصور دخوله عليها ويجاب بان المراد الاربعة وغيرها مما كان من مادتها
وبان التقدير وهو مادة اربعة وهو اربعة مادة زال وبرح وفتئ وانفك
والقرينة على ذلك تمثيله بالمضارع وقوله والدعاء الى بلا في الماضي وبين
في المضارع لما تقدم من ان نفي الدعاء وفا قالا من مصنوعه قوله
صاح شمر ولا تزل ذا كر الموت فمنسيانه ضلال مبين اى يا صاحبي احتهل
واستعد للموت ولا تنسى ذكره فان منسيانه ضلال ظاهر والشاهد في
حيث اجراه مجرى المتقدم النهي عليه وصاح مرخم صاحب على غير القياس
وشمر بكسر الميم ولا تاهيه واسم نزل مستتر فيه وهو يا تقدره انت وذاكر
الموت خبره ومضاف اليه قوله الا ايا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال
منهلا بجرعائك القطر قابله بدعائه والقطر اسم ذا لموجز او منهلا
خبرها مقدما والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والاكثر في استعمالها
ومعناها التنبيه فتدخل على تحقق ما بعدها وبا حرف ندا والمنادى
محذوف اى يا هذه او حرف تنبيه ولكن لا الاستفتاحية لما فيها
من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهو البراءة من العيوب
ومعناه ادام الله لك السلامة ومي اسم امراة وليس بجنسي كما قد يتوهم
كذا قيل وعلى الصاحبية اى اسلمي مع بلايا الدهر والمنهل للسايل بمنزلة الماء
ثانيا لاجرعاء مل منسوبة لانبيد شيا والقطر جمع قطر الماء وهذا
البيت خاتمة كتاب الدعاء لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب
وباستمرار النفع به وانما قام النهي الدعاء بما تقدم مقام النفي لان
المطلوب بهما ترك الفعل وكان طلبهما ان يقيد الدعاء بما مضى زال الاحتراز اذ من
زال الماضي يزيل بعض ما بمعنى من فانه فعل تام متعد الى مفعول
زل ضلا زال عن معركه اى يزيل بعضهم بعضا من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاي
لانه من باب ضرب يضرب وهو القياس والناقصة لا مصدر لها ولا امر ومن ما مضى
يزول فانه فعل تام قاصر ومعنا وانتقل ومنه افاده عميك السوءات
والا رحمان تزول الاولين زالتا ومصدره وزنه فعل ايضا لانه
من باب ضرب يضرب وذلك الناقصة وزنها فعل بكسر العين بنقل حركتها
كخاف يخاف في عينه واو وقوله ومع بعمله اى العمل المذكور بالنهي هو رفع الاسم
وبنصب الخبر قوله ما دمت حيا بخير فعيشي لان ما مع صلتها باتية من ظرفي
فاستحقت اعرابه ويجر حين بذلك حرف الجر الذي في قوله لانها تقدر بالمصدر

اعلم انها تقدر هي وصلتها بالمصدر بل قد يقال المقدر بالمصدر في الحقيقة انما هو صلتها بالمصدر فقوله وهو الدوام الاحسن ان يقول كالدوام لانا هذه لا تخفض بل دوام فهي مقدرة من ما دمت ما دخلت عليه والضمير لرفع دوام الاسم ونصبها الخبر كونها صلة لما المذكورة فلو لم تكن صلة لما لم يصح ذلك اذ العمل فيها كما اذا قلت دمت صحيحا فان المنصوب بها ليس خبرا وانما هو حال وكذا لو لم تكن نائبة عن الظرف فلا بقاء عرفت ما دام زيد صديقك والمرجع في ذلك كله الى متابعة الاستعمال ولو جئت بما دامت محسنا كانت مصدرية لا ظرفية لان المعنى عجبت من دوام الاحسان لا من مدة دوامه وكذا كانت تامة في نحو ما دام زيد شقيا ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض ولا توجد الظرفية بدون المصدرية قوله لانها تقدر بالظرف وهو المدة صوابه لانها تائبة هي وصلتها عن الظرف قال في المغني والزمانية اي والمصدرية الزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفت ما وصلتها فجاز في المصدر الذي نحو جئتك صلاة العصر واتيتك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فانتفوا الله ما استعطتم فالا ولو كان في معنى كونها زمانية اي تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية ثم قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاء لهم المخفوض لا يسمى ظرفا قوله ان يتوسط الخبر بين الاسم والفعل اي ان يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد به مجرد الدخول قوله وكان حق علي نصر المؤمنين حقا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها وهو نصر المؤمنين قوله كان للناس عجبا ان اوحينا عجبا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها وهو انا اوحينا فان قلت ما معنى اللام من قوله تعالى اكان للناس عجبا وما الفرق بينه وبين قولك كان عند الناس عجبا قلت معناه انهم جعلوه لهم العجبة يتعجبون منها ونصبوه علما لنهم يوجهون نحوه انكارهم واستنكارهم وليس عند الناس هذا المعنى كذا ذكره الزمخشري في تلك الاعراب في غريب الاعراب والهمزة للانكار

وان

واذا وحينا اسمها وعجبا خبرها وللناس متعلق بمحذوف على انه حال من عجبا لانه في الاصل صفة له او متعلق بعجبا ولا يسمى الفاعل واسم المفعول وشبههما تعتد به معوله وقيل متعلق بكان الناقصة قوله وقرا ٥ حم والحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر اذ تولوا وجوهكم اسم ليس وخبرها وهو ان تولوا وقرا بالرفع على العكس قوله سلني ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوى عالم ومجهول قال الشلوبين ابن عادياء الغساني اليهودي والناس مفعول سلني اي سلني الناس عنا وعنهم ان جهلت حالي وحالهم والشاهد في عجزه ظاهر قوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاتة باد كان الموت والهرم قال الشيخ شيخنا يعني ان لذاته مرفوع بدامت اسما لها ولا يخفى ان في الذي فصل العامل المنغصة من معموله اي باد كان اجنبي وهو بذاته ولو جعل اسم دامت ضمير العيش بتأويله بالحياة ولذاته مرفوعا بمنغصة نائب فاعلها صلة من ذلك ولا شاهد فيه حينئذ انتهى قال الشيخ وقد يجاب بانه حان الفصل بين العامل ومعموله للضرورة وفي قوله ولو جعل الخ غرو وكاكة للجمع بين تانيث ضمير العيش في لذاته في جعل واحدة وحينئذ فقد يقال هذا الاحتمال بعيد فلا يتدفع في الاستشهاد انتهى وقال الشهيد ويجوز ان يكون من باب التنازع على احتمال الثاني والاضافة الاولى فيكون الضمير المستتر اسمها وهو مقدم على الخبر ولذاته فاعل منغصة الذي هو خبر دام فان قيل لا يصح ان يكون من باب المتنازع فيه لانه سببي مرفوع وهو لا يجوز التنازع فيه فصل العلة الذي ذكره وهو امتناع التنازع في السببي المرفوع مفقود ههنا وينبغي ان يستشهد بقوله لما دام حافظ سري من وكفت بها نهيا والذي لست عنه راعيا ابدا انتهى وعلى حمل جواز التوسط ما لم يمنع منه مانع وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء قوله وعن ابن درستويه انه منع تقدم خبر ليس ومنع ابن معط في الفيته تقديم خبر دام الخلاف في ليس نقل ابو حيان عن حكاية ابن درستويه وبعضهم نقل المنع عن بعضهم فيها تشبيها لها وهو محجوج بالسماع ولم نطلع ان بالخلاف في ما دام فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسي واتى بلا وهم وابن عصفور ومنع ابن معط رد بانه خلاف المنقول كما قال المصنف والقياس يساير لصوابها والاجماع والصحيح الجواز في الجميع من غير استثنا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله والدليل على ذلك قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم الخ
مع الدليل يدل على جواز تقديم الخبر وهو حسن وهو الذي صححه ابن مالك في
التسهيل فقال ولا يلزم تاخر الخبر اذا كان ضميرا متصلا في القوم افتقوم وسواء
كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها رافع لضمير الاسم ولا يقوم منعقدا
ذلك مطلقا فلا يجيزون ابو قائم كزيد لا كان ابوه قائما زيد ابو قائم زيد
كان زيدا ولا كان يقوم زيد على ان يكون في زيد اسم كان ويقوم خبرها قال ابن
السراج وهو القياس جواز وان لم يسمع قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوت
ذلك في المبتدا كقولك الفرزدق في ابي حلقة امه من محارب ابوه قام لو كانت
كليب تصاهرهم وهم من منع اذا كان الفعل رافعا ضمير الاسم نحو كان
زيد يقوم وجاز نحو كان في الدار من يقوم كان زيد يقوم ابوه قائم وكان زيد يقوم ابوه وصحح
ابن عصفور قال لان الذي يستقرح بانه كان اذا احتد فيها عاد
اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم
يرجعا الى ذلك فلو لم تقدم المعمول لوجب تقديم العامل لانه لا يجوز
وسيبويه القائل بصحة ابن بصحتي وغيرهم من البصريين واعترض بانه لا يلزم
من صحة قولك زيدا ان العرب وزيدا لم اضرب تقديم اضرب
لان ولم واجيب بانا انما استغنى تقديم اضرب بحيث تقدم زيدا الذي هو معمول له
لاجل كون اضرب هو العامل ضعيف وهو لن ولم لا خلاف في زيدا الا انه
معمول عامل قوي وبدليل ان البصريين اجازوا زيدا ضربت العمرو ومنعوا مع قولهم
لا تتقدم ما كان فعلا فاجازوا التقديم اذا كان فعلا للمعمول ولم يجيزوا
تقديم العامل وهو انا نتبين بذلك ما التبس فالمقتضي لتقديم معمول الفعل
هو كون الفعل لا يجوز تقديمه لان ما لا يليها فعل قاله المصنف والمانع
من ذلك ما التبس غير ما ذكر فمثال ما التبس قام في خبر قام فيتعين ان
يكون الخبر قائما ومن العرب
من يجيز ذلك ويجعل قام اشارة الى ان زيدا من الصنف قائما الصورة الاولى
وهو ان يتقدم على عامه خلاف في الامتناع فيها صحيح واما الصورة
الثانية وهي ان يتقدم على عامه وحدها فظاهر كلامه الامتناع في
على ما قبلها وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها
وهذا بعد تسليمه انما يمنع ما نفيا بالاتفاق بدليل بلى لا يمنع
اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخر كون ما موصولة
جزء في ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد

اجاز

اجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل وقد يقال
اختلافهم في ليس لا ينافي الاتفاق في هذا المدرك فخصها فلتامل وايضا
لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف في ههنا
وقد يقال ايضا لعله لم يعتد بالخلاف وينقله قوله وذلك لا يجوز
من نص على امتناع الفصل المذكور صاحب الافصاح وابن الناظم
قيل والقياس الجواز لان ما حرفي مصدري غير عامل فلا يمتنع فيه
ذلك الا ان ثبت ان هذا لا يتم في نحو ما التبس الخ كذا في شرح التسهيل لابن
قاسم غير انه ذكر الشيخ خالد قال عقب قول المصنف او وصلتها لا خبرها ام
امتناع الا ان معمول الصلة الحرفي المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز تسلط
بين ما هو عام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته
معمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور
فان قلنا بعدم تصرفها فيمتنع ان لا يجوز فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه انتهى كلامه
وهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج متبع الكوفيين مبني على قولهم
ان ليس حرف كما قدمتموها عامة كان وواقفهم المبرد وان كان مذهبه
انها فعل نظرا لعدم تصرفها وبنائها الخاص فلشبهها عسى اي
الجمود وخبرها لا يتقدم فكذا خبر ما اشبهها لضعفه بالجمود
وقاسوها ايضا على نعم وبئس وفعل التعجب قال السراج في بين ليس
وفعل التعجب ونعم وبئس فرق لان ليس يدخل على الاسماء كلها تظهرها
ومضمرها معرفتها ونكراتها وتتقدم خبرها على اسمها ونعم وبئس
لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا نعلم وفعل التعجب لزوم طريقة واحدة ولا
ولا يكون فاعله الا مضمرا فكانت ليس اقوى في ذلك وبين ليس وعسى
فرق لان عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو لعل وليس بخلاف
ذلك فلا يلزم من امتناع تقديم خبر عسى عليها امتناع تقديم
خبر ليس لانها احالة على النفي وليس وليس دالة على النفي
وليس هو في لزوم صدر الكلام كالنفي لانه وان لزم صدر
الكلام فيما لم يلزمه فيما عداه ذلك قوله وتقدم المعمول يوذن
بجواز تقديم العامل تقدم ما يرد عليه قوله والجواب انهم
اتسعوا في الظروف فما لم يتسعوا في غيرها وذلك لان كل حد

عليها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشك كالمتيقن فيحل
تدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واخوي الجار والمجرور بحراة لمناسبته
للظرف وقال الكسائي في التقدير جار ومجرور وقال بايلزم من جواز تقديم
ما استتبع فيه جواز تقديم ما لم يثبت فيه الاشياع وقوله مما يستمعوا
في غير هذا الموضع وقع المصدر حول بهم حيث قالوا انهم استمعوا في الظروف اما الى
جواز تقديم الظرف اذا كانت ظرفا فواضح لانهم لم يشترطوا في الاخبر ليس يقتضي عموم متعلقه
اذا كان ظرفا واجيب ايضا بان الظرف في الاية متعلق بليس ولا مانع
من تعلق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون
وقد صرح الرضي بانه لا مانع من تعلق يوم في الاية بليس واجيب ايضا
بان يوم معمول المحذوف تقديره لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم
او تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس بمصروف عنهم وعاجله حالية سوكد
او مستانفة واجيب ايضا بان يوم في محل رفع بالابتداء وبني على الفتح
لاضافته الى جملة يأتيهم وليس بمصروف خبره ويحتاج على هذا الى تقدير
العايد فتدبر والذي يشتغل بمعنى صار يتقدم عن الرضي ان اصبح واضحى
واضحى يستعمل ناقصة مطلقا من غير اعتبار الا ما منه التي تدل
عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل ما اعتبار الزمن من
الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال له
امسيت تضاف واسمي اهلها احتملوا الخوف عليها الذي اخوف على البيد
الاستشهاد به اغا هو باعتبار امسيت حالا ما اعتبار امسي اهلها
احتمالا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبر المد ويقال الخوف
عليه واهلك ولبيد اخو نشوان لقمان وهو منصرف لانه ليس
بمعدول وزعم العرب ان لقمان هو الذي بعثته عاد في وفدها
يستسقي لها فلما اهلكوا اختير لقمان بين بقاء سبع بترات سمر
من اطب عفر في جبل وعر لا يمسها القطر ويقاء سبعة انسر
كاهلك نسر جليف بعده نسر فاختاروا لنسور وكان اخر نسوره
يسمى لبدا فلم اضحى يأتي قاعوا لحي وبيض بيضا بعد تنبيي يبغي
عندلاذ بالشاهد فيه ظاهر وصح الزمخشري ان بنات ثاني بمعنى
صار وحمل عليه لابدي صلى الله عليه الصلاة والسلام فانهم كما لا يدرك
ابن بنات يده ورده ابن مالك لاحتمال حمله على معنى بنات الاصلي

قوله

قوله ويختص ما عدا فتى وذال وليس الخ قال الرضي قالوا ولم تستعمل
الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهد عليه
اشتى وما قاله الرضي نقل عن اكثر ائمة
اللغة والنحو انها تكون تامة قوله وان كانت وعشرة واعلم ان كان
اذا كانت تكون بمعنى ثبت وثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه
بالامكانية نحو كان ابوه ولا شيء معه وتارة بالحدث نحو اذا كان استشاقاه فتوضأ
وتارة بالحضور نحو وان كانذو عسرة وتارة بالقدر او بصحة نحو ما شاء الله كان
كذا قال ابن مالك وفي التعبير بالقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد
السبب والمسبب وكفل نحو لغت الصبي بمعنى غفلته او غفل بقال كتب الصبي
بمعنى غفلته فهذه ثلثة معان لكان التامة هي ذا وتها قاصرة وقال الاخفش
متعدية ومصدرها من الكون المصدر الناقصة معدود من اشتباه
الالف بمعنى فعل لمصدرها الكيانة كالحراسة والكلاءة ووزن كاد
فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم
يقولوا في كائن انه وصف من فعل المحل فلو اضمحان ابدا حين يمسون
وحين تصبحون بمعنى امسي واصبح اذا كانت تامة في الضحى والمساء
والصباح يقال اضحى يزيد اذا دخل في هذا الوقت ثم لما دامت السموات
اي بقيت ومعناها تامة بمعنى بقي او سكن ومنه الحديث لا يبولن
احدكم في الدائم اي الساكن وفي الصحاح دام الشيء سكن وليزيد بمعنى بقي
لم ذكر ان هذه التي بمعنى سكن يعدى بالتضعيف وبالهمزة فقال ويقال
دوعيت القدر وادمتها اذا سكن غليانها بشيء من الماء وظل اذا كانت
تامة تكون بمعنى دام نحو وظل الظل هذا لكنا سواء طالما بغى ظل الليل وظل
النبيين على الهاباذي ومن وافقها انها لا تكون تامة وهو محجوج
بالسماع وتكون صار تامة اذا كانت بمعنى رجع فتتعدى بالى نحو
الله تصير الامور وضم وقطع فتتعدى حينئذ بنفسها الى واحد
يقال صاره يصيره ويصوره كما في ضم وقطعه كذا في شرح التسهيل
لابن قاسم وهو في ذلك تابع لابن مالك واعلم ان الناقصة تحول الشيء
من صفة الى صفة اخرى نحو الفقير غنيا والعالم جاهلا او من حقيقته
الى حقيقة نحو صار الطين حجرا ومادة هذه صار بحد والتامة التي بمعنى
رجع لها ما دة نان هذه وصروبطا ولا مادة لاولى لم يات له ان يذكر

هذا أي صار نصارا وفي الصحاح صاره يصوره ويصيره أماله وقرئ فصرهن
إليك بضم الصاد وكسرها قال الأخفش يعني وجههن يقال صر إلي وصر
وجهك إلي أي أقبل علي وصرت الشيء أيضا قطعته وصيرته ومن قال هذا
جعل في الآية تقديما وتأخيرا أي خذ إليك أربعة من الطير فصرهن
انتهى فلم يحك فيها ثالثا بمعنى ضم مع معنى أمال فوجه وقطع وقال أيضا
لما ذكر مادة صير وصار الشيء كذا أي صير صيرا وصيرورة وصرت
إلى فلان مصيرا كقوله تعالى وإلى الله المصير والقياس المصار كالمعاش
انتهى ولم يذكر في هذه صورا وصيرا بالنا فصيره وذكرها مصدرين وثنى
بالتامة وذكر لها مصدرا آخر أيضا ولم يفسر واحدا منهما والظاهر
في تفسير التامة أنها بمعنى انتهى لا بمعنى رجع ولهذا المعنى لا بد منه وليس
هو معنى رجع كذا قال الدماميني وتستعمل برح بمعنى ذهب أو ظهر وقد
فسر قولهم برح الخفاء بهذين المعنيين وفي الصحاح برح الخفاء أي
ظهر الأمر وكأنه ذهب السر ويمكن الجمع بينهما تأملوا وبات وبات له
ليلة كليلة ذي العائر الأرمد في قول امرئ القيس بن عابس الكندي
الصحابي رضي الله عنه على الصحيح لا ابن حجر الكندي خلافا لمن
زعمه والعائر بالعين المهملة حكى العوير وهو القذى في العين
تدمع منه وقيل هو نفس الرمد وعليه فالأرمد صفة مؤكدة وعلى
الأول صفة مخصصة والشاهد في بات حيث استعمل تاما مستغنيا
عن خبر والضمير فيه للشاعر وفيه التفات من الخطاب في قوله
تطاول ليلك بالأثمد إلى الغيبة وبات لم ليلة حال من فاعل بات
والحال أن [illegible] كانت شديدة وإذا كانت تامة كانت بمعنى أقام
ليلا أو نزل بالقوم ليلا ويقولون أيضا بات فلان القوم أي أتاهم
ليلا ولا ينبغي أن يفسر هنا بنزل لأنه يتعدى بنفسه ونزل
بالباء قوله وما فتئ نائيم الكمال هو الصحيح يعني أن التام من أفعال
هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوب ولذلك يسمى تاما
[illegible] وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان
لتمام معناها حينئذ والاقتصار على الحدث والزمان لتشبيهها
بالأفعال الموضوعة عند المحققين لمجموع الحدث والزمان والنسبة
المعينة إلى فاعل معين قوله لكونه لم يكتف بالمرفوع به كلاما

وإنما

١٤

وإنما يتم كلاما بالمرفوع مع المنصوب قوله لكونه لم يكتف وعلى قول الأكثرين
لكونه مسلوب الدلالة على الحدث ومجردا للدلالة على الزمان قال الرضي وما
قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء
لأن كان في كان زيد قائما يدل على معنى الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره
يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام حصول القيام أو لا بلفظ دال على
حصول ما ثم تعين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل
القيام فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير
الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان
ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل المقصود ولو قلنا قام زيد لم يحصل
هاتان الفائدتان معا فكان تدل على مصدر مطلق يتقيد في خبره وخبره
على حدث معين واقع في زمان مطلق يتقيد في كان لكن دلالة كان على
المصدر وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الأفعال
الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الذي معناه الكون في الصبح
أو الصيرورة ومثله أخواته وما دام الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه
استمر وكذا أخواته وليس الذي معناه الانتفاء فدلالتها على حدث معين
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى المذكور
الذي قالوا انتهى باختصار وهو نص في مخالفة ابن مالك وكذا المصنف
في استثنائه ليس زاد عليها أنها لا دلالة لها على الحدث واستدل ابن مالك
على أنها لا دلالة لها ما عدا ليس من هذه الأفعال الناقصة على الحدث بأمور
أحدها أنها تستعمل وأمر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة
لطلب تحصيل الحدث المتصل بالزمان الثاني أنها يستعمل لها اسم فاعل
نحو زيد كائن أخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث
قام بها الثالث أنها تصاغ [illegible] فمصدر نحو [illegible] تكونا ملكين
وكذلك [illegible] الرابع أنه قد جاء [illegible] في توهمه الغنى
وكونك إياه عليك يسير [illegible] من قال المطلوب بعد الكون حال
قال ابن قاسم ويحتمل أن الأصل وكونك تفعل أي كونك تفعل المذكور من
بذل وحلم ثم حذف الفعل فانفصل الضمير قال ابن مالك [illegible]
[illegible] الخامس أن منها ما شرطه النفي فإذا أصلها
انتفى زيد غنيا فأدخلت [illegible] على الانتفاء كالمزم أن ينصب النفي

عليهما بزيادة الحدث الخاص فيكون قولك ما انفك زيد غنيا وما يزيد غنيا
في المعنى زيد في الزمن الماضي بعضي واحد والواقع نحو الآية السادسة انتهى
في افادة الزمان وهو معاينهما متمايزة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالف
في المعنى لصار زيد غنيا وما يبه الافتراق غير ما به الاتفاق
للفعل غير الزمان الا الحدث الساري واذ دلالة الفعل على الحدث
اقوى من دلالته على الزمان لان دلالته الماذن اقوى من دلالة الصيغة
فكيف تجرد من المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته
عليه ضعيفة لتامن ان الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان
معا فالدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده
اسم زمان لتناسبهما لان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين والاخراج
عن الاصل لا يقبل الا بدليل ولعاشرانها لو كانت دلالتها بحضوصة
بالزمان لجاز ان ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملة تامة كما ينعقد
منه ومن اسم زمان ولا يخفى ما في بعض هذه الوجوه من الضعف
واعلم ان هذا الخلاف الذي ذكره المصنف ينبني عليه خلاف في انهما
هل تعمل في الظرف والجار والمجرور كما ذكره ابو حيان في الارتشاف
وذكره المصنف في المغني وذكره غيرهما وهو حسن واحسن ما وجه
به سميت تسميتها بالناقصة ما ذكره ابن الناظم في بعض نسخ
بقوله والذي ينبغي ان يحمل عليه قول من قال انهما كانا الناقصة
مسلوبة الحدث دلالة الافعال اللازمة في تسميته معناها
الى عزم ويلتزم دلالة الظروف عليه فسمي ذلك سلبا ليس لان الحدث
نفسه قوله والصحيح الاول تقدم ما يعلم منه وجهه قوله وناب ره فلا
يحتاج الى ضمير قوي في ميضروب ما ذكره من ان كاد الزائدة لا يرفع
لها هو راجع الى الخبر سوق قال لانها تفيد الحرف الزايد فلم ينب الى عملها
من الاسناد ولانها قد ثبوت سين على معمولها كلو توفي معنى
مرفوعي لزم الفصل بجملة بين الجار والمجرور ولا نظير له وذهب
السيرافي والصيمري الى انها رافعة لظهور المصدر والبداية هي عليه
اي كان هواي الكون قال الرضي وهو هوس اذ لا معنى لقولنا ثبت
الثبوت وقوله بدا لان من تلك التلوين بمعناه بادا فالمصدر
بمعنى اسم الفاعل وقولنا ان تكون بلفظ الماضي قال الرضي ولا تزاد

ولا تجر دلاي عن الزمان الا امامنيه لخفتها انتهى وشدت زيادتها بلفظ المضارع
كقول امرء القيل ابن ابي طالما انت تكون ماجد نبيل اذا نهضت شمال بليل اي
انك تكون بين سنتين متلازمين اي متصلا لبين ليس جارا ومجرورا وشذت
زيادتها بين الجار والمجرور بقوله سواة بين ابي بكر تسامو اعلى كان المسومة
العراب وزيادتها بين ما وفعل الاتفاق وذهب الفراء الى جواز زيادتها
اخرا فتقول عندي زيد قايما كان والصحيح المنع لان الزيادة على خلاف
الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه وزيادتها هو حزه لم
تسمع وقضية كلام ابن مالك في التسهيل ان منع زيادتها مقصود ا محمل
وقد اطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في قوله كان الله غفورا رحيما
مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر وانما اشترطنا في زيادتها على الصحيح
ما ذكرها لانها اذا كانت لا يكون لمعتنى دشانتم وما ذكرا خرا يكون محط
الفايدة وكلاهما ينافي الزيادة ولا يخص زيادتها بالضرورة لقول ابي
امامة اوبنى كانا ذه صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه قول
فريدة كانه بين ما وفعل التعجب وقال السيرافي كان خبرية وفيها ضمير و
احسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان لا يسند على صيغة التعجب قال
الرضي وقد يتم الفصل بكان في نحو انا كنا احسن زيدا انه كان في الماضي
حسن واقع دايما الا انه لم يتصل زمان التكلم بل كان دايما قبله
قوله ولا تعمل زيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل لانها لم يوت بها الا
قال الرضي اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى
زيادة الكلمة في كلام العرب ولذا قيل في قوله تعالى ومن كان في المهد صبيا
انها زايدة غير مفيدة للماضي الا افاده المجرم وصبيا على هذا حال ولذا
قيل لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق ومن الجاهلية كانوا والاسلام
وكذا اذا دلت على الزمان الماضي لم تفعل نحو ما كان احسن زيدا ولذا عرفهم
ان من افضلهم كان زيد لعند سيبويه وقال الرماني زيدا اسم ان وكان
خبرها ومن افضلهم تقدم كان خبرا ذ لا ينعقد على اسمها الا اذا
كان ظرفا ففي تسميتها بزيادة نظر لما ذكرنا ان الزايد من الكلام عندهم
لا يفيد لا محض التاكيد قلت الاولى ان يقال سميت زايدة لانها كانت تعمل
عملها وانما جاز ان لا تعمل معها انها غير زايدة لانها كانت تعمل
لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المفيد في الخبر يغني

عن الدلالة على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول
لما يدل عليه من الحدث لا للزمان بقرائن تخرجها في بعض المواضع
عن ذلك الحدث المطلق لا غفل الحاين عنه فاذا خرجتها لم يبق الا الزمان
وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف الا ترى الى الزمان
فقط فانه يجاز وقوعه مرفوعا لا يتقيح غيره حق الظرف ايضا فيه
بينا كالحاق بالظروف التي يتسع فيها فتقع بين يدي التعجب وفعله
وبين الجار والمجرور فنشتان كان تقييد الماضي لا تعمل مجرده عن
الدلالة على الحدث المطلق انتهى وتخلص من كلامه امران احدهما
ان كان الزاهر لا تدل على الزمن الماضي وانما يدل عليه كالزايده
نحو كان احسن زيد وبه بدا يدل في حاشية الخفيد من انها للدلالة
على الزمن الماضي ومحى عليه ان الحكم بزياده تنافي قوله كان احسن زيد
فيه يجوز دلالة انها هنا على الزمن الماضي والثاني انها جردت عن
الدلالة على الحدث ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن
ذلك لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت
كالظرف انتهى وقيل ان يقال انها تجردت عن الزمن والدلالة على
الحدث غير مراد بل المانع من بقائها على الدلالة ويؤيد ان سيبويه
قال بزياده انها في قول الفرزدق وجيران لنا كانوا كرام قولما اعترض
عليه بانها لو كانت للضمير لجيء بادة ذلك ليس بما نع من زيادتها
كما لم يمنع من الفاء ظننا عند توسطها او تاخرها اسنادها الى
الفاعل نحو زيد ظننت قايم وزيد قايم ظننت ومن صرح بضعف
هذا الجواب الامام ابن مالك واذا انتفت زيادتها مع الضمير
المستلزمة للدلالة انتفاء على الحدث والزمان والا لم ترتفع الضمير
فلتنتفي زيادتها بدونه من باب اولى ويؤيد ايضا ان
الامام ابن مالك مجوز في نحو كان اذا احقوقن ممكان الفعل
الثاني فتاكيدا لفاعل الثاني ونسبه العلم اظهر اذا جاز الغاؤه
عن العمل مع ان الظاهر انه لا يتاتى عوض تجرده عن الحدث فليتامل وانظر ما نقلناه
عنه في الاول مع بقاء دلالتها على الحدث فليتامل وانظر ما نقلناه عنه
في الامر الثاني من قوله لانه لا يبقى الا الزمن قوله تكون مضارعها

فيه

فيه نكته وهي انه لو قال تكون يكون بحوز حذفها لكان خاصة بكون فلم يبق عمة
من خواص الابتداء بل فلما اضاف المضارع الى ضمير كان صح ان كانت اخصت
بان مضارعها يجوز حذف نونه نحو لم اكن بلفظ المضارع انما اشترط
كونها بلفظ المضارع لانها اذا كانت بلفظ الماضي تكون النون لازمة
لحركة لو الحرف الحرك لا يحذف لقوته بالحركة ونوسوغ هذا الحذف كثرة
استعمال هذه الكلمة وشبه النون بحرف العلة وصرح بالمضارع
الماضي والامر اما الماضي فلما تقدم واما الامر فلان حذف نونه يؤدي
الى بقائه على حرف واحد وليس الحذف مختصا بالناقصة بل التامة
كذلك قرئ ان تك حسنة ترفع حسنة وهي تامة لكن الحذف فيها
اقل قال ابو حيان وحذف هذه النون شاذ في القياس لانها ليست
الكلمة لكن سوغه الكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة قوله لم
وانه تكون بجزومة اي بالسكون اذهو الاصل والمتبادر عند الاطلاق
واحترز به عن المرفوع وعن المنصوب وعن المجزوم بالحذف وعن الساكن
اخر الموقوف كاسيائي بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما
الكبرياء انتفاء الحاتم ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه
بحذف النون وانما اشترط كونه مجزوما لانه بالجزم يكون بحذف حرف
العلة او بحذف النون او بحذف الحركة والحذف يوشر بالحذف ولان
الجزوم هو المنصوب محركة فهو مظنة لعروض الحذف لعقوبتها بالحركة
واشترط ان يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم يحذف
لانها انما عرف لكونها اخرا ولما اتصل الفعل بالفاعل صار النون
اخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه ولا يخفى ان شرط الجازم
يجري به ايضا نحو النسوة لم يكن قايمات اذ هو مبني فليس مجزوما
وانما دخل عليه الجازم ليزاد هذا الحذف اي حذف النون لكثرته
جايز والحذف ان الاولان يحذف لضمة الجازم وحذف الواو هو
للساكنين واحيانا قوله ولا يجوز الحذف في نحو لم يكن الذين كفروا
خالفه هنا ابو يوسف فاجاز الحذف في نحو لم يكن الذين كفروا ومن
المراة سامت فقلت اديت المراة حيضها وحملها الجماعة على
الضرورة ولكن سيقع ان كان ما وكرر افضل قوله ان يكنه قال سلط
عليه قاله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه بكفا عنه لما ظلب ان يقتل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ابن حاصحين اخبر بانه الرجال وقال بعده وان لا يكنه فلا اخبر بك
وقتله قوله الضمائر ترد الاشياء الى اصولها اورد علية مثل بدل ودمن
واقول واجيب بان مراده ان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها التي استعملت
على غير الاصل الى اصولها المستعملة وبذا ذكر من اليد واخويها اصلة غير
اصلة غير مستعمل قوله واجوز اخذ فيها مراده بالجواز مقابل الامتناع قلا
يناقض ان حذفها عند تعويضها واجب لانه لا يجوز الجمع بين العوض
والمعوض والقرينة على اذ مراده ما ذكر قوله الاتي ثم ان ندر ما عوضا قوله
فتارة تحذف وحدها وتبقى الاسم والخبر يعلم منه ان الكلام في الناقصة
واما التامة فالقياس انها كبقية الافعال فلا يجوز حذفها القرينة قوله
اصلة انظلقت اذ كنت مطلقا اي لاجل انظلاقك انظلقت واغا بين
تقدير هذا المثال بقوله اصلة الى اخره لدا عيين احدهما الرد على
الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال ونحوه شرطية
كالمكسورة وثانيهما التنبيه على ان هذه مفتوحة واعترض شيخ
شيخنا ما ذكره المصنف بان قيه دعوى تحتاج بلا دليل لامكان ان يدعي
ان اما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر منطلقا اي في
حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط اي تذكر وحده
انفصل الضمير وصار منطلقا حال الاخبر كان وهذا نظير ما جوروع في
اما عالما فزيدا عالم بدل على ما اختاره ابن الفا بعد المنصوب في نحو
فاذ قوحي لم تاكلهم الضبع فانه منا قلما قدروه فتامل وبسبا في
ما يعد اند فاع التناقاه قوله للاهتمام به قال الشيخ في دلائل
الاعجاز اذا لم تجد هم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يقيس وجه العناية بشي
ويغرفله معنى وقد ظن كثير من الناس انه ينبغي ان يقال قدم
للعناية ولكون اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
قديم كانت اهم انتهى قوله والقصد الاختصاص وفيه لمنع للكو
لامنع الجمع لانه يجوز تقديم اللام للامرين جميعا قوله حذفت
كانا حتصاصا ايضا ويدل لذلك تكثة الاستعمال مع دلالة ان المصدرية
فانها تستدعي الفعل كاستدعا ان الشرطية لاحد ليل على الخاص
فقد العامل الناصب لوجود الضبع في منطلقا وهو كان في قوله

فانفصل

فانفصل الضمير لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به قوله غير زيد تما عوضا
انما حصتها بالزيادة لحيثيتها المزيدة في قوله فيما رحمة من الله ولكنت
بلختكا ذ وهو ليس وما ذكره المصنف هو الصحيح في المسئلة وبقي فيها كلام
اخر فرع بعضهم اذ كانا لمحذوف فيها تامة في المنصوب حال وزعم ابو
ابو علي الفارسي ان ما هي الرافعة لضمير الشان تكونها عوضا من الفعل فنابت
منابه العمل وزعم المبرد ان ما زايدة لا عوض فيها وهي كانها كانه معها
عوضا ما كنت منطلقا انطلقت ولم يسد مستدل من جهة السماع
قال العيني جماعة وهو الحق عند الخاصة اذ قصارا حينئذ التاكيد والتقوية
فالجمع بينها جمع بدليلين وهو جايز والمعنى بكونه عوضا كونه يدل على
ذلك وحذف لا ان يدل عليه بشرط ان يحذف وليس الخلاف في ذلك
ثمرة معنوية انتهى تخضضا قوله ثم ادغمت النون في الميم اي وجوبا لما
بينهما من التقارب في المخرج قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه قولا يا خواسية اما انت ان تغفر فان تومي لم تاكلهم الضبع
ابو حيان اشد بخا معجمة مضمومة شاعر مشهور اسمه خفاف بخا معجمة
مضمومة وفا بين بينهما الفا بن نوبه بنون مفتوحة على وزن ثمره
وهي امة والنغر عدة رجال من ثلثة الى عشرة والنفر ايضا الرهط والمراد
به البيت والضبع على وزن الرجل السنة الجدبة وقيل تسمية لانها ارهم
انيابها للحيوان المعروف وشبح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدائد
التي تحصل من حذف السنة شبهها باكل الحيوان استعارة تبعية اي
تهلكهم بسبب الجذب وهو الداعي لهم على اكل الضبع لحاها المتعمة
وهو الغط شبهها هلا كها بالحيوان اكل او شبه السنة الجدبة بالوحش
المعروف ومراده انه قيل قولا بالمهلكة السنة الجدبة لما هم
عليه من القوة والجدبة وقيل ان المخاطب البيت على وجه الخرفتال
معناه انك عدح ايا خراشة اي انا نخبر ولا تاكلنا السنون
ولا يضرنا ضا ولا حال ان كنت ذا نفر بعض انا بنعمة ما دمت في نعمة
وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوز والجبي
ان المفتوحة شرطية وقالوا قد قرى ان تضل بفتح الهمزة وكسرها
والمعنى واحد ان المكسورة قسم شرطية فلذا المفتوحة مثلها وما عندهم
عوض من الفعل المحذوف قال الرضي ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب

لمساعدة للفظ والمعنى اياها اما المعنى فلان معنى البيت ان كنت ذا
عدو فلست بمزدوا اما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما
انت وامّا انت مرتجلا افادتهم بكلا ءما تالي وما تذره فعطف امّا انت
بفتح الهمزة وهو حرف عطف مثلا خلاف وذلك لان الرواية بكسر
الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف
المفرد على الجملة والالزم باطل وبيان الملازمة ان المفتوحة مع الصلة
تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية
وانما تدخل على الجملة وقد عيب لان هذه الملازمة التي ذكرت سلبية على
ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع على جواز ان يكون
المصدر المسبوك فاعلا بفعل محذوف اي اذا ثبت ووقع اما انت كذا فاما
عطف جملة على جملة ويحتمل ان تكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر
وان مصدرية كما يقول الجماعة لشرطيه وانت تعزى على الان كنت
ذا نفر فان تخرت بذلك تخرت انا بمثل فان قومي ما تونوا لم تشتت صلبهم
الا بانا تحذف السبب واقيم المسبب مقامه ورجح المضي في المعنى مذهب
الكوفيين فقال وقد ذكر لان اي المفتوحة اربعة معان احدها
الشرطية كالمكسورة واليه ذهب الكوفي وبرجحه عندي امور رجحها
تواردا المكسورة والمفتوحة على المحل والاصل التوافق وقد قرئ
بالوجهين قوله تعالى ان تضل احداهما ولا يجمع منكم بشتاذ فهو ان
صدوكم عن المسجد الحرام فصرفهم عنكم الذكر ان كنتم اهل ما مشركين
وقد يضى انه روي بالوجهين قوله انغضب ان اذنا قتيبة حزتا والباقي
مجيء الفا بعدها كثير كقوله باخراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لم تاكلهم الضبع الثالث عطفها على المكسورة كقولك اما انت ومما
انت مرتجلا افالله يكلاءما تالي وما تذره الرواية بكسر الاولى وفتح
الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد في حواشيتا
على الجملة وفتح قوله اصله لان كنت معمل فيه ما ذكرنا من حذف لام حذف
كان فانفضال الضمير ثم زادوها عوضا ثم ادغام النون في الميم فان قلت
محذوف قد دل عليه والمعنى لا تخرى لاجل كونك ذا عدد فاني ايضا مشارك
في ذلك اذ قومي ما تونوا لم تشتت صلبهم الا بانا بان وقال المصنف في الاولى
تخرت تبوزت وشاخ تركيبه كما له وفي المعنى مساد لا يجتمع ان يقال
تخرت

لكونك

يكونك ذا نفر لان قومي لم تاكلهم الضبع بل المتوجه ان يقال لهما تذكرانت
تعال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر ان قومي لم تاكلهم سنة
الجذب حتى ينتزع على بقومك ونفرك وهذا يتادى بكون اما انابنه
عن بهما كما مر انتهى ويجوز ان يكون قوله فان قومي لم تاكلهم الضبع تعليلا
لحذوفا اي لا اعتداد بتخرزك بذلك فان قومي لم تاكلهم الضبع والاوجه
ما تقدم من انا التقدير لا تتخرى والتعليل حينئذ واضح وقول اثاني
اي جذ فتها مع اسمها وبقي الخبر ولا فرق في اسمها بين الظاهر
وضميره ما عالم من غايب ومخاطب ومتكلم من استلته مع الغايب
قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قول قد قيلا اي
ان كان حقا فما اعتذارك من قول قد قيل والا فما اعتذارك من قول
لو كان هو اي ذلك القول وهو لان اطلب العلم ولو بالصين التقدير
ولو كان هو اي العلم بالصين ومنها مع المخاطب فطلب حق ولو مسيرة
احيانا فان ذا لحق غلاب وان غلبا ومنها مع المتكلم جذبت على بطون
ضبة كلها ان ظلم المافيهم وان ظلموا وكذا قولك لا ريحملن ان فاها
وان رجلا اي ان كنت تقول لاطلبن العلم لو عنيا ولو فقيرا اي
لو كنت ولو اظهر الفعل في نحو هذه الامثلة لجاز قال سيبويه
وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الا نصب
الثاني على انه خبر كان وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا احسن
هنا ان تقدر هو هنا ومعه او نحو ذلك وسيأتي تمثاله والثاني بعد ان
فقط اذا عاقاسم كان على مجرور بحرف سوا اقترن بلام لا كقولهم
مررت برجل صالح الا ان لا صالح فصالح امرر بايهم افضل ان زيد
وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالح وان
يكن فهو صالح وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او ان
لا الى صالح مررت بصالح فتال مررت بصالح واجازه في زيد على تقدير
انه مررت بزيد وان عمرو على مررت بعمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم
ذكره لكن هذا مما سهل الحذف لما يوجب الاطراد ويسوغ الغنا
عليه فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ومن وافقه
ويعزى للجمهور ونص ابن مالك على اطراده وقصره غيره على
السماع لان الجار بالحرف المحذوف مسموع غير مقاس قال ابو
حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع

مثال ذلك بعدا واصلا قوله بعدان ولو الشرطيتين قال الصبان في الاوضح
كغير وكثر ذلك بعدان ولو الشرطيتين قال الشيخ خالد لانهما مولدتان
الطالبة للفعلين فيطول الكلام فحذف الحذف وحض ذلك بان ولو
دون بقية اداة وات الشرط لان ان امادات الشرط اللازمة ولو
امادات الشرط غير الجازمة كما كان اجريا بها وهم يتوسعون
في الامهات تما لم يتوسعوا في غيرها وذكر في باب المفعول له ان اذا امادات
الشرط غير الجازمة فلتتامل الفرق بين ما هنا وما هناك وحقه
ان تقول بعد ان فحقه ان يقيد لو بالوصلية كما يذهب اليه ح فيما قبلها
وغايته في شيء كما شيء بنابه ولو حمارا كما في بعض حواشي وقال الشيخ
والعقل بان ان تكون تنويعية ومثال ان غير التنويعية قوله ائتني
بحي وانت مستريح اجيئك وقيل الحذف المذكور بدون ان ولو الشرطيتين
وذلك في ثلاث صور الاولى والثانية بعدها لو الا قال ابو حيان يجوز
مجرورا وغيرها من الظروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه
ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعد ان نحو من لدن شولا فالى تالتها
قدره سيبويه من لدان كانت شولا قال ابن مالك وعندي ان تقدير
انه مستغنى عنه كما استغنى عنه بعد ما تنتهي من الناس من حمل كلام
سيبويه ومن تبعه على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب لانه منع
في بعض المواضع حذف بعض الموصول وابقاء بعضه ووصل انما قدره
سيبويه من لدان كانت ولم يقدره من لدن كانت لانه لا ضرورة باضافة
لدن الى الجملة نقله في المغني عن الغزة لابن الدهان واعترض
على سيبويه في تقديره بانه يلزم منه حذف بعض الاسم وابقاء
بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز
حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لان تقدير اعراب لزم منه
انه افرد منه وقع فيه كذا قال الشيخ خالد ويرد على قوله ان الموصول
الحرفي لا يجوز حذفه انهم نصوا على جوازه في باب نواصب المضارع
بناء على وجوده في بعض المواضع وفي بعض الفاضلي الرضي على ان الحرفي
الموصول الا بعد الحروف التي يذكرها نواصب المضارع وفي المغني
هو اي حذف ان الناصبة مطرد في مواضع معروفة وشاذ في
غيرها

في غيرها عن خذ اللص قبل ياخذ كسرة بعضهم اولا يذ تشيعها ولو قال به
سيبويه في قولهم ما رايته مذ سنتين بعد ما اكدت افعله وقال المبرد الاصل
افعيلها وهنا ثم حذف الالف ونقل حركة الهاء اليما قبلها وهذا اولى
من قول سيبويه لانه اضمار في موضع حقها ان لا تضمر فيه مع ما وهو
خبر محذوف اي عنه لما مع ذلك باقيا عملها واذا ارتفع الفعل بعد اضمار
ان سهل الامر بعد ذلك فلا تقياس ومنه قول الله تعالى ايه تاسرني
اعبد من ياتنم بريكم البرق ويسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو
الاشهر في بيت عرفة الا ايها الواحدي اعضر الوغى واما شديد اللذات
هل ابيت مخلدي وقرئ اعبد بالنصب كما روي اعضر الوغى وبنصبان
غير الامين على القراءتين لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبلها
الموصول بايتامروني وان اعبد بدل منه بدل اشتمال اي تامروني
بعبادة الله عباد تي اني حرابت الخفيدة عالما نصب انما قد سيبويه مع ان
اذ كانت شولا لان العامل على لدن ان تضاف الى المفرد وانما اضافتها
الى الجملة كما في قدن نشيفرتها فقتيله فاني بان ليكون مع ما بعدها
في تاويل مفرد واعلم ان بعضهم قدر بقولهم لدن شبت شولا فمشولا على
هذا مفعول مطلق نوعي وقوله فكان خبص الخبص بفتح الخاء وكسرها
وهو السلين الكثير وقوله الناس يجزون باعمالهم في يجزيني اكما تهم
لان العمل مجازى عليه لا مجازى به فعليه مضاف محذوف وقوله لا تذل
الدهر الخ ظرف اذ ظالما ابدا وان مظلوما حال اذ كان ما قتل به
بسيفا فالذي يقتل به سيفي الى آخره واعلم ان جعلي ما بعد الفاء الواقعة
جوابا ان المذكور حين مبتدا والى من جعلها خبر كان اسما ومفعولا
بفعل لائق وحالا فتجعل الاسم الواقع بعد الفاء نحو قولهم الناس
يجزون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر خبر المبتدا محذوف والتقدير ان
كان عملهم خيرا الخ او هم الذي يجزون به خير وعكسه ان تجعل
حالا فتقدير هم ينقسمون الى خير الخ خبر الكل الاول او الى الشتاع اضمار المبتدا
بعد الفاء وكثرته وقلة الحذف اذ هو مفرد بخلاف التقدير بن
الاخرين والحاصل انه صح حين مبتدا محذوف ونصبه مفعولا
او الى من نصبه حالا وهذا او كما من نصبه خبرا واو جه ذلك ان اضمار
كان المناقضة بعد عين ان ولو قليل وان وجه المفعولية قل تقديرا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مثلة لان بعدا واصلا قوله ابوحيان ولو الشرطيتين قال الصبان في الاوضح
كغير وكثر ذلك بعدان ولو الشرطيتين قال الشيخ خالد لانهما من الادوات
الطالبة للفعل ويطول الكلام فحذف الجواب وحضر ذلك بان ولو
دون نقيضة اد وات الشرط ان ام اه وات الشرط اللازمة ولو
اما واد وات الشرط غير الجازمة كما كان اعربا بها وهم يتوسعون
في الامتهات ما لم يتوسعوا في غيرها وذكر في باب المفعول له ان اذا اد
الشرط وغير الجازمة فلستا من الجمع بين ما هنا وما هناك وحقيقه
ان تقول بعد ان فحقا ما قام التنوين مقام ما لم يسمع من كلامهم يعرف زيد
انقائما وحقيقة ان يقيد لو بالزمان ما يقدر بها يندرج فيما قبلها
وغاية البعد في شيء كالشيء بدايته ولو حمارا اكثر الى بعض هو اشتى وقال الشيخ
والغالب في ان تكون تنويعية ومثال ابن غير التنويعية قوله ايهم يعق
بحق وان نسخر جاهنا ونقل الحذف المذكور يرون ان ولو الشرطيتين
وذلك في ثلث صور الاولى وان الثانية بعدها لا والا قال ابوحيان ان يجري
مجرى لو غيرها من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه كلتم
ايس بكثير الاستعمال الثالثة بعد من نحو من لدن شولا قال ابن مالك وعندي ان تقدير
قدره سيبويه من لدن كانت شولا قال ابن مالك وعندي ان تقدير
ان مستغنى عنه كما استغني عنه بعد ما نفي ومن الناس من حمل كلام
سيبويه ومن تبعه على انه تفسير معنى لا تقدير اعراب لانهم منعوا
في بعض المواضع حذف بعض الموصول وابقاء بعضه وقيل انما قدر
سيبويه من لدن كانت ولم يقدره من لدن كانت لانه لا يرى اضافة
لدن الى الجمل تقليلا في المنقول عن العرب لان ابن الدهان واعترض
على سيبويه في تقديره لانه يلزم منه حذف بعض الاسم وهو
بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز
حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لان تقدير اعراب لزم منه
ان ما فر منه وقع فيه كذا قال الشيخ خالد ورد على قوله ان الموصول
الحرفي لا يجوز حذفه انهم نصوا على جوازه في باب نواصب المضارع
بل على وجوبه في بعض المواضع وقد يضر الفاضل الرضي على ان الحرف
الموصول الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وعلى المعنى
هو اي حذف ان الناصبة مطرد في مواضع معروفة وشاذ في
غيرها

فيغيرها عن خذ اللص قبل ياخذ كسرة بحذفها ولا يدتتبعه وقال به
سيبويه في قولهم ذهبت فشي بعد ما كدت افعله وقال المبرد الاصل
افعلها وهنا ثم حذف الالف ونقل حركتها اليها وافتاتها وهذا اولى
من قول سيبويه لانا نضر بنقض وضع حقها ان لا تدخل فيه مرجحا وهو
خبر محاد فاعتد بها مع ذلك باقيا عملها وافاد برفع الفعل بعد اضمار
ان سهل اللامر برفع ذلك فلا تتقاعس ومنه قل فقوموا لله تاسروني
احد من اياكم يريكم البرق ويسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو
الاشهر وبيت عرفة الا ايها الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي وقرئ اعبد بالنصب كروي احضر لذلك وتنصب
غير الاحيه على القراءتين لا تكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما تقدم
الموصول بها بتامر وني وان اعبد بدل منه بدل اشتمال اي تامروني
بعبادة الله عبادة انتهى وهي مخالفة لما نصب غما قدر سيبويه من لم
ان كانت شولا لان الغالب على لدن ان تضاف الى المفرد وانما اضافتها
الى الجملة كما في لدن شبة رناها فقليله فاني بان يكون مع ما بعدها
في تاويل مفرد واعلم ان بعضهم قدر بتولا من لدن شذت شولا لانها شولا على
هذا مفعول مطلق قوله قال ابن حبيب بفتح الحاء وكسرها
وهو السدين الكبير وقوله الناس يخرجون باعمالهم في يحبس اي حالهم
لان العمل مجازي عليه لا مجازى به فعليه مضاف محذوف وقوله لا تقبل
الدهر المعطوف اذ ظالما ابدا وآن مقاولما قوله لان كان ما قتل به
سيفا فالذي يقتل به سيفي الى فوه واعلم ان جعل ما بعدا لغا الواقعة
في جواب ان المذكورة حين مبتدا او من جهة كلمة حين كان اسما ومفعولا
بفعل لائق وحالا فيجعل الاسم الواقع بعد الفاء خبر قولهم الناس
يخرجون باعمالهم اذا خير خبر المبتدا محذوف والتقدير ان
كان عملهم خيرا فالخير وهم او قائلون يخرجون به خير ويمكن ان يجعل
حالا بتقدير فهم ينتفعون بالخير حين الكل الاول اولى لشياع اضمار المبتدا
بعد الفاء وكثرته وقلة الحذف اذ هو مفرد بخلاف التقدير بن
الاخرين والحاصل ان رفعه حين مبتدا محذوف ونصبه منتفعون
او بحين من نصبه حالا وهذا او ذاك من نصبه خبرا وجه ذلك ان اضمار
كان المناقضة بعد غير ان ولو قليل وان وجه المفعول له قل تقديرا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لمساعدة اللفظ المعنى اياها ما المعنى فلان معنى البيت ان كنت ذا
عدو فلست بمعزود واما اللفظ فلمجئ الفعل بعد هذا البيت وفي قوله اما
انت وانما انت مرتجلا فاديه بكلاء ما ناتي وما تذره فعطف اما انت
بفتح الهمزة وهو حرف شرط لا حذف وذلك لان الرواية بكسر
الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف
المفرد على الجملة والفساد من باطل وبيان الملازمة ان المفتوحة مع الصلة
تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية
وانما نقول على جملة توفيقا بين هذه الملازمة التي ذكرت سابقا على
ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع على ان يكون
المصدر المسبوك فاعلا لفعل محذوف اي اعاذت وقوعه امحالة فانما
عطف جملة على جملة ويحتمل ان يكون ما بعد الفا في البيت جواب شرط مقدر
وان مصدرية كما يقول الجماعة لاشرطية والمعنى لا تعتذر على الان كنت
ذا تغفر فانه قد غفرت بذلك مخرت انا مثله فان قومي ما قومي لم تنبت اصلهم
الا نبا ان تحذف في السبب وتقيم السبب مقامه ودخل المضي في المعنى بسبب
الكوفيين فعال وقد ذكر لان اي المفتوحة اربعة معان احدها
البتة وهي المكسورة واليه ذهب الكوفي وبرجحه عندي امور احدها
تواردهما المكسورة والمفتوحة على المحل والاصل التوافق وقد قرئ
بالوجهين قوله تعالى ان تضل احداهما ولا يجوز منكم بشذوذ فحوهان
صدوكم عن المسجد الحرام فصد في عنكم الفكر ان كنتم تاتوها مسلمين
وقد يضعف انه ووي بالوجهين قوله انخضبت انا ذا تغتسلة حرتا والثاني
مجئ الفا بعدها كثيرا كقوله باخراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لنا كلهم الضيح الثالث عطفها على المكسورة كقولهم ما انت وما
انت مرتجلا فاديه بكلاء ما ناتي وما تذره في الروايه بكسر الاولى وفتح
الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد في حواشيتك
على الاوفى قوله اصله لان كنت معللا فصيرما ذكرنا من حذف الجزم وحذف
كان وافضا الضمير ثم زيادتها عوضا ثم ادغام النون في الميم فان قلت
عمل وفي تدل عليه والمعنى لا تخز لاجل كونك ذا عدد فاني ايضا مشارك
في ذلك اذ قومي ما قومي لم تنبت اصلهم الا نبا ان وقال المصنف في الاوفى تقديره
غفرت يوم ذي الخرق كيلا كانه وفي المعنى فساد اذ لا يجيء ان يقال غفرت

لكونك

لكونك ذا تغفر لان قومي لم تكلهم الضيم بل المتوجه ان يقال لهما تذكر انت
فعال لكونك مذكورا بالتغفر في مثل ذه وتغفر ان قومي لم تكلهم سنة
الجذب حتى تقع على بقوملة وتغفر وهذا يتادى بكون اما انا بنيه
عن مهما لان معنى مهما يكون اذ يكون قوله فان قومي لم تكلهم الضيم تعليلا
لحذوف اي لا اعتبار بتغفر بذلك فان قومي لم تكلهم الضيم والاوجه
ما تقدم من ان التقدير لا تغفر والتعليل حينئذ واضح كقولك اتاني
اي جذفتها مع اسمها وبقي الخبر ولا فرق في اسمها بين الظاهر
وضميره ما علم من غايب ومخاطب ومتكلم من امثلته مع الغايب
قوله قد قيل ذلك ان حقا واذ كرنا انما اعتذاركما من قول قد قيلا اي
ان كان هواي ذلك القول وقولك اطلب العلم ولو بالصين التقدير
ولو كان هواي العلم بالصين ومنها مع الخاطب اطلب ولو مسوجا
اجيبا فان ذا لحق غلاب وان غلبا ومنها مع المتكلم جذبت على بطون
ضبة كلها ان ظن الما فيهم وانه مظلوم ما وكذا قولك لا ريحلن ان فارسا
وانه رجلا اي ان كنت ولتحلن لاطلبن العلم لو عنيا ولو فقيرا اي
لو كنت ولو اظهر الفعل في نحو هذا الامثلة لجاز قال سيبويه
وانما شبهت اضمرت الفعل ولا يجوز عند عليهم الاظهار الا نصب
الثاني على انه خبر كان وربما يجوز تقديم الرفع والحمل فالاولى اذا احسن
هنا ان تقدر ضميرا ومعها نحو ذلك وبي اي مثاله والثاني بعد ان
فقط اذا عافاتك كان على عمرو وبكر فسواء اقترن بلام الابعدهم
مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح وامرر بهم افضل ان زيد
وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالح وان
يكن فزيدا وحكم يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او ان
لا انما مررت بصالح فحال مررت بصالح واجازه في زيد على تقدير
انه مررت بزيد وان مررت بعمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم
ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد ويسوغ الغنا
عليه فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ومن وافقه
ويعزى للجمهور ونص ابن مالك على اطراده وقصره غيره على
السماع لان الجار بالحرف المحذوف مسموع غير مقاس قال ابو
حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شاذة لان بعدا واصلا قوله بعدان ولو الشرطيتين قال الصبان في الاوضح
كغير وكثر ذلك بعدان ولو الشرطيتين قال الشيخ خالد لانهما مما يلازم
الطالبية للفعلين فيطول الكلام فحصحت بالحذف وحض ذلك بان ولو
دون بقية اداوات الشرط لان ان ام اوات الشرط اللازمة ولو
اما واوات الشرط غير الجازمة كما قال امرأ يها وهم يتوسعون
في الاتيان بما لم يتوسعوا في غيرها وذكر في باب الحوار ان اذا الما واوات
الشرط غير الجازمة فليتامل الجملة بعدي ما هنا وما هناك وحقيقه
ان تقول بعدان في مقام التنويع لما لم يسمع من كلامهم نحو زيد
انما قام وحقه ان يقيد لو بانه لو ما يظهر لي الان وغاية ما في شرح الكافي
وغاية ما في شرح الكافي بناية ولو جاز ا كثر في بعض نحو اثني وقال الشيخ
والعلة ان ان تكون تنويعية ومثال ان غير التنويعية قولهم لا تعق
عجوا ان نسيخ حيا ويقبل الحذف المذكور يردون ان ولو الشرطيتين
وذلك في ثلاثة مواضع الاول واثنان بعدها لو الا قال ابو حيان ويجوز
مجرى لو غيرها من لما وقف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه
ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعد ان نحو من لدن شولا فالى اتلائها
قدره سيبويه من لدن كانت شولا قال ابن مالك وعندي ان تقدير
انه مستغنى عنه كما استغنى عنه بعد ما نفي وهو من الناس من حمل كلام
سيبويه ومن تبعه على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب لانه منع
في بعض المواضع حذف بعض الموصول اذا بقيا بعضه وصل اما قدره
سيبويه من لدن كانت ولم يقدر من لدن كانت لانه لا يرى اضافة
لدن الى الجمل نقله في المغني عن الفزه لابن الدهان واعترض
على سيبويه في تقدير ما لا يلزم منه حذف بعض الاسم وهما
بعضه بل نص سيبويه في باب ما استثنا على ان الموصول الحرفي لا يجوز
حذف فه وان حمل على انه تقدير معنى لان تقدير اعراب لزم منهم
ان ما في منه وقع فيه كذا قال الشيخ خالد ورد على قوله ان الموصول
الحرفي لا يجوز حذفه انهم نصوا على جوازه في باب نواصب المضارع
بنا على وجوده في بعض المواضع وفي باب الفاضل الرضي على ان الحرفي
الموصول الا بعد الحروف التي ذكرها نواصب المضارع وفي المغني
هو اي حذف ان الناصبة مطرد في مواضع معروفة وشاذ في

غيرها

من وجه الحال واضمار كان الناقصة قبل الفا اولى من اضمار التامة فتقدير
اى كان في عملهم خيرا اولى من تقدير اذ كان خير وان كان اقل لان كان
التامة قليل اذا الاستعمال ولا يحذف فاعلها الا كثير الاستعمال للتخفيف لتكون
الشهرة الدالة على المحذوف وايضا فيضعف تقديرها من جهة ان
الكلام معها يصير كانه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به وقد
ظهر مما تقدم ان في مسئلة ان خبر الخبر اربعة اوجه رفعهما ونصبهما
والمغايرة في الاعراب بينهما وهي صادقة بصورتين قال الصبان
احسن الاوجه نصب بعد رفع ثم رفعهما بعيني لانك حذفت
عين ما اثبت ثم نصبهما ثم عكسك الاول وذكر السبب المقتضي لذلك
فلا يخفى عليك اذا اتاملت لما تقدم ثم قال الشلوبين يسوغ رفعهما
ونصبهما كان فيصير رفع الاول يقابل رفع حسن رفع الثاني وحسن
نصب الاول يقابله نصب نصب الثاني فينتظم فيان وهو باطل لانك اذا
نظرت الى الاحسنية بين رفع الثاني خير امن نصب الاول لاستوائهما
في الاضمار ورجحان رفع الثاني بانك اضمرت نقيض ما اظهرت واذا نظرت
الى الاوجهية بين نصب الثاني رفع من رفع الاول لاستوائهما في الاضمار
وضعف نصب الثاني بانك اضمرت جملة وفي رفع الاول لم تضمر جملة
ويوضحه ان سيبويه وصف رفعهما بانه احسن ولم يصف بذلك
نصبهما قوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل
والجبل لا يحتمل ان تكون نافية فيا بعدها يرفع وان تكون ناهية
فما بعدها مجزوم وكسر للتقاء الساكنين والبغي الظلم والتعدي
وفي الكشاف في تفسير سورة يونس وعنه عليه الصلاة والسلام
اسرع الخير ثوابا صلة الرحم واعجل الشر عقابا البغي واليمين
الفاجرة وروى شتان يجمعهما الله في الدنيا البغي وعقوق
الوالدين وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لو بغى جبل على جبل
لدك الباغي وكان المامون يتمثل بهذين البيتين واخبه بالخاص
البغي ان البغي مصرعه فاربع فخير المرء اعدله فلو بغى جبل يوما على
جبل لاندك باعلاه واسفله والدهر منصوب على الظرفية او المفعولية
اى لا يامن في الدهر الحوادث ولا يامن عذيرات الدهر صاحب بغي وظلم
ولو كان ذا ملك جنوده كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل ملكا خبر

خبر كان الحذوف قبله والشاهد في ولو ملكا حيث
حذف منه كان واسمها كما ذكره المص وجنوده مبتدا والجملة بعده خبره
في محل نصب على انها صفة للملكا والجملة الصغرى صحفها وفي البيت
للذكور وقول الاخفش ولو عمر اراد على الى حيان حيث شرط ان لا يكون
ما بعد لو على ما قبلها ولا اعم فان الكلام على ما قبله والضمير من
الاخفش قوله وما الثانية عند الجماهير اى والتها ميين والخفيين
كلاهما في المغني واسناد النفي الى البيت مجاز من اسناد ما للشي الى الشي
قوله فيرفع الاسم وينصب الخبر ويجوز الرفع في اسمها والمنصوب
خبرها قوله واعملها اى ليس لغة الحجازيين والتميمين والقدمين
كما تقدم وانما اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها بليس لانعقادها
في الحقيقة بيس وافاقتها هذا قياس في اللغة وهو ممتنع قال حواني
لانسلم انه قياس حواز ان يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر يحقق
له ولو سلم قلنا لانسلم انه ممتنع لكنه لا يعتبر مطلقا بل في المدلالات ام في
الاحكام الشرعية قلنا لا يحتج به على ذلك الاعرابي من جماعة الا ترى ان القارورة
سميت بذلك لاستقرار الشي فيها ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة
وكذلك سميت الدار دارا لاستدارتها لا يسمى كل مستدار دارا
قوله وبها جاء التنزيل في اللغة الفصحى قوله ما هذا بشرا ما حرف
نفي عمل ليس وهذا اسمها في محل رفع بها وبشرا خبرها منصوب
بها قوله ما هن امهاتهم ما نافية وهن اسمها في محل رفع بها لانه
اسم ليس لا يظهر فيها اعراب اخواتها خبرها منصوب بالكسر لانه
جمع مؤنث سالم والتقدير مضاف اليه في الجر وعن علامة انه رفعها هن
امهاتهم على التصحيح قوله ولا عملها عند هم اضافوا الاعمال الى تميم الحجازيين
اشارة الى ان اعمال غيرهم قد يوجد دون الشروط او بعضها او بعضها
كما عمل الفرزدق يا تاها مع تقدم الخبر كما يجي قوله ثلاثة شروط
وفي الاوضح اربعة شروط زاد ان لا تتقدم معمول خبرها على اسمها
لقوله وقالوا ما ايانا هذه النائلة ان تنالا من سخي وما كل من فاتي فاتى انا عارف
الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا نحو وما ربك بغافل عما تعملون
منا فاكل حسن من توالى بوالدا وحكى الشيخ بهاء الدين ابن عقيل
في شرحه الالفية شروطين اخيرين احدهما الا يكون ما فان كررت

بطل عملها نحو ما زيد قائم الثاني ان لا يبدل من خبرها موجب فان ابدله
بطل عملها نحو ما زيد شيء الا شيء بعباءة اتتهى وفي عبارة بعضهم تعتبر
البدل بالمصحوب بالا ما زيد شيء الا شيء لا بعباءة لاتحاد حكم البدل والمبدل
منه وقد يقال ان هذا التعليل يدل على انه نحو الغيث وعطف البيان
كالبدل امثال الاول ما زيد رجل لا كريم والثاني ما هذا عمرو لا اخ معمر
وليس لجمع جواز افتران عطف البيان بلا وخالف فوهم في هذا الشرط
نحو زيد ولا سيبويه النصب مع الا مطلقا او لورود وفي قوله وما الدهر
الا تجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا وقوله حق الذي
يعتونها زاد وسير وليلة الا تكالا واجبب بانه نصب على المصدر
اي ينكل بكالا لو يعذب معذبا وبدورد وران منبتون اي دولاب
وقال قوم نحو خلا زيد لا اخاك ان لا منتزلا منتزلته نحو ما زيد الا اخير او قال اخرون نحو ان كان صغيرا
نحو ما زيد الا قائما وقال الصفار في البدل نحو نصبه لكن على الاستثناء
لا البدلية وسيأتي ما ينازع في المرجح الاول من هذين الشرطين قوله
ان يتقدم اسمها على خبرها وانما اشترط لعملها ما ذكر لانها عاملة ضعيفة
لا قوة لها على نحو من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر على المبتدا
لقوله وما حسبين ان يمدح المرء نفسه ولكن اخلاقا تذم وتحمد
الا فيما ذكر وما ذكر من منع العمل مطلقا اذا تقدم الخبر هو الاصح
ومنهم من اجازه مطلقا ومنهم من يفصل فيقول اذا كان الخبر ظرفا
او مجرورا يجز وبراجاز العمل مع تقدمه والا فلا وجوز الاخفش
مع الاخير ما قائما الا زيد او حكى الجر محاذاة لغة سمع ما بك
من احتب وقال الفرزدق واذا ما مثلهم بشر وقال اخر بحران اخاها
بحران والجمهور لو اقال قوله وان لا يقترن اي اسمها بان الزائدة
ولو قال وان يقترن المرفوع بعدها بان الزائدة لكان اولى اذ المقترن
بها ليس باسمها وغير بعضهم بقوله ان لا يقترن اي ما بان ويعضهم
بقوله فقد ان ومقتضى ذلك ان وجود ان مبطل لعملها سواء اقترن
بما او بالاسم فيما اذا فصل بين ما واسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفا
ومقتضى تعبير بعضهم بان لا يقترن اي ما بان ان المبطل للعمل
اقتران ما دون الاسم ومقتضى ما قاله المصنف عكس الظاهر

ان وجود ان مبطل وانما اقترن باحدهما دون الاخر كما تقتضيه تعليل
بطلان العمل الذي ذكروه كما يقتضيه التعبير بفقد ان وانما اشترطوا ان
يقترن اسمها بان الزائدة لانها مشابهة ان النافية لفظا فكان ما
النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي فانه يصير اثباتا
كالا النافية تقتضي للنفي ما نحو ما زيدا لا منطلق ويحتمل ان يقال انما سقت
انما العمل لوقوع الفصل بين ما وتحولها بغير الظرف وهذا الشرط
ذكر ابن مالك انه متفق عليه وليس كذلك بل نقل غير واحد عن الكوفيين
انه لا يشترط واشد بعضهم بما سيأتي قوله ولا خبرها بالا فيه
اشارة الى انه لا يضر اقتران معمول خبرها بالا نحو ما زيد مقيما الا عند
عمرو وما زيد اكلا الا طعامك لانه غير معمول لها قال فاجاز لبقائها
بالنسبة اليه ونظيرها في ذلك ان لقوله انه هو متوليا على احد الا على
اضعف الجائيين وانما نقض نفي خبرها بغير الا وجب النصب عند
البصريين نحو ما زيد غير قائم واجاز الفراء الرفع فوكد ما مشى من
اعتب مسى خبر مقدم ومن اعتب مبتدا مؤخر والمعتب الذي عاد الى
مسرتك بعدما اساك والتقدير انه مبني على ان مسى خبر مقدم اما اذا
انه مستدا وما بعده فاعل اغنى عن الخبر فليس من هذا قال ابن الا وهم
فاما قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم
بشر فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شروطها
عند الحجازيين وقيل مثلهم مبتدا ولكنه بني لانها مضافة الى مبني
ونظيره انه لحق مثلما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم فتجعلون
وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما قائما وجود كمثلهم قائما
قوله بعد ذلك ثم ان انتم ذهبي صدور بيت عجز ولا هيكل ولكن
انتم الطرفاء اي بنو غدانة وغدانة بغم الغين المعجمة وبالدال المهملة
والنون قبلها التاء المثناة فوق من كمر يتمر والصرفع بالصاد المهملة
الفضة والطرفاء بفتح الطاء والراء المعجمتين وبالفاء عمل من طين
وشوي بالنار حتى صار كالفخار كذا في القاموس وقال الجوهري والجر
وانفرايه للتاكيد عند البصريين وقال الكوفيون لك ان فيه
لكن اهلت على المشهور عندهم لشبهها حينئذ بما اذا الزيدت فانها تعمل
نحو ما ما زيد قائم لانها حينئذ في صورة ان النافية فكانت في

فصورة النافية للنفي وغلا ايضا اهلها على المذهبين باد ما عامل
ضعيفه والفصل بزيدها ضعفا والشاهد في ابطال عمل ما الاقترانها
باد الزائدة قالة الاوضحا ما رواية يعقوب ذهبا بالنصب فتخرج
على ان ما نافية مولد لما الاخا بمعنى غير زائدة انتهى وهو صريح في ان
تاكيد ما بان النافية لا يبطل عملها وبلا اولى تاكيدها اخرى تخو ما ما زيد
قائما وهو الحق الذي افاده كلام ابن مالك في شرح التسهيل وغيره ايضا
فانه صريح في ذلك وفي ان تكرارها لا يبطل عملها انما فيضاه كلام بعضهم
ذكره بعضهم وسنو عليه الاشموني في شرح التوضيح حيث قال في شرط
خامس اذا لم يتكرر فان تكررت نحو ما زيد قائم بطل عملها واجاز بعضهم
انتهى فاعتمد الاشتراط احد جزئي المصدر به وغير غير عن غيرهم بقوله واجاز
بعضهم مردود بذلك ولعلهم غفلوا عن ان تاكيدها بان النافية لا تضر
المغتفر في عدم الضرر اذا اكدت بمثلها بالاولى وعن كلام ابن مالك
في شرح التسهيل فانه قال فيرد اتفاقا للكوفيين ان ان نافية لزائدة
وما زعموه من ذلك مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية مولدة
لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرارها قال الراجز لا يسلك الا معنق ليا
فما سمع جماعا حد معنقها والثاني ان العرب قد استعملت ان الزائدة
بعد ما الاسمية الموصولة وما المصدرية التي قبيتبه لشبهها
في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة لم تكن
زيادتها بعد الموصول ليس مسوغ لزم ما صرح به المرادي من رد هذا
الشرط فتاله وعلى قاله المصنف كان ما لان ما لا تفرق بينها حيث بدان
الزائدة فاصلة الجنس ون النافي الموكد لكن الزائدة كلامهم هو السوق
لحصر التاكيد فلا يظهر حينئذ بينها فرق فاذا العمل للاولى في الثاني
كذا قاله شيخنا وقد يقال الزائدة في الكلام لتاكيد الكلام
لا لتاكيد خصوص ومعناه خلافا لنافيته فانها لتاكيد خصوص ما
فبينهما فرق وهذا احتمال صحيح ان مساعد نقل صريح له فتدبر
خبرها بالا قال اللصف فلا وضعه بما تقول لعمر الدهر لا بحنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا تمن يا بما زيد الا سيرا الا يميسير
سيرا والتقدير لا ابدوره ودان مجنون ولا بعذب معذبا
اي عذبنا انتهى اي وتما الزمان لا ابدوره ودان مجنون تارة يرفع
وتارة

بهنو والمجنون الدولابي الذي يستقي عليه والشاهد في مجنونا ومعذبا
حيث فصل بهما بين ما وعاملها مع انتقاض النفي وجعله ابن الناظم نادرا والمصب منصوبا
على المصدر وبعضهم جعله منصوبا بفعل محذوف اي يسيه مجنونا قال
ابن بشار اصله لمجنون ثم حذف الجار وروى المازني ازري الدهر
مجنونا وحكم بزيادة لا اي ازري الدهر مجنونا اي مثل الدولابي الذي
يدور ما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس ورد العالي
سافلا ولا استقامة لهذا المعنى لا بزيادة لا فتحمل البيت عليها
وما ذكر من وجوبا لرفع مطلقا في الخبر المعنى نفيه هو قول الجمهور
وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر جوهرا اسما في المعنى نحو ما زيد الا اخا
او منزلا منزلته نحو ما زيد الا هبيرا وقال اخرون يجوز ان كان صيغة
نحو ما زيد الا قائما عن يونس جواز النصب مع الاطلاق اورده في البيت
المذكور وقوله وما حق الذي يعيش نهارا او يسير قليله لا ينتهي الا خالف
في الشرط الذي ذكره المصنف والجمهور اولو اهذا البيت كما اولوا البيت
السابق بمعنى ان اصل نكال ان نكال لعنوه ونكال لسرقته لكن حذفت
نونه للضرورة ويجوز تاويله بانه منصوب بفعل محذوف والتقدير جازاه
الله الفساد والنكال بالفتح العذاب ومن المثل بالكسر وهو القيد قوله
وبنو عميم لا يعلون ما مشيا قاله سيبويه وقال ابن مالك عين الجار بين
ورد ما نقله الكسائي عن اهل قامه من اعمالها وتقدم عن المغنوات
التهاميين والنجديين اعمالها كالحجازيين واصل في ما النافية ان لا تعمل
لانها من الحروف المختصة بين الاسماء والافعال فلذلك اهملها بنو تميم
كما اهملوا ليس حملا على ما فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع
قال شاعرهم وهم بهذا الاعضان قلت لها نشب فجاب ما قال الحب
حرام اهو عليهم لا يجازي وقياس العوامل ان يختص بالتنزيل الذي تعمل
فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة بنوعيها في مركزها وما مشتركة
كما تقدم لكن الحجازيون والتهاميون والنجديون اعملوها مع عدم
الاختصاص لتقوم مشابهتها بليس لان معنيهما في الجملة سواء
سواء قوله وكذا لا النافية اي ومثل ما النافية في العمل المذكور لا التابعة
قال ابو حيان لم يصرح احد بان اعمال لا اقل ليس بالنسبة الى اللغة
مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال فيه تبوعيم

لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها دون
ملي وفي البسيط الكسائي عند بني عقيل عديم العمل مطلقا وخيل ان بلوتا واضطا
اهل الحجاز وفي شرحها كشذور واعمال الا العمل المذكور لغة اهل الحجاز ايضا
واما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكرارها وفي المغني بنسبة اذا قيل
لاجل اذا الواو بالفتح تعيين كونها ناصبة للحبس ويقال في توكيده
بل البراة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس واستبع كونها
مهملة والا لكررت كما سيأتي فاحتمل ان تكون لنفي الحبس وان تكون
لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امراه وعلى الثاني بل
رجلان او رجال وغلط كثير من الناس فزعموا ان لا تعمل عمل ليس
لا تكون الا ناصبة للوحدة لا غير ورد عليهم بنحو قوله تعالى فلا شيء عما
الارض يا قيا البيت وانما قيل لا رجل ولا امراة في الدار بالرفع احتمل
احتمل الوجه الا الاولى عاملة عمل ان ثم الغيت بتكرارها وكون ما بعدها
مرفوعا بالابتدا او ان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها
مرفوعا بها على الوجهين فالنظر فيها خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرار لا ولا في وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى
مهملة تو الثانية عاملة عمل ليس وبالعكس فالنظر في خبر عن احتمل
وخبر الاخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبر عنهما
لما لا يلزم حذوف وادلت كون الخبر للواحد دون قولها مقصورا وتواردا
عاملين على معمول واحد فاذا فصلت ما قبلها من نزيت ولا نصبتها
بالفتح احتمل كونها الفتحة تشاصلها في لا التبرئة وكونها علامة نصب
بالعطف على لا مهملة فان قلتها بالرفع احتمل كونها لا عاملة عمل
ليس وكونها مهملة مع الرفع بالعطف على المحل واما قوله وما يعزبن عن ربك
من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهره
ان الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال وعلى محله
وجواز كون لا مع الفتح نافية مع الرفع مهملة او عاملة عمل
ليس ويقوى العطف على لفظ انه لم يقرا في سورة سبا في قوله تعالى عالم
الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الا بالرفع فلما لم يوجد في المختص
في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد نفوت العزوب عند ثبوت
الكتابة انك اذا قلت ما مررت برجل لا في الدار كان اخبارا بثبوت

بثبوت مرور برجل في الدار اذا استمع هذا تعين الوقف على السما
وان ما بعدها مستانف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به
في سورة سبا وان الوقف على الارض وانما تم الكلام فيه الفتح اتباعا
للنقل ويجوز بعضهم العطف فيها على ان لا يكون منفيا بعزب
بنفي بل يخبر به الى الوجود للمعنى فيه لا كلام المنفي فيه لا يعزب عن الارض
باقيا فلا وزن ما منفيا به وانما يعزب العين المهملة واو لا ترى معنى
تقصير من العيز وهو الصبر والتشتي ولا في الموضعين بمعنى ليس
والوزن بفتحتين المحاو الوزن بفتحتين المحاو الوالي الحافظ انى امير
على اصابك من المصيبة فانه لا يبقى شيء على وجه الارض ولا محا
يبقى الشخص بما قضاه الله تعالى وقدره عليه من شيء اسمها وعلى الارض
ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق باقيا وباقيا خبر لا والاول
اولى وعلى هذا القول فيما بقي وقد يقال لا دليل فيه لامكان ان باقيا
وواضحا الواقعين بعد شيء ووزر سيما كانت عاملة تام لا مهولة ولا يجاب
اربعة شروط يوخذ من كلامه في الا ومنها يشترط ايضا ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لانها
اضعف من ما ومن شرطها عدم الفصل ومقتضاه اغتفارا الفصل
بمعمول الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ليس كذلك قال السيوطي قال
والثالث ان لا يفصل بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها
اضعف عن ما ومن شرطها عدم الفصل وظاهره انه لا يغتفر الفصل
بمعمول الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا فيحرر ذلك فقوله ان يتقدم
اسمها على خبرها وعلى معموله على ما تقدم فقوله وان لا يتقدر خبرها
بالاخر مع معمول خبرها فلا يصح اقترانه بالا فتوله وان يكون اسمها
وخبرها نكرتين ثم يعيد بن ابن جني وطائفة هذا الشرط فاجازوا
اعمالها في المعارف تمسكا بقوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
وبدا سراجها في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
ردت حاجتي في فؤادي وخلت سواد القلب لا انا بغيها سلكها
ولا عن شبهها مثر اخيا وتاول المجرور على ان الاصل فلا انا بغيها
فحذف الفعل وانفصل الضمير وبغيها حال وقال في شرح الشذور
ويما عملت فيه سيما معرفة لقوله الكرتها بعد اعوام مضين لها
لا الدار دارا ولا الطيران جيرانا وعلى ذلك تخرج المبني اذا الجود

لم يرزق خلاصا من الاذا فلا الحمد مكسوبا ولا الحال باقيا انتهى وعكس
ان يوجد استراط كون المعمولين نكرتين بانها النفي الجنس راجعا
ونفي الوحدة المطابقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات اشبه قوله وان يكون
ذلك النفي الشمل اي النثر وقال الاوفى هو المشهور وفي كلامه هنا وفي
الاوفى اشارة الى الرد على ما ذهب اليه ابن مالك في التسهيل بقوله
ولا كثير اي ويجب تميما اخت ليس في العمل المذكور لا كثيرا قال الدماميني
ونزع في دعوى الكثرة بان الامر بالعكس بل الوجوب ذاهبا الى ان
لا تعمل عمل ليس كما حستاذ لاحتفاظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم
سوى قول الشاعر
فقلت ادع اخرى وارفع الضوت قالت اي على الاحرف باقيا ولا وزد ما قضى الله
واقيا وقول الاخر
تلك الا اهاصب غير ذاهل فبوئت حصبا
بالكلات حصبنا والمصنف يعني ابن مالك انتدب اثباتا احتمل لكنها
محتملة للتاويل وعلى الجملة ففي عمل الاهمل ليس للشاهد اقوال الجواز
وهو مذهب سيبويه ومن وافقه والمنع وابيه ذهب الاخفش والمبرد
والثالث انها عاملة بحق الاسم وهما جميعا في وضع لا تبتدا ولا تعمل
في الخبر اصلا حكاه ابن ولاد عن الزجاج وسماع نصب الخبر يبطله
كما يبطل مذهب الفارسي بالمنع مطلقا والنزاع انما هو في دعوى
الكثرة انتهى وقال ابو حيان انما قال الاعمل ليس مع الاسم ونصب
الخبر قليل جدا انتهى وقال ابن الحاجب وهو اي عمل ليس في لا شاذ
قال الجامي يشتصير عمل الا على ورود السماع انتهى ولا يخفى ان يحث
كان عملها قال بمجاعة لكن مقيدة بالشعر فتامل وظاهر كلام النسيل
يخالف ذلك وقوله فلا يجوز اعمالها في نحو لا افضل منك احد ولا في
نحو لا احد افضل منك ولا في نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وذلك
لتقدم الخبر في الاول ولا قتران الخبر بالا في الثاني وليتغرتف
العمول في الثالث وقوله اذ الخلو لم يرزق خلاصا من الاذى فلا
الحمد مكسوبا ولا المال باقيا قوله فلا حاجة له هنا اي لانه
محصل الجامي وقد يقال كون ذلك الامر ملحقا لا يناف شرطيته
للاعمال اما لانه لا يحتاج لاشتراطه لانه يفيد فهما
فليتنا ما واعلم اذ ذي خبرها قليل حتى عاد انه ليس موجود
قوله الثالث ما يعمل عمل ليس لات قال المغني وفي ذلك

اى

اى عليها بيضا ثلثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع
فمبتدا احذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول
الاخفش والمقدر عنده في الاية لا ارى حين مناص وعلى قراءة
الرفع ولا حين مناص كما بين لهم الثاني انها تعمل عمل ان فتقضي الاسم
وترفع الخبر وهذا قول الاخر لا الاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو
قول الجمهور وعلى كل قول فلا بد ذكر بعدها الا احد المعمولين ولغالب ذلك
الحذف وفي هو الباقي منهما حتى وتهمل ان على الاصح وليها هنا كقوله
حنت نوار ولات هنا حنت وبين الذي كانت نوار اجنبه قال ابن مالك
لا اعمل للات في هذا واشباهه لكنها مهملة وهنا في موضع نصب على
الظرفية والفعل بعدها صلة لان حذوفه وان وصلتها في موضع
رفع بالابتدا والخبر هنا كائن قال ولا هنا لك حينئذ هكذا قال ابو علي
فان قلت هنا ظرف فينبغي ان تعمل لان ظرف لا تجعل لا عاملة فيه
كما نقل عن ابي علي احد قوليه والمعنى حنت نوار وليس الوقت وقت
حنينها ولا حاجة مع هذا الى تقدير ان المصدرية اذ اسم الزمان
يضاف الى الجملة من غير تقدير لان وذلك نحو هذا يوم لا ينطقون
قلت يلزم على اضافة اسم الاشارة وهو محدود وقد نظر ما اذا يصنع
ابو علي في احد قوليه ان لا عاملة على ان الوضع صريح بان هنا ظرف فانه
مضاف الى حنت فان كان مع التمام انه اسم اشارة مشكل فان كان مع اعتقاد
تجرده عن الاشارة فيحتاج الى اثبت فتامل ويزعم السناوبي وابن عصفور
انه هنا اسم لات وهو غريب لان هنا ظرف غير متصرف فلا يتلوام
معنى في الاكاد تدخل عليه في نحو الى قوله وهي الا النافية زيدت عليها
تا التانيث اللفظي لا كما في ربت وثمت معناه ان كلا من ثم وربت
ولا صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكورا وان يراد به اللفظ فيكون
مؤنثا فدخلت التا لتنصيص على ان المراد الثاني وعليه ضبني
ان يقال ثمت عاطفة بالتانيث لاجل ان التانيث ايذان ان المراد منها
اللفظ فيجب تانيث الضمير العايد اليها ولو لم تكن التا موجودة
لجاز التذكير حملا على ارادة اللفظ والتانيث على ارادة اللفظ وقيل
ليس معناه ذلك وانما معناها زيد دخول التا في هذه الكلمات ليكون
لفظا مؤنثا مع انها مرادبها معانيها التي لا تتصف بتانيث وما

ذكره من لات اصلها كلمات لا التي للنافية والتاء هو قول الجمهور وقيل ان
اصلها كلمة واحدة فعل ماض من اختلف هو لا على قولين احدهما
الهمزة في الاصل يعني فعقص بعقوله تعالى لا يأتلكم من اعمالكم شيئا فانه
يقال لات يليت كما يقال الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي
قال ابو علي والخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر اللام فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء وابدال السين تاء شاذ
كما في ست فان اصل سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال وقيل انها
كلمة وبعضن كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زيدة في اول الحين قاله
ابو عبيدة واين الطواوة قولا واو للمبالغة اي في النفي قال في شرح التسهيل
والتاء زيدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه وقال الخفيد زيادة التاء اما
لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناه ولو قيل بانها لهما لم يمتنع منه
مانع وقال ملى اي لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناه او لهما
ويجوز ان تكون او في كلام المصنف لمنع الخلو على انها لتانيث اللفظ
كما في ربت وثمت فهي ساكنة في الاصل لكنها حركت لالتقاء الساكنين وعلى
انها للمبالغة في النفي فهي متحركة في الاصل لا ساكنة قال الدماميني قلت
ويشهد لهما الوقف عليها بالتاء لانها قال الرضي وهذه الزيادة قرشي مشابهتها
في اللفظ لليس اذ صارت على عدد حروفها ساكنة الوسط وقال
بعضهم حركت فرقا بين حالها الخلو في وحالها اتصال الفعل وليس للتقاء
الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحرك ما قبلها
قوله وشرطا عاملها الى آخره والظاهر انه يشترط ايضا لاعمالها الترتيب
وبقاء النفس ويدل على ذلك قول الجلال السيوطي رحمه الله تعالى والعطف
على خبر لان العامل فيه كالعطف على ما فنصب ورفع في نحو لات حين جرى
ولا حين طبيشي وتبعين الرفع في نحو لات حين فرق بل حين صبر
ولكن حين صبر فانه دال على اشتراط عدم انتقاض النفي وايضا ذلك
لا يرد على ما ذكرنا ويشترط ايضا تنكير ما ذكر من معمولها كما يعلم مما سيأتي
فينبغي ان يكون المراد بقوله وشرطا عملها زيادة على ما يشترط في ما قوله
ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين هو ما نقله جماعة منهم المصنف
في المغني عن الفراء من انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه
وعبارته

وعبارته في المغني واختلفت في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظة
الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين
وفيما يراد فيه قال الرخشري وقد ندرت التاء على لا وحضت بمعنى الاحيان وعلى
انها لا تعمل الا في لفظ الحين قال في البسيط وربما يختص في العمل بنوع
ما لا لسببكما اعلوا التاء في عدوة خاصة والتاء في القسم وما ذهب اليه
الفارسي وهو المبرد ومالك في التسهيل فمثال تخصص بالحين ومراد به
اي كالساعة والوقت والاوان كقوله ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال
الاخر طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقا اي وليس الاوان
اوان صلح فحذف للضاف اليها واقيم مقامه التبوت وبقي كما فعل بقبل وبعد
الان وانا الشهرة ينزل وزنا مبني على الكسر ونون اضطرار والبقي
ذكره الرضي عن الفراء انها تكون بمعنى الاوقات كلها فبين النقلين تخالف
يرجح الهم في الشذوذ ويرجحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان
لقلة قوله والغالب ان يكون المحذوف اسمها لانه الخبر خطأ الفارسي قوله
فنابط واولات حين مناص لوا والحال والا نافية تمنع ليس والتاء زيدة
لتوكيد النفي والمبالغة فيها والتانيث للحرف فهو اسمها محذوف وحين
مناص خبرها وبضاف اليه اي فنادوا والحالة انه ليس الحين حين
فرار او تاخير قوله وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها الفراء بعضهم
ولات حين بالرفع اي الحين على انه اسمها وخبرها محذوف وهو لهم
اي ليس حين مناص حينا لهم او موجودا لهم وكان القياس ان يكون
هذا هو الغالب لكان ينبغي الحذف فاسمها لا يجوز الستة لانه يجوز
على هذا رفع ليس ومرفوع لا يحذف فهذا فرع تصرف فيه ما لم يتصرف فيه اصله
قال ابن مالك في قراءة النصب والابدين تقدير المحذوف وفي معرفة لات
المحذوف نظر فقيل هو الحين لظاهر حينا ينوصون فتناي يهربون او يتاخرون
وليس المراد بنفي كون الحين لظاهر حينا نفي حين المناص وذلك كان رفع الحين
الموجود شاذا لانه ليس حين مناص حينا لهم عند تناديهم ونزولهم
بل المعنى انه ليس حين مناص موجودا لهم عند تناديهم ونزولهم
نزل لهم فقد كان لهم قبل ذلك حين مناص فلا يتصف بنوع جنسه
مطلقا بل مقيدا وفي الاشموني ان لات انما تعمل في نكره ولا تنافي بين
ما في الاشموني وبين ما سبق عن ابن مالك لامكان حمل ما في الاشموني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على ما يذكر من معمولها سبق في المقدر فقد قال في شرح الكافية لا تعمل
لا في معرفة ظاهرة وانما تعمل في فكرة اي ظاهرة وهذا ظاهر بالنسبة
الى اسمها واما خبرها فيكون نكرة وان كان مقدرا وترى ولات حيث
مناص بخفض الطاء فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لا سيما الزمان
خاصة كان مذ ومنذ كذلك وعليه يسأل عما يتعلق به قوله اسما
لهن اي وسميت اسما لهن قوله خبر لهن اي وسمي خبر لهن وتسمية المنصوب
باسمها والمرفوع بخبرها تسميتها اصطلاحية خالية عن المعنى قوله
وهو ستة احرف انما قال احرف ولم يقل حروف لانها جمع قلة وقد اشتد
المراد وابن السراج على سيبويه قوله حروف واعتذر عنه بانه من وضع
جمع الكثرة موضع جمع القلة لقوله تعالى ثلثة قروء وانما جمع كثرة باعتبار
ما لها من المغايرة والتغيير والتفريق بين جمع القلة وجمع الكثرة بان
الاول للعشرة فما دونها والثاني لما فوق العشرة امر قد اشتهر
وشاع قديما وحديثا بين الطلبة والعلماء فرقوا لانا العلامة الثاني
السعد التفتازاني بان جمع القلة من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة
من الثلثة الى ما بينناهي والفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة
المبدا بخلاف ما تقدم وعبارته في التلويح واعلم انهم لم يفرقوا في هذا
المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فلم نظاهره على ان التفريق بينهما
انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها
وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة بل هذا او فوق بالاستعمالات وان
صرح بخلافه كثير من النحاة فانتهت وبعني بالمقام المشار اليه
مقام التعريف تمام تفسير الاستغراق يريد ان العلم مع قوائي هذا
للعهد بين فصلوا المشركين والروم العلما مثلا حيث جعلوا كلا منهما
شاملا للثلثة وما فوقها الى غير النهاية فذل على عدم التفريق بحسب
الظاهر في هذه الحالة بمعنى ان التفريق بينهما في حالة كونهما متغايرين
انما هو حيث الزيادة كما قال وحاصله ان الجمعين متفقتان
بالاعتبار المبدا متغايران بحسب المنتهى فيدل كل منهما على الثلثة
ومنتهى جمع القلة العشرة ولانها جمع الكثرة وبهذا التقرير
لا يحتاج الى القول في محل من قال هذا المحل استغرق فيه جمع الكثرة
جمع القلة نحو ثلثة قروء فيخل الاشكال المعروف فيما اذا اقر بدراهم

حيث

حيث قالوا يقبل تفسيره بثلثة واستشكل بانه جمع كثرة وافاد الحد
عشرة واجابوا باداه بان جمع الكثرة يطلق على جمع القلة مجازا والاهل
براءة الذمة عما زاد فقبلنا تفسيره بثلثة لذلك وهذا نهر سديد
اذ لا يقبل من الالفاظ بحقايق الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز
الا نرى انه اذا اقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان في مثلا
الجمع على الواحد مجازا واذا نظرت الى التقرير المتقدم خرج الجواب سديدا
فانا نمنع كون جمع الكثرة للثلثة مجازا بل هو لكل من الثلاثة والاربعة
الى مالا نهاية له حقيقة كما عرفت فاذن لم يقبل تفسيره بمجاز اصلا فما
وما ذكره من ان هذه الاحرف ناصبة للاسم ورافعة للخبر هو المشهور
وقول المبرد والسيرافي عملها على هذا الوجه اذ هذه الاحرف شابهت الافعال
للتعدية معنى لطلبها للخبر بان مثلا وشابهت مطلق الافعال ما تشتمل
من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا ومن فتح اواخرها فكانت شابهتها
للافعال اقوى من مشابهتها ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدر منصوب
على ما هو فيها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع فيضيف نصب فعكسه عمل
غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا
الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر وتشبيها
بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهما تان العلتان ثابتتان
في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فالعلة تهي الاولى كذا قال الرضي ولم
ولم يحتج الى التنبيه على الفرعية فيما المحمولة على ليس لان فرعيتها
تامة مغنية عن الثبوت بعد ما اتفاق اللعب على عملها وبطلان ما عملها
عند النقض كلا او تقديم الخبر او وجود ان وقال بعضهم انما عملت
كذلك لانها فرع عن الافعال في العمل فاحبوا ان ينصوا على ذلك فرتبته
فقدموا الفرع الذي هو المنصوب على الاصل الذي هو المرفوع ولانها لو قدم
مرفوعها على منصوبها لتوهم انها افعال لان معانيها معاني الافعال فوقوا
ان قال الفراء قيل وقد ينكسها في لغة كقولهم هذا اسود جحر الليل
فلتات وللكس حظاك خفقا فانا خراسنا اسد او في الحديث ان فقير
جهنم سبعين حرفا وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف
اي تلقاها اسدا والحديث على ان التقدير مصدر فغرت البئر بلغت
قعرها وسبعين ظرف اي بلوغ قعرها يكون في سبعين تقاما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يرفع بعدها المبتدا فتكون اسمها ضمير شان محذوفا والقول عليه الصلاة
والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اى
ان الشان كما قال انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها حاءذ وظباء
وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له
الصدر فلا يعمل فيما قبله وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى
ياسه ان يابا وهين عاشق من البحرين لان الكلام ايجاب والنحو ورسوله
على الاصح والمعنى ايضا يابا ه لانهم يسوا اشد عذابا من سائر الناس
انتهى قوله وان اى بفتح الهمزة والاقتران المفتوحة فرع المكسورة قيل
ولهذا لم يعدها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل وقد ذكرها المبرد
فى المقتضب وابن السراج فى الاصول تظلى فى فرعيتها عن المكسورة ولذا
اورد ابن مالك ان فضية هذا ان لا تعد كاد فان اصل كان زيد الاسد
ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف فصار كان واجاب بان اصل كان مشبوه
لاستغنا الكاف عن معلق اى بخلاف ان فليس اصلها مشبوها بل
جواز العطف بعدها على معنى الابتدا كما يعطف بعد المكسورة وبساطة
ان وان غير مختلف فيها ومن هنا يعلم ان ان المفتوحة فرع المكسورة
صح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كما انما بالكسر وفيه نظر لانه يلزم
من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته
للاصل فى جميع احكامه نعم الموجب للحصر انما بالكسر عند القائل به قائم
فى انما بالفتح لمن قال بسببية افادة انما الحصر تضمنها معنى ولا قائل بذلك
فى انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفى
توكيد قائله فى انما ايضا كذلك واما ان السبب فى جعل انما بالفتح للحصر
كون ان المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه مخدوش كما لا يخفى
ومعناه التوكيد اى التوكيد للنسبة التى بين الجزئين وتقويتها
وتقريرها فى ذهن السامع ايجابا كانت او سلبا وما ذكره من افادة
ان المفتوحة للتوكيد هو الذى نقله ابن يعلى عن النحويين واستشكل
بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم
وليس هذا الاشكال بشى انتهى ولعل ذلك لان نون المفتوحة للتاكيد
لا لتبنا فى انها بمعنى المصدر وموصول به اى كونه الشى يعنى شى لا
يستلزم ان يساويه فى كل ما يناسبه فاندفع الاستشكال ولا

خلاف

ولا خلاف فى بساطتها ان كانت مفتوحة ثم رايت المفيد قال ما نصه اعلم انهم
يقولون ان واذ للتوكيد ويطلقون فيشمل توكيد الايجاب والسلب
وذهب بعضهم انها لتوكيد الايجاب حسب وشيد له قولهم فى نان لا انعالم
عمل ان لانها لم تعمل عملها لان التوكيد الايجاب ولا لتوكيد النفى وان
قد يحمل على نقيضه كما حمل عليه قوله تعالى ان الله لا يظلم
الناس شيئا لان هذا معترض بان ان توكيد منفى ايضا كما فى قوله تعالى ان الله لا يظلم
الناس شيئا لان يحمل قولهم انها لتوكيد الاثبات على معنى انه حيث كان
فى خبرها تكون القضية الواقعة بعدها معدولة المحمول فلا اشكال الا
ان فى هذا بعدا من اصطلاح النحويين ولكون ان للتوكيد اجيب بها
القسم نحو والله انك قطف لتوكيد الخبر اى نسبته والخبر نفس الخبر به
وتقديرها اى فى نسبتى فى ذهن السامع قيل وقد تنصب ان الاسم والخبر
فى لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات والمكان ذا كان
خفافا ان حراسنا اسدا فنصب الجزئين وفى الحديث ان قعر جهنم
سبعين خريفا ووجه الاستدلال انه قد ورد ان قعر جهنم لسبعو
خريفا على ما حكاه الزجاج فاخبر بقوله سبعون عن القعر والظاهر
ان المراد ان مسافة قعر جهنم اى مسافة السير اليه سبعون خريفا
اى عاما فليس النصب كذلك وخرج البيت على ان اسدا حال من
محذوف وانا الخبر محذوف وقائل تلقاهم اسدا او هذا اى الكسائى
ولله الحمد يعالى اقدام على اضمار كان فقد قال به فى انتهوا خيرا لكم
وخرج ايضا على ان يكون المنصوب مفعولا به لاجله ولا خبر لكان
والتقدير يشبهون اسدا وقد يرفع بعد المبتدا فتكون اسمها ضمير
شان محذوفا فى قوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون اى انه من اشد الناس والمصورون مبتدا
خبره الظرف المتقدم وصرح ابن الحاجب وجماعة بان حذف الضمير
ضعيف قال الرضى ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته
بالنصب فضلة مع دلالة الكلام عليه قال الشلوبين قال الشاعر
من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاءذ وظباء وانما لم يجعل من
اسمها لانها شرطية بدليل جزم الفعلين اذ لا يعمل الاول منهما
لانتفا الساكنين ولام الثانية محذوفة للجزم والشرط له صدر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكلام فلا يعمل فيما قبله من رافع او ناصب وتخريج الكسائي على زيادة من
في اسم ان ما ياباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب وقد وجود
معرفة توهم نحو القول في الشغير فيشترط فيه كون الجر ورنكرة وكونه
بعد نفي او شبهه وللمعنى المراد ايضا من الحديث ما ياباه لان الصور
ليست المشد عذابا من سائر الناس وفي نظر فقد قيل ان الحديث وارد
في قوم بصورون الصور لتعبد من دون الله تعالى وقد علم هذا كما قدمنا
بلا شك ولا بدع في ان تكون اهل هذه الجريمة اشد الناس عذابا
وتوبيخا وان الحديث قد روي في الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ من رآه
يقوي تاويل الكسائي لفظا ومعنى فتدبر وكذلك الثاني اي ومثل ان بالكسر
بالفتح في اتهما لتاكيد الخبر وتقديره هو ولا بد ان يسبقها كلام اي عامل
فيها كما في معمولها بخلاف ان فانه قد لا يسبقها عامل نحو انا انزلناه وقد
يسبقها ذلك نحو قال اني عبد الله ويرد على ما قاله المصنف نحو عندي
انك قائم فان ان ومعمولها في محل رفع بالابتداء والسابق عليه غير عامل
فيه وقد يقال بل يسبقه عامل معنوي وهو الابتداء والعامل مرتبة
التقدم على معموله لقوله ومعناها الاستدراك اي ان ان اراك
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه وفسر ايضا باباه تنسب
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدم عليها
كلام ملفوظا ومقدرا واستشكل بان الغرض من الاستدراك
حاصل بدون هذا الحرف اذ معنى نسبة ما بعدها حكما مخالف لحكم
ما قبلها وجد بمقصود هذا الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف
واجيب بان فائدته الابتداء به لاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده
من الحكم مخالف لما قبله فاذا اتى الحكم استقبد مخالفته لما تقدم من مفهوم
اللفظ تفصيلا وافاد الحرف مخالفته في ابتداء الامر احتماما لئلا يخفى
ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو ما هذا اسود لكنه ابيض
او خلافا له نحو ما هو قائما لكنه شارب ويمثلا له نحو ما زيد قائم
لكن عمرا قائم فالاول والثاني مجازان باتفاق والثالث جائز على الاصح
والرابع ممتنع لاتفاق قال ابو حيان في النكت الحسان نحو لا يقال
زيد عالم فيوهم ذلك انه صالح فقط لكن فاسق يمثال لرفع ما يتوهم
ثبوته وهو الصلاح لا من تسميه العلم الصلاح فوقعه باثبات

قوله وتقول لما ترى زيد شجاع فتوهم ذلك انه ليس كريما فتقول لكنه كريم مثال
لرفع ما يتوهم نفيه وهو الكرم لان شجيعة غير الشجاع الفضل وفيه توقف لان الذي
يتوهم نفيه الكرم وليس رفع ما اثبت فليتامل الا ان يقال المراد لرفع
توهم ما يتوهم نفيه فاكرم وقد رفع توهم نفي الكرم وقد ذكر جماعة منهم ابن مالك
وصاحب البسط فانها تاتي للتوكيد قال في البسط معناها الاستدراك
بخبر يرفع ما يتوهم مما قبلها فالحكم فاتي به لرفع ذلك التوهم وتقريره او تاكيد
الاول كقولك ما زيد قائم لكنه قاعد فما قبل لكن نفي القيام وما بعدها
توهم ان عمرا مثله لتنبيه بينهما او هما لا يسهم ويحتمل قام فلان لكنت لكن
لم يعلم فالدلالة لكن بما دلت عليه لو وكانها في المعنى نحو جاءني زيد لكن عمرو
لتوهم ان لا تغاير بين وفاتين انتهى وعلى ما ذهب اليه ابن مالك وصاحب
البسط ينبغي ان تكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك وعلى
الاول فلعل وجه كون هذا استدراكا ما مع ان مناه على توهم الخلاف انه
قد يذهل عن مناقضة الحكم للسكون عليه توهم انتفاء التحرك ايضا عند
انتفاء السكون لتوهم امكان الواسطة كذا قاله شيخنا وفي المغني زعم
قوم ان كان تنصب الجزئين وامثلوا كان اذنبه اذا اشتوقا قائمة
او قلما عرفا فاضل الجزئين محذوفا بكثيان وقيل انما الرواية عجاء الاذنبه
وقيل الرواية قادمتا او قلما عرفا بالتنوين من غير تنوين على ان الاسما
مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل احظا فايله وهو ابو علي
وقد انشد بعضهم الرشيد فطعنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم قال
ابو عمرو وتوفي قبل الرشيد انتهى وقيل انها والبصريون على انها بسيطة
وقال الفراء اصلها لكن ان ثم خففت ان فحذفت الهمزة للتخفيف ونون لكن
للساكنين كقوله ولا ارى سقيحا ذا كان ما وكذا قضل وقال ابو الكوفيين
مركبة من لا وان والكاف زيدت لا للتنبيه وحذفت الهمزة تخفيفا
وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم
المشافر اي ولكنك وعليه بيت المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق
قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلق
امرا سيوم بعدية يستريح وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان
الشرط لا يعمل فيما قبل انتهى وكان للتشبيه اي لا تشابه
اسمها يخبرها اي ليتا ذا اسمها مشبه بخبرها سواء كان خبرها

جامدا او مشتقا وقال الزجاج والكوفيون هي للمشبه
اذ كان الخبر جامدا نحو كانه زيد اسد وللشك ان كان مشتقا نحو كانك
قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ووافق الكوفيين
على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بانه اذا كان
الخبر فعلا وجامدا وظرفا لكماة اذا كان صفة وتندفع هذه الشبهة
بان المعنى كانك شخص قائم حق يتغاير الاسم والمسمى فيصح
تشبيه احدهما بالاخر الا انهم لما اقاموا الوصف مقام الموصوف
وجعل الاسم بسبيل التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر
يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا نقول كانك قائم مشى وكانك
تمشي والاصل كانني رجل ماشٍ وكانك رجل تمشي كذا قدره الرضي واجيب
بعبارة اخرى وهي واجيب بان المشبه بشيء فيما له ما به في حالة اخرى
فكانك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما او التقدير كانك هيئة
زيد هيئة قائم وقال المصنف في الاوضح وهو كالتشبيه المؤكد اذ قلت
الذي يتوهم من كان على القول بالمركب التاكيد لا التشبيه لان التشبيه
المؤكد لك الكاف تشبيهه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد
المستفاد بان ففي تشبيه التاكيد لا التشبيه المؤكد قلت قد
ادعى ان اصل كان زيد اسد بان زيدا كالاسد وهذا تشبيه
مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبني على التشبيه من اول
الامر ثم لم والظن كقولك كاد زيد ان يكتب وفي شرح التلخيص
وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه
قائم ونائم للتحقيق ايضا على راي وهب اليه الكوفيون والزجاجي
وانشد واعليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كانما الارض ليس بها
هشام وجامعي التعليل من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سؤال
عن العلة تقديره ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واجيب بانه
معناها في غير هذا الكتاب وقد ناقشته عن الكوفيين ان كان نائم بالتشبيه
وحملوا عليه كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج آيب وكانني بك مخط الى
القبر وتغلط وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها وان
كلها للتشبيه وخرج ذلك على وجوه بينتها في غير هذا الكتاب وعلى الفارسي

انها

انها تكون للنفي نحو بانك وان علمتا اي ما انت وان علمتا وفي للنفي وذكر والكاتبي
اربعة معان احدها وهو الغالب عليها وللنفي عليه التشبيه وهذا
المعنى اطلقه الجمهور كابن هشام انتهى ما اردنا منه وزعم قوم ان كانه تضمن
الخبر شك وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا تنقل
الخبر محذوف اي تحكيان وقيل انما الرواية قادمتا او قلما محرفا بالقلم
من غير شوين على ان الاسم مثنى وحذفت النون للضرورة وقيل الخطاب
قايله تركوا ابو نخيلة وقد انشد عند الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي
وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد تولم وليت للتمني اي موضوع
لانشاء واحد ثلا للاخبار زاده التمني حاصل ويقال فيها لت بابدال
الياء تاء وادغامها في التاء وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة ويقع بغير نفيه كيقع بعد المثبت ولسائر
انواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغير ذلك مع المحبة او مع كون
المطلوب لا يطمع فيه او فيه عسر والجواب اما بانه تعريض بالامر قد لا يجزم
المتقدمون واما بان المراد ان المعتبر في مفهومه وهو ما ذكر فقد فيتميز
عن سائر معانيها الطلب البائت لانها تعتبر فيها ما ذكر فقط بل
اما انها تعتبر فيها زيادة نحو هذا كالاستعلاء في الامر وانه انما يعتبر
فيها هذا بل بعضهم كابن مالك لم يعتبر فيها الحيثية واذا امتاز بمعنى ومكنة
مما ذكر متازت افراد لانها ما كان مفهومها هذا فقط فخرج عن
افراده ما ليس فيها ومعه هذا فقط ولا يشترط امكان المتمني لان
الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول
ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت يسبق واذا كان ممكنا
وجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا
واستعمل فيه لعل وعسى وتعلقه بالمستقبل اكثر وبالممكن قليل
ومنه ليت زيدا يجيء الي من ساعليه ولا يكون في الواجب قلا
يقال ليت غدا يجيء واعلم ان مرادهم بالتمني المتبع في الواجب تمني
وقوعه في وقته كقولهم مثالهم المذكور قلا يرد تمني الموت في قوله
تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه الا به لا يتمنى وقوعه
قبل وقته ومنهم من جعل التمني اسم الحالة نفسانية تلزمها الطلب
كما بينا ستاد تمثيفنا في شرح العزة وقال بعضهم المراد الطلب هنا

ميلاد الطبع الى حصول المقصود سواء كان الاشتياق مقصودا او لا وسواء امكن
الحصول او لا فلا يرد انا نتمنى قد يكون مما لا معلوم له استحالة او العاقل لا
يطلب ما علم استحالته والتمني والتمنوان التمني لا يدل بالوضع على الطلب فما هو
موضوع لانشاء حالة مخصوصة تتبعها ميلان الطبع الى حصول المتمنى
والاظهار هو عبارة عن حصول المتمنى المخصوص عن عبارة مخصوصة
على وجه يكون الغرض حال المتمنى والمتمنى كما هو شان سائر معاني
الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة واظهارها
بتبعها ميلان الطبع الى حصول الترجي وهو الطماع المخصوص هو ليت
الشباب يعود يحمل انه اشاريه الى قول القائل ليت الشباب يعود يوما
فاخبره عما فعل المشيب من ذلك لان عود الشباب مستحيل عادة فانه يستعود
الشباب نعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة سر القول بانه غير
ممكن عقلا مبني على تفسير الشباب بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة
فامكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وهو مستحيل عقلا وبعبر
بالشباب عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة
اي قوية مشتعلة والمشيب بحول الرجل فحد الشيب والقيب بياض الشعر
هذا قول الاصمعي وقال الجوهري والمشيب واحد وفي القاموس
الشيب الشعر وبياضه كالمشيب قال الدماميني قلت وانا بهر والله
رماني زمانا بساساته في جفات عوني وغايات سعود واصبحت بين الورى
بالمشيب عليلا قلت الشباب يعود ولا يخفى ما في عود من التورية
حيث اوهم انه من العيادة ورشحه ذلك بلفظ العليل والمراد انما هو
العود كقول الايبني العدم ميتة فقط اما من الذهب انتهى قيل هذا
من النوع الذي قيل اذا لا علم للعدة الا من قلت المراد بما لا علم فيه ما من
شانه اي لا يطلع فيه احد كعود الشباب فانه في حظار من الذهب فان
الاطماع تتعلق بدغاليها هذا وقال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصبهما
يا ليتنا بها نصبار واجعا ومنه على لغة كان المعتر تقوله موت بنات
عمر اطير فقلت لها طوبا لك يا ظبية اي كطوبا لك قال في المغني والاول
عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لانه لا يكون لعدم تقدير
اذ ولو الشرطية بين ويصحح بيت ابن المعتز على انا نابه ضمير النصب عن الرفع
انتهى فكره ولعل الترجي قوة الاشتياق الى احداثه لا لاعتقاد بانه

حاصل

والجمهور على انها بسيط ولانها اصل حكاه في البسيط عن الكوفيين واكثر النحو
وقيل مركبة من حرف الكلام الزايد وقيل من لا النافية للجنس والالف الرضى اللام الاولى
في لعل زايدة عند البصريين وعند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف
في الحروف بالزيادة لانها تبنى على الخفة وتوالي البصريون نظرا الى كثرته
التصرف في التلاعب بها وجاز زيادة التاء ان سمع بها تشعر في عند البصريين
للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه التعريف والعلمية لانها
ليست من اوزان كلامهم وفيها لغات اخر عدتها ثلث عشرة لغة اعل
عذف اللام واعن بابدالها عينا مع حركة ثم نونا وان بحذف اللام من هذه ولا
بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف اللام من هذه ورعن بابدال
اللام را ورعن ولعن بالعين المعجمة فيهما بدلا من المهملة ورعل بالمهملة
ولعت وهي اقلها استعمالا ولغا ولوان فعل ماض وهو طلبا محبوب بالمستقبل
حصوله كقولك لعل الله يرحمني والاشفاق وهو توقع المكروه عبارتان والاول
هو المتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه
وفسروا المعنى المتوقع في قوله وهو ترجي المحبوب والاشفاق في المكروه وعلى
هذا فالتوقع عبارة عنهما وحينئذ فلا فرق بين الجمود والتوهم
من جهة المراد بل من جهة التعبير وتخصيص الممكن واما قول زهير لعل
ابلغ الاساءنا بسيرات لابه يجهل متة لو اقال والمعنى المعنى
وقال السعد التفتازاني في حواشي الكشاف لعل موضوع لترقب محبوب
وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به
مواقع الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن للاطماع اي الايقاع في المطمع
اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وحرمه بحصول المطموع
فيه او لانه كلام الفطن الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع
بالفائها على التلويح الكلمة لعل تفسير كاهو واجب للملوك والعظماء او لان
فيه الايما الى انه لا ينبغي لاحد ان يتكل على العباد فيترك الاجتهاد في العبادة
والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير
عن التحقيق بطريق الاطماع اما لان المريد على انه لا اخلاف في الاطماع الكريم
او ليكون على ادب كلام العظيم او لينبه العباد على ان لا يتكلوا على الجملة
كلما كان ما بعد لعل الاطماعية فمطمئ المحصول وما قبلها مما يناسب

اى بعلل مذكر للحصول بحيث يكون اعم مما بعدها عند ابن الانبارى وجماعة
من ائمة العربية ان لعل وان تكون بمعنى فى حق حملوه عليه كل صور توقع
فيها التى سواء كان اهلا عاملا لعلك تفلحون او لا مثل لعلهم يتفكرون
ورده المصنف بمعنى الزمخشرى بان جمهور ائمة العربية اقتصروا فى بيان معناها
الحقيقى على الترجى والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى التعليل وفرضه
مما وقع عليه الاتفاق الا تراك تقول دخلت على المريض فى اعوده واخرت
الماء كى يسخن ولا يعل انتهى وبه خدش من كلامه كلام الناس ان الترجى ليس بطلب
بل هو توقع وهو التحقيق كما تقدم ولذا قال الاستاذ شيخنا والترجى انتظار
لحصول شئ سواء كان مطلوبا نحو لعلك تعطينا او مكروها نحو لعلك تقتلنا
وفى الرضى وماهية التوقع غير ماهية الترجى الا انا نفرق بينهما من جهة
واحدة فقط وهى ان التوقع تستعمل فى الممكن والحال والترجى يستعمل الا فى
الممكن وذلك لان ماهية توقع حصول الشئ سواء كنت تنتظره هو ترقب
حصوله ولا والترجى ارتقاب شئ لا توقن بحصوله لغرض ثم قال لعل الشمس
تغرب ويدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطماع يرتجى محبوب
والاشفاق ارتقاب المكروه وقد يرد ايضا ما معناه ان لعل فى كلام الله تعالى
مراد بها الامر بالترجى والاشفاق فهو والتعليل تقدم ما تتعلق به
قال الكوفيون ولا استفهام وهذا تعلق بها الفعل فى نحو لا تدرى لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا ومايدريك لعله يزكى قال الزمخشرى وقد جاء
معنى ليت من قرأ فاطلع قال المفيد وعلى هذا فالتقدير لا تدرى الله
يحدث بعد ذلك امرا ومايدريك اياى يزكى والمعنى لا تدرى جواب الله
يحدث بعد ذلك امرا ومايدريك جوابا يزكى واعلم انهم قد جوزوا عليه
قول اعلى الصلاة والسلام تعلنا انجلنا كما تقدم عند هم اعجلنك
واعلم ان صاحب الكشاف قد قال فى قوله تعالى ومايدريك لعله يزكى
فاى شئ جعلك دريا بهذا الامر لعله يزكى اى فلعل ما يتلقى اليه
من الزاجر يحمله على ان يزكى وحينئذ فيدريك ليس متعلقا عما بعد لعل حتى
يعلق عنه لانه جعل تعلق لعل حالا هذا الامر به يبطل كون لعل
بمعنى اذ الاستفهام فى الاية الا هنا كلام المفيد وزاد الطواك
فى معانيه الشك والنفى يوشد جمعوا هذه المعانى كلها الى الترجى
والاشفاق وفى المغنى قال بعض اصحابنا الفراء وقد نصبهما وزعم يونس
ان ذا لغة

انه لغة لبعض العرب وحكى لعل اياك منطلقان وبلغنا عنهم لعل اباك منطلقان
بوجهه وعند الكسائى على اضمار يكون انتهى وقد ذكر المصنف بشرطان الكون
زائدة وخرج بالحرفية الموصولة كما ذكره المصنف وبالزيادة المصدرية
فلا يكفانها من العمل اتفاقا عنده حسن وانما فعلت حسن ولجعلها وقد
انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدره هكذا كافة لان ذلك يوجب تأكيد
ما فيها اسم موصول بمعنى الذى فى موضع نصب بان وصنعوا صلته والعائد
محذوف وكيد ساحر خبر والمعنى ان صنعهم كيد ساحر وما ذكر من ان ما المذكورة
زائدة كافة مهيئة لدخول هذه الاحرف على الجمل هو المعروف وذهب ابن
درستويه وبعض الكوفيين الى انها نكرة تميمة بمعنى شئ الصقت بان ولما
فيها من الابهام والجملة بعدها فى موضع الخبر وعمر ما ذكرناه الا لئلا يعتقد
ضمير الشان بانها هى وكانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان
وزعم ابو على انها نافية ولا يستدل بما افادت معها على الحصر كما توهمه
الدماميني واحد ممن اعترض على المصنف لان ما افاده النفى والاثبات بالابطال عليهن ومردود لان على الجمل
التعليل قال المغنى ويسمى ما الكافة لفعل التصدير الرفع المتناوه بفعل مهيئة
انتهى وانما كفتها عن العمل لانها ازالت اختصاصها بالاسماء اشار الى ذلك
المصنف بقوله بعد ومردود لان على الجمل التعليل فهو لا يغنى وحى الى انما الهكم الله
واحد يغنى الا يرد على ادعاء الزمخشرى فى تفسيرها وتبعه البيضاوى
فيه من افادة انما بالفتح الحصر كانما بالكسر لان ما ثبت للاصل يثبت للفرع
حيث لا معارض ولا اصل انتفاء وهو الزمخشرى فاذا يصرح بهذا الماخذ
قوة كلامه يشير اليه ما قال ان الوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اى فى
امر الا له مقصور على اسنادا لله تعالى بالوحدانية اى لا يتعداه الى اثبات
الا لهة غيره متعددا كما عليه الخاطبون ومثل ذلك قوله فى اية اعلموا
انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة اراد ان الدنيا بالنسبة الى هذه الامور
الاخر اتى واما العبادات والقربات من امور الاخرة لظهور ثمراتها فيها
ونقل ابن السبكى افادتها الحصر عن النحويين ايضا فى قصر التركيب
والجمهور على بقائها على مصدريتها مع كفها عما وازالم يصح وايد ذلك
الكفاء كونها فيها من افادان وعلى هذا المعنى الاية الاولى ما يوحى الى
فى امر الا له الا وحدانيته اى لانما انتم عليه من الاشراك ومعنى الثانية
اعلموا انتم حقارة الدنيا اى فلا توثروها على الاخرة الجليلة نبقا

اذ في الاتيان على مصدر بيتها كافٍ في حصول المقصود بهما من نفي الشركة عن الله
تعالى بعقيدة او لفظ من الكلمة تخصيص الموحى المقصود بالصدق القصر
لاشتهاره والى انه اضافي لان الاضافي تخصيص شيء بشيء بالاضافة الى معين اخر
لا الى جميع من عداه وانما الاولى القصر الصفة على الموصوف نحو انما يقوم زيد
فانه كلية عليه الصلاة والسلام اي فامر الربوبية فهو قصر صفة بموصوف
على التوحيد كما ان القيام في المثال المذكور مقصور على زيد فالحق ما اوحى
الى ان امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك وبسبب ذلك قصر قلب لقلب
اعتقاد المخاطب فانه في هذه الصورة يعتقد ضرورة الاشراك وكان صفة
هي التوحيد وبقي الاشتراك على الثابت فيه قصر الموصوف وهو الحكم على الصفة
وهي الوحدانية قوله قوا الله ما فارقتكم قالها الكرو لكن ما يقتضي فسوف يكون
في التمثيل بحث الكافة نظر والصواب انها فعل اسم موصول بدليل عود الضمير
المستتر يقتضي عليه ودخول الفاء على جزء التفسير المصدر به خبرها
لشبه الموصول بالشرط في عمومه واستقبال الفعل الذي بعده ووجه
ابن مالك رحمه الله تعالى بذلك في شرح الكافية في فصل دخول الفاء خبر
المبتدأ وكذلك في شرح التسهيل وكذا ابو حيان في شرحه وليت واخواتها
باتفاق من دخول الفاء في خبرها وكذا جميع نواسخ الابتداء الا ان وان
ولكن وحيثما لقوله ولكن ما يقتضي فسوف يكون مما دخلت الفاء فيه
خبر لكن لما اسم موصول في محل نصب على انه اسم لكن وجملة يقتضي صلة
ما وجملة فسوف يكون خبرها قوله اعد نظرا يا عبيد قيس بعدما اضنات
لك الدنايا المجال المقيدة بعض شروح المفصل ان بعض هذا الشاعد
هجا عبد قيس بانه ينعل الجار الفعلة الشنعاء واضنا يستعمل لازما
ومتعديا كما في البيت فهو له فلذلك ابقوا لها على ما كانت ما حينئذ
لمجرد الزيادة والمعنى على الابهام فهي حينئذ كافة عن العمل ويجوز
فيما زيد الكاف على العمل ويمتنع على الاضمار فعل على شريطة التفسير لان
ذلك يزيلها عن الاختصاص بالاسماء اذ التقدير ليمثل الفتى زيد الكاف
ويشفي حوزة ذلك موند بن اجي الرسع وطاهر الغز وبني لانهما يجريان
مثل ليمثل قام زيد لكن الاخفش على سعة حفوظة قال انه لم تسمع
فقط ليمثل يقوم زيد قوله واجاز وانيها الابهام هما على اصولها
تامل فيه ليظهر لك ما فيه وظاهر كلامه استوا الاعمال والابهال

وبهرح بعض المتاخرين وقال بعضهم الاعمال ارجح وقد يؤخذ من كلام
المصنف قوله وقد روي بالوجهين لقول ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين
في ليت ونوزع بان المنقول عن الفراء مع الابهال في ليت ولعل مع دخول
ما عليهما قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد هذا
البيت للنابغة من قصيدته المشهورة يمدح بها النعمان بن المنذر
ويعتذر اليه من امر النجوده وهي امراة النعمان بن المنذر وقيله
واحاكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد عجته الثمد
غمة جانبا ثنق وشعبة منها الزجاجة لم تحل من الرمد وبعده فسبوه
فالفوه كما تمنت سعا وتسعين لم تنقص ولم ترد فكملت مائة فيها
حمامتها لما سرعت حيسبه في ذلك العدد قال الزوزني كما اراد بالفتاة
الزرقا قيل اسمها عنزو وقيل عجرة وقيل عامة وذكر الجاحظ ان الحمامة
كانت من بنات النعمان بن عاد وقيل هي من بقية طسم وجديس
وجديس كما مر بطن من طسم وهو تصحيف والصواب الحا المهملة
قال في القاموس وكانت تبصر مسيرة ثلثة ايام وقصتها انها كانت
قطاة تمر بها سرب من قطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى
حماميه ونصفه قليه ثم الحمام مبيه فتظر فاذا القطا واقع من شباكه
صياد فعده فاذا هو بستة وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون
قطاة فاذا ذاك الى قطاتها كانها ثمانية والمراد باحكم كن حكيما كما كانت
هي حكيمة اذ اصابت ووضعت الشيء موضعه فلا تقبل سعايته تخلق
ولا كلام واش مغتر والكاف من قوله كحكم متعلقة بمحذوف لانها في موضع
منعوت لمصدر اي احكم حكما كحكم الحمام وهو عند العرب دوات الاطواق كالفاختة
والقمري والقطا وعند العامة الدواجن فقط بيارا وبدا واكثرهم يقول
صفة وان كان حامدا وما على رواية النصب لمجرد الزيادة ويروى ويضعفه
بالواو وبا وبكان الواو والى بمعنى مع وبمعنى الواو ووصف كلما بسراع
ورد بان سراع وصف الجمع ورد وصف المفرد فهما كقوله تعالى ويبتغون
السبيل للتقابل وقوله تعالى من الشهر الاحضرناه ويشراع يحتمل ان يكون
بالشين المعجمة من شرعت الدواب في الماء شرعا وشروعا دخلت
ويحتمل ان يكون بالسين المهملة اي سريعة فهو امدح في خدة البصر وابلغ
في اصابتها والثمد بالثا والميم والمهتوحتين الماء القليل الذي لا مادة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

له او ما يبقى في الجلد او ما يظهر في الشتاء وذهب في الصيف والنيق بكسر النون
بعدها مثناة من تحت ساكنة فقاف الجبل او رفيع موضع في الجبل وقد يعني
حسب وهو مبني على السكون وكسره الشاعر للضرورة وهو مبتدا خبره
محذوف اي حسبي ذلك وحسبوه بتشديد السين المهملة اي عدوه
تهوين من الحساب وهو العد والفرد وجدوه ويروى كما حسبت وكما ذكرت
مكان كما عدت هو اكثر ويروى برفع الحمام ونصبه النصب على الاعمال والجر
الزيادة والحمام اسمها ولنا خبرها والرفع على الاهمال وما زايدة كافة عن
العمل مثلها في ربما ود الذين كفروا وقوله هذا لنا مبتدا وخبره ويحتمل
مع رفع الحمام ان تكون عاملة وما موصولة وهي اسمها وهذا خبر مبتدا
محذوف والحمام صفة هذا اي لميت الذي هو هذا الحمام ولنا خبر ليت
ذكر ذلك سيبويه وحذف صدر الصلة لطعلمها بالتابع كما حذف
في قول بعضهم انا الذي قايل الكماة انا ومع قيام هذا الاحتمال الاما
دليل فيه على الاهمال ونصفه تابع لقوله هذا ثمن قدره مرفوع عارفعه ويجوز رفعه مع نصب الحمام
بجعلها مع علو فاعلى الضمير المستتر لنا وحسن ذلك الفصل وظاهر
كلام الزجاجي في الجمل ان الاعمال في الجميع جايز وانه مسموع من العرب
ورد ذلك انه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قايم
ولعلما بكر اقايم فينصب ما وينصب ان وكذلك اخواتها هذا كلامه
قيل وينبغي ان يحمل كلامه على انه لما اقتضى القياس عنده ذلك
نسبه الى العرب بانتهى ورد بانه هذا تاويل متعسف يفضي الى عدم
الثقة بما ينقل هذا الامام عن العرب هذا وقد يقال لمن يقول
بالجواز مطلقا ان يقول يكفي في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصلي
ويؤيد ذلك ما ياتي من ان المكسور قد يخفف فيلغى اعمالها الزوال
اختصاصها ونحن ان اعملها استصحابا للاصل وفي شرح الحاجبية
للرضي وعدم الاعمال هو لعلمها وكانما ولكنما وقياسها في الاعمال على
فيتحاسبا يع عند الكسائي والكثر الغاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما
واذا سمع في نادر ضعف معنى الفعل فيه فاظنك بهذه الحروف لكن
الالغا اولى بلا تفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما
قوله وقوله ملتهم فيه اي الزايد ه احترازا من ما الاسمية اي ومن المصدرية

نحو انما فعلت حسن اي ان فعلك حسن قوله فانها اسم يعني الذي يحتمل
ان تكون مصدرية اي ان صنعهم كيد ساحر ولا يجوز ان يقدر كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد قوله اكد ذلك بعورة ان المكسورة مراده بان
للمكسورة ان المؤكدة لا الجوابية فدليل انه لم يذكر الجوابية ولانها التي
يجوز فيها الاعمال والاهمال قوله والارجح الاهمال الزوال اختصاصها
ومعنى زوال الاختصاص وجوبها على البصرية نارة على الفعلية اخرى والاهمال
هو القياس لزوال الاختصاص ان قلت هل يجوز في المهملة ان يقدر معها
ضمير شان كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع
ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز
ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وفي الرضي المهملة اي بالنظر
الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير واما المهملة في نفس الامر فلا
تقدير معها اتفاقا وجاز اعمالها قليلا استصحابا للاصل ان قلت
جاز اعمالها قليلا او بطل مع انها الفت تماما على مذهب سيبويه مع ان الغاء
في الموضعين زوال الاختصاص قلت قيل يمكن ان يقال ان الزوال هناك
اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة
اسقاط بعضها محل حوار الاهمال للاعمال ان ولينها اسم فان ولينها
فعل فالواجب اعمالها ولا يجوز اعمال الاعمال باضمار الضمير الشان
وليس ظرفا يأتي على تجويز النصب المنقول في كلام الرضي السابق ويكون
شرط الاضمار بعدها ان لا يليها الفعل اولا قول لانه كان نفس ما غلبها
حافظ وان كل لما جميع لدينا غير وزن ما حمل وجميع فعيل بمعنى مفعول
اي وان كلهم لجميع محضرون لدينا وكل مبتدا اول وجميع مبتدا ثان محضرون
خبر الثاني وقال السيد خالد كل مبتدا واللام لام الابتداء وما يزيده
وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وقرا عاصم وحمزة وابن عامر بتشديد
لما بمعنى الا وان نافيه وقرا الباقون بتخفيف لما على ان ان المخففة
من الثقيلة وما زايدة اي ان كل جميع على مذهب البصريين واما على
مذهب الكوفيين فان نافيه واللام بمعنى الا وما زايدة وجميع فعيل
بمعنى مفعول ومحضرون مجموع على المعنى وقال الخفيد لما تكون ما
زايدة بوكده واللام هي الداخلة بعد ان وجميع بمعنى مجموع فاذا
المبتدا احاطة الافراد والخبر الاجتماع وان لجميعهم كذا ذكر المحشي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

انتفى قوله وان كلا لما يوفينهم ربك اعمالهم قرأ الحرميان وابو بكر بالتخفيف
والاصل ايقن الحرميان لاكيدها المشبهة بالحقيقة ان ولما فان مخففة
من الثقيلة وكلا اسمها اى وان المختلفين المؤمنين منهم والكافرون
والشقي بدل من المضاف اليه واللام في لما لام الابتداء الداخلة
على خبر ان وما موصولة بمعنى الذين خبر ان وليوفينهم جواب القسم
محذوف تقديره والله وجملة القسم وجوابه صلة لما الكقوله وان منكم
لمن ليبطئن والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم ربك جزاء
اعمالهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه قامت مقام الصفة
والتقدير وان كلا لخلقا والله ليوفينهم جزاء اعمالهم وقيل ما زائدة وعلى فالام
الاولى لام الابتداء والثانية لام القسم وفي الايضاح وفي اللام الاولى موطئة
للقسم والثانية للتاكيد او بالعكس وما مزيدة بينهما للفصل وعلى
انها مزيدة للفصل جرى الرضي فقال فاذا ارتفع خبرها في خبر ان
الذي في قوله لما ان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما لكراهية اجتماع اللامين
قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بالزايدة انتهى وعليه فخبر ان
ليوفينهم وعلى انها موصولة او نكرة موصوفة فهي الخبر وقرأ ابن عامر
وحمزة والكسائي بتشديد الميم ونصب كل فالواضح واما تشديد لما
فقال المبرد لحن وقال الكسائي لا ادري وجهها واختلف في تخريجها
على ثمانية اقوال ذكرها المعربون كلها نحد وثلثين فيه وقرأ ابو بكر
بتخفيف ان ونصب كلا وتشديد لما وقرأ ابو عمرو والكسائي بتشديد
ان وتخفيف لما وتخريجها معروف من تخريج القراءتين قبلها هذا
واعلم ان المصنف قال في المغني في حرف اللام حينما تكلم على لما واما
قراءة ابي بكر بتخفيف الميم وتشديد لما فيحتمل وجهين احدهما
ان تكون مخففة من الثقيلة وما بعدها كما تقدم الا الوجه والثاني ان تكون
نافية وكل مفعولا مقدما وما بعدها كما مر انتهى كلامه فانت تراه
قد اعتمد في احتمال الوجهين ولم يرجح احدهما على الاخر مع ترجيحه
في عشان المخففة من المغني استدلالها على قراءة ابي بكر المذكورة
بتكميل بنا في الاستدلال بهذه القراءة مع قراءة الاحتمال الذي ذكره
ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك فتقولوا الاصل
ان كلا منصوب بان وما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الا

على

على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين
لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل
قلت لكنه لم يسلم من التعرف في الحذف ببعض حروفه التي وضعت عليها
وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر
هاهنا بين متعارضين فتامله قوله فاما الكوفيون مخففة فتهمل اي وجوبا لعدم
السماع لزوال الاختصاص ولما بينا لفظها لفظ الفعل وعن يونس والاخفش
جواز الاعمال قياسا على ان وان وكان لا يتبعهما لانه لم يسمع من العرب
نحوها قام زيد لكن عمرو قائم بنصب عمرو وبما ورد عن يونس انه حكى
فيها العمل من العرب فهي رواية لا يعرف قوله بقيت على ما كانت عليه
من وجوب الاعمال وفي الرضي والاكثر على الغاؤها لانها تعمل
في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا
الغيت مطلقا ثم فرق بينها بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية
بعض حروف المعنى وفي المكسورة وفي فهم الهوامع ضعف المفتوحة
وفي اعلاها حينئذ مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا في ظاهر ولا في
مضمر لكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية على
سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر فخرجت
ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه طائفة من الغائبة
الثالث انها تعمل جوازا في مضمر الشان وعليه الجمهور قال ابن مالك
فان قبل ما الذي دعا الى تقدير اسمها المحذوف وفعل الجملة بعدها
في موضع خبرها وهلا قيل انها مكفوفة بالمهملة ولم يتكلف الحذف فالجواب
ان ثبت عليها الاختصاص بالاسم فاذا ما الاختصاص بينها ان يعتقد
انها عاملة وكون العرب يستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل
قولا ان يكون ضمير الشان مقدرا وان يكون بعض الشان لا يخفى ان هذا استغناء
من عبارته في المكفوفة لانه لم يشترط ذلك في اسمها وانما اشترطه
في حذف الاسم وظاهر كلام ابن مالك انه لا يشترط في اسمها ان تكون
ضمير الشان بل صرح به المصنف في بعض كتبه واما ابن الحاجب وجماعة
فاشترطوا في اسمها ان يكون ضمير الشان وذكر ابن الحاجبي في شرح
المفصل فايدة عربية جلاوذلك انه قال العرب اذا اردت تاكيد ضمير
الشان مع المفتوحة وان العرب تقصده قول الشاعر في قصيدة

كسوف الهند وقد على انها الكل كما من يخفى وبينتعل افلولا ان الضمير مقدر
لم يستقم تقديم الخبر بعسنا فالذى يسوغ التقديم كونه جملة وافعة خبرا
فانه يجوز اعمال التقديم فيما جاز ان يبطل ان يقال ان نصار منتدا وخبرا والخبر
يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان مطلق ليزيد قائما على
انه يجوز وبعد تحقيقها فى امتناع تقديم الخبر ما يعتبر وبين معالتقيد
فان قبلكما وجه التفرقة بين اذ وان المخففتين حيث وجبوا اعمال الاولى
وهى المفتوحة دون الثانية وهى المكسورة مع القياس تقتضى عدم التفرقة
لان المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو
مقرر فى موضعه وقد زال بتخفيفها شبههما بالفعل اللفظى لانه اعتبر
فيه فتح اخرها فاذا كان نقصان احد شبهها هذا الوجه من الشبه مجوزا
للاهمال ووجه الشبه المعنوى مجوزا للاعمال فينبغى ان يستوى الجوازان
الوجهين وان كان قوات الشبه اللفظى لا يضر لقوة الشبه
المعنوى فليستو بالى وجوب الاعمال قيل الجواب انه لما كان بين الجملة
الواقعة بعد ان المفتوحة المخففة وبينها ارتباط معنوى لانها
مع جملتها فى تقدير مفرد اذ هى مصدر بما اراد وا ان يكون بينهما ايضا ارتباط
لفظى بالعطف ونحوه لذلك المكسورة مع جملتها افترقا ولا بعد فى اختلاف
الفروع عما لم يوجد فى اصل لاشتمال على ما يقتضى ذلك فيه الا ترى ان لان
فرع لا وعمل الافعال وعمل الات مع عليه لشبه شبهها باصلها الذى
هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يوخذ
من الكتاب وقال ابن مالك فى شرح الكافية ان المفتوحة اشبهت ما اشتغل
من المكسورة لان لفظها كلفظ بعض مقصود ايده المضى والامر والمكسورة
لا تشبه الا اسم وحده فلذلك اوثرت ان المفتوحة المخففة تبقى على عملها
لكن على وجه بين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا وقد تلتزم
عاملة كالعامل وهما توجيه مزيفة على المكسورة ان عليها لما تعمل
فيه من جهة الاختصاص وضعفت بالتخفيف وبطل عملها غالبا
بخلاف المفتوحة ومنها كان لتركيبها من اذ والكاف انتهى قلت
قيل انما حيث فرق بينهما فينبغى ان تكون الشفرقة على العكس لقوة
الاصل بالنسبة الى الفرع قيل الجواب يظهر من الجواب عن السوال
الاول فان قيل انهم حيث علوها فى ظاهر لا فى تقدير فما الحكمة فى ذكر

فيل

قيل الجواب انه لما كانت ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة كان فى التزام
اعمالها ظاهرا واهمالها تقديرا ايماء الى الفرع على الاصل فى الظاهر فجعلوها فى الظاهر
كالملغاة واعلموا ان المخففة فى اسم ظاهر يجرى مجرى الظاهر انه
قدرها الاصل على فرعه اذ العمل فى الظاهر اقوى من العمل فى مقدر وبهذا
ظهر اقتضاء عملها فى الضمير ايضا لانه فرع عن الظاهر الذى يفسره
فان قيل لم وجبوا فى ذلك المقدر ان يكون ضمير الشان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا
قيل ظهر من جوابه من الجواب عن السوال الثانى وقال بعضهم انما قدر
الاولون ضمير الشان فى المخففة المفتوحة لانهم راوها بابا اخل على
افعال ليس باسخفة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لبدا
غرج عن اصل وضعها قلت قد يعترض فيه بان المقصود من عدم اعمالها
عن اصلها حاصل ايضا باعمالها فى ضمير الشان فلم غير الشان فلم علت ان يستقوم
اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الخباز خشا ما لى المكسايل المتفرقة
واعلم ان كلام متقدمى ضمير الشان فى المخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها
فى مثل قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فتعذر اضمار اسمها اذ لا يكون خبرها
منصوبا ان وجبا ان لا تقدرها الا ضمير الشان فان قيل فليقدر اذا لم تعمل
فى مثل قولهم انه نهاه قائم قالجواب ما قال ابن مالك فى الا يماء الى انه لو قدر لوجب
امتناع العمل لالتفاق فحينئذ وهو اذ يقال ان زيدا قائم بيم وفى امتناع
ذلك خرق للاجماع ومراده اجماع البصريين قلت اعنى بهم هذا انه لو قيل
بالتزام تقدير الضمير ايماء الى ما لو قيل الواجب ما تقدير الظهر او عملها فى
الظاهر فلا يلزم للمحذور ولا يتم الملازمة المذكورة فى قوله لو قدر
لامتنع العمل فتامله كذا قاله الدماميني قوله واذ يكون محذوفا تقديره
ما يعلم منه سوء ذلك قوله ويجب فى خبرها ان يكون جملة لا مفردا اى اذا
لم يظهر اسمها والا جاز ان يكون مفردا كما فى لعمت الاتى قائما
ان يكون حينئذ جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة
على الاصل قوله فان كانت الجملة اسميا وفعليه فعلها جامدا او فعلها
متصرف وهو دعاى مقصود به الدعاء يحتج الى فاصل يفصلها
من ان لان السببية لا جتماع فيما سيذكرون هذا
قلت التعبير بها المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية
لا تقع بعدها الا اسمية ولا الفعلية الشرطية نحو اذا اسمعتم وان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لو استقاموا ولا التي تفعلها جامدا او دعا لم يحتج مع ذلك الى فارقا آخر
لان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى الفاصل بالسين او سوف او قد قال الرضي
او بحرف نفي نحو علمت انه لم تقم ولن تقوم وما قام وما يقوم وما قد قام ولا أن
ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها
مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها وبين ما تؤول به لضعفها
انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف الخ ضعيف عن ما غير ظاهر وانهم
لم يسكتوا عن ذكر بعد وامثلته من الجملة الشرطية الغير المحتاجة
لفارق بعدها الليس فتامل قوله واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
فان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وجملة الحمد لله رب العالمين
خبرها وموضع رفع ولكن سميت سوا لواو وقاعدة عواهم عاطفة وهو مثلا
ومضاف اليهم فان قلت ما معنى كون اخر دعواهم ما ذكر مع ان اقوال
اهل الجنة واحوالهم لا تنحصر فان الجنة دار البقاء قلت قال الملقنون
معناه خاتمة تسبيحهم بمعنى كل ما يليق ان يقولوا الحمد لله رب العالمين فان اهل
الجنة يسبحون تلذذا وتنعما بلا تكليف عليهم وقيل ان آن مفسره
وهو غلط لان شرطها مفقود هنا قوله وهو دعاء اي ودعائي مقصود
به الدعاء قوله قرأ من خفف ان وكسر الصاد هذه قراءة نافع وقرئ غير
السبع بتخفيف ان ورفع غضب وفتح ضاده وجر اسم الله تعالى وهي
قراءة يعقوب الحضرمي وجبان ان مقصور لامن ان تقدير بيان
السببي لاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور قوله او حرف تنفيس
اي السين او سوف قوله لعلم ان سيكون منكم مرضى مثله واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا قوله لم وحرف النفي قال الفالي فتح
او نفي بلا ولم او لن قال الخضيري ظاهره ان النافي هنا يتصور على احد
ما ذكره ولم اعلم له مخالفا وينبغي ان يتأمل وجه الاقتصار على هذه
فان في دته اعلم ان صاحب اللباب اطلع على النافي ولم يقيده ما ذكر
المصنف وهو الظاهر انتهى وقال ابو حيان ولم يحفظ لي نحاة ولا لغة
فينبغي ان لا يقدم على جوازه حتى يسمع ويقدم ان الرضي مثل عما ورأيت
عبارة شيخنا ما يضيه بمن مرض عما ابيض الا ما لم يتم الا ان قلت لا
فائدة في الفصل بلا لوقوعها بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضي
قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها للنفي ودلالتها في الكلام

تدخل في مواضع لا تدخل احراز انها نفي حيث يلزم فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة
فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس المصدر به فان كانت بعد فعل
الظن جاز ان تكون مخففة ومصدرية قال البيتاس بينهما الا في مثل هذا
الموضع الذي ينتج ذلك انها لم تمحض نفيا لانها بعد فعل العلم لا تحتاج
للتمييز والمصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم يتمحض لاحتمال المصدرية
والمخففة بعده معا لكن يتأمل وفي المجيد لا ان في المفصل بلا اشكال لك
بانه لا يتعين ان تكون ان المخففة لان لا تزاد بعد الناصبة فلا يعلم من
وجودها الفرق بينهما بخلاف غيرها مما يجب الفصل به فانه يتعين كون
ان مخففة من الثقيلة لان الناصبة للمضارع لا يفصل بينها وبين
الفعل الا بشيء مما ذكر اللهم الا ان يقال ان التي يؤتى بها للتعيين كون ان
مخففة من الثقيلة بل انها ان تكون نافية ولا كذلك التي تقع بعد ان
الناصبة للمضارع وحينئذ يحصل الفرق بها انتهى قوله اقل ان يرون
ان لا يرجع اليهم قولا ومن نحوه وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم
نونه تكون الحسبان يقدر عليه احد يحسب ان لن يره احد قوله
ولو وزاد في الشدة ز شرط نحو ان اسمعتم وفي التسهيل وتخفف
ان اي المفتوحة المشددة فينوى معها اسم لا يبين الا اضطرارا والطبني
جملة اسمية مجردة او مصدره بلا او باداة شرط او بوبا او بفعل متصرف
غالبا ان تصرف الى الدعاء وقوله او مصدره بلا اي نحو ان لا اله الا هو وقوله
او باداة شرط قال المرادي مثل وقد نقل عليه في الكلمات اذا اسمعتم ايات
الله الآية قال الدماميني قلت هذه تعليله والكلام نحو اعلم من يزيد
ان من يسأله فهو محسن فمثيله غير مطابق والظاهر في الآية ان ان
مفسره لان نزل عليكم متضمن معنى القول وقوله او برأي كقول الشاعر
تيقنت انه بامرئ فخيل جانباه امين وخوان يخال امينا وكذا زاد
المصنف في الجامع ربما قوله وربما جاء في الشعر بغير فصل وعبارته
في الايضاح وتزيد كثيرا في الفصل او احد مما ذكر كقوله علموا ان يؤملون
فجاد والمعنى ان يسألوا بأعظم مسؤول ومن السؤل بمعنى المسؤول قوله لك
قد وتبت سيولك والشاهد فان يؤملون حيث جاء الفعل بعد ان
بلا فاصل قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
قالته جنوب اخت عمرو ذي الكلب كما قوله اي القابل والشخص

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المسمى بما ذكر والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة
وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر
ربيع الاول وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول
الذي ما في فيه النور والنوار والربيع الثاني الذي تورق فيه الثمار والبسته
ستة اشهر منها شهران منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيظ
وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتا كذا في القاموس
والغيث المطر والكلا ما نبت مما السماء وربما ما بفتح الميم اي جعل الغيث
اسما للكلاء اي خصيبا لما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال
امرع الوادي اذا اخصبه فتدخل هزة التعدية عليه فتفقه لامرع الغيث
الوادي على ان جعل مرعيا ووصف الغيث بذلك من باب لا حتراس كما في قوله
فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع ودية تهمى على انه لو جعل الربيع
بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد
الى السبب اذ المطر سبب في صيرورة الارض مرعية المجاز والثمار بكسر المثلثة
الغياث يقال افلان ثمال فقومها اي غياث لهم يقوم بامرهم وهو خبر لكون
قوله اذا اخفقت كاد اي حملا على ان المفتوحة لتوكيها ما ان والكاف
قوله رجيع عملها كما يجب اعمال ان وانما بقي اعمالها لبقا اختصاصها
قال المخفيد كان فمنهم من يقول الغالب اهمالها ومنهم من يقول الغالب
اعمالها ومنهم من توجب وهو قضية كلام المصنف هنا اي في الاوضح
والظاهر القول الاول لان الحاقها بان بكسر الهمزة اولى من الحاقها
بان بفتحها الان شبهها بانا توي من شبهها بها لان حصول الفائدة
بكل منهما مع صحوله ولا كذلك ان لانها مع معمولها بمنزلة اسم
مفرد وان الغالب عليها الاهمال فكان كذلك انتهى وفي اعمالها تخفف كاد
وفي اعمالها حينئذ لا قوال الثلاثة فالى احدها المنع وعليه الكوفيون
والثاني الجواز مطلقا في المضمر البارز الثالث الجواز في المضمر
لا في البارز انتهى باختصار لا مثله قوله فلا يلزم ان يكون ضميرا واذا
كان ضميرا لا يلزم ان يكون ضمير شان قوله ويلوح ما قوة ضياء توجه
معتسم كان خطيبة تعطو الى وارق السلم قال علباء بن ارقم اليشكري
يمدح بني امرائه فالخطاب لها وقال المخضرم باعث اليشكري قال
وباعث من بعثة الامر افا جاه وبشكر مشتق من ضارب شكر

وقيل

وقيل غير ذلك والوافاة الامتلاء والقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد الميم
الحظ سميا خوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم
الوجه اي جميل وحسنة وبعطو اي تتناول والى الشجر المتناول لمنه
كذا في القاموس والوارق اسم اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق اي
صار اورق ضد ارق الليل كنصر وضرب السلم كزنفر وجهه بثلاث لغات احسن
واراه به الخضرمة والنضر بالسكون والبهجة والسلم بفتحتين شجر عظيم
ولا شوك له جمع سلمة قوله وكانها الخ شبهه على حقيقة التشبيه والظاهر
ان كانها نظر في التقدير كان الخطيبة في كانها وفيه اشارة الى تشبيه المراة
بالخطيبة في كانها للمشابهتها هي الخطيبة وهو الموافق لتقدير الرفع وهو من
عكس التشبيه للمبالغة اي انها جعل بحيث اذا اخلت في مكان كان الخطيبة
هل تشبيه كانها الخطيبة مشبهها واما تشبيه المراة بالخطيبة فهو على حقيقة
التشبيه قوله ويروى بن فعها على حذف لا سمها اي كانها اي الحمد وجه
خطيبة ويمكن توجيهها لرفع بحذف اسمها وتقدير ضمير شان وخطيبة مبتدا
يتعطو اخبره على الرضي يجوز ان تكون خطيبة تعطو اسمية وان يكون
تعطو اصفة خطيبة واسم كان هو وهي اي كانها خطيبة وتوجيه مكانها
ان يقال الاصل كان مكانها مكان خطيبة حذف لا سم مع الخبر المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه في الرفع والذي دعا الى هذا التكلف انه
لا يستقيم جعل مكانها اسما لا بذلك للكيد ليكون ظرفا فتامل ولذلك
ويروى كانه خطيبة بخطنطينه فتكون الكاف جارة وان زائدة بين الكاف
ومجرورها قوله كان ثدياه حقان بجر بيت صدر ووجهه مشرق
اللون ويروى بدل اللون الضحى اي ورد وجهي يلوح حلوته وثدياها
كحقين في الاستدارة والصغر والمشاهدة فيه ظاهر وجعل ابن الناظم
اسم كان ضميرا راجعا للشان والامر وجوز غيره رجوعه
للوجه والنحر وروى البيت وصدر مشرقا بالنحر قوله وان كان فعلا
وجب ان يفصل منها اما بلم او قد وان كان خبرها جملة فعليه وجب
ان يفصل الفعل منها اما بلم ان كان مضارعا او بقد ان كان ماضيا
واعلما قد ذكر الجلال السيوطي انها مثل ما قال ابو حيان لكن الحفظ
الفصل بلما وينبغي ان يتوقف في جوازه وفي التسهيل لقليا ان يقول
اذا خففت ان وكان خبرها جملة فعليه لا يجب الفصل الا اذا كان

الفعل غير جامد ولا دعاء وذلك ليحصل الفرق بينها وبين الناصبة
للمضارع ويقتضي ما ذكر في ان يكون حكم كان اذا خففت حكم ان اذا خففت
فكانوا يفصلون بين كونه اي الفعل دعائيا او جامدا او غيرهما فان كان
دعائيا او جامدا لم يحتج الى الفاصل والا احتيج اليه ليحصل الفرق بين
كان المخففة من الثقيلة وبين كان المركبة من كاف الجر وان الناصبة
للمضارع انتهى قوله كان لم تغن بالامس مثل يجاز ويجاز وتقديرها اخلعنا
زرعها فاستعماله كالزرع للمحصود فكان زرعها لم يلبث بالامس فحذف
مضافان واسم كان وموصوف اسم المفعول واقيم فعل مقام مفعول
لانه ابلغ منه وهذا لا يقال ابن جرح بالمثلثة جرح اما الاعجاز فيخذف
المضاف اعني الزرع في قوله فجعلناها فان اصله جعلنا زرعهم الزرع
المضاف في قوله كان لم تغن اي لم يغن زرعها فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وارتفع وانستغن فعل من غنى بالمكان اقام
بها كان لم يلبث زرعها ويحذف موصوف حصيد وهو الزرع
اي كالزرع المحصود ويحذف اسم كان المخففة وهو ضمير الشان
واما الجحان ففي قوله تعالى فجعلناها حصيدا اي فجعلناها محصوده
فاتباع الفعل على غير من اوقع عليه للاستتار لمن اوقع عليه وهو
الزرع بكونه محلا له مجاز ولذلك اسناد تغن الى الارض مجاز والحقيقة
المسناد الحاصد قوله كان لم يكن بين الجحون الى الصفا انيس ولم
يسمع عكة سامر الجحون بفتح الحاء جبل بمكة وهي معبرة وهذا مثل والمعنى
بحسب الاصل كانه انتفى وجود انيس بين الجحون وغيره انتفاء منتهيا
الى الصفا فالمعطوفة على الجحون محذوف ذلك في طلاق من الهداية
وقال انت طالق ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثنتان عندنا خلافا
رضي الله تعالى عنه قوله ارفق النزل غير انه كما بينا المنزل حالا
وكان قال لان المراد بمثل هذا الكلام الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر
لا يقال استتين ما بين مستين الى سبعين وكذا يقال المعين على انه
ليس ثم شيء من الجحون وفي غيره الى الصفا انيس فالتقدير ليس بين
اخر الجحون وما يتصل بين المواضع حال كون ذلك المتصل منتهيا
الى الصفا وانت خبير بانه لا حاجة الى ذلك فانه ليس المقصود اثبات
الانيس بالجحون والصفا فانهما جبلان ليس فيهما مسكن اصلا

الا

اصلا الا ترى الى قوله ولم يسمع عكة سامر فيها بالرأي ثم القاموس روى انه
بالغا المكسورة والدال المهملة وكلاهما بمعنى قريب وذكر تاء التكاثر بكسر الراء
وتخفيف الكاف الاولى تسيا وعليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وترك بعضهم الكراي مضارع عم
ر الامر وذلك بمعنى ذهب واستحال وسكت عن ليت والعل لانهما لانشاء
ع اختلافا لغات لعل قوله والفرق بينهما ان الاضافة الممكن للعمل من الحروف
ولان هذه الاحرف صدور الكلام قال ابن الحاجب ها اي هذه الاحرف
صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي يعلمها انتهى قالوا لا يعلم من اول
الامر اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يبدأ على قسم منها كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستثناء كما ترى والتمني والترجي فاذا قال
فلم لم يخر تقديم خبر ان المفتوحة عليها قلت وجه بالحمل على المكسورة
فانها فرعها وعلل امتناع التوسط بان التوسط يذهب صورة ما
اراده ومن تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم اذا تركوا
شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه
متحاحرا لدهر قوله فانه يعين فيها التوسط المراد بالجواب ما يقال
الامتناع لما يقابل الوجوب لندخل ما اذا وجب التوسط كان
اتصال الاسم ضمير الغيبة نحو ان في الدار ساكنها قال عند هذا احدها
وان في الدار صاحبها قوله لانهم يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا
في غيرهما وذلك لان كل شيء من الجملة ان لا بد ان يكون في مكان
فضار كل شيء كالجزء ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره
واجرى الجار والمجرور لتوغلهما في المناسبة بينهما فكل طرف من التقديرين
جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل مع معناه كاحتياج الظرف
وعلل ايضا جواز التوسط فيهما بانهما في الحقيقة ليسا الخبر بل هو لاء
قالوا الغنى ويجيبان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر
وهو غير طرفا انتهى وفي بعض الحواشي بضده واختلفوا في المتعلق
هنا فقيل يقدر بعد الاسم لانه الاصل في الخبر وليتوقع الفضلة وقيل
يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه
ممنوع الاظهار انتهى وفي المغني تعين موضع التقدير الاصل ان يقدر
مقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح

تقديره موخرا وما يقتضيه ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف
هو الخبر والاصلة عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها
مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسائل
لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى فان قلت متى امتنع
تقديم خبر ما على اسمها وان كان ظرفا او جارا ومجرورا كما تقدم قلت
ويجيء بان هذه الاحرف لا لها تشبه الافعال لفظا او معنى ولانها شبهت
بفعل متصرف وهو كان وما شبهه بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف
اقوى قوله انا انزلناه اعلم ان الامام الواحدي ذهب الى تفاق المفسرين
على ان الضمير المنصوب في انا انزلناه للقرآن وحكى غيره قولا انه جبريل
وقولا آخر يغير ذلك ثم ان استاذ شيخنا قال انه استشكل كون الضمير
للقرآن بان من القرآن نفس انا انزلناه عن لفظ انا انزلناه لانهم من
القرآن الخبر عنه بالانزال قال ويمكن ان يجاب عنه بانه لا محذور في ذلك
بناء على جواز مثل انا كلام مخبر عن التكلم الحاصل بهذا اعني بانا تكلم وفي ذلك
اختلاف بين الدواني وغيره معروف في محله وبان الضمير راجع للقرآن
باعتبار جملته لا اجزائه على التفصيل فيكون الاخبار بلفظ انا انزلنا
عن جملة القرآن واذا كان متلوا انا انزلنا ما الان الاخبار عنه حينئذ في ضمن
الجملة لا على التفصيل ولا محذور في ذلك وبان الضمير راجع للقرآن ما عدا
انا انزلناه واعلم انه على تقدير ان يكون معنى انا انزلناه في ليلة القدر
انا انزلنا القرآن في فضل ليلة القدر وشرفها لحصل ان يراد بالقرآن
جملته لان جزء الجملة وهو هذه السورة في شرفها فيكون المجموع
في شرفها باعتبار جزئيه ويحتمل ان يراد بالقرآن هذه السورة وما عدا
انا انزلناه في ليلة القدر منها وهو باقيها والله تعالى اعلم وقد اوضح
السيد معين الدين في رسالة وقوع اجتماع النقيضين انه يجوز
ان يكون الشيء اشاره الى نفسه في ضمن غيره لا ستقلالي في نوبه يتعلق
ما ذكر من جواز مثل انا تكلم مخبر عن التكلم الحاصل بانا تكلم قوله الكسائي في
قال المصنف في الاوضح ستعلم ان المسورة حيث لا يجوز ان يسد المصدر
مسدها ويسد معمولها وانا المفتوحة حيث يجوز ذلك وان هو الاختيار
انتهى وذكر سيبويه رحمه الله تعالى قاعدة لذلك فقال كل موضع
هو للجملة ويمتنع فيها المفرد يجب فيه كسر ان وكل موضع هو للمفرد

ويمتنع

ويمتنع فيه المفرد يجب فيه كسر ان وكل موضع هو للمفرد ويمتنع فيه الجملة يجب
فيه فتح ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة ووقوع المفرد يجوز فيه الامران
ان وفتحها قال ابو حيان قالوا وحيثما يقع المفرد يعرف به لكن هو لو ان زيدا
قائم قال تعالى ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم توقعها موقع الجملة
الفعلية ومع هذا فهي مفتوحة على مذهب سيبويه رحمه الله تعالى
قال المكي قلت وهو عجيب عنه فانه ما ذكره من ان الجملة بعد لو مبنية
على فعل محذوف تقديره ثبت لها انما هو على مذهب الكوفيين
والمبرد والزجاجي والزمخشري قال ابن هشام وهو قول عديم النظير
لان الفعل لا يحذف بعد لو الا ان يكون مفسر المحو انتم ملكتم لو ذات
سط المستفى ومذهب سيبويه ان ان مع معمولها مبتدأ والخبر محذوف
لا يجوز اظهاره لحذفه بعد لو لازما وهو قول الكوفيين وذهب
بعضهم الى انه لا خبر له لطوله وحريان المسند والمسند اليه في الذكر
قوله الاتباع في تتبع الجملة يعني ليس المراد بالابتداء المجرد للاسناد
فان الواقعة فيه مفتوحة نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة
قال الرضي فكسرتا لتبدا اي مبتدا بها سواء كانت في اول كلام المتكلم
نحو انه لهو قائما او كانت في وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام لغرض نحو
الزم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة
لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
انتهى قال ابو حيان وليس وجوب كسرها جمعا عليه بتقدير هذا بعض
الضربين الى جواز الابتداء بان المفتوحة اول الكلام فتقول ان زيدا
قائم عندي انتهى فانما وجب الكسر في ذلك لانه لو فتحت ان فيه لصارت
مع معمولها مستدلا بخبر لان المفتوحة حينئذ تاويل مفرد والمفرد لا يستقل
به الكلام قوله انا انزلناه انا اعطيناك الكوثر الا ان اولينا اللهم
لا خوض عليهم فيه بهذا الامثلة على انه لا فرق بين الواقعة في اول الجملة
حقيقة بان لم يسبقها شيء كالايتين الاوليين والواقعة حكما
كالايه الثالثة لانه سبقها الا ولا وليا جمع ولي وهو لغة بمعنى
الحميم القريب والتابع العشيري فغيا بمعنى المفعول اي يتولى الله
امره قلا يكل الى نفسه او الفاعل اي يتولى عبادة الله على التوالي
من غير عصيان واما في الاصطلاح فقال الشيخ بهاء الدين والي انه التقي

الفعل غير جامد ولا دعائي وذلك ليحصل الفرق بينها وبين الناصبة
للمضارع ومقتضى ما ذكر في ان يكون حكم كان اذا خففت حكمها اذا
فكانوا بفصلوه بين كونه اي الفعل دعائيا او جامدا او غيرهما فان كان
دعائيا او جامدا لم يحتج الى الفاصل والا احتيج اليه ليحصل الفرق بين
كانا المخففة من الفعل وبين كان المركبة من كاف الجر وان الناصبة
للمضارع انتهى قوله كان لم تغن بالامس هو ليهان وبجان ونغدر بها فجعلنا
زرعها في استعماله كالزرع المحصود فكان زرعها لم يلبث بالامس فحذف
مضافان واسم كان وموصوف اسم المفعول واقيم فعل مقام مفعول
لانه ابلغ منه وهذا لا يقال لمن جرح باغلة جرح اما الايجاز فيحذف
المضاف اعني الزرع في قوله فجعلناها فان اصله جعلنا زرعها الزرع
المضاف في قوله كان لم تغن اي لم يغن زرعها فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وارتفع واستتر نغن من غنى بالمكان اقام
بجاي كان لم يلبث زرعها ويحذف موصوف حصيد وهو الزرع
اي كالزرع المحصود ويحذف اسم كان المخففة وهو ضمير الشان
واما الايجاز في قوله تعالى فجعلناها حصيدا اي فجعلناها المحصوده
فايتباع الفعل على غير من اوقع عليه لما الاستتر لمن اوقع عليه وهو
الزرع بكونه محلا له مجازا وكذلك اسناد تغن الى الارض مجاز والحقيقة
المسناد الحالة زرع قوله كان لم يكن بين يجون الى الصفا انيس ولم
يسمع كذلك سماع يجون بفتح الجيم بكذة وهي قرية وهذا مثل والمعنى
حسب الاصل كانه انتفى وجود انيس بين يجون وغيره انتقاء منتهيا
الى الصفا فالمعطوفة على يجون محذوف ذلك في طلاق من الهداية
وقال انت طالق ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثنتان عند ابي حنيفه
رضي الله تعالى عنه قوله فرق النزع غير انه كان بينا المتزلزل حالت
وكان قال لان المراد بمثل هذا الكلام الاكثر من الاقل والا قل من الاكثر
لا يقال لستين ما بين ستين الى سبعين وكذا يقال للمعين على انه
ليس في شيء من يجون وفي غيره انيس فالتقدير ليس بين
اخر يجون وما يتصل بين المواضع حال كون ذلك المتصل منتهيا
الى الصفا وانت خبير بانه لا حاجة الى ذلك فانه ليس المقصود اثبات
الانيس بين يجون والصفا فانهما جبلان ليس فيهما مسكن اصلا

الا

اصلا الا ترى الى قوله ولم يسمع بكة نساء ولا دف بالراي ثم القاموس وردي افد
بالبنا المكسور والدال المهملة وكلاهما بمعنى قريب رد تا والركاك بكسر الراء
وتخفيف الكاف الاولى حمار يعلى عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها
من لفظها والجمع ركك مثل كتاب وكتب وترل بضمهما كزناي مضارع
نال يرول بمعنى ذهب واستحال وسلت عن ليت والعل لانهما لانخففان
مع اختلافا غات لعل قوله والفرق بينهما اذ الاظهر ان يكون للعل من الحروف
ولان هذه الاحرف صدر الكلام قال ابن الحاجب اي هذه الاحرف
صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها انتهى قالوا لتعلم من اول
الامر اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام
المؤكد والمستعمل لمعنى التشبيه والاستدراك والتمني والترجي فانك اذا قلت
فلم لم يخر تقديم خبر ان المفتوحة عليها قلت وجهه بالحمل على الملبس
فانها فرعها وعلل امتناع التوسط بان التوسط يذهب صوره ما
اراد وهو من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم اذا تركوا
شيئا لا يعودون اليه قال الا اذا اضرت بفتح عن الشيء لم تكن عليه
توجه احكام الدهر قوله فانه يجوز فيهما التوسط المراد بالجواز ما يقابل
الامتناع لا ما يقابل الوجوب تبدخل لها اذا وجب التوسط كان
افضل بالاسم ضمير الخبر نحو ان في الدار ساكنها وان عندهند اهلها
وان في الدار صاحبها قوله لانهم يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا
في غيرهما وذلك لان كل شيء من الجملة ثان لا بد ان يكون في امكان
فضلة كل شيء لقربه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره
واجري الجار والمجرور مجرى المناسبة بينهما فكل طرف من التقديرين
جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف
وعلل ايضا جواز التوسط فيهما بانهما في الحقيقة ليسا الخبر بل هو لاه
قالة الغني ويجب ان يقدر العامل الظرف بعد الاسم لا بعد الخبر
وهو غير طرفا انتهى وفي بعض الحواشي بضده واختلفوا في المتعلق
هنا فقيل يقدر بعد الاسم لانه الاصل في الخبر وللجمع الفصل وقيل
يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد بتاخره اصلا لكونه
منويا لانها انتهى وفي المغني تعين موضع التقدير الاصل ان يقدر
متعلقا عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح

تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف
هو الخبر واصله عن المبتدا والثاني نحو ان فيها لزيدا والاان زيدا فيها لان
مرفوعها ويلزم من تقدير المتعلق فعلا ان يقدر موخرا في جميع المسائل
لان الخبر بالمفرد الكائن فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى فان قلت هلا امتنع
تقديم خبر ما على اسمها وان كان ظرفا او مجرورا كما تقدم قلت
وجهه بان هذه الاحرف لا تشبه الافعال لفظا ولا معنى ولا نها مشتركة
بفعل متصرف وهو كان وما تشبهه بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف
اقوى قوله انا انزلناه اعلم ان الامام الواحدي حاه على اتفاق المفسرين
على ان الضمير المنصوب في انا انزلناه للقران وحكى غيره قولا انه لجبريل
وقولا اخر لغير ذلك ثم ان استاذ شيخنا قال انه استشكل كون الضمير
للقران بان من القران نفس انا انزلناه عن لفظا انا انزلناه لانهم من
القران الخبر عنه بالانزال قال ويمكن ان يجاب عنه بانه لا محذور في ذلك
بناء على جواز تكلم بكلام وخبر عن التكلم الحاصل بهذا اعني بانكم وفي ذلك
اختلاف بين الدواني وغيره معتبر في محله وبان الضمير راجع للقران
باعتبار جملته لا باعتبار اجزائه على التفصيل فيكون الاخبار بلفظ انا انزلناه
عن جملة القران وان كان نفس انا انزلناه لا الان الاخبار عنه حينئذ في ضمن
الجملة لا على التفصيل ولا محذور في ذلك وبان الضمير راجع للقران ما عدا
انا انزلناه واعلم انه على تقدير ان يكون معنى انا انزلناه في ليلة القدر
انا انزلنا القران في فضل ليلة القدر وشرفها يحتمل ان يراد بالقران
بجملته لان جزء الجملة وهو هذه السورة في شرفها فيكون المجموع في
شرفها باعتبار جزئه ويحتمل ان يراد بالقران هذه السورة وما عدا
انا انزلناه في ليلة القدر منها وهو باقيها والله تعالى اعلم وقد اوضح
السيد معين الدين في رسالته وقوع اجتماع النقيضين بانه يجوز
ان يكون الشيء اشاره الى نفسه في ضمن غيره لا استقلالا فان زيدا في
ما ذكر من جواز ان يدل الكلام الحاصل بانكم على التكلم الحاصل بانا نكلم قوله تكلم ان في نفسه
قال المصنف فالاوضح ان يقال ان المسورة حيث لا يجوز ان يسند القدير
مسندها ومسند عمولها وان المفتوحة حيث يجوز ذلك وان صح الاخبار
انا نبني وذكر سيبويه رحمه الله تعالى قاعدة لذلك فقال كل موضع
هو للجملة وعيشع فيها المفرد يجب فيه الكسر ان وكل موضع هو للمفرد

وعيشع

وعيشع فيه المفرد يجب فيه كسر ان وكل موضع هو للمفرد ويمتنع فيه الجملة يجب
فيه فتح ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة ووقوع المفرد يجوز فيه كسر
ان وفتحها قال ابو حيان قالوا واحيانا قالوا واذا تحررهذا فلك ان تقول ان زيدا
قايم قال المعلق ولو انه صبر واصغى لخرج اليهم ونوعها موضع الجملة
التعليلية ومع هذا فهي مفتوحة على مذهب سيبويه رحمه الله تعالى
قال المكي قلت وهو يجيب عنه فانه ذكر ان من ان للجملة بعد لو مبنية
على فعل محذوف تقديره ثبت لانا نقول انا على مذهب الكوفيين
والمبرد والزجاجي والزمخشري قال ابن هشام وهو قول عديم النظير
لان الفعل لا يحذف بعد لو الا ان يكون مفسرا لقولوا انتم تملكون لو ذات
سوط لضربتني ومذهب سيبويه ان ما بعد لو مبتدا والخبر محذوف
لا يجوز اظهاره لحذفه بعد لو لا وهو قول اكثر البصريين وذهب
بعضهم الى انه لا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند اليه في الذكر
قوله لم تقع في ابتدا الجملة يعني ليس المراد بالابتدا المجرد الاسناد
فان لو الواقعة فيه يفتوحة نحو والله انك لترى الامر فيخاشعة
قال الرضي فكسر ان ابتدا اي مسند اليها سواء كانت في اول كلام المتكلم
نحو ان زيدا قايم او كانت في وسط الكلام اذا كان ابتدا الكلام لغرض
الزم نحو زيد انه فاضل تقول انه فاضل كلهم مستانف وقع علم
لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
انتهى قال ابو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه بقدد هب
الخوفي الى جواز الابتدا بان المفتوحة اول الكلام فتقول ان زيدا
قايم عندك كالتي وانما وجب الكسر في ذلك لانه لو فتحت ان فيه لصارت
مع معمولها مسندا لا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يشتمل
بها الكلام قوله انا انزلناه انا اعطيناك الكوثر الا انا واليا الله
لا خوف عليهم ينه بهن الامثلة على انه لا فرق بين ما لواقعه في اول الجملة
حقيقة بان لم يسبقها شيء كما في الامثلة الاولى او لم يسبقها الا الواو
كما في الامثلة الثانية لانه سبقها الا الواو ولم يجامع ولي وهو لغة بمعنى
الجماعة الترتب او التتابع العشري فعيل بمعنى المفعول اي يتولى الله
امره فلا يكل الى نفسه او الفاعل الذي يتولى عبادة الله على التوالي
من غير عصيان واما في الاصطلاح فقال النحويون الواو التي ان ما بعدها
مغاير لما قبلها كما في قام زيد وعمرو لم يقم والفاء التي ان ما بعدها
مسبب عما قبلها كما في توضا فصلى وثم التي ان ما بعدها متراخ عما قبلها
كما في اعطى فاغنى وحتى التي ان ما بعدها غاية لما قبلها كما في
اكلت السمكة حتى راسها وقد تدخل على الجملة الاسمية كما في
مرض فلان حتى لا يرجونه والكاف التي ان ما بعدها مشابه لما قبلها
كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم وقد تدخل على الجملة كما في
قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين
لكارهون واللام التي ان ما بعدها علة لما قبلها كما في قوله تعالى
لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت
وقد تدخل على الجملة كما في قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولهم عذاب عظيم
وقد تدخل على الجملة الاسمية كما في قوله تعالى ولتجدنهم احرص
الناس على حياة ولمن الذين اشركوا يود احدهم لو يعمر الف سنة
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر والواو التي ان ما بعدها
مغاير لما قبلها كما في قام زيد وعمرو لم يقم والفاء التي ان ما بعدها
مسبب عما قبلها كما في توضا فصلى وثم التي ان ما بعدها متراخ عما قبلها
كما في اعطى فاغنى وحتى التي ان ما بعدها غاية لما قبلها كما في
اكلت السمكة حتى راسها وقد تدخل على الجملة الاسمية كما في
مرض فلان حتى لا يرجونه والكاف التي ان ما بعدها مشابه لما قبلها
كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم وقد تدخل على الجملة كما في
قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين
لكارهون واللام التي ان ما بعدها علة لما قبلها كما في قوله تعالى
لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت
وقد تدخل على الجملة كما في قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولهم عذاب عظيم
وقد تدخل على الجملة الاسمية كما في قوله تعالى ولتجدنهم احرص
الناس على حياة ولمن الذين اشركوا يود احدهم لو يعمر الف سنة
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر والواو التي ان ما بعدها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

علق باللام اينتفي ذلك لان اللام لها الصدر لكونها في الاصل لابتداء
اخرت من تقديم فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وفتح ان نسبة العمل
وقال الدماميني وهذه لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ وان وضع
لام الابتداء ان توكيد بضمون الجملة وهما سواء في المعنى تقول فلسيرت
بعد يعلم ويشهد فاقيل ليس من افعال القلوب والتعليق انما يدخلها
لانعزها على الصحيح فلا يصح التمثيل به للمتن فيه قيل الراد بيشهد
هنا معنى يعلم فيشهد من افعال القلوب فيصح ان يكون مثالا للمتن
فيه وانما فتحت لكي يعلمت ان زيدا لقاعد لان اللام ليست للابتداء
لدخولها على الفعل الماضي وسياتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة
او تقديرا وسكت عن بقية المعلقات فينظر الفرق بين اللام وغيرها
من بقية المعلقات ان تصورت مع ان وزاد بعضهم موضعا اخر بحث فيه
كسرات وهو بعد حيث وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها قال الارتاجي
قلت وهو صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وقد تضاف لها المفرد كقوله
ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لب العمائم
بجر لى وكقول الاحوص ما ترى حيث سهيل طالعا بجر سهيل فيجوز اذن
فان الواقعة بعدها الوجهان فان قلت حيث الى المفرد نادر فلا يحمل
عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بنيا على ان اذ
ومعوضها بتاويل مصدر واقع في موضع مبتدا الجملة الاتي بوضع
مجموعها وقد روي البيت الثاني برفع سهيل على انه مبتدا لمحذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا بعد حيث عنر
قليل فيغتفر ادا من المتنان من مواطن وجوبا للكسر ان تقع بعد اذ
وما اشبهها من الظروف الماضية حيث جيتك اذ ان زيدا قاعد
او يوم ان عبد الله مسافر فلو قلت اجيتك يوم انه زيدا قائم
لم يجز لان هذا يعتبر باذ ان الاستقبالية ولا تضاف الا الى الجملة
الفعلية والصواب يوم يقدم زيد وللزوم التاويل فتحت
بعد لو نحو ولو انهم صبروا والتقدير ولو صبرهم لو على ما ذاه تقتضي
قال ابن قاسم مذهب سيبويه واكثر البصريين انه مبتدا محذوف
الخبر قال ابن هشام ولا يجوز اظهاره لحذفه بعد لو لو قال ابيت
عصفورا لذي احفظ لم يجز بيانه مبتدا الاخبر له لاشتمال

صلتها

صلتها على المسند والمسند اليه مذهب الكوفيين والمبرد وابن جاج على
انه فاعل بفعل محذوف اي ولو ثبت صبرهم قلت وهذا الذي اختاره المصنف
ولبعد لو لانه كان من المسندين وهو في موضع مبتدا حذف خبره على الصحيح
من الاقوال المتقدمة في باب المبتدا وبعد ما التي قيتيه غير اجلس ما ان
زيدا قاعد لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية وينذر وصولها
على الاسمية كما مر فالتقدير ما ثبت ان زيدا قاعد اي ثبت قيامه
اي في موضع جر وغير في موضع نصب على الحال والاضافة غير مثل ما انكم
تنطقون اي في موضع مرفوع فعل فاعل كان محذوفا ولم يكفهم انما انزلت
اونا بثه نحو قل وحي الي انه استمع وهذا يغني عن مسئلة ما التي وقعت بعد
كل قول وعن مسئلة ابي قول المحققين وفي موضع المرفوع بالابتداء
نحو عندي انك قائم وفي موضع منصوب فعل وفاعل المفعول به والمفعول
له والمستثنى ولا يخافون انكم شركتم بالله وحبيتك انك تحبني
او في حبك وتجمعني او ركل الا الذل فشتم الناس عندنا والخيار
وتقع ايضا مفعولا معه نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك عندنا
لا تقع مفعولا فيه ولا حالا ولا تمييزا ويستثنى من ذلك ما اذا كان منصوب
الفعل الخبر نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب كسرها وكان محكيا لما تقدم
فلا مكان الحالين وهما التاويل بمصدر وعدم التاويل به اجيز
الوجهان وهما الفتح والكسر بعد اول قولي في مثل اول قولي اني احمد
الله فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله والمعنى على القول
والتقدير اول قولي اني احمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع
الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر كما قال
الرضي والمعنى وقوع الحمد منه باي عبارة كان ولا يظهر مانع من حمل
القول على هذا التقدير من معنى القول ولا يظهر توجيه تقليله
لعدم جمع المصدر انما يجمع الا مع قصد الاختلاف مع انا نضاف فيه
او الية يقتضي التعدد فسبب الجمع موجود فهلا جمع والكسر على قولي
معنى ثم قال اعلم ان قولي لم يجمع مع ان معنى القول يراعاة الاصل
فالمعنى اول معنى قولي الذي هذا القول وهو اني احمد الله فيكون الحمد وقع
بلفظ خاص وهي هذه العبارة المعينة وعلى هذا فالجملة خبر لا
مفعول لخلافا لابي علي فانه زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالخبر فقدر موجودا وثابت وهذا المقدر مستغنى عنه هو مفيد
لاذا والله احمد الله يا عتبا والكلمات ان وياعتبا والحروف الحمزة
فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضى
عدم وجوده ان يفيد الكلام غير ثابت وهو خلف من القول واجيب الوجها
بعد اذ المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم برويا بالكسر على عدم التاويل بالمصدر اى اذا هو
عبد القفا وبالفتح على التاويل بالمصدر اى فاذا عبوديته قفاه
ثابتة وبعد فالجواب يخرج من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم وقرئ بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على التاويل اى بغفرانه
لحاصل وينبغى ان يكون ما نشبه الجواب مسوقا لبيان ما فى هذا الحكم فيجوز
الوجهان بعد فانه غفور اعلموا انما غفقم من نفق فاذا سمنه قرئ
بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فان وصلتها خبر الحذف والجملة خبران
ومن كسرها فالكلام تام لا حذف فيه وعليهما فما موصولة وعائدها
محذوف وبين من نفق حال اعلموا انما غفقم قليلا او كثيرا فالحكم ان لله
خمسه وتمتع بعده بمعنى حتما اما انك ذاهب فجعل ابن مالك اما الكلمة
واصلة بمعنى حقا وهو مصدر وقع ظرفا نائبا عن المصدر الذى يؤول
به ان وجوابها واجاز مع ذلك ان تكون اما للاستفتاح وما بعدها مبتدا
خبره محذوف كانه قال اما معلوم انك ذاهب وفيه بعد لاستلزامه
جواز الفتح بعد الا الاستفتاحية واذ ذكره بعضهم وقال الجملة بعد
اما كلمتان فالهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شئ ذلك الشئ حق والجملة
احقا قال للص فى غنيمة وهذا هو الصواب ومعلوم ما النصب على
الظرفية كانتصب حقا على ذلك فى نحو قوله احقا ان جيرتنا استقلوا
وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله انى لحق الخ مغرم
بلزومها فادخل عليها فى وان وهلتها مبتدا والظرف خبره وبعد
حق غير الابتدائية جارة كانت او عاطفة نحو عرفت امورك حتى انك
فاضل فان جعلتها جارة فان مجرورها فى محل جر وان جعلتها عاطفة
ففى محل نصب فان كانت حق ابتدائية كسرت اذ بعدها لقوله
مرض فلان حتى انهم لا يرجونه وهذا غالف لكلام ابن الحاجب فانه
قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فاذ قلنا لا يجوز فتح المبتدا

الواقع

بعدها ان يعرف خبره وجب كسرها لانها حالة محل الجملة وان قلنا يجوز
حذفه وابتائه فان قدرتها حالة محل الجملة كسرت او المفرد فتحت
وذلك نحو عرفت امورك زيد حق اكله بالليل لك ان تفتح فالتقدير حق
اكله بالليل بعروق كما تقول اكلت السمك حتى راسها بالرفع اى حتى راسها مأكول
ولك ان تكسر فيكون الكلام تاما اى حق اكله بالليل وهو حسن والظرف
مستقر على الثانى لغو على الاول وبعد لا جزم غالبا لغو لجزم ان لهم النار
يعذبهم سيبويه ان جزم وفعل معناه حق ولا نافية رد على الكفره
وتحقق خسرانهم هذا لم احكما الكردى فى المغنى عن قطرب وقيل فعل
بمعنى كسب ولا زائدة فيكون فاعله ضمير يعود الى عملهم المفهوم من السياق
كتسبهم عليهم الندامة وان وما فى خبرها على هذا القول فى موضع
وعلى الاول فى موضع رفع وقيل لا جزم كلستان ركبتا وصار معناها
حقا وكثيرا ما يقصر معناها حقا وكثيرا اما يتقصر المفسر ودل على ذلك
وقيل لا جزم معناها لابد وان الواقعة بعدها مع صلتها فى موضع
نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لا جزم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لابد
ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمعنى حقا تقول لا جرم لاتينك
وقد يفتح عند الكوفيين بعد قسم مثل نوجد اللام نحو والله ان
زيدا لقائم بدون لام قالوا حلفت الا ابرح نحو والله ان زيدا لقائم
لا تفتح الفتح قال ابن كيسان الكوفيون يفتحون ويكسرون فى
ذا المثال الاول والفتح عندهم اكثر قال الدماميني قلت ووجه جواز
الامرين انه يجوز جعل ان وما فى حيزها جواب القسم فيلزم الجزم
بتقدير حرف الجر فيها فلا تقدم ما يقتضى بالله على ان زيدا لقائم
فتفتح ويجوز ان ينظر فى وجه الكثير بهذا الثانى تنزيلا الى
الاول نعم لا يجوز دخول لام الابتداء قال فى المغنى اللام الابتداء الصدر
ولذلك علقت العامل فى نحو علمت لزيد منطلق وضعفت من النصب
على الاشتغال فى نحو زيدا لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر
نحو لزيد قائم والمبتدا نحو لقائم زيد فاما قوله ام الخليس لعوب
شهوبة فعلى اللام زائدة وقيل للابتداء او التقدير هى لعوب
وليس لها الصدر لتمتعها بباب ان لا منعها موخره من تقديم وهذا
تسمى الزحلقة والزحلقة لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فرهوا افتتاح الكلام بتوليدين فاخروا اللام دون ان ليلا يتقدم
معمول الخبر عليه واغا يديع ان الاصل لان تولد قيام ليلا يحول ما المصدر
الكلام بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا بالام مقدمة على ان في
غو قوله فهنك من يزوق على كرهم ولاعتبارهم حال صدرية بينهما فما قيل
انه دون ما بعدهم دليل الاول انها تمنع من تسلط افعل القلب عليها ان
ومعمولها ولذلك كسرت في نحو قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله
بل قد ترد هذه اللام مع حذفها في قول الهذلي لعثرت بعدهم بعيش
ناصب واخال اني لاحق مستتبع اصل الى اللاحق فذفت اللام
بعد ما علقت اخال وبقي الكسر بعد حذفها كان بعد وجود
فهذا عامل لفظه وبقي حكمه ورد قول الثاني ان عمل ان يخطاها
تقول ان في الدار لزيدا وانه زيد القايم ولذلك يخطاها عمل العامل
بعدها نحو اذ زيدا لطعامك لاكل وزهم بدر الدين بن مالك
منع من ذلك والزمخشري في التنزيل كثير نحو قوله تعالى ربهم بهم
يومئذ لخبير انتهى ومن الوارد منه في التنزيل ان الانسان لربه
لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد واجيب
عن الاية بان الفاصل ظرف والظرف يتسامح فيها لا يتسامح في غيره
فالفصل بها فضيل وايضا اجروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة
والعامل حقيق بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف
العمل بها اجروا بين تاخير اللام ان يقع بينهما فضل لان المكروه هو
الاجتماع فان قلت ما فايدة لام الابتداء قلت قال المصنف
في المغني فايدتها امران توكيد مضمون الجملة وهذان جلقوها
في باب ان عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص
المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك الثاني
بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة اذ لا يختص انتهى وهو
ان فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لانزم تقدم
الفعل على الوجود على فاعله مع انه ممتنع والجواب ان الحكم في ذلك
واقع لا محالة فتنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير في قصده
ان يذهبوا به والقصد حال وتقدير الحي حيا ان تقصد كان يذهبوا
على تقديره منصوبا انتهى وقد يقال كونهما لمعنى واحد يقتضي

صحة

انتاكيد اللفظي وهو ليس بمكروه الا ان يقال المراد اللفظي على تكرير
اللفظ الاول بعينه او بمراده وعنى المراد فتم هنا فليتامل وما ذكره
من انها المضمون الجملة هو مذهب البصريين وذهب الى انها التاكيد
لحاتر وحده وان لتوكيد الاسم واحيانا يضا بان اللام في هذه الاية
لجرا التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال كما
جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو الله وسلبت معنى
التعريف ورد خلقوها الذي نعوتها وهو بالغا والقاف واحتر زبابتدا
الكلام من مثل قام القوم كلهم اجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما
ليسا في ابتدايه وكانهم اغا كرهوا اجتماع المؤكدين في الابتدا من
جهة ان التاكيد حقه ان يكون بعد ذكر المؤكد لان تاكيد فرع عن
تقرره في نفسه فلما لم يذكر المؤكد لم يتقرر معناه فينبغي انه لا يوتى
له بمؤكد الا بعد تمامه لكنهم اغتفروا تقدم المؤكد توا حد ليشر في
النفس ولا ان ما يذكر بعده معتنى به مقصود التاكيد ولا يلزم
من اغتفارهم لتقدم الشرط ونحوه وقد يعترض بانما فان السكاكي
اوعى ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع
تاكيدان فافادت الحصر ولا ينتقض بان زيدا القايم ولا بمثل تمام
زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين في المثال الاول ولعدم
كونهما ابتدا في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الا وما توكيد
التشبيه نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض ايضا بمثل لسوف
يقدم زيد كذا قال الدماميني وما ذكره المصنف من ان اللام الداخلة
بعد ان لام الابتدا وتعلقت هو مذهب البصريين وذهب معاذ الهرا
وتعلب الى انها فيها باز الباقي خبرها فقولك ان زيدا منطلق جواب
ما زيد منطلقا وان زيد المنطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب
هشام وابو عبد الله الطوال الى انها جواب بقسم مقدر قبل ان
قولهم بعد ان المكسورة مقتضاه انها لا تدخل بعد غير ان المكسورة
وهو كذلك وما ورد من ذلك محكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراة بعض
السلف الا انهم ليا كلون الطعام بفتح الهمزة واجازه المبرد
قال الارضي وقرئ في الشواذ ان اذنه لسميع عليم بالفتح وساق
في المفصل ما يحلى عن الحجاج من جراته على الله لان مساكه تسيق ه

فقطع والعاديات الى الفتحة ان فاسقط اللام من قوله لحبي قال ابن الحاجب
والحاكم على الحجاج بانه اسقط اللام بعد الا يثبت لانه يجوز ان يكون
اسقط اللام غلطا وقد اثبت انه فتحها غلطا وسهوا بقوله انا نساته
سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باستقاط اللام تعد وهذا
امر يودي الى الكفر فلا معنى الا ثباته من غير ثبت فان ذلك لا ينعله
مسلم وما حكاه الكوفيون من قوله ولكني من حبها العميد ومنه
قوله اهم الجليس بهجوتي يسهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة وقوله من
سئلوا اسعى لمجدهم اوقوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها
بهم المغضى بكم مرادي وقولهم لسي ابان ذا ليلا بعد غرة وما اثان
لمن اعلاج سودان ولا حجة للكوفيين فيما اوردوه من الشطر الذي
سبق لشذوذه ولا يعرف له تمام ولا قائل ولا نظير ولا رواه عدل
يقول سمعته من يوثق بلغته ولا مكان الزيادة على تقدير ان قائله
من يحتج بكلامه فتارة اللام فيه زائدة كما سبق ولا تكون لام الابتداء
ثم على تقدير التسليم بكونها لام الابتداء يحتمل ان يكون اصله لكن انتفى
ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين وقال الكوفيون
اللام بقولهن اعلاج سودان بتقدير ما ان يعني الا والتقدير وما ابان الا من
اعلاج سودان وقيل استغنامية وتم الكلام عند ابان ثم ابتدى
لمن اعلاج سودان بتقدير هن من اعلاج والمعنى على هذين القولين
جلس المعنى على القول بالزيادة الذي ذهب اليه ابن مالك كذا قال ابن قاسم
في شرح التسهيل والمعنى في معنيه قال لانها سيق وعلى ان يكون
تنوين سودان للتعظيم على قول ابن مالك والتحذير على القولين الاخرين
فلا تنافي اذن في المعنى بينهما وبينه فتامل على وكلام ابن مالك يقتضي
ان ما هنه بجارية ولا اذري هما الذي عدله على الحال فان قلت بالم تضمنت
ان من بني اخواتها يجوز ان دخول اللام بعدها قلت قال الدماميني
لا يجوز دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة لا بعد ان المفتوحة لان وضع
اللام المذكورة ان تكون الجملة المفتوحة معها بتاويل المفرد
فلو جامعها اللام لم تخالف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكان تاجماع
ولا بعد لكن على الصحيح ما لثالثة الاولى فلا تنهى بغيرين معنى الكلام
عما كان عليه قبل الكلام الذي كانت تدخل اللام عليه واما لكن

فلان

فلان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء مستغنى عما قبلها
فزال الاشتباه بينهما وبعد ان انه لا يجوز دخول اللام عليها وقول بعد
ان يعني بالهمزة قلوا بدلت الهمزة هاء جاز دخول اللام عليها قال الرضي
واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا المقتضي علت
انه لجو وقال لهق لاشقى الناس ان كنت عاويا وقد تحذف اللام
وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم
وفيه ثلثة مذاهب احدها للسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان
كاياك وهياك فلما غيرت صورة ان بتغلب همزتها هاء جاز مجامعة
اللام اياها بعد الامتناع اشتي يعني ان الذي سهل ذلك زوال الغظم
ان فكانها ليست في الكلام وقال الخليل واما لم يرحلق اللام في قولهم
لهنك قايم لانصورة ان قد زالت فكانها وشوهد للتاكيد وبهم
من ذهب انهز ما اللام ليست لام ان وانما هو جواب قسم محذوف وكانه
قال والله لهنك واستدل لصحة هذا المذهب بانك قد تاتي بلام ان
قد تدخلها على الخبر نحو قوله لهنا لقضى علينا الذي اجو وقول الخبر دخل
فيه الغرد نحو ان ربي لسميع الدعا والجملة الفعلية التي تعلها مضارع
نحو ان ربك ليعلم لتشبيه الاسم ولا فرق في المضارع بين المتصرف
كما تقدم وغير نحو ان زيدا ليذر الشر والظرف نحو انك لعلى خلق عظيم وان
زيدا العبد لك والجملة الاسمية ودخولها على اول الجزئين الاسميين الخبر بهما
اولى من قابيهما فدخولها على الاول كقوله تعالى انا نحن نحيي ونميت
وليس نحو ضمير فصل خلافا للمرجاني وانا لبضع الصافون ودخولها
على الثاني كقوله وانك من حارتهة لحليف شهم وقوله من سالم لسعيد
وعلى هذا يصح تخريج الحديث انه لحلف ما قلت اذ قدرت ان موصولة
نباتية على ان اللام دخلت على ثاني الجزئين ولا يحتاج الى تقدير مبتدا
كما صرح به المرادي في شرح التسهيل بان دخولها على ثاني الجزئين
شاذ وهو مخالف لظاهر قول ابن مالك وبما دخلت على خبر كان
الواقعة خبر الان نحو قول ام حبيبة رضي الله تعالى عنها الى كنت
حزنها الغنيمة كذا هو في بعض نسخ البخاري واعتمد ابن مالك
في اثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالاقارو سيحي في كلامه
في باب الفاعل ادشا الله تعالى محل جواز دخول اللام على الظرف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والجار والمجرور اذا لم يتقدر متعلقهما خبرا امر اذا قدرا متعلقين باستقر
فلا تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا
للاخفش كما سيأتي ويشترط الجواز على الخبر ان لا يكون مصدرا لحرف
نفي ولا حرف شرط فلا تدخل على حرف نفي فاجاز مالك لان اكثر النفي بما اولم
بلم فكره دخول اللام على الام بم الجر في النفي على ستة واحد ولا على اداة شرط
فلا يجوز ان زيدا لئن يكرمني اكرمه خوفا التباس لام الابتداء اللام
الموطئة للقسم قال الرضي لا تدخل هذه اللام في حروف النفي ولا في حروف
الشرط فلا تقول اما ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى
الشرط لان اللام والشرط سرتبة كلتيهما المصدر فتنافرا فلا يقال ان
زيدا لئن اكرمني اكرمته لما يلزمكم وحينئذ من التباسها بالموطئة فانها
تفصيحا لانه شرط لكن اواذا لك جوزا بن الانباري دخولها على جوابه
لانه غير صالح للكونه خبر ان زيدا من ياته ليحسن اليه قال ابن
مالك الا انه لم يسمع فالاجود انه لا يحكم بجوازه وواقفهما ابو حيان
وقال ابن الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء ايضا على منع
دخولها على الشرط المعترض بين اسم وخبرها كقولك ان زيدا ان ياتك
يحسن والا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الحال فلا تقول
ان كل رجل لو ضيعته لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل عليه واجاز
الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر وحكى عن بعض العرب اما انا قال
ابو حيان ولم يثبت هذا ويدل على قولهم انه لا حذف وان قولك ومتبعة
في المثال المشهور لكل رجل وضيعته خبر المبتدا الذي الواو بمعنى
مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته وانت اذا صرحت مع لم تحتج
الى تقدير وقد امع الواو التي بمعناها وقدر ويشترط ايضا الجواز
دخولها على الخبر المتاخر ان لا يكون مصدرا ايجاب متصرف خالي
من قد فخرج نحو اشهد الله اصطفى واجاز الاخفش والفراء وتبعهما
ابن مالك دخولها على الماضي الجامد لانه للكونه للانشاء استوى
الحضور فاشبه المضارع ولكونه لا يتصرف اشبه الاسم والمتصرف
الخالي من قد خال من الشبه بكل واحد وتعقبا ابو حيان كالصفار
وابن السيد بانه منع دخولها على الجامد ايضا وان الجوني مذهب
الاخفش المتقدم والفراء كان نعم وتنيب عنها اسمان وعسى لكونها

لا مضارع

مضارع لها بمنزلة اذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقهما
اكثر الكوفيين والاندلسيين وقال الدماميني في توجيه دخولها
على الجامد قالوا او وجهه ان الجامد مشبه الاسم قلت وايضا فالفعل
فيها اي في نحو انا زيد العسوا ذ بمعنى وانه لنعم الرجل انتفى وزمنه
حالي اي من التلفظ به فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه
في الحال وهذا بناء على ان نعم من افعال الانشاء وفيه كلام سنتعقبه
عليه ان شاء الله تعالى واجاز الجمهور انه زيد لقد قام لشبه اللام
للقسم بعد بالمضارع لقربها منه من الحال والمضارع مشابه
للاسم ومشابه المشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير
اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب التوشيح في منعه دخول
الابتداء على الماضي مطلقا لانه قد ولا خاليا منها لانه ليس لم معنى
اسم الفاعل قال وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا للابتدا
بدليل ان زيدا لقام مما دخلت فيه اللام على ماض متصرف بدون
قد ظاهره وفي الغوه ابن البرهان والكوفي على المنع قد يرت
اللام للابتداء فالذي يحفظ ان الاخفش وهشاما اجازاها
على اضمار قد ومقتضى كلام الرضي الامتناع مع تقديرها لام
الابتداء مع حذف قد وفي المغني الثالث اي من الامور التي اختلف
في دخول لام الابتداء عليه الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي
وهشام على اضمار قد ومتبعه الجمهور وقالوا ما هذه لا القسم
فحق مقدم فعل القلب فحذفت همزة ان لعلمتان زيدا لقام والصحيح
عندهما الكسر كما تقدم وفي بعض نسخه بعد ذلك ما نصه تنبيه
انه يدل القيام او يبقى من اللام جواب قسم مقدر لام الابتداء
واذا دخلت عليها علمت مثلا فحينئذ تفتح همزتها فان قلت لقد
قام فقالوا هي لام الابتداء وحينئذ يجب كسر همزة وعندي ان الامرين
محتملان انتهى وانظر لو تعدد المخبر فهل يجوز دخولها على كل خبر
ولذا لو تعدد دبقيد ما يجوز دخولها عليه فورد والاسم لا فرق
بين ان يتاخر عن الخبر نحو ما مثل به المصاوعن معمول الخبر
نحو انني في الدار لزيدا جالس وقام عندك لزيد انتهى قال الرضي ولا
يتكرر عمل ما بعد لام فيما قبل لنقصان حقه من المصدر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

انتهى وما اختاره المصنف فى الاوضح من جواز تقدم معمول خبر ان على اسمها
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا متمسكا بان سعيدا فى باب ان فعال لا يجر
ان تقول ان بك زيدا واقف وان عندك زيدا جالس واجازه بعضهم
انتهى وفى شرح التسهيل للدماميني وهو مسئلة خلافية منعها النقاة
واجازها اخرون وفيه ايضا مسئلة الفصل بمعمول الاسم بجواز
الدار لساكنها زيد قال ابن قاسم وفى جوازها نظر وحكى الكسائى دخولها
على الاسم غير مفصول بشئ وذلك لان قول بعض العرب خرجت فاذا انا
لغدانا وبنى ان يقدر الفاصل اى فاذا انا بالمكان لغدانا فقوله
انفة ذلك لغير وجه وان ذلك لاخراجه غير ممتنع وقوله عليه الصلاة والسلام
ان من الشعر لحكمة وان من البيان لسحرا لم يعمل الخبر وذلك
بشروطها ان يتوسط بين الاسم والخبر كقولك ان امر اخضنى عدا
مودته على التناى لعندى غير يلقوني فلا يقال ان زيدا قايم لفى الدار
ليدل بحسن حقها كل البحس بتاخيرها عفه صدر الكلام عن حزين
الكلام اللذين هما العمدتان انتهى وفى الهمع وان تاخر معمول الخبر
عنه وعن الاسم فان جر الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وان لم
يجر فولان احدهما المنع وعليه الزجاج نحو ان زيدا لقايم لفى الدار
والثانى وهو الصحيح وعليه المتون والمنع لانه لم يسمع وان تاخر عن الخبر
دون الاسم فقال ابن جنى وفى القياس ان يجوز دخولها عليه لتعلقه
بما قبل الاسم نحو ان عندى لفى الدار زيدا انتهى وان تاخر هل يجرى ما قاله
الزجاج فى غير الظرف نحو ان زيدا لاكل طعامك وان تقديم معمول
الخبر على الاسم لا يجيز دخول اللام عليه معمولا اخر والا دخلت اللام
عليه بتوسطه كذلك بما يشترط فى ان يفصل عن ان وان اتصل
الاسم والخبر نحو ان فى الدار لعندك زيدا جالسا وفى حاشية الخضرى
وقالوا ايضا ان زيدا لفى الدار لقايما لان قولك الدار من كلام الخبر فاذا
دخلت اللام على معمول الخبر وقد تقدم على الخبر كانت الحالة ما اظنه
على الخبر تمامه واما ان زيدا لفى الدار لقايم فاجاز ذلك المبرد
على ان تكون اعادة اللام بتوكيد ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح
لان الحرف اذا كد فانما يعاد بمثل ما دخل عليه او بعض ضميره نحو قوله
تعالى واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ولا يعاد

من

بعاد من غير اعادة ما دخل عليه الا ضرورة نحو قولهم قلا والله لما يفعل
لما بقى ولا كلما تهم ابداه واه فاه اعيدت اللام تاكيدا فى مثل ان
زيدا لفى الدار قايم فيتبغى ان يقال ان زيدا لفى الدار لقايم تاما قوله تعالى
واذ كلا لما يوفينهم ربك اعمالهم اللام الاولى لام ان والثانية جواب
القسم المقدر كانه قيل فى التقدير والله ليوفينهم انتهى ومنعها الكوفيون غير
حال قالوا انما امتنع دخول اللام على معمول الخبر اذا كان فعلا وان كان
القياس يقتضيه لكون الحال فضلة منزلة المعمول اذا كان ظرفا قالوا الا ان
دخولها على الحال لم يسمع من لسانهم قال ابن ولاد لان الحال لا يكون خبرا
وهو حال كالظرف يكون خبرا وهو ظرف وهذا معترض بالمفعول به نحو
ان زيدا لطعامك اكلا لانه لا يكون خبرا وهو مفعول معها جاز واو نحوها
عليه ولا يتوجه ايضا على قولان قال فى ضربى زيدا قايما انها الحال سدت
مسد الخبر كالظرف ومن نص على الجواز فى المفعول به الزجاج وابن ولاد
وابن مالك ونص الاولان على المنع فى الحال بل نقلا او حيان عن نص
الائمة وحكى صاحب البسيط فى الحال بلا ترجيح وقال من راعى لانه فضلة
كالظرف فاجاز ومن راعى انه لا يكون خبرا لم يجز كالظرف لم يجز قال
وينبغى ان لا يجوز فى المفعول انتهى قال ابو حيان واما اذا كان المفعول
مصدرا ومنعولا نحو ان زيدا لقياما قايم زيد لاحسانا يزورك
فهو مندرج فى عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغى ان يتوقف
فى ذلك ولا يتقدم عليه الا بسماع انتهى وهو يدل على جواز تقدم المصدر
على عامله فليراجع وليحرر دخول المعمول المذكور والتمثيل على القول
بجواز تقدمه على عامل اذا كان فعلا استقر فاومنها كون الخبر صالحا
للام اى صالحا فى نفسه لدخول اللام عليه فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفا
متقدما او تعلق به جار ومجرور نحو ان عندك لفى الدار زيد وقولنا
بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لان الخبر فى نفسه صالح لدخول
اللام عليه وامتناع دخول اللام عليه فى هذه الحالة انما تقدم الخبر
ان زيدا لغير اضرب لكونه فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد لان
دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل فلو قلت ان زيدا
لطعامك قد اكل جاز عند الجمهور وابن مالك وينبغى للاخفش
ان يقول بذلك فى المنفى ايضا نحو ان زيدا طعامك لم ياكل ولن

وخالف الاخفش والفراء في مسئلة معمول الماضي المتصرف الخالي من قد
وحجتهما ان المانع انما قلنا بالخبر لكونه فعلا ماضيا قائما المعمول
فاسم ومرادهما على المعمول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على
الخبر المذكور فكذا معموله والا يلزم ترجيح الفرع على الاصل قال المصنف
في الحواشي ويشبه ان يجري خلاف في ان زيدا طعامك قد اكل فانه خطاب
يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش الفراء يدل له
اجازة البصريين زيدا عمرو وضرب وزيدا اجله احضر مع قولهم لا يتقدم
الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم
العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك مفقود خاص به
دون المعمول كذا هنا انتهى اقوله والضمير المسمى عند البصريين فصلا
ليس هذا فقط عندهم هو اسم بل مسمونه ضمير الشان وضمير القصة
قال ابن الخباز وضمير الامر وضمير الحديث فهذه اربعة اسماء بصريه
قال الرضي يسمى فصلا عند البصريين قال المتاخرون لانه فصل كون
ما بعده نعتا وكونه خبر المبتدا اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم
السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فحيث بالفصل لتعين كونه
خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم
الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومال
المعنيين الى شيء واحد الا ان تقديرهما احسن من تقدير هم قوله وعند
الكوفيين عمادا قال المصنف في المغني لانه يعتمد عليه فهي الكلام وانتهى وقال
الرضي والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط
عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط قال ابن
الحاجب في شرح الفصل وتسمية اهل البصرة اقرب الى الاصطلاح
لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه
الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احرى من تسمية الكوفيين
عمادا نظرا الى ان المتكلم والسامع اوهما جميعا يعتقدان بها على الفصل
بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويودي الى معناها
فكانت تسمية البصريين اظهر قوله ان هذا لهو الفضل قال في الاوضح
اذا المعرف هو مبتدا بعيني والعامل فيه ابتدا فهو الخبر فقد دخلت
على الخبر قوله وذلك ان خففت اي المكسورة الهمزة قوله واهملت

حرى على مذهب سيبويه وسائر النحويين خلافا لابن الحاجب في قوله بتعميم المهملة
والمعملة الذين في ارضي ما يدل على دخولها بعد المعملة اذا لم يظهر العمل
ويضعف قولا ابن مالك وهو حسن تلزم اللام ان خيف التباس بالنافية
على قولها تلزم اللام ان كان الاسم منفيا او معربا منصوبا والا تنتفي والاصح
انه يلتزم على ما قاله ابن مالك وان لم تخشى التباس العامل بالمهملة
نحو ان هذا لقايم وان انفق تعاد و لكن لما كان المغني واحد لم يضر الالتباس
قوله واما وجه هنا فما بينها وبين انا لنا فيه لانهما لما اهملت صارت
صورة النافية فخيف اللبس فجيء بعدها باللام فرقا له وما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى من ان اللام الداخلة بعد ان المكسورة لخفتها المهملة لام
الابتدا هو مذهب سيبويه والاكثرين وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة
انها لام خبر لام الابتدا اجتلبت للفرق وجعلها ابو علي على دخولها على الماضي
النصرفي نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل الموجز عن ناصبه في نحو ان
وجدنا الشرهم لفاسقين وكلا هما ليس بموجز مع المشددة ولو كانت لام
الابتدا لزم التعليق بها في الاية الشريفة ولم يعلق بها وايضا لا يمتنع
دخولها على المفعول وقد دخلت عليه في قول امراة العزيز اذ قالت
لمسلما واجيب بان دخولها على الماضي المتصرف بالخفاء قد وبانها
لم يعلق وجدنا لانه قد عمل في مفعوله الاول تعليقه على عن الثاني في
ولا البيت شاذ زعم الكوفيون ان اللام في الثاني كله بمعنى الا وانا فيه
وعلى قولهم يقال قد علمنا ان كنت مؤمنا بكسر الهمزة على ان النافية مكسورة
وانما عدلنا على قول سيبويه لان لام الابتدا لا تعلق العامل عن العمل
والما على قول ابي علي من معه فنفتح ان وفي شرح الحاجبية للرضي واختلفوا
في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتدا
التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب
التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فعلا لانه دخل لام الابتدا
في نحو ان قتلت لمسلما وان يريتك لنفسك وذهب جماعة الى انها
لام الابتدا والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما انه هذا المثال
مختص عما لهم به شاهد من كلام من يحتج بقوله ويلتزم تعليقها
لو دخلت على فعل ولم يفعلوها لانها لا تدخل بعد الافعال الناسخة
الا على الجزء الاخير وهو الخبر فقد دخل مع المتقلة اما على المبتدا الموجز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والخبر والقيام بتمامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا على
ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنتم من قبله لمن الغافلين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب
الاول الخلوه عن ما النافية ومعلق قلما يجيء من نصب الثاني وان دخلته لام الابتدا
وقال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك
واما قولهم ان قتلت لمسلما ان تريد لنفسك فشاذ انتهى قوله
ان عندكم من سلطان هذا اى ما عندكم من حجة تبعد هذا القول وهو قول
لعباد الولد قالوا اتخذ الله ولدا قال الزمخشري في بيان هذا كانه قيل
ان عندكم فيما تقولون سلطان ان للنفي عندكم ظرف مستقر فاعله
سلطان لاعتماده على ما قبله ومن زيدت لتاكيد النفي وقيل سلطان
مبتدا خبره الظرف وهذا هان من الضمير المستتر في الظرف والعايد
الى سلطان على تقدير كونه مبتدا فكانه قيل ما حجة عندكم واقعة
في هذا القول فيكون القول ما كان ويحتمل السلطان والعامل
فيها للظرف والظاهر انه صفة له على معنى ما عندهم سلطان
يتعلق بهذا القول قوله او خفقت واهملت تقدم ما فيه قوله
او خففت واهملت فظهر المعنى وقد لان بان يكون هنا كل قرينة واقعة
لاحتمال النفي لقطعه كادا النفي على الخبر كوان زيدا لن يقوم فيجب
حينئذ ترك اللام كما قاله المصنف في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل
عليه لام الابتدا فلن قرينة ما بعده من حمل على ان النافية ومرجحه
لكونها مخففة من الثقيلة لانه يبعد ارادة ان في هذا المثال النفي لوجوده
والخبر اذ لو اريد به نفي النفي حتى بالاثبات ومثل بان زيدا لن يقوم
ان زيدا لم يقم ولما يقم او ليس قائما او ما يقوم لعدم الالباس في
الجميع لانهم يبعد ارادة النافية لوجود النفي في الخبر فلو اريد النفي
كان تاكيدا للنفي بل الموضع موضع الاثبات او معنوية كما في قول الشاعر
الا حي اناابن اباة الصيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن
قال الطرماح واسم الحكم ابن الحكم والاباة جمع اب كما تقضاة جمع
قاض من اتى اذا امتنع والصيم جمع اصم والظلم ومالك الاول اسم لابي قبيلة
والثاني القبيلة وهذا قال كانت توصفها مراعاة للحي وصنوف
المعادن لدخول ان عليه لا للضرورة كما قيل والقرينة المجوزة لحذف

اللام

اللام اذا القصد الاثبات لا النفي لان القصد المفاخرة فان تمدحه وافتخاره
قرينة لا يصح معها ان تكون ان نافية لانقلاب المدح بذلك ذما فلا جاجة
الى اللام حسكيد ومثل ابن الناظم بقولهم اما ان عفر الله لك اى لان
قصدهم اثبات الغفران للمخاطبة لا نفيه عنه والتمثيل بذلك يدل على
الاحتياج للام مع لا هاهنا وانه دخلت على الفعل قوله لا النافية للجنس
اى الماهية والحقيقة اى النافية لصفة لا لاجل قام مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الاجل نفسه ثم اتيت لفاضل الجاربردي قال عقب القول بان الواجب
الذي لنفي الجنس ما نصب اى لنفي الجنس وحكم انه نحو قال العصام لا يخفى انه
يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير يعطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن
ان يقال لا يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل الى اشارة الى بيان بعض صفة
الجنس من انه ليس بعض نفي وجود الصفة بل نفي حكمه وهو ثبوته للجنس
على الظاهر وهو ان المقصود في الاعلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل
فان قلت لا ظرافة رجل فقد يوانيها وبقال لها التبرية كانه ما خوذ
من قولك برات قلانا عن كذا اذا نفيته عنه فهي مبرية للجنس اى نافية
اى من حيث ثبوت الخبر له مطلقا واطلاق الصدر وعليها لقصد
المبالغة كما في زيد عدل فلا يجوز عمرا ان في نصب الاسم ورفع الخبر
لا وذلك لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة
الاسمية قال ابن مالك في شرح الكافية اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل
الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم
وجود من لفظا او معنى ولا يليق ذلك الا بالاسم النكرات فوجب الاعتناء
بذلك القصد عمل فيما يليها وهو ذلك العمل اما مجرورا واما رفعا واما نصبا
فلم يكن جر البتة لا يعتقد انه من التبرية فانها في حكم الموجود ظهورها
في بعض الاحيان كقول الشاعر فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى الهند ولم يكن رفعا قليلا لا يعتقد انه لا ابتدا
فتعين النصب ولان في ذلك الحاقا لا بان لمشابهتها اياها في التوكيد
فان لا للتوكيد النفي وان للتوكيد الاثبات ولفظ لا مساو
للفظ ان اذا خففت في نحو ان سعيد سائر فلما ناسب
لا ان من هذه الجهات عملت عملها انتهى قوله وان التوكيد الاثبات
يجرح النفي فانما اراد انها انما تكون للتاكيد اذا كان الكلام اثباتا تاخر

صفه

ان زيدا قايم فان كان نفيا لخبر ان زيد لم يقم لم تكن للتاكيد فالظاهر
انه ممنوع وانها للتاكيد المنبه مطلقا سواء كان المنسوب مثبتا
او منفيا وان اراد انه اذا كان المنسوب منفيا اعتبروا العدول فيه
فيرجع الكلام الى الايجاب فبهذا الاعتبار لا تؤكد الا الايجاب فالظاهر
انه ممنوع والتزام العدول في النفي لواقع بعدها في غاية البعد
ثم رايت التصريح بذلك في باب ان ناصة اعلم انهم يقولون ان للنفي تاكيد
كلمة تون فيشمل تاكيد الايجاب والسلب وذهب بعضهم انها لتاكيد
الايجاب فحسب ويشهد له قولهم في باب لا العاملة تعمل ان انما عملت
عملها لانها ان لتاكيد الاثبات ولا لتاكيد النفي والشيء قد يعمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره وحملوا عليها عملها للنقيض على نقيضه الا ان هذا
معترض بان ان تؤكد المنفي ايضا كما في قوله تعالى ان ابدله لا يظلم الناس شيئا
الا ان يحمل قولهم انها للتوكيد الاثبات على معنى انه حيث كان في حيزها
نفي تكون لتقييد الواقعة بعدها بعدولة المحمول فلا اشكال
الا ان في هذا بعد امن اصطلاح النحويين انتهى وقال ابو البقا
ولكون محموله تعلى انا خطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم
لا لا يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا يكون الا نكرة واسم ان يكون
نكرة ومعرفة ومنها ان اسم لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها
اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز ذلك في ان ومنها انا سم لا يبنيان واسم ان
يبنون ومنها انا سم المفرد مختلف في اعرابه وبنايه واسم ان لا
خلاف في اعرابه انه ثاني ومنها انه ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل
الا بشرط وانما مع حمل النفي على ضده كما يحمل على نظيره لان الواو
ينزل الضدين منزلة النظيرين ولذلك تجد الضد للشيء اقرب خطورا
وحضورا من غير الضد بالبال مع الضد تقول بثلثة شروط ويشترط
ايضا ان يتصل بها اسمها ولا يفني عنه شرط ان يكون الاسم بعدها
فلا تعمل نحو لا في المسجد رجل معتكف ويشترط ايضا ان يكون
الاسم غير معمول لغيرها احترازا من نحو لا مرحبا بهم لاي مرحبا
منصوبان بفعل مقدر وقد يقال ان هذا الشرط مستغنى عنه
بشرط الاتصال لانه يوخذ من عمل لغيرها في ذلك الاسم حصول الفصل
بينهما بذلك العامل وقد يقال ان شرط الاتصال لعمل لا يكون

واسم ان يكون مظهرا

المراد به

المراد به ان لا يفصل بينهما فاصل في اللفظ وان كان ثم فاصل مقدر فلا
يكون شرط الاتصال مخرجا نحو لا مرحبا بهم فلو قيل غير معمول لغيرها لعلم
ان المراد لو ذكر غير مفصول بينها وبين اسمها بفاصل البتة لان ظاهر
ولا مقدر فقد استفيد به ما لم يستفد بشرط الاتصال فلا يتجه مناقشة
قولهم ان تكون نافية للجنس او جنس اسمها ان مفردا فمفرد او مثنى فمثنى
او جمعا فجمع ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع
ونفي فرد من افرادها وفي التخصيص وشرحه واستغراق المفرد واشتمل
من استغراق افراد المثنى والجموع بمعنى انه يقال ولا كل واحد من الافراد ولا
اثنين اثنين ولا كل اثنين اثنين ولا اثنان خرج الواحد ولا جمع اثنين ولا كل جماعة جماعة اثنان في
خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار بل رجل او رجلان في الدار
دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان انتهى باختصار
لكن اشار في المطول الى منع ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع
وبينه السيد بما حاصله ان نفي الجمع يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية
وانه ليس نصا في نفي الجنس فقولهم في الآلة التي لنفي الجنس ظاهر بالنسبة للمفرد
ولعل المراد التي لنفي الجنس نصا في الجملة فليتامل وقضية ما اشار اليه
في المطول وبينه السيد ان ذلك جار على القول بان افراد الجمع العام احاد
فيكون لزوم ذلك في غير النكرة المنفية بلا فليحرر ويشترط ان يكون
نفي الجنس نصا وذلك اذا لم يضمن اسمها معنى من والذي يدل السامع على التضمن
بناء اسمها ونصبها لان شرطها تضمن المستعمل اسمها معنى من والا فاعرفت
ان العمل دليل التضمن معنى من للسامع والتضمن شرط العمل من المستعمل
فلا دور وليس الموصوف بانه نص مجرد النفي بل النفي المرتبط بالجنس
فهي الحقيقة الموصوفة بجنس النفي لا النفي وبظهر من كلام بعضهم
ان التنصيص على العموم مخصوص بحاله بنا الاسم مثل لا رجل ولا علما
ابن مالك في الكتب بيل صرح في موافقه كلام الملخص في المغني فانه
فانه قال فيه اذا لم تكرر لا وقصد خلوص العموم باسم نكره يليها
غير معمول لغيرها عملت عمل ان الا ان الاسم اذا لم يكن مضافا ولا
شبيها به ركب معها وبني على ما كان ينصب به واعلم ان النكرة بعد
لا لاستغراق افراد ما ضرورة انها نكره في سياق النفي لكن تارة يريد
استغراق افرادها مطلقا وهو المراد بنفي الجنس وتارة يريد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

استغراق افرادها بشرط اضافتها بالوحدة وهو المراد بنفي الوحدة وحق
ان المراد في قولنا لا رجل قائما اذا كانت لنفي الوحدة نفي كل فرد فرد عن
تقييد الافراد لا مطلقا وفي قولنا لا رجلان قائمين اذا كانت لنفي الوحدة
نفي كل رجلين منفردين عن غيرهما لا مطلقا فليتامل ولما كان الجنس
يشمل المعرف بلام الجنس مع انه ليس نكرة لم يكتف بهذا الشرط من شروط
كون اسمها نكرة واعلم ان المراد نفي جنس اسمها من حيث اضافته
بالخبر كما تقدمت الاشارة اليه فالمنفي في الحقيقة هو الطرد والعكس
للمنفي الاسم بل الخبر والمراد بجنس الاسم الماهية التي كل فرد منها
يصدق عليه الاسم فالمنفي في لا رجل هي الماهية التي كل فرد منها يصدق
عليه الذكر البالغ من بني آدم الذين يصدق عليهم رجلان وكذا الاحوال
فليتامل نعم الذي يغلب ان يكون معمولها نكرة وانما اشترط في اسمها
ان تكون نكرة لانه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات
فلا تعمل في معرفة بالجماع البصريين لان عمومها النفي لا يتصور فيها
وفيه نظر لانه يتصور في المعرف بلام الجنس وخالف الكوفيون
في هذا الشرط فاجازوا بالكسائي اعمالها في العلم في المفرد نحو لا زيد
الكنية نحو لا ابا محمد او لله او الرحمن او الغفور لا عبد الله ولا عبد
الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على عبد الله ولا عبد الرحمن
قال لانه حرف يستعمل بمعنى لكل احد عبد الله وخالفه في الاخيرين
لان الاستعمال فيهما لم يكن كالزمه عبد الله والكسائي قاسهما
عليه وجوز الفراء اعمالها في ضمير الغايب واسم الاشارة نحو لا هو ولا
هي ولا هذين لك ولا هاتين لك فانه جوز اجراء المعرف في ذلك
مجرى النكرة بالتاويل كما في الاعلام المذكورة وهو بعيد مخالف
وقد يوخذ من قول الفراء هذا ان الكاف من ذاك ونحوه ضمير مضاف
مضاف اليه لا حرف فحظا بكما يقول الجماعة لقيام المسموع بالاضافة
عليه راجع اليه فتامله وكل ذلك حظا عند البصريين واما ما سمع مما ظاهره
اعمالها في المعرفة ما سياتي ونحوه ففيه اقوال قال الرضي والعلم انه
يؤول المشهور بسبعض الخلال بنكره ففيه نصب بلا التبرية او تنزع
متعلام التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصري او بما
اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن رهين ولا يجوز هذه

العامل

العامل في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا لله والرحمن لا يطلقان
على غير الله تعالى حقيقة بقيد وتنكيرها ولتاويله بالنكرة وجهان اما ان
يقدر مضافا في هو مثل فاذا يعرف بالاضافة الى ضمير الاثنين واما ان يجعل
في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف
المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لزعايه اللفظ واصالته
ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة
النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو في الحقيقة معرفة فلا يوصف
بنكرة واما ان يجعل لاشتهاره بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى لا نفي فصيح ولا ما حسن كلها افضل لها
انه هو عليه السلام مفصلا قول الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه
وسلم اقضاكم علي فضارا سما كالجنس المفيد لمعنى الفضل كلفظ
الفضل وعلى هذا التاويل يتعين وصفه بالنكرة وهذا كما قالوا ولا عوض
موسى ولا مثل جبار بها وفيه فرق فرعون وموسى لتنكيرها بالمعنى المذكور
وجون الفراء احراز المعرف في مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير و
الاشارة ايضا غلط لا اياه هيهنا ولا هذا وهو بعيد عن مسموع اتفق
واعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا ابا له ولا غلام لها
ولا مسلم لها فانه جايز بدون شذوذ ودفع انها مضافة الى الضمير
حقيقة باعتبار المعنى واللام مقحمة بين المضاف والمضاف
اليه على مذهب الخليل وسيبويه او جمهور النحاة واجيب بانها
نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة واعترض هذا المذهب بان
اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تعد ذا جيب بان
اللام هاهنا ايضا مقدرة وهن الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة
كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على من قال ان تيما الاول مضاف الى
عدي في الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا
فصل فنستدل بما الحامل على الفصل بين المضاف والمضاف اليه
باللام المقحمة توكيد دون سايرالاضافات المقدرة باللام فاجيب
بانهم قصدوا بنصب هذا المضاف المعرف باللام من غير تكريرها تحقيقا
وحق المعارف المتفقة بلا الرفع مع تكريرلا ففصلوا بين المتضافين
لفظا حتى يصير والمضاف في هذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يتكرر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مضيه وعدم تكريرلا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملونه
هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل جاءك
كذا ولا غلامي لمخصص بعتكم كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات
سماحه وبات بمزوره واي بريم لا اباك يخلد وقول الآخر في الموتى الذي
لا يبقى ملاي لا اباك تخوفيني فضرح صريحا لاضافة وهو شاذ لا يقاس
عليه ويخرج ابن مالك لذلك على انه دعاء على المخاطب بانه مات اباه
الميت فحقه ان ما ضيا واكاف مفعولا به بضعفه ورود وحيث
لم يذكر الموت تمحلوا من اجل حبل لا اباك ضربته وقولهم لا اباي قيما
حكاه ابن طاهر اذ لو كان دعاء لاتى بنون الوقاية وسلك ابن مالك
طريقا في الاعتراض على الظهور فاعترض بقولهم لا اباي ولا اخالي اذ
لو كان الاسم مضافا لهم عمدوا لقالوا لا اب لي ولا اخ لي بكسر الباء والخاء
استعمالها متصلة بيا بل يا تقدير افادة اللام الاعتناء دخولها على قولهم
او اجابا بوحيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل
في الضمير في نحو لا اباك لهو هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاوره لم
فهي احق بالعمل وليلا يلزم قطع حروف الجر عن العمل واذا كان العامل
حرفا لم يلزم كسر ما قبل الياء لانه لاجل الياء لانه لم يباشر اخر الاب
والاخ بالاضافة بحتى يلزم كسره انتهى بالمعنى ثم قال فان قلت اذا
كان الاسم مع لام لا اباك مضافا فلم عاملوا ما بعده فكيف ساغ لا اباي
ولا اخالي بإثبات الالف والاب والاخ اذا اضيفت الى المتكلم لم تزد
فيه اللام المحذوفة فلعلهم اما ان المانع ردها اذا قلت بي كما قيل
التضعيف لاجل الادغام في يا المتكلم الا ترى انك ترده وتها ويبقى الواو
مكسرتها لاجل يا المتكلم لانهم ان تتبع حركة العين حركة اللام فتقول
ابوي كما تقول ابوا وتقلبها ياء لانكسار ما قبلها وتدغم الياء التي
اليها فتقول في علو ضمات بين الالف وبا المتكلم من التضعيف
المستثقل فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الاضافة الى
غير ياء المتكلم بنقل من كلام من ذهب الى ان لا اباك ونحوه من الاسما
المضافة وفي الحجة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر
انتهى باختصار واما ابن الحاجب فاعتل بانه لو كان المذكور
مضافا حقيقة لكان معرفة فوجب رفعه وتكريرلا والجواب انه ترك

الرفع

تركنا الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والمخلص من الفصل باللام
ان لا يرفع ولا يكرر فيكتفي برفع وتكون لا مع المفصل باللام واعترض هذا
بان لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف
فيلزم ان يكون لا اباك نكرة ايضا اذ المعرفة لا تضاف النكرة معنى والجواب
ان الاتفاق في المعنى فاما هو بالنسبة الى الجملتين وهما لا اباك ولا اب لك
ولم يتفقوا على ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من
من الجملتين واحدا معان المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى
نكرة والمسند خبر لا في لا اباك محذوف وفي لا اباك موجود اما في لا
اصيلك فالخبر هو للذي هو الاب موجود لذلك فالجملة الاولى بمعنى لا كان
ابوك موجودا والثانية بمعنى لا وجد لك اب وتحوي الجملتين واحدة مع
كون المسند اليه في احداهما وفي الاخرى نكرة كما تقرر ارضوه وقيل ان هذه
الاسما مفردة عن اضافة نحو ميلت معاملة المضاف في الاعراب والبناء للمجرور
باللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر ايضا محذوف
وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك كما سياتي وقيل انها
مفردة جاءت على لغة القصر والجر وبا اللام هو الخبر وعليه اكثر النحاة
وابن يسعون وابن الطراوة وكلها خلاف الاصل وكان القياس
في هذه الالفاظ لا اب لك ولا اخ لك ولا يدين لك قال الجامي الاسلام
ولا اب في سواه وقال تامل فلا عينين للمرء صار قاعدة انه كثر
الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة الا بيع
اللام ويرد بعدها في الضرورة قلت الى الموت الذي لا بد لي منه ملاذي
لا اباك تخوفني ولا يجوز ايضا في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم
بظرف ومجرور واجاز نحو لا اباك اليوم لك ولا يدين لها لك وجوزه يونس
في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال ابو حيان في كتاب سيبويه ابو عمر
يفرق في الفصل بالظرف بين الناقص والتام فيجيزه بالاول دون الثاني
ورده سيبويه بانه لا يجوز بواحد منهما بان ان معها
ولا في باب كان فلا يجوز ان عندك زيد مقيم وان اليوم زيد جالس
ولكن كان فان لا فرق بين الناقص والتام واختار سيبويه الفصل
بجملة الاعتراضية نحو لا ابا لك والله ان تكون الاسم مقدما والخبر
محذوفا لانها عامل ضعيف لا يتصرف في معمولة بتقديم ولا تاخير

فاذ قلت بقي شرط آخر وهو لا يدخل عليها جار فاذ دخل عليها جار سواء كان
مضيفا فاعرفا من لا شيء حرف جر نحو غضبت من لا شيء حر النكره ولم تعمل
حينئذ شيئا وكاذ وجه عدم عملها حينئذ ان الجار انما يتعلق بالاسم
فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم
بعدها معمولا للجار ولا لها فلا عمل لها حينئذ وبشد حينت بلا شيء على الفتح
على الاعمال والتركيب فوجه ان الجار دخل بعد التركيب نحو خمسة عشر
وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانها مجرورا بحرف الاسم
الواحد قال ابن حروف في كتابه الفذ وقال في الخاطريات ان لا تصلح بشيء ولا تجاور
لها لانها صارت بعض بل نقل عن ابي علي الفارسي وهذا معنى قول بعض العرب
جئت بلا شيء عمار ديه الزجاج والسيرافي في دعواها ان الفتحة في لا
لا حرف اعرابية وان التنوين حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر
لا يبقى ولا يعلق فحينئذ ان الفتحة مفيد بنائه قلت قد يقال يبقى عمله
ما تقدم من شرط ان يكون الاسم غير معمول لغيرها فوا ان كانت
باهية تاء مستعمل على صيغة النهي سواء كان المراد فيها حقيقة نحو لا
تضرب ودعا نحو يغفر لا تخلص الى التقسيم حرفا نصبن فعلا وزاده الى ان
تكون مستعملة في الكلام لمجرد التقوية والتاكيد والتقسيم الكلام الى
غير ذلك من الاعتبارات المناسبة لزيادتها فيكون المراد منها
ان لا يتغير الاصل معنى الكلام بنفيها الا ان لا تقيد فيه اصلا فمعنى الفتحة
دخولها في الكلام لمجرد تعهد عدم تغيير اصل المعنى والا فكل زايد
يفيد دخوله التاكيد او التحسين وجه دخل بين الغايتين فليس
دخولها لمجرد وجه بهذا الاعتبار وسد اعمال الزايد في قوله لو لم يأتين
عطفان لا تنوف لها الا ان للام ذو واء حسابها عمر او الشاهد
فيه ظاهر حيث اعمل لا الزايدة ودو نوف اسمها ولها خبرها
وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فاعطيت
حكمها جانبا للفظ دون جانب المعنى قال ابو الفتح ابن جني اشد
ابو الحسن في المعاني مستند لا يرد على ان الحرف الزايدة قد يعمل
فسالته يا علي فعلت الزايد العامل لها ولا فعال لم تات لم زايدة
في كلامهم فيجب ان يكون لا وهي قد عملت النصب في الاسم وانظر هل
زيادتها من استعمالها الحقيقية او المجازية وانما كانت لتاتي البيت

زايدة

نزيه لما بيناه في حواشينا على شرح القطر للفاكهي وانما شذ عمل الزايدة لانها
غير مختصة وشرط العمل الاختصاص واشد الرفع البيت لو لم تكن عطفان
لا تنوفها اذن لاتت وواو حسابها عمر او من قال اللام يحتمل ان
يكون اصلا لا مخرفة النساخ وخرج ايضا العاطفة فقولها ان
شيخا اذا مرتل ا واذ شيخا بينها هاد فاستقامة المعنى له فيكون للتاكيد
كان شيخا بدون لا في موضع اخر من القران فيد على ان لا في قوله لا تجد
صلاحيتها للتاكيد فاذ القران يفسر بعضه بعضا وصلاحا معنى ما وعى
الى ان لا تستعمل فيكون للنفي ما اسم استفهام مبتدا فان قلت فكيف يعين
فيه الاستفهام بدون ان يتمكن فيه الاستفهام فان الله عالم بكل شيء فقد
علم المانع من المجيء وقت الاستفهام فلم يتوجه نحو قلت اجيب بانه لا استبعاد
في ذلك قلنا اسم الاستفهام ههنا ليس لتحصيل العلم حتى يتوجه ماذا كونه
بل للتوبيخ ولاظهار معائدته وكبره وشنع فعل ما مضى فاعله مستتر
فيه جوازا يعود الى ما ومفعوله الكاف وهو خطاب لابليس وان حرف مصدر
ونصب وتشهد منصوب بها فاعله ضمير مستتر فيه تقديره انت
وهو خطاب ايضا والجموع فيه قوة المصدر على انه مفعول المنفي
بتقدير من ومنع مع معموله خبر للمبتدا وانا فيه للوحدة عملت
عمل ليس نحو لا رجل في الدار بل رجلان قال المصنف في المغني تنبيه اذا قيل
لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل
امراة ونحوه اذا قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون مهملة
والا لتكرر كلا سيما ان واحقل ان تكون لنفي الجنس وان تكون
لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امراة وعلى الثاني بل رجلان
او رجل عاطف كثير من الناس فزعموا ان العاملة تعمل ليس لا تكون
الا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله نعم فارتضى على الارض
ما قابل آتيتهما اردناه منه قول وان تخرجوها احد البشرين الاخيرين
لم تعمل شيئا بالجماع ا مسئلة الفصل قليل الخلاف فيها الا الزمخشري حكما
سيبويه وانما مسئلة المعرفة فمطلقا ان العمل فيها انما هو مجمع عليه
عند البصريين واما الكوفيين يجوزوا بينا الفعل وانما امتنع العمل
في المفصول بينه وبين لانه قد ضعفا مرا بالفصل وهي بهتشبهها
عامل ضعيف لانها تعمل بمشابهة ما التي تعمل بمشابهة الفعل لانها اصا

قالوا ووجه المشابهة بينهما ولان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي
لانها لنفي الجنس فلما توغلت في ظرف الاثبات والنفي تشابهتا واعترض
بان ان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام الذي
تدخل عليه اثباتا كان او نفيا وقد يقال ان معنى لتاكيد الاثبات لتاكيد
اثبات المنسوب للمنسوب اليه وهذا شامل لما اذا كان المنسوب نفيا
وحاصل ما افاد تاكيد النسبة ولا تاكيد في المنسوب وانما استفيد ذلك من المعرفة
لانها لنفي الجنس لا يمكن حصولها مع دخولها على المعرفة لان ليس المعرفة لفرد معين
حتى ينتفي الجنس بانتفائها وعدل نظرا من اقتضاء المعرفة المعرفة بالجنسية
فجعلوا وجيه كرارها اي تكرار لا مع تقدم الخبر ومع المعرفة في غير صدر بهم
خلافا للمبرد وابن كيسان ولا يستفاد تكرار لا اسم بدون عطف فيتوهم
وجوب الا لا زيد في الدار ولا اخي في الدار رجلا فالواضح وواجب تكرارها وعطف
لا مع منفي اخر بالواو وهو عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة قال
الدماميني اما لزوم التكرار مع الفصل فانه جعل تكريرها منبها على كونها
لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما مع
المعارف فالتكرار خير لان ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله
مع المعرفة انتفى وقال الفاضل الحامي انما في المعرفة ليكون كالعوض عما
في المنكرين من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب
له من مثل قولك هل في الدار رجل او امراة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا انتهى واجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار لا في الموضعين فاجازا
نحو لا زيد في الدار ونحو لا فيها رجل استدلالا بقول الشاعر بكت جزعا
واستر جعت ثم اذنت بكاءها ان لا البكاء لجوعها وهذا عند الجماعة
محمول على الضرورة وكذا يحمل تكرار لا ان تلاها الخبر نحو لا في الدار زيد لانها كانت
ولا تشاء من خلاف الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار
وشبه الخبر المفرد من نعت نحو مررت برجل لا شحم ولا لحم وحال
نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا شبه ذلك الخبر وقد جاء عدم التكرار في ذلك لاجل
الضرورة قال الشاعر فما حسب وانت امرؤ خلقت لغير نائبة لا منفع ومؤتكل
فاجمع وقال الاخر فهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بالكواع
الخدائع والمكر وافردت لا فلم تكرر ومولهم لا نولك ان تفعل لتاولة
بلا ينبغي فلا حجة حينئذ فيه للمبرد وابن كيسان لان لا في المعنى

هي

هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنون مصدر معنى ابتنا
وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس بمبتنا ولك وما خوذ كهذا الفعل اي لا يشبع
للبناء تتناوله وقال الرضي يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل
الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل مقدرا وذلك اذا
دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحبت
موضعا مرحبا او على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء
بالفعل اولى كانه قيل لا سلمت سلاما واذا دخلت على المفعول يجب تكريرها
وانما تكرر لان هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعائي نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى
وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل
على لفظ شيء سواء اتجرت بالاضافة نحو ابن لا شيء اوبم في الحر
لا بمعروف كانه قيل كنت بلا شيء وعضبت من لا شيء وانتصب نحو انك
ولا شيء سوالا واذ تقع نحو انت لا شيء وثانيها ان يخبر بها بعد لا ابيا
لجر فيها نحو كنت بلا مال ولا يخبر اذا لم يكن لفظ شيء الا جزءا من
بين نحو وفي الجر وثالثها ان يعطف بها بعد لا على المجرور بغير نحو له
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله انه يراني طير الفاس ولا
الشجاع ولا يجوز ان يكون غير زيد ولا عمر ولا انهم راعوا صورته لا غير فجعلوه
بمعنى غير فانها يلزم تكرارها مع العلم بهذا وان كان لا يعتبر غير
مجرده عن هذه الشروط ولزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلاث
شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وزيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد
لا راكبا ولا ماشيا واما قول العامة انا لا راكب والانسان اعم من الحيوان
فغير مستند الى جهة انتفى باجتماعهما لانهما عقول ولا هم عنها ينزغون
العقول ما يتبع شرها الحمز من وجع الراس وثقل الاعضاء اي لا في خمور
الجنة عن خمار خمور الدنيا فان فيها غولا قال قلت المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصود عليه بل على جزء منه اعني الضمير
المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت احسب بان المقصود ان غول الخمور
مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف في خمور
الجنة وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قصر الغير حقيقة وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظير ذلك
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون الاية على ربي لا يتجاوز
الى الاتصاف بفعل يجري مجرى دلالة من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهم وبين فوت بلغ الراي وكسر حلس من نزف الشارب وانزف اي صيروه
عدلا في خبر الدنيا وقضيته قوله ومثال الثاني غاذ كوليس فيه مبتدا
للاول مع ان قوله ومثال الثاني تعالى ولا يسمع عنها ينزفون قد دخلت
لا فيه على معرفة ولم تكرر فليتامل قوله فان كان مضافا او شبيهة
ظهر النصب فيه لو قال بل لوله ظهر النصب كان اولى لانه قد يكون
منصوبا تقديرا ويرد نحو لا زيد على جعل الكاف اسمها معها
اسم مضاف وقد يقال كلامه مبني على الاعم الاغلب فالمراد بان كلا من
لا التبرئة والتركيب فيما وقع اثنين والحق به التنبيه به لشبهه
به واغا لم يطرد في لا رجل ظريف كما يأتي لان الصفة وموصوفها
في المعنى واحد ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم
اي لا تعنيف عليكم بتعلم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر
صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيه فان
شبههن بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان
الجار الاول مع مجروره خبر والبوم ظرف لكامل او بالعكس وعن
الثاني بان قولنا اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله
متعلق بعامل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله لا خبر عنه لان الجار
الجار في الصورة الاولى خبر لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر
جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر
تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف
الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل فلا يجوز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل
فلا تقول بل مار على انه رباب خبر تقض مار قوله والتشبيه بالمضاف
ما اتصل به شيء من تمامه اي تمام معناه كما في الاوضح ثم ان ورد بالنسبة
اللفظ وهو يوصف بالاتصاف ففيه ان اللفظ لا يسمى تمام المعنى
الا ان يقدر بتضاف اي من معهم تمام معناه وايضا قد يصفون
الالفاظ بصفات معانيها وان اريد به المعنى ففي وصفه بالاتصال
تجوز قوله مرفوع به اي لفرعه مرفع في الاول ويسمى الشبيه بالمضاف

المطول

المطول والمطول الى الممدود من مطلت الحديد اذا مددته تمامه للاصاحبي
علم محتوف لانافية للجنس بصاحب خبرها وهو منصوب بها لانه مضاف
الى علم وممقوت خبرها مرفوع بها قوله لا انها لعاجبا لعاجل حاضر لانافية
للجنس ومطا بمعنا اسمها ومنصوب بها لانه تشبيه بالمضاف وفاعله
ضمير مستتر فيه وجيلا مفعول مطا بمعنا لانه اسم فاعل وحامر خبرها
قوله لاخير امن زيد عندنا خبر اسم لا النافية للجنس منصوب بها
لانه شبيه بالمضاف ومن زيد متعلق به لانه اسم تفضيل وعندنا
خبر لا مضاف اليه قوله ولا ذاكان مفردا اي غير مضاف ولا شبيها
به الصواب ولا شبيه به بالجر عطفا على مضاف ولما كان المفرد
مشتركا بين جملة معان والمراد بعضها اشار به الى ورود دخل فيه
المركب والمثنى والجمع قوله فانه يبنى على ما ينصب لو كان معربا اي يبنى
على مثنى ينصب بحركة وحرف لو كان معربا مع عدم التنوين
لانه وان لم يكن للتمكن في نحو مسلمات لكنه مشابه له فنشأ من الحمل
على المبني منهم من يبنيه على الكسر مع التنوين تماسا
لا اسماء ورد ما يسلمات مجردا عن التنوين ما تنا فا ولا يرد نحو
لا مرحبا بخلا اهلا لانه منعول به لفعل مقدر اي لا رجبت مرحبا
ولا اتيت اهلا وطيب سهلا واختلف في علة البنا فقيل علته
تضمن معنى من الاستغراقية وهو حرف ضمن في الاستغراق الذي هو
معنى من لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل
محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان
لا من رجل في الدار ولكن الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى
ذكر من في السوال استغني عنه في الجواب بحذف فقيل لا رجل
فتضمن من قبول ذلك واختار هذا القول ابن عصفور وعلله
بان تركيب الحرف مع الاسم قليل والبنا للتضمن كثير واعترضه بان الصانع
بان المتضمن لمعنى من انما هو لا تضمنها الا الاسم بعدها وقد يدفع
بان المنفصل الاسم تضمن واختار هذا القول ايضا الرضي وقال انه
احق فان صح تشبيهنا الكن قد يضعف هذه العلة انه من اذا
ظهرت يحكمون عليها بانها زايدة توكيد لتنصيص عموم النفي
ولا بد فيه لان كلا من لا ومن تقض فحا النفي لا الاستغراق فاذا ادعى

من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسلا معناها وفيه من الضعف
ما لا يخفى انتهى ويظهر من كلام بعضهم ان التخصيص على التعميم مخصوص
عما اذا كان اسمها سببيا وكلام ابن مالك صريح في خلافه فان قلت
فيشكل اعراب المضاف وشبيهه مع تضمن معناها على القول بانه
العلة قلت يجاب بانه عارض فاقتضاه البناء الاضافة التي هي من خصائص
الاسماء لانها تريح جانبا الاسمية فتصير الاسم مفتقرا الى ما يستحقه في الاصل
اعني الاعراب بخلاف اسماء هم جعل ثلاثة اشياء شيأ واحدا والحقوها شبيهها
لما سيبها وهذا التضمن ليس في اصل الوضع بل هو عارض عوض عن ايل
يستحق البناء لاجله مع انتشار العلم في البناء لحمل تضمن معنى الحرف في ان
يكون باصل الوضع ولعلة ذلك هو المعامل لابن الناظم على اعتبار التركيب
مع التضمن فان كلامه صريح في انهما علة واحدة وان احدهما وهو
التضمن علة للماضي وهو الكثير كيف وصرح غير واحد بخلاف ذلك وانه
اختلف في انهما العلة فليتامل وتحتاج الى التزام كون بين تضمن اسلا معنى
من وتضمن الظرف معنى في مع اشتراكهما في طرو هذا التضمن على اهل
الوضع وقد اقتضى الاول البناء دون الثاني اللهم الا ان يقال التضمن
الجاري مجرى للبناء بالنسبة للواضع لا موجب فاركيبه في بعض المواضع
دون بعض اشارة لذلك وقيل علة البناء تركب الاسم مع الحرف تركيب خمسة
عشر قال المرادي في شرح التسهيل وهذا هو علة البناء عند سيبويه
والجمهور انتهى وايدها بانهما اذا نصبوا اعربوا قالوا لا افيها رجل ولا
امرأة قال الرضي ولم يتكلم دليل قاطع على انهما مركبة مع المنفي والذي
ذهبا اليه بعض المحققين ان علة البناء هي تضمن بعض الحرف الذي
هو معنى من الاستغراق وذلك لان قولنا لا رجل نص في نفي الجنس
بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ما لم يقع كما ان ما جاءني من رجل
نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل في الدار بل يقال لا رجل في
الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني
من رجل بل رجلان هذا الراجح والتنصيص على الاستغراق صيغة الاسم
النائب معنى من فتنوه وقيل علة البناء تضمنه معنى اللام الاستغراقية
ورد بانه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته امس الدابر
وذهب الجرمي والزجاج والسيرافي والرماني الى ان المفرد معها معرب

ايضا

ايضا وحرف التنوين من تحقيقا لابناء وديان حذف من النكرة المطولة
كانا وفي وبانه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف او اضافة او وصف
العلم بابن او ابنة وملاقاة ساكن او وقف او بناء هذا العيس واحد
مما قبل البناء فتبين البناء وبني على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الفتح
لخفته ولانها اعراب المعرب من هذا النوع اي يجعول لا وهذا مبني على
للوينة على الكسر كذا على بعضهم ومراده انه ينبغي ان تكون الحركة البنائية
موافقة حركة الاعراب فان قلت قد اختار بعضهم في بنا المنادى المفرد على
الضم دون الفتحة والكسرة الى انه ينبغي ان تخالف وكذا البناء حركة الاعراب
وكذا البناء حركة الاعراب وكذا في بنا قبل وبعد على الضم دون غيره قلت
قيل العلة فيه اعتبار من اعتبار الى الموافقة بين الضدين باعتبار ان
حظوظ احدهما بالبال يستلزم حظوظ الاخر منهما ستقر بانهما في الخيال
واعتبار المخالفة فيهما من حيث انهما لا يجتمعان في الخارج قيل
ان تعتبر التقارن في الخيال فتجعل وقف حركة الاعراب وان تعتبر
المخالفة في الخارج واستحالة الاجتماع فيه فتجعل حركة احدهما مخالفة
لحركة الاخر ولكل وجه فتامل قوله فان كان مفردا اي لفظا ومعنى كرجل
او لفظا فقط نحو قوم ورهط والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا جمع
سلامة او تكسير بقرينة ما ياتي من لا حاجة الى ان يقال ولا من الا سيما
البتة لان الكلام في المفرد الذي ليس مضافا ولا شبيها به وتوعر بقوله
بقوله فان كان واحالة على قوله فان كان مفردا الكائن امثلة وقد يقال الضمير
اذا العبد تكرر تكون الثانية عين الاولى فقوله لا رجل ولا رجال
الاول مثال للمفرد والثاني مثال لجمع التكسير قوله وان كان مثنى او
جمع مذكر سالما فانه مبني على الياء اراد بهما حقيقة المثنى والجمع المذكور
وما كان على صورتهما فان قلت قد يرد المثنى على الالف في نحو لا وتران
في ليلة على لغة من يجري المثنى بالالف على كل حال قلت الظاهر على انه على
هذه اللغة مبني على فتحة تقدر على الالف لانه لو نصب على هذه اللغة
لكان منصوبا بها لا بالفتحة لانه لو نصب بها لا بالالف وبدل قول
ابن مالك في التسهيل وبني على ما كان ينصب به وكذا غير كرون
وما ذكره فان المثنى والجمع المذكور مبنيان هو مذهب الجمهور وقال
المبرد ان لا عاملة ما لفظ المثنى والمجموع على حده فيهما عندك معربان

لاثنين قال الرضي فان قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب
فهو متناقض بنحو مازيدان وبازيدون وهما مبنيان مع وجود النون
اذ لو كانا معربين لقيل بازيدين وبازيدين والنون ليس كالتنوين
في الدلالة على التمكن ونقل عنهم انهم قالوا لان المثنى والمجموع في
حكم المعطوف والمعطوف عليه في باب لا يسبق نحو لا رجل وامرأة وانما تقول
ارت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد
كما في باب المنادى نحو يا تيم تيم عدي ولا تقول يا تيمان ولا يا تيمين والمجموع حكم هذا
المنسوق ولكنه ينتقض بنحو بازيدان وبازيدون وقيل انما قال
ذلك لانه ليس شيء من المركبات يبنى فيه الجزء الثاني او يجمع والجواب
انهم لم يعتمدوا ليل قاطع على ان لا مركب مع المثنى كما مر ولو سلمنا فليس
بناؤه للتركيب كما مر ولو سلمناه فنحن نقول حضرموتان وحضرموتات
في المسمى بحضرموت هذا كلامه فان قلت ما ذكره المصنف من البناء تبعا
للجمهور يستشكل بانهم جعلوا الجمع اللذين واللتين على صورة المثنى
معارضا للشبه الحرفي فنعرب بما قلت اجيب بان المشبه هنا وهو
تضمن الافتقار الى الجملة وبان التثنية هناك وهو تضمن معنى حرف
الاستغراق قوي من الشبه هناك وهو الافتقار الى جملة وبان التثنية
هناك ورد على المبنى فاضعفت سبب البناء لان للوارد قوة وهنا
بالعكس وان سبب البناء ورد على التثنية فاضعفها لذلك ورد عكس
الاول الاعراب فان وثنا مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب
المضاف مع ورود سبب البناء على الاضافة ويقرن بان الاهنا قد
اخص بالاسم وجود صورة التثنية والجمع في الفعل بل قيل جمع المذكر السالم
قوله لا رجلين ولا مسلمين عند قوله الاول كالمثنى للمثنى وجمع المذكر السالم
وعندي خبر عنهما وخبر عن لا مسلمين وبجبر الاخر في محل وقوله
بني على الكسر لانه ينصب به قوله وقد يبنى على الفتحة الخفة في التسهيل
والفتح في نحو لا ذات للشيب او على الكسر انتهى واذا ثبت هذا على الوجه
اعني نحو اذا الوجهين مع او لونية احدهما وهو الفتح نظم ضعف من حكى
الكسر او الفتح وهذا قال ابن خروف لو وضعوا على السماع ما اختلفوا
قوله وقد روي بالوجهين اي الكسر بالتنوين والفتح في سابغات قوله

قوله لا سابغا ولا جما وبا سلة تنفي المنون لدى استيفا اجعل سابغات
هي الدروع الواسعة والجاءلة ما لمدكثيبة جا وابينه الحاوهي التي يعلوها
السواد لكثرة الدروع وباسلة بالنصب صفة عطاء او من البسالة وهي
المشاعة اي لا تنفى من ذلك بدفع الموت عند اسكمال الاعمار قوله
ولا تنفي بحق لاجل ولا قوة الا بالله المراد بحق ذلك كل تركيب تكرر فيه
لا مع النكرة كما تقدم في الشرح ويتعين ان يكون التكرير على سبيل
العطف وان تكون النكرة عقب كل منهما بلا فصل فضابط ذلك ان تكون
لا مكررة وداخلة على ما يكون مبنيا معها لولا التكرير قوله اذا تكررت
لا مع النكرة المراد بتكرارها لا ان تذكر مرتين مثلا ولا بد ان يكون
التكرار على سبيل العطف وان تكون النكرة عقب كل منهما بلا فصل قوله فهن
خمسة وجه في مجموع التركيب اي بحسب اللفظ فانه بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول لا حول ولا بفتحهما ووجهه ان تجعل لا التي لنفي الجنس
للتبرئة فتبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على
مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا واحدا لهما معا اي لا حول ولا
قوة لنا الى موجود اي لانه مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في
الخبر وهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على محل لا حول والمقدر
مرفوع بخبر المبتدا من الطعامطين لا خبر المبتدا الاخير فقط
فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو وضاربان ويجوز ان
يقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح انسمها
عاملة في الخبر فيصح ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وكذا ان قدر لكل منهما
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وهما وان كانا عاملين الا انهما
متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما ان في زيد وان
عمرا قائمان كانا معا شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالتي واحد في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر واحد
من مؤثرين ويجوز ايضا عند هم ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله

الثاني لاحول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني على ادم لا الثانية
زايدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو وكانت
قلت لاحول ولا قوة تعمل عمل ليس و لا ابن كما يجيء و العطف على المحل لفقد
سيبويه يجوز ان تقدر لها خبرا واحدا كلا توجد خبر المبتدا وعند
غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع المبتدا والا يبتدا اذ
لفظ لا في الخبر ويجوز ان تجعل لا غير للكرة نافية للجنس لكن
تلغيها لضعفها والالغاء يجوز اذا كانا اسمها نكرة تليها وقد حصل
شرط الالغاء وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى
والثانية كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى واحد وون الثانية كما في احول
ولا قوة تجيء والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول
ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثل مع جعلها زايدة
ومن يجوز اعمال لا عمل ليس يجوز هنا ان تجعل الثانية معمل عمل ليس فيلزم
تقدير خبرها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا لما يلزم اجتماع
عاملين على معمول واحد ولا تسخالته هنا لان لا النبرئة خبرها
مرفوع لها او عما يرتفع به خبرا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب
فيكون الكلام عند هؤلاء جملتين الثاني لاحول ولا قوة بفتح الاول
ونصب الثاني على الا الثانية زايدة لتاكيد النفي كما مر فلا يجوز عند
سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع
عنده بالمبتدا او خبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لا يسهما عاملة
عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
وانه لا يجوز فيجيبان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام
عند جملتين كذا قرره الرضي وفيه بحث وعند غيره يجوز تقدير
خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا واحدها فيكون الكلام حينئذ
جملة واحدة ويجوز ان تقدر عند هم لكل خبرا فيكون الكلام جملتين
الرابع لاحول ولا قوة مرفوعهما فتكون الاولى ملغاة لوجود المسوغ
للالغاء ويكون الاسمان مرفوعين بلا ابتدا او لا الثانية اما زايدة
لتاكيد النفي كما مر واما ملغاة كما مر زايدة كلا الاولى وملهب سيبويه
وعمرو في احد الوجهين واحد الالغاء هنا الا الابتدا فقط فاما ان تقدر
لكل واحد خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام
جملة

جملة ان جعلت لا الاولى عاملة عمل ليس والثانية ملغاة وجب
تقدير خبرين لما تقدم وكذا ان جعلت الثانية عاملة عمل ليس والاولى
ملغاة وان جعلتا الثانية زايدة قدرت واحدا وكذا ان جعلتهما معا
عاملتين عمل ليس جاز ذلك تقدير خبر واحد ولا يجوز كما مر وجاز ذلك
تقدير خبرين ووجد الجملة وتعددها بحسب ذلك الخامس لاحول
ولا قوة برفع الاول على الغاء لا واعمالها عمل ليس ورفع الثاني للتركيب
والكلام جملتان ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول ولا نصبهما معا الا في
ضرورة لفتحهما الاصل لاحقة باعمال لا الذي هو الاصل واضعف
الوجوه فتح الاول ونصب الثاني فلو لغا دخل تكرار لا مع النكرة الثانية
لم يجز الا في الوغى وجعل الفتح اما بالنسبة الى الغائها لانها اذا
الغيت وجب عند الحصنف وكثير تكرارها ولم يحصل التكرار فلذا الغا
واما الرفع على اعمالها عمل ليس فانه جايز ايضا وعند الرضي الالغا
جايز بدون التكرار وانكاد قليلا واذ كانا المعطوف معرفة ولم تتكرر
لا ترفعه واجب نحو لا غلام لا في العباس ولذا في سايرتوابع المنفي
المبني فتحا ولا في الثانية الفتح للزوم تركيب اكثر من شيئين
وانما جاز في النعت السببي والحكاية الى الحسن الاحسن لا رجل
واثرة بفتح المعطوف فشاذ وقد لا ينه على تقدير اضمار لا واعمالها
والحرف لا يعمل مضمرا وقال الدماميني وليس هذا ببعيد البتة
لان نظيره متفق على ثبوته لكنه قليل كالعكس من الحذوف والثابت
وهو لا عندئذ تقديره لا اناس عندنا وانظر هل يجوز على هذا الوجه
النعت على الاحسن ان ترفع الاول ولا يجوز لو صرحت بها ولذا امتنع
الاحسن اذا كانا بعد الجملة الثانية مضافا او شبيها به نحو لا رجل
ولا غلام امراة ولا رجل ولا طالعا جبلا لامتناع تركيب عشر
المفرد فتحا او نصبه تورغبا اما النصب فبنا لانه مضاف الى موصوف
اسمه ليل عتبان عملها واما الرفع فبنا العطف على توهم لا واسمها
قوله قلاب وابنا مثل مروان وابنه صدر بيت بتحرفا ذهو بالجد
ارتدى وبازرا سهل الكتاب وخبرها مثل مروان وابنه وارادا
بمروان مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان والشاهد
فيه وابنا حيث نصبه بالعطف على محل اسم لا وجوز رفعه

لعدم تكرار لا وقوله اذا هواى كل منهما ارتدا وتازر قوا ويجوز
فلا اب وابن قال بعضهم روى وابنا بالرفع عطفا على موضع لا واسمها
وبالنصب عطفا على موضع اسمها باعتبار ما كان عليها قبل دخول لا
اسم لا تفرد او بقيت بعمر دي ولم يفصل بينهما فاصل دخل فيه المثنى
والجمع على رجلين ظريفين او ظريفان ولا رجال ظريفين او ظريفون
ولا هندات ظريفات تكسير ظريفات او ضمه قوله جاز في الصفة
الرفع على موضع لا مع اسمها فانهما في موضع المبتدا وما في محل رفع
بالابتداء الصبر وركبا ما التركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع
وجعلوا النعت مجموع كما فعلوا في النعت المفرون بلا نحو مررت
برجل الظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة
لرجل انتهى كذا قال التبريزي خالد وراجع معنى قوله وجعلوا النعت
للمجموع واستشكل ما تقدم من انهما في محل رفع بالابتداء بانه كيف يجعل
الكلمتان معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا اعني ما صدق عليهما
اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائد مسند اليه
او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل
وليس مجموع لا واسمها اسما مجردا ولا صفة معتمدة واجيب بانا
لا نسلم ان مجموع لا واسمها ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب
من كلمتين مجموعهما عشرة في قولك خمسة عشر ولا يخفى عليك
انه ليس هنا تركيب اذ لو كان هنا تركيب فليتامل وقال ابن مالك
في الكلام على العطف بالرفع على اسم ان وان العطف من عطف
الجمل قال ان واخواتها مشبهة بالافعال لفظا ومعنى واختصاصا
فاهمل الابتداء بعد دخولها كالافعال الناسخة ولقوة شبهها
بالافعال لم يبطل عملها بالفصل بخوان فيك زيدا راغب ولا بتقديم
المسند نحو ان عندك زيدا بخلاف المشبهة بليس ولا المشبهة
بان فانها ضعيفة الشبه وضعيفة العمل في الخبر عند سيبويه
وبطل اعمالها الفصل باجماع فلضعفها الى تشبيه عمل الابتداء لفظا
ومحلا بل هو باق تقديرا بعد دخولها وهذا اتبعت اسمها باعتبار
المحل رفعا ولم تفعل ذلك بان الى اخره انتهى واعلم انما صرحوا
بمن ان لا مع اسمها لحمل رفع بان الابتدا اذا راد وا مع ذلك

ان

ان الخبر خبر هذا المشار اليه على قول سيبويه ان الذي في اسمها غير عاملة
في الخبر وهو مناف لكون لا النفي للجنس اي نفي الخبر عن جنس اسمها
هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور ان تكون
لنفي الخبر لا بتصور ما قالوه من ان لا النافية فيخرج لا حول ولا قوة
الا بالله زائدة مولده لنفي الاولى فلعلهم يسمحوا في قولهم ان لا مع اسمها
مبتدا او اراد وا مع كون لا مع المجموع مبتدا ان الخبر انما هو منسوب اي بالنفي
للاسم وحل فليتامل وفي التسهيل وليس فيها تصور علة كعمل الموصوف
ولا دليل على الغائها خلافا لابن برهان في المسئلتين انتهى اي ليس
رفع الصفة مع تصور اعلة كتركيب الموصوف حتى الغاه اليه تركيب لا يجوز الرفع
بحملا على الغائها وحمل ابن عندي ولا دليلا على الغاء لا فيما اذا قلت لا رجل
ظريف في الدار بخلاف ابن برهان في المسئلتين وشبهته في ذلك
ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل لا
فيه فلا عمل له في صفته والاسم المبني على الفتح ان نصب صفته
دل ذلك عندي على بقاء اعمال لا وان رفعت دل على الغائها قال ابن مالك
وما ذهب اليه غير صحيح لان عدم اعمال لا عند استكمال الشروط
ثبت باجماع العرب فالحكم عليها بالالغاء دون نقصان الشروط
حكم بالا نظير له وقوله لا عمل للابتداء في الابتداء في الاسم المنصوب
غير مسلم بل له عمل في موضعه كما انه عمل بالاجماع في موضع المجرورين
في نحو هما لا رجل في الدار واختار بعض المتاخرين قول ابن برهان
في المسالة الثانية وهو ان رفع الصفة عند تركيب الموصوف
مع لا دليل على الغائها ووجه ما اختاره هذا المتاخر ان لا في الحالة
هذه لا عمل لها لكونها قد ركبت فصارت كالجزء والحرف اذا كان
كالجزء لم يعمل مثل قد والسين ولام التعريف وجزيئة المركب اقوى
من جزيئه غيره فلهذا كان الحكم بالرفع المحلي للمجموع لا من تم قال
سيبويه في لا رجل ظريف بقاله كما يقع على اللفظ مثل يا زيد الظريف
ولم يجعل مثل ان هذا الظريف في الدار المصنعة نحو هذا قول
والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العامل عمل ان
والنصب بالعطف على موضع اسمها وفيه تشكيل اذ موضع النصب
وليس بمعطوف عليه وانما المعطوف عليه اسمها باعتبار ما موضعه

بتدا

الذى هو النصب وقيل باعتبار الاتباع للحركة البانية لكونها عين لقى
الاعراب كما فى النداء قوله او الفتح على تقدير انك ركبت الصفة مع الموصوف
كتركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما وجه التركيب ان الصفة
من تمام الموصوف فاغتفر فيها ذلك وجوز بعضهم ان تكون فتحة
الصفة اعرابية لكن حذف تنوينها طلبا للتشاكل فانه وان كان محمولا
على محل او على لفظه فى الاعراب بشبهة فحقه الحركة الاعرابية كاسر والظاهر
تقدير الفتح فى مثل لا خمسة عشر عندنا وبوبه ما يأتى فى باب النداء
من تقدير الضم قوله المستقاد انه ركب مع ما قبل نحو لا تقدير الفتح فى نحو
لا رجل ظريف وظاهر تشبيه الصفة والموصوف بتركيب خمسة عشر
ان نحو لا الصفة والموصوف فى محل نصب بلا وان كلا من الصفة والموصوف
على انفراده لا محالة من الاعراب ثم رايت شيخنا قال اهل تقول عند
الفتح ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب وان كل واحد فى محل
نصب والذى يظهر الثانى انتهى وقد يقال انما يظهر هذا ان قلنا
ان الذى هنا شبيه تركيب لا تركيب ازمع التركيب لا صفة ولا موصوف
وقال بعضهم قد يقال تضمن اذ دخول لا عليهما بعد جعلهما كلمة
واحدة ان تأثيرها بنا النفى واعرابا نحلا فى اخر مجموع مما لا فى
اخر كل منهما وقد يستشعد بالنسبة للاعراب قوله فان وصل
بينهما فاصل خرج به النعت الثانى وما بعده فلا يجوز فيه البناء
نحو لا رجل ظريف عاقلا وعاقل قوله او كانت الصفة غير مفردة
كما يتضح له ان يقول او كان الموصوف غير مفرد نحو لا قبيحا
فعله عندنا ولا غلام سفر ظريف عندنا قوله جاز الرفع
والنصب تقدم ما يعلم منه وجه الرفع والنصب وقال ابن
معط صفة المبنى المضاف منصوبة لا غير نحو لا عبد سوء لك بالجر
قال الرضى ولعله قياسها على صفة المنادى المبنى مضافة
ولفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن بد من فتحه
الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته ويجوز فى
المضاف الذى باشرته لا الرفع عند النكرة نحو لا غلام رجل فى
الدار ولا غلام امرأة فى الدار ولا يلزمه النصب كما وقع صفة لما باشرته
لا قوله وامتنع الفتح لانكم تستدعى التركيب وهم لا يركبون

ما يتصل المبتدا او الخبر
ليس فيه ما يدل على انها لا تدخل الا عليهما لانها قد تدخل على غيرهما
فالخبر نحو حسبت انه زيد قائما وان يقوم زيد على مذهب سيبويه وهو
انه لا حذف فيه فانه لم ينصب المبتدا والخبر وذهب المبرد الى ان
الخبر محذوف والتقدير حسبت انه زيد قائم ثابت او مستقر
وهذا واه لانه يخرج عن قال حسبت زيدا عمرا الا على وجه التشبيه اى ظننت
المسمى بهذا القول فيهما واحدة وليس اصلهما المبتدا والخبر
ولا يقال زيد عمرو الا على وجه التشبيه المقتضى اختلافهما
ذاتا ولان الامر افعال القلوب نحو ظن خذ وقال ما اصله
المبتدا مفعولا اولا وما اصله الخبر مفعولا ثانيا تقول وهو افعال
القلوب والى الافعال التى معناها قائم بالقلوب قلما اد بالافعال
الافعال الاصطلاحية فلا يراد التحقيق اذ العلم والظن من
الكيفيات لا من الافعال قال الا وضح وانما قلنا ذلك لان معانيها
قائمة بالقلب ليس كل ما فى بيضة المفعولين من القلوب ثلثة اقسام
ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم
وما يتعدى لاثنين وهو المراد بقسمهم اربعة اقسام احدها ما يفيد
فى الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى والثانى
ما يفيد فى الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم
والثالث ما يرجح احد الجهتين والغالب كونه بالا يقين وهو اثنان
راى وعلم والرابع ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة
ظن وحسب وخال انتهى باختصار والامثلة وبعض احكام
علم وظن اذا كان بمعنى اليقين او بمعنى الرجحان بعدى اثنين
كما قال واذا كان بمعنى اتهم تعدى لواحد نحو ظننت زيدا على المال
اى تهمته ولم يذكر فى التسهيل ولا فى شرحه لابى حيان وقد ورد
المعنى غير ذلك قوله لانى اظنك يا فرخ حوت منشورا اى هما الكما
اومصرعا قائما فى الخبر والكاف مفعولا اول ومنشورا مفعول ثان
وخال لا تكون خبرا فى محل رفع به مولد ورأى بمعنى اعتقد
واما راى الذى هو من الرؤية فيتعدى لمفعول فقط الرضى ويستعمل راى الذى هو لنسيم
فاعله من راى عاملا عمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم

واذا كانا رايت بمعنى اعلمت انتهى واذا كانا نرى بمعنى ظن او بمعنى علم
تعدى لاثنين كما قال واذا كاد بمعنى ابصر نحو رايته رهدا او بمعنى
الذهب نحو راى ابو حنيفة حل كذا والشافعي حرمته او بمعنى اصاب
الرئة نحو راى الصداء فاصابه رئته تعدى لواحد وقد تقدم الحقوا راى
الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين لقوله راى مرقش سعدى اذ
ما تخالف الليل والنهر يدا بحزا لا ومصدرها الرؤيا نحو هذا
تاويل رؤياي ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا
للبصرية نحو الم تر الى الحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا
التي رينا ك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين فقوله
انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنون العذاب بعيدا اي غير واقع
ونعلمه قريبا واقعا لا محالة فالاول للرجاء والثاني لليقين والهاء
مفعولا ول والضمير ونراه بعيدا مفعوله الثاني والهاء مفعول ثاني الاول وسا
بمفعول الثاني وجملة يرونه بعيدا اعتراض في محل رفع صفة قوله راياتا نية
البركل شيء محاولة والكرخي حقيقة قاله حداش بن هبيرة والشاهد فيه
ظاهر ومحاولة منصوب على التمييز اي من حيث المحاولة كاي القدرة وكذا
جنودا فقوله وحسب واذا كان بحسب بمعنى ظن وبمعنى علم تعدى لاثنين
كما قال واذا كان اللون نحو حسب لونه اذا احمر او ابيض كالبرص
او كان للشعر فكان لازما وفي مضارع حسب لغتان فتح السين
وهو القياس وكسرها وهو الاكثر ومصدرها الحسبان بكسر الحاء
والحسبة فقوله فحسبوه سئر الكم لها مفعول الحسبوا اي بها
المؤمنون غير العصبة اي لهما غيرا وسوا مفعول الثاني فقوله
مريت الوفي ذمة العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفا حميد
الشاهد في قوله والتا مفعول اول نابت عن الفاعل والوفي بمفعوله
الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب
على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعمرو منادى مرخم
عجلة التا فاغتبط جواب شرط مقدر اي اذ ذربته فاغتبط
من الغبطة وهي ان تتمنى مثل حال المغبوط من غير ان تريد زوالها
عنه بخلاف الحسد فيتعدى لواحد وهو ذي الذنب الصيد اي استخفى
له وتخيل ليفترسه فقوله وحال اذا كان بمعنى ظن او بمعنى علم

تعدى

تعدى لاثنين كما قال واذا كاد بمعنى ظن نحو حيث تدري البيت العتيق
اخيل وسطواي مشتاقا ان اله ارقان قال في توسيع نهج الشاعر في سلوك
مضايق الظهر قال سيدي الشيخ عبد الله بن سعد الله في اسكان
هاء وسكن بمعنى مطواي دار قان اي ساهران والمطوان بكسر
الميم وسكون الطاء المهملة الصاحبان انتهى ونحو خلت البرق اذ
نظرته تعدى لواحد اذا كان بمعنى تكذب نحو خالك زيدا وبمعنى طلع نحو
خال الفرس اذا غرز في مشيته كان كان لازما فيهما وقد يغال به راعي الحمولة
طاير ا الى الحمولة اي ايب فاعل يخال وهو مفعوله الاول وطاير امفعوله
الثاني فقوله وزعم قال الحصني ذا الكثر في هذا وقوعه على ان اوان
وصلتها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقوله وقد زعمت اني تخبر
بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير انتهى واذا كان زعم بمعنى ظن تعدته
لاثنين كما قال واذ كان بمعنى كفل نحو زعم زيد عمرا اي كفل وسنه الزعيم
غارم تعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف والحرف ان كان بمعنى
راس نحو زعم زيد اي راسني او بمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة
اي سمنت او هزلت تهو من الاضداد كما تقدم لنا في الثلثة وهزل
بنائيه للمفعول ضد سمن ومصدره الهزال واما هزل بنائيه
للفاعل فهزل لهزل لا فهو منه الحد قاله الجوهري ومصدر زعم الزعم
قال السيرافي هو قول معروف باعتقاد فهم لا وقال الجرجاني هو
قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة
ويقوي هذا قول لبيد زعموا بطية الكذب اي هذه اللفظة مركبة
الكذب وقال ابن درستويه كثيرا ما يقع على الباطل وفي شرح التلخيص
لابن السيكي وقد يستعمل الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل
في غيره للفصيح كقوله لهم قال لا بي سفيان زعمت وهو كثير وت
لكن اذا تامل حده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فيقول القول
لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى فقوله ووجد
اعلم ان ذا لانه وجدوا الخ على اليقين بالالزام وظاهر كلام المصنف
في الاوضاع انهما موضوعان للعلم وليس كذلك بل وضعا لاثبات
الشيء على صفة والعلم لازم لهما لان من وجد الشيء على صفة يعتقد
علمه عليها وهذا هو المجوز لعدهما من افعال القلوب والا فاعتبار

معناها الاصلي لا يكونا من افعال القلوب قال الرضي واما لاصابة
الشئ على صفة نحو وجدوا الفي وعدا من افعال القلوب لانك اذا
وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما
انتهى وانما ينصب وجد مفعولين اذا كان بمعنى التيقن ان كان بمعنى
اصاب نحو وجدنا الثناء اصابها تعدى لواحد وان كان بمعنى استغنى
نحو وجد زيدا اي استغنى كان لازما وكذا اذا كان بمعنى حزن او حقد
نحو وجد زيد على محبوبه اي حزن وزيد على عدوه اي حقد فمصدره
اذا كان بمعنى التيقن وجدان من الاختفش ووجود من السير انتهى وكذا
اذا كان بمعنى اصاب واذا كان بمعنى استغنى وجدا مثلثا الواو ووجد
بكسر الجيم واذا كان بمعنى حزن وجد بفتح الواو واذا كان بمعنى حقد
موجدة به اتجدوه عند الله هو خيرا اي تتيقنوه واما مفعول
اول وهو ضمير فعل الاعمال من الاعراب على الصحة وخيرا مفعول
ثان قوله وعلم اذا كان علما بمعنى ظن او بمعنى يتيقن تعدى الاثنين
كما قال واذا كان بمعنى اشتقاق الشفة العليا كان لازما نحو علم
زيد اي انشقت شفته العليا ومصدره العلة بضم العين واذا كان
بمعنى عرف تعدى لواحد قال الرضي لا يتوهم ان بيان علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت
ان زيدا قائم واحد الا ترى عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما
ينصبهما علم الا لفرق معنوي بينهما بل هو سوء راجع الى اختيار العرب
فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر
انتهى وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض
اهل الاصول والمديران وليعضهم قول اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات
والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات او البسائط قال في شرح
المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى لاثنين
وعرف يتعدى الى واحد فتامل ومن ذهب الى الفرق بين
العلم والمعرفة ابن الحاجب وغيره قال فعلمت الشئ بمعنى عرفته
لا يقتضي الا مفعولا واحدا لان معناه عرفت الشئ في نفسه
بمعنى واما التي بمعنى تتعدى الى اثنين فهو بمعنى عرفت الشئ لكن
لا في نفسه بل على صفة نحو قولك ان علمتموهن مومنات اي ظننتموهن

والها

والها مفعول له الثاني منصوب به وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن
الفتحة قوله ومن احكام هذه الافعال انه يجوز فيها الالغاء والتعليق
مراده الاحكام المختصة بها قال المفيد اعلم انها انما جاز الغاؤها
دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قاصرة عن
مفعولين وهي القلبية بينهم لان في ذلك اما تاخرها عن المفعولين ونونيتها
بينهما والعامل اذا تاخر عن المعمول ولو كان قويا يضعف ان يتوجهن
بدليل ان زيدا ضربت واستاء عمرت لم يجز زيدا ضربت فاذا بقاؤها ولذلك صورها
من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الافعال
بما ذكر حتى ابطل عملها بخلاف كان واخواتها وما الفرق وقد يرد
عليه ان التعليق قد يرد لكل فعل يدل على الشك او ينضم العلم
واذا كان قاصر القول لك شككت ازيد قام ام قعد واستفهمت
ازيد قام قعد لنا والها يجوز ان هذين وتعرفت احدهما لا
ففي الرضي ان جميع ادوات الاستفهام ترد بعد كل فعل مثل
لا يرجح فيه لاحد الجانبين على الاخر لتبيين المشكوك
ازيد في الدار ام عمرو وسيبت او تردد ت اقوم ام اقعد كما ترد
بعد كل فعل يفيد معنى العلم علمت وتبينت ودريت وبعد كل
فعل يفيد معنى العلم يطلب به العلم كذكرت وامتحنت وبلوت
واستفهمت وسالت وجميعا فعال لطوائف الجنس كلمست
وابصرت ونظرت وسمعت ودقت تقول تفكرت ازيد بالثغر
ام عمرو وليس مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين
على الاخر انتهى وفي المغني الباب الثالث باب التعليق وخلاف غير
مختص بما يظن لانه جائز في كل فعل قلبي وبهذا انقسمت
هذه الافعال الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول
مقيد بالجملة الخ شغلني واما بصاحبكم من جنة فلنظر ايها ازكى
طعاما فيستيلون ايان يوم الدين لانهم يقال فكرت فيه
وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت ههنا عن الامات
الثلث عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى
طالبة له على معنى ذلك بطرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق
فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتاولون هذه

ستفهام

الجملة مسادة مسد المفعولين والثاني ان تكون في موضع المفعول الصريح
نحو عرفت من ابوك ذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك
اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق هاهنا
لانه اراد ابصر ليه وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بل احدى
الاسماع المعلقة باسم نحو سمعت زيدا يقرأ فيقتل متعدية لاثنين
ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت تسمو في متعدية
لواحد نفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لتنزع من من
كل شيعة ايهم اشد خلافا لهما يونس لان تنزع ليس بفعل قلبي لان موضو
لاستفهامية وهي المفعول وضميرها صار نائبا والثالث ان يكون في موضع
المفعولين نحو ولتعلمن نبأه بعد حين اي التعلم اي الحزبين احصى وعلم
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان اي مفعول مطلق
لينقلبون لا مفعول به لان مفعول به للعلم لان الاستفهام يعلق ما
ما قبله وجميع الجملة في محل نصب بفعل العلم الذي نابت عنه
منه باختصاص بين في الرضى ومن خواصها ايضا دخول ان المفتوحة
على الجملة المنصوبة للجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت
ان زيدا درهم فالاول لا تقول ان مع نحو بئس ما ساد مسدا سمين
هما مفعولا فعل القلب على القول بعضهم لان المفتوحة مع جزئيها
في تقدير مفرد في جميع المواضع بل الاولى ان يعلل ان لم يسمع من المنصوبين
في نحو علمت زيدا قائما ساد ان مسدا ان مع اسمها وخبرها وبعيد
ان قايد نها اذ هي بتقدير المصدر بعيد لانتظام المصدر في الخارج وكذا
يسد فسدها ان وصلتها عند الجمهور خلافا لناس ان يقولوا التقدير
سد ومسند اليه مصرح بهما في الصلة ومن خواصها ايضا انه
يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى
في التكلم والخطاب والغيبة فيتنبه بهذا على تخصص الغالبية المتقدمة
وراي الجملية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين متحدي المعنى انتهى مثال ذلك في التكلم ظننتني قائما
ورايتني ومثاله في الغيبة في قوله تعالى كما ان الانسان ليطغى
ان راه استغنى فهي راى تضمن الفاعل عايد على الانسان والهاء
ضمير المفعول الاول وما سقتني في موضع المفعول الثاني واجاز

بالمصر فتين

بالمثناة فوقين هبه وتعلم فلا يقال هبني محسنا ولا تعلمني صنعت
كذا قال ابو حيان وفي منع هبه محسنا نظر وما اظنه الا سمع
من كلامهم والحقت بها في ذلك راى الحلمية نحو قوله تعالى حكايه
الحاكي اني اخصر خبزا وراى البصرية نحو قوله تعالى عائشة رضي الله تعالى عنها
نقدر بيننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا سودان
التمر والماء قال ابن مالك وهذا في راى البصرية شاذ ومنه قول
تظهب فلقد اراني للرماح دريه من عن يميني تارة وامامي فكان عليه
ان ينبه على الشذوذ واما لم يحز للنحاة في غير الافعال المذكوره بان
اصل الفاعل ان يكون هو والمفعول به متغايرا فان
اتحادا معنى وكره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضربه زيد زيد الا
به ضرب نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك طلبا لتغاير الفاعل
لاتحادهما معنى لا تغايرهما من حيث كان كل واحد منهما ضمير متصلا
فوصل بهما اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن قالوا
ضرب زيد نفسه صار النفس باضافة الضمير زيد كانه غيره لعلية
مغايرة المضاف المضاف اليه صار الفاعل والمفعول في ضرب زيد
نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب
فانما المفعول به فيها ليس المفعول الاول في الحقيقة بل هو مضمون
الجملة بتاويل فجاز اتحادهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به لذا قال الرضي وقد يعامل بذلك علم ورقد لقولهم
ندعت على ما كان بني فقد تغاير بينهم المفعولين حين بيع وقولهم
لقد كان لي عن ضيفهم بعد منزل وهما الا في نهما بتوجيه واما
جان في علم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع قولهم
فاما الالغاء فهو عباره عن ابطال عملها في اللفظ والمحل لانه سعيها
بين المفعولين او تاخرها عنهما واحتر بقوله لتوسطها الى الاخره
عن ابطال العمل المذكور لما مر فانه ليس بالغاء قال السيوطي
في الكلية قال ابو حيان يجوز الالغاء التوسط والتاخر بشروط ان
احدها ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو زيد قايم ظننت وزيد
ظننت قايم فانه حينئذ لا الغاء والثاني ان لا يتقدم نحو زيدا قائما
لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه حينئذ لا يجوز الا الاعمال

لانه يبين بينا الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقولهم وما اخال
البينا مثل تويل لان اداة النفي داخلة في المعنى على ما بعد اخال
انتهى وفيما ذكره من الشرط الاول نظر لانه يدل على ان لام الابتدا
يمنع الفعل المتاخر عنها ان يعمل فيما بعدها والثاني هل هذا خاص بذلك
الابتدا او مثلها غيرها من المعلقات كما والاستفهام عن زيد
قائم ظننت فانكا نعم ما قاله وجهه ويشبه عدم اختصاص ذلك
والثالث انه قد يجاب عن ارادة ذلك على ما ذكره ابن مالك وولده من ان
الالغا جائز لا واجب بانا لا نسلم ان ذلك من الالغا بل هو من التعليق
ونلتزم انه لا فرق في ذلك التعليق بين تقدم الفعل وتوسطه
وتاخره واما ما ذكره من الشرط الثاني فهو محل نظر ولم يتعرض
له ابن مالك ولا اتباعه وقوله لان اداة النفي داخلة في المعنى
على ما بعد اخال فيه فليتامل وقوله اما الا اراجيز ابن اللوم قد عدت
وفي الا اراجيز خلت اللوم والخور مكابة منازل ابن ربيعة بها به
دوبيها والبحاء على ما قيل واهزه ولا انكار والا اراجيز جمع ارجوزة
بمعنى الرجز واراد بها القصايد المرجوزة الجارية على نحو الرجز
واللوم بالضم والخورات يجتمع في الانسان الشح وبها نفس
ودناءة الاباء وهو في نجز البيت مستدل اخبره في الا اراجيز كما ذكر المصنف
واما اللوم بالفتح والواو ففهو العدل والخور بفتح المعجمة والواو
وفي اخره راء صنعت بالمعنى الوعد بخ وهذه في بالا اللوم بالا يجوز
وفيها اللوم والخور معروف فيه مذهبان احدهما ان الاعمال فيما تقدم
من الالغا لان العامل اللفظي اقوى من الابتدا وجرى عليه المصنف
في الاوضح وجرى عليه الكوفي والمذهب الاخر انهما سواء لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فكل منهما مرجح و
جزم بهذا المذهب المصنف في المتن وفي الجامع وجرى عليه الكمين
المصنف والمرادي وابن عقيل ولذا الوضح قال وهما منشا وبان
وذلك لاذ العامل القوي تقدم على احدهما او تاخر عن الاخر انتهى
وكان قوله القوي اختار بعض الابتدا واشاره الى وجه الاعمال وهو
ظاهر كلام التسهيل وفي الجامع والالغا مع التوكيد باشارة المصنف
قليل ومع ضميره اقل ومع المضمر المضاف للياء قبيح ومع غيره اقبح

واسئلتها

واسئلتها زيد ظننت ذلك منطلق زيد ظننت منطلق زيد ظننت
ظني منطلق زيد ظننت ظنا قايم ورجح ابن مالك في التسهيل
والكافية الضعف والفتح الى التاكيد والذي في الجامع من رجوعه
الى الالغا منسوب بالاجماع قول وهو الارجح بانفاق وذلك لضعفه
للتاخير قول القوم في اترى ظننت فان تكن ما قد ظننت فقد ظفرت
وخابوا الشاهد فيه ظاهر وقد يسبه المصنف قول يجز الاهمال هو
ما ذهب اليه البصريون الا الاخفش ان تقدم العامل على المعمولين
ولكن تقدمه معمول جاز الالغا ضعيف نحو متى ظننت زيد قايم والاعمال
حينئذ ارجح وقيل واجب وفي التسهيل ويضعف اي الالغا في عوض
ظننت زيد جايا منتفي وصرح بعضهم بانه اذا جعل متى معمولا للظن
يجز الا ان ظن لم يقع متضايقا بين اجزا الجملة وهو مبني على مذهب
البصريين القايلين بمنع الالغا عند تقدم العامل على الجزء ثبت
في نحو ذلك وعاما اذا توسط العامل بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت
زيد وبقوله ظننت زيد قام الالغا جايز لا واجب خلافا للكوفيين
وبعض الحضرمي وابو حيان قوله وذلك لانه لا ينتصب الا ما كان
مبتدا قبل دخول ظننت ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل وهي حجة
ظاهرة وقد يجاب بانا نمنع تقدم المحكوم للفعل على المبتدا للاتفاق
ولا التباس هنا مع الاعمال كذا قاله شيخنا واستند البصريون
الى السماع استند الا بقول الشاعر شجاء اظن ربيع الظاعنين
فانبروى برفع ربيع ونصبه واغانيا ذلك على قولهم وقد توزع
فيه بانا لانسلم ان شجاء فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف
اليه فعلى تقدير رفع الربيع يكون شجاء مبتدا وربيع الظاعنين
خبره والعامل ملغى لتوسطه بين المفعولين وهو جايز بلا
قبح وعلى تقدير نصب الربيع يكون شجاء مضمونا بفتحه مقدره
على الالف على انه مفعول اول تقدم وربيع الظاعنين مفعول
ثان واظن عامل ملغا والالغا والتعليق الحذف والمعنى ان سبب
حزنك ربيع الاحبة الظاعنين اي المرتحلين باعتبار ما تثيره
عندك دوسة خاليا منهم من لوعة الفراق ويروى اوقات الانس
الغابرة وهذا مثل المحكي عند من يرى شجاء فعلا ومفعولا

اى احزنك بيع الظاعنين والاسناد مجازى من قبيل الاسناد الى السبب اى احزنه الله عند رؤية الربع الخالى من الاحبة وقد يقع الفعل للمغنى بين معمولى ان تقوله ان الحبيب عملت مصطبر ولديه دكنف لحبيب عنفره وبين سوف ومصبر بها كقول زهير وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم الحصن ام نساء قال الدماميني قلت هذا يرد هذا على قولهم الا لغا ترك العمل الا لمانع ضرورة ان العمل هنا غير ممكن تناوله وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله وما جنه الزوس اقبلت تبتغي ولكن وعاك الحابس حسبي والتمرؤ اخلافا اللوكيين اى والاحقشيين على الجواز كذا نقل عنهم وظاهر ان الجواز ثابت عندهم من غير قبح وابن مالك جوزه عاريا عن قبح فيه ثم اما التعليق فهو عبارة اى واما لفظ التعليق لقول عباره اى معبر به ثم اعتبر لهما له صدر الكلام بينهما وبين معمولها لانتنا ومثل قوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وعبارته في الاوضح قالة المغنى وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا لبوس لاذ يزع ليس يفعل على بل اى موصوله لا استفهاميه وهى المفعول وضمنتها بانا لاعراب واشد خبر هو محذوف والجملة صفة انتهى واحترز بقوله يعلق عن بحيث قيل فلا يعلقه نحو ازيدا ظننت قائما لكن قضية تجويزه بعده يبطل العمل في الجزئين سواء جاز المعلق قبل الجزئين او الثاني فقط وهو قول ضعيف قال الرضى واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت فانه قيل علمت ابو من زيد وليس ينبغي ان نظائهم على ان النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما انتهى وظاهر قوله فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول انه يعلق عن المفعول الثاني وهو مخالف لما نقله المصنف عن صاحب الكشاف كما سيأتي وكان مراده بقوله لا تنافي فيه على النصب تعين النصب وامتناع الرفع وفي المغنى ان التعليق انما يكون بالنظر الى موضع بين العامل ما يسد مسد مفعوليه مع امتناع عمل العامل فيما هو سادّ مسد المفعولين لواحد مما ذكره الصبان بالنظر لاحد المفعولين فلا ترى انه لا يفترق

الحال

بعد تقدم احد المضوبين بحيث لا يسد الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق بنى على هذا الزمخشري في سورة تبارك الملك واقره عليه المصنف في المغنى وقال صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا واعترضه الطيبي بقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فقد وقع فيه على قول الخليل جملة الاستفهام مفعولا للاول فمتى ان لا يجوز ذلك في المفعول الثاني وفي قال الطيبي نظر لما انا فيه فرح به الموصولة بتمييزها والكافة والزايدة والشرطية والاستفهامية فقوله لقد علمت ما هو لا ينطقون فهو المبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهو معلق عنها العامل بالفظ عما النافية ان قلت لم يفترق الاعمال والالغاء في مثل ذلك بما الاعراب قيل التعليق تخالجوا بجملة هو لا ينطقون قبل التعليق للعمل فيها بل لاجزايها وبعد التعليق لا محل لاجزايها بل لها فليتامل ثم لم ولا النافية قالة المغنى في بحث اذا ما تضمن ما اى النافية لها الصدر باجماع النحويين واختلفوا في الافضل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا التوسط بين العامل والمعمول نحو ان لا يقم اقم وجايز لازاد وقوله الا ان قرطا على الة الا انثى بيده لا اليده وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم لها الصدر والا فلا وان اتت الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذا جعل انتصابه بحسبا لعراقي في قوله الكيت حبا العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعل من باب زيدا ضربته لان ثم لتقدير ولا طعمه ولا هن لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب انتهى ثم اذا قوه خلاف ما صححه في المغنى وكذا في الاوضح واحترز بالنافية عن غيرها كالناهية في قولك علمت لا زيد قايم ولا عمرو وقيد لاتى شرح الكتاب بالنفي لينفي الجنس احترازا عن التي بمعنى ليس ومثل الرضى لا بقوله لا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار انتهى بحيث قال واما الداخلة على الجملة الاسمية فانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة

اللازم دعوها على الحمل انتهى وفيه اشارة الى تقييد شارح اللباب
ولا يخفى ما في المثال الاول من ان النافيه قد تخلو عن الاوقع لا وان النافيه
بان يكون ما في جواب قسم واعترض بانه لا يظهر له وجه ثم رايت
في التلخيص ما نصه وفي التوضيح في جواب حتم ملفوظ به او مقدر وتابع
في ذلك الكوفيين وهو الصحيح وابن عصفور والذي عليه البصريون
خلافه كما يوجد من شرح التسهيل لابي حيان واحترز بالنافيه
عن غيرها كما لو زاد به الخصم قوله والا لا يتذايد بينه وبين ما في نحو علمت
ان زيدا لقائم لقوله لقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
اللام التي لقد لام جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام الابتداء
كما في علمت لزيد قائم ومن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه
صلة بمعنى وعايد محذوف اي فعل اشتراه المستقر فيه وما نافيه وفي لهم
متعلقان بمحذوف اي خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له في الاخرة
من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور بالام وجملة من
وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لانها الصدر
فلا يخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان لرفع الخبر لانها موخرة
من تقديم اصلها اللفظي واصلها التقديم على ان كما سبق والحالق
النصب واللام التي لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف
اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا وقال بعضهم ولبئس عطف على لجواب
القسم والجواب نفسه ايضا محذوف قبله او عطف على الجواب فقط
ويحتمل ان تكون لو في الآية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ
الخ موت الآية فيه ايضا نفي للعلم بطريق اخر غير تنزيل العالم
بالشيء منزلة الجاهل به وحاصل معنى الآية والله تعالى اعلم
والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة
اي استبدله واختاره على كتاب الله ما له في الاخرة نصيب من
الثواب اصلا ووالله لبئس ما باعوا به انفسهم اي حظوظها
لو كانوا يعلمون بذلك البشارة بما يترتب عليه من ابنه
لاخلاق لهم والعلم ان مساق الآية لتقبيح حالهم يقتضي تعلق
لو يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما انبئت اليه ان من
اشترى كتاب السحر ما له في الاخرة نصيب اصلا لانه ليس له نصيب

على ذلك الشراء ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت
والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت علم التنفع
ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم
العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات قوله قال
القسم قال ابو حيان لم يذكرها اكثر اصحابنا بل صرح ابن الدهان في الغرة
بانها لا تعلق لقوله لقد علمت لسد ابنك لهم يوم نصر لبغي النضير
بفتحتين نهز لام القسم ولم تعلق وتقول علمت انه زيد لليقوم انتهى
قلت ولقد علمت لتاتين لم يتبق ان المنايا الا تطيشي سهما مما قاله
لبيد في عامر بن صعصعة بقوة صياد فتها الذئاب فاصبن ولدها وتطيش
تعدل واللام في لتاتين للقسم واللام قبلها للتاكيد قال الرضي واما قوله
ولقد علمت البيت فانما جرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام
لان قد اللام المفيد للتاكيد مع قد المؤكد وفي علمت معنى التحقيق
صار كقوله والله لتقسم ليدك مع الصد وهلا مثل انتهى وفي عبارته قصور
جواب علمت لجواب قسم مقدر كما يفيده كلام المصنف تمثلا بذلك
ان الفعل المطلق يدخل على الفعل قال الرضي نحو علمت يوم نصر وعلمت
ليهم نصرت نصب اليوم على انه مفعول فيه نبهت انتهى وقال الشيخ خالد
فاللام في التاتين لام القسم وسميت لام جواب القسم والقسم
وجوابه جملة لا محل لها من الاعراب لانها لم تقع خبرا ولا صفة
فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها او الجملة المعلق
عنها العامل لها محل فيتنافيان وفي المغني اذا افعال القلوب لا فادتها
التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتينك فمنيتي
انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم الى هنا كلام الشيخ خالد
وانظر قوله فاخرج وقد يستشكل ما ذكره من ان جملة القسم وجوابه
علق عنها العامل بلام القسم لان لام القسم متاخرة عن المقسم
لانها لقسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تصدر عليه الا ان يجاب
بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب فان معه كالمتلو الواحد
وكان المقسم عليه مصدرا على القسم فلم تاخر ولو جعلت لتاتين
جواب لقد علمت لانه بمعنى القسم كما يدل عليه كلام الرضي والمغني
السابق لم يظهر التعليق حينئذ لظهور التناقض المذكور وتطيشي

تعدل نحو لم والاستفهام اى اجزاء الاستفهام وهو متناول لما
يجاب بنعم كالتبرة مع ام وبلا او نعم كهل والمعنى علمت هذا الذى
نسئل فيه ويستفهم عنه ومنع قوم لقولك علمت ان زيدا قايم الثانى بعد
فعل القلب وهو الراجح لان مسئلهم فى مثل ضعيف حيث قالوا
انما يجئ علمت ان زيدا قايم لان القصد اذا افادة العلم جواز هذا الكلام
كانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون
الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منها ليس جملة
بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو عندك اذ كل احد يعلم ان جواب
ان زيدا قايم ليس بخبر فنعم بل نعم توطية للجواب وجوابه زيد قايم
وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان محصل علمت ازيد قايم
علمت زيدا قايما اوافقه ليس يقابه فاى شئ يدعو القايل الى هذا التركيب
والى ادخال المتوقف الى المتكلم عن الابهام والجواب ان الداعى اليه
ما هو داع الى الابهام مع امر مختص به وهو افادة ان معلومة امر
مستفهم عنه ويسأل تفهمه وفيه من تشويق الخاطب الى معرفته
ما لا يخفى نعم اذا علمت ازيد قايم ام قاعد فانك اذا قلت علمت
من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القيام
بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس الكلام دالا
على المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام ورغم كنت تعرف
بعد ذلك ذات القايم وانه زيد مثلا وذلك لان جملة الاستفهام يستحيل
كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيقدر
مفعول علمت اذى يضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم
عنه اعنى زيدا وامثاله ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع
عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام ويتبين الاستفهام من غير
فى الكونه بعد يا يقول فى الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان
موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اذا فى الاستفهام التى تلزم
اباها فى علم زيد ايهم مفعول لاستفهام المتكلم بها للزوم
الشاهض فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على
ايهم يفيد ان قايل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القاعد
المعين لما ذكرنا ان مضمون الجملة ولو كان لاستفهام المتكلم لكان

دالا

والاعلى انه لا يعرف انتساب القيام الى المعين بما يعرفه السائل بانه
بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم
وهو تلك النسبة وهو تناقض فقولك اداة الاستفهام اذن لحن ولا كذلك
لان الاستفهام المتكلم بها والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم
عنه وهو اذن نسبة القيام الى المخصص هى وخلال الشخص فى فرضت
زيدا فالمعنى عرفت قيام زيد وانما يصرح باسم القايم ولم يقل
علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام
الشئ على الخاطب مع معرفته كما يكون له داع الى التصريح به كقولك ان
وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فوالله وكذلك اذا كان فى الجملة
اسم استفهام ما اضيف الى اسم استفهام له كم اسم الاستفهام نحو
علمت بوم زيد وغلمت صبيحة اى يوم سفرك وكلمت غلام اى بهم
انت فوالله لتعلمن اينا اللام لام جواب القسم وتعلمن فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفعه النون المحذوف وقد تتوالى
الامثال وفاعل ضمير جماعة الذكور المحذوف لالتقاء الساكنين
والنون المشددة ونون التوكيد واى مبتدا وتا مضاف اليه
فى محل جر واشد اسم تفضيل خبر اى وعذابا تمييز وجملة المبتدا والخبر
معلق عنها تعلم لانها فى محل نصب لوقوعها مفعولا بتعلمن من تعليق
فعل على المصدر بما لو قال على المفعولية المطلقة لكان اولى وقد يقال
اى بحسب اقتضاء الفعل وهو هنا مضافة الى المصدر ميمى فوله
ويعلم معلقة عن الجملة بما بعدها اى بجميعها فاد الاسر القيد الذى
يشد به الاسير كالقاد هنا الاسير بالسرة فقاد هنا بجميعه والجملة
فى محل نصب وعدا بن مالك من المعلقات لو لقوله لقد علم الاقوام
لو ان حاتما اراد ثراء المال كان نائله وقرو عدا ابو على الفارسى منها لعل
ووافقها ابو حيان لانه مثل الاستفهام فى غير خبر وان ما بعده منقطع
عما قبله بلا عمل فيه ونعته الحص فى الشذور وقال فى الجامع والخفض
بدرهم خفق وما يدريك لعل يزكى وما يدريك لعل الساعة قريب
وبعد بعضهم منها كم وهى الخبرية وقد ذكرت فى شرح الشذور وان بعضهم
نص عليها وعلى اخل من عموم قولهم ان ما له الصدر يعلو سرا
بعضهم فالمعلقات انا التى تخبرها اللام قال ابن قاسم فى شرح

التسهيل ويمكن انه اراد بما نقلت قوله او قيل لام الابتداء وكذا نقله المص
في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة وقال الظاهر ان المعلق هو اللام
لا ان لا بن الحباز حكوه بعض كتبه انه يجوز علمت انه زيد قائم بالكسر
مع عدم اللام وانه ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق انما هو ان المكسورة
الاولى فالظاهر ان الاسم كالخبر في علمت ان في ذلك لعبرة وقول المص
في شرح الشذور والظاهر ان المعلق انما هو اللام بسببه فاد منعات
المعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال اللام حقها
في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه لما تقدم في محله فهي بتقدير هما
قوله وانما سمي هذا الاهمال تعليقا الى آخره وقال بعضهم اخذا من قولهم
قوله امرأة معلقة بمفقوده الزوج المفقد انه ولا يدري اهو زوج فتتزوج
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل التعليق عن العمل عملوه من اهمل
لفظا عامل معنوي وتقدير اهمل هو بلفظ التصغير وهو ابو صخر
ابن عبد الرحمن ابن ابي ذمعة الحذاء اعني احد عشاق العرب المشهورين
وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر كان اذا دخل على عبد العزيز
ابن مروان يقول له طاطي راسك لئلا يوذيك السقف بمازحه بذلك
وكان شديدا في التعصب لابي طالب وعزة بفتح العين المهملة
وتشديد الزاي هي بنت جميل ابن حفص صاحبة كثير وله معها حكايات
مشهورة وكان كثير وعزة بالمدينة فاشتاقا اليها فاضا فوقفتها
في الطريق وهي متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وقدمت مصر
ثم بعد ثلاث عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها
قيل قال رحمه الله تعالى سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه
عكرمة مولى ابن عباس وصلى عليهما جميعا وقال الناس ماتت افقه
الناس واشعر الناس حكى ابو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغاني ان
كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز
في الطريق وقد اقتبست نارا في رونة فتاقف كثير في وجهها
فقالت من انت قال كثير قالت انت القائل فمازوضة زهراء
طيبة الثرى بمحل الندى جنجانها وعرارها يا طيب من اراد ازلوان
عزة بوهنا اذا وقفت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت
لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيبه بحيها هذا ما قلت

كما قال

تكون كالشمس المعلق امر الزوج

قال امرؤ القيس الم تر اني كلما جئت زائرا وجدت بها طيبا وان لم
تطيبي فنارها المطرق وقال استرى على هذا الجلها ان تستطيب
الوانجة وكذلك العوار والاداء جمع ردن وهو اصل الكم راءه بالمندل
هو العود المجمر ومالكت ادري قبل غزة ما البكاء والاموجعات القلب
حقوقولت في الاستدلال به نظر فان فائدة المعنى فائدة الحكم على محل الجملة
في التعليق بالنصب هو رد لمن عصفور بقوله كثر وما كنت ادري قبل غزة
ما البكاء والاموجعات القلب حقوقولت بنصب موجعات ولكان تدعي
ان البكاء مفعول وافعل زائدة او ان الاصل ولا ادري وما موجعات فتكون
من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري
قبل غزة والحال انه لا موجعات القلب موجودة هما البكاء ورايت بخط
الامام مهذب الدين ابن الخباز رحمه الله تعالى في قصيدة اقول القياس
جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب سمعت شيخنا
انتهى وممن نص عليه ابن مالك والاوجه التوقف فيه مع قولهم ان المعلق
عامل في المحل الا ان هنا كلام المعنى وفي الرضي الفرق بين الالغاء والتعليق
ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا
ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعول به للفعل المعلق
كما كان كذلك قبل التعليق فلا مانع من عطف جملة اخرى منصوبة
المحل على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق وبكرا
فاضل على ما قال ابن الشعار واما الالغاء فالجملة معه ليست في تاويل
شيء فلا يعطف على زيد في علمت منطلق لا خرج زيد في ظني منطلق والجملة الملغى عنها
لا محل لها لانه لا يتبع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة
المحل ويستفاد مما تقدم عن الرضي وغيره من جواز العطف بالنصب
على محل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة لا لما تبعها وتقدم
ان المعلق انما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان
صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هل اعراب
المعطوف مراعات للمحل على سبيل اللزوم او لا كما بدل عليه تعبير
المصنف بجواز العطف على المحل الخ وقد يتامل وقال الخفيد انا ان اذا
عطفت على محل الجملة انما عطفت مفردا في معنى الجملة لا اي مفرد

كان فتقول علمت لزيد قام وغيره ذلك من امور ولا تقول علمت زيدا قام
وعمرا الا ان تطلب بهذه الافعال ما هو مضمون الجملة فاذا كان كذلك
عرد بودى معنى الجملة بعضها ان يتعلق به والا فلا تنصبه الا ترى الى قولك
الشاعر وما كنت ادرى الكيت قاد ولا موجعات القلب كيا بين جملة
وهو في حكم المفرد وهو بودى معنى الجملة لان معنى ولا موجعات
القلب ولا موجعات قتلوه وهو في معنى قولك موجعات انتهى وهذا
يدل على منع نصب عمرا جالسا وتقدم في كلام الرضي الفرق بجواز
ذلك ولعل وجهه ان عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لانه حال
والذي جعل الرضي من عطف جملة وقول شيخنا قوله ولا موجعات
القلب فيه حذف المفعول الثاني اي ملهن ولا يلزم عمل ادرى الفرد
وذلك لجيء ويبين لكنا نقول المعطوف جملة قول الرضي فلا مدخل
من عطف جملة اخرى منفية بالجزم على الجملة المعلق عنها الفعل
انتهى انما يظهر على ما قاله الرضي من انه من عطف الجمل فليتأمل
باب الفاعل قوله باب يقرأ بالتنوين ويجوز تركه للتنوين
على اضافته الى الجملة التي بعده قوله اعلم ان الفاعل اي لفظ الفاعل
لقوله عبارة عن كذا اي معبر به اذا الذي يعبر به عن ما ذكر انما لفظ
الفاعل هو لا عن اسمى المرفوع المذكور به قال الدماميني ثم التأويل
لا بد ان يكون بحرف يسألك كالمثال المذكور يعني ليس المراد ما ذهب
اليه البالي او بغيره في باب التشبيه نحو ان الذين كفروا سواء عليهم
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم اي انذارك وعدمه اذ جعلنا سواء
خيرا ان ما بعده فاعلا يرفعه هذا مذهب البصريين وقال هشام
وبعض جماعة يجوز ان يقع الفاعل جملة يطلقا نحو يجيئني يقوم
زيد وظهر لي اقام زيد او قام زيد وقال الفراء وجماعة جوازه مشروطا
بكون المسند الى الجملة قلبيا او ناقصا نحو ظهر لي
اقام زيد قال ابن هشام وفيه نظر لان اداة التعليق بان يكون
مانعة اشبه من ان تكون لمجرد ذا وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء
منه ويعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام
خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف
لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد او جواب قول

القائل

القائل هنا لا بد من تقديره ونحو الشاعر ومعنى ذا ظهر الشيء مناف
للاستفهام المقتضي للجهل به الى هنا كلام الدماميني قولا وغيره في
باب التسوية انظر هذا التقييد مع قول ابن مالك في شرح التسهيل
وكقوله وشبيتي لكم كيف فعلتا بهم ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا
كأنه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا بهم وكقوله تعالى او لم يهد لهم كم اهلكنا
على تأويل او لم يهد لهم كثرة اهلاكنا وجاز الاسناد في هذا للدلالة
الثاني على جواز ذلك في المبتدأ نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
انتهى كتأمل ثم نظر هل مثل ذلك مطرد فيقاس عليه في كل ما ان تعين في
الفاعل على انه مضمونها وعليه فيفارق بقية الافعال ولا يطرد فلا
يصح قولك اسند اليه فعل المرفوع ولا اسند اليه ويربطه بالاصالة
لا بالتبعية اصطلاحا ما ذكرنا عشار ومدلوله الخروج عن الحد تتابع
الفاعل ويجب حمل العبارات في التعاريف على ما هو المتبادر والمراد
باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل
اذ الاسناد الى التابع لا فيهما اخلا في النعت والتأكيد وعطف
البيان وحيث فسر الاسناد بالنسبة فاعل شبه الفعل وزيد ان
ضرب زيدا او لم يشبهه بدليل ظهور تحقق النسبة والربط لكنه قد يقال
يشمل المفاعيل ونحوها وهو فاسد وعلى ان خرج بقيد الاصالة
فانها تسمى متعلقا لا منسوبا او مسندا اليه فالاسناد هنا
بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية
مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة واو في
للمشوب لا للشك او التشكيك والمراد بالمأول بالفعل ما يشبهه
في العمل والدلالة على الحدث وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة
وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او ضريب او ضرب زيد واسم
التفضيل نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
والمصدر نحو الا اذ ظلم نفسه المرء بين واسم الصدر نحو من قبلة الرجل
امرأته الوضوء واسم الفاعل نحو هيهات العقيق والظرف وعلى هذا
المعتمد لان نحو ومن عنده علم الكتاب وفي احد شك قال ابو حيان
او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ناجز جاء في
امال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ايا كل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع
وعطف عليه المرفوع واما كل وضع موضع احد انتهى فالخوامد والملاطط
فيهما معنى الاشتقاق فتخ اسد بمعنى تخاج عن زيدا سد اى يشجاع
نفى اسد ضمير مستتر مرفوع محل على انه فاعله وقيد فى الظاهر
بخو زيد اسد غلامه فغلامه فاعل اسد بمعنى شجاع مرفوع به المراد
بالفعل او المأول به التام تر تنه ما من خو خرج الناقص نحو كان زيد قائما
فليس المرفوع به فاعلا و تسميته بوبه له بذلك من باب التوسع
قوله يعقد الى الفعل او المأول به اى حقيقة او حكما كما فى الفاعل
للمبتدا فان فقد العامل عليه حكم والضمير فى يعقدها راجع الى
احد الامرين المستفادين من لفظة او فان قيل سياتى ذكره فى الاحكام
فلحل فى تحده وقلت اجيب بان الماخوذ فى الحد هو تقدم العامل
الذى هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكم المراد به وجوب
الوقوع وهم لظن لان الحكم ومتعلقه اى المحكوم به يتاخر رجوعهما
عن وجود المحكوم عليه هذا خارج بيند فع الدور بان يكون
الحد لفظيا اى بالنسبة الى من عرف انه لفظ اسند اليه عامل متقدم
وجهل انه يسمى بلفظ الفاعل انتهى وقد يجاب بمنع لزوم الدور
لامكان تصور تقدم العامل على اسم اسند اليه بدون تصور
الفاعل فلفاعل مثلا قولنا قائما صفة او قائما به اى مذكورا على وجه
وقوع صفة او قيامه به بان يكون مبنيا للفاعل قوله مع انه ليس
باسم اى صرح قوله فى قوله تعالى مختلفا الوانه الوانه اى من كونه
تعالى الحوا من الناس والدواب والانعام مختلفا الوانه كذلك قوله
فانه من تاويل مختلفة قال فى شرح التسهيل والتقدير صنف
مختلفا الوانه فحذف الموصوف واقيمت الوصفية عن الفعل وقوله
تعالى كذلك اى اختلافا كالاختلاف المذكور فى قوله تعالى ومن
الجبال جدد بيض وحمر مختلفا الوانها وغرابيب سود قوله
وخرج بقولى يعقد عليه نحو زيد فى قولك زيد قام الخ اخره
فيه نظر لانا لانسلم ان الفعل مسند الى زيد فيما مثل به بل الفعل
مسند الى ضمير مستتر فيه وهو ضمير مسند الى زيد لان الاسناد
وارد وليس بوارد لانه نحن دلالة تضمنية والتعريف انما هو

باعتبار

الدلالة اللغوية وكذا القول فيما هو مؤول بالفعل نحو زيد قائم فانه
لاحاجة الى القيد والقول بانهم ذكر كذا دفع ايهام من يتوهم دخول مثل
ذلك كلام ظاهرى واما ثانيا فقد نص الاعلم وابن عصفور بقولهم
الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود
يدوم على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه
فقد تحقق تقدم الفاعل على رافعه فى الجملة فيلزم من زعم وجوب
خروج بعض صور الفاعل فلا يكون الحد منعكسا ولا يجدى فى توهم
قدم المضرورة نفعا كذا قاله الدماميني ومن ذكر انه لدفع توهم
دخول مثل ذلك المصنف فى الاوضح كابن الحاجب انتهى فحقق
اسناد قام الى زيد قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول اما الاول فلان
ان قول السعد فى بحث التقوى وسبب التقوى فى زيد قام على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكون مبتدا يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا
جاء نحو ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صار فى المبتدا الى نفسه بسوء
كان خاليا عن الضمير ومستقما له فينعقد بينهما حكم فاذا كان مستقما
للمعتدبه بان لا يكون بناؤها للحال عن الضمير كما فى زيد قائم ابوه ذلك
الضمير الى المبتدا الثانى انتهى كالصريح فى ان المسند الفعل وحل كما لا يخفى
ولو سلم فاسناد الجملة متضمن اسناد الفعل فى ضمنها بل هو المقصود
بالاسناد فيصدق عليه ما قيل هذا القيد فيحتاج لاخراجه ولو سلم
فهو لدفع التوهم بدعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع
التوهم كاف عندهم واما الثانى فجوابه ان ما لا يسلم ما قاله
الاعلم وابن عصفور بل يجعل وصال مبتدا خبره يدوم انتهى وقد يقال
ولو سلم ما قالاه لم يرد نقيضا ان الشاذ والضرورة لا يجيان بل يدخل
واحد منهما فى التعريف نحو قوله وبقولى بالاصالة نحو زيد من قولك قائم
زيد برد انها هذا القيد لانه لا ابن المقدم لم يسند الى الظاهر وانما
اسند الى ضمير مخرج بقولنا او لا اسند اليه فعل او ما هو بوجه وقد علم
دفع ذلك مما سبق بانه اذا كان قائم خبرا مقدما وما والمسند الى المبتدا
الفعل او الوصف كما دل عليه كلام السعد حيث دل فيما اذا تاخر
الخبر على ان الخبر الفعل وحل ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد
اسنادا الفعل فى ضمنها فيصدق عليه التعريف بدون هذا القيد

اذا لم يأت بعبارة الحصر كان يقول الذى لم يسند اليه الا الفعل وليس
فهو لدفع التوهم فانه امر مهم عندهم وما ذكر من ان قائم خبر وزيد
مبتدا فنحو قائم زيد هو قول الجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون
الى جواز كون قائم مبتدا وان فيه يعتمد على نفى او استفهام وزيد فاعل
سد مسد الخبر فعلى قولهم يجيء خاله فى الحد ولا يحتاج الى قوله بالاصالة
قوله احكاما جمع حكم يعنى نحو به ومنها الرفع لفظا او تقديرا او محلا
وانهم المصنف المتن الرافع ليكون كلامه جاريا على محل الاقوال فى ايهم
والضمير فى انهما راجع الى ما اسند اليه من فعل او شبهه فى العمل والدلالة على
المعنى المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجهه وامثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب
او ضربة زيد واسم التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو الا ان ظلم نفسه المرتين
واسم المصدر نحو عجبت من عطا الدنا نير زيد واسم الفعل
نحو هيهات العقيق والظرف وعديل المعتدات نحو ومن عنده
علم الكتاب والى اسناده شك قال ابو حيان واسم موضوع بموضع
الفعل نحو اياك انت وزيدا ناخرجا ففى اياك ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع
واياك وضع موضع احذر وانتهى والجوامد الملاحظ فيها
معنى الاشتقاق نحو اسد بمعنى شجاع نحو يا اسدا ى شجاع ففى
اسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقدر فى الظاهر نحو زيد
اسد علامه فعلامه فاعل اسد بمعنى شجاع مرفوع به والمراد
بالفعل او المأول به التام بقرينة ما مر نحو خرج الناقص نحو كان فان
مرفوعه لا يسمى فاعلا فى الاصلاح وتسميته تسيبويه له بذلك
من باب التوسع وقد يجر لفظا باضافة المصدر او اسمه او بمن
او الباء او اللام الزائدة نحو ولولا دفع الله الناس ومن قتله الرجل
اسرائه الوضوء وما جاءنا وما جاء بنا من بشير وكفى بالله شهيدا
وهيهات هيهات لما توعدون وما دل هنا من رفع الفاعل وتعيينا
سيأتى من نصب المفعول وهو المشهور ولغة الجمهور وجاز نصب

الفاعل

الفاعل ورفع المفعول لقولهم كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار
برفع الاول ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا وا
لبعضهم بقراءة بعضهم عبد الله غير مقتاد ومن ربه كلمات بنصب ادم
ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل الاتى من تلقى ادم
فقد تلقاه الاخير ورفعهما كقولهم ان من صاد عقعقا المشهور كيف
من صاد عقعقان وبوه ونصبهما قال الراجز نصيف فى قد سالم
الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما واذات قرنين
ضيوزا ضيوزا مر يروى برفع الحيات غلا الافعوان اما بتقدير فعل يخرج
اى وسالمت القدم الافعوان واما بدلا من الحيات واذ كان مرفوعا
لفظا لانه منصوب معنى ويروى بنصب الحيات فلا اشكال فى ابدال
الافعوان منه وقيل القدما فاعل منع حذفت نونه للضم وقيل
انه جاء على نصب الفاعل والمفعول معا لامن الياس قلى لاذ ليل
فى البيت لسانو على رفعهما لجواز ان يكون الشاعر استعمل عقعقان
على لغة من يلزم المثنى الالف فى الحالات الثلث ويكون يوم مرفوعا على
انه مبتدا حذف خبره اى ومعها يوم وتلخص سمع فى اعراب الفاعل
والمفعول اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول
وعكسه وهو الوجه وما عداه لا يقع الا فى شعر وفى شاذ من الكلام
بشرط امن اللبس وكل ذلك مما لا يقيد به تقتضا لانه من الشواذ
قال شيخنا رحمه الله تعالى واعلم انه اذا لفظا باضافة المصدر
او اسمه لم يرد على اعتبارا والرفع فى الفاعل لانه لا يسمى فاعلا اصطلاحا
كما قال الشاطبى وما قضيه واما فاعل المصدر اذا اضيف اليه فلا يسمى
فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه لاسمى زيد فى زيد قام فاعلا ولا
زيد مضروبا منصوبا لان كان المعنى يحصل وذلك اذ لا يلبث
ان تكون التعلم بذلك قال شيخنا الاستاذ رحمه الله تعالى الاظهر
انما يكون احد على حسب التى تكون فى الاسم المعرف الا ترى ان الرتبة
من قاسل الترتيب انما تعرف على حسب حركتها لا على حسب الاصل
وانما يكون ذلك كثيرا اى نقتضا ان لم كان المنصوب يعرب فاعلا
والمرفوع يعرب مفعولا امن قولك كسر الزجاج الحجر ونحوه ويوافق ما
ذكره من ان الزجاج هو الفاعل وان الحجر هو المفعول كلام الدماميني

في شرح التسهيل حيث جعل ذلك من قبيل القلب الذي قبله السالم الطلقا
ورده غيره وقال صاحب التلخيص لحق انه ان تضمن اعتبار الطيف
قبل والا فلا فانه لو لم يكن المرفوع هو الفاعل والمنصوب لم يكن
هناك قلب لا في الاعراب ولم تثبت فيه وعلى كلام صاحب التلخيص
وغيره وعلى هذا فلا رد على اعسار رفيق وهو ظاهر وعلى قول ابن الك
فانه ظهر فيه الفاعل الا ان ظهر ما هو مسند اليه في المعنى فهو
الفاعل اصطلاحا وذلك انما فاكان من قبيل القلب فان المسند اليه
في المعنى هو المرفوع الذي زاحم في المثال الاول القلب جعله هو الكاسر
نعم يمكن منع ذلك ودعوى ان الفاعل هو المنصوب كما هو المتبادر ومن
قول التسهيل ورعا رفع مفعول بجوز نصبه فاعل الامن اللبس انتهى يعني
الذي نصب فاعلا والذي رفع مفعولا وعلى هذا فلا عبارة على قول
ابن مالك فان ظهر فيهما لكن يكونا على اعتبار الرفع للفاعلية وبحسب
القياس واما اذا جعل لفظ ايهما زيد فلا يرد ايضا على اعتبار
الرفع لانه شامل للرفع محلا فليتامل والقي هنا كلاما شيخنا رحمه
الله تعالى وبويدان المنصوب فاعل والمرفوع منصوب قول المصنف
في شرح باب سعاد نصب لفاعل ورفع لمفعول وقوله في المعنى
الثامن اي امثلة تعارض اللفظين اعطاء الفاعل اعراب المفعول
وعكسه وذلك معنه امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار
وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجران او بلغت سوانهم هجره
وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سلبت الجمات منه القدما في رواية
من نصب الجمات وقيل القدما تثنية حذفت للضرورة كقوله
هما خطتا اما سار ومنه فيمن رواه برفع اسار ومنع وسمع ايضا
رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا المشوم كمن صاد عقعقان
وبوم انتهى مما يدل ان القلب انما هو في الاعراب قول ابي حيان
في شرح التسهيل وقلت الاعراب انما هو لاجل المعنى فيه مذاهب ثلثة
احدها انه عجوزة للتخاطب الكلام والشعل اتباعا لفهم المعنى ثم قال
والمذهب الثاني فانه لا يجوز الا لضرورة المذهب الثالث
انه لا يجوز الا لضرورة وتضمن من كلامه ما يصح سمعه القلب
ثم قال والذي صححه اصحابنا انه لا يجوز في الكلام والا في الشعر
الا

الا في حالة الاضطرار ثم حكى كلاما عن السيرافي قال في آخره وقد يجوز
رفعهما معا ونصبهما معا بالنصب الجر في والشد الى آخره ويويده ذلك
بل يتعين ما جاء من رفعهما معا ونصبهما معا فانه لا يمكن فيهما
دعوى ان كلا فاعل لانهم اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانما يكون
واحدا واما قوله فتلقفها رجل رجل فاصلها تلقفها الناس رجلا
رجلا فانما في الاصل منصوبان على الحال نحو ادخلوا الاول فالاول فحذف
الفاعل واقيمها مقامه فلما اقيم مقام شيء واحد جعلا كالشيء واحد
فلم يتعاطفا وصار فعلهما كانه رفع واحد لان رجل رجل بمنزلة قولك
الناس مصطفين ونظيره هذا احلوحامض فانهما لما كانا بمعنى من
امتنع عطفهما وكان رفعهما كرفع واحد ولان الايمكن في نصبهما
دعوى ان كلا مفعول لانه يلزم منه تعدد المفعول في غير باب ظن
وباب اعطى وباب اعلم ولان يلزم منه ان لنا فاعلا لا يحل النصب
ولا نعلم الرفع وقد اورد النحاة على اعتبار الرفع في الفاعل
امورا قال الدماميني الذي يتقلوت اذا كان معنى الكلام يميز
بين الفاعل والمفعول جاز في الشعر كقبض ان ينصب الفاعل
ويرفع للمفعول وجاز نثرا لكلام قليلا ومن ذلك في رأي عبيد
فتلقفوا رجلا من ربه كلمات ينصب ربه ويرفع كلمات وقالوا اخرق
الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر الى ان قال وقد جعل ابن الطراوة
هذا قياسا مطردا فاجاز نصب الفاعل ورفع المفعول اذا فهم
المعنى نحو اكل الخبز زيدا وركب الفرس عمرا وما اشبه ذلك قال وذا
ما التزمه الفاعل في رفع الفاعل غير لازم فانظر ما نقلناه عن النحويين
وما نسبه الى ابن الطراوة فان ظاهره يوافق ما ذكرناه من المرفوع
ذلك مفعول وان المنصوب فاعل وهو الذي اعتقده بل اكاد اجزم
به واذا اجبت عنهم بما حاصله ان المرفوع هو الفاعل وان المنصوب
هو المفعول وعلى ما نعتقده فيكون اعتبار الرفع في الفاعل
والنصب في المفعول للغالب او بحسب القياس ثم بقي ولم اجد
لفظا يتوقف احدهما من فالظاهر انه يسمى فاعلا اخر فانظر هو ما هو الذي
اجزم به من غير تردد ويويده ما نقلناه عنهم على محله بالرفع حتى
يجوز في تابعه الجر والرفع فلا اكاد اتوقف فيه قال الاشموني وقد يجر الفاعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في شرح التسهيل حيث جعل ذلك من قبيل القلب الذي قبله السالم الطلق
ورده عنبر وفي الصاحبي الخفض الحق به انه ان تصرف باعتبار الطيف
قبل والا فلا فانهم لو لم يكن المرفوع هو الفاعل والمنصوب لم يكن
هناك قلب لا في الاعراب ولم يثبات فيه وعلى كلام صاحب التلخيص
وغيره وعلى هذا فالراجح على اعساره وفق وهو ظاهر وعلى قول ابن الك
فان ظهر فيهما الفاعل اي فان ظهر ما هو مسند اليه في المثنى فهو
الفاعل اصطلاحا وذلك انه اذا كان من قبيل القلب فالمسند اليه
في المعنى هو المرفوع الذي الزجاج في المثال الاتي القلب جعله هو الكاسر
نعم يمكن منع ذلك ودعوى ان الفاعل هو المنصوب كما هو المتبادر ومن
قول التسهيل ورعا رفع مفعول بجوز نصبه فاعلا لامن اللبس انتهى يعني
الذي نصب فاعلا والذي رفع مفعولا وعلى هذا فلا عبارة على قول
ابن مالك فان ظهر فهو لكن يكون الاعتبار الرفع للغالب وبحسب
القياس واما اذا جيء لفظ ثم فسر فزايد فلا يرد ايضا على اعتبار
الرفع لانه شامل للرفع محلا فليتامل الذي وقفت هنا كلام شيخنا رحمه
الله تعالى وبويدان المنصوب فاعل والمرفوع منصوب قول المصنف
في شرح بانت سعاد نصب الفاعل ورفع المفعول وهو في المعنى
الثامن اي امثلة تعارض اللفظين اعطاء الفاعل اعراب المفعول
وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار
وكسر الزجاج الحجر وقالوا قد بلغت عزان اوبلغت سوانهم حجره
وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سيل الحيات منه القدما فروابة
من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت للضرورة كقولهم
هما خطتا اما سار ومنه فيمن رواه برفعهما سار ومتنه وسمع ايضا
رفعهما كقوله انه من صاد عقعقا المشوم كنيف من صاد عقعقان
وبوما انتهى مما يدل ان القلب خلاف ما هو في الاعراب قول ابي حيان
في شرح التسهيل وقلب الاعراب انكاره المعنى فيه مذاهب للنحاة
احدها انه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتباعا لفهم المعنى ثم قال
والمذهب الثالث فانه لا يجوز الا في الضرورة المذهب الثالث
انه لا يجوز الا لعلم ورفع وتضمن الكلام معنى يصح سوقه القلب
ثم قال والذي صححناه انا لا نجوز ذلك الا في الشعر
الا
الا في حالة الاضطرار ثم حكى كلاما عن البسيط قال في آخره فان تجوز
رفعهما معا ونصبهما معا النصب احق والشد الى آخره ويويد ذلك
ما بعيته مما من رفعهما معا ونصبهما معا فانه لا يمكن فيهما
دعوى ان كلا فاعل لانهم يجعلون ان الفاعل لا يتعدد واغا يكون
واحدا واما قوله فتلقفها رجل رجل فاصلها تلقفها الناس رجلا
رجلا فهما في الاصل منصوبان على الحال نحو ادخلوا الاول فالاول ثم حذف
الفاعل واقيما مقامه فلما اقيما مقام شيء واحد اجعلا كالشيء واحد
فلم يتعاطفا وصار رفعهما كانه رفع واحد لان رجل رجل عبارة عن كل
الناس مصطفين ونظير هذا احتوشه القوم فقتلوه فان القوم كانوا عددا من
اتسع عطفهما وكان رفعهما كرفع واحد وذا الامكن في نصبهما
دعوى ان كلا مفعول لانه يلزم منه تعدد الفعل في غير باب ظن
وباب اعطى وباب اعلم ولانه يلزم منه ان لنا فعلا لا يعمل النصب
ولا تعلم الرفع وقد اورد الشاطبي على اعتبار الرفع في الفاعل
امورا لا حاجة الى التعرض لها بقي ان يقال لو كان معنى الكلام
بين الفاعل والمفعول جاز في الشعر كثير ان ينصب الفاعل
ويرفع المفعول وجاز في الكلام قليلا ومن ذلك في قراءة عبيد
فتلقاه ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وقالوا خرق
الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر الى ان قال وقد جعل ابن الطراوة
هذا قياسا مطردا فاجاز نصب الفاعل ورفع المفعول اذا فهم
المعنى نحو اكل الطعام زيدا وركب الفرس عمرا وما اشبه ذلك قال ذا
ما الذي منعه النحاة في رفع الفاعل غير لازم فانظر ما نقل عن النحويين
وما نسبه الى ابن الطراوة فان ظاهره يوافق ما ذكرناه من ان المرفوع
بعد ذلك مفعول وان المنصوب فاعل وهو الذي اعتقده بل اكاد اجزم
به واذا اجبت عنهم بما حاصله ان المرفوع هو الفاعل وان المنصوب
هو المفعول وعلى ما تقدم فيكون اعتبار الرفع في الفاعل
والنصب المفعول للغالب وبحسب القياس ثم تقدم ولما خص
لفظا بواحد مما مر فالظاهر انه سمعي فاعلم فاعلم قال هو الذي
اجزم به من غير تردد وبويد ما تعتقدانه عمل على الحمل بالرفع حقيق
بجوز في تابعه الجر والرفع الا لمانع قال الاشموني وقد يجر الناعت

بالاضافة للمصدر او اسما وعوضا والبا الزائدة نحو وتقضو حيثيذ بالرفع
على محل حتى يكون في تابعه لمحل حملا على اللفظ او الرفع حملا على المحل
نحو ما جاءني من رجل لا كريم ولا لئيم وما جاءني من رجل ولا امراة ولا
فان كان المعطوف معرفة يتعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد
لانه شرط رفع الفاعل بين ان يكون نكرة بعد نفي وشبهه انتهى بالخفصار
بعض الامثلة قوله احدها اي وهما انه لا يتاخر عامله عنه والسر في ذلك
تقدم العامل ان غرض المتكلم في تقدم زيد على قام لم يتعين محل الفائدة
وانما المحافظة يتعين في انتظارها وفي قام زيد تعين الفائدة
وانتظارها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض فانضاف
فالفاعل يعمل الفعل وليس عاملا فيه ولم يشتوا بحال المفاعيل
فانه لو نوها موضعا لانطبق اعرفي ما بعد العامل لكونها فضلات
وايضا انما كانت لها حق الاخذ في الفاعل لعجز الكلمة فامتنع تقدمه
عجز الكلمة على صدرها وعن الكوفي جواز تقدم الفاعل على المسند قوله
الثانية انه لا يلحق العامل علامة تثنية ولا جمع دخل في العامل الفعل
وشبهه وهذه هي اللغة الفصحى وبها جاء التنزيل ولو قيل يقال في
الجميع قاما بالاضافة كما يقال قام اخوك كان في التثنية وما مصدرية
والمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل جر بالكاف والجار والمجرور
نعت لمصدر محذوف معمول ليقال في الجميع والاصل يقال في الجميع
لانه لو قيل فاما اخواك وقاموا اخوتك وفي نسوتك لتوهم
ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم
وكذا في التثنية لو صفوا بهما فيما تقول اقام زيد تقول اقام الزيدان
الزيدان وقاما نسوتك قاله ابو حيد المسند فعلها هذا
الاتهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث
حيث الحقوا علامة التانيث دون علامة التثنية والجمع
لانهم علامة التانيث ليست بعلامة اضمار قبل الذكر بعلامة
الاضمار وسياتي في قاعدة قول ومن ثم لم يلحق هذه العلامة
للعامل وهذه اللغة التي سماها النحويون لغة اكلوني البراغيث
وكانا بين مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وفي المحتسب
الثاني عمرو وعلامة المذكرين في لغة على او ازره مفتوحة او الجمات

ثم قال وقد يستعمل الغير المستقل اذا تنزلوا منزلة تمم قال ابو سعيد نحو كلوني
البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالغرض وهذا سهو منهم فان الاكل من صفات
الحيوان عاقلة وغير عاقلة قال ابن الشجري وعند ما ذا الاكل هنا بمعنى
العدوان والظلم لقولك اكلت نسيك اكل الضب حتى وجدت مرارة الاكلاء
الوصل الى ظلمتهم وشبيه الاكل المعنوي بالحقيقي انتهى ما اردناه منه فان
قلت اذا وقع الفاعل بعد الفعل ما قام الا الزيدان او الا هما او الا الزيدون
او الا هم هل تلحق العلامة على هذه اللغة او لا لان الفاعل في الحقيقة
ضمير مستتر قلت لحقه قال في التسهيل وقد يلحق الفعل المسند الى ما
ليس مفردا من ظاهر او ضمير منفصل الف التثنية وواو الجمع ونون التانيث
لحرفية تانيث فالظاهر نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك ومن ثم لحقت هذه
والضمير المنفصل نحو ما حابا الا هما وما قاموا الا هم وما من الا هحت
قلت الذي ينبغي ان يكون اعتبار هذه اللغة بترك كون العلامة
اذا قالوا قام اليوم اخواك ولا اذا قالوا اما قام الا اخواك وجوبا
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي واذا قيل قام زيد
وعمرو ينبغي فيها قيل عندهم كقوله وقد اسلماه مبعد وحميم فان
عطفت بالواو فقلت قام زيد وعمرو فينبغي امتناع اثبات العلامة
لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما في الباب ان ذلك الواحد غير معين
فان قلت قام اخواك او غلاماك فينبغي ان لا تلحق لان الفاعل اثنان قطعا
واما قبل التعيين فان قلت قام اخوك او غلاماك او قام غلاماك
او اخوك فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى
او لحاق المنع انتهى لانهم لم يتحققوا النظير لو قلت قام غلاماك او
اخوتك وقاما اخوتك وغلاماك لان الفاعل ظهر واحد قطعا
فهل يراعى ما اتصل بالعامل ويحكم بلحاقه علامة التثنية او الجمع
له او رقيبه شيئا ولم يظهر لي الان فيه شيء قلت ما مر وبصوت وفي النفس
منع ابو حيان على هذه اللغة جاءوني من جاك لانها لم تسمع الا مع ما لم
جمع وانما كان سببه جوزها بيان الفاعل الاجمع كاد يطابقها
او لكن الجمعية خفية وقد اوجب الجمع علامة التاسنث قالت
هند كما اوجبوها في قامت ام اة واجازوها في غلتا القدر والتمر
القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز

الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ كون من فاعل واو علامة
واذا قيل جاءا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون من هذه
اللغة ولكن نقول لجاءا زيد وعمرو وقول غيره وطي الجواز كما بينا من ان
المراد بيان المعنى وقد رد عليه بقوله وقد اسلما ببعيد وخميم ولي
بقي لا ان يمنع النحو بل الاتي كيب وعجب القطع بامتناعها فتدبر
زيدا وعمرو لان التابع واحد هذا ان قام الخوك او زيد واما قوله تعالى
آيا يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما اي بتشديد نون يبلغان
فقرأه حمزة والكسائي فمن زعم انه من ذلك فهو غالط طريق الالف
ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير
يبلغ احدهما او كلاهما واحدهما بدل الكل لا بعطف على بدل البعض لا يقول
ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا يقول
اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف
المبين على الخصص فاذا قلت قام اخوك وزيد جاز قاموا بالواو
ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف
الجمل كما قال السهيلي في تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير لا يا خذ
نوم او هنا كالم المفتي فان قلت ما وجه ما ذكره من انك لا تعطف
المبين على الخصص قلت وجهه ان بدل الكل الذي هو مبين يقدر
للمبدل منه واين بانه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض
الذي هو خصص لبعض ما بيتنا ولما للفظ واعلم ان باب الاول
ليس مرادا منه ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر واذا قال اراب
هذه اللغة قاما وقعد اخوك واعملوا احدهما فانه يضمرون
في الاخر ضمير اثنين يفصل بكل من الفعلين الخ ولكنها في احدهما
ضمير في الاخر علامة ولا يرد ما قالاه على ابي حيان فانا باحيان
منع واستدل على عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب ولا يصح
فلا لام هذا القياس لقيام الفارق وذلك لان الجامع راعى لفظ
للجمع باعتبار بعضها واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العرفي
رعايته ولا يكثر منه بل غالبه ان يراعى لفظها في الافراد والتثنية
وما استدل به من تجويز الزمخشري لما منعه ابو حيان لا يصح رد

عليه

عليه وكيف والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليه
كذا قاله الدماميني وراعى الشيخ يا نه وان لم يسمع الا ما لفظه جمع
فحقه ان يصوغ ما معناه فقط اجمع من يا بانا ولا اسبيه حول هذه
الواو وبان يجمع دون لفظه في الفاعل كما ان المسبب في حول التانيث
في الفعل بان يعني تانيث فاعله دون لفظه فسقط قول الدماميني
لم يرد ما قاله فان الى خر ما نحو وقول الدماميني واعتبار المعنى فيها
قليل الى اخره قد يقال هذا كله لا يمنع جواز مراعاة المعنى والدلالة
عليه بذكر علامته فول الكتول عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم
ملايكة بالليل وملايكة بالنهار هو ظاهر على رواية الحديث كذلك
لكن رواه البخاري وغيره ان لله ملايكة يتعاقبون فيكم الا فوه
فعلم الواو فيه ضمير ومعنى يتعاقبون تاتي طايفة عقب طايفة
ثم تعود الاولى عقب الثانية واعلم ان ابن مالك رحمه الله ذكر من هذه
اللغة بلغة يتعاقبون فيكم ملايكة ثم بيتا رواه الامام مالك رضي الله
عنه في الموطا من قول النبي صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة
بالليل وملايكة بالنهار والحديث وقد اكثر لكن ما لك في الاستدلال
بالاحاديث النبوية على اثبات الاحكام الشرعية وكثير عليه ابو حيان
وقال انما استدلاله من قلة لا يتم له لتطرق احتمال ان رواة بالمعنى
الذي يستدل به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به حجة وقد
جربت ذلك لبعض شيوخنا فيصوبه اي بما ذكر مما يعلم من ذلك بناء على
ان اليقين ليس بشرط يعتد به في الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية
وكنا ما يوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب
قاض في ذلك كله كاف ولا يخفى انه يخلص على الظن ان ذلك المنقول
المحتج به لم يسدل لان اهل عصر النقل لا سيما والتشديد في الضبط
والتحري في نقل الاحاديث شايع بين النقلة والمحدثين ومن يقول
منع جواز النقل بالمعنى انما هو عند عدم بعض العقلي الذي لا ينافي
لا ينافي وفرع نقضه لذلك تراهم يتحرون في الضبط ويشددون
مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فليتامل هذا الفضل من هذا كله انه لا
تبدل ولكن ينبغي احتمال التبدل فيتهيا رفع ما فيه نفي ولا تقدح في صحة
الاستدلال لانهم ان اختلفوا في جواز النقل بالمعنى فما هو فيما لم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بدون ولا كتبها ماء وزن وفصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه
من غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافا في
نقل الحديث بالمعنى أو هذا الخلاف لا اراه جاريا ولا اجراه لدى من
فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد أن يغير لفظ شيء من
كتاب مصنف ويثبت بدله لفظا آخر بمعناه فان ذلك تزوير وباطل
فيها من خرص لما كان عليه في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج
والمشقة وذلك معقود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب
انتهى كلام ابن الصلاح وتدوين الاحاديث والاخبار من اكثر الحوادث
وقع في الصدر الاول لفساد اللغة العربية حينئذ واليك
المبدلين على تقدير تبديلهم بسوغ الاحتياج به وغايته توفيد
صحة الاحتياج به بلفظ يضطر الاحتياج به فلا فرق بين الجميع في
حرمة الاستدلال الا ان يدعى ان المبدل اعلى تقدير الشذوذ لم يقع في
من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فلا حجة فيما ذكره
صحيحه والبعض لهم ذلك لا حجة للباقين من استدلالهم
المتقدم والله تعالى اعلم بالصواب قوله فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة قوله الثالث اي من احكام
الفاعل انه كان مؤنثا اي تأنيثا معنويا ام لفظيا بضابط قالت فاطمة
والمراد دون لفظا نحو قالت هند وسواء كان تحقيقي التأنيث او حكميه
وهو التأويل بتسمية مجازي التأنيث وما الشبيه التأنيث بإضافة الى
مؤنث وهو بتقدير الحذف ونحو قول بعضهم انه كان الخ اختيرها ويحمل
انهم انثوا على قائله فقالوا وليس الكتاب بصحيفة وهذا قليل ولا يغر
قسم التذكير وتقول مشى كما اهترت رماح تسفهت اعالها
وهو الرياح وهن المضاف فتقدير الحذف فكما ان الفعل المسند الى المضاف
المؤنث وهو الرياح مؤنث كذلك المضاف فيما بينه الا ترى ان صحة قولك
هنا تسفهت الرياح اعالها وكذا قوله ونشرق بالقول الذي قد
اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فلو قدرت حذف المضاف
الذي هو صدر واستقام الكلام فكما ذكرت قلت كما شرقت القناه

من

من الدم وخرج بهذا القيد نحو قولك قام غلام هند فلا يجوز اذ يقال في
قلت لان المضاف هنا غير مقدر الحذف فلم يرجع عامله تاء التأنيث لساكنة
ان كان فعلا ماضيا والحركة ان كان وصفا وانما فعلوا هذا الحاق الايذان
من اول الامر بتأنيث الفاعل قال الرضي علم انه انما جاز الحاق علامة
التأنيث المسند بمعنى ان المؤنث هو المسند اليه لان المسند الى الانفصال
الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الانفصال
من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل جزءا من اجزاء الفعل حتى
سكن اللام في ضربت لتوالي الحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة الا ترى انك لو وقعت الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان
ويضربون وتضربين فتأنيث الفعل لتأنيث فاعل مثل تثنيته الفاعل
وجمعه بحيث كررت الفعل مرتين او اكثر كقولك لحاج باحرسوا حاضربا
عنقها اي اضرب اضرب وقولك يدريا رجعوني اي رجعني رجعني
انتهى ويستثنى من الصفة التي تستوي فيها المذكر والمؤنث كفعيل
بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل وفاعل التفضيل تفضيل بساقط بابه
وخرج بالفعل الماضي والوصفة غيرهما وفي تفصيل ايها الظرف
والجار والمجرور واسم التفضيل وبعض احوال واسم الفعل خلاف لتحقيقها
علامة تأنيث ورد على المصنفة الا يتمين مذكر من مؤنثة نحو يغوث
فانه لا يؤنث واذا رئي مؤنثا كما ذكره الشيخ ابو حيان وذكر ايضا
انما فيه تا التأنيث واذا رئي مذكرا في التسهيل وبسادهما اي
تا التأنيث الساكنة في الرفع وعدمه تا مضارع الغائبة وتونث
التأنيث الحرفية انتهى حيث قلت قامت لهوما تقول لقوم للفوقيه
لهوما نحو تقوم هند وحيث انتهى لهوم تا التأنيث المذكور
انتفى هنا لهوم تا المضارع فتقول تطلع الشمس ويطلع الشمس
بالفوقيه والتحتية وتقوم اليوم هند ويقوم اليوم هند بهما
جميعا وتظهر ولا اثقل ايقاعها في المضارع قوله وهل رجع التسليم
او يشقع الجمع ثلث الاضافي والرسوم الدلائع فانه جعل الفعلان
مسندا الى ثلث والخبر الضمير هما والرواية فيهما بالياء التحتية
وتقول خرجن وخرجن هندات وتونث التأنيث الحرفية اعم
من العلامتين السابقتين من جهة انها تكون للماضي والمضارع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بخلاف تنبيل لاختصاص التاء المختوم بها بالماضي والمبدوء بها بالمضارع
واخص منهما من جهة انهما يكونان علامتين لتانيث الواحد والاثنتين
وما فوقهما وهي خاصية تمافوق الاثنين فعلى هذا يقال في هذه
بالنون وجوبا وفي هذه بالنون جوازا وفي اليوم الهندات
كذلك ما قام الا الهندات والاوطان لو قال تا المضارع فان من جملة
ما يشمل ذلك نحو يقوم الهندات ولا يخص فيه تا مضارع الغائبة
لان الفعل للغائبات وايضا فانه يقال ما قام الا انثى كما يقال
ما قامت الا انثى وليست التاء في ما قام القوم الا زيدا
البتة فالتاء تاء للمتانيث لا للخطاب بدليل الماضي والخاطب
لا يقال له غايب لكن افاد الدماميني ويوخذ من قوله ما قامت
الا انثى جواز ما قام الا هي لجواز التانيث مع فصل الضمير
بالا وقد صرح الشيخ خالد في شرح التوضيح بوجوب التذكير فيه وفيه
نظر وقد يقال الفاعل في مثلها تقوم الا انثى في الحقيقة هو موصوف
المحذوف وهو غايب لانه اسم ظاهر مجازي التانيث قال ذو الرمة
ومنه اي من مجازي التانيث اسم الجنس وانما سمي الجمع والجمع اي المكسر
كانه في معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي والتانيث فلذلك
جاز التانيث نحو كذبت قبلهم قوم نوح وقد تقدم الاعراف اورقت
الشجر والتذكير بجاوز قت الشجر وكذب بدل قومه وقال تشوقني
وقيام الرجال وجاء الهنود وانثى وقوله واسم الجمع الشيخ خالد بالمعنى
ثم قال وقيدنا اسم الجمع بالمعرى احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين
فانه لا يقال في قبلهم قال الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي انتهى
وفي شرح التسهيل للدماميني وما مع هذا الامور الثلثة كجمع
التكسير كرجال واسم الجمع كنسوة جمع المذكر بالالف والنون كطلحات
فالحذف للحسن انتهى وجزم السيوطي في النشاوي في الثالثة وفي اسم
الجنس كالنخل قال ومثله فاعل نعم وبئس وقوله لا يهتز في معنى الجماعة
والجماعة مونث مجازي اذ قلت يلزم على طرده هذه اللغة افراد ضمير
هذه الثلثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاء ولا
ذهبت ولا قعد ولا ورق ولا الرجال جاء ولا النساء من قلت
قال شيخنا الجماعة مفرد مونث فالقياس جمع في المعنى فيجوز

قضية هذا مراعاة اللفظ فيفرد ويونث فيونث الفعل اليه ومراعاة المعنى
فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجل قاموا ويجمع ويونث في نحو النسيا شل
انتهى ويشير الى اعتبار التانيث في الجماعة قول من قال اذ قوى يجمعوا
وينقص عند قوله الا بالجمع مع كل جمع مونث وانما لم يجب التانيث مع
المونث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية
به والثاني انه هذا المونث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على
المونث في جاءتني كتاب وندائي صيحته قوله والاول ارجح اي التانيث
ارجح وقرئ على ان التانيث ادرج السيوطي كما في الثالث في الكلام على عبارة
الكافية والذي في شرح التسهيل للدماميني ان الوجهين فيه على حد
سواء قوله الثانية ان يكون المونث حقيقيا التانيث وهو منفصل من
العامل بغير الا والا فانه يجب التانيث مع الفصل الا اذا الفعل بعد عن
الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تا
التانيث فرع لو سمعت بزيد فهل تجوز الوجهان مع الفصل او يتعين
التانيث رضعا للالتباس لم ار فيه شيئا ولا يبعد جواز الوجهين
فانا نذ صلح الالتباس لا يمنع في التانيث فان توقفا نذ فاعله
على التانيث واريد ذلك تعين التانيث لكن هذا الامر عارض
كذا قال الشيخ قوله وجوز خضب القاضي امراة الشاهد بنصب جبث
تركيبه التابع انه مسند الى امراة لوجود الفصل بالمفعول وبحاجبن
عصفورا ان الحذف في هذه الصورة ضعيف وقال ابن قولهم حضر القاضي
امراة شاذ لا يقاس عليه قال لان سيبويه حكاه انه ذلك في الواحد
من الحيوان قليلا ثم قال وهو في الادميين اقل فحضر القاضي امراة
قليل قليل وانما حسن ذلك في الجازي نحو قد كان لكم ايه قال الحسيف
في تعليقه تبع ابن عصفور والمبرد في اختصاص حضر القاضي امراة
بالشعر وتبعهما ابن مالك للزمخشري في اجازته في النثر قياسا على
والنحاس منعه في نحو القاضي هند البتة لان ليس المونث المذكر واجازه
في نحو حضر امراة لانه قد عرف الفرق بين العلم وغيره
انتهى قوله اولا يقتضي فهم ان الاجود في الفصل مع المونث الجازي
بطلع اليوم الشمس هو الحذف وهو ما صرح به الدماميني ثم
اختار اي التانيث خلافه فقال بعد قول التسهيل ولها قيل

مع الحقيقي المقيد اي عما تقدر من كونه ظاهرا غير مكسر ولا اسم جمع
ولا جنس اخوذ من تركها نحو ما قام الا هند اخوذ من حاضت
ما يريبك الا بنت في كل من المسئلتين من خلاف فقال المبرد يجوز
مع الفصل بغير الا خبر التانيث وقال عين الاخفش من النصبيين
لا يجوز مع الفصل الا على التذكير والصحيح جواز التذكير في الاولى
والتانيث في الثانية قليلا وعبارة المصنف تاتي مالك
تقتضي الجودة فيهما وليس كذلك واحترز بقوله مع الحقيقي المقيد
الفصول الاخر مما اذا كان الظاهر غير حقيقي التانيث نحو طلع اليوم
الشمس فترك العلامة احسن اظهار الفصل الحقيقي على غيره سواء
كان بالا او بغيرها على قرحاه موعظة من ربه وسئلت بكاية عن
قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة كيف جاءت على غير الاحسن علت
بجواز ان يكون في كان ضمير القصة والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدا
وخبر في محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه
من احسنية ترك العلامة في ضرورة المذكور والذي يظهر
لي خلاف ذلك فان الكلام بالعزيز قد ذكر فيه الاتيان بالعلامة
عند الاسناد الى الظاهر غير حقيقي التانيث فاشبه ما وقع فيه من ذلك
ما ينبغي على ما يتبين موضع القول تعالى فما بغت عشرة
عينا قوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقولك اذا اصابتهم مصيبة
قالوا انا لله وانا اليه راجعون وقولك تقطعت بهم الاسباب
لم يغير ذلك ووقع فيه ما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة
نحو حنين موضعا والتشبيه احد الاستعمالين دليل ارجحيته
فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن فتامل
لي هنا كلام اكثر مما مبني معنى وحاصل انه استقرا ما وقع من ذلك
في القران فوجده ما فيه اثبات العلامة اكثر مما فيه تركها فان كان
ما ذكره اولا في الحضور عن منقول الاعتماد على الجواب باذ كثره
الاتيان في القران لعله لاقتضا المحال اياها فتامل قول
ان يكون العامل ما ويشبه نحو نعمت المراة ونعم المراه قال في الاوضح
لان المراد بالمراة الجنس اي لا واحد معينة امدحوا الجنس
عموما ثم خصوصا من اراد وامدحه وفي بئس حضوا الجنس

عموما

عموما ثم خصوصا من اراد وامذمه وقال الشاطبي في قوله الناظم لان قصد
الجنس فيه بين فاذا قيل بعد هذا التعليل يقتضي بان كل مفرد حقيقي التانيث
اذا قصد به الجنس فيجوز فيه الوجهان قيل نعم قد يتوهم ذلك في كلامه
فيقال صارت المراة خيرا من الرجل وما انتهت كما ان قيه جنسه فان
قيل نعم من ذلك كما قامت امراه فانه في معنى ما قام احد من هذا الجنس
قيل له الانا مراة هنا ليس المراد بها الجنس وان توهم ذلك بل المراد واحدة
والعموم انما جاء من التاني لا من ارادة الجنس انتهى بالخم صادر وقال قيل
ذلك اذا قلت ما قامت امراة فخالد من التانيث بخلافه اذا قامت من امراة
فانت بالخيار لان مدخول من افاد معنى الجنس انتهى بمعناه وقال شيخ
شيخنا قد مر في بحث ال ان ال الجنسية اما لام الحقيقة وهي التي
لا تخلفها كل حقيقة والاخبار واما
لاستغراق الافراد وهي التي يخلفها كل حقيقة نحو ان الانسان لفي
خسر واما الاستغراق خصائص الجنس وهي التي يخلفها كل مخبر ومر
في بحث خبر المبتدا ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل فالثانية
هي المراد هنا انتهى ولا يتعين ذلك لجواز ان يراد بالعموم الصدق على
فيصح ان يكون المراد الاولى قوله ان يكون الفاعل جمعا لا يكفي ان يقيد
بالجمع في عبارته بالكسر لانه يصير الاستثناء الاتي منقطعا مع ان ان
فعل معنى الجماعة اي بالجماعة مؤنث مجازي وتقدم ما يرد على طرد هذا
العلم وجوابه وتقدم عن شرح التسهيل الدماميني ان الحذف في جمع
التكسير كرجال واسم الجمع كنسوة وجمع المذكر بالالف والتا العاقل وغيره
كطلحات وزيدات تانيثها بالتا ويل هو كون كل منهما جماعة
ولم يعتنوا التانيث الحقيقي الذي كان في المؤنث نحو قال النسوة لان
المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وليس
لك ان تقول التانيث في النساء والهنود حقيقي لان الحقيقي ما له
مرجع والفرق لاحاد والجمع لا للجمع وانت انما اسندت الفعل الى الجمع
لا الى الاحاد قوله ويستثنى من ذلك جمع التصحيح فانه يعلم بالجمع
مفردهما وذلك لان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اقتضت
التذكير مع من قام الزيدون والتانيث في هندات هندكن واستثنى
في التسهيل الجمع بالالف والتا اذا كان مفرده مذكرا عاقلا كان او غيره

كالطلحات والدريهمات فان له حكم الجارى التانيث لكن ذكر الدماميني ان
الجارى التانيث يجوز فيه الوجهان واما جمع المذكر فالمذكور فيه
الحسن وعبارة الشاطبي واما جمع المؤنث السالم فعلى ثلثة اقسام
احدها ان يكون للمذكر حقيقة او مجازا نحو الطلحات والحمامات
فجوازان الوجهين فيه ظاهر فوجه عد الحاق التا اعتبار سلامة
الواحد كما اعتبرت في جمع المذكر السالم ووجه الحاقها اعتبار لفظ
الجمع اذ هو مؤنث اللفظ فعومل معاملة مائاتينه لفظي والثالث يكون للمؤنث
الحقيقي التانيث نحو هندات والزينبات فظاهر اطلاق النظم
الى اخره لهنا كلام الشاطبي اذا علمت ذلك علمت ما يرد ما يرد
على المصنف فان نحو الطلحات والدريهمات والحمامات ليس له حكم
واحد من وجوب التذكير لما تقدم من جواز الوجهين ويرد على
المصنف نحو تركت الوايلون فانه من جمع التصحيح مع ان حكمه ليس حكم
واحد اذ حكم جواز الحاق العلامة وحكم واجب الامتناع على ما قرئ فتامله
كذا قال الدماميني وسيأتي ايضا ما يعلم منه ما يرد عليه واعلم
انه يتفرع على اعتبار التغليب كثيرا غير جمع المذكر السالم واعتبار
الوجهين في جمع التكسير اذكرا وعزم ما ذكرنا في الكافيه وكسر حقها
للفاضل الحلامي بقوله وضمين جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير
غير جمعي المذكر السالم فانهما اجمعوا سالما فان ضميرهم كواو لاخير
يقاتل الزيدون حاموا ولا يقال حامت فعلت لتاويل
الجماعة بنحو الرجال فعلت وفعلوا اي ضمير فعلوا يتعين الواو والنساء
والايام فعلت وفعلوا اي ضمير فعلوا يتعين الواو والنساء على
اي ضمير فعلت وفعلن الى اخره انتهى واعلم ان المتن يحمل التانيث
لضميره والظهر الحقيقي بالشرط الاخير واما قوله
غنى ابنتاى ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر
فضرورة ان قدر الفعل ماضيا واذ قدر مضارعا واصله تنقف
حذفت احدى التاءين كما قال الله تعالى فانذرتكم نارا تلظى

اى

اى تتلهب والاصل تتلظى اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت قلا
ضرورة وما ذكر من انه ضرورة اذ قدر الفعل ماضيا هو ما قاله ابن مالك
قال المصنف في الشرح في قوله غنى ابنتاى البيت ووهم ابن مالك
فجعله ماضيا من باب ولا ارض ابقل ابقالها وهذا حمل على الضرورة
من غير ضرورة انتهى وذلك لانه لا ضرورة تدعوا الى جعله غنى في البيت
كذلك فيجوز ان جعله مضارعا محذوفا من اول احد التاءين والحاصل ان
المثنى له حكم واحد وقوله ويقعود جات هندات بالتا لا غير كما تقعد جات
هند عقار الزيدون بترك التا لا غير كما تقعد في قام زيد هذا مذهب
البصريون وخالف الكوفيون في جمع التصحيح فانهم اجازوا فيهما
التذكير والتانيث فيذكر الفعل معهما على معنى الجمع ويؤنث على معنى
الجماعة فتقول قام الزيدون وقامت الزيدون وقالت الهندات
وقام الهندات وخالف الفارسي في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد
عن اصحابه البصريين بجواز الوجهين وواقفهم في وجوب تذكير الفعل مع
جمع التصحيح المذكر ولعل وجه الفرق عنده كثرة المذكر واخذ الكوفيون
والفارسي بنحو الا الذي استدبه بنوا اسرائيل اذ جاءتكم المومنات
فبكى بناتي نجوعن ورودحتي والطائعون الى اخر شذ عوا وقال لانه
انث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وهو بنوه وذكر الفعل مع جمع تصحيح
المؤنث وهو المومنات وبنات وبنجوهن بمعنى حرتهن وهو هل
مفعول الاجله وتبددوا تفرقوا وانهضوا واجيب بان البنين
والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وفضيته ان نحو جات الحبليات
يجوز فيه التذكير اذ ان نحو جاء المصطفون والقاضون يجوز فيه
التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعبد قال الشاطبي
وهنا نظر تانذ وهو ان جمع التكسير الذي اجازوا فيه الوجهين
فقط هو الذي كسر على بنية التكسير المذكورة في الوصف
الثاني من البنظم كفاعل وفعولة في جمع التكسير عند الخاء طلق
باطلا فتح فيطلق تارة على ما تكسر على تلك الامثلة كرجال فالجمال
وتارة على جمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد وغلبا وجاء
على شكل التكسير ولكن فيه شروطه كارضين وغرفين بين
ولا شكل انه بهذا المعنى لشاني مراد الناظم كما لا يخفى

سنون ومعنى سنون وسرت الاورون ومرّ الاورون وذهب الذرون
وذهبت الذرون وكذلك ما كان من هذا النحو يالات والتاء نحو
لدات حكم التاء معه التصغير ايضا ومن ذلك جعلوا الناظم بنون ونبات
فانهما لم يسلم فيهما بنا الواحد انما هي بعض اخص صفاته او قوله
لم يسلم فيهما بنا الواحد قال الشيخ خالد لان الاصل بنو احذفت
لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتا في التانيث قال الشيخ
وهو كقولك المشاطون في مولدات مشكل لانه يقتضي اعتبار اصل المفرد
فيلزم ان يكون في القاصعون والمصطفون وعدات في جمع عدة
وجهات في جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يبين
ان يبين في عدة سلامة مفرد فيها تتغير بتكمله في الجمع وينظر
هل تمثل الشاطون بلدات من المقرر عند القوم واجيب بانها بالتذكير
وحال المؤنثات للتفصيل بضمير المفعولة وهو الكاف وتقدم انه يجوز
مع اسم جمع التذكير او بان الاصل التسا للمؤنثات والتسا اسم جمع
يجوز معه التذكير فروعي حال الحذف وقال وبان الى في المؤنثات تعتبر
بالالات وهو اسم جمع واسم الجمع يجوز معه التذكير بل قال الشيخ خالد
ان اسم الجمع المبني يجوز معه التانيث قبل وفي هذه الاجوبة الثلثة
الاخيرة نظر لما الاول فلان الفصل بغير الا رجح فانه التانيث
وتركه مرجوح وقد اجتمعا لسبعة هنا على تركه فيلزم ان يكون قد
قد اجتمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فقد انه يلزم منه حذف
الفاعل وانه لا يقول به قد يحسن منه ارتكابه ويجاب
بان الحذف من غير قيام شيء مقامه والصفة هنا قامت
مقام الموصوف واما الثالث فلان الة نحو المؤمن والكافي لعرفة
لا موصولة للون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد ويجاب
بان المراد من المؤمنات من حدث هن الايمان وتجدد فيكون
الف فيها موصولة وقولي المؤنث الحقيقي التانيث الذي ليس معصولا
ولا واقعا بعد نفي او بشرط المؤنث الظاهر بقرينة ما يأتي فخرج
الذي ليس معصولا هو من العامل شيء ولا حاجة للتقييد بغير مكسر
ولا اسم جمع ولا جنس لان كل ذلك من مجازي التانيث والحقيقي تمالة
فرجح كما اشار الى ذلك المصنف ولا حاجة الى استثنا بعضهم

فاعل

فاعل كفى المؤنث فانه لا يوصف نحو كفى هند فان الجار والمجرور فاعل والباء زايدة
لانه لم يتصل بالفعل المتصل بالباء وانظر ما تلزم التاني فعلما ذا
عطف عليه مذكر نحو قامت هند وزيد ونحو هند قامت هي وزيد
هذا الوجوب بحالة اعتبارا بالفاعل دون المعطوف ويظهر اي
البرزم بحالة ينوسل به بعض العرب قال قلما ترى وجود ذي لا ينفاس
فيقتصر فيه على ما سمع وخرج الفصول كان كان الفاصل غير الجار
الوجهان كما تقدم وان كان الفاصل الا فمنيلي قريبا والواقع
بعد نعم وبئس تقدم الكلام عليه قوله ان يكون غير استثنا اي ان
يكون الفاعل ضمير استثنا فحمل لان المراد بالمتصل ما لم ينفصل
من العامل اي لم يقم بينه وبينه فاصل من لفظه الا او غيرها
سواء كان متصلا اي لا يمكن ان يبتدئ به النطق او منفصلا اي يمكن
وان يراد بالمتصل المتصل اصطلاحا وهو ما يمكن ان يبتدئ به النطق
ويظهر ثمرة الاحتمالين في نحو غلام هند تقول هي معه وقضية الاحتمال
الثاني خروج الضمير المنفصل مطلقا سواء انفصل من الفعل
بالا نحو ما قام الا هي او لا نحو غلام هند حضرت هي معه وصرح الشيخ
خالد بدخول المنفصل الا بانه يجب التذكير بحذف التا فتحصل ان وجوب
التذكير مبني على وجوبه في نحو ما قام الا هند بناء على قول الاخفش
الذي مشى عليه المصنف هنا على ما دل عليه كلامه هناك من جواز
الوجهين فيجوز هنا الوجهان ايضا بدليل وجوب التانيث اذا كان الفاعل ضميرا
متصلا مجازي التانيث بخلافه اذا كان ظاهرا كذلك وفي نظر في
التسهيل للدماميني ما يفيد جواز الوجهين فلا وجه للفرق بينهما
واما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا
منتظرا اذ يجوز ان يقال هند ابوها والشمس طالعة فيهما قرينة ما يمنع
الضمير المنفصل المستتر لانه من قسم المتصل هند قامت وقامت
وضمير الاثنين نحو هندان قامتا فلو اشكل الحال ذلك ان كان
الفعل ماضيا غلا فرق المضارع نحو قول المرأة اقوام وضم الخاطبة
مع الماضي والمتكلم مع الماضي والمضارع مع انه لا يجب تانيث
الفعل مع ذلك بل لا يجوز بل لا يمكن فيبقى ان يستثنى من ذلك من كلام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما تقدم ويشكل ايضا الضمير في نحو قمن مع ان حكمه حكم ضمير المتكلم قوله
ولكنهم راعوا فيه تذكير التاء التي هو مما نص عليه الاخفش واوجب
التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند وجوز ابن مالك التانيث مع
الفصل الا في النثر نظرا للظاهر لكن على قلة وهو مما صرح به المرادي
فقال وبعضهم لم يجز شيئا مع الفصل الا الا في الضرورة والصحيح
جوازه في النثر على قلة انتهى وجرى عليه المصنف في اسند ورفع
عواين كانت الاصحة ووجه ما جوزه ابن مالك ان يقدر الفاعل المجرور
من غير عاما المستثنى وغيره كما اخذه في المثال المذكور وقال المصنف في شرح
اسند ويجوز التانيث باعتبار ظاهر اللفظ وقضية التفاصيل
المذكور ان الفصل بغير الا من ادوات الاستثناء كالفصل بها لا لانه
ان غير امثلا امد كر لانه تكتسب التانيث من المضاف اليه فليتامل
وما ذكر من النظر للظاهر هو هو قول صاحب المفتاح قال المولى سعد
الدين في المطول وفيه اشكال وهو انه اذا قرع العامل الواحد بعد الاتيان
حذف المستثنى منه فالضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال التانيث
الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والاتكليف يسند
المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة
هو ذلك المقدار العام وهو مبين مذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه
كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ملخص عليه
وبقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا فبمفازة من تراهما ليا
فان فاعل تحسبن عايد الى محاسب لا مستتر محذوف الفاعل فعلى مذهبه
يكون هذا مثلا فيما قام الا هند بد لا من الضمير العايد الى احد
الترم في هذا القسم لابدال ولم يجوز البصريون لاستقلال المستثنى
منه من اللفظ بالكلية ولا اقتصار على الضمير العايد الى ما ليس في
اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى انتهى وقوله على مذهبه يكون
هذا الى آخره رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول
السكاكي بالنظر الى ظاهر اللفظ بالنسبة عنه اذ على تقدير الابدال
الفعل في الظاهر مسند الى المؤنث المذكور بعد الا لكنه يؤنث للنظر
اليه وقد تكلف بعضهم في دفعه بان معنى الكلام اثبات الضمير

العايد

الى ذلك العايد بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند الى ظاهر
والابدال غير مبني على الظاهر قال فتوجيها النظر الى ظاهر اللفظ بالقيام
الظاهر معمول اضافي واخفى ان كلامه المصنف على خلاف قوله لان مذهب
المصنف ان الفاعل على حذف لا مستتر واعلم ان هذا البدل قوي باب
الاستثناء مخالف سايرا بدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير
العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض واغلبيته في بدل الكل
للفصل بغيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الانتقال فيها
مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب
الاتفاق في غير ما يا الاستثناء قوله وهو مذكور وجيز ان يكون علما شاملا
للمستثنى وغيره من افراد جنس واحد قوله وهذا احد المواطن الاربعة
الذي يطرد فيها حذف الفاعل قد ينظر في استثناء بها يادة في هذه الصورة
ما يسد مسد الفاعل والكلام في حذف الفاعل فحسبان يترك ولا يقصد
وهذا لم يستثنها ابن مالك في التسهيل وظاهر كلامه الحصر في
المواطن الاربعة وبه صرح المصرفي الممثل بقوله وعيتبع الحذف بغير من
ولكن ينبغي ان الفاعل الحذوف لعلة تقريبية نحو ما قام الا هند ونحو ما قام ضمير
لمخاطب وجماعة الذكور حذفا لتقا الساكنين وكذا الفاعل في نحو
اضربا القوم يا زيدان واضربوا القوم يا زيدون واضربي القوم يا هند
حذفا لالغو الواو والياء لتقا الساكنين وعما احذف في نحو
فعل مثل هو لئن قمت جوابا لمن قال ما قام زيد اجابا نعم قام زيد وهذا من
الحروف التي يجيء في متعلقها استثناها ابن مالك في سلك المنظوم
وفي التسهيل ضمائر فيه ولا يحذف الفاعل لانه رافعه المدلول عليه
انتهى وقد نقضها ابن الحاجب وينتقض عا صرح به المصنف
في تعليقه بقوله فيما جمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانما يكون واحدا
واما قولهم تتاقفها رجل فاصله تلقفها الناس رجلا رجلا فهما
ذا الاصل مضمونان على الحالة خلو الاول فالاول فحذف الفاعل
واقيها مقامه فلما اقيما مقام شيء واحد جعلا كالشيء الواحد فاتعاطفا
وصار دفعهما كانه دفع واحد ان رجل رجل بمنزلة قولك الناس
مصلين ونظيره هذا حاجتي فانها لما كانا معا من استتبع
عطفهما وكان رفعهما كرفع واحد وكان الضمير فيهما انتهى وعا هذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيقال يجوز حذف الفاعل اذا اقام مقامه حالان للتفصيل ويأتي فيه
النظر السابق وفي نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام
وقعد الا انت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف فالتقدير ما قام
الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا انت وما قعد الا انت وما اراده
بعضهم من انه من باب التنازع مردود عاقال ابن الحاجب من انه
لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان
الى الفاعل فيقال ما قاما الا ما ضربت والزم الا انت ما ضربوا كرمت
الا انت وحينئذ ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عند
الذكور بعدهما والمقصود جمعهما فيهما اذا كان مثل هذا التركيب
يحوج الى الحذف لتحتم او اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله
فيكون القول باستناع الحذف في غير ما استثنى كما صنع المصنف
في المتن مستندا كما وقد حاول بعضهم الجواب عن ذلك فقال
المتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى لما حذفه لفظا ووجوده في
فلا استناع فيه وهل كذلك فان الا انت مثلا فاعل بهما معنى
وان كان من حيث اللفظ لاحدهما ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف
لكنا نقول قوله وثانيهما فاعل المصدر واما جاز حذف فاعل المصدر
ومفعوله ووجب ذكر فاعل الفعل لان نسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانه يحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم الا لاجل الحدث
فاتهم ذلك واحفظه وقال بعضهم السبب في عدم جواز حذف الفاعل
يشبه امتزاج الفاعل بالفعل وكثرة له منه منزلة الجزء من الكلمة
ذكره واحد فيما هو كالجزء منها غلاف الفاعل مع المصدر وبعضهم
لم يستثن من قولهم لا يجوز حذف الفاعل واعتمد عنده اما عن فاعل
المصدر فان المصدر قد ينزل منزلة الفعل وليس له فاعل لا لفظا
ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل الامر
بما يحذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا
فهو باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت
واكرمت زيدا امتزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم
اقتضاء المفعول دلزومه وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم
زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما مثل ما قام وما اكرم الا انا

فبانه

لامعتقد البيان وما دون من الفاعل ما استتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستثناء
خلافا لظاهر قوله والاصل ان يلي عامله وما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
انعم عيش ما بقي وهو نزر خلافا فيه ترجيحا بالفاعل احد الوجوب اوه ونه
شبا حبث وجوب تقدم الفاعل اوله اصل تحت الاصل او الاصل معنى الاول
الصرف المشغل عن الوجوب شبه حمله عديل للاصل وعلى الاول تقتضيه
كلام للصواب ما قاله وهو الاصل سواء كان واجبا ام جائزا ويقع في كلام
بعضهم ان الاصل مجموع الجواز لكن لا يخفى انه خلاف ذلك وانه
الموافق للاصل اعلاه وفي الراجح ان نحو عامل اي يتبع بعده حقيقة او حكما
كل في الفاعل المستتر فان البعدية هنا احليه كوجوده قوله الفعل والفاعل
كالكلمة الواحدة تقتضيهما ان يتصلا الى ما ينبغي ان يكونا عليه ذلك
وحق المفعول ان يكون الاصل في كل منهما الانفصال كما ذهب اليه ابن جني
والاخفش لشدة اقتضاء المفعول به كالفاعل واي منهما بعد الفعل بعد
الفعل فقد عدل عن مكانه وبنيته بحسب فعله ولذلك حان عندها
ماسيأتي من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون
متصلا بالفعل كانهما تفصل فتقدمه وتاخره اخر ضرورة فهو متقدم
رتبة وان تاخر لفظا وهذا المفعول الذي فكره يحتمل ان يريد به
المفعول به وحده ويحتمل ان يريد به العموم فيدخل فيه قوله وقد يتاخر
الفاعل عن المفعول وتحت قوله وبحسب ذلك نحو ضرب زيدا عمرا وضرب
عمرا ان يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك المفعول المطلق
والمفعول فيه والمفعول من اجله لكن قد يمتنع خلاف الاصل في بعضها
كالمفعول معه كما سياتي وذلك لا يقدح في صحة هذه الكلية الا ان
الاحتمال الاول هو المشهور والظاهر انه مقصود للمصنف لغيره
هنا قوله وورث سليمان داود سليمان فاعل اتصل بفعله وداود
مفعوله الذي بعدهما قوله اجاز الخلافة وكانت له قدرا كما الذي به موسى
على قومه فاعل ضمير المصدر وح وقدرا اي مقدرة من غير سعي او وعي
وقال ابن عصفور في شرح المحرر ولية ويحتمل ان تكون او قيل للمثل لانه
مثل هل الحمد وح نال الخلافة فلما اراد ها وطلبها او قدرت له من
غير طلب اعتناء من الله به والبيت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز وقبله
اصبحت للمنبر المعمور مجلسه زينا وراين كتاب الملك والمجد

وقليل

وقابل الذي جر بين الحقيقي والخلافة بالنصب مفعول جاور وفي الخلافة
اذ كانت له قدرا واذ ظرف معمول جاز وكانت اي الخلافة له اي لعمر قدرا
اي مقدوره والكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب على انها صفة
لمصدر محذوف والتقدير جاز الخلافة اتيانا كاتيان موسى بن عمران
على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام ربه عز وجل وربه بالنصب على
المفعولية وليس فيها ما يمنع قبل الذكر لان الفاعل مقدر رتبة وفيه شاهد
حيث تقدم المفعول على الفاعل قوله والواجب كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه ضابط ذلك ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى يوم لا تنفع الظا
معذرتهم فيجب تاخير الفاعل والا في المفعول للتقدم على الفعل والتوسط
بينه وبين الفعل قال الرضي وكذا ان يجب تاخير الفاعل او اتصل ضمير المفعول
بصلة الفاعل وصفته نحو ضرب غلامه الذي ضرب زيدا الذي ضربه غلامه واكرم هند ارجل
ضربها هكذا قيل ولو قيل يجوز اكرم رجل هندا ضربها الجائي لان الفصل
بين الوصف والموصوف بالجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين انتهى ولا يجيز اكثر
النحويين اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدمه الفاعل لغير ضرورة
الشجرة لا تثمر ولا تاتي بثمر ولا اجاز فيهما الاخفش وابن جني والطوال الوبن
مالك في التسهيل وقال المصنف في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر
فقط وبقي ما لو كان الفاعل مضافا الى ضمير يعود الى ما اضيف اليه المفعول
وقد ذكره ابن مالك في شرح الكافية فقال لو كان الفاعل مضافا الى ضمير
يعود الى ما اضيف اليه المفعول نحو ساعيد هند بعلها لم يجز تقديم الفاعل
لانه لو قدم لعاد على موخر لفظا ورتبة مع عدم تعلق به وشدة الحاجة
الى العايد عليه فلو علمت العلم بان ذا رغبت عبد هند وبضمت
بعلها وقد منته جاز في راي قوم دون قوم ممن اجاز قال الماعا والضمير
عايدا اضيف اليه الفاعل والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد كان
بمنزلة عود الضمير الى الفاعل وتقديم ضمير عايد الى الفاعل في غاية من
الحسن وتقديم ضمير ما هو الفاعل الشيء واحد جدير ان يكون له
حظ من الحسن ومن ثم لم يجز نظر الذي اخاه مفسر الضمير لفظا ورتبة
مع عدم تعلق الفعل به فمنع انتهى قوله وكذلك مخبر بقوله ويجب
تاخير الفاعل وتقديم المفعول فيه والمراد بنحو لذلك ان يكون المفعول

صغيرا مستقلا والفاعل اسما ظاهرا جامدا فيما اذا كان المفعول ضميرا منفصلا
فانه اذا كان محصورا فيه نحو ما ضرب زيدا الا اياك وجب تاخيره ومما
يجب فيه تاخيره ما اذا كان محصورا فيه بانما او بالا عند غير الكسائي نحو انما
ضرب غلام زيدا وما ضرب عمرا الا زيد ونحو انما يخشى الله من عباده العلما
قوله وقد يجب تاخير المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى اي مما يخشى
فيلتبس الفاعل بالمفعول وحقيقة اللبس بان ينتفي فيهما حقيقة
احدهما الاعرابية اللفظية بان كانا معربين بما تقدر بهما او كانا مبنيين
او كان احدهما مبنيا والاخر معربا تقديريا نحو ضرب موسى هذا او كانت
احدهما تقديرية نحو ضرب موسى فانه لا التباس لان الالف تنوب عن الضمة
ايضا فظنية كانت ومعنوية وما ذكره من وجوب تاخير المفعول
وتقديم الفاعل قال ابو بكر ابن السراج والمتاخرون كالخوفي وابن
عصفور وابو موسى الجزولي وهو الصحيح وخالفهم ابن الحاج في نقده على الجزولي
فقال لا موجب في كتاب سيبويه لذلك من هذا الغرض الى آخره
بجوز كل من الاسمين في نحو ضرب موسى عيسى ان يكون فاعلا وان
مفعولا لاحتمال ان الضرب يجيء من الصغير الى الكبير وعكسه على حد سواء
وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فيما فيه من غرض وبانه يجوز ضرب احدهما
الاخر اي لفائدة ضرب احدهما الاخر من غير تعيينه وبان تاخير البيان
لوقت الحاجة جائز عقلا ولا نعاق وشوعا على الاصح اي فلا يمتنع ان
يتكلم بالمجمل وينتظر البيان الى وقت الحاجة كالمختار ومنقادا فانهما
يجملان ان لم يتردد ذهنا بين اسم الفاعل واسم المفعول بتقلب عينهما
المكسور او المفتوحة الغار وبان الزجاج نقل انه لا خلاف فانه
يجوز في نحو قاذا لت تلك عواسم كون تلك اسمها وعواسم الحائر
وبالعكس وهذا النقل ضعيف لا يعتد به وما احق ما علله
لا يسلم للمفعول عليه اما قوله ان سيبويه لم يذكر في كتابه شيئا
من هذه الاغراض الواهية فلان عدم ذكر سيبويه لها وقولا يصح
الاحتجاج به لانه لا ينافيه وغاية الامر انه سكت عنه ولو عرض
عليه لقبله ودعوى انه قائل لا غراض واهية ممنوعة واما مسئلة
تصغير عمرو وعلم عمرو فمن قبيل الاجمال لا من قبيل الالتباس فان ذلك
منشاه الاشتباه والاجمال وهوان لا ينفع دلالة اللفظ بالالتباس

وهو

وهو ان ينتبا دون من اللفظ خلاف المراد وما عن فيه من قبيل اللبس
اذ لو جوز تقديم المفعول مع خفاء الاعراب وعدم القرينة
لتبادر ان الاول هو الفاعل والثاني هو المفعول لانه الاصل
والاصل هو المتبادر والاحتمال غير مخدوش لان الامر في عدم الفهم
من اللفظ لانه لا يسبق الذهن فيه الى شيء لا المراد ولا غيره بخلاف
اللبس فانه وان تبادر غاية الامر غير المراد غاية الضرر للوقوع في الخطا لان في الالتباس
ليسبق الذهن الى احدهما وبذلك يظهر سقوط قوله وبان الاجمال
من مقاصد العقلاء وما بعده لان ما عن فيه ليس من قبيل الاجمال
والذي من مقاصد العقلاء هو الاجمال لا اللبس بل الذي من مقاصدهم
الاخبار عن اللبس واما قوله وبان تاخير البيان لوقت الحاجة
جائز فمسقوط ظاهر مما تقرر لان الذي يجوز تاخيره الى وقت
الحاجة تبيان المجمل لا تبيان الالتباس واما ما نقله عن الزجاج
فجوابه ان ابن مالك وبين وافقه لا يسلمون للزجاج ما نقله
لان ابن مالك صرح في شرح التسهيل بوجوب وصل الفعل بمرفوعه
لتخفيف المناسبة بالمنصوب وقال في شرحه وعبرت بالمرفوع
ليدخل الفاعل واسم كان واي واخواتها كما هو ظاهر وبهذا اعتبر ابو حيان
في شرحه قوله واسم كان واخواتها واذا كان ابن مالك وسوا فقوه بوجوب
تقديم الاسم على الخبر في باب كان واخواتها الذي منها وقال عند حروف
الاستثناء ومنهم قطعا لا يسلمون ما نقله الزجاج لانه من جملة باب
كان واخواتها وفيه التباس المرفوع بالمنصوب والله تعالى
اعلم واما قول المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين
ان لا يجوز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل
بالمفعول ليس كالتباس اسم كان بخبرها وذلك واضح انتهى
فلا ينفع في كلام ابن مالك وموافقيه لانه لا يفرق بين الاسم
والخبر وبين الفاعل والمفعول ويؤيد منع ما نقله الزجاج
ان النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدا في غير البيت الذي انشده
لالتباس وذلك مما انا نسلم وبانه يقع التباس ونسلم ولكن لا نظهر
الفرق بينهما اذ لا يظهر اثر في العرف ووجه الوضوح الذي قاله
المرادي انه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيها اختلاف معنى لان كلا منها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هو الآخر خلافا لمن قيد فيه قوله ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكثرى
موسى اذ لا شك ان الكبرى مرضعة الصغرى مرضعة قديمة او اخيرة
وان موسى اكل الكثرى ما كولة قديمة او اخيرة والعقل يدرك ذلك
ويصدق به قوله مرت موسى بسلمى الخ قرينة فيها تصال علامة الفاعل
المؤنث بالفعل فان قلت الامر لا يدل على الوضع والتاء موضوعة لتانيث
المسند اليه فكيف تكون قرينة للفعلية قلت يمكن ان يقال التاء موضوعة
لتانيث المسند اليه لا لتانيث المسند اليه بخصوصه قليتامل واحتمال
ان موسى يتاول من المذكر الى المؤنث فلا يدل التاء على فاعليه احدهما
بخصوصه قليتامل واحتمال ان موسى يتاول من المذكر الى المؤنث فلا يدل
التاء على فاعليه احدهما بخصوصه احتمال ناء ولا يلتفت اليه لا يعول
عليه فلو ضرب موسى العاقل عيسى يعرف من القرائن اللفظيه
او الاعراب الظاهر في تابع احدهما وتونه تابعا مقطوعا خلاف الظاهر
ومما يجب اضافته تقديم الفاعل وتاخير المفعول ان يكون المفعول
محصورا فيه بانما نحو انما ضرب زيدا عمرا او انما وجب تقديم الفاعل
على المفعول لانه لو اخر انقلب المعنى المراد وذلك لان معنى انما ضرب
زيد عمرا الحصار ضرب زيد على عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص
اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وما قيل مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر قال ابن امتانة في رسالته بنصب الفصل على
افراد مولانا عبد الغفور بحمده الله بمغفرته هذا ظاهر في المثال
المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ضرب
احدا الا زيدا زيد لذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له انتهى قال المولى ناصح الملة والدين قلت فيما كان الفاعل
عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل
على عمومه كما لا يخفى كذب حصر ضاربيه كل احد في زيد والكواذب
الظاهرة الكذب مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية
لانهم مما يلتفت اليه اهل اللغة ولا يكاد يخلو تهافت وتضيع
فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ضارب احد من الجماعة المختصة
التي يخصص بتاء الاخبار والعام به حينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا

للغير

للغير وانما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع
فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور
الا يوسف لا يخفى على بقال الحصر حاله القيه الله تعالى في يوسف مع جواز
ان يكون يوسف مخلوقا لغير الله تعالى فتحت بابا للنقض يلجى فتحه الاشارة
متسلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا للفاعل
اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور
يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول لهذا
الفاعل مفعولا لهذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي في حق خصوص
المادة فلا ينافي دعوى الجواز الى هنا كلام العصام رحمه الله تعالى
قوله كذلك لا يجوز ان يتقدم عليه وعلى الفعل من مرجح بامتناع تقديم
المفعول في هذه الصورة على الفعل الرضوي في الحقيد فان قيل حصول
اللبس لو وجب تقديم الفاعل على المفعول بل يوجب اما تقدمه
على العامل ولا لبس لان الفاعل لا يتم لا بتقدمه او تاخره عن الفاعل
ولا لبس ايضا قيل لا نسلم قلنا لان المفعول اذا تقدم بلبس لان
فهو وان حصل بتقدمه التباسه بالفاعل لكنه يحصل منه التباس
بشيء اخر وهو المبتدا فالالتباس حاصل فيجب التاخير انتهى وفيه
الالتباس الفاعل بالمفعول قوله ليلا يتوهم انه مبتدا وان الفعل
محمل الضمير وان موسى مفعول اي ودع ذلك مجلس المراد واعلم ان مسايل
اللبس ست عشرة مسالة لان الفاعل والمفعول اما ان يكونا موصوفين
او اسمي اشارة او مضافين الى ياء المتكلم او مقصورين فاذا اخذت
كل واحد مع الثلاثة تحصل الست عشرة فتقول ضرب الذي قام الذي
اكل او هذا او غلامي وعيسى وتقول ضرب موسى عيسى او الذي قام
او غلامي وعيسى وتقول ضرب ابني غلامي او هذا او عيسى تقول
فايا ما مفعول لتدعوا تقدم وفيه بحث لان المفعول اياما وما صلة
قوله وتدعوا الخ وهو ضربه فكل منهما عامل في عامله من جهتين
مختلفتين وفي كلاهما الصدر بما اضيف الى اسم استفهام نحو غلام
ايهم ضربت واسم شرط نحو غلام من تضربه اضربه قوله ان يكون اسما
معربا بالالف والالف اولى من قول بعضهم ان يكون مقرونا بالالف والالف
لانه لا ينافي ان يكون الالف والالف والتخويع انهما مقرونان بالالف والالف

لكنها ليست للمقربين قوله وبعضا فالماضية الى كقوله تعالى ولنعم
دار المتقين فليس مسوغ المنكرين ان قلت اسم المتقين جمع متقى والمتقى
جمع متقين واللام في اسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عنده قيد للماضي
فكان التقييل اعلى مذهبه قلت الحال الى اغا هو في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الحدوث لا نهم يقولون انهم فعل فيه وزوال الاسم وهذا يعمل اذا كان
بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو الموتمن والكاهن والحايك
والضايغ والمتقى فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
نعم بقي كلامهم الكشاف والمفتاح يقتضي ان ذلك في غير موضع لا يقال
انما توجب للسؤال حتى تحتاج الى الجواب لان المصنف يقول مضافا
للمعرف بال وانما قال ما قبل ذلك صادق بكونه للمعرفة وكونها
اسما موصولا لانا نقول لو كانت اسما موصولا لم تكن الاضافة
لما فيه الى المفس اذ لا يخفى ولو قال مضافا قابلا لكان اولى
فانه لا يلقى ان يكون مضافا الى الله والذي على الصحيح وهما عرفتان
بل لكنها ليست للتعريف نعم قال في شرح التسهيل لا ينبغي ان يمتنع
في الذي وقد يكون مضافا فالما فيه الحق نعم ابن احمد القوم ربيش ان
غلام الرجل وقد يجعل هذه وما تحلق في كلامهم المصنف بل يجعل الملغى
او مضافا فالما هي فيه الهو الغالب كما قال المرادي فقد جعلي الاخفش ان
ناسا من العرب يقولون ينعم النكرة مفرده ومضافة نحو نعم
رجلا زيد ونعم جليس قوم هم وجاز الحق ان يكون علما كقوله
عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا وتحوه
مما توهم ظاهره ان الفاعل لهم او مضافا الى علم بشرا ذا سور وعلى جعل
ذلك هو المحضور والفاعل ضمير حذف مفسره وقد ذكر من ان المرفوع
بعد نعم وبيس فاعل اغا هو عند القايل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما
فالصلة جملة او سبط ينبغي ان يكون تابعا للنعم اما بدلا او عطف
بيان ونعم اسم يراد به المدح اي الممدوح وتقدم الكلام عليه
في نعت الفعل فلا ومفسر استثنا امفسرا بنكرة منصوبة تفده
على التمييز فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه
ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه الحديث اما ان قال
ثم يجيء احدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين امراته قلا فيدنيه

منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز المذكور واجيب المخصوص قلت خرج الحديث
على ان يكون فاعل نعم ضمير استتر افيها مميزا مستكرة محذوفة يدل عليها
السياق اي نعم فاتكا او نعم شطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره
فحذف التمييز قوله عليه الصلاة والسلام من توضا يوم الجمعة فبها
ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن في المصنف في بعضه
ان حذف التمييز شاذ في باب نعم وشرط هذا التمييز ان يكون موفرا عن الضمير
فلا يقدره على نعم وبيس وستقدم على المخصوص لا مؤخرا عنه عند
البصريين وقولهم نعم رجلا زيد ومطابقا للمخصوص بالمدح والذم
افرادا وتذكيرا وضدهما وقابلا الال فلا يعين عثل او غير واي واضل التفضيل
لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وهذا يشكل
بخير نعما هي فانه ما فيه تعين عند الاكثر معها نهالا تقبل الا الا ان يقال
حذف تحملها يقبل الا وعبر ابو حيان عن ذلك باه يكون معينا للنوع
الذي قصد به للمدح والذم واه لا يكون فيه معنى المفاضلة وشرطه
ايضا ان يكون نكرة عامة فلا يجوز نعم شمس هذا اليوم اهل الشمس لانها
معرفة في الوجود ويجوز نعم سمسا شمس هذا اليوم قال ابو حيان
ولا يشترط نسالة بنعم على الصحيح وفي ارضوه ما تبين هذا التفسير
فذهب الجرجاني الى لزوم افراده والظاهر انه وهم بل يجب مطابقته
لما تقصد عند اهل البصريين اما اهل الكوفة فانهم لفظا يقولون بالضمير
غيره في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما اهل البصرة فلانهم
لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير فيها اللبس اذا قصدا لمثنى
والمجموع انتهى وحكم هذا الضمير عند البصريين انه لا يبرز في تثنية ولا جمع
فان قيل حكى الكسائي نعما رجلين وبعوا رجالا قلنا الجواب ان هذه
وامثاله قليل شاذ روتنحو معاملة النا اذا فسر بمونث ذكره في شرح التسهيل
ومنع ابن ابي الربيع وجوز حفظا باه امرين وبوبذا الاول قوله فيها
ونعمت ونص سيبويه على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه وصحح بعضهم
الجواز واختاره ابن عصفور وفي التسهيل لانه غالبا وعلى قلة
والعلم بالتمييز اغنى عنه في بها ونعمت فلذا يذكر الثاني قوله واعرابه
مبتدا والجملة قبله خبره هو الصحيح وقيل خبره محذوف المبتدا قال
ابن الباذش لا يجيز سيبويه ان يكون المخصوص بالمدح والذم

الاسناد او لجواز كونه خبر لجماعة منهم السيرافي وابو علي قال في شرح
التسهيل وذا لا وجه لما يعني قول سيبويه عندي متعين لصحته في المعنى
وسلامته من مخالفة اصل تخالف الثاني فانه يلزم منه ان ينصب
لدخول كاد عليه واجاز الثالث وهم منهم ابن عصفور وقال في شرح
التسهيل هو غير صحيح لان حذف الخافض لا ظهر ولم يجد حتى الزم حذفه
الا وهو محل مشغول بشيء يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص
بدل من الفاعل وهو باطل لانه لا ظهر وليس البدل بلا ظهر ولانه لا يصلح للبيانية
العامل قوله والرابط بينهما بينهما العموم الذي في الالف واللام ظاهر
فان ال للاستغراق ويصح ان يجاب بانه على القول بان ال للجنس ومراده بالعموم
صدق ما فيه ال عليه وقيل الرابط ان الرجل هو المبتدا في المعنى فلم يحتج
الخبر الى رابط لانه جزء الجملة اذا المخبر بالمبتدا في المعنى فاغنى المبتدا
كما لو كانت الجملة هي المخبر به معنى وقال الرابط قول ثالث ان الكلام
محمول على ظاهره لان معنى قولك زيد نعم الرجل زيد هو الرجل الكامل
او الرجل كل الرجل او الممدوح ونحو ذلك فان الرجل بهذا المعنى
جميع الجنس اي لا شخص المتعددة وانما مدلوله ما في ذهنك من
تصور حقيقة الرجل الذي يطلق على اشخاص كثيرة لا ان الاشخاص
بعينها هي المفهوم بعينه لدا عن المشاطي كثير ويجوز بالاجماع
ان تقدم على الفعل والفاعل الى الجزء الاخير الا فصح وقد يتقدم
المخصوص ضمير متعين كونه مبتدا نحو زيد نعم الرجل وقد يتقدم ما يشعر
به فصحة نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد فهو باب
الثاني عن الفاعل باب يعرف التنوين ويعبر عنه بباب النائب عن
الفاعل ويعبر عنه ايضا بمفعول ما لم يسم فاعله وقال في شرح التشذور
والعبادة الاولى وفي من العبارة الثانية انها صادقة على المفعول الثاني
من باب اعطى نحو اعطي زيد درهما فانه مفعول لشيء لم يسم فاعله وذكر
في المغني لبيان الاولوية وجهين غير هذين احدهما انه احصر
والثاني انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاحصر
وقد يقال ان العبارة الثانية اولى لان الفعل انما يكون اسند لما
حقيقة اذا اسند الى المفعول به اما اذا اسند الى المفعول به اما اذا
الجر فلا يكون الاسناد حقيقة وعلى هذا فالعبارة الثانية

مشتمل

مشتمل على المقصود ولما صدقها على المفعول الثاني من باب اعطى فذ فرع
بان الكلام في المرفوعات لا في المنصوبات واما الاحصر به فموجوده في العبارة
الثانية لانهما احصر هما ذكر وافي تاديه ما قصدوا واما الاولوية فموجودة
ايضا وقال الجوجري وكلا الوجهين يعني المذكورين في شرح التشذور ما نازع
فيه وذلك لان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة في عرفهم
على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه
ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره انتهى فلو لم يحذف الفاعل
اي يترك ولا يقصد فاعله الاصطلاحي فقوله اما للجهل به او لغرض لفظ
او معنوي فان قلت الجهل بالشيء غرض باعث على عدم ذكر الشيء فيكون
قسما من الغرض المعنوي وحينئذ فيمتنع ان يكون تقسيما له قلت
المراد بالغرض المعنوي ما يكون باعثا على كون الشيء مقصود المتكلم
والجهل وان كان باعثا الا انه ليس مقصود المتكلم قال المصنف وفيه
نظر لان الجهل به انما يتصور ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف
كيف وكل فعل يجوز ان تسند الى اسم الفاعل المشتق من مصدره
مثل يسال سائل وسام سايم وهذا لا يجوز في وقت ما قلت
حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص انه راى بخط والده
الامام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى ما نصه لم يقال جاشي ولا يقال
ولا يقال جا واو كان لجاء اخص من شيء لانجا مستند والمستند
اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فمتى
عرف المجيء فلا يبقى في الاسناد فايدة والشيء قد لا يعرف بجنسه
قال ومما ذكر الوالد رحمه الله ولا يرد عليه نحو انا تكلمت ونحو هو ضربه وهو
وان لم لا يعم فان التنكير قد يكون لمعنى خاص وكلامنا انما هو في نحو جاء
من غير ارادة شيء خاص انتهى وعلى هذا يندفع المنظور المذكور
فتامل قلت كذا قال الدماميني قول لا فائدة يبقى في الاسناد اي لان فائدة
الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل بمعرفة المسند
اليه لا بمعناه فاته سيقع بذلك المسند لكن لقائل ان يقول ان
اراد عدم الفايدة بالنسبة للمتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام
افادة السامع لا افادة نفسه لانه يستفيد حال المعنى بدون تكلم
وان اراد عدمها بالنسبة للسامع فهو ممنوع لانه لا يسمع

المسند اليه ولا يفيد سماع التركيب يستفيد بواسطة الاسناد فيه ثبوت
المسند للفاعل بانع بين وجه ان لا حاجة الا هذا الاسناد وحصول المقصود
فيه بيمو حصل بحتى الا الى عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتامل
وفي قوله وعلى هذا يندفع النظر بحيث لا تندفع هذا المسند الخاص
للنظر لا يوجب اندفاعه بل الجواب ان يكون له مسند اخر يهو كذلك
هنا بان يقال الجهل به انما يقتضي انه لا يصرح باسمه ولا يقتضي انه يحذف
جوازا ان يعبر عنه بما يشمله ويصدق عليه كانسان او حيوان او ذي
او متحرك او مخلوق اللهم الا ان يكون المراد بالمجهول به عينا ونوعا وجنسا
فلو علم انه انسان او حيوان او ذي لم يكن مجهولا فلا يتوجه
انه يمكن التعبير عنه بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها
لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويرد على ان التعبير عنه بهذه
الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا فلا يتوجه
انه يمكن التعبير عنه بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون
مجهولا على هذا التقدير ويرد على ان التعبير عنه بشيء او مخلوق لا يفيد
لشدة الابهام وعدم تعرف نفسه او نوعه او جنسه وفيه نظر فليتامل
والجواب مع قوله والثالث كقوله تعالى اذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فافسحوا
يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا قال ابن مالك ومن حذف
المعنوية التي يتوكى الفاعل لاجلها ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه
نحو واذا حييتم وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول
لقوله صلى الله عليه وسلم من يتولى هذا القاذورات وتعظيم المفعول
بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل نحو لمن ظلم وهو والستر على الفاعل
نحو قامته وعليه وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني لا من
وظيفة علم النحو قوله وان ندرت لا يدعا الى الترادف لكن يأباه
اذا حشم الجهل قال لهم وبين براق وفيه شاهد ايضا على حذف انا
خبر كان المنفي واذا قيل انها ظرف فيه بمعنى حين مضافة الى الجملة
بعدها والعامل فيها انعلم والاوجه انها تعليلية واحشم
اي اسدر صيا على الاكل ونحوه مبتدأ وجعل خبره والجهل الاول
بمعنى العلم للتفصيل هو لانه لا يتعلق به غرض بذكره ان قيل انعدام
تعلق الغرض بذكر ما مر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف

فلا يكون

يكون غرضا قلت قال شيخنا المراد عدم السماع بعدم التعلق
فيكون غرضا هو وحيث حذف الفاعل اي ترك ولم يقصد قوله
فانك تقيم مقامه المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا
عنه وفي حواشي اضافة المصدر اليه ودخل فيه المفعول به على التوسع
ونيابة المفعول به عن الجميع قوله وتعطيه احكامه المذكورة له في بابه
الظاهر ان عطفه على سابقه تفسير واحكام جمع حكم يعني محاوم
به قوله فتصيره مرفوعا الى آخره لا يخفى ان احكامه لا تنحصر فيما
ذكره بقوله فتصيره مرفوعا الى آخره بل منها اسناد الفعل او شبهه
اليه اسندا اليه الفعل يعني فصار هو معه كلاما تاما وتفاوت
الاسنادين لا يضر والتحقيق ان الفعل المجهول وضع بحيث لا يقتضي
الا ذكر المفعول والاسناد اليه فلا تغفل ويرد على ما قاله المصنف من
اعطاء احكام الفاعل له ان الفاعل اذا قدم صار مبتدأ والنائب لا يلزم
فيه ذلك لانه اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا يكون مبتدأ اذا قدم
وقد يقال هذا لم يذكروه في باب الفاعل وايضا لا يلزم في الفاعل ذلك
لانه اذا كان نكره وقدم لم يخرج عن مما له التذكير اذا كان معرفا
وهذا لا يثبت للنائب اذا كان موثقا لان المراد احكامه التي له من حيث
هو لا من حيث هذا الفاعل الخاص والموثق يوثق له الفعل كالفاعل الموثق
نعم يرد انه ليس كل ما رفع الفاعل يرفع النائب قال ابو حيان في
شرح التسهيل انما يثبت في الرفع ووجوب تاخره عن الرافع
والتنزل منزلة الجزء وامتناع الحذف ولا يجري مجراه في العامل الا ان
الفاعل يرفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والاسم المشابه والمحامد الجاري
مجرى المشتق ولا يرفع المفعول الذي لم يسم فاعله الا الفعل
واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر وخلاف فاذن لم يجر مجراه
في كل المسائل انتهى قوله ومؤنثا لان الفعل ان كان مؤنثا اي جوازا او وجوبا
ولا يخرج من بهند لانا القناع مقام الفاعل لفظا الغنى الجار والمجرور
من حيث هو وهو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه وايضا صريح
قوله الآتي باستثناء كفت بهند فقد كساوى الفاعل في ذلك قوله
نابا الظرف والجار والمجرور والمصدر وفيها اشاره الى معنى اخر
نابا عنه فيه وهو عذم التعدد للنائب كالفاعل فظاهر كلامه

انه لا اولوية لبعضها على بعض قال الرضي هذا كثيرون انه لا تفاوت
ورجح ان الاولى ما هو اكثر اهتماما بذكره وقيل يختار اقامة المجرور عليه
ابن معيط وتوجيه بان المجرور مفعول به وقيل يختار اقامة ظرف
المكان وعليه ابو حيان ووجهه بان المجرور في اقامته خلاف
والمصدر في الفعل لانه عليه فلم يكن في اقامته كبير فايدة وكذا
ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان بجوهره بخلاف
المكان فانما يدل عليه دلالة التزوم كدلالة المفعول به فهو اشبه
به من المذكورات فكان اولى بالاقامة وفيه بحث لان شرط اقامة
المصدر وظرف الزمان الاختصاص واختار ابن عصفور اقامة
المصدر وخرج به وصفه فلا يجوز اقامة ومنع المصدر الموصوف
مقام المصدر قال ابن الحاجب في سير سير حثيث ونحو قضيته واجازه
الكوفيون صفة الظرف المحذوف في نيابة صفته عن المصدر والبصريون
على المنع والكوفيون على الجواز ونحو اجيز نيابة الظرف والمصدر
الا بشلاثة شروط بقي شرط اخر ذكره المرادي فقال والثالث اي من
شروط قبول المصدر ان يكون ملفوظا به او مدلولا عليه بغير
العامل نحو بلى سيرا لمن قال ما سير سير شديد فلو قال على بالعامل
لم يناب خلافا لبعضهم وقال في شروط الظرف والثالث ان يكون
ملفوظا به خلافا لابن السراج فاجازه نيابة الظرف المنوي اليهي
ومن المدلول عليه بغير العامل فيه مع كونه غير ملفوظ به نحو قمت
فاستحسن بغير العامل فيه وهو قمت من حيث هو متضمن للقيام
وقمت غير عامل في هذا التاييث وانما العامل فيه استحسن
قال الدماميني في شرح التسهيل اجاز اي ابن السراج ان يقال جلس
يريد جلس هو اي مكان ويلبغي ان يقيد محل الخلاف في نيابة
الظرف المنوي بمثل هذه الصورة فاما اذا قيل اجلس اليوم
اجلسه المسجد الجامع فقلت جلس تريد جلس ذلك المكان المتقدم
ذكره فالذي وقفت عليه في جواز وجهان احدهما يكون محل الخلاف فيهما ينبغي ان
يكون مقيدا بما اذا لم يات بعد ضمير المصدر مخصص له كقوله
وقالت متى يسخل عليك ويعتلل كلامه يغلل هواي اعتلالا
والتقدير اعتلالا عليك فحذف عليك المضمر لنيابة الضمير

المستتر

المستتر لوجود الدال عليها انتهى وظاهره انه لا يشترط الدلالة
على المصدر المنوي بغير لفظ العامل فيه بل حيث افاد كونه معرفا او
موصوفا فهمت نابته قول احدهما انه يكون مخصصا والمخصص اما العهد
بنوع من الجنس اما تحديد العدد او كونه اسم نوع او وصف
وسواء حصل التخصيص بلفظ ظاهر او مقدر ففي المغني اجازوا
سير يريد سير يتقدر بالصفة اي واحدا والا لم يفد وانما اشترط
الاختصاص لانه لا تدري النايب عن الفاعل ان يفيد فايدة جديدة
لم تستفد بدونه كما ان الفاعل المنوب عنه كذلك حتى يتبين احتياج
الفعل اليه فلو قلت ضرب زيد ضرب لم يجز كما قالوا الصيف لان ضرب
مستغن بدلالته على الضرب على قول المبرد وكان عليه ان يقيد المفعول
به بان يقول اذا افاد فايدة جديدة لانه قد يستغني ان يقام ضرب شيء
ونحوه وفي تلك المصنف على الالفية تواهم في المصدر والنايب عن الفاعل
لابد من اختصاصه خطاء لانه قد يكون المراد الابهام فيتنوب
قال تعالى فمن عفي له من اخيه شيء اي نوع من انواع العفو وهو اقصاد
من كل الورثة وبعضهم انتهى والبدر بن مالك جعل الشرط احد الامرين
الاختصاص وتشبيه الفعل فقال انابة عن الفاعل ظرف متصرف او
مصدر كذلك وجار ومجرور بشرط حصول الفايدة بتخصيص النايب
او تبعيد الفعل بغيرا اي غير النايب انتهى ولا اشكال عليه بالاية
المذكورة لتقييد الفعل فيها بغير النايب لكن تقدير الصفة
في مثال المغني وفي الفايدة بد وتهامع تقييد الفعل مما يشكل
على اطلاق البدر بن مالك او تقييد الفعل بغير هو مما يدل على ان
حصول الفايدة بتقييد الفعل غير مطرد ان الظاهر نحو قولك
اعتقد قيد لازم وانت لم تشف على الفايدة مع تقييد الفعل
فيه واما قوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء فالمراد كما في شرح التسهيل
لله ما يبنى بشيء مما من العفو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا من الحرد
التاكيد وفي شرح الشذور في المصدر كقوله تعالى فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عفي من اخيه شيء وكون نفخة
مصدرا واضحا واما شيء فلانه كناية عن المصدر وهو العفو
والتقدير والله تعالى اعلم فاي شيء من العفو عفو له عفوا

من جهة تخييره الخ فيه نحتمل الوجهين احدهما ان يكون المراد به
المفعول فيه للنسبة اي نسبة وانما جعل اخا تعظيما عليه وتنفيرا
عن قتله لان المخلوق كلهم اولاد اب واحد وام واحدة الثاني اخاه المراد
به ولد الام وسمي اخا وغنيا لهذا المفعول ومن على هذا الابتدا الغاية
اشهر من كونها للتبعيض والثاني ان الضمير في قوله تعالى واذ اليه
راجع الى المذكور في هذا الوجه دون الاول انتهى واعلم ان بين شيء مفعولا
به لان عفى لا تتعدى الى مفعول به الا بواسطة فشيء مفعول به لا من
عفي في موقع المفعول المطلق الموصوف الموصوف مثل ضربت
شديدا اي تنكير شيء من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه
بواسطة لم يقل الحركان مساويا للمجتهد وغيره في جواز الاسناد
اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل واذ يكون حالا من شيء وقوله
لانهما لا يتبعضان فانه لو كانا اعراضا لتبعضا غير فهما واجاز الاخفش
والكوفيون بنيابة غير المتبعض من الظروف عن الفاعل منع بقاية
على النصب فيجوز سير عليه شهر وجلس عندك فان قلت انهم
حكموا خلافا في نيابة الظرف غير المتصرف فالخالف فيهما من تقدم
اجازهما مع نيابة على النصب حققه ان تجيزهما في المصدر
من اجازهما فيه فيقتضي ان سبحان الله كون عامله المحذوف
مبنيا للمجهول قلت لجريان المصدر الذي لا يتصرف لا يكون
محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا فلا يظهر فائدة لتقدير
فعل المجهول بل لا يصح البتة لان افعال الانشا لا يكون مسندة
الا الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم ولا يخفى ما فيه قوله
ان لا يكون المفعول به موجودا انما امتنع نيابته عن غيره مع وجوده
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
ولان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به جاز فاذا
وجد المفعول به حقيقة لم يقدر عليه غيره لان تقدم غير
عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب ولا يظهر لكون الاسناد
الى المفعول به حقيقة واطرح غيره مجازا وجه وجيه اذ المسند

اليه

الى الحقيقي ليس الا الفاعل وما اشبهه والاسناد اليه معنى الانتساب
اليه يشمل المفاعيل كلها وقد صرح بما تقدم من اسناد الفعل المجرد
الى ما عدا المفعول به مما ذكر في مجاز غير واحد لكن لما ذكر بعضهم ان
الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول
به اوقع الفعل عليه لضرورة التشبيه والتنزيل بانه غير اسناد شخصا
الى قائل وقال الاولى ان يقال وضع المجهول للنسبة الى المفعول اما احادي
الوجوه الآتية فلا فرق فيما وضع انتهى وقضيته كون الاسناد الى
غير المفعول به حقيقيا فليراجع ومن ههنا قال بعضهم انه يقول اذا كان
الاسناد الى غير المفعول به مجازا فينبغي جوازه ولو مع وجود المفعول
به على وجه التوسع كالمفعول به حقيقة حتى لا يقام غيره مع وجوده
فيه نظر تم رأيت في الحواشي المهدية والمراد به المفعول به المنصوب
سواء كان منصوبا بسقوط الجار ولا وفي التسهيل ولا يمتنع نيابة
المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفسه فيجوز مررت
من الرجال اخترت الرجال ومررت اخترت الرجال وزيد منصوب على اسقاط الجار بنفسه الفعل والاصل اخترت زيدا
من الرجال ثم حذف الجار وانجر وقيل اخترت زيدا الرجال فلا
يمتنع ان تثبت المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب
بنفسه الفعل وكان ينبغي لابن مالك ان يقول خلافا للاكثر وان
الجمهور على منع المسئلة وما في الحواشي المهدية ينبغي ان يكون
مبنيا على غير قول الجمهور فليتامل قوله وهذا الشرط ايضا جار
في الجار والمجرور يوهم ان الشرطين الاولين ليسا جاريين في الجار
والمجرور مع انهما جاريان فيه ايضا كما هو مصرح به المتن فلا يجوز زيد مشى
لعدم الاختصاص والمتصرف هو الذي الجار له وجها واحدا في
الاستعمال كالمجرور بالكاف وما خفي بعضهم واستثنا وقيد
بعضهم بان لا يكون الجار له للتعليل كاتيا واللام ومن ثم قال ابو
ولا ينوب المفعول له غير الفاعل منصوبا ومجرورا فجر وصح
به الرضي وابن مالك فيجوز في اللام كما صرح به السيد مرجوح
نقلا فلا تغفل ثم سيأتي الكلام على علة المنع وظاهر كلام المصنف
هنا ان النائب الجار والمجرور وهو ما في التسهيل والكافية الكبرى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال ابو حيان ذهب اليه من ان النائب الجار والمجرور معالم يقل به احد
لكن في المفتوحان الاصح ان مجموعهما قائم وفيه انه يشترط ان لا يكون
حرف الجر متعلقا بمجرد وفي حالا وصفة وان لا يكون علة نحو خرج
لاكرامك وهو ظاهر كلامه في الاوضح ان النائب الجار والمجرور فقط وانه
في موضع رفع وهو المعروف ومذهب الجمهور وحكى الفراء عن الفرا
انه حرف الجر في موضع رفع قال وهو مبني على قوله ان الباء في نحو مررت بزيد
في موضع نصب ولا يتجه ان هذا قول مرجوع عنه لان مقتضيه القول به
فلا ينبغي الاشتغال بذكره وذكر ابن ابا ان الباء الحالة في نحو خرج
زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل ايضا وفي هذا الثاني نظر فقد
نص ابن عصفور وابنه لا يجوز ان يدخل من على المجرور المنتصب عن تمام
الكلام نحو ما رغبت الجمعة بخير فتوضأ بما كانوا يكسبون اي بيت
يجر في المفعول ونصب فتوضأ كما تقول مررت بما مررت به ما تام معينا
يذكر قلبه برضى من لا يرضا والمنيب من الاناية وهي الرجوع الى الله
تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربه مفعول والضمير في مادام اسمه
ومعنى خيره وهو اسم مفعول من قولهم عنديت بحاجتك اعنى
بها فانا بها معنى اي اهتممت بها وهو مفتوح الميم ويسكون العين
وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف واصله معنوي اجتمعت
الواو والياء والسابق منهما فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وقلبت الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وجود المفعول
به نحو خرج وهو قليل وكما فهم كلام المصنف انه لا يجوز نيابة غير
الاربعة المذكورة كالحال والتمييز لانهما لا يقبلان التعريف وما
يقوم مقام الفاعل يقبله والمستثنى لانه لو اسقط جزت الا بين
العامل والنائب وهو ممتنع خلافا للفراء قال ابن عقيل ولا يذهب
خير كان المبرد خلافا للفراء اجاز في كان زيدا قائما كان يقوم ولا يقوم
هذا من كلام العرب وهو فاسد ولا ستلزامه وجود خبر عن
غير مذكور ولا اعتد بالمفعول معه والمفعول له اما المفعول معه
فلا يجوز نيابته مع التي اصلها العطف وهي قبل الا نفصال ونائب
الفاعل كالجزء من الفاعل ولا يدرون الواو ولانه لم يعرف حينئذ
كونه مفعولا معه واما المفعول له فلان النصب فيه مشعر

بالعليه واورد على هذا التعليل ان نصب الظرف مشعر بالظرفية فلا بد
من بيان فارق وممكن بيان الفارق بان ذات المفعول فيه
تقتضي ظرفيته والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول
له فان ذاته لا تقتضي العلية فانما تعلم عليه بالنصب لقصدها
والكلام في المفعول له بلام التعليل واما اللام غير مخرب للتاديب فتقدم
قول الفراء انه المفعول الثاني وذكر جابر ان علة ان المفعول الثاني
نحو كسا زيدا الثوب ليس نحو اعطيت زيدا عمرا المتنع نيابته اتفاقا والمراد
بباب كسا باب المفعولين اللذين ليس اصلهما المبتدا والخبر والاصل
احدهما حرف الجر وانما انتفت على منع النيابة للباس سواء تقدم
او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الاخذ
الا بالقرائن فلو قيل اعطى عمرو وزيدا او اعطى زيدا وعمرا لتوهم
ان عمرا اخذ وزيدا مأخوذ او العكس وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا
درهما جاز نيابة مطلقا سواء اعتقد القلب او لم يعتقد وسواء
كان الثاني نكرة او معرفة وقيل تمتنع مطلقا خوف اللبس فيما لا لباس
فيه والا لباس فيما فيه لباس وقيل تمتنع ان لم يعتقد القلب وهو
ان ينزل المتكلم المفعول الثاني اخذا والاول اخوذ بالغة وادعا
وقيل تمتنع ان كان نكرة والا لا ومعرفة وحيث قيل بجواز نيابة الثاني
فقال البصريون اقامته الاول اولى لانه فاعل المعنى وقال الكوفيون
ان كان الثاني نكرة فالاول او معرفة فاقامته قبيحة ولذا كان اسم كان وما
استويا في الحسن وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان ذا رهما منصوبا
باعطى فان جعل منصوبا بفعل اعطى وقدر له فعل آخر فلا يصح
على مذهبه قائما الدرهم معمولا لاعطى لانه معمول لغير ما اشتغل
وحيث تغير الفعل بضم اوله ما ضيا كان او مضارعا وكسر ما قبل آخره
في الماضي وبفتحه في المضارع اي وجبا ان يكون اول الماضي مضموما
لفظا او تقديرا وما قبل آخره مكسورا لفظا او تقديرا لئلا يكون
مكسورا قبل نيابته للمفعول لانه ما كان مكسورا لآخره قبل نيابته
يجب بقاء كسره او ايراد بقوم كسر نظيره مكسورا فلا حاجة
الى التقييد والكسر في ضم اول وكسر ما قبل الآخر انه لا بد من تغيير
ليتميز البنى للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ونقاى ويستقاى والجيد ان الفعل المشغل بامضمومه وان كان
قبلها سكون يانتهى باختصار ولا يخفى انه يستغنى عن هذا الشرط
الذى ذكره عاقبة تابه عبارة المصنف من قوله نحو اى فعل الوسط فتحه
وقوله الثانية تمام من الضم تنبيها على الاصل قال الشاطبى وهى كيفية الاتمام
ثلاث مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالحركة فتكون حركتها
بعد حركة الضم والكسر هذا هو المعروف قوله واثنان فى ضم الشفتين
مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لانها اول
الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاتمام فى الاواخر بعد الفراغ من تسكان الحرف
فكذلك يكون الاتمام فى اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال
المرادى الاتمام حاصره بعض المتاخرين فقال كيفيته النطق به
اذا تلفظ على الكلمة متحركة تامة مركبة من حركتين عرفا ازالا شيوعا
جزء الضمة تقدر وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم
تحضت اليا انتهى قال الرضى وحقيقة هذا الاتمام ان تضم شفتيك
فالفعل المخ الضم فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا او هى
تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد النحاة والمقرئين بالاشمام فى هذا
ثم حكى اقوالا اخر وقال انها خلاف الاشهور عند المقرئين وقال
السيوطى حقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الغائبين حركتى
الضم والكسر متر خاعنهما انتهى وقال الدماميني والمراد بالاسماع فى هذا
هنا ان تشابه الكسرة شيأ من الضمة قوله رهى لغة فصيحة
ايضا خلاصها الكسرة لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر
الضم لغة كثير من قيس تكلى نحو اسيد قوله والثالثة اخلاص
الضم ولم يجب قليلا لالف واو اى قلبه الالف المنقلبة عن الواو
والياء واوا فيقال تول ويوع ولما انقلبت الالف واوا ضارقوله
ويوع بضم الاول وكسر ما قبل الاخر استثقلت الكسرة على حركة
على بعد ضمة تحذفت الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد
حركة تجانسها وقلبت الياء واوا لسكونها اثر ضمة ففى ذوات
الثرضمة ففى ذوات الواو عمل واحد وفى ذوات الياء عملان
قوله وهى لغة ضعيفة وعبارته فى الاوضح وهى قليلة اى اخلاص
الضم لغة قليلة موجودة فى كلام هذيل وتعزى لتميم ودبير

من اسد

من اسد وحكيت عن تميم ايضا وعن بعض تميم وادغم ابن عذرة
وطايفة من متاخرى المغاربة استغنها فى الفعل والتفعل والتفعيل
بحوافها بطلقا قوله ان عصفور والابدى وابن مالك وبطئ يا الهمزة
فى نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بلطرف الثالث قاله ابن مالك
واعلم انه يجوز فى عين فعل الفا بالواو واوه همزة تقول فى دوكارى وفى
وقت اقت والاخير بطئ وهيل فتقلب اليا فتقول واعو بوطر
وهو بيل وكل ذلك لم ارادته ما تقدم واما الاستغال
ضابط هذا الباب ان تتقدم اسم ويتاخر عنه فعل عامل فى ضميره او فى
اسم عامل فى ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك الفعل
للمفعول وسلط على الاسم الاول لنصبه هذا قصد المصنف
لحد والضبط الاهتمام الاشتغال واذا تراه يصرح تارة فى بعض
كتبه بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح به لان شرط
كل منهما شمول الافراد وهو منتف عنه لخروج بعض افراد المشتغل
وهو الوصف وبعض المشتغل به نحو زيد ضربته رجلا شبيه
او ضربته رجلا واخاه وعكس الجواب بانه حد وضابط لنوع منه
يتبين بما ذكره فى غير هذا الكتاب او بان ذو الفعل والضمير والاسم
العامل فى الضمير ليس المستعيد بل لان ذلك هو الاصل والمراد فعل
او اسم شبيه به ضمير اسم متقدم او متعلقه واهل هذه الفنون
يتسامحون فى التعاريف ويكتفون بمثل ذلك وصوب السيد
التعريف بالاحصر فقال والصواب ان المعتبر فى المعرف كونه موصلا
الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه
يميز عما عداه او عن بعض ما عداه انتهى دخل فى الفعل المتاخر ما انفصل
بالاسم السابق وما انفصل عنه نحو زيدا عمرو ضربه وخرج ما اذا كان
الضمير الاسم متاخر نحو ضربته زيدا فانه لا يكون من هذا الباب لان
الفعل لم يتاخر والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب
زيد فهو بدل من الهاء والا فرفع فهو مبتدا خبره ما قبله ولو قال
ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط هو او مناسبه
او لازمه او ملابسه لنصبه لكان اولى ليشمل نحو زيدا مررت به
او ضربت اخاه او نحو ذلك وكان عليه ان يقيد الاسم السابق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بقوله مفتقر لما بعده كما قيد بذلك في التسهيل فخرج المستغرق مما بعده
نحو زيد في الدار فاكرمه ونحو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما على تقدير سيبويه فان تقدير معنى وفيما يتلى عليكم
السارق والسارقة واورد الشاطبي على ابن مالك ما يرد مثله على الحكم
واجاب عنه بما يمكن ان يجاب به عنه بقوله لانه تركه اشتراط اتحاد
جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه فلو قلنا زيدا رأيت
بكانه لم يجز لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانك على الظرفية
وكذا لو قلت زيدا ضربته امس ومكثت عندك يوما فاقمته يوم الجمعة
فغدته او تعودت منه فانه جاز لاختلاف جهة النصب واذا ترك
اشتراط ان يكون المشغول عنه اسما واحدا فالجمهور ان تقول
زيدا درهما اعطيته اياه ووجه استثناء هذا والذي قبله
انه هذا الباب مبني على غير القياس فلا يتعدى ما سمع ولا يقاس
عليه الا ما كان مثله من كل وجه فاجاب عن الاول باختصاص
انا اشترطنا اتحاد جهة النصب فحيث خولف فيه فلا يرد علينا مع احتمال
انه لا يقول به كما هو ظاهر كلامه هنا وفي التسهيل حيث اتى بصيغة
له وعن الثاني بما حاصل المتبادر من قولهم اسما واحدا وعاما
لا اشكال وبعقل الارادة لجلس فيشمل الاكثر من واحد ويكون ما يلا
لمذهب الاخفش اذ اجاز ان يعمل الفعل المتعدد في اكثر من واحد
ولا بعد ان يكون ذهب اليه هنا وقياسه على الواحد ظاهر
وقد قال الشلوبين ان سيبويه موافق للاخفش في المسئلة
واذا كان كذلك فليس اتحاد المفعول شرطا عند سيبويه
والذي ينبغي ان يراد بالاسم الجنس فيشمل الواحد والاكثر
قال الرضي وقد ينقل الى اسماء منصوبة ان لتعددين فاكثر
ان زيدا اخاه ضربته اي اهنته زيدا ضربت اخاه ضربته وان زيدا
اخاه ضربته غلامهم انتهى وهذا غير لما تقدم قبله الشاطبي لان
ذلك فيما اذا كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا والذي
تقدم الرضي اذا كان الناصب لمتعدد متعددا بعدد المشغول
عنه واذا ردت اه راجع ذلك في كلام المصنف فتحصل الاسم في قوله
يجوز في الاسم المتقدم على اعم من الاسم المتقدم المشار اليه بقوله

ان

ان تتقدم اسم كما يعمل مضمره على ضمير له في الجملة فتامل فان قلت لم اعتبر
في الاستغال ان يكون العامل المشغول عنا بالعمل فيما قبل قلت
قال الرضي قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو
سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب وذلك
عليه قال فمن ثم اذا كان مستعدا للنصب وعلى شغل العامل بحيث لو لم
تشغله بنا بيك الاسم المنصوب المتقدم اعني بضمير او متعلقه النصب
فالم يصلح هو او مناسبه للنصب ولا الضمير او متعلقه لم يكن مقدرا
ايضا هذا ردا على كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كونه
الناصب مقدرا مفسرا الظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي
والفراء ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا
بحيث لو اشتغل بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر
عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان ينبغي ان يتاخر
المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبل هذا ان الاصل
في المفسر ان يصلح للعمل في معمول للمفسر اذا قررنا فان لم يصلح وكان له
محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر الى جعله
مفسرا مع امتناع كونه عاملا فلو قلنا في زيدا ضربته وهذا ضربته
للفعل محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا لحملنا عليه
لما لم يصلح للعمل فنقدر قاما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار
لطمتني فلم يكن للفعل محل اخر اذ لو جعلنا خبر المبتدا لكان حرف
الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل على التفسير
زيد قام بل يقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة
بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا الا لهمزة تدخل
على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه في نحو انت زيدا ضربته
انه رفع زيدا على انه فاعل فعل مقدر مما قدمت اضمر بعد حرف
وهو لا يضمر بعد الا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه واما
اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو
اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف
متعلقا بالفعل والا لوجب همزة الاستفهام اذ لن تقدر داخلة
على الفعل انتهى وفي كون زيادة تتعلق بذلك نذكرها الان امر يحتاج

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيما سبق وقولا اضطر الى جعله مفسرا قد يقال امكن اذ يستغنى عن
هذا الجواب بان يقال المجرد الدلالة على عمل غير تعريضى لا يتوقف على صحة
عمل المفسر فيما قبله وسيأتى تمام بحث هذه المسئلة ذلك قليتأمل و قوله
لا يحمل الفعل على التفسير فى زيد قام لما لم يضطر اليه سيأتى جوان
ذلك فيما اذا كان المرفوع مما لا يبس ضمير عائد للمنصوب قوله ابتدا
اما اشارة الى بيان عامل الرفع لدفع توهم ان عامله فعل كما ان ناصبه
فعل او الى المعنى المقتضى يكون بمعنى كونه مبتدا ويكون فيه
بيان الرفع على وجه متفق عليه بينا الكل واختر زبه عن الرفعى
بفعل مطاوع للمفسر كما سيأتى فانه لا يجوز عند البصرى والكوفى
المحول لا خبر جمله قوله فعل رفع على الخبرية اى بيانا على خبريتها
للمبتدا او الاحتمال خبريتها للمبتدا والرابط بينهما الها قوله نحو زيد
وجوبا قيل لان الفعل المذكور مفسر له والاجمع بينهما واما قوله
تعالى انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين
فترك خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر انتهى وقال
وقال بعضهم لا تناقض بقولهم تعالى فى رايت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين لان الجملة الثانية لم يؤت
بها لمجرد التفسير بل لاجل التبيين الجملة الاولى وقيل قالها بلفظ
ما تخلفت به من كونهم ساجدين كقولك علمت زيدا علمته كائنا
وضل الان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ولا يجمع بين البدل
والمبدل منه واستشكل بانه ان اريد انه لا يجوز ذلك على جهة
التاسيس فممنوع او على جهة التاكيد فممنوع وبانه كيف يتصور
ذلك وقد تحقق فى الواقع الجمع بين البدل والمبدل عنه لغة وبان
قبل ورد الاول بان الحذف يناسى التاكيد والثانى بان المستشكل
علة البدل التعويض مما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد
هنا الاول لا الثانى ويمارد به الاول نظر اوا المعتمد صحة ان يدعى
التاكيد على تقدير الحذف ليرد عليه بان التاكيد ينافى الحذف
بل الحاصل كما لا يخفى ان هذا جوز والجمع بينهما على الوجه التاكيد
وليس فى هذا تاكيد مع الحذف فان قيل وجه الرد ان قضية
هذا انه مع الحذف يكون تاكيدا ايضا قلت ممنوع لجوان لا يقود

مع

مع الحذف يتمحض للبدلية مع التذكير يصير تاكيدا على ان مناقاة الحذف
للتاكيد ممنوعة بحث كبير سيأتى فى المفعول المطلق والوجه رد الاول
بالمذكور كالعوض من المحذوف والجمع بينا فى العوض لان معناه
ان ما يبقى للفظ مع الجمع بسبيل النيابة فى اللفظ قليتامل والفائدة
العامة فى حذف الشيخ تفسيره زيادة تمكين فى القلب لان الشئ
اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها ثم رايت الرضى قال
انما وجب اضمار الفعل هنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلو
يوت به لاحتمل تعدد الناصب ليفسره فاظهار الفعل يفوت عن
تفسره فعل الناصب هنا لحكم الزائد فى نحو قولك ان احدا من المشركين
استجارك فاجره فيا بالفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس
ناصبه مضمرا بل الناصب عندهما الاسم لفظ الفعل المتاخر اعلم انه
ان صح المعقول واللفظ بتسليط عليه نحو زيدا ضربته ضربت عامل
فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما غيره ان احتمل احدهما بتسليط
عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما ان فى نحو زيدا
مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيد هو قولك مررت به لسد
مسد جاوزت وفى عمرا ضربت اخاه لسد مسدا هنت وليس قبيل
الاسم فى موضعين فعل مضمر ناصبه عندهما وانما اجاز عندهما
ان يجعل الفعل الظاهر مفعولا واحدا فى ذلك المفعول وفى ضميره
معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر فتارة يتسلط
تسلط على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تاكيدا اتباع
الفعل عليه وليس الضمير الموضع عندهما من احد التوابع الخمسة
لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون
الضمير مثل الظاهر اعرابا وجميع المثل وليس كذلك الا ترى
الى قولهم زيد مررت به وزيد ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما
ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا
او متعلقه هو بدل كل من المنصوب المتقدم لكان قولا فاسدا
فى زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الظاهر والمجرور فى زيدا مررت
به ان المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت
اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد

خرجت اخاه وكذلك في قولك زيدا ضربت عمرا فجاءه فانه مدا سن زيد
يكونه مضروبا فجاءه اذ زيد يقتل عمرا واخاه يكونه ملقيا لذلك هو وعمرو
زيد وان كانت الملابسة في الصور كلتي بعيده كما يخفى في مذهب
النصريين بقيا انتهى ما اردناه منه قوله فلا موضع للجملة بعده
لانها مفسرة قال في المغني قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالفه فيه
الشلوبين وغيره فجعلها مفسرة فمن من عجز زيدا يضربه يتعين لا محل
لها وفي نحو انا كل شيء مخلوقناه بقدر وفي نحو زيدا الخبز ياكله يتعين
للخبر موضع رفع وهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال ابن عصفور
بيت وهو امن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عندي عطف
بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد
يثبت ان جملة المشتغل ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
جملة مفسرة وانما خصها بالتفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف
عليه عطف البيان واختلفوا في البدل منه وفي البغداديات لا يأتي على
على ان الجزم في ذلك بإذا تنزيلا لتقدير فانه قال ما حصله انا نفعل
المحذوف والفعل المذكور في قولك لما اخبر عن ان سفسافا اهلكته
يخرج وما بعد في التقدير والجزم الثاني ليس على البدلية ان لم يثبت
حذف البدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت سفسافا ان اهلكت
وسبق اضمار ان ولم يجز اضمارها ولام الامر الا في الضرورة لاشتراكهم
فيها بالتعليل ابدلهم اياها الا اسم لا تعتد بها مقولا لدلالة تعليلها
وهذا الحرف يستيلونه بمن غمزاوا مرورا ومنع من تقدم ما نزل منزلة قول
عليه وقال ابن عصفور قال ابو زيد سمعت بعض العرب وقطاع يقطع بالخاء
من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن كما في
ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن قبح ابو علي وضربت
عمرو وانما استضعف جوابا لا وطء عن جواب الشافعية كما استضعف
في نحو زيدا ظننته قائما بناء على ان الضمير المذكور عن تلك
المقالة وانما كلام المغني وقال الدماميني فد اجازوا في قوله
تعالى والقمر اذا تلاها النهار اذا يغشاها الليل اذا يغشى وحينئذ
وجيوب ان تكون جملة اذا يغشى بدلا من الاولى
واجازوا في قول الشاعر قول لدارا حل لا تقيمن عندنا ان يكون

لا تقيمن

تبتنى الدار وقت مجاوزتها واقول ما ذكرت من ان مفهوم المرور زيد
مثلا هو مجاوزته وقت ليس ممنوع وانما هو مفهوم المرور على زيد واما
المرور بزيد فهو المجاوزة فقد صرح بخبر واحد بانه مررت بعد تعديته
بالباء مراد فجاوزت فلا يرد ما ذكرنا فانه ليس مرادفا للمجاوزت
الباء لاصع غيرها وبقد رفقد زيدا مررت بأخيه لا بست اخاه لا بست زيدا مررت
باخيه ولا تقد رجاوزت وقول وفي الثالث اهنت زيدا ضربت اخاه ولا
يقد رضربت لانك لم تضربه الا الى اخ ومن لازم ضرب اخيه اهانته لان من
ضرب اخا شخص تقد اهانته وليس المراد هنا اللزوم العقلي حتى يلزم
انا قد نضرب الاخ وتقصد به اهانته فلا نزيد يضربه اهانته ولا غرض اهانته
بل اللزوم العادي العرفي فان تجد اهل العرف يقصدون فعل ذلك الى
الجهل ويقولون انظر الى صنع فلان ما اجمله يضرب انسانا وبكرم اخاه
ويهينون من ضرب اخاه وعلى هذا فلو قدر زيد في مثال النحو بين ضربت
لم يكن بعيدا ويكون خلاف الضرب كما مر عن الاهانة والضرب المذكور
كما ذا به الضرب الحقيقي مع تقدير متعلق به اي ضربت اخاه فيكون المعمل
الظاهر تفسيرا للمقدر وتفسير الظاهر تفسيرا لمحمول المقدر ومثل زيدا
ضربت اخاه زيدا ضربت والده او ولده او صديقه او غلامه او ما يجري
مجرى ذلك وبغلا فقد زيدا ضربت عدوه فانه لا تقد بفهم اهنت بل يقد
فيه اكرمت قال في المغني ولعلهم انما ذكروا في بابا الاشتغال انخان لا يقدر
مثل المذكور اذ لا حاصل لما مع صنعا ي فلا خير يد برزت به او معنوي كالخير زيدا
ضربت اباه اذ تقد بر المذكور يقتضي خلاف الاول تقدي الفعل بنفسه وفي الثاني
خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد بل بوجيه يقد رجاوزت في الاول
واهنت في الثاني وليس لك ان تقول ان الباء تعاقب مع متعلق الحرف والاسم كما سبق
في الخبر اذ انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بنفسه
وكذلك مسالة الظرف في نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد
الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع
في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب
وتقدير نحو زيدا لست مثله لانه خلاف الواقع هو معنى لست
مثل قال ابو البقاء ولم يقدر هنا ما رجح النصب اي فانما رجح النصب لان
المصدر كثير انما يطابق بمعناه به الحاصل بالمصدر ولو عبر بالتوجه

لكان

قوله وهما الامر والنهي والدعاء ان قلت الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والنهي والدعاء قلت قد يقال انه اراد بالامر والنهي ما يعم الدعاء بقرينة المقابلة قوله لان الرفع يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانه انما يقع الصدق والكذب وقال بعضهم وانما اختير النصب اذا كان الفعل المشتغل بالطلب لان الطلب بالفعل ادل منه بالاسم الا ترى الى الفقها حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارض البسالة من الحذف لكثرة وقوعه كهم مع النصب تكون الجملة فعلية وايضا لا يلزم على تقدير النصب مخالفة الرفع فانه يلزم جعل الجملة اذا لا تشابيه خبرا وبعضهم يمنعه واذا تردد امر بين متفق عليه ومختلف فيه فالحقاقه بالمتفق عليه اولى قال الرضي في باب الحيد والحاجز وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر لتضمن المبتدا له وقال ابن الانباري ويعضد الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل انهم لفظ خبر المبتدا وليس خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيا ففي قولك زيد عندك يعمرو الظرف خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف بعض ابن الحاجب اختيار النصب فيما يعم فيه الامر والنهي والدعاء هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل المقدر والا فلا قوله ويشكل على هذا عطفه على قوله بعالج والسارق والسارقة الى آخره يعني لو كان النصب راجحا اذا كان الفعل المشغول به دالا على الطلب كما ان نصب السارق والسارقة والزانية والزاني كذلك اولى لان الفعل فعل طلبا لانه فعل امر والحال ان القرا السبعة اتفقوا على رفعه في القرآن واتفاقهم على غير الاولى ممتنع وان سلم جوازه فالاشكال باقيه غير واقعا وقيل الواو في وقوع وذكر الخ للعطف الذهن في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما علمت مع سوء تودلوان بينها وبينه امدا بعيد انهم لا يمتنع اتفاق القرا على احد الجايزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر

المبتدا

لان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اطبق القرا على جمع بتركه التا وعلم من قوله وان كان مرجوحا انه يجوز اتفاقهم على غير الاولى ومما يدل على جواز ذلك انه لا وجه يتصور لمنع اطباقهم على غير المختار بعد ان يكون فصيحا الا عدم الوقوع اذ الغالب ان ينتفي المنع وانما مع كونه لا يصلح دليلا على عدم جوازه لكونه وقوع ممنوع لوقوعه في جمع الشمس والقمر وانما قيدت بالسبعة لانه قرى بالبنا للمفعول وقرى بالرفع على الاشتغال ومنع ان الحاجب شرح المفصل في بحث الاشتغال عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه منع غير مسموع فان قيل لم قدمت الزانية على الزاني وانوثة السارقة في الذكر عن السارق قيل لان السرقة تفعل بالقوة والرجل اقوى من المراة والزنى يفعل بالشهوة والمراة اكثر شهوة من الرجل والمراة ادعى للرجل على نفسها اقوى منه اليها ولهذا لو اجتمع جماعة على امراة لم يقدروا على امتناعها الا بمرادها فان قيل فلم اثر تعالى وعصى ادم ربه ولم يقل وعصت حوى مع انها اكلت قبل ادم ووعدته بما لم اكل قيل قال ابن الجوزي لان حوى كانت حرمة الاه وستر الحرم من الكرم فان قيل لم قطعت يد السارق ودفعها قيل لانها باشرت الاخذ فقطعت فان قيل فهلا قطع ذكر الزاني لانه باشر الزنى قيل لانه فيه قطع النسل فلان المباشرة في الزنا تقع ايضا بغير الذكر واللذة تحصل لكل البدن فناسب ان يقع القطع على البدن كما ان المشتهي كما نال اللذة وقال النيسابوري انما قطعت يد السارق لانها اخذت المال الذي هو نفيس يقال اخذ يده اذا سلبه فخذ واعين قوله واجيب عن ذلك الخ حاصل الجواب ان النجاة تحصل الاخراج عن الضابط باحد الثنا وبلين الاربعين قوله واذا تقدر بما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة اي وفيما يتلى عليكم او في القرآن قوله في السارق والسارقة مبتدا معطوف عليه والخبر محذوف وجوبا للمدح ان تاولت الزانية والزاني خبرا اي هذا بيان حكم الزانية والزاني ولا يجوز عند سيبويه ان يكون الخبر فاقطعوا لان الفاء لا تدخل عنده الا في خبر مبتدا موصول بظرف او جار ومجرور او جملة صلته لاداة الشرط

شبكة الألوكة www.alukah.net

والموصول هنا ال وصلتها اسم فاعل فلم يوجد شرط دخولها وعلى مذهبه
فالفاء دخلت رابطة للجملة الثانية بالاولى موضحة للصلة المبهم فاء الاولى
ثم بعد تمام الجملة استوفى الحكم وقوفا فقطعوا ايديهما فالجلد وهما ثانيتين
جلدة فصارت جملة الطلب صلتها نقه قولوا فاقطعوا اخملة مستانفة
انصارة الى ان الفاء السببية فيه لاطاعته لان الراجح امتناع عطف الانشا
على الخبر وبالعكس قولهم ولم يستتم عمل فعلا من جملة فى مبتدا اخبر عنه
بغير من جملة اخرى فلا يمكن اعمال الفعل الواقع فى السارق والسارقة
والزانية والزانى لان الفعل الواقع فى جملة لا يعمل فيما كان فى جملة اخرى
ثم ايتا رضى قال حيث شرط ضمناه قوله تعالى والزانية والزانى
فاجلدوا فى محل الشرط لانها بعد الفاء قد تعمل فيما قبلها كما فى نحو
وربك فكبر الا ان القراء اتفقوا على الرفع الا هبيرة عن حفص فى الشاذ
عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم
والقراءة لا يجوز ان تكون على المختار بحمل الاية النحاة توجيها يخرج به عن الحد
المذكور لما لا يلزم فيه غير المختار وقولهم ما بعد الفاء يعمل
فيما قبلها اذا كانت زايدة كما فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله
فسبح كلامى فى الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة فى غير
موقعها الغرض كما فى زيد فلم يطع اليتيم فلا تقهر واما الخالم يكن
واما اذ لم تكن زايدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف
واللام فى الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذى ذكرته
مذهب الاخفش فالفاء واقعة فى موقعها فتخرج عن الحد بقولنا مشتغل
عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية
مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما
يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى بعد وبان حكم الزانية
فيه والفاء عنده ايضا السببية ايمان بينت زنا هما فاوجبوا الحد
ايضا بقولهم مشتغل عنه بضميره انتهى والفاء على مذهب سيبويه
زايدة او للتفسير واستبع تسليط فاجلدوا على الزانية لان حرف
جملة لا يعمل فيما قبله ذاهبا الى انه قيل وفيه نظر لان عمل الفاء على الزايدة

على الزيادة لا يليق بحرمة نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر
لانه يحتاج الى فرض اشياء والعصمة الى العترة من كلام الترمذى يقوله
وخبر الزانية والزانى فاجلدوا بظاهره ليس من هذا الباب لان الفاء
بظاهره قاصرة حيث دخلت على جملتين موصول عمله هو وبعض الفعل والزنا
سبب والزنا سبب الجلد مائة وما بعد الفاء الواقع فى صدر جزاء وما
بعد الجزاء من خبر المبتدا لا يعمل فيما قبله وانما يعمل ما بعد فى الجزاء الذى
بطل صدارته بوقوعه فى التوسط كزيد اما الفظ اضرب ضمار يد فاضربه
او تقدير نحو وربك فكبر ولا خذ فى شرط اما اقتضى تقدم ما فى خبر
الفاء عليها بالفصل بينهما وبين اما لان المعتاد الفصل بين حرف
الشرط وجزائه بالفعل او كون الفاء زايدة كما فى جواب اذا على احتمال ولما
بتصدر اذا الفجائية عن الصدر لعارض خلاف الاصل او نقول كونه
الفاء الجزاء يستوفى عمل كون الزانية مبتدا فلو جعل معمولا لما بعد
الفاء يصير هو ظاهر الفاء من كونها جزء منه فلا تحل قاعدة اخراجه
عن الحد بل فى اخالها يصير الحد اخراج الفاء عنه كونها جزء منه
وبهذا ظهر ضعف ما قالوا ان الاية فى بادى النظر من الباب داخلة
تحت قاعدة اختيار النصب واتفق القراء الغير الشاذة على الرفع
واجيب فى الشواذ ذروا بة النصب عن عيسى ابن عمر فلذا اختاروا فى
اخراجها من الباب لئلا تخرم قاعدة اختيار النصب وله يلزم
اتفاق القراء على غير المختار ومنع المصنف بعض اصحاب ابن الحاجب فى شرحه
المفصل فى بحث الاستثناء جواز اتفاق القراء على غير المختار
والظاهر انه ممنوع غير مسموع كما نهى عنه وقال المراد الموصولة تضمن
الزى والفاء فيها للتنبيه على السببية فرفع الاسم السابق على الابتدا
واجب عند سيبويه والمبرد والاخفش على قول سيبويه محذوف وفى
قول المبرد مذكور وقال ابو على الفارسى من جعل الفاء زايدة اجاز
النصب فى زيدا فاضربه واستبعد بعض احمد بن يحيى اخلق واطلق
فاصيب عليه ملكا لا ترحمه المعنى ظلمنا وقرأ عيسى ابن عمر وابن ابى
عبلة والسلمى والسارقة بالنصب وقال ابن السيد فابن باشاد
يختار الرفع فى الامر الذى يراد به ما قبل العموم كالاية لشبهه بالشرط
فى العموم والابهام والنصب بعامل محذوف يفسره العامل المذكور

مع الامر الذى اراد بما قبله المخصوص كزيد اضربه قال بعضهم وكل اسم
كان باسما الافعال الخمسة نحو زيدا الا ترفعه فعلك وذاك وعمرا وترك اياه
لان هذا النوع من الامر لا يعمل فيما قبله قال لا ينبغى عاملا لانه انتهى
وفى السيد لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اى وما لا يعمل لا ينبغى عاملا
اى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشتغل عوضا فى اللفظ
من العامل المضمر ودليلا عليه فلكونه عوضا امتنع الاظهار اذ لا يجمع
بين العوض والمعوض منه ولكونه دليلا لزم ان يكون موافقا فى المعنى
او مقاربا فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسئلة من باب
الاشتغال لقولك الراجز اياها الماء دلوى دونكا فدلوى منصوب
بعامل مقدر مدلول عليه باللفظ بدل على ذلك سيبويه وليس الملفوظ
به عوضا فلو جمع بينهما لم يمتنع والحاصل ان المجعول دليلا دون
تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فى موضع دلالته بخلاف المجعول
دليلا عوضا لذا فخرج التسهيل وقضيته جعلت انضيف فى زيد
ما احسنه وان لم يكن من قبيل الاشتغال كما قضيته جواز التفسير
فى نحو زيد قام قوله وبنها ان يكون الاسم مقترنا بما عاطفة
مسبوقة بجملة فعلية قيد فى الاوضح بما لا يكون ذلك العاطف
مفصولا بإما اى المفتوحة الهمزة المشددة الميم فان فصل بها فالمختار
الرفع نحو ضربته زيد اما عمرو فاهنته لان اما تقطع ما بعدها
عما قبلها لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام فحكم الاسم
الواقع بعدها حكم الاسم الواقع فى ابتداء الكلام وسياتى ان الراجح
فيه الرفع لسلامته من التقدير وقضيته كون الكلام مستانفا
بعد اما ان الواو الداخلة عليها للاستئناف قال المعنى لرعاية
ائتناسب معها وعلى اختيار الرفع عامة يوجد ترجح النصب نحو
واما زيدا فاكرمه بما كان الفعل المشغول طلبيا نبه عليه جماعة
منهم المرادى قال اشبه الاسلام زكريا وقضيته ان الرفع حينئذ
ليس باجود فيفصل ترجيح النصب واستواءهما وهو الاوجه
لتعارض المرجحين بل الترجح ثالث لاحدهما انتهى وقال الخضيد
المختار النصب بسلامته من جعل الجملة الاسمية حينئذ حالية وفى حم
اما اذا التى للمفاجاة فاذا قلت رايت عبد الله واذا زيد يضربه

عمرو ومررت بزيد فاذا عمرو وبكر مه بكرو وما اشبه ذلك فاذا امرع
ادوات الاستفتاح وهى ما تقطع ما بعدها عما قبلها فاذا انطلب المشاكلة
بينهما كما قاله الشاطبى خرج غيرها من حروف العطف ولذلك
لم يقيد العاطف بما اطلقه فتقول رايت زيدا ثم عمرا مررت به
وتقول رايت زيدا او عمرا اكرمت اخاه قال المصنف فى الاوضح وحق
ولكن وبل كالعاطف انتهى وفيه ايما الى ان الحروف الثلاثة
ليست عاطفة اذ المشبه بالشئ غيره وهو كذلك اذ هى حرف
ابتداء اى داخل على جملة سيدكرها والا لكان المنصوب
بعدها بالعطف لا بمقدر بعدها منزلة منزلة العاطف لا انها
عاطفة حقيقة لان شرط العطف حتى ان يكون المعطوف مفردا
والاسم المنصوب فى باب الاشتغال لابد وان يكون بعض جملة
وتكون معطوفة بذلك العاطف على الجملة التى قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته فلو جعل حتى وكن وبل عاطفا امتنع
العطف لعقد ان شرطه فلذلك جعل كل واحد من هذه الثلاثة
منزلا منزلة العاطف وان كان فى اصله عاطفا قال ابن مالك
فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته اخاه فحتى حرف ابتدا
فلما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة فاعطى
تاليها ما يعطى تالى الواو وكان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته
فالجر وان نصبت زيدا بفعل مضمر بعد حتى جعل ضربته توكيدا فلو
قلت ضربت زيدا حتى عمرا ضربته بتعين رفع عمرو لتوالى الشبيهة
حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا تمنع العاطفة الا بين كل وبعض
انتهى وفى تعين الرفع نظر لانه ان كان بل وحتى ولكن لا تبتدا بها
عند ان بما لم يعمل النصب بعدها اذ الشبيه بالعاطف فضلا
عن ترجمه وقد جوزه ورجحه كما تقدم والا فما المانع من جواز
النصب هنا وبكونه داخلا على الجملة الفعلية وان كان الرفع
حينئذ ارجح اذ لا طالب للنصب كما فى قولك زيدا ما ضربته فلم يراجع قولك
قلت ما هو المؤكد قلت مر بزيد الثابت له تغصيب العطف فهو تاكيد
لبعض ما افهمه الكلام السابق على ان بعضهم اعترض على ابن مالك فى جعل
الجملة تاكيدا بانها اذا اجتمعت هى والاخرين جملها على التاسيس والتاكيد

شبكة الألوكة www.alukah.net

كان جعلها لذلك اساسيا وطرحنا امكن كونها تاسيسية بان يجعل النصب
من باب الاشتغال قوله خلق الانسان الخ مثل بذا ومثل بيتا على
انه لا فرق في الفعل بين المتعدي وغيره ومن دليل قول الله تعالى
فدمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا الرسل اغرقناهم وقوله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة التقديرين واغرقنا قوم نوح واضل فريقا
وكالفعل الصفة المشبهة للمفعول لانها عنزلة الفعل خلافا لمن اوقعه
للفعل فقط فقد صرح به الرضي في بحث استواء الرفع والنصب في اختيار
النصب في نحو قولك مررت برجل ضارب عمرا وهندا بقتلها او ستشتمها
سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية غير احسن بزيد وعمرو ويضربه
يكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوامل حقيقا بالاسمية واعتذر
عليه الرضي بان الظاهر ان الجملة الثانية اعني احسنه لا معطوفة ووجه
ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل
المثال احسن زيد والله احماه وفيه ايضا ان عمرو ينصر بما يستعمل في انشاء
التعجب والتحسين كذا قال العطار وقال ايضا وما اظن انه ينبغي ان
يستثنى ما اذا كانت الجملتان منقولي القول فانه ليس العطف في معولي
القول باعتبار اشتمالها على التحقيق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية
في التناسب باعتبار انهما معولان ولا تفاوت في المعوليه بين
الانشاء والخبر ومنها ان تقديم على الاسم ما دام الغالب عليها ان تدخل الافعال
اي من غير فاصل فان قلت كون الغالب لا يدل تدخل على الافعال لا يوجب
نحتيا في النصب بجواز ان يرتفع الاسم بفعل مقدر هو لازم هذا الكلام
فيكون التقدير في نحو زيدا ضربته ضربت زيدا بعثل بهما قتلا او فعل زيد لقتلا
عمرو وهذا جوز بعضهم ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط
وكلمات التحضيض قلت تم لكن الاولى مطابقة المفسر المفسر
قوله كقولك زيد ضربته بعني منها الهمزة المتصلة بالاسم المشغول
عنه بقرينة المثال فانها كانت الغالب دخولها على الفعل لان التوده
الذي هي الاستفهام في الغالب يلحق الافعال دون الذوات لان
الذوات غالبا معلومة ولا كذلك الافعال وقالوا الوضوء لوبيته
بالفعل لعلة او لوبيته حرفا فالنحو قالوا ان مالكا في شرح الكافية
خصصت الهمزة بذكرها مع مرجحات النصب لان غيرها من ادوات

الاستفهام

من مرجحات النصب انها تقع واغلب ما يجيء حرف عطف على الافعال كما في اخواتها
لانها ام الباب وهم يتوسعون في الام ما لم يتوسعوا في غيرها وكما تغني
عن الاخفش اخواتها بالهمزة في ترجيح النصب كذلك الهمزة فاذا فضلت الهمزة
من الاسم المذكور بغير الظرف نحو انت زيدا تضربه فالنصب او الرفع عندنا
سيبويه والجرمي لافادة زيد تقديم خبر المبتدا خلا عن الاستفهام عندهما
واما الاخفش فانه يرجح النصب لما ذكر وغيره ويجعل انت زيدا ضربته
في تقدير ازيدا ضربته فقال ابو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو وزيدا ضربته
وفي شرح التسهيل لابن مالك فسيبويه ابطل حكم الاستفهام ليعود حكم الفعل
وهم يبطله الاخفش وعندي ان انت فاعل بفعل مقدر وتقدير ما تقريب وزيد
منصوبه والمسئلة بشكل اذ اكثر الناس جعلوها خلافية بين سيبويه
والاخفش كما هو ظاهر كلامهما والا سيبويه لا يجيز ما قاله الاخفش من اختيار
النصب على الرفع واختلفوا في وجه الاعتراض على الاخفش فقال ابن
ولاد الاستفهام لا يكون بالفعل لما لا سيما ان اصلا وكلام الاخفش يقتضي انه
يالفعل اليهما وقال ابو جعفر من معنا وجه ذلك ان العامل وهو يضرب
يصير طالبا لمعمولين وهما انت وزيد ولا يتقوى المشتغل عنه القوة
وهذا هو الاول وقريب منه قال ابن هرون واما منع سيبويه مما ذهب
اليه الاخفش ما دام انت مبتدا وكذا يقول الاخفش لو سئل عنه فاما
اذا جعل فاعلا بالحذوف الذي يفسره المذكور فلا يمنعه سيبويه
اصلا فاذا تحققت هذه اعلم ان لاخفش اصلا في بيانه ان انت يجوز
ان يكون مبتدا وهو الوجه الاضعف ولا ينكر هذا سيبويه ولا الاخفش
فيجوز حينئذ فيما بعد النصب ترجيحا والرفع راجحا الا ان الرفع قوي
ذلك لتقدم المبتدا المتصل بهمزة الاستفهام ويحتمل ان انت فاعل
بفعل مقدر يفسره المذكور فيصح حينئذ نصب زيد بذلك الفعل
المقدر لانه معمول وهذا هو الذي قاله الاخفش وكان سيبويه
اراد التنبيه على ان الاستفهام المفصول بغير طرق او شبهه لا يمنع
ان يترجح النصب فترتب المسئلة على الوجه الاضعف ولم يذكر
الوجه الاحسن اعتمادا على ما هو المتبادر من ان الهمزة عنتار معها
الفعل وكان الاخفش اغاذكر الوجه الاخير على جهة التنزل لا على جهة
الاعتراض فلا خلاف بينهما حينئذ فالاخفش قال النصب اجود

وذلك يعطي الى الرفع جايز على جعل انت فاعلا والعرض انه ممتنع فالجواب
ان معنى قول النصب اجود ان وجه النصب اجود اى الوجه المودى
الى نصبه زيد على اللزوم امر مودى من الوجه المودى برفعه على الاختيار
كما قال الشلوبين وهو كلام حسن مخالف لما في التسهيل بل ذا فضل
بالنظر فالمختار النصب نقلا فاعرفه فالدار عمر القيته واليوم زيد
ضربته لان الفصل كان فضل التوسع في الظرف وعلل الرضي بقوله
لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام ان تقدر داخلة
على الفعل وقال ابن الطراوة اذا كان الاستفهام عن الاسم فالرفع اى
واجب نحو زيد هبته امام عمرو وانما وجب الرفع لان النصب يخرج الى الاستفهام
عن الفعل وهو غير مراد وفيه نظر اذ على تقدير الفعل بعد الاسم
فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد قال الخفيد ما قاله ابن الطراوة
وهو الظاهر وفي مسايل الزجاجي قال المازني سالت المبرد والاخفش
عن زيدا ضربته امام عمرو فقال الاخفش اختار النصب لاجل الالف
فقال انما المستفهم عن الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال
هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن العرب
اجمعوا على اختيار النصب اذا كان معه حرف الاستفهام المزي
هو لاصل الفعل وتظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ
بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا وقال الاخفش في حروف الهجاء
هي مرجح النصب قال الرضي والاسم المتضمن للاستفهام مثل
هل به يحمل على فعليه فعلها ملفوظ به ويقبح مقوم زيد اضربته
ومقوم زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح من القبيحين كما ذكرنا
في هل وعمس مقوم زيد خارج كل ذلك لان كل متعلق على شيء حقه
لزوم اصل المتعلق عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام وخولها
على الفعل على الفعل صريحا او تاويلا فالاحسن ان لا يقبح مقوم زيد قايم لان الفعل
معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحسود كالعلة
انتهى وعلى قول الاخفش يترجح النصب في ايهم زيدا ضربه ومن
امه الله ضربها وحيث رفع ابرز ضمير المشغول ليس بستره اولا
والليس حاصل في المثال الاول على تقدير الرفع لوستر فيجب الابراز
دون الثاني فيجب فيه عند البصري فقط والمقدم عن ابن مالك

ان

الا اخوات الخمسة موجبات النصب قولهم ما زيد رايته يعني وسنها
اداة النفي وقالت الا وهي وسنها النفي وعما او لا او ان وانما قيد
الناني بكونها احد هذه الثلاثة لانه لو كان غيرها لم يقع الاشتغال
بعده اصلا ويقع لكن في الشعر قال والكليس فانه لا يقع الاشتغال
بعدها والثاني نحو لا تظننت فقيرا اغنى منك بل انت فلم ازراجاء الله
غير راهب وفي التسهيل ان النصب واجب بعد ما يختص بالفعل
فهو لو ولما ولن وقلا الزمخشري وانما اختير النصب فيها اى ما ولا وان
مع جواز الرفع لان النفي والحقيقة تصدون الفعل قليلا ولفظا
او تقديرا لما ينفي مضمونه او ليس لما لم ولن من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل قال ابقال
لم زيدا يضربه ولا ولن بكرا يقتله كما يقال اذ زيدا يضربه او ضربته
لقوة تون يخبرها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس
ايضا من هذا الباب لانه ما بعده واجب الرفع لكونه اسما والجملة
بعد مجيره مخبر بها زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز اتقدمها
عن العمل ما استدلا بقولهم ليس الطيب الا المسك ونحمل عليه قولهم
ليس خلق الله مثل اى ما خلق الله فيحتمل ليس زيد اضربته
على الغا ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه القطين
الى مرتوع واحد خلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه
وفي نحو لا ليس زيد اضربته ضمير الشان والجملة حالية تعلقه
كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وكانه اراد بقوله
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل انه لا يقدر وجوبا لانه
يكفي تيانا هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق
بين لم ولما انه يجوز حذف فعل المذكور مع لما دون لم كما تقدم في محله لا يقدر
معمول لما لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما عند
قبايل الاشتاع لا لوجوب وشرط ترجح النصب بعد النفي
بما اولا وان عدم الفصل بهما انتهى ما ذكره الرضي كالاستفهام
المذكور من مرجحات النصب هذا هو المشهور وقيل ظاهر مذهب
سيبويه اختيار رفع الاسم المشغول عنه بعد النفي المذكور

وعليها ابو بكر بن طاهر وقال ابو حيان مذهب الجمهور وخالف ليس
سيبويه فانه نص على ان الرفع فيه اقوى وغاير بينه وبين الاشتغال
وقال ابن السيد شيء وابن خروف يستوي الرفع والنصب بعد النفي
المذكور بلا دخول ما ولا وان على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من
احرف النفي وهي لم ولما فانها مختصة بالافعال فلهذا حكم ان الشرط
في وجوب النصب ان يختص بشيء الى ذلك قال ابن مالك في شرح
الكافية وقال الفارسي هو وسط بين الاستغناء والابتداء الرفع فيها
مرجح من النصب لحمله على الابتداء لانه نقيضه ونفي له وعلى
الاشتغال لانه غير مرجح الى حد النفي كما خرجه حرفا الاستفهام
الى حد الاستفهام نحو اشر امنا واحد انتبعه بنصب شر ابهام
بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور قوله واما وجوب النصب فبما
اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالفعل اما وحيث النصب بعد ما يختص
بالفعل وكم عن الرفع بالابتداء لئلا يخرج ما وضع على الاختصاص
بالفعل عن اختصاصه به لوجوب دخوله على الفعل اعظم او تقديرا
قوله كاد وات الشرط عن ابن الحاجب بحرف الشرط فقال ويحسن ان
يعد حرف الشرط قال الرضي وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة اي
إن ولو واما الا اذا ما عند سيبويه لكنه لا يفصل بينها وبين
معمولها باسم مرفوع او منصوب نحو اذا مازيد قام واذا مازيدا
ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما انتهى قوله كما قام زيد قام في متى وحيثما
اشارة الى تعلقه قبل ذلك بما نصبه حيث اله على الجاز انه في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد يجلس فاكرمه ولكن استعملها الدعا
كلما قال الشرط قال من استعمال اذا اتانيها تدخل على الاسم
التي جازاها اسمان اتفاقا نحو جلس حيث زيد جالس انما
اذا لغت عما خوحيثما تهو وسائر الاسم الجوازم المتضمنة
معنى الشرط غير متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند
الضرورة قال المتنبي واغل يزورهم يعبوبة وقال انما الروح يحمي بها
تمل قلوا اضطر الشاعر الى الفصل هو متى يزد تزره يزرن
فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها انتهى وحاصله
ان الفصل بين اسما الشرط وبين الفعل ولو على طريق

الاشتغال

الاشتغال خاص بالضرورة فلا يقع الاشتغال الا ضرورة وبذلك
يفضي بعبيرين الحاجب بحرف الشرط الخارج لا اسمه لكن يمكن التعميم
كما فعل المصنف لسبب ذكر الاشتغال فالضرورة بالنسبة لا سيما
الشرط فليتامل واما الما وان كانت من حروف الشرط واداته
حكمها ما سيأتي من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع
الطلب قوله والتخصيص اي واداته التخصيص بحاجة سواء
بين بينهما باستثناء منقطع وهو الطلب بحث وان علم اي
الطلب ليتاكد واداته الاربعة وهي هلا والا ولولا ولوما
عن قوله لا تخرج عن منقطع او اهلكته واذا هلكت وعند فلان فاجر
والخرع خلاف الصلب والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير ويروى
ان منفس بالرفع والتقدير على الاول ان اهلكت منفسا وعلى الثاني
ان هلك منفس قالا سيبويه هان تزد الغاء عندما صحابنا جميعا كقوله
اذا هلكت فعند ذلك فاجزع قال الدماميني والفاء الزائدة هي الثانية
والاولى فالجزاء الا ان الثانية لو كانت فالجزاء الاولى والا ولى الزايدة لزم تقديم
معمول الجزاء عليها لان الظرف اعني عند ذلك معمول لا جزع
انتهى وقال التتمي والجزاء ان كانت اما محذوفة من البيت فالمحذوف
الثانية فالجزاء ظاهر او يجوز تقديم معمولها بعد الفاء السببية
الواقعة بعدها واذا سوغ ذلك في غيرها وان لم تكن اما محذوفة
منه فكذلك الثانية فالجزاء وقدم المعمول عليها للضرورة لان
الجزاء هو الفعل والاصل ان تكون داخلة عليه وقال
ابو علي في البغداديات والمذكور في البيت يحزنهم والتقدير
والجزاء الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل
منه بل على التقدير والتقدير انا هلكت شاع اضمار الفعل
الفعل بعد ان ولا يجوز رفع الاسم السابق الواقع بعد ما يختص
بالفعل على انه مبتدا لما تقدم من انه يوجب رفع والحال انه خرج
هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ويجوز رفعه
على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر بهم الطاوع المقدر على قياس
اما الفظي كما في قوله لا يجزعني ان سفسف اهلكته في رواية رفع سفسف
اي انهلكت سفسف وهو مطاوع لاهلكته يقال اهلكته فهلك

فهذا مطاوع لغضبه وكقول السيد فان أنتما تنفعك علمك فانت
تعلمك تهذيبا ان الفروق الاقوى بل فانت لو فعل لم تنتفع مضى اجاز
اضماره لانه مطاوع ينتفع والمطاوع يستلزم المطاوع وبذلك علية
ولو اتم الموافق للنصب وجابا ياك واما معنوى كما فى قوله اخرج
ان نفسى تاقها عما مها اى ان هلكت وماتت نفسى فهذا مطاوع
بحسب المعنى فقط اذ اتاها عما مها بمعنى هلكت وماتت فرفع
نفسى اماتا وهلك بمقدار لانه لازم لاتاها عما مها ولو قدر فعال
هذا الاورد على المصنف بناء على ان مراده بوجوب النصب امتناع
الرفع على الابتدا كما يشعر به اشعارا وتوا قوله اداة خاصة بالفعل
فانه يفهم منه ان وجوب النصب ليس الا لتحصيل الفعل فلو حصل
مع الرفع كفى لوجود المقصود فتامل ثم اقول واما وجوب الرفع فى
كل اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالدخول على الجمل الاسمية
واعترض المصنف على ابن مالك بما ورد مثله عليه فقال ليس من
اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما فى مسئلة اذا الفجائية
لعدم طرد فى الضابط عليها اى لان من جملة الضابط المذكور
ان يكون الفعل بحيث لو وقع من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك
ممتنع فيما يجب فيه الرفع والحق ما اعتمده الناظم فى النظم وفى
التسهيل من عدم فى القسام المشتغل عنه لا لمعنى يحمل على توسط
ان يكون بحيث اذا خلا من الموانع لنصب وهو ههنا كذلك لانه
اذا خلا من اذا الفجائية صح نصبه له ولا نسلم ان المراد التسلط
فى هذا التركيب بخصوصه وحمل الشاغل الممانع فيما ذكر يشم
رايحة مما قالوه ثم اقول ذكر جماعة من كبار النحويين فى اقتسام المشتغل
عنه ما يجب رفعه فانوا الان العامل فى خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو وزيد هل ابنته وعمرو هل ابنته وعمرو هل امرأته
وخوف لك صالح للعمل بانا تو فى الاسم السابق او فرغ لكن منع
من عمله مانع وهو تقدم ما لا يعمل ما بعده فيما قبله على
لتاكيد صاد فى عشع حيلا الاشتغال وهو بعد لك من اقتسامه
وما امتنع عمله فيما قبل لتاكيد لفعل التعجب وافعل التفضيل

والصفة

والصفة المشبهة واسم الفعل والمصدر والحرف نحو زيدا ما أحسنه
وعمرا اكرم منه بكرا نحو وجيه الاب وزيد حسن وزيد ضربا اياه وزيد
درالله وزيدا انه قايم لا يعد من اشتغال العامل صدق الحد
عليه انتهى وعلى هذا فينبغى ان يعد من الاشتغال العنوى زيدا ان عمرا ضربه
واذا امتنع النصب فقد لان الفعل وان وقع خبرا لكنه بذاته صالح
للعمل فيما قبله وانما امتنع عمله لمانع طارئ وهو وقوعه خبر
المبتدا وهو لا يتعدى عليه فالعمل فى المتقدم فوكه واذا الفجائية
لا تدخل الا على الجمل الاسمية اى على الامر قال ابن مالك فى غير التسهيل
ان من مواضع التخصيص بها الوقوع بعد اذا الفجائية ولبتما
كقولك اتيت فاذا زيد يضربه عمرو ولبتما بشر يزنم قال فلو وضعت
او بشر الجر لان اذا المفاجاة لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر وانما يليها
مبتدا او خبر مبتدا او ان المفتوحة المأول بمبتدا او ان المكسورة
لان الكلام معها عاد لمبتدا او خبر فلو نصب الاسم بعدها
لكانت الجملة التى تليها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب
وقد غفل عن هذا من عبر من الفجاة فاجاز النصب فى نحو خرجت
فاذا زيدا ضربه عمرو ولا سبيل الى جوازه وكذلك ليت المقرونة
بما لا يليها فعل ولا معمول فعل الا ما حين قرنت بها لم تزل
اختصاصها بالاسما فلهذا شاع فيها وجدها الاعمال وترك
الاعمال فاعمالها لبقا اختصاصها وترك اعمالها الحاقها بانما
فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر كان ذلك تركا لاختصاصها صح
بالاسما وهو خلاف كلام العرب انتهى وفى النصب على الاشتغال
بعد اذا الفجائية ثلثة اقوال قيل يجوز مطلقا وهو ظاهر كلام
سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر
لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وعليه مشى المصنف
تبعا لابن مالك وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور فى نحو
فاذا زيد قد ضربه عمرو يمتنع بدون قد ووجهه المصنف
بان التزام الاسمية مع اذا انما كان للفرق بينها وبين الشرطية
المختصة بالفعلية فاذا اقترنت قد حصل الفرق بذلك افلا ترى
الشرطية بها قال الاشمونى فهما يختصان بالابتدا ايضا والحال

فخرج خبث وزيد يضربه عمرو وفلما يجوز وزيدا يضربه عمرو وينصب
زيد انتهى ولعل وجهه ما مالى حتى بابه الحال من اذ جملة الحال المبتدية
مضارع مثبت يجب فيها الضمير ويمتنع الواو وهنا لم يكن كذلك وهذا
قال فيه نحو فتامل وكذا يجب الربط اذا وقع الفعل المشغول فيما لا يزيد
ما قيله معمولا لما يعود نحو زيدا ضربته او زيدا ضربته فالربط
او زيد هل رايته لانما التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذا ان
وهل وهذا المذكورات وكذا ادوات الاستثناء نحو ما يضربه الا عمرو ولا
يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اى على الوجه المعتبر
في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن اللفظ ودليلا عليه ومن
ذلك ما قاد ادوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء نحو زيد
لاكرمته ولا قائل الا ان اتى استثناء شيء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
رد قول ابن درستويه في ان كلا من اليسوعيين ان ما فيه والتالم من لما
بمعنى الا وكلا منفيين بحذوف يفسره كل يسوعي فيهم وفيه مانع اخر وهو
لام القسم ومن ذلك حرف العرض نحو زيدا الا تكرمه والا التي للتحضيض نحو
هلا تضربه والا الجازمة نحو زيدا الا تكرمه اكرمك والتالم من لما
غولبت زيدا اياه ولم يكن الاسم فيه منصوبا على الاشتغال بل على انه
اسم ليت قال ابن مالك واجاز التحضيض والعرض والتمني ولا اجرى
الاستفهام في منع تاثر ما قبلها فيما بعدها هو مذهب المحققين
من النحاة فيمن يكتب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا ابن سيط
التحضيض واخويه قرينة ترجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب
الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه ومن ذلك
لحرف الناسخ نحو زيدا كاني اضربه او ليتني لقاه والعلي اصادفه
لان ان واخواتها واخويه التقليل قال الرضي واذا المفتوحة فانه
فان تجيب بعد رها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حروف
مصدرية انتهى ومن ذلك للعلق بكسر اللام اى شيء يعلق ما قبله
عن العمل فيما بعده وهذا قال سيبويه في قوله البيت حيا العراق
الدهر اظلمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب
ما ما بعده موصل الفعل اليه ولم يجعله من باب الاشتغال
لان التقدير لا اطعمه ولا اذا اوقعت في جواب القسم كاذها

الصدر

الصدر فمتعلق وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول
ودخل في المعلق كل استفهام لمنه كانت او خبرية قوله ان يتقدم على الاسم
عاطفا اى غير مفصول باما وتقدم ان شبه العاطف وهو حتى وبل ولكن
له حكم العاطف نحو زيدا في القوم حتى عمرو جزيه وقد سبق بيان ذلك
قول سيبويه فجملة فعليه اى مبدوة بفعل وكذا الفعل اذا وقع خبرا
في هذه المسئلة له حكم الفعل قال الرضي ومثل قولك زيد قام وعمرو اكرمته
قولك زيد ضربت عمرا وبكر اكرمته بسنوية بكر الوجهان لان اسم الفعل
الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قام غلامه وبكر اكرمته
فالرفع فيهما واجب لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم
شبههما بالفعل كليهما في باب الاضافة اذ قدر رفع الضعيف المشابهة
للفعل نحو زيد مضروب حماره واستثنى الحسن الفعل المبني على ما التعجبية
لانه جامد لا يتصرف فيه بتقديم ولا تاخير ولانه خرج عن الافعال
بسلب لامه على الزمان حتى انه التحق بالاسماء في قول بعض علمائها
وهو التصغير ولذلك ادعى الكوفيون اسميته فنحو ما احسن زيدا او ما
اكرمه الا ثر للنصب فيه لان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى
لان تعين ان العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الخبر على الانشاء
وعليه الجمهور اى جماعة فاذا كان العطف على وجه واحد قال ثم ليه
اى لا ثمرة اذ الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر لان النصب فيما
قبل الا ثمرة ان الجملة معطوفة على الجملة الخبرية عن المبتدا فتكون هي ايضا
خبرا بها والرافع الثمرة انها عطفت على جملة المبتدا والخبر ولا تكون
هذه مخبرا بها عن المبتدا بل في سبيلة التعجب فالجملة معطوفة
على جملة المبتدا والخبر رفعت الاسم او نصبته فتخبر بها عن اسم
قبلها قال الا وضح وتضمنت الثانية ضميرا وكانت معطوفة
بالزاى اى بتضمن الجملة الثانية ضمير الاسم السابق او كانت اى الثانية
معطوفة بالفاء المفيدة للسببية وتخصيص الفائدة بذلك لانها تصير
الجملتين في معنى جملة واحدة شرطية نحو زيد قام فعمرو اكرمته في معنى
ان زيدا قام اكرمت عمرا الا ان الشرط سببي لجزاء قيل اشتراط تضمن الضمير
او العطف بالفاء نظرا الى ان الجملة الثانية اذا رفع الاسم معطوفة على جملة
خبر المبتدا فاشترط ذلك حينئذ ليصح كونها خبرا عن المبتدا اذ المعطوف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الحال فيجوز كالجائز لكن اذا اختلت من الضمير والغالا يظهر بلغ النصب
فيها وجهان اذا يمكن تقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدا
او الجملة الفعلية حتى تحمله على الاسمية والعكس جايز
انتهى وفيه نظر اذ لا يظهر المنع لا اذا قدر العطف على الصغرى الواخير
المبتدا رفعت الاسم السابق في الجملة الثانية ونصبته وامكان
العطف على الجملة الكبرى جايز مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه
بالنصب نقل ابن عصفور وابن سيبويه وغيرهم شرطوا ضميرا
واستدلوا لذلك بقول تعالى والقمر قدرناه منازل فرأ الجمهور بالنصب وابن عمرو
بالرفع والباقون بالنصب وهو في النصب معطوف على الجملة التي قبلها من قوله
تعالى والشمس تجري لمستقر لها ليس في الجملة المعطوفة ضمير يعود
على الشمس واجيب بان نصب القمر على اضمار فعل وهو معطوفة على استحداه
من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم
والشجر وعلى ما نقل ابن عصفور وجوزه ابن مالك في التسهيل تعالى
واذ وفي العاطف جملة حالية وجهين اي اسمية الصدر فعليه
العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خذ اكل الخفش ومن وافقه
في ترجيح والا فان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا انتهى ومعنى
قوله مطلقا اي سواء كان بعد العاطف فعل يصلح جعله خبرا انتهى ومعنى قوله
مطلقا اي سواء كان بعد العاطف لا يصلح جعله خبرا نحو زيد قام وعمرو
اكرمته فان الرمتة لا يصلح كونه خبرا عن زيد لعدم الرابط وكان ما يصلح
جعله خبرا عن هند فاكرمتها وعمرو اكرمته في داره او اغاثه الخوف
ومن وافقهم لوقوع الواو لاذ العطف على الفعلية عندهم ممتنع فتعين كونه
على الاسمية فلزم تخالف المتعاطفين ان نصبت فضعف النصب
ورجح الرفع لوجود المناسبة وعلى هذا فالواو في هنا صار لرجح منه
من قولك ابتدا زيد مر بته فانه مطلوب للتناسب واجزم كما قال الفعل
قوله زيد قام ابوه وعمرو اكرمته ظاهر تمثيله بما ذا وانتم لا تشترطون في
الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليه بان يعود على
الاسم السابق وهو ما جزم به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط
ان بنيت وفاقا لسيبويه والفارسي وابن كيسان خلافا للفرا وصحح فخر
باشتراط ذلك كما تقدم ومنع النصب نحو المثال المذكور لعدم الرابط

تبعا

تبعا للاخفش والسيرافي قال وهو المختار وقوله تبعا للاخفش والسيرافي
قال وهو المختار وقوله تبعا للاخفش والسيرافي فانهما ممنعان النصب
بناء على العطف على الصغرى فلا يناسبه ما سبق عن التسهيل من ان الاخفش
ومن وافقه يرجحان الرفع في ذلك لما تقدم وقد اورد سيبويه مثالا
لما يستوي رفعه ونصبه وهو زيد قام وعمرو اكرمته وتبعه ابن الحاجب
في التمثيل به لذلك قال الرضي واعترض عليه بانه لا يجوز العطف على الصغرى
لانها خبر المبتدا وليس في عمرو اكرمته ضمير راجع الى زيد بعبارة اخرى
هما يجب في المعطوف جواز اقامته مقام المعطوف عليه ولو قلت
زيد اكرمت عمرا اكرمته بعبارة الاخفش وهو انه لا يجوز عطف جملة لا لها
لها على جملة لها لفظا واعتذر سيبويه بان المبتدا واحد هنا السيرافي وهو جواب
عن جميع الامثلة التي عرض سيبويه لم يتبين تصحيح المثال الاول تبين جملة
اسمية الصدر فعليها الفعل معطوف عليها او على الملفوظ بها وتصحيح
المثال الثاني بزيادة ضمير فيه نحو عمرو اكرمته في داره او لاجلها ونحو ذلك
ولما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا
كان جملة من ضمير فيها المثال اذا اراد واجوا بعضهم عن الوجه الاول
بانه ليس بلازم ان يحكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع لا ترى الى قولهم
زيد شاة وسمنا منها ورد بان سمنا منها ايضا انكره بعضهم وبانه يأتي في نحو الصفات
واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول ازيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت
عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب
ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاصل اذا لم تظهر في المعطوف عليه
جاز ان يعطف عليه جملة لا اعرابها واشد الاعتراضات هو الاول
والجواب عما قال السيرافي ان هذا المثال اجازه سيبويه بين رفع
الاسم ونصبه على ما تودي به ظاهر كلامه وتبعه الاخفش
لحاله المعطوف من الضمير وجوزا ابو علي على اذا الرفع فقد اوقعا الخبر
وانه خبر في الجملة المعطوفة فيصيران اجتماعا الى المبتدا الاول فلا اختلاف
في جواز مرور ومعنى قولي ذات وجهين انها امتنع الصدر وعلى العجز
انما احتيج الى التفسير لان الوجهين بما ذكر لانهما قد يراد بها الكبرى
مع الصغرى اعني من ان تكون تامية كابو قيام من قولك زيد
ابوه قائم وعليه فقام ابوه من قولك زيد قام ابوه قولا فالمناسبة

حاصلة على كلا التقديرين فاستويا لوجهان فان قيل السلامة عن
الحذف مرجحة للرفع قلت تعرض بقرب المعطوف عليه على تقدير
النصب وبعد بطرح منها اذا عطفت على الكبرى وهي ايضا قريبة غير
مفصولة عنها بشيء فلا بتغاوتان قلت ياتي بعد او جوابه يرجح ما عرف
ان المسندة غير مذكور هو الفعل البصريون حتى قالوا ان قيد اسنادا
اسناد الفعل الى المبتدا واسنادا الفعل الى الضمير وعلى هذا التحقيق
كانت الكبرى هو زيد قام مع قطع النظر عن الضمير فعند العطف يلزم
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المستتر الذي هو نفس
الملفوظة والاصل فيها اذا عطفت الثانية على الصغرى فكانها
قربها المعطوف عليه بالنسبة الى عطفه على الكبرى فكان اولى واجاب
بعضهم بغير ذلك فقال واعترض بان هذه المعاملة غير مستقيمة
فانا لا نسلم البعد على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطفت
مفردا على الجملة الثانية على مفرد الجملة الاولى واما اذا كانت
الجملة الاولى والثانية برأسها معطوفة على الجملة الاولى فلا يتحقق
بعدا هل قال الذين سعدوا اللهم الا ان يقال بتقدير النصف
يتعين الرفع وتقدير الرفع لا يتعين جواز ان يكون حينئذ
من عطف المفردات انتهى وفيه نظر لانه يلزم على عطف المفردات
انتهى وفيه نظر لا تستلزم على عطف المفردات العطف على معمولي
عاملين مختلفين وقال الفاضل الجامي فان قلت لا تفاوت
في البعد طرفي بينهما اذا الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلت
هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب انتهى اعترض
بانه لم يرد فيما يبدو ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولابد
لاعتباره من شاهد وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف في عطف
الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة الكرمة اقرب من
نسبة قام الى قاعدة ان الجملة ما لغة بين الى زيد يقتضي ترجح النصب ليس
بمجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص تعلق عن كون الجملة خالية
هي خلاف الاصل على ما عرفت فينبغي ان يترجح النصب وفي الخواشي
الكهنديه ثم الاولى ان يقال ان قصدا لعطف على الكبرى اختير الرفع
بلا معارض وان قصدا لعطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار

معارض

بدونه مح

معارض ذا الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب
الذي قل وجوده في كلامهم فيستويان كذا في الحاشية وفيه بحث لانا ندفع
الجملة خبرية خلاف الاصل على الختيار والحذف في رضي الله تعالى عنه
كما مر جوابه في حواشي المصباح غير انه لا يعارض عدم التناسب فكان
الرفع على تقدير عطفه على الكبرى ايضا مختارا بالاعتبار معارض
كالنصب على تقدير العطف على الصغرى والقول بكون الرفع مختارا
بلا معارض مع اعترافه بان وقوع الجملة خبرا خلاف الاصل مشكل
الا ان يجعل ما في الحاشية مبنيا على ما اختاره الشارح بعض الرضي
من ان وقوع الجملة خبرا ليس خلاف الاصل واما على اختيار المحقق
فكل من الرفع على تقدير عطفه على الكبرى والنصب على تقدير
عطفه على الصغرى مختار بلا اعتبار معارض فيستويان انتهى هذا كلام
الحواشي الكهنديه قولهم واما الذي يترجح رفعه فاعدى ذلك اي بما
عدا ما يجب نصبه وما يترجح نصبه وما يجب رفعه وما يستوي فيه
الوجهان قولهم انما يترجح الرفع في ان لانه الاصل فاراجح لمسلمانيته
من تقدير العامل الذي هو خلاف الاصل ولا مرجح لغيره ولا مرجح لغيره
لكانا اولى واعترض عليه بان الرفع في نحو زيد ضربته كما يوجب
السلامة عن الحذف فيستلزم خلاف الاصل فيه الافراد وجوابه منع كون
الاصل في الافراد ولو سلم فالنصب يستلزم حذف الجملة وهو كذلك مع
وقوع الجملة خبرا هو من حذفها المافيه من تكثير خلاف الاصل
فكون الجملة خبرا وان كان يا وي نفس الحذف في نحو الغنا الاصل
لكن لا خفا ان كثرة الحذف اشد منه في مخالفة الاصل قولهم وقرئ شاذا
بالنصب قد يقال الا شذ اذا حال من النصب المجرور بالباء ليس فعل
ذلك بسديد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور بالباء ممتنع واما
ضعيف وعلى ان يقال ليس بحال وانما هو صفة مصدر محذوف
اي وقرئ قراءة شاذة فيقال قرا يقرا قراءة وقرانا وقرا نحو ولبس منه
قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي مكتوب في صحايف اعمالهم في القاموس
الزبور كصبور لقب الكتاب جمعه زبر بكسر ففتح وقوله وليس للبعض هنا انهم
يعملون كل شيء في الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى
وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى يعني

انما جعل الرفع فيه ولم يكن من هذا الباب لانه لا يمكن اعمال فعلوا
في كل شيء اذ لو عمل كان المعنى فعلوا كل شيء ففيه كتبتها الملائكة وهو غلط
بل المراد انهم فعلوه في الدنيا فهو مكتوب في الزبر واذا لم يمكن اعمال
فيه لم يكن من هذا الباب فتحصلت ان كل امر فرضناه كان الابتداء به
وفعلوه صفة وفي الزبر خبره قال اللغاضل الحلبي فهو ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقولك في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان
صحائف اعمالهم ليست محل الفعل بهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون هم وقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف ظاهر الاية فان المعنى المقصود اذا العقصود الكل شيء
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر الا ان كل كائن في صحايف اعمالهم بفعولهم والوقوع لازم
على كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والخبر الجرور
في محل رفع على انه خبر المبتدأ بتقدير كل شيء هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يغادر شيئا لا يترك صغيرة ولا كبيرة الا اثبتها وكانتبهم
ذكر قوله لانهم لم يوقعوا افعالهم فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا افعالهم
كتابة افعالهم اذ فعل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا
لانتفع وهذا المقام لا يسعهما كاتبين وفيه بعد يحتاج من حمله الفعل
على الكتابة تعميما لاسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم
هذا ما يتبادر الى الذهن عن حمل هذا الفعل على الكتابة وحوانه لم يكتب في
صحايف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام
الكاتبون او قوله فيها كتابة افعالهم انشاء لهذا المانع بادي بدو
مناط الغاية اختصاص كتابة الكرام الكاتبين بافعالهم وقوله
وان كان صفة لشيء مبني على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف
بخبر الموصوف وقوله لان كل كائن في صحايف اعمالهم بمفعول لهم
ان اريد فيه لعدم الغائدة لعدم موافقته لما في الاية
الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اريد
انه ليس فيه افادة فهو ممنوع لما سبق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل في صحايف

صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم وفي المثال المذكور من كلام تركيبا يكون الفعل
المشتغل عنه بضمير الاسم السابق وصفة للذكر الاسم حكم حكمه لانه ليس
انتقاض بسيط لعدم امكانه اذ الوسائط لغات
التقييد الموصوف بالوصف وانتقال الترتيب من الوصف الى الاجنبي
وذلك قادح سواء كان الاخبار صحيحا او لا ومن جعل المانع عن التسليط
انه يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع انهم لم يفعلوا غير شيء فقد
نظر ولم يتجاوز بيانه هذا للمثال ومن قال لانه لم يوقع فيها الا الكرام
وهم لم يوقعوها بل الكرام الكاتبون يتجه عليه انه يصير اسناد الكتابة
اليهم لانه اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل شيء
لهم مستقام ومن قال لو جعل في الزبر صفة لكل شيء لكان جملا فالمراد
وان عمولان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لان كل ما في الزبر مفعول لهم
قال المعلق في موضع اخر وكل صغير وكبير مستطر يتجه عليه ان كونه حملا في
المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بيانه فالاية تامة بتقدير مفعوله
وكل صغير وكبير لان لا فادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام
الكاتبين صادون الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه وقوله صفة للاسم
بدليل كل ولا يتعين ان يكون حالا من كل بعجواز ان يكون حالا من
كل المعنى قال فيه ولا يصح ان يكون بدلا من الكرام خبرا لان العدم ما
يعمل في الحال ولا يكون مخبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء اذا جعل صفة له
استقام المعنى فلا يتجه منع كونه خبرا لان المعنى حينئذ وكل شيء ثبت
في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ولا فساد فيه ورد بوجهين اما
لفظا فلانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجنبي وهو
واما معنى فلان المراد في هذه الاية ما اريد في قوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر فنعلوه حينئذ صفة لكل وفي الزبر الخبر اي كل ما فعلوه
ثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها قول
فلا يصح ان يعمل فيه اي وما يعمل لا يفيد عاملا اجعلي الوجه المعتبر
في هذا الباب وهو كونه مشغولا عنه ضائر للفعل فهو من العامل المضمر
ودليل عليه ولبس من ايضا ازيد فهجب بها بالبناء للمفعول وهو من
امثلة سيبويه ومثاله ازيد ضربت عليه واعم وانطلق به فزيد
مرفوع بفعل محذوف على المختار لكان الهمزة والتقدير اذهب بزيد

ذهبه لان الجار والمجرور في موضع رفع يذهب ويجوز رفعه بالابتدا
ولم يتبع في المصدر لكثرة الاكل على ذلك في الشرح مع ذكره في المتن وقال الشهيد
ولا يجوز في نحو زيد ذهب به الا اشتغال لعدم عود ضمير منزوع ونصب الخ
الضمير محال قال البرماوي وابن الناظم انتهى فانهما احالا ذلك جعلا
النائب عن الفاعل ضمير مصدر والفعل المذكور والمعنى زيد ذهب الذهاب
فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط
وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المؤول عليه بفعل وقوله
الاشتغال عبارة موهمة تنبه هذا الباب ان الفعل اشتغل بضمير
المصدر عن نصب الاسم السابق وليس كذلك فصواب العبارة ان
يقول اسند الفعل الى ضمير الاسم المصدر في اراده الاشتغال عن الاسناد
الى ضمير المجرور المصدر وقوله ونصب صاحب الضمير اي الضمير المجرور
وقوله عصد رحق العبارة بضمير المصدر المنوي لان المنوي ضمير
المصدر لا المصدر باب

انتنازع

وباب الاعمال ايضا اي ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة تغليبا
قول فضابطه ان يتقدم عاملان او اكثر ويدخل فيه المذكور والمحذوف
من العاملين او العوامل لقرينة كقولك زيد في جواب من مر بك
او رمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول فينضمر للثاني فتقول اياه
زيد بفصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر الشيخ خالد ايضا اي
العاملين لابد ان يكونا مذكورين وانه لا تنازع بين محذوفين
ولا بين محذوف ومذكور هذا وقال الخضري لا بد وان نقول مرتبطان
فلا يجوز قام فعد اخواك ودلل لتكون الجملتان كالجملة الواحدة
فيكون الفصل كالفصل بين اجزاء الجملة الواحدة
انتنازع وهنا تنبيه وهو ان العبدي نقل في شرح الايضاح ان بعض
الكوفيين يشترط في الكرخي في العطف وانه لازم والاية الشريفة
والبيت يردان عليه نعم لم ان يدعي حذف حرف في العطف وليس ذلك
بضروري ويتبين ذلك بموضعه ان شاء الله تعالى انتهى والاية
هي قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر منه والبيت ضحى كل ذي دين قوني
عجبا البيت قال المصنف قالة المقتضى لنصبه العاملان
في باب التنازع لابد من تاثيرهما اما بعاطف كقام وقعد
اخواك

الضمير

انهم كانوا يعملون في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها وانهم ظنوا
كما ظننتم ان لن يبعث احدا او كونه ثانيهما نحو جوابا للدا والعاجل بيبه
الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو انوني افرغ عليه قطرا
وجوابه السوال نحو يسئلونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو
قد درس وجملا ربط ولا يجوز قام فقعد زيد خلافا لبعضهم في كلام المص
سيشرطان يكون بين العاملين واشترط في الاوضح في العاملين
ان يكونا متصرفين فقام ويقعد فان احدهما يشبههما او فعل متصرف
واسم يشبههما والمراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى ما هم
اقرؤا كتابيه من يحتمل ان الضمير في يشبههما راجع للتمثيل فقط
فيرد اي واسم يشبه الفعل ان ذا العمل بان يقتضي الحدث وعمل الاسم
اسم الفعل نحو كرتال وبله زيدا واسم الفاعل نحو انا ضارب وشاتم
زيدا واسم المفعول نحو انا مضروب وبهما ان زيدا شرط نصب العامل
هو ما قالم الا من صفور وسعد الخ في الاوضح وفي الجامع وهو المعروف
من كلام الفاكهي ونقل كثير منهم ابن الحاجب في شرح المفصل خلافا ان ذلك
فقال وقولهم لعل وعسى زيدا ان يخرج انه على اعمال الثاني اصحة
عسى زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا
لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا الخارج وليس بواضح اذ لا يقال
عسى زيد خارجا هو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى وانظر من
الذي قال هذا من الخلق وكيف وجب اذا اعمل الاول ان يقول خارج
مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر ايضا اي ضرورة يلزم في حذف ضمير
عسى وقد ذكر النسفي عبيا انتاعك لا وعسى كما قولك ويتاخر معمول
او اكثر شامل للمعمول الظاهر والضمير وقولان ابن الحاجب شرطا ان يكون
ظاهر الاكثر اريد به مقابل المستتر فذكر والا لزمه ان لا يكون نحو
مررت وسمعت الا اياك من باب التنازع مع انه منه ولعله جرى
على الغالب ثم رايت الفاضل الهندي قال قوله ظاهر الخ غير مستقر
وبعض شراح كلامه اخذ بظاهره ومن ثم لا تنازع في الضمير قال في
المتوسط سواء كان غائبا ام مخاطبا ام متكلما لاستوا الفعلين
في المهملة ثم قال وفيه نظر لجواز ان يقال زيدا ضربته وانا
اوضرب وانا هانك وقال الرضي انما قال ذلك بمعنى ظاهر الان بعض

لا تنازع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المضمرات لا يصح تنازعه اذ يستحيل التنازع في المتصل بالعامل
الاخر مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل
في المتنازع فيه وهو في مكانه كل من المتنازعين والاول يستحيل
تحمله في المضمر المتصل بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله
بعامله وما هو منه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان
مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فلا يجوز ان يكون من التنازع
وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد لانهم
اذا اضمر في احدهما فان كان بدون الا نحو ما قام هو او زيد وما
قعد الا زيد يلتبس المعنى لانه يفيد نفي القيام عن الفاعل والمقصود
اثباته له وحده وما معهما نحو ما قام الا هو وما قعد الا زيد هو خلاف
المستعمل في كلامهم وان كان منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من التنازع ولكن المحذور المنصوب المحل نحو ضربت وقعد
بل وفعل هذا يجوز التنازع في المضمر المنصوب المنفصل والمجرور
ولا سيما اذا تقدم وهذا للضمير على العاملين نحو ما لك ضربت
واكرمتا نهتي وذكر مثل النيلي وقال ان ذكره الظاهر احسن اذا
من مطلق المضمر ليس ببعيد وذكر ابن مالك نحو سبك المنظوم
قيد الظاهر ثم قال وانا انبا الباب ولا ينازع في ضمير وما اوهم
من نحو ما قام ولا قعدا لا انت محمول على الحذف اذ لا بد من اعمال
احد الفعلين من ضمير غائب مستتر في الاخر وهو غير مطابق
للباذر وايضا لا بد مع كل واحد من مرفوعي الفعلين في نحو هذه
المسئلة من الاقواسند احدهما الى الضمير المستتر وحذا انهتا
فعسف المعنى انتهى وقول الرضي لان التنازع انما يكون حيث
يملن الحاذف قد يمنع ولا يلتفت في التنازع بطلب كل منهما للمعمول
بحسب المعنى وقد ذكره الهندي عن التنازع انما يتحقق في القلب
واما في النطق فكل يستوفي معموله ولا تنازع فاذا اعمل الاول
فان اضمر الثاني فبدون الا انعكس المعنى او معها لزم اضمار الزوائد
وهو ممتنع وقال الفاضل الجامي ومعنى تنازعهما فيه اي
ايطلبها بالتحسب المعنى بوجهات اليه وبصيه ان يكون هو مرفوعه
ومفعوله في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ

لا يتصور

لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون مستقلا
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب والكرم الا انا ففيه تنازع كلن لا يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يتصور
اضماره ولا بد وتم لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المصنف يعني ان الحاصل بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فيجوز ان معا واما على المذهب ضعيفا لان غيرهما
فلا يمكن قطعه لانه طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما
عرفت انتهى وقوله ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر
اي من حيث المعنى وهو شامل لما اذا اتفق العاملان في الطلب
بان كان كل من الاول والثاني طالبا للمعمول رفعا او نصبا ولما
اذا اختلفا بان كان الاول طالبا للمعمول رفعا والاخر نصبا
وبالعكس والعاملان مع ذلك اما فعلان او اسمان او مختلفان
او مثلثة اثنا عشر مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد وفي
طلب المنصوب ضربت واهنت زيدا وفي طلبيهما الاول المرفوع والاخر المنصوب
قام وضربت زيدا وفي طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين
فطلبيهما المرفوع اقائم وقاعد الزيدان وفي طلب المنصوب زيد ضارب
وقاتل عمرا وفي طلبيهما الاول المرفوع والاخر المنصوب زيد قائم
وضارب ابوه وفي طلب العكس زيد ضارب وقائم ابواه ومثال
الاسم والفعل في طلب المرفوع قائم وقعد زيد وفي طلب المنصوب
زيد ضارب وبكر عمرا وفي طلبيهما الاول المرفوع والاخر المنصوب
اقائم وبكر عمرا وفي طلب العكس ضربت واقائم زيد والمصنف
اقتصر في التمثيل على البعض فانه قيل يجيء عاملا طالبا المعمول مجرورا
نحو مررت وسلمت على زيد فلم هو داخل فيما اذا طلباه منصوبا
وقد ذكر الدماميني في شرح التسهيل ما يأتي في مثله في كلام المصنف
فقال ثم اعلم ان قول المصنف ولا اذا تعلق عاملان له وجب

ان يتعلق وفائدة ذلك تظهر من اثنا عشر مذهبا قال الاول انه قالوا
في لام تنازع اظن زيد قام وكان يقوم زيد واكده كان يقول الكيفيتها
ودمتها ما كان يصنع وعود وهو مذهب لان الظن ان قدرت بلغاة
فلا وجه لها الى زيد والا قدرت معلمة كانت متوجهة اليه فان
اعملتها فيه تعين اعمالها في ضميرهما ولا يصح عندهم في قام زيد
ان يكون مفعولا للثاني الاعلى قول ابي الحسن في زيد قام ابن عبد
الله ومن جوز التنازع في الاشتغال اجازها وعلى وليس بين ما يلزم عندهم
ولم يظهر المنع لان التنازع شرطه وجوب توجه العاملين ولا وجوب اما
في الظن فلما ذكرنا من احتمال الالغاء واما في كان فلاحتمال توجهها
الى ضمير الشان فاذا امكن توجهها الى غير ما توجه اليه العامل الاخر
لم يتحقق بينهما تجاذب وتنازع ويحتمل في الاية الثانية توجه كان
الى ضمير ما وهذا وجه اخر يمنع من التنازع وهو انه لو كان من ذلك
لكان القياس في الاضمار ان يقال اما كانوا وما كان يصنعون قال ابو علي
انه من باب ضربني وضربت قومك بالنصب هو بعيد مخالف لقاعدة
الاضمار في عامل انتهى وخلاصة ما تعدى الى اثنين فالاثر في التسهيل
ولا يمنع التنازع تعدي الاكثر من ذلك لانه قد ورد قال الله تعالى
وانهم ضلوا كما ضللتم الاية وقال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا بالنسبة
الى العامل الاول نظرا لاية الثانية وبالنسبة الى العاملين في الاية
الثانية وذكر ابن عقيل في شرح التسهيل ان بعض النحويين منع في
المتعدي الى اثنين وثلثة وصرح الجرمي وجماعة بالمنع في ذي الثلثة
وقالوا لم يسمع من العرب في ظننت وحسبت وبابهما التنازع فيجب الرجوع عن
القياس فيقتصر فيه على السماع ونقل الجرمي المنع في ذي الاثنين
والسماع يرد على من منع في ذي الاثنين والقياس على ذي الثلثة
ولا مسلك خرق مع الباب عن القياس مطلقا ولا بد ان يكون واحد
باللفظ المتحد به عمرو من ضرب زيد وضربته فلا بعد هذا من التنازع
لان مطلوبا العاملين فيه واحد في المعنى دون اللفظ الى هنا
كلامه شرح التسهيل الابن عقيل سمع في الاثنين حلى سيبويه
متى رأيت وقلت زيد منطلقا على اعمال رأيت ومتى رأيتا وقلت
زيد منطلق على حكاية الجملة بقلت ويقاس عليه الثلثة فاجاز توالي

المبتدات

المبتدات وانه ليس قياس اصولهم فنقول في اعمال الاول اعلمني
واخملتني اياه لا زيدا عمرا قائما وفي اعمال الثاني اعلمني واعلمت زيد
عمرا قائما اياه اياه فظاهر كلام المصنفين التنازع عيون في جميع العمر
وفي النهاية لان الحذف لا يقع في التنازع في المفعول به ولا الحال ولا
التمييز لانها لا تنضم فخالف ابن معط في الحال قال في الارتشاف فانه جوز
التنازع فيها ولكن يقول اذا تنازعا في القدر المشترك على اعمال الاول اذ ترك
اذ ترك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنه والاجود اعادة لفظ الحال
كالاول انتهى ومنعه الجمهور في المصدر لاختلافه لا فعالا فيه غالبا
وما اتحد منه غير مثنى وضرب عبد الله ضربا فوجه المنع فيه انه مغير
ضروري للفعل والتنازع لا بد فيه من احتياج كل منهما الى المعمول اما
ضروريا كالفاعل ولا نعم الضعف الاستقلال ودونه كالمفعول وقيد
في الاوضح كالتسهيل المعمول بقوله غير سببي مرفوع قال ابن مالك
في شرحه بنيت ذلك على ان خوف زيد منطلق وسرني اخوه لا يجوز فيه
تنازع لانك لو صدرت فيه التنازع لاسندت احد العاملين الى السببي
وهو الاخ واسندت الاخر الى ضمير فيلزم عدم ارتباط المبتدا لانه
لم يرفع ضميرا ولا اسببي ضميرا ولا سبيل الى اجازة ذلك فان
سمع متل هذا حمل على ان المتنازع مستغنى عنه بالعاملين المتقدمين
عليه فيكون كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول
ومنه قول الشنفرى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
اراد وعزة غريمها ممطول معنى وفي تقييد السببي بمرفوع تنبيه
على ان السببي غير المرفوع لا يمنع من التنازع فنحو زيدا ضرب
واخو اخاه هند كلمه قال الدماميني وهو مشكل من وجوه الاول
انا لا نسلم انه اذا اسند الاخر الى ضمير الاجنبي يلزم عدم ارتباطه بالمبتدا
قوله لانه لم يرفع ضميرا ولا السببي ضميرا قلنا لا نسلم انه لم يرفع ضميرا السببي
بضميره وذلك لانه رفع الضمير العايد الى الاجنبي الذي هو مضاف الى ضمير زيد
فلو كان رافعا لما السببي ضميرا فيرتبط بالمبتدا ولو كان الضمير راجعا
الى الاجنبي المجرد عن الاضافة فيلزم عدم الارتباط لكن ليس كذلك الثاني
انه هذا معارض لما قالوا في المبتدا ان الجملة اذا قام بعضها مقام
مضاف قالوا العايد استغنت عن العايد ومثل بقوله تعالى والذين

يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن جاعلا الذين مبتدأ ويتربصن خبره
والأصل يتربصن أزواجهن جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن
فاستغني بذكر الضمير لأن القوائن لا تضاف لأنها وحصل الربط بالضمير القائم
مقام الظاهر المضاف إلى الضمير العايد منها قال بذلك هنا الأسيما
وقد قالت العرب زيد قايم أبواه لأقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط
مرتبطا الثالث الذي يمتنع عن تسليم ما قاله هو نحو زيد قايم
وقاعد أبواه فما زيد يقوم فيقعد أبوه أقلا إذ العطف بالفاء يربط
فكيف بإطلاق القول الرابع ان قوله فان سمي مثل حمل على ان المتأخر
مبتدأ أخر عنه ما العامل في المتقدمين فيه نظر لانه ان اراد بالعاملين
المتقدمين العاملين فيه لم يصح قوله ان المتأخر مبتدأ لان المبتدأ
مجرد عن العامل اللفظي فيكون مبتدأ مع كونه معمولا لعامل لفظي غير
الزايدة وان اراد العاملين في ضميره لم يكن المتأخر مخبرا عنه
بالعاملين بل المجموع الحاصل من العاملين والضمير الذي هو عامل
الخامس ان قوله أن تعيد السببي بالمرفوع تنبيه على ان السببي
المنصوب لذ المتأخر نحو زيدا ضربت وأكرمت اخاه لا يمتنع اعلمت
الأول تقدير الخبر في الثاني ولا ابطاله لان الفعلين سيتداد
للتكلم لا لزيد فيجوز اعمال الثاني فيحتاج الأول المنصوب بفضلة
فتعذفه ولا تضمره والحذف يجوز كونه كلمة ولكونه كلمتين بخلاف
المضمر على هذا فرسلا نبه على ان التنازع هنا يمتنع ان اعلمت
الأول للزوم الحذف والذي ذكره وفيه نظر الى هنا كلام لم الدماميني
وقد علم مما ذكر ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحرف لا دلالة
لها على المعاني فحق نظائرها المعمولات وأجاز ابن الصايغ التنازع بين الحرفين
مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا وقعا التنازع اذ لم تفعلوا
ورد بانه تطلب مثبتا ومنفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى
وانه لا تنازع بين حرف ومعرب وبين اجاز التنازع بين حرفين
اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع
لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على الأول ورد بانه
منصوب عسى لا يحذف وانه لا تنازع يقع فيه الفصل بين العامل
ومعموله والعامل لا ينفصل بينه وبين معموله قال ابن الخباز

في النهاية

في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عاوجب نصب عمرو
بالثاني لا بالأول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا ابين حامد
وغيره وعن المبرد اجازته في نحو يعجبني ويسرني جمودها غوثا احسن
واجمل زيد فيعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الأول في ضمير لانه
يضمر ويحسن به واجمل بهو ويستعمل الثاني في الظاهر الجر ورتعمل
الأول في ضمير الجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل لا يحذف عند
عند لانه يضمر ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية
عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله
اذ العمل الأول وان لم يصح اعمال الأول بطل التنازع اذ من شرطه
جواز اعمال كل منهما وانه لا تنازع في نحو ما قدم نحوها ضربت
واكرمت وشتمته اذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني
ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه محال تنازع لان الفعل الثاني
قبل وجوده فلا يراد ان استحقاق الأول قبل الثاني لو منع التنازع
لتعين اعمال الأول لان استحقاق الأول قبل استحقاق الثاني
لا يمنع وانما يمنع استحقاق الأول قبل وجود الثاني وبينهما فرق
جلي لا يخفى قدره ذكي وقال ابن مالك لان اذا قلت زيدا اكرمته
ويكرمني وزيدهر انت مكرمه فيشكرك وزيدا نا مكرمه وحين
اليه اخذ كل واحد من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى
وقد تنازع فيه بادكا منهما طالبا لضمير الاسم السابق واخذ كل
معمولا انما وجود الى الاسم السابق فكل منهما طالب له فقوله
ولم يتنازعا محل نظر وتقدم عن الفاضل الهندي ان التنازع
في القلب انما يعد التركيب قال التنازع قال اللهدي ولا يخفى
ان التقدم والتوسط انما يتحقق في التركيب دون القلب
فاستحقاق الأول المتقدم والمتوسط قبل التكلم في التركيب
لا يناط التنازع في القلب بمعنى انه يقصد توجيه الفعلين الى اسم
واحد وخالف في ذلك بعض المغاربة فاجاز التنازع في المتقدم
وعلى هذا يعاوجيء نحو اي رجل ضربت او شتمت قال المرادي
واقوى الذي يظهر ان تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع
بل حيث قدم المعمول او توسط وجاز عمل كل من العاملين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيه مع تقدمه او توسطه جاز قبل التنازع وحيث امتنع عملهما او
عمل احدهما فيه فليس من باب التنازع فاذا قلت زيدا ضارب ومكرم
عمرا فضارب ومكرم هنا للحال فلم يتحكما واذا تقدما او توسطا
نحو زيد عمرا ضاربا ومكرم وزيدا ضارب عمرا مكرم وضارب
ومكرم خبران فان امتنع عملهما او عمل احدهما لما لم يكن من
باب التنازع نحو ان زيدا وعمرا قائم وقعد لان الفاعل لا يتقدم على
رافعه ولكل ان قام زيد وقعد فزيد فاعل قام ولا يجوز ان يرتفع
بما بعدها ذكره ابن الحاجب فلو قلت زيدا ضربت واكرمت لم يجز التنازع
وان كان المعمول يجوز تقديمه على عامله بل يتعين نصبه زيدا ضربت
لان اكرمت لا يعمل فيه لكونه تابعا ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع
على الصحيح اذا عرفت هذا فما اجازه الفارسي في هذا البيت السابق
يعني متى تجعلا القاما من بارق تشم ما فيه نظر من جهة ان جواب
الشرط لا يتقدم عليه معمولة عند الجمهور وما اجازه بعض المغاربة
والمعاربة من نحو انهم ضربت وشتمت فيه نظر من جهة ان
شتمت في المثال لا يصلح للعمل في انهم لكونه تابعا ولا يعمل
التابع فيما قبل المتبوع انتهى وما قاله بعض المغاربة قال به
حيث قال اذا تنازع العاملان ما قبلهما اما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وغدرت وتعقبه الندرو
الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في خبر
حروف النحط عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان
الجمهور قدروا نكبوه في قام ميسلا واجعلوا واقعة في الاصل
بعد العاطف ولكنها قدمت لفظا واجاب بان هذا الحكم
ليس متعديا الى غير الحجة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى
وجعل بعضهم من امثلته قوله تعالى يا ايها المؤمنون وفي رحيم
وعلى هذا فيتخرج اعمال الاول عند الجمهور لاجتماع صفتي
الغرب والسبق وانه لا تنازع في معمول متوسط نحو منع
ضربت زيدا واكرمت لما تقدم قال المرادي في شرح التسهيل
وقد لحاذا الغير سوى الاهمال مع التوسط فاجاز في قوله متى تصب
افقا من بارق تشم امنا تكون من زايره وبارق في موضع نصب

تشم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير عايد على بارق وهذا غريب
ويدل على ان التاخر ليس بشرط انتهى ويشترط ايضا على قول الفارسي
اذا تنازع ثلاثة عوامل معمولا تاخر عن الثلاثة مثل ضربت
واهنت زيدا واكرمت واعملت الثاني هل بحذف الضمير
من الاخير او لا لانه لا يلزم اما مع قبل الذكر والظاهر المتبعين
انه يضمر في الاخير لعدم لزوم المحذور وفي الاضمار قبل الذكر نصيرف
ان الثاني اولى بالنسبة الى الاخير والظاهر المتبعين ايضا على قول
بعضهم انه يجوز التنازع في المتقدم جوازا الاضمار قبل الذكر والمتوسط
او غيره لانه لا يلزم فيه اضمار قبل الذكر وعلم ايضا انه لا تنازع
في نحو قبيهات هيهات العقيق خلافا للفارسي والجرجاني واما
لم يقع التنازع في ذلك لان الطالب للمعمول انما هو الاول من العاملين
والثاني انما لم يوت به الا ستاذا الى معمول بل اتى به لمجرد التقوية
والتاكيد للعامل المؤكد بفتح الكاف وهذا قال ابن الشكر وابن
ابن الحاج بفعل التاكيد احبس احبس احبس يا فالاحبس
فاعل تاكد الاول وتاكد الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه
ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقلنا تاكد توكيدا على اعمال
الاول او توكد تاكيدا على اعمال الثاني واجاز ابن مالك في نحو قام
قاما زيد وجهين احدهما اعمال الاول والثاني لمجرد التقوية
منزلة حرف زايد للتوكيد وثانيهما ان تنسب لعمل لهما لكونهما
شيا واحدا في اللفظ والمعنى وعلى التقديرين فليس هذا من باب
التنازع وقال المرادي في شرح التسهيل وقل من ذكر هذا القيد
اي لغير توكيد واطلاقهم يدل على جواز كونه من باب اعمال واجاز
ابن ابي الربيع في قام قام زيدان يكون فاعلا بالثاني واضمر الاول
واجاز ايضا ان يكون فاعلا بالاول ولا يحتاج الثاني الى مسند
اليه لانه انما جيء به لتاكيد الاول كما سبق قال وهذا الوجه الثاني
حسن واجاز ابو علي التنازع في قوله وفيها ت هيهات العقيق
واهله قال لانه يقع العقيق بهيهات الفائته واضمرت في الاولى
او بالاولى واضمرت في الثانية وتحتمل قولنا تاكد تكون من
التنازع ويكون قد اضمر مفعولا كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك

بالنصب اه بتوني من ثمة الجهة كلام المرادي وعلم من كون كل من المتقدم طالبا
لذلك التناخ لانه لا تنازع في قولك ضربني وضربت زيدا ولو كان ما اسمع لادى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لفساد المعنى وسياتي قوله
اتوني وخلا فرغ عليه فقطر اعمل فيه اما فرغ عليه فقطر او اعمل فيه اتوني
في ضمير وحد قد اي اتوني اما فرغ عليه وقطر اوفخاسا مقابا اولو اعمل
الاول لقيل اتوني او فرغ عليه وقطر فقوله ضربه زيد عمرا فيه اعمال الثاني
في التنازع واعمل الاول واكرم في ضمير الفاعل وفي ضمير المفعول الى ضربه
واكرم زيد عمرا وحذف ضمير المفعول ولو اعمل الاول لقيل ضرب واكرمه
زيد عمرا قوله ومثال التنازع الخ من عاملين معمولا واحد المنه قول
الشاعر ما ضاء قلوي واصباه وبيمه الا كواعب من ذهل بن شيبان
ما صاب قلبي ما قصد به الاصابة واصابه ورد بالصاد المهملة
والموحدة التحتية من الصيب وهو السقوط يقال صبا يصبا وصبا يصبو
صبوة وصبوا مال الى الجهل ويقال صبي بين الصبي والصبي اذا فتحت
الصاد مددت واذا كسرت وجارية صبية تجمع صبايا مثل معطية
ومطايا وروى بالمهملة والفوز من الضوء وهو الاضاءة واضاء الرض
اثقل وتمة الحب عيد وذلك لهم مستمر ولواعيد جمع كاعب وهي الجارية
التي بدا ثديها ومنه قولا الاخوان ثاني ولم اسر به حين مجافي كتاب
باعلى القنتين عيد والقنتين تثنية قنة بضم القاف على الجبل
مثال القلة وظاهر كلام المصنف انه لا فرق ان التنازع لا يجيء الا في
ثلاثة قال المرادي في شرح التسهيل وقوله نضاعدا يقتضي جواز
تنازع ثلثة فصاعدا وهو ظاهر كلام ابن عصفور وقال الاستاذ
ابو علي عامان او ثلاثة فاقتصر على الثلاثة قيل ولم يوجد في هذا
الباب عوامل اربعة فما استوفى لفعله حيث يقول اتاني فلم اسر
به البيت اتى في التسهيل ويحكم في تنازع اكثر من عاملين
بما تعده ترجيح بالقرب وبالسبق قال الدماميني قال ابن هشام
الا وان يتعلق الخ تنازع ثلاثة فان التنازع لم يات في اكثر منها قلت
انشد الشيخ نجم الدين سعيد الحابيري شاهدا على تنازع اكثر من
فعلين قول الحماسي طلبت وقد ادرك بوجهي وليتني فقعدت
فلم ابغ النذا بعد سابيت ثم قال قال الشيخ المرزوقي قوله بوجهه

تعلق

تعلق الباسنه بطلبت والمعنى وجهه لانه يقول الطالب نفسه وابتذل
وجهه وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل
عليه قوله فلم ابغ النذا او التقدير طلبت بعد السابين الذي يبتذل
وجهي لم ادركه وليتني قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان يتعلق الباس من
قولهم بوجهي باء درك وهو المختار عند اصحابنا البصريين ويكون التقدير
طلبت الذي فلم ادرك بيدي وجهي وقوله بعد التقدير يجوز
ان يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الافعال المحتمة طلبت
وادركت وقعدت ولم ابغ والمعنى بعد يوت سليمى هذا كلامه
وهو يصرح بورود التنازع في اكثر من ثلاثة قوله فعلى الاول هم يطلبون
لكل واحد من هذه الثلاثة واعمل الاخير وحذف معمول غيره ولو اعمل
الاول لقيل اصليت وباركت عليه ورحمت عليه على ابراهيم
ولو اعمل الثاني لقيل اصليت وباركت ورحمت عليه على ابراهيم
قوله وقد تنازعها اي من العوامل الثلاثة السابقة عليهما واعمل
الاخير في المتنازع فيه واعمل الاولين في ضميرها وحذفها لانها فضلة
والاصل يسبحون الله فيها ياه ويكبرون الله فيه اياه وانما انتصب
ثلثة وثلثون على انه مفعول مطلق لنيابته عن المصدر وقال بعضهم
انه مصدر لان اسماء العدد من الاسماء المبهمة التي لا يبين معناها
الا بحسب ما تعتبر به وقد يموت بمصدر وهو تسبيحه فلذلك نصب
على المصدرية قوله الخلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك لان
اعمال كل منهما سمع من العرب وفيه نظر فان الكوفي في منع اعمال
الثاني فاذا كان الاول يقتضيا للفاعل والثاني يقتضيا للمفعول
كضربني وضربت زيدا لانه يؤدي الى اضمار قبل الذكر وقد صرح
بذلك ابن مالك في شرح الكافية وقال ابن الحاجب ان الفراء يمنع
اعمال الثاني اذا كانا لاول يقتضيا للفاعل والثاني للمفعول لانهما
الفاعل والاضمار قبل الذكر ويمكن الجواب بان المراد انه لا خلاف
في ذلك في الجملة اعني في بعض الصور ومحل جواز اعمال ايهما شئت
اذا لم يكن في اللفظ ما يرجع احد العاملين وجب اعماله فان
عطف الثاني بحرف لا يخوض بت بل اكرمت زيدا وجب
الثاني وعكسه في لا يخوض بت لا اكرمت زيدا والعامل عكسان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كان اولى وزادها وان لم يكن في اللفظ ما يرجح احدهما فالمعروف يرجح
الثاني والكوفي الاول وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض
الترجيحات انتهى وهذا تقييد حسن قوله فالكوفيون يختارون
اعمال الاول لما حكاه المصنف ان الكوفيين يختارون اعمال الاول
حكاه بعض النحويين ونصوص النحويين متظافرة على نقل هذا المذهب
عن الكوفيين وقال النحاس لم احد لاحد على ما حكى قوله نسبقه
لانه اسبق الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من
احتياج الثاني قوله لقربه اي الى المطلوب فالاولى ان يستبدله
دون البعيد وايضا لو اعملت الاول في صورة العطف نحو قام وقعد
زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي فالضرورة ولفظت على الثاني
وقد بقيت منه بقيه وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير
العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد ولا شك ان الاستقراء
شاهد بان اعمال الثاني اكثر وان اعمال الاول قليل قال ابن مالك
ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر فان قلت لو كان الاعتبار
للاقرب لكان اعتبار الشرط فيما اذا اجتمع مع القسم والقسم مقدم
عليه نحو والله ان اتيتني لاتيتك اولى من اعتبار القسم والامر
بخلافه فعلم ان الاعتبار للاسبق قلت اجيب بان الاقرب انما يكون
واجب الاعتبار اذا استويا قوة وضعفا اما اذا كان احدهما اقوى
من الاخر فلا شك ان الاعتبار للاقوى تقدم او تاخر والقسم في نحو
والله ان اتيتني لاتيتك اقوى من الشرط لتقدمه على المصدر
وذلك لان كلا من الشرط والقسم صدر الكلام فاذا استعملا
مع رعاية التصدير كما فوق بين ولا ينازع الضعيف الى ما يستعمل
على المصدر بخلاف المتنازعين لان كلا منهما مما للاحق من
القوة وهم نظرا لان التنازع كما يقع بين المتنازعين المتساويين
يقع بين القوي والضعيف كما انه واقع بين اسم الفاعل والفعل
او المصدر والفعل وغير ذلك وما اجيب به عن قول ابن مالك
في شرح التسهيل اعمال السابق سواء قلنا لما اجتمع عليه في احتياج
القسم فان جواب القسم منهما معتن عن جواب الشاني فليكن عمل
السابق عن المتنازع فيه مغنيا عن عمل الثاني انتهى قال الدماميني

في شرح

في شرح التسهيل وما احسن تعبير المصنف بقوله ان مالك الاقرب والاسبق
لكونه فاديه الحكم مشعرا بشبهه كل من اهل البلدين ولشمول كلامه اذا
كان التنازع بين اكثر من عاملين وان كان هنا بصدد ذكر العاملين
على الخصوص انتهى وقال العصام في شرح الكافيه واذا كان ثالث
او رابع يختار ورد ما يصير اليه الاقرب فالاقرب رعاية للقرب انتهى
وسياتي كلام من عقيل في ذلك قوله فان اعملت الاول اي في المتنازع
فيه اضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور
اي اعملت الثاني في ضمير المتنازع فيه فاعلا كان او نائبه او مفعولا
او مجرورا لانه متاخر رتبة لان متعلق المعطوف عليه قبل المعطوف
وبذهب الجمهور ومنع حذف غير المرفوع وبعضهم كالسيرافي يجيز
حذف غير المرفوع من منصوب ومجرور قال الجنيد الصحيح شعا لابن
الحاجب والارضح ما قاله البعض لانه فضله يحذف للدليل الدال
عليها قال مانع منه انتهى وهو الذي يفهم من نظام كلامه التسهيل
وخصه المغاربة بالضرورة قال المصنف في الاوضح ولنا ان في حذفه
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه قال المفيد هذا ايضا جار في ما
اذا اعملنا الثاني وحذفنا من الاول فلا وجه لجعله مرجحا للثاني
على الاول انتهى وقال الشلوبين كان ينبغي ان يريد بغير معارض والا فقد
حذف من الاول عند اعمال الثاني تهيئة العامل وقطعه عنه
ولكن لما عارض ذلك الاضمار قبل الذكر وهو وجد ورد تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنده خفف منه الذي نحوه انتهى وسياتي معنى التهيئة
والقطع قوله نحو قام وقعدا اخواك من نحوه قام وضربا اخواك
قوله في المثال الاول اديه الجنيس الصادق بالواحد والاكثر
ولو قال الامثلة او المثل بصيغة الجمع لكان اولى قوله لكنه متقدم
رتبة لان متعلق المعطوف عليه قبل المعطوف قوله وان
اعملت الثاني اي في المتنازع فيه فان احتاج الاول الى مرفوع
اي من فاعل ونائبه اضمرته ويمكن ان يراد بالاول ما هو اول
بالنسبة لما بعده وبالثاني ما هو ثان بالنسبة لما قبله وعلى هذا
الاول الثاني بالنسبة للثالث وعلى الثاني الثالث لانه ثان
بالنسبة له فان اعمل الثاني حذف غير المرفوع مما قبله فيحصر

ثم رأيت ابن عقيل ذكر في شرح التسهيل ما نصه ويحكم في تنازع اكثر من عاملين بما تقدم من تصحيح ما قرب منهما هو مذهب البصريين وبالسبق منهما هو مذهب الكوفيين فيهما وبإعمال الملغى في الضمير فتقول على اعمال الثاني ضربني وضربت وضربتهما ومرني الزيدان هما ومقتضاهما ومقتضاهم كلام المصنف فيما سبق انك تقول على رأي الكسائي في الاولى والثاني يتعين حذف الالف وتقول على رأي الفراء الاولى ضربني وضربت ومرني الزيدان هما وفي الثانية ضربني وضربتا ومرني الزيدان هما بتأخير فاعل ضرب وحذف في الصورتين وجوبا لما سبق ذكره فيجوز في الضمير مثل ما حيث سبق انه يجوز حذفه ويذكر حيث سبق انه يذكر انتهى وعمل الاضمار الذي ذكره المصنف فيما اذا اعمل الاول واحتاج الثاني الى غير ما عمل فيه الاول واحتاج الاول الى ضمير ولم يمنع مانع من الاضمار فان منع منه مانع وذلك اذا اختلف المحرز عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل الذي لم يعمل في المتنازع فيه الى ضمير وكان الضمير المحرز عنه اسما وكان ذلك الاسم المحرز عنه مخالفا في الافراد والتذكير وغيرهما وجب العدول الى الاظهار في المفعول لانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الى الاضمار لانه لو اضمر موافقا للمحرز عنه خالف المرجع ولو اضمر موافقا للمرجع خالف المحرز عنه وكل منهما عند جماعة من البصريين وذهب الرضي الى جواز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم تلبس المخالفة بينهما نحو اظن ويظنني اخا الزيدين اخوين فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلبني الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا فاعملتا الاولى فنصبتا الاسمين واضمرنا في الثانية ضمير الزيدين وهو الالف ونبي عليها المفعول الثاني يحتاج الى ضميره وهو خبر عن ياء المتكلم واكتفى بخالفة اخوين الذي هو مفسر الضمير الذي جيء به فقال اياهما مع ان الاخوين تثنيه فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المحرز عنه وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وفي كليهما محذور فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخاي فوافق المحرز عنه وهو الياء في الافراد لم يضره مخالفته لاخوين لانه اسم

ظاهر

لا يحتاج الى ما يفسره قوله وان احتاج الى منصوب ومخفوض حذف فيه اجمال وتفصيله ما ذكر في الاوضح بقوله وان احتاج الاول منصوب لفوات او محلا فان اوقع حذفه في لبس او كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول وجزاء استعنت واستعان زيد علي بكرت وكان زيد صديقا اياه حسبتني وظننتني زيدا قائما اياه وقيل باب ظن وكان يضمر مقدما وقيل مظهرا وقيل يجوز فيه وهو الصحيح لانه حذف لدليل وان كان العامل من غير باب كان وظن وجب حذف المنصوب لفهمت زيدا وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيت وزيدا صاحب وهذا ضرورة عند الجمهور وانتهى مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة حرف جر وما ذكره من وجوب الاضمار فحذف الضمير حوفا للبس ظاهر والذي حرر من كلام المصنف كابن مالك انه يجب الاضمار احترازا عن اللبس وهو ان يتبادر خلاف المراد وذلك الاضمار وهو ان لا يتبادر المراد ولا غيره كما نبهنا عليه في مواضع وحينئذ فوجه اللبس في المثال الذي ذكره اعني استعنت واستعان زيد علي به ان المتبادر من استعنت اياها استعنت علي زيد بقرينة معمول الفعل الثاني مع انها اذا استعنت زيدا اياه استعنت علي زيد فيتبادر جواز الحذف اذ لا لبس لان الذي يتبادر حينئذ هو المراد فتقول الاسم كالحديد تعليلا للبس في المثال المذكور ولانه مع الحذف لا يعلم هل الضمير مستعان به او عليه فيه نظر لان هذا انما بنا على سياق الاجمال والمصنف كابن مالك لا يحترز عنه على ما تقرر مع سعة في نفسه بل المتبادر وانه يستعان عليه لما تقدم وبما ذكرنا يسقط ما يقال لا لبس في المثال المذكور اجمالا لانه يحمل تقدير عليه وبه وقد فرقتم بين اللبس والاجمال والترجيح امتناع اللبس ووجوب الاجمال الذي ذكرنا من ان هنا لبسا لانه اقتضى بعلى في العامل الاخير ان صلة الاخير كذلك ومثل ذلك مللت ومال عني زيدا اليه ومال عني ومللت اليه زيد فلا عود لحذف اليه اذ بصير الظاهر ان الاصل مال عني ومال عني زيد ومال عني ومللت عنه زيد وهو خلاف المراد ومثله رغبت فيه ورغب عني زيد ورغبت عني ورغبت عنه زيد فان وجه وجوب الاضمار اذا كان العامل من باب كان او من باب ظن ان المحمول في البابين عمدة في الاصل وبعضهم علل ذلك بقوله لتض

من تقديم ضميره وفضلة اوكالفضلة معطوف على ضميره لفظا ورتبة وبعضهم
يقول لتوهمن من الاضمار قبل الذكر وحذفه ما هو عمدة والحق الجواز
واذا نه صار فضلة اوفي صورتها وما ذكره من وجوب الاضمار
هو المشهور لكن الصحيح ما قاله بعد فلا مانع من جواز الحذف لان مضرب
كان اصله الخبر وهو جايز الحذف للدليل فلان يجوز في صورة الفضلة
للدليل اولى ولان اخذ منصوبي باب ظن يحذف للدليل وكنت
وكان ستارغاصديقا لان كلا منهما يطلب خبرا له فاعملنا الثاني
فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا وظننتني يطلبه بدا قائما فاعلا
ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني فيهما
زيدا قايما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل
مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه واعرف
المنصوب في المثال الاول والثاني لانه عمدة في الاصل لانه خبر
مبتدا اوقول وقيل في باب ظن يضمر متقدما لاشك فيه عند من اجاز
ذلك في غيره ولا يتعين ان يقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما بل
يجوز ان يقال ظنشيه وتقدم ما فيه من خلاف الترجيح وقوله
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب ظن رد للزلان مفعولا المبتدا
مضمون المفعولين لانه متعلق العلم والظن فلو حذف احد
مفعوليه لزم خلاف في بعض لاجزء المفعول واحد واعترض عليه
بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر
مفعول برأسه ولا يجوز الاضماره موخرا لانه يلزم الفصل الكثير
بين الفعل ومفعوله الشديد الاتصال لافضالة وهو قبيح والسعة
لتلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة سواء عتر ض عليه بان العلة
المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
هنا ويقاس بذلك خبر كان وقوله وقيل بحذف وهو الصحيح
لانه حذف لدليل وذلك لان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور
وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل
بين العامل والمعمول لم يدع اليه ضرورة وحذف الاختصار
الذي ذكره المصنف يبقى الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق

منعه

منعه رد لقيل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف
من الاول فيمتنع وقد بين انه جايز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء
العامل ما هو معمول معنوي وقطعه عن العمل فيه وهو عدم عمله
في لفظ وضمير اوفقر ولا يخفى ان المغاير عرض في الثاني دون الاول
لفضلة من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض
على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عامليها منتهي العمل
فيهما لان النهي بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة انتهى وشرط
الحذف ان يكون الحذف في مثل المثبت افرادا وتذكيرا وتثنيتهما
فان لم يكن مثبتا لم يجز حذفه نحو علي وعلمت الزيدان قايمين
فلا يجوز ان يقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قال ابو حيان
في شرح الحسان وقوله فلا يجوز ان تقول اياه متقدما او متاخرا عارض
ما قبل من انه اذا كان الضمير حضر ما لا يطابق المفسر يجب الاظهار
ولا يخفى ان هذا الضمير لا يطابق المفسر فاليراجع ذلك ويحرر وقوله
واذ كان العامل من غير لفظ ظن وكان وجب حذف المنصوب
اي لفظا او محلا ان لم يوقع حذفه في لبس لانه فضلة مستغنين
عنه فلحاجة الاضماره قبل الذكر واجاز ابن مالك اضماره مقدما
وهذا وفي باب ظن نحو ظنني وظننتني وظنني زيد وظننت زيدا
قايما واختار ان الحذف في غير المرفوع ان لم يمنع مانع والا فمن اضماره
مقدما والحق ان يقول ان لم يمنع مانع من الالتباس ونحوه استغنت به
واستعان على تميز بدفلا يجوز حذف به حذر من الالتباس قوله لانه
غير صالح للسببية فيه ان هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار
لامكان وجوب الاظهار وجوازه وجوابه ان المقصود بهذا الدليل
انما يفيد وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف واما بالنسبة الى الاظهار
فنفيه ليفيد الحصر وهو لزوم التكرار كما هو مقرر في شروحها الكافية وهو
الدليل ايضا لانه قد حاصل في الفاعل في مواضع مر بيانها
قوله وليس من التنازع فقد الاضمر قبل الفتيس ولو ان هذا السعي لا دخل
معه كفاني ولما طلب قليلا من المثال لما استدل اللوفيون
على اولوية اعمال الاول بالشعر المذكور وصحت اعتراضه الاول فاجاب
بان قول اترك القبس ليس من التنازع في قليل بالمعنى المراد في المقام

كما توهم لفساد المعنى المجعل منه وذلك لما بينه المصنف قوله لان لو تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره اى على امتناع الجزاء وانتفائه لانتفاء
الشرط وانتفائه يعني ان الجزاء امتنع بسبب انتفاء الشرط قال
المولى سعد الدين التفتازاني في هذا هو الذي اشتهر بين الجمهور وه
واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء
السبب لا يدل على انتفاء المسبب جواز ان يكون للشيء اسباب متعددة
بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه
فهو لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيها
الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل به على امتناع الفساد
على امتناع تعدد الالهة دون العكس والمحسن للمناقشة
راى ابن الحاجب حق كاد ويجمعون على انها للاستناع الاول لامتناع
الثاني اما الماذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس حتى انا نحن نكون اللازم
اعم وانا اقول ممنشا هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنا
قولهم لو للاستناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم
لا يستلزم انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو
شاء الله لهدا كم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية
يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء اما هي الاخرى ان قولهم
لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان
عمر لم يهلك وهذا كما تقول مثل قولنا لو خشيتني لاكرمتك لكنك
لم تخشني فاكرمتك فقد جعلوا ان ولوا دالة للزوم وانما يتعلمونها في القياسات
لحصول العلم بالنتاج فيها عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول بضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي

وقوله

واحسن

وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واراد على هذه القاعدة
لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الاول مع للمستنقض لما ذهب اليه
المولى التفتازاني في قوله وذلك لان شرط هذا الباب الخ فيه قبل ان
ان هذا الدليل لا ينتج فساد المعنى الا ان يراد فساد المعنى المراد
والاولى ان يقال انتفاء نقض المعنى حينئذ كاقرره غيره وانتجه دليله
قوله وعلى هذا فقوله الخ اى واذا بنيت على هذا فقوله
يعني لو جعل من التنازع فسد المعنى وذلك لان لو تقتضي عاملا
ان يكون الشرط والجزاء غير متحققين فلو كانا من المثال من التنازع لصح
معنى اعمال لم اطلب في قليلا ويلزم ان يكون المشروط وهو السعي
لاد في معلقا على غير متحقق وكذا عدم طلب قليلا لكال واذا لم يتحقق
عدم الطلب تحقق المطلب فيكون السعي الادنى غير متحقق وطلب
القليل متحقق وهو فاسد لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل
فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي الادنى واذا لم يصح اعمال
لم اطلب في قليلا لا يكون من التنازع لما عرفت من ان المراد
ما يكون المعمول صالحا لها بل معمول لم اطلب محذوف وهو المحذ
الموثل يدل عليه البيت الثاني وقليل فاعل كفاني فقط اي لو
سعيت لادنى معيشة لكفاني قليل ولم اطلب اليحد وعا الاستدلال
والجواب اعتراضات واهية وصلت في مجالسنا الى اثنا عشر قولنا انما يجوز التنازع
بشرطان يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطفا وعمل او لهما
ثانيهما ان يكون ثانيهما جوابا للاول او لما جوابه الشرط وجوابه
السوال او نحو ذلك وتقدمت امثلة ذلك قال في المغني والدليل
بطل قول الكوفيين انه من التنازع فما رايت القيس كفاني ولم
اطلب قليل من المال وانما رجح على رجحان اختيارا اعمال الاول
لان الشاعر فصيح وقد اثر تكميله مع لزوم حذف مفعول الثاني
وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف انتهى
قال فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير الحا والمحال فانك
اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان فاوت لو انتفا الدعا
والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني
قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه

به قول الفاراسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه
نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت ان اسعى معه لكفاني القليل
في حالة اين عن طائبكم فيكون انتفاء الغاية القليل المقيدة بعدم
طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم التنحي على وجوده انتهى ثم
الجزء الاول من هداية بحسب الندا الى شرح قطر الندا شرح العلامة
المولف غفر الله لمولفه وكاتبه وقاريه وجميع المسلمين وصلى
الله على سيدنا محمد وآله ومحبيه وسلم اجمعين يتلوه في الجزء الثاني
باب المفعول

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر

باب المفعول بنصوب قوله قد مضى ان الفاعل مرفوع ابدا الى آخره
قد مضى ان الفاعل المفعول قد جا نصبهما مرفوعهما ونصب الفاعل
ورفع المفعول نحو ان من صاد عقعقا المشبه وكيف من صاد عقعقا
ويوم ونحو قد سبا الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعا
او نحو كسر الزجاج الخمر وخرق الثوب المسمار قوله والسبب في ذلك
اى لان الفاعل مرفوع ابدا وان المفعول منصوب ابدا اوقوله ان الفاعل
لا يكون الا واحدا اى لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد
قوله والرفع ثقيل لان الرفع بالواو والتي هي اثقل الحروف وبالضمة
التي هي اثقل الحركات لا يقال الالف رفع لانا نقول فيها لانها تقول الكلام
في الرفع الاصلي والاصل في نصب صلا على ان غلبة الثقل يكون في
المطلب فالاولى الذي يقول الرفع اثقل ولعله اراد اثقل بالنسبة
الى الامرين قوله والمفعول يكون واحدا فاكثر يعني ان الفعل
الواحد يكون له مفاعيل ففي الفاعل خفة بالنسبة الى المتعدد
لان التعدد يوجب كثرة اللفظ وثقله في التلفظ قوله والنصب
خفيف اى بالنسبة لانه اصالة اخف الحركات والحروف قوله
هذا هو الفصيح سيأتي ما يعلم منه مقابله بالصحيح قوله ضربت
زيدا اى ضربا من ضربتي زيدا والامثلة كثيرة اما بتشبيه قولك انكلا
على ظهور المراد وقس على ذلك ما اشبهه قوله وينقل الزجاج
منها المفعول معه فجعل منصوبا به وقد سبرت وحاولت
الدليل على بنائه اضمارا جذلا فالاصل قوله وينقص الكوفيون
منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت
جلوسا نقله الرضي عن الزجاج فعلا لمذهبه يعني الزجاج ان
ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لما راى من كون
مضمون عامل المفعول له تعليلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا
فانه معناه ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب
فصار مثل ضربته تاديبا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد
له هذا في جميع انواع المفعول له فان العقود ليس بيانا
للجبن ولا يقال قعوده جبنا الا مجازا وكذلك قولك جبنتك

اصله حا

اصله حاذل بالاعطاء او النصح ونحوه فان الجبن ليس بيانا للاصلاح بل بيانه
الاعطاء والنصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن وفي
اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف يعني ابن الحاجب
رد اعلى الزجاج بمعنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب انفا قال وقولك
للتاديب ليس بمفعول له مطلقا قلت اذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر
وذلك انه ضربت تاديبا يفيد بمعنى التاديب معنى ان الاول مفعول
مطلقا انفا قاد وذ الثاني واي منع فاد يتفق ان المعنى المقصود
المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جيئتك اكيا وجيئتك وقتك
والاول حال والثاني مفعول لغيره والحمد لله هو الذي ما يبس مفعولا
له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره وتقديره عوض
نقال لحذر الموت حاذرين الموت لتكون الاضافة لتعظيم فلا يطرد
له ذلك في نحو قوله وزغل الحور والهوادج تور البيوت الا ان يجعلها
مصدرين لفعلين اي فعلها اي زغلان على الحور وهو لان الهوادج على ما هو
مذهب الفارسي في فعلت جهدك على ما مر في باب الحال ومذهب سيبويه
او من الباقين بل الامتناع من الحذف والتقدير اللازمين لغيرهم انتهى
وقال السيوطي في الهمع وذهب الكوفيون الى انه منتصب بانتقاض المعنى
وليس على اسقاط حرف الجر وذلك لم يترجموا لاستغنائها بالمصدر
حينه وكانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا اقلت ضربته تاديبا
تاديبا فكانك قلت ادبته تاديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور
عنه الى انه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير جيئت اكراما
لك اكرمتك اكراما لك بحذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ
فلذلك لم يظهر المفعول هذا وذكر ابو حيان في شرح التسهيل
ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به وفيه وله
ومعه هو مذهب البصريين واما الكوفيون فزعموا ان الفعل اما له
مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منه
ليس مفعولا وانما الناصب له هو المفعول قول لان المعنى من قوله
قال في المداد فان قيل لم لا يكون الثاني بدلا من الاول قيل لان
الابدال يقتضي ان يكون المختار بعضه من كل لانه ما هو واحد
في نفسه لا يصح اختياره واذا لم يكن بد من مختار لم يصح البدل

شبكة الألوكة www.alukah.net

به قال الحواشي عصام الدين ولا ضمير في المفعول به وضميرا الى اللام ولذا للفعول
يرجع الى الفعل الذي فعل فعل بسببها وفية اولها ومعه ففيه
ان الواجب حينئذ المفعول هو به او فيه او لها او معه لانه مسنده
صفة جارية على غير من هي له ويجئه على كون الضمائر المجرورة الى
اللام انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا ضنة
ونكير فالتحقيق انهم راجع الى موصوف محذوف اى شئ يفعول به
واللام ليس موصولا للعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى قال
استاذ شيخنا في حواشي ابن الحاجب والاسناد اليه فان قلت فما
مرجع الضمير لفظا قلت لا يعد ذلك من هذه العبارة كالمحكوم عليه
والمفعول به وفيه لغلبة استعمالهما كالعلم فلا يقتضي الضمير رجعا
انتهى ما اردناه منه وينبغي ان تكون الباء في تم للالصاق اى الزامي
الصاق الفعل بها او للمقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول
به الجنس ليتناول المفعولين والثلثة في ظننت زيدا عالما واعلمت
زيدا عمرا قائما وفي تناول التعريف للمفعول الاول من باب علم وللثاني
من باب اعلم نظرا العلم والاعلام انما يتعاقبان على غيرهما وقال ابن
الحاجب انما كسمي بالمفعول به لانها وقع الفعل به او تعلق به
قال مولانا عبد الغفور ولك ان تقول ايضا لانه تنزل الفعل
به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب
وجود الحال قوله هو ما يقع عليه فعل الفاعل اى اسم ما يقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر ما كتفا بظهور ان المفعول به كل من قسمي
الاسم والتعاد بما عرف اطلاقا للاسم في التعريف على سبيل المسامحة
فان المفعول به فان قلت زيدا من قولك ضربت زيدا قائم كيف اسم
ما وقع عليه فعل الفاعل ولك ان تقول لا حاجة الى تذكر الاسم
لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما ذكروفيه
مناقشة لان اسم الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس
وقوعي الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من
صفات مدلولاتها التي عينية والاولى ان يقدر ما منصوب بفعال
الفاضل الحاسي والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو
فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضربت زيدا فاضيفة

المجهول

المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما
فانه يصدق عليه رسمها انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل
اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وما ذكرنا ظهر فايدة
ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى وله
وجه اخر وهو انه لو قال الفعل المسند دربته الفعل الاصطلاحي فعل عليه
ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي
لزوم شبه الفعل بقوله والمراد بفعل الفاعل الخارج فعل الاول
فعل استند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند والاولى ان
يقال بدل قوله خرج به مثل لا زيد في ضربت زيدا خرج به زيد ودخل درهما
واخراج زيدا عما يتم المعنى بين مفعوليه في اصلاحهم وهو الارجح لا يبقى
باعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وتوليهم بان المفعول
به وفيه يصح ان يكون مفعولا به ما لم يسم فاعله لا يدل على ان مشبهه مفعول
ما لم يسم فاعله مفعولا به او فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا
به لخفي عليه المانع لدفعه قوله واجيب بان المراد بالوقوع عما هو
تعلقه مما لا يعقل الا به اى تعلق المفعول بفعل الفاعل بتوقف تعقله
وفهمه على ذلك المفعول وهذا جواب ابن الحاجب قال المولى عبد
الغفور والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا
والمراد تعلقه به اولا خرج الحال والتمييز والمستثنى قال قال المصنف
يعني ان حاصل المراد بوقوع عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى
ان خروج الثلث ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشتركت زيد وعمرو
لانه سبب الاشتراك اليهما اسناد ولا اسناد له يسمى تعلقا ولو سلم
فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وانما لم يسم فاعلا
لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جملة فاعليته
بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
وقيل استناد شبحتا ما اى مضروب وقع عليه نعل الفاعل
اى تعلق به الفعل تعلق الوقوع عليه بان يطلق عليه فعل الفاعل
اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب مثلا وذلك التعلق
اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي نحو لم تضرب زيدا فانه
وان لم يقع عليه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فتامل والمراد تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في مررت بزيد
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه
بل يستلبس به لا يقال لا اصطاحهم اجراه لانه مفعول به لانا لا نسلم
انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف
الجر والكلام في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي وخرج المفاعل
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه
او معه او له والمفعول المطلق عين فعله وفيه تامل ومنه المنادى
اي ومن المفعول به المنادى وهو كما قال ابن الحاجب المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي المفعول به المطلوب توجهه
بوجهه اليك حقيقة او حكما فيدخل ياجبال انها شبهت بمن له
وجه فطلب اقباله ولما حذف ادعو اقيم مقامه حرف النداء في شغل
محله لا في العمل بسواء كان ذلك الحرف ملفوظا به او مقدرا مثل يوسف
اعرض عن هذا قوله اصله ادعو عبد الله فحذف الفعل واثبت
يا عوض الذي شغل محله لا في العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفعل
وما ذكره من ان ادعو مقدر قبل المنادى نحو هو الاصل في العامل
خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يا زيد يا اياك اعني وكانه
راى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب
التقديم للاختصاص والمصنف خالفه لما راى انه كثيرا ما ينادى في
المتوحد وتقديره هو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب منه
تقدير انادي هو له وانما ينصب الخ اي وانما يبقى على نصب
كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولا انه اذا اريد
نصبه لفظا اشكل بقولنا يا بوم لا ينفع مال ولا بنون مبنيا
على الفتح وكذا يا مسلما لما ينفعني وبا غير ما مضى فانه لم ينصب
لفظا ولا تقديرا بل لحلامع انه داخل فيما قالوا انه ينصب وفيه
انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا بوم لا ينفع مال ولا بنون
مهملا في نحو المنادى قوله بمعنى ان المنادى انما ينصب لفظا
في ثلاث مسايل اذا كان معربا قبل دخول حرف النداء وهذا القيد
مراد للمصنف بحذوف للعلم به لظهور ان النداء لا يوجب اعراب
المبنى وان كان قد يوجب بناء المعرب وقوله مضافا الى اخره تامل

لما كان معربا قبل النداء ولما كان مبنيا قبله والنصب خاص بالقسم الاول
واما القسم الثاني ففي نحو يا نصيب احتذ امن كونه منادى والمنادى
مفعول به لحاصل كلام المصنف ان المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة
تنصب لفظا ان كانت معربة قبل النداء وتنصب محلا ان كانت مبنية
قبل النداء كما يفيد ذلك هذا القيد المراد المتروك لظهوره والمراد المتروك
كالمذكور فاندفع ما تقدم ان المصنف اهمل بيان المضاف المبني فبحث
للمنادى ومراد المصنف بالنصب لفظا مقابل النصب محلا فيدخل
فيه النصب تقديرا نحو يا فتاي وانما نصب ما ذكر لانه مفعول به
ولم يغير مغير عن حاله قوله يا عبد الله التمثيل به للمضاف
ظاهرا وان لم يكن علما وان كان علما ففيه مسامحة لان المضاف ليس
علما وانما العلم مجموع المضاف والمضاف اليه قوله الا يا عباد الله
اين متيم باحسين من صلى واقعهم فعلا بقلبه تيم الحب عبده ورد الله
فهو متيم دخل نسخة يدل وافحمهم واعجمهم قوله وهو ما اتصل
به شيء من تمام معناه اي اما بعمل او بغيره قال الرضي ما حاصله
يرجع الى ان شبه المضاف اسم بحي بعده امن من تمامه وذلك الامر
ثلثة اضرب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا
من زيد واما معطوف على ما هو كذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف
عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما نحو يا زيد وعمرا واذا سميت شخصا
بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد
معين كما بعد وثلثين معشر لانه لم يركب واما قيد المعطوف
بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز مفرد
معرفة لا استقلالا له نحو يا رجل وامراة ولما بقيت فانه لدلالته
على معنى في المتبوع لتميزه جزء ونشترط اذ يكون ذلك النعت
جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من
ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله
مفردا معرفة مع جعل المنعوت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف
بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
مفردا او معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف
لا يتبعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي بفوت الاخبار

شبكة الألوكة www.alukah.net

الذى هو المطلوب فى النداء الا ترى الى ترخيم المنادى فى السعة وحذف
صيغة النداء انكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف
عند قصد التعريف مضافا معنى للمضاف وهذا لم يجعلوه فى باب المضاف معنى
للمضاف وهذا لم يجعلوه فى باب المضاف فلا يقال الاشراف
فى الدار بل يقال الاشراف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على
تقييد النداء الذى فى الحوائج الغفورية وزيادة فى اقتضاء شبه المضاف
على ما فضلوه فى هذا المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضى فى بحث ندا
المعرف باللام ان الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب فى ايضاح
المفصل يدل عليه وغيره التسهيل عن المضاف وكثير منهم يقولون الحاصل
فيما بعده لا يكمل قبل النداء بعطف ونحوه ظاهرا ولكن الموصول نحو
يا من فعل الخير من باب المزدوج فيقدر ضمه ويؤيده ذلك ما ذكره الشيخ
خالد فى شرح الازهرية فى باب عظيما يرجى لكل عظيم من الفرق بين كون الجملة
صفة ملفوظا حالا معمولا لعظيما وبضمها ما تقدم فى النكرة المقصودة
فانه ترجح نصبها على ضمها لان الغفلة من تمام المنعوت والحق الشبيه
بالمضاف فى نحو يا عظيما يرجى لكل عظيم فجملة يرجى فى موضع نصب نعت
لعظيما وهو قول ابن مالك وقال ابن هشام الانصارى جملة يرجى
فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هى العامل
فى صاحبها وهو من امثلة الشبيه بالمضاف لان المنعوت به انتهى وعليه
يجب النصب قوله اما ان يكون اسما مفردا علما المنادى دخل فيه
الفاعل ونائبه وقد نبه على ذلك بالامثلة واذا ناديت اثنى عشر واثنى
عشرة قلت يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة بالالف واعربوا على الالف
لانهم مبنيان هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثنى عشر
ويا اثنتى عشرة بالياء اجروا الهما مجرى المضاف قوله او معطوفا
عليه قبل النداء قد يقال المنادى مجموع المعطوف والمعطوف
عليه واذا قال قبل النداء قوله يا ثلثة وثلثين فى رجل سمته
بذلك قال المصنف فى الاوضح ويمتنع ادخال يا على ثلاثين خلافا للبعض
واذا ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها بلا تنوين
وان كانت معينة ضممتها الاول وعرفت الثانى بال وبضمته او رفعته
الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من ال ومنع ابن حروف

اعادة

اعادة يا وتخييره فى الحاق المزدوج انتهى قال الخضيد الظاهر ان هذا
الحكم الذى قاله يعنى بقوله وان كانت معينة محله فيما اذا اريد بثلاثة
وثلاثين معينة فاما قلت ذلك لان المنادى اذا كان معرفة المعين
وكذا لا يجوز فيما بعد الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد
بالمجموع معين لا يستحق كل منهما اذ بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل
بثلاثة وثلاثين انتهى وفى كون الرجل للتمثيل كما يخفى ونصب ثلاثة وتنوينها
كما تقول يا خيرا من زيد ونصب ثلاثين بالعطف عليه تنبيه لو قلت
يا ضارب بتنوينه على الضم لا تظن ان الضمير المستكن فيه ولو قلت
يا ضارب وزيدان عطفت زيدا على ضارب بنيته ايضا على الضم
وعلى الضمير بنصبت ضاربا العامل فى زيد بواسطة الظرف ولذا وجب
نصب شيئا كما من قولك ديناران شيئا وزيد عطف على الضمير بعد استغنائه
بواحد قوله ان يكون نكرة غير مقصودة مبنى على مذهب الجمهور
انها تنادى ومذهب الكوفيين والمازنى انها لا تنادى وما احتجا
ظاهر فلك فى نكرة مقصودة الا انها نونت فى قوله يا راكبا خيرون
وحينئذ فقوله فى الاوضح وعن المازنى انها حال وجود هذا القسم
فينظر قوله فيا راكبا اما عرضت نبلغانه اما اى من نجران ان تلاقيا
قاله عبيد يعوث بن وقاص الحارثى بعدما اسر يوم الكلاب يا عابيا على
نفسه والشاهد فى فيا راكبا لانه منادى نكرة لم يقصد بها معينا
واصل اما ان ما فاد فتحت النون فى الميم وعرضت اثبت العروض
وهى مكة والمدينة وما حولهما ونديما اى جليس ندمان يعنى النديم وهو
شريب الرجل الذى ينادمه ومن نجران اى من اهلها ولا تنفى الحس
وتلاقيا اسمه وخبر محذوف اى لنا والجملة فى محل المفعول قوله
سواء كان معرفة اصل المنادى النصب وعمرو وهذا هو الصحيح وقال ابن
ابن السراج ونقل عن المبرد والفارسى انهما زعما انه زال التعريف
العلمية وتعرف بالاقبال ورد بيا الله وبيا هذا بيا انت فان قلت العلم
اذا اريد به ما قام به العرف قلت العرف انه ليس المقصود من الاضافة
الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه
اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقائه نكرة كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة
لها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلبا لاصغا لالقاء الكلام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اليه فلا حاجة الى تنكيره المنادى اذا كان معرفة قوله بسبب الاقبال
عليه هو مذهب ابن مالك وجماعة وقيل التعريف بالالف واللام المحذوفة
التى عوض عنها حرف النداء لان الاقبال والخطاب لا يعرف بدليل
قولك انت رجل فقد خاطبته رجلا وهو مع ذلك نكرة قوله استحق
ان يبنى على ما يرفع به اى على الضمة او الالف والواو التى ترفع بها فى غير
صورة النداء والفعل مستدل الخبار والجر وراعنى به فالجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يرفع اى على ما يقع الرفع به ولا ضمير
فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير على المفرد بعيد وقد يقال ان المنادى
يرفع فى الجملة وان لم يرفع حالة النداء فيمكن عود الضمير اليه عوامل صنعت
هذه المرأة هذا اللفظ ثم قوله على ما يرفع به اعم من قولهم على الضم
قال الحاجبى وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة اذعو وهذه الكاف كالكاف لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى لا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبنى انتهى واعلم ان الاسماء المظهرة تعم الاخطاب
فيه اذ هى نكرة غير ما عينت الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء
جرى مجرى الضمير الذى وضع للخطاب وصار فى حكمه وانما عدلوا عن
الاصل الى الظاهر لئلا يتساوى على افهام كل واحد من الحضار انه هو المخاطب
والمدعو وانما اعتبر الافراد والتعريف لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما فى حكمه ان قلت مشابه المشابه للشئ لا يلزم ان يكون
مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف فى وجه الشبه قلت اجيب
بان المشابهة هنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ
مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة
بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد
ولا تعليل ما به الامتياز بجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت
انه كاف اسمية حكما وهى مبنية لزم بناؤه وانما بنى على ضمة لان بناءه
على غير لازم ليحصل الفرق بينه وبين البناء الاصلى وبنى على الضم
لانه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف لياء المتكلم المحذوفة
ياؤه اكتفاء بالكسرة عنها نحو يا غلام ولو بنى على الفتح التبس بالمنادى

المضاف العدة اكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات قوله لو كان معربا بنيته على نحو
يا مكرما فان مما لا استعمال له الا فى النداء وما ذكره من ان المنادى مبنى
هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى وغيره الى انه معرب قوله تقول يا زيد
بالضمة وتقول ايضا يا قوم ويا رجال ويا هنود ويا مسلمات فى الضمة
فى الجميع وفى نحو يا موسى ضمة مقدرة قوله ويا زيدان بالالف ويا زيدون
بالواو وهو مذهب الجمهور وحكى عن بعض الكوفيين ان المثنى والمجموع
بالواو والنون لا يكونان فى النداء الا بالياء فتقول يا زيدون فى التثنية
ويا زيدين فى الجمع كما تقول فى الاضافة جاءنى زيدا عمرو ومررت بزيدى عمرو وان
قيل الغرض من النداء ايقاع الفعل بالمخاطب فكيف يصح هذا فى المثنى والجمع بياء
واحدة ويا مسلمون اجيب بان
المقصود بالذات من النداء ايقاع الفعل بالمخاطب لكن لا يمكن ايقاعه الا بالتنكير فلما
تعذر ايقاعه بالمنادى بالذات لكونه معرفة اقيم مقامه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فلما
برفع به ينتقض بالموصوف بابن مضافا الى علم اذا اختار فيه الفتح وبناءه
على ما يرفع به غير لازم واجيب بانه مستثنى من هذه القاعدة بدليل
ذكره بعد فى كثير من الكتب فكانه قال الا بنى على ما يرفع به الا اذا كان
موصوفا بابن
قوله فتحا واسكانا اى حالة
كون الياء مفتوحة وساكنة او فاتحة وذا اسكان قوله كغلامى اى رجال
كونه مثل غلامى فى انه مضاف الى ياء المتكلم غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر
بها لتبدل الشهرة على الياء المغير بالحذف والقلب اما المعتل المنقوص
فتبقى ياؤه فى ياء المتكلم فتقول يا قاضى واما اجاز الحذف فى لامه
فانها لا ترد على الصحيح كما تقول فى اخ يا اخى بتضعيف الياء والمبرد يرد
اللام فتقول يا اخى بتشديد الياء وان كان مقصورا فالافصح فتحه
ايقاعا للالف وقلب الياء والاجود تسكينها فتقول يا بشرا اى ويا بشرى
فان قلت ما نضع فى نسكين ورش ليا عباى قلت هو من باب
اجراء الوصل مجرى الوقف وهذا يقلب الالف ياء وتدغمها فى ياء المتكلم
فتقول يا موسى ويا بشراى وهى قراءة الحسن وحكى بعضهم الاخفش
ايضا ومقتضاه انه لا يجوز فيه الا فتح الياء وفى الجامع فى يزيد
وجوه المضاف الى ياء المتكلم انصبه واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبلها كسرة احتراز الحق نحو يا فتاى انتهى قال العصام وذاك
قال واما يا مسلمى جمعا وتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد

المعرفة فى صورة الحذف انتهى ما اردناه منه وفيه نظر فى الجمع واما الذى
لم يثبته بالاضافة تلميا فلا يقال فيه باعدو وباعدو وفى شرح
الكافية لابن مالك اذا كان اخر المضاف الياء المتكلم يا مشددة
كبيق فيل يا بنى ويا بنى اخر فالكسر على التزام حذفها التكلم فرارا من
توالى اليائين مع ان الثالث كان يختار حذفها قبل وجود التنوين
وليس بعد اختيار الشئ الا لزومه والفتح على وجهين احدهما ان
تكون يا المتكلم ابدلت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما يبدل المستقل الثانى
ان كانت به يا بنى حذفت ثم اه نعمت اولاها فى يا المتكلم ففتحت لكن اصلها
الفتح كما فتحت فى يدى ونحوه انتهى وعلى القول بان اصلها السكون
يوجه الفتح بانه يفتح للتخلص لئلا يلتقى ساكنان والفتح اخف قوله
جار فيه ست لغات محله فيما اضافته للتخصيص كما اشعر به تمثيله
اما الوصف المشبه للفعل فان ياءه ثابتة لا غير وهى اما مفتوحة
او ساكنة نحو يا مكرمى ويا ضاربى واما وجه الاول وهى ثبوت الياء
ساكنة فلانه الاصل واما وجه الثانية وهى حذف الياء فللتخفيف
مع دلالة الكسرة على الياء واما وجه الثالثة وهى ضم الحرف فلانه عامل
بعد حذف الكسرة والياء معاملة المفرد المعين فبناه على الضم واما
وجه الرابعة وهى ثبوت الياء مفتوحة فللتقوية لضعفها بكونها
اسما على حرف واحد فيجب ان تبنى على حركة كسائر الاسماء التى هى على
حرف كالكاف فى مررتك واعترض هذا بانا لو فى حرفا لعل وهى
حرف واجيب بان الواو تستثقل الحركة عليها بخلاف الياء واما
وجه الخامسة وهى ابدال الياء الفا فلانها اخف فتولك يا اسفا
اخفت من قولك يا اسفى واما السادسة وهى حذف الالف
فللخفة مع دلالة الفتحة على الالف ولا يضر ولا لالتقاء من هذه
اللغات حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ثم ثبوتها ساكنة وثبوتها
مفتوحة وانما كان السكوت والفتح من مرتبة واحدة لاختلافهم
فى اصل وضعها وعبارة السيوطى فانها ساكنة مفتوحة انتهى ثم
قلبت الكسرة فتحة والياء الفا قوله ضم الحرف ان كان مكسور الخط
الياء وهى ضعيفة قال الاوضح وانما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ان لا
ينادى الا مضافا انتهى قال ابو حيان والظاهر انه حكمى فى الاتباع

حكم

المبنى على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء انتهى فانظر هل ياتى
هذا على ان تعريف هذا المضموم بالاضافة بدليل ان هذه اللغة فى
المضاف وهذا اختار ابن مالك والمصنف لا بالقصد والاحتمال
كما ذهب اليه صاحب التسهيل ثم قياس هذا الذى ذكره ابو حيان انه
فيما نصوا ان نصبه ليس بتمييز كما فى سائر المضافات للياء وقد يرجح
ما قاله ابو حيان وان قلنا تعريفه بالاضافة بانه عومل معاملة المفرد
فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة قوله حكى من كلامهم يا امر
لا تتغلى حكاه يونس عن بعض العرب وبعض العرب يقولون يا ارحل غولى
ويا قوم لا تتغلو بضم الياء والميم وقد يقال ينبغى المصنفان لا يمثل
بقوله يا اهلا لتتغلى لان كلامه فيما فيه اللغات الست والكلام من الزنى
فى عشر لغات قوله وفى نحو يا احكم بالحق بالضم ومثله قراءة بعض
القراء السبعى احبالى قوله يا غلامى بفتح الياء اعلما انهم اختلفوا
فى السكون والحركة فى يا المتكلم فذهب قوم الى ان الحركة اصل لانها
كلمة وضعت على حرف واحد فحقها ان تكون متحركة وقوم الى ان السكون
فيها اصل لانها لا تستعمل الا موصولة باحرف قبلها فلا حاجة الى تحريكها
ورجح الرضى الثانى قال مكى وجمع بعضهم بينهما فقال الاسكان اصل
اول لانه اصل كل مبنى والياء سببه ولانها لا تستعمل الا موصولة بكلمة
اخرى قبلها فلا حاجة الى تحريكها والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى
على حرف واحد انتهى قوله يا عداما الى اخره قال الرضى خففت يا غلامى
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يجيئان
فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة
الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا
تقول يا بعد وياعدو الا نادرا شاذا يجرى مجرى تالى وفى حذف الالف
والاكتفاء بالفتحة والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم
وينبغى ان يحكم بانها مضاف اليه وانها فى محل جر بل قد يدعى ان هذه
الالف يأتى بها المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتأمل كذا
قال شيخنا وينبغى ان يكون نصب بالفا مما فتحم مقدرة والفتحة
الظاهرة لاجل الالف المتعلبة عن ياء المتكلم كما اقتضى بغلامى

كسرة مقدرة في الظاهرة لاجل الياء قوله ياغلام بحذف الالف
وبقاء الفتحة دليلا عليها ذكر بعضهم اشكالا في نظير ذلك وهو ان
الالف عوض الياء ففي حذفها جمع بين حذف العوض والمعوض وهو
لا يجوز وقد يجاب بانها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض
الا انه يدل على العوضية واخر هذه اللغة لانها لغة شاذة قوله
ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني اقول يا لهف
كما قاله الاوضح واعلم ان استشهاد المصنف على هذه اللغة بالبيت الذي
ذكره فيه نظر لان قوله اصله يقول يا لهف لا بل الى قوله في
البيت في قوله بلهف لانه بالبناء الموحدة في اوله الا ان يقال ان حرف
الندا يحذف منه ومعنى البيت ان الانسان اذا فاته شيء من
الاشياء لا يرجع اليه بقوله يا لهفي ولا بقوله يا ليتني ولا بقوله
لو اني فعلت كذا قوله وقد بينت توجيه ذلك فيه انه لم يبين
توجيه الضم وقد يقال انه بين وجهه بالسماع قوله احدى الياءات
ابدال الياء المكسورة اي تاء تانيث وفي تعبير بعضهم بتفريع بان التاء
حرف لا اسم اذ لم تقلب الباء اليها خلاف الالف في يا غلاما
كما بيناه فيما تقدم وانما عوضت تاء التانيث عن الياء اذا اضيفت
اليها الاب والام لان كلا منهما مظنة التفخيم والتاء قد تدل
عليه كما في علامة ونسابة واعلم ان قلب الياء تاء هو على غير القياس
لكنه موافق للاستعمال واما كسرها فلانها تبدل عن حرف مناسب
للكسر واما فتحها فلانها تبدل عن حرف متحرك والفتح اخف من الكسر
اكثر وانما كان الفتح اقيس لان التاء بدل عن حرف يلزم كونها الفتح
فتحت بكل حركة اصلها هو الاصل وانما كان الكسر اكثر لمناسبته
للياء التي هي عوض عنها واما ضمها فقد ذكره في الاوضح وما مشى
عليه من التاء بدل من الياء هو مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان التاء للتانيث وبا الاضافة بعدها مقدرة
ورد بان تاء التانيث لا تقع حشوا وبانه لو كان الامر كما قالوا
لسمع يا ابني وبا امتي ايضا وفهم من كلامه ان ابدال التاء من الباء
المتكلم فجاب وامر لا يكون الا في النداء واذ ذاك مختص بالاب
والام وان الابدال فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما

من

من اللغات السابقة واعلم ان كلا من يا ابت ويا امت منصوب
لانه معرب لانه من اسماء المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التا
منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل الشذاذ لاشتداعها
فتحت كما فتحها لاجل التا لانها في موضع الياء التي يستحقها اعراب
المضاف اليها وهذا اظهر قوله وبها قرئ شاذا قد يقال ان شاذا
صفة مصدر محذوف اي قرا قراءة شاذة ايقال قرا يقرا قراءة وقرانا
وقراة وهاتان اللغات بفتحتان والاخيرة مبنية من القوة قيل لها
ذلك لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض عنه والقوة قيل لها
فيها جمع بين عوضين وهو اهون من الجمع بين الياء والتا
لذهاب صورة المعوض منه وقال ابن مالك في شرح الكافية
الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا
او مستغاثا بها ومندوبا ولا يست بدلا من يا المتكلم وحور
ولدى الامرين واختلف في جواز ضم التاء في يا ابت ويا امت فاجازه
الفراء وجمع الطاء وسمعه الزجاج ونقل عن الخليل انه
سمع من العرب من يقول يا ابت ويا امت وعلى هذا فيكون في
بنائها احد عشر لغة قوله وينبغي ان لا يجوز الا في يا ابتا ويا امتا
وسبيل ذلك الشعر انتهى وفي الرضي وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع
بين العوض والمعوض منه انتهى وظاهر عدم الاختصاص
بالشعر وفي قوله وينبغي اذ لا يجوز الا في الضم ورد بقطر ضد
قرئ يا ابقى في خاف وما جاء في الضرورة قوله يا ابتى لا ترمت
لا زلت فيها فانما انا مثل في العيش ما دمت عايشا وقوله يا ابتا
علك او عسى كما فصل قوله من نعت المنبي فيه وعلى الاصمعي
حيث منع وصف المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب والجمهور
انه واقع موقع ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته
من النداء لكن الاستعمال يرد القياس وارتفاع العالم والفضلاء
في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفرقه لا يلزم من الشبيه
التساوي في جميع الاحكام قوله وتاكيده اي المعنوي واطلقه
اعتمادا على اشتهار امر التاكيد اللفظي قال ابن الحاجب في
الايضاح شرح المفصل انما لم نقصد بالتاكيد الا التاكيد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول يا زيد
زيد البعلبات فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك
واستثنى مع البدل فقلت يا زيد وعمرو لو كان انفى للبس وابين
للحكم هذا كلامهم فمن قال اطلقه لان المختار عنده لو نونه كالنعت
وان كان الاغلب لو نونه مثل متبوعه ظهر منه القصور او التقصير
اقلم يضح قوله ونسقه المقرون بال كان عليه ان يقيل بالممتنع
دخول يا عليه ولذلك قال ابن الحاجب والمعطوف يخرج الممتنع دخول
المعطوف عطفه وليس عليه واختاره على المعطوف يخرجه مع
اللام لبلا يدخل فيه يا الله ونحوه مما لا يمتنع دخول يا عليه بخلافه مما
لا يمتنع فدخول يا عليه قال المصنف في الاوخم مسئلة ولا يجوز نداء ما
فيه ال الا في ضرورة او بعض احد بما اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول
يا الله بالف الوصل ويا اللهم بحذفهما ويا الله بحذف الثانية
فقط الثانية الجملة المحلية نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك تقف
على ذلك سيبويه وزاد عليه المرد ما سميته من موصول مبدوء بال
نحو الذي والتي وصوبه الناظر والثالثة اسم الجنس المنسبة نحو
يا تزلا يا الخليفة هيثم نص على ذلك ابن سعدان والرابعة
ضرورة الشعر كقوله عباس يا الملك المتوج ولا يجوز ذلك خلافا
خلافا للبغداديين انتهى ما اردناه منه قوله اذا كان منبنيا اي على
الضم لفظا او تقديرا مثل يا فتى ويا هولاء فان ضمها تقديري
معترضة كما ذهب اليه الفتح الرضي واما المستغاث المبني على الفتح
الذي فاخر زيادة الاستغاثة فيصح الرضي بان توابعه لا ترفع
نحو يا زيد او عمرو ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وظاهر
كلامهم يعين حرتابع المستغاث المجرور والمنتاع نصبه وقد
صرح بذلك الرضي وكذا يعترض له الهدى واطال في استشكاله
والجواب عما ذكرناه في حواشينا على شرح العقطر للفاكهي قوله
او نسقيا بالف واللام او مقطوفا عطف ونسق وتقدم
انه مقيد بما يمتنع دخول يا عليه قوله او مضافا وفيه الالف
واللام وهو ما الاضافة لفظية خرج الشبيه المضاف فانه
واجبا النصب كما صرح به السيوطي حيث قال تابع المنادى المبني

ان كان

اذ كان مضافا او شبهه نصب مطلقا ما لم تكن الاضافة غير محضة
فيجوز رفعه انتهى لكن صرح الرضي بخلافه حيث قال والمضاف ع
اي المضاف اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف
انتهى ووجه جواز الامرين في المضاف المقرون بال والشبيه بالمضاف
الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون بها اضافة فان قلت قلم لحقا
به اذا نونيا مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذي هو الاصل
المحتاج اليه فالحقا به تابعين للشابهة محافظة على الاعراب
فروعي الاعراب في الحالين تو اجاز فيه الرفع على لفظ المنادى
والنصب على محله اي حملا اعلى لفظ المنادى وحملا على محله امارجح النصب
فظاهر لانه تابع للمنادى وهو منصوب محلا لكونه مفعولا به لكنه
مبني فهي تابعه بان يتبع على المحل كما تقول رايت هولا الكرام بنصب
الصفة ولا يجوز فيها الا اتباعها هولاء على اللفظ واما وجه الرفع
فهو ان ضمة المنادى التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث
حرف النداء وتزول بزواله فكما ضمارت كالرفع من حيث كونها
عارضة كما ان الرفع عارض وصارت اداة النداء كالعامل لتلك
الضمة فجاز لاجل هذا المعنى ان ترفع التوابع المفردة لانها كالتابعة
للمرفوع وقيل استشكل استحقاق تبعيته حركة الاعراب حركة البنا
التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد فهذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لتحرك بسبب الرفع الى الضم هذا ما سمعناه في هذا
المقام وهو عند التامل لا يخلو عن الاشكال المنعقد وان قيل فلم لا يجوز
بنا التوابع المفرده ولا سيما الوصف منها كما جاز في حل ظريف فكنت
تقول الظريف من قولك يا زيد الظريف مبني واللام لا تمنع البنا
كما لم تمنعه في الخمسة عشر فالجواب انه لما جاز ذلك في لاحل ظريف
لان المبني في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف
وذلك لان معنى لاحل ظريف فيها الظرافة في الرجال الذين فيها فالمبني
مضمون الصفة وهي لمعنى الرجال فكانه قيل لاظرف فيها بخلاف يا زيد
الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فافترقا قال الفاكهي
خالد ومقتضى هذا التنزيل ان حركة البنا العارضة بسبب دخول
حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ان يكون حرف

البدا هو الرافع للتابع بناء على ان القائل بان التابع هو العامل في المتبوع
في غير البدل والكفايتي الرافع والقول بان الرافع لبعيد نحو ضعيف
لاتحسن عليه والخلاص من بعد هذا الاشكال ان يجاول
المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير يا عمرو زيد
فرفع تابعه بالحمل على ذلك وفي التسهيل وتابع نعت المنادى المحتمل
على اللفظ انتهى فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدر الثاني
نعتا للمنادى نصب لاغير ونعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ
بالنعت فان قلت ما ارجح الوجهين في المنسوق المقرون بال الراجح
عند الخليل وسيبويه والمازني ومرجوح عند ابن عمرو ويونس وعيسى
والمبرد نحو الحارث كالخليل وفي نحو الرجل كابي عمرو انتهى فهذه ثلاثة
مذاهب في المنسوق المقرون بال كالحارث والرجل نحو يا زيد
والحارث ويا زيد والرجل احدها ان الراجح الرفع والنصب
مرجوح وهذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني والوجه
انه منادى تاما نحو الحقيقة لانه ايضا مطلوب اقباله عرفا نائب
منابه عوملان حرف العطف قام مقامه فكانه قد كرر فينبغي ان
ان يجر كحركة المنادى نفسه تنبيها على انه المنادى بالحقيقة
لان علة البناء هي اسكان وقوعه موقع المضمر مع مايدل عليه
وهو خطاب اياه ولم توجد لان الكلام لمنع دخول يا على الخلاف يا زيد وعمرو
والمذهب الثاني ان رفعه مرجوع ونصبه راجح عكس الاول
وهو مذهب ابي عمرو ويونس وعيسى ابن عمر وجهه ان هذا التابع
لاجل قرائنه بالكلام يمنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعدان يحمل
حركة محركة بما يشرع لحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا
والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لاغير
قال الرضي ويلزم الخليل وابا عمرو ونظرائهما التعليلين المذكورتين
تخييرا الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع
غير مضموم المذهب الثالث التفصيل بين ان تكون الاداة
التي قرنت بالمنسوق كالاداة التي في الحارث باعتبار عروضها
وجواز حذفها فالمختار فيه الرفع كما يقول الخليل ومن وافقه
وان تكون كالاداة التي في الرجل باعتبار عدم جواز حذفها

فالمختار

فالمختار فيه الرفع كما يقول ابو عمرو ومن وافقه وهذا مذهب الى
العباس المبرد ووجه هذا المذهب انه اذا صح نزع الالف واللام
منه صح تقدير دخول حرف النداء عليه فيكون بمثابة ما يا شبره
حرف النداء واذا لم يصح نزع الاداة منه لم يصح تقدير دخول
حرف النداء عليها صلا واذا لم يصح تقدير دخول حرف النداء عليه
كانا ولم يجعل تابعا فالموضع به اولى وقد ذكرنا في باب العلم
حكم العلم بالنسبة الى اقترانه بالالف واللام لزوما او جوازا فليراجع
من هناك قال ابن الحاجب في امالي المسايل المنقرضة قال الشيخ عبد
القاهر في شرح المقدمة التي وضعها سؤال صعب وهو ان يقول
من حكم المعطوف ان يمنع فيه ما امتنع في المعطوف عليه واذا كان
كذلك وجب اذا لم يصلح ادخال الالف واللام على المنادى قبل النداء
يا الرجل ان لا يقال ذلك في المعطوف عليه وقد جاء يا حسان او بي
معه والطير ولهوا يا ان الذي وجب جواز ذلك في المعطوف مع
امتناع ذلك في المعطوف عليه ان الذي يمنع ان يقول يا الرجل
ما ذكر من الالف واللام في الاسم للعهد وانه تقدير العهد في الخا
محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غايب يعني ان العهد
يكون لغايب ثالث غير المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى
لا يدخله الخطاب ويكون في حكم الغيبة بين ذلك انك اذا قلت
اعنيك وزيدا لم يدخل زيد في الخطاب وان كان معطوفا
على ضمير المخاطب وذلك انه لا يصح ان تقول انت فعلت كذا وانت
مخاطب وزيدا تقول وانت لم تقول تفعل كذا وانت تعني عمرا
وتقدر خطابك زيدا ضم على حال في حال خطابك عمرا وانما يجوز
الجمع بين شيئين في الخطاب الا اذا لم تفرق بعني اذا كان الخطاب
بلفظ واحد نحو انتما فعلتما وما شاكل ذلك واذا صح ذلك بين
السبب في جواز دخول الالف واللام على المعطوف على المنادى وان
لم يصح دخولها على نفس المنادى قائمة وهذا موضع لطيف لم يعن
اصحابنا النظر فيه واعترض ابن الحاجب على ذلك بان قال الملغى
الذي كان الاول به مخاطبا او موجودا هو في الثاني قائم لا فان كان
موجودا او جبان يكون مخاطبا وبقي الاعتراض قايما وان لم

طب

وان لم يكن موجودا بطل ان يكون منادى لانه هو المعنى الذى به الاول
مخاطبا وما توهم من انه لا يكون مخاطبا معطوفا على مخاطب
باطل بقولك يا زيد وعمرو لان زعم ان هذا مما تقدر فيه حرف الخطاب
عدل عن المعنى الذى كانه مخاطبا الى التقدير الذى يلزمه فى المعنى
فى اصل المسالة ثم هو باطل بمعنى كلام ابن الحاجب هذا انا رددناه
اولا الى المعنى الذى كانه اولا مخاطبا او وجود هو فى الثانى ام لا
فان زعم ان يا زيد وعمر وحرف الخطاب فيه تقدير لا فى مثل قولك يا زيد والرجل عدلنا
عما وقع الامر فيه ولا يرد ما اوردناه فى التقدير فنقول اجر فى الخطاب
اما ان لا يكون مقدرا فى مثل يا زيد والرجل او الرجل ولا الى اجر ما قلناه
اولا واراد باصل المسالة مثل يا زيد والرجل وانما قال يلزمه فى المعنى
لانه وان لم يصرح بتقدير حرف الخطاب فى الثانى فى مثل يا زيد
والرجل لانه يلزم عليه باعتبار انه قابل يكون منادى معطوفا على
المنادى الذى هو مدخول يا وقولهم هو باطل يقتضى ان القول بتقدير
حرف الخطاب فى يا زيد وعمرو وبعده لتقديره فى مثل يا زيد والرجل باطل
لعلمنا ان عمرا من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل فى قولك يا زيد
والرجل بالنسبة الى زيد واذا كانا كذلك وجب ان يكونا مخاطبين
وما ذكره من انه لا يكون مخاطبان بلفظين فى جملة واحدة
فليس بمطرد الا فى الضمائر فيقتضار فاما فيما لا يمكن
الاختصار فيه فالضرورة تلجئ الى العطف وواو نعم وزان اتباع
قولك جاء زيد وزيد وقوله به فى قولك جاء زيد وعمرو وبوصح
ذلك الاجماع على جواز يا هذان زيد وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان
واذا ثبت ان المعنى الذى كانه يزيد مخاطبا واجب كونه فهم الرجل
بقى الاعتراض قائما وانذلك اجوبة احدها الا نسلم ان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يمتنع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم
سلمنا ذلك الا انه مخصوص بما كان عاملا فى المعطوف عليه
والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا ضربتين وعمرا فلا يلزم تشريك
عمرو مع زيد فى الضربتين وانه لزم تشريكها فى ضربت واذا ثبت
ذلك فليس لما عمل فيه يلزم تشريكها فيها سلمنا تشريكها فيها

الا

الا ان الشرط فى جواز دخول يا على الثانى اذا اولى بنعوت فلما وقع
وقد فصل بينه وبين يا بالاول حصل شرط الجواز واسنده قولك
ايها فى يا ايها الرجل وهذا فى يا هذا الرجل فقد صح اجراوه على باب
العطف فيما يمتنع ولكن اتفق ان الثانى ههنا حصل شرط جواز دخول
يا عليه ولم يصح فى اولبته وهذا كله على التسليم فى ان المعطوف قد
فيه العامل واما اذا قلنا بالاستحباب كالصفة وعطف البيان فلا كيد
اندفع السوال من اصله قوله وقال الحماسى اى فى مدح عمر ابن عبد
العزيز رضى الله عنه فما كعب بن مامة وابن اوى يا اجود منك يا عمر
الجواد قيل يعود الفضل منك على قريش وتفرع عنهم الكرب اشذاذا
الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة
ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والترشى الكسب والجمع قال الفراء
وبه سميت قريش وتفرع بضم الراء المضارع وفتح الغين اى تشعبها والكرب
جمع كربة بضم الكاف فيهما وهى الحزن والغم الذى ياخذ بالنفس وابن
مامة وان لسعد من اجود العرب المشهورين ولا يجر المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمتنع
دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية قوله الا يا زيد والضحاك
سير فقد جاوزنا خمر الطريق

قوله يا جبا الوى بعده والطير ويا رجل والغلام
فالجميع مرفوع على جواز نصب المعطوف ورفعه وكذلك قرئ السبعة
سنصب الطير واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر الثقفى ويونس
والجر مع قرئ شاذا والطير بالرفع قرا به ابو العالية وعاصم فى رواية
عنه واختاره الخليل وسيبويه والمازنى والذين لم يجوزوا النصب
وعينوا الرفع اجابوا عن نصب الطير بانه معطوف على فضلا
اى اتيناه داود منا فضلا او قيل مفعول باضمار فعل اى وسخرنا
الطير وقال المبرد ان كان المعطوف الذى يمتنع دخول يا عليه
لالحن فكما لخليل ولا كما فى عمر اى ان كان مثل الحسن فى جواز
نزع اللام منه وقيل لانه عماد الام ويدخل عمرو الرجل على الاول
دون الثانى فى نحو الضحاك يدخل على الثانى دون الاول فكما لخليل فى
اختيار الوجه مثل الحسن وان لم يكن المعطوف فهو مثل ابى عمرو

في اختيار النصب فان قلت ما وجه جواز نزع اللام في نحو الحسن دون
الخ قلت العلة انما كانت من الاعلام الغالبة بان كان في الاصل للجنس
ثم نقل استعماله في ذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد فيستفيد الاختصاص
به وسمي في ذلك بالعلة الاتفاقية كحذف اللام في مثله لانه لا يعم لا يصير علما
لامع اللام فصارت كبعض حروفه وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا
من المصدر او الصفة او لا فان كان نحو الحسن والحسين فاللام
فيه عارضة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون لاحد اجزاء بها لانها
دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف
وذلك للحاجة الى وصفه ومدح المسمى بها او ذمه فكأنك اخرجتها عن
العلمية واطلقتها عن المسمين بها وصافا وان لم يكن فان كان
في الاصل من معنى المدح او الذم فاولى وان لم يكن فالاصل عدم الاسد في المسمى
باسد وان لم تدخل اللام الا اذا وقع اشتراك تحتيذ تاما ان تضيف
العلم وتعرفه قوله باصالح اذ الضامر العيس تسم الاشارة وهو
ذا مفرد مبني على ضم مقدر والضامر مرفوع على انه صفة وان
كان مضافا لان اضافته لفظية فحكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر
عنه والضامر من الضمور بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والبعض
بالغة الناقة الصلبة اي الشديدة كذا قيل ثم رأيت الدماميني قال
وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل في مول الشاعر يا صاح يا ذا الضامر
العيس ان رفع الضامر حار يسأل عن وجه الرفع والقياس
ان المضافة تنصب واجاب بجوابين احدهما ان الضامر العيس
بوصوله وصله فهما في قوة الذي ضمرت عيسه ولو كان الذي يقتل
الحية لم تكن الاضمة والثاني انه صفة لموصوف محذوف وهو
في الحقيقة صفة اسم الاشارة اذ لا تكون صفة الا اسم جنس
والاصل يا ذا الرجل الضامر العيس فالضامر صفة لمحذوف معرب
فلا يعود ضمة الا ان يقال الوضع قد حول علته في قولك يا زيد
الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم اشارة ولا تكون الالف
واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف
اتباعا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان
مضارعا لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما

يجري

يجري مجراه اذا كان منادى كذا قال ويحتاج الى وجه الفرق بين الاخيرين
انتهى وذكر بعضهم وجها الفرق بقوله فان قيل ما انهما اعتبرا في
الاسم المضاف بالاضافة اللفظية والمضارعة المضاف حكم المضاف
افاد وقعت منادى وجب فتحه وجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت
تابعة تحقق جوز وا فيها الرفع والنصب قبل الاسم المضاف بالاضافة
اللفظية مضاف حقيقة وصورة ومفرد حكما والمضارعة للمضاف مضاف
حكما ومفردة حقيقة وصورة فعاملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك
ان تحقق وجه عدم العكس في كل منهما ثم رأيت اللبيدي قال وانما
لم يعكس اما في المضاف اضافة لفظية فلانه لو اعتبر مفردا حال كونه
منادى لوجب بناؤه وذلك غير ممكن لمنافاة الاضافة اياه وان كانت
صورة فاعطي له حكم المضاف حينئذ ضرورة ولم يبق الا حال التبعية
فاعتبر فيه مفردا عملا بالاعتبارين دواما في المضارع للمضاف فلانه
فرع المضاف فلو اعتبر مفردا اذا وقع منادى لخالف الاصل من كل وجه
اذ الاصل وهو المضاف ليس حكم المفرد حينئذ مطلقا اذ المضاف اضافة
لفظية له حكم المفرد اذا وقع تابعا فهذا الاعتبار لا يوجب مخالفة الاصل
مطلقا وينبغي في منع الوصف في نحو يا زيد الحسن الوجه مما الوصف
فيه مضاف اضافة لفظية اذا لم يكن ذا لان نكرة والموصوف معرفة
فان قيل لما الحق وهنا المضاف اضافة لفظية المقرون بال بالمفرد حتى
جاز رفعه ولم يلحق اذا كان بدون ال المفرد واذا كان مستقلا احق بجواز
ضمه قلت قال شيخنا يمكن ان يقال لانه يلزم على الالحاق هنا ان
الخروج عن الاعراب الذي هو الاصل لخلاف الالحاق هنا وينبغي
نحو يا حارثا من عمرو فاضلا لان المتكلم لم يرد بالمنادى معينا والا وجب
تعريف النعت ويا غيم كلكم او كلكن يرجع الى انه اذا اريد مع تابع
المنادى بضمير فلك فيه وجهان ان تنادي بعد لاحلى الغيبة نظرا للفظ
تميم ونحوه ونحوه قبل النداء لان الخطاب فيه عارض ولان الاصل في عود
الضمير على متقدم ان يكون بلفظ الغيبة وان تأتي به داء لاحلى
الخطاب نظرا الى الحال المنادى بخاطبي في المعنى فتقول يا زيد واخوه
واحول ويا زيد نفسه ونفسك ويا غيم كلهم وكلكم هذا مذهب
الجمهور وخالف الاخفش حيث قال لا يجوز الا بضمير الغيبة

قال وما اوسم الخطاب فليس بتاكيد وانما هو محمول على القطع اما مرفوع
على انه مبتدا والخبر محذوف اى كلكم يسيد عمرو اما منصوب باضمار فعل
اى دعوت كلكم واجاب الجمهور بانه ما ظاهره القطع يضعف فيه القطع
فان قلت فما تصنع بقراءة ابى عمرو وان الامر كله لله بالرفع قلت اجيب
بانه باق على معناه من التاكيد على احد ان واسمها لان تحتهما رفعا بالابتدا
وليس كل مرفوع على القطع واعلم ان التوكيد اذا كان لفظيا وكان
لايزيد على المنادى ولا ينتقص نحو يازيد زيد بضم الثانى من غير تنوين
فيجوز كونه توكيدا وكونه بدلا عند اكثر النحاة ما بانى وان كان
فيه زيادة نحو يا زيد زيدا فقيل يجوز ان يكون تاكيدا ولا اعتداد
بالتنوين لان هذا القدر من التغير يغتفر للتاكيد اللفظى وقيل
لايجوز لكونه منونا وان كان التوكيد فى منعوتا نحو يا زيد زيد نفسه
فالجمهور على انه منصوب واجاز الفراء رفعه وان كان غير مضاف
جاز رفعه ونصبه نحو يا غنيم اجمعون واجمعين قل اللهم فاطر
السموات والارض اعلم انه لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
غيره من الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا لكع برفع على
اللفظ او منصوب على المحل وبزول لانه صار عندهم من المبهم بمنزلة
الصوت يعنى غير متمكن من الاستعمال واجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله واستشهد على ذلك بقوله تعالى قل اللهم فاطر
السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف على المذاهب
قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم
الرحيم الرحمن والاية ونحوها محتملة للنداء وان كان التابع نعتا
لاى ظاهر كلامها ان نعته مطلقا وان كان جامدا نحو يا ايها
الرجل فهو صفة لحظ فيها الاشتقاق واليه ذهب الجمهور
وقيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر ورد بانه يلزم
عليه استقلال اى بالنداء وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان
كان جامدا فهو عطف بيان وجرى عليه ابن المصنف وهو
جنف وفى شرح التوضيح فى مررت بهذا الرجل ما يصير وجوزوا
فيه وجها ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور
بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت

لايكون

لايكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ اعرف وغير اعرف واجاب بانه
اذا قدر بيا نا قدرت فيه التعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور
يدخل الا والاشارة انما تدل على الحضور دون التعريف واذا قدر نعتا
قدرت فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بينى
فالاداة على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا
معنى كلام سيبويه انتهى والحاجة داعية لما تكلفه اذ الصحيح عند ابن مالك
ان كلا من النعت وعطف البيان يكون اعرف وغير اعرف وله تعين
رفعه على اللفظ خلافا لمن زعم ذلك المازنى فانه اجاز ان تقول يا ايها
الرجل رفعا ونصبا قال الزجاج ولم يتقدمه الى ذلك الا تابعه
عليه احد وهو مخالف لكلام العرب والجماعة وجبى التزام الرفع
فى الوصف المذكور امرين الاول ان الوصف هنا هو المقصود بالنداء فجعل
اعرابه الحركة التى كان يستحقها لو باشر حرف النداء تنبيها على انه المنادى
الثانى ان صفة المبهم لما كانت مع المبهم كالشئ الواحد نجلاف صفة غير
المبهم بدليل جواز مررت بزيد فى الدار الكريم وامتناع مررت بهذا فى الدار
الكريم اصار الرجل فى قولك يا ايها الرجل كانه منتهى العلم الاسم
فجعلوا حركة الاعراب هى الحركة التى تكون له لو كان منتهى الاسم الثانى
فى شرح المفصل فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود كما علم من الامر الاول
لايكون صفة لانها لا تكون مقصودة فالجواب ان معنى قولنا ان الصفة
غير مقصودة فالجواب ان معنى قولنا ان الصفة غير مقصودة انها غير مقصوده
بالنسبة الى متبوعها لانها غير مقصودة اصلا فالرجل ان لم يقصد بالتبعية
بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون يا داخله
عليه مقصود فى الاصل والحقيقة لانه مطلوب اقباله وينبغى ان
يكون منادى لانه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوصل باى
وجعل تابعا له وصار صفة له لدلالته على معنى فيه من جهة انه
مطلوب اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالته على معنى
فى متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصود
بالنسبة جواز حذفه فانه جاز فى قريب رجلا غير مقصود بالنسبة
معه انه لا يجوز حذفه لرفعها ما لها فاذا قيل اذا كان الرجل هو المقصود
فلم لا يجوز تابعه الوجهان كما يجوز تابع باريه الطريق فالجواب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان الرجل معرب مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعا سواء كان
مفردا او مضافا فتقول يا ايها الرجل وايا مالكا تقول جاءني الرجل وزيد والمال
لانه مثله في الاعراب وهنا اشكال وهو ان الرجل من قولك يا ايها
الرجل تابع معرب بالرفع وكل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وههنا لا يصح
ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع
ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعوا وانا دي وهو لا يقتضي الرفع وانما
يقتضي النصب والسوال انما يتجه على مذهب غير الاخفش وهو حذف في توابع
المنادى المبني المفرده المعربة بالرفع ولم اقف لهذا السوال على جواب
الى الان وقولهم انما حرك الرجل بالرفع لانه المقصود بالنداء حركي تابع
المنادى بالرفع تشبيها لضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني
في دفع السوال شيا فتامله كذا قاله الدماميني وقال العصام وفي
دريجها في نعم بين التابع حال رفعها وجعل اعرابه بعامل وكونه مما
يشبه من المعاني المقتضية اشكال ليس له بغير عقد التكلف اغلال
تعرفها ان كان يغرمك التقمال انتهى ثم رايت خالد قال في شرح التوضيح
والوقوع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع بتاويل الحركة البنا العارضة
بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل
ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بنا على ان
العامل في التابع هو العامل في المتبوع في عز البدل والاتهامان الرافع
والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه
فر الخلاص من بقية هذا الاشكال ان يحاول في المنادى المضموم
ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد ترفع بالحمل على ذلك
انتهى وقد تقدم ذلك فان قلت هل صفة اي في محل نصب لذلك وعلى هذا
في الحقيقة قلت قال شيخنا يحتمل انها في محل نصب لذلك وعلى هذا
فلعلهم انما الزموا تابعها الرفع مطلقا تقوية للدلالة على انها
المنادى في الحقيقة اذ الزامها اياه يدل على ذلك والزام تابعها يقوي
هذه الدلالة بخلاف نصبه لانه يحتمل غير المتبعية كالقطع احتمالا
الرفع وعلى انها ليست في محل نصب لان النصب انما هو للمفعول
والمفعول بحسب الظاهر والصناعة ليس الاي وعلى هذا فلا
اشكال في الزام تابعها الرفع مطلقا ثم رايت الهندي جزم بالثاني

ويرد

اقول من اخذ الح

ويرد على المصنف ان مقتضى اطلاقه ايجواز تذكيرها وان كان الوصف
مونثا وليس بصحيح واجيب بانه اتكل على ظهور ذلك ومما ههنا على القول
بالجواز قال الكوهي وتونث لتاويل الصفة قال بعضهم يا ايتها النفس
المطمئنة وفي البديع انه لكل وجه واجب فيجوز يا ايها المراة ولا يلتبس
اي من علامات الفروع عند التاء علامة تثنية ولا جمع قال تعالى ايها
الثقلان ايها المؤمنون انتهى قوله وان كان التابع بدلا او نسقا
بغير الف ولام اعلم انه لا يصح البدل الا بشرط صحة مباشرة حرف النداء
له وصحة حذف حرف النداء منه فلا يقال يا صاحبنا رجل لان اسم الاشارة
والنكرة المقصودة لا يحذف منهما حرف النداء وكذلك لا يقال يا رسول الله لان
لفظ الجلالة لا يحذف منه حرف النداء ومشترط صحة العطف ان يكون
مما صح حذف حرف النداء معه فلا يقال يا صاحبنا وهذا ولا يا صاحبنا
ورجل ويصح ان يكون بالالف واللام فتقول يا صاحبنا والرجل ويجب
فيه حينئذ النصب وانما جاز هذا في العطف ولم يجز في البدل لان
البدل على نية تكرار العامل فكاد يباشر ما فيه الالف واللام
وهو غير جائز بخلاف العطف فليس على نيته تكرار العامل فانتفت
فيه المباشرة ولا يمتنع ان يكون ما فيه المنادى اذا لم يباشر حرف
البدل نحو يا ايها الرجل ويوخذ من كلام الرضي انه يجوز جعل البدل
بنية الطرح ولا يجوز ان لا يجعل كذلك وانه اذا جعل كان البدل
كالمستقل وانه لم يجعل كان كالنعت فيجوز رفعه ونصبه فيحتمل ما ذكره
المصنف من ان البدل كالمستقل على هذا التفصيل ان وافق عليه
قوله اعلى ما يستحقه لو كان منادى اي يعامل معاملة المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء لان البدل على نية تكرار العامل
وحرف العطف نائب منابه حرف النداء قوله يا زيد وعمرو بالضم
اجاز الكوفيون فيه النصب والتنوين فتقول يا زيد وعمرا قال
ابن مالك وما راوه بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة حرف النداء
فان المتكلم قد يقصد بقاءه عند واحد الاسمين ويجوز عندي
ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها مستقلا وهو اكثر نحو يا غلام
عمرو زيد وحال يبقى منها الرفع والنصب نحو يا رب يا لبكر كمد
والنعت وعطف البيان ومطلق النسق المقرون بالواو وعدم

الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تيم الرجال والنساء وصحة هذه المسألة
وصحة هذه المسألة مبنية على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه قوله
وهكذا ايضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى مبهما وذلك نحو يا غلام
زيد يا عبد الله ويا غلام احمر زيد وعمرو ويا غلام زيد واخا عبد الله قوله
اذا تكرر المنادى المفرد بيضا قال في الحاشية سواء بواسطة اضافة ما هو بعضا
فلا ينافي قوله المفرد ولا يرد عليه ان من جملة الوجوه الآتية ثم الاول كما
انه مفرد فلا اضافة فحينئذ فليتامل لعل نظمه وجه اوجه وقد يقال
المراد المفرد صورة واحترز بقوله المفرد عن ما اذا كرت منادى بيضا فانه
اوكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو يا تيم عدي تيم عدي هو توكيد وبتو
بيضا فاعرف نحو يا زيد قال في التسهيل والثاني نحو يا زيد معطوفا او مرفوع
او منصوبا انتهى قال الدماميني في الضم على وجه ان يكون منادى ثانيا
ويعني المصنف يعني ابن مالك غير اذ يكون بدلا لانه قلله المصنف عن
الاكثر ورده بانه لا يتجه لان ظن بدل ومبدل منه الا مع التاسع فيزيادة
بيان ان يكون تاكيدا لفظيا او رفعا او نصبا عطف بيان على اللفظ
والمحل قال المصنف في الشرح وقاله في شرح الكافية توكيدا ان على اللفظ
والمحل او عطف بيان كما يقوله اكثر النحويين لان الشيء لا يبين نفسه
انتهى باختصار قوله يا زيد زيد البعلات الذبل يطاول الليل عليك فانزل
والبعلات جمع بعلة بفتح المثناة التحتية والمهملة بعدها العين الساكنة
وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل والحمل يقال قال في القاموس
ولا يوصف بهما اعني اسمان والذبل الضوامر جمع ذابل كركع جمع راكع
واضيفت زيدا الى البعلات لانه كان يحبها قوله وذلك على تقدير
منادى مفردا اي فكان مضموما قوله ويكون الثاني اما منادى بسقوط
منه هم فالمذا والفرق بين هذا الوجه وبين البدل الذي سياتي
ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل
انه على تقدير انكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير للغرض
الذي لا يتكلم به بخلاف الاخر فانه تقدير لفظي بقوله واما عطف بيان
اعرب على الموضع قال ابن مالك وبدلا او توكيدا لفظيا قال ابو حيان
ولم يذكره النحويان وهو ممنوع لانه لا معنوي كما هو واضح والتوكيد اللفظي

اختلاف

اعاده صح

لاختلاف جهتي التعريف لان الاول عرف بالعلمية او الندا والثاني بالاضافة
لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية انتهى وهذا اعتراض على ابن مالك
انه ثبت اجماع على انه يشترط في التاكيد اللفظي جهة التعريف او سلم ذلك
وكلاهما غير ثابت وكذا يقال فيما اعترض به المصنف وفي الحاشية بقوله
ثم ما نع ان فرض من ذلك وهو اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول انتهى
لانه قد يتمسك بظاهر تعريف التاكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف
جهتي التعريف ومع تصل الثاني بما لا يتصل به الاول واجاب السيرافي
بتصيير على اللغت وتاولا فيه بمعنى الاشتقاق قال الشاطبي كانه قال يا سعد
المنسوب الى الاوس وهو الوجه ضعيف لان الوصف المحامد على لزوم
الاشتقاق وهو قوف على السماع فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة
وقد وجدنا ذلك جوازا ما تقدم من الاوجه انتهى وفي ان وجود المندوحة
لا يمنع الاحتمال ولا يخفى ان هذا انما يظهر في المحامد عن لاق المشتاق
نحو يا كريم كرمهم الابوة ذلك على ان الاصل يا زيد البعلات زيد البعلات
عبارة يقصرهم بشعر يا دل كون الاصل ذلك كم يصرح به سيبويه او لم يعلم
عنه جزم ما لعبارة ابن عقيل في شرح التسهيل حيث قال ثم قيل الاصل
عنده يا تيم عدي يا تيم عدي ثم حصل الادغام وردا عليه ان العرب لا تقول
يا زيد عمرو زين كما لا تقول زيد قطع الله يد ورجله ذكره المرادي وهذا ان ثبت
يرد على بطلان ذلك المتقدير وبدلا الادغام لانه لولاه لم يمتنع ذلك الا ان
يمنع ذلك نظر انتهى ومثل يا تيم تيم عدي وهو الذي بدا ابن مالك
في التسهيل وايضا بطلان تلفظ بالمنادى على صورة اللفظ المفرد
ثم يتكرر ويقع بعدها مضاف اليه واحد فوق واحد في البعلات
من الثاني لدلالة الاول والحق زيد بن والمضاف اليه واعرابه
حال القامة انه توكيد لفظي لتمام الاول والتوكيد اللفظي باق ولا يتغير
ما قبله وما بعده عما كان عليه فلذلك يبقى منصوبا ويكون قد فصل
بين المضاف والمضاف اليه واعرابه حال القامة انه توكيد لفظي
لتمام الاول والتوكيد اللفظي باق ولا يتغير ما قبله وما بعده عما كان
عليه فلذلك يبقى منصوبا ويكون قد فصل بين المضاف والمضاف
اليه بالتاكيد ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالتاكيد
في فصيح الكلام الآتي هذه المسالة ولم يذكر المصنف هذا في الاوضح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في باب الاضافة فان قلت هل يصح ان يعرب حال اقامة بدل او عطف بيان
قلت لا يصح ذلك لان الاسم انما سيق لمتبعه كما له والاول لا يكمل الا بالمضاف
اليه فلا يصح ذكره دونه وصورة الرفع وصورة النصب على قول المبرد وقوله وقال المبرد حذف
المعمولات من الاول لدلالة الثاني فاستغنى بذكره لانه هو الاخير الى آخره
قالوا بين ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا النون من ذراعين لكونه
عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما تنذره من الاسد المستغني بذكره
آخرا والحذف في ابا تيم عدي وتيم زيد نيابة المعمولات احد لاتفاق المضاف
والمضاف اليه جميعا في اللفظ والمعنى وما تقدم قالمضاف فيه مختلف فاذا
قيل فيه بمعنى اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه فهو مع اتفاق
المضاف والمضاف الى قال الدماميني وهذا هو الظاهر والدليل على
انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى امرين محذورين احدهما
التقديم والتاخير من غير فائدة والآخر هو الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والمذهب الآخر ان يتم الاول مضافا الى عدي المذكور وتم
الثاني مضافا الى عدي محذوفا ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى
الى ان يكون المتاخر لفظا ومعنى هو الاصلي متقدما والمتقول ان المتقدم
يدل على المتاخر والجواب عما ذكره اصحاب المذهب الاول بمعونة مذهب سيبويه
ان الفصل والتقديم والتغيير لاستقامة الكلام فلا يمتنع بيانه
لانه حذف المضاف اليه من الثاني وتم الاول مضافا الى عدي
المذكور نصارا بتيم عدي تيم فبقي تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم
اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة فواخر عدي ليكون عوضا
لفظا عن تمام تيم الثاني وتمام تيم الاول بما بعده وهما الاسمان
جميعا الا ترى انك اذا قلت بانيتم عدي تيم لم يكن مستقيما لانك لم
بيتم ولم يعوض عن تمامه واذا اخرت وقلت بانيتم تيم عدي
عوضت عن ذلك المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة
الى الاول كالتمام فلا اخال ذلك كان التقديم والتاخير والفصل هذا
جميع ما ذكره ابن الحاجب في امالي متفرقة من كتبه فتركه واما قول
سيبويه ففيه الفصل بين المضافين بغير الظرف الا في هذه
المسالة خاصة واعتذر عن الفصل هنا بانه لما كرر الاول بلفظه
وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هنا الا ترى

تقول

تقول لا رجل رجل في الدار ومعلوم ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرئة
واجبة الرفع فاعلم يا اخي ان التاكيد بينهما لا يعد المضاف اليه فيلا يستنكر
بقاء الثاني بدون التنوين بدون التنوين والمضاف اليه فكان
التنوين حذف من الثاني نظرا لصورة الاضافة وتقدم ما يرد
على مذهب سيبويه من ذلك وغيره والجواب عنه بعبارة اخرى نوكد
فهم الحذف من الاول لدلالة الثاني والكشف الحذف من الثاني لدلالة الاول
وافهم كلامه رحمه الله انه لا يجوز في الثاني الضم وانه يتعين فيه النصب
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف فصل في الترخيم قوله ويجوز ترخيم
المنادى اي قبل الترخيم في المنادى في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فاذا دعت اليه ضرورة فيا طريق الاولى في غير واقع عند
ضرورة شعرية دعت اليه وهو لغة الترقيق والتسهيل والتقليل من
قال الشاعر ها بشر مثل الحرير ومنطوق رخيم الحواشي لا هراء ولا اختف
اخر المنادى بحذف التضعيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا
بترخيم النداء ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم والضمير المرجوع المجرور
الى الاسم او استكمل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا اخذ حرفين لان
الحرف الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخير وكذا الحرفان جعلا بمنزلة
واحد فلذا حذفا وكذا تا التانيث بخلاف حذف ياء المضاف
اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخير وكذا
الحرفان جعلا بمنزلة واحد فلذا حذفا وكذا تا التانيث بخلاف حذف
ياء المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير وقوله تخفيفا
اي لمجرد التخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها ومن غير
سماع اقتضاها والخلاف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى كالحذف
اعتباطا اي ذبح الشاة بلا علة على ما في كتب اللغة لكن القاموس جعله
معنى مجردا عن الاعتباط وقسم بموت الرجل بغيا او نحو به حذف اخر
يد وعم دم لانه لمتابعة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا
جايز كما في ارضا وقيد بعد التركيب كما في هندي وحذف يد قبل التركيب
ويرد على التعريف كل تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ
نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا قاتم لا يصدق عليه حذف

في آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى ولكن القوم جعلوه مرخم المضاف
فلا يصلح بما ذكرنا نقضا عليهم وان كان نحو يا باذ بويزود حوا نحو الليل او يسه
والكبير المتعال فان الحق فيه لمجرد التخفيف انتهى وجاب بان الشاذ
لا يجب ان يدخل في الحد كما قالته السعد التفتازاني في شرح تصريف العزي
قوله وهي تسمية قد يعتذر بان العرب قد تكلمت به اي المراد بكونها
تسمية قديمة انها في كلام القدماء من العرب في القرآن قوله فراوناد واما
اي بالترخيم على لغة من ينتظر وقرا ابو السوار العنوي يا مال مبنيا على الفتح
على لغة من لا ينوي وقرا العامة يا مال من غير ترخيم قوله فقالوا ما
شغل اهل النار عن الترخيم الى آخره قال ابن جني وكذلك ترخيم في هذا الموضع
سرد ذلك لانهم لعظم ما هم عليه خفيت قواهم وذلت نفوسهم وصغر كل ما
فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة وقلت هذا اعتذار منه قوله
بقوله ما اشغل اهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الجحد
مثاله قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغالك عن هذا
اما يصدك عن هذا ما انت فيه من الهول والشدة وضد اصحة
اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلم عن
العجز وضيق المجال انتهى وفي بعض النسخ ما كان اشغل اهل النار
وما فيه نصبه كما تقدم وكان زايده وفي نسخة ما كان اعفى اهل
النار عن الترخيم قوله لمعرفة المراد بها في المؤنث بالتاء المعين ليشمل
التاء المقصودة نحو ياشا وياجاري واما اشترط ذلك لانها اذا حذفها
فدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو قول الاعمى يا جارية
خذي بيدي لغير معينة وكذا لا يرخم المستغاث والمندوب نحو
يا عمرة ونحو يا حمزتا ولا المضاف خلافا للكوفيين ونحو يا طلحة
للخبر لا المحكي خلافا لابن مالك ولا المبني قبل النداء خلافا لبعضهم
ولا سيما الملازمة للنداء نحو فلة فما كان ينبغي للمصنف هذا
الاطلاق قوله نحو ما بالتا اي بتا التانيث يريد بذلك مراده بالاطلاق
في المتن انه لا يشترط في المحذوف فيه شيء اصلا ولا اقله لغير شروط
اخر ان لا يكون نكرة مبهمة كما علم قبيل هذا التخريج نحو قول الاعمى
يا امراة خذي بيدي وان لا يكون مضافا ولا شبيها به لتخريج نحو
طلحة وطلحة جبلا وان لا يكون مختصا بالنداء لتخريج نحو قوله

وان

وان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا لتخريج نحو يا عمرة ونحو واعمرتاه ونحو
يا جعفر ونحو يا جعفراه فان قلت لم يرخم المحذوف بالتا وان لم يكن عملا ولا
زايدا على الثلاثة قلت قال الرضي وذلك لان وضع التا على الترخيم وعدم
اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فليكتفيه اذ في مقتضى للسقوط فليك اذا
وقع موقعا تكثر فيه لسقوط الحرف الاصلي لعوارض المناداة وانما لم يبقا
يبقا نحو شية وشاه بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التا ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التا كلمة اخرى لكنها امتزجت
قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل
النبكا كانت عانسة وقبل التفاس كنت مضرة ولو اعتبر ناسد التا
مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم
اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه
حذف في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس
لالغا التا نشي في هذه الاحوال قد سبويه كل اسم في آخره تا فانه تحذف
التا منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التا ثلثيا او اكثر وسواء كان
الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عوملا خر كل مرخم منه في بعض
المواضع معاملة المرخم اعني فتح التا كما في قولك كليس لهم يا اميمه
ناصب وليل قاسيه لطي الكواكب فصار في المنادى غير المرخم
وجهان ضم التا وحذفها واعلم ان الذين يحذفون التا وهم الاكثرون
على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا الحرف ها فيقولون في يا طلحة يا طلحتا
وقليلا ما يقفون بسكون الحا وذلك لانهم يلحقون ها السكت
كثيرا تارة مما لا يستحق حركة آخره اعرابية ولا شبيها بها عوده وقفا وانه
وجهله فان لم يكن هناك في الوصل حرف يتغلب ها في الوقف
فالحاقه بما كان هناك ها في الاصل اولى ويغني عن لها في الشعر
الغا الاطلاق نحو قوله في قبل النفرقا ضباعا ولا يلك موقف منك
الوداعا ثم قال وتجوز وصفا المرخم الاعند الفراء وابن السراج
قال نقلا عن الله تعالى يا نوح بن مخرم فقلت لهم اني حليف صدق لكنها
يا با الوصف من تمام الموصوف لكونه الاصلي معرفة واذا رخم
الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج نعني هذا
لا يمتنع عندهم جبر سابق التوابع انتهى قوله وان لم يكن مخصوصا بالنافلة

ثلاثة شروط لم يقصد الحصر لما تقدم قوله ان يكون مبنيا على الضم خرج
به المعرب فانه لا يرخم وفي المضاف خلافا لسيبويه وخرج به المستغاث
فانه معرب وخرج به المبني قبل النداء من غير قاش وحذام وخرج به
نحو يا زيدا وواعمرا ولكن ظاهر قوله ان يكون مبنيا على الضم يشمل
نحو يا مكرمان ماهو مختص بالتوابع انه لا يرخم وذكره ابو حيان
في شرح التسهيل قال واما يا مثلم فليس ترخيم الملان بل بناء على فعل
فما كان ينبغي له هذا الاطلاق قوله والثاني ان يكون علما انما اشترط
العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه
لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما الغي قوله والثالث ان يكون احادي
الثالث احرف وانما اشترط فيه ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانهم
كرهوا انقص الاسم نقصا فيا سببا نظر اعن قال ابنية الاسم المتمكن
اي التي لا بد لاعلة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد ودم فان النقص
فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يضامه ولا يرد
ايضا نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة
ملحمية الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية
تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت المنافه عارض
فهو في حكم المعرب وضعيف للرفع على ما بينا قبل قوله ولا يجوز في نحو
عبد الكريم في شباب قرناها انذر بخما اما خو عبد الله والمراد به
المنادى المضاف حقيقة او حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف
فلانه لا يمكن الحذف من المضاف فلانه ليس في اخر المنادى نظرا
الى المعنى لان المضاف اليه من حيث المعنى جزء من المضاف فلو رخمت
اخر المضاف لزم الترخيم من وسط الاسم وذلك على خلاف الترخيم
لانه في الاخر لا في الاول ولا من المضاف اليه لانه ليس اخر المنادى او
نظرا الى اللفظ لان المضاف اليه من حيث اللفظ مستقل فاشتبه
الترخيم فيه بالكلية واجاز الكوفيون ترخيمه بحذف اخر المضاف
اليه كقولك خذ واخطكم يا ذا العلم وقول اغر يا ابن عمر واي بالاغلمه
وتيا اباعروق واحتجوا ايضا بان المضاف اليه تتمة للمضاف
ووافقهم ابن مالك وقال في التسهيل وشاع ترخيم المنادى المضاف
بحذف اخر المضاف اليه ومذهب البصريين انه ما ورد ضرورة

قال

قال ابو حيان وله قيل باختصاصه يكون المضاف اليه ذا اتانا نيث
وقوفا مع السماع لكان مذهبا غير بعيد والكوفيون يتسوون ذلك
مطلقا قال الا قوال اذ ذن ثالثة وندر حذف المضاف اليه ياسوء كقوله
عدي بن زيد يا عبد هل تذكرين ساعة في مركب او زايد للتنصيص
يخاطب عبد هند الفتى بمنزلة عدي كرب فحذف الاسم الثاني
بتمامه واما نحو شاب قرناها فالمراد به المركب تراكيب اسناد فلا يرد
ترخيم هو المعروف من كلام النحاة وذلك لان الجملة تطلق على امرين
الاصلي في انفصال كل كلمة عما اخر من جملة اللفظ وان اتحد جميعها ايا
بالعتبار والمعنى فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء واعاد وجب حكايته
الجملة لان المسمى بالجملة المنقولة عرضها بقاصورة الجملة فيها الا ان الغرض
الاكبر من التسمية بها انفصال المسمى عما ينبغي عنه المركب والجملة اعاندل
على معناها المفرد وهيئتها المخصوصة فيصاد تبقى غالبا ولا تعرب
الا لو عربت لتغير عن ايها لفظا او لو تغيرت لفظا لما فهم معناها الاصلي
منها علما فتطل فايدة التسمية ولا يخفى عليك انه خرج نحو شاب
قرناها بالشرط الاول وتعليله بما ذكرانما يظهر على القول بانه مبني
وهو ما رجحه الشيخ خالد في باب العلم واما على ما اختاره سيبويه المحققون
من ان اعرابه تقديري فلا يظهر الا ان اراد به ان يكون مبنيا على الضم
لفظا لا تقديرا وفيه نظر لانه يقتضي ان ما اخره الف مثلا ما يكون
ضمة مقدرة لا يرخم ويخرج به ايضا بل قد يقال لا يظهر خروجه على واحد
من القولين لانا فرضنا مقدرا على القول ببنائه لان فيه فتحا مقدرا
كما مر ولذا ظهر اثره في التابع وقد قدمنا انه لا يرخم المبني قبل النداء
نحو قاش وحذام ولا المستغاث ولا المندوب اي ولو بدون الف
الندبة كما يفهم من كلام الرضي وانما لم يرخم المستغاث لان الاستغاثة
يطلب فيها مد الصوت فلو رخم فات الغرض والعلة في المندوب
في المندوب كذلك وبعضهم على عدم جواز ذلك فيهما بعدم ظهور
اثر البناء فيهما من النقص والبناء فلم يرد عليهما الترخيم الذي هو من
خصايص المنادى ولانه زيادة الالف فاخرهما تنافي الحذف وكل ذلك
خارج بالشرط الاول وبباقي اخوات المستغاث فهي بمعنى على الضم وبباقي
ايضا نحو المركب المزجي في قوله ولا في نحو زيد وعمرو وحلم لانها مثلثة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تقدم على ذلك وجوز الاخفش ترخيم البا الحذف مطلقا سواء كان ساكن
الوسط كزيد وعمرو وهند او محركه نحو حلم علما فقال يا هل وفي زيد
وعمرو وهند يا زيد ويا عم ويا هن قال الرماني ونقل ابن الخشاب عن
الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن الوسط هند وعمرو ولم يجوز ترخيمه
عصفور فان كان الثلاثي ساكن الوسط هند وعمرو ولم يجوز ترخيمه
قولا واحدا قال ابو حيان وليس كما ذكر بل الخلاف فيه موجود وحكى
ابو البقا العكبري في كتابه التبيين ان بعض الكوفيين اجاز ترخيم
ونقل ابن هشام الخضراوي عن الاخفش وحد قوله واجاز الفرا
الترخيم في نحو حلم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط نقله
بعضهم عن الكوفيين الا الكسائي ولم ينقل الرضي هذا المذهب الا
عن الفراء والاخفش وهذا المذهب يرد به سماع ولا قياس اما قوله
قياسا على ابراهيم فموسى محمد عند تنتفي منع الصرف اي في تحتم منع
الصرف فاه قبل الثلاثي المحرك الوسط بمنزلة الرباعي في باب
سفر في باب غير المنصرف وما نزلتموه هنا فالفرق قبل الوقف بحركة
الوسط ثم اعتبرت في حذف حرف زيد على الكلمة وهو التنوين
وهنا واو اعلى حرف في بنيته فهو مظنة الالتباس انتهى وقد
يقال تنزيل الحركة منزلة الحرف خارج عن القياس فلا يقاس عليه
فتامل قوله جزاهوض بمن المبتدى قوله واثبت يقول كما حذف
الى قوله ظاهره ان اللغتين تجريان في كل ما رخم وليس كذلك
فانها فيه تا التانيث انما ترخم على نية المحذوف تقول في مسلمة
بضم اللام وكسر اللام وحارثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا
حفص بالفتح ليلا يلتبس بمذكر لا ترخيم فيه قال ثم اعلم
ليس جاز كما في نحو همزة ومسلمة بفتح الميم واللام قال الدماميني
في شرح التسهيل وكلامه هنا شامل للعلم والصفة وصرح في
التسهيل بما قاله جماعة من ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة فاعلم
وهو الذي حمل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتهار المسمى بعلمه
مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضي والحق ان كل موضع قامت قرينة
تزيل اللبس جاز ترخيم جمع ذلك على نية الضم كان او لا والا فلا انتهى
كلام الدماميني وتعين ايضا الترخيم على نية المحذوف فيما يلزم

بتقدير عامه عدم النظر كطيلسان فانه من كلام سيبويه فقوله
فيه باطيلس بفتح السين على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه لبس الكلام
حينئذ بصيغ العجمة الامانة من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بين في قراءة
بعضهم والا صقل معناها بالترخيم في المصحيح الفتح وفي المعتل الكسر
كسيد وصيقل وهين وتعين ذلك في مثل جبلياة وحلواي وحمراي
فتقول فيها يا جبلى ويا حلى ويا حمرا بفتح الواو والياء على نية المحذوف
ولا يجوز القلب على نية الاستقلال الذي يلزم عليه من عدم انقلاب وهو
كون الف فعلى وحمزة فعلاء صفتين وهما لا يكونان الا للتانيث مع ما
للتانيث لا يكون هو سد لا تقوم ويجعل الباقي اسما برأسه فقصر عبارة التسهيل
ويعطى اخر المقدر ما يستحقه لو تم وضعا وان كان ليس ضعف
ان لم يعامل الثالث وحي به ان عامل قوله لو تم وضعا قال الدماميني
فيجب ظهور الضمة فيه ان كان ناقصا فاصلها نحو يا هرق الا في نحو يا هرق
ابن قلاه يجوز فيه ذلك الفتح اتباعا وتقديرها في نحو يا ساوي في نحو
ساوية وثبوت الهاء ليل على تقدير الضمة وبها نقول على هذه اللغة
في نحو يا غني اذ ليس في لغة العرب اسم معرب اخره واو لازمة قبلها
وخرج بلغة العرب لغة غيرهم نحو سنة والاسم الفعل نحو عد وجعله
علما غارض وبالمعرب المبني وهو ما اشبه البناء نحو حي سيبو
والبهوتي في الاقليد الصعيدي فالظاهر انها غير عربية ما للزوم
نحو ابول وتقول ايضا على هذه اللغة في علاوة وشقاوة فاعلا
ويا سقا بقلب الواو والياء همزة لوقوعها طرفا بعد الفا زائدة
وقوله وان كان ذا لبس حينئذ ان لم يعلم له ثانيا قال الدماميني
نحو لان علما فانه يقال في ترخيمه على هذه اللغة يا لا بحذف الواو قال
الدماميني فيقال في شاة يا شاه برد لها المحذوف فتحة الاصلية ولا
يقف يا ثالثة لان الكلمة على الخصوص بل ارادة الثالث المحذوف
سواء كان لاما كشاة او غيرها نحو يا جعيثة ودية يا وشي
ويا وذي برد الفا المحذوف وفتح ورد العين الى سكونها عند الاخفش
ويا وشي ويا وذي برد الفا فقط وابقاء حركة العين عند سيبويه
فتنقلب الفا الفا انتهى والتامل في قوله وابقاء حركة العين فتنقلب
الفا الفا فان حركة العين الكسرة لا الفتحة حتى تنقلب الفا الفا

ووجد في نسخة من الرضي ضبطها يا لغلام هكذا ويا وشي ويا ودي
بفتح حركة العين عند سيبويه وهو لغة في الذي سبق نحو يا ساري بكلي
علما تقدم من ان ما فيه تا التانيث لا يرخم على ينه المحذوف اذا سمي
الا لتباس بند المذكر لان رخيم فيه وهو حاصل كلام ابن مالك في التسهيل
كرخمه وصفا كان او علما فان يا ساري ليس بند المذكر اذ كان
ساريه صفة لونث او علما له وان كان علما للمذكر فقيه نظر في مؤد
وبعضهم ذلك بغير الاعلام وذكر ما حاصله ان الها في الاعلام لا مدخل
لها وجودا او عدما في الليس ولا عدمه فوجودها لا يد نعة وعدمها
لا يوجبه لان الاعلام ليس بوضع ليس لجواز تسمية المذكر بما فيه
الها وتسمية المونث بما لا ها فيه وهذا المعنى هو الذي اشار اليه
مالك في الخلاصة بقوله وجوز الوجهين في سلمة اي فيما كان علما
مطلقا والحاصل انه فرق في اجازة لغته من لم ينو بين العلم الذي
لا ليس معه والصفة التي يقع معها الليس وهو المعتمد عند الرضي
قال سيبويه بعدما اطلق الجواز في ترخيم الاعلام على من ينو واعلم
انه لا يجوز ان تحذف الها وتجعل البقية بمنزلة اسم ليس فيه الها
اذا لم يكن ايضا خاصا غالبا من قبل انهم لو فعلوا ذلك لتبس المونث
بالمذكر وذلك انه لا يجوز ان تقول للمراة يا خبيث اقبلي وهذا التعليل
من سيبويه يفيد انه لا اثر للقرينة الخارجية عن الاسم وان وقعت
الليس فان اقبلي دافع للبس ويتقدم عن الرضي اختيار ما يخالفه
الا ان يكون اقبلي مع قاعن قبل وما تقدم من تعديل الصحة فيما ذكر
المرادي مثله بقوله لو كان ما قبل الحذوف معتلا اقدرت فيه الصفة
على هذه يعني لغة من لا ينوي المحذوف فيقول في ناجية يا ناجي
بالاسكان وهو على علامة تقدير ضمها وهذه نظر اذ لا تبادر الاعلمية
من يا ساري ويا ناجي مع الاسكان لبس وقضيه انه لا فرق بين
الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو ساريه وناجيه وقد
يقال قياس اكثر ام لغة من ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين
اذا التبس كل منهما فيمتنع ترخيم راسما مثلا لقاة فانه لو رخم
بحذف التا يبقى اخر الباقي ساكنا على الوجهين فيلتبس بيا قاضي
غير مرخم

ويؤيده منع الترخيم هنا راسا ما سياتي عن بعض الكوفيين في نحو
المنتفي والمنبسو فلو قضية كلام ابن مالك والمصنف وغيرهما انه لا
اثر لليس في غير المونث لكن في الرضي عن بعض الكوفيين التزام لغة
من لا ينتظر في ترخيم نحو المنتفي وجمع المونث السالم ليلا يلتبسا بالمذكر
الترخيم مطلقا في نحو المنسو ويكره اذا لم يرخم التبس بند المنسو باليه
او كسر التبس بالمضاف الى الياء جمع المذكر السالم ولهم وجيه هذا وكاد وجهه
فرضه بصيغة الرفع وحينئذ فاخر الباقي بعد حذف الواو والنون مضموم
على الوجهين فليتبس عليهما بالمفرد وقضية ما افاده كلامه في التسهيل
وغيره من جواز ترخيم نحو المنتفي وجمع مذكر قبيل ما نسبه عدم موافقته على
ما ذكر مطلقا منه الفرق بين ذلك والمونث بالها الا ان يحمل ما افاده
كلامه على حالة الجمع والنصب وفيه نظر لانه مع بعده عن كلامه لا يفيد
بالنسبة لجمع المذكر لحصول اللبس فيه على الوجهين لانه اذا حذف علامة
التبس بالمفرد او كسر بها المضاف الى الياء قلبت الواو ياء وقد يفرق بين
المونث وغيره بان الها وضعت لتميز المونث فلا يليق حذفها عند اللبس
لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها هذا وقال المرادي واما
نحو غاز وقنسور فيقال في الاول غاز لغة من ينتظر يا غاز وعلى الثاني لغة
من لا ينتظر يا غاز وقد يمد بها همزة لوجهين احدهما انه لاستواء العلا
لان لاحقها علت اي الحذف والثاني انه صار كاسم تام على ثلثة
احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو واو وكمثرى
انتهى ونقل عن ناظر الجيش انه نازعه بان نوى الى اعلال لين ما لم يمتنع
حيث يتواقعا الاعلال الا في لما حيث يختلفان فلا كما في ما وبان صحة
الواو في ما وبيان الالف منقلبة فيه عن اصل والواو انما تقلب
همزة حيث وقعت طرفا بعد الف زائدة انتهى فان قلت ما وجه
جعل الباقي اسما برأسه قلت وجهه انهم يقدرون الحذف منسيا
منسيا لحق كان الاسم نوعا على هذه الاحرف الباقية فلذلك عاملوه معاملة
الاسم المستقل لان الحذف فيه لا للاعلال الحقيقي ومن لغتهم ان الحذوف
لا للاعلال الحقيقي كالمعدوم بدليل اعراب يدوم لما كان حذفه للتخفيف
وان كان فيه شائبة الاعلال ولو حذف للاعلال الحقيقي لبقي الباء على حاله
بدليل عصا وقاض فانه يمتنع الاعراب على الصاد والضاد ففي هذه

اللغة العليلة مستقولا يا حارث يا حايض الرا لانه يكون في ذلك لو كان اسما
مستعملا وتقول في ود يا عي لانك لما خففت التال يا الرخم وقد عرفت
الباقة اسما بر اسم ويجب ان يعامل معاملة قياس كلامهم انها فاقة
اخر الاسم واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء فوجب ان يقال
يا مخي وتقول في كروان يا كروان لانك لم تحذف الالف والنون من
مخي يعني في اخر الاسم واو متحركة قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب
الفا فوجب ان يقال يا كرو قوله ويجوز ان لا يقطع النظر عنه فيبقى ما كان
على ما كان عليه ولا يعل ان كان حرف علة وهذه اللغة هي الاكثر في كلامهم
وذلك لان الحذف للترخيم فحكم الموجود ولا نظر اذا القائل يا حارث معاملا
منه انه قاصد يا حارث واذا كان في حكم الموجود لفظا وقصدا
لفظا فانه اريد بلفظها لفظ حارث ثم لما انه حذف اخره تخفيفا
والما معنى فلانه اريد به مسمى حارث فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه
فلذلك يقال في حارث ونحو دعو وان يا حار بكسر الرا واو يا ثمو يا بقاء الواو
والضمة ويا كرو ويا بقاء الواو مفتوحة فيبقى ما قبل الحذوف على حاله
ورد على قوله فيبقى ما كان على ما كان عليه ما كان مدعى في الحذوف بعد
الف فانه ان كان له حركة اصلية حرك بها غير مضارع عاج تقول يا مضار
بالكسر ان كان اسم فاعل ويا بالفتح ان كان اسم مفعول ويا قاعاج بالضم
لان اصله عاجج ونحو حاقم وعجاد مسمى بهما فتقول في ترخيمهما يا حاد
ويا مجاد بدال مكسور وقولان هذه المركبة كانت كائنة فيهما قبل الادغام
وان كان اصله السكون حرك بالفتح نحو اسمها واسم لنبت اذا جعل
علما فتقول في ترخيمه يا اسمعا بحذف الراء الاخيرة وفتح الراء الساكنة
لان سكونها اصلي نحو نهر الحركة نظما قبل الادغام وهذا مذهب
سيبويه وحكى السيرافي وغيره عنه ان ذلك على سبيل الاختيار
مع جوازه الكسر ونقل صاحب دروس المسايل عن الفراء انه يسقط
كل حرف ساكن يبقى بعد حذف الاخر حتى ينتهي الى الاول فعلى هذا
تقول يا اسم وتقييد المسالة بان يكون المحذوف بعد الالف هو لاجل
التسهيل وليس على ما ينبغي فلو قلت في تصغير خاص خويص
ثم سميت به ثم رخمت فقلت يا خال ولم تقل يا خاو من الفعل في نحو غزا
الثوب او سميت به وخالفنا الاكثرون في رد ما حذف لاجل علامة
الجمع

الجمع فلا تشتغل باهذه الصورة من الحكاية المتقدمة وهي ما اذا سمي بجمع المذكر
السالم المحذوف منه ياخر المفرد لعلامة نحو قائمون واعلمون وقائمين
واعلمين فتقول في ترخيمه عند الاكثرين على لغة من ينتظر يا قائمو
ويا اعلمو برد المحذوف لاجل علامة الجمع وخالف في ذلك ابن الحاجب وقال
قال ابن الحاجب فلو قيل يا اعلمو ويا قاضي في هذه اللغة لم يبعد لان اسما كان
الاخر كانت ثابتة لفظا وهو نظر صحيح لكن لم اسمع من اهل هذه اللغة ما قال
الاكثرون فالوجه قبول ذلك اعتمادا على السماع والاقتياس لغتهم
هو ما قاله ابن الحاجب وابن مالك قوله وفي مضموم ياسفن بقي ضمة الصاد
في مثل هذه الصورة تتحد صورة المرخم على اللغتين من قوله بضم يجاز هو ياي
اواخرهن قوله الرا ربا الراء المخففة على ثلثة اسام زاد في الالو ومخ وغيره
قسما رابعا وهو ان يكون المحذوف كلمة وحرفا وذلك في اثنا عشر علما تقول
يا اثن لاثني عشر في موضع النون فتزلت هي والالف منزلة الزيادتين في اساد
علما ومثل اثنى عشر اثنتا عشرة وثلثا عشرة وقد يحذف المضاف
جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قال ابن جني وفي الجوهري وابن بري
وجماعة وقد هو مرخم صاحب على غير قياس والشارح لم يقصد الحصر
قوله وهو الغالب كما مثلنا انما كان الغالب ما ذكر لان الحذف خارج عن
القياس فمتى قل كان اولى ثم الحرف ان كان غير مشدد فحكم ما ذكر وان كان
مشددا سواء كان للالحاق نحو قرشت للبس فانه ملحق بمقطع
او لغير الالحاق نحو بعبر فالجمهور على حذف احد الحرفين وابقاء الاول
على سكونه فتقول في ترخيم الاول يا قرشب وفي الثاني يا معبد وقيل احد حرف
المشدد بكماله فتقول يا قرش ويا معب ولم تعرض لحذف من
ثلثة احرف وهو رعوتا ورهبوتا اذا سميت بهما ففي كل واحد منهما
ثلثة اوجه يا ميا الواو والتا والالف لانهم من الرغبة والرهبة حكمها
عند البصريين حذف الالف فقط وعند الكوفيين حذف الزوايد
الثلثة فتقول يا رعيب ويا رهيب قوله والثاني ان يكون حرفين اما حذف
من هذا الاخير فان لانتم لو حذف الحرف الاخير وحده لكان فيه حذف
الصحيح وابقاء المعتل فيكون الحرف العلة تنبيها على الصحيح فحذفوا
حرف العلة اتباعا وقلا الرضى لانه كان الاولى حذف الواو لكن لما
لم يكن اخر او الترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف

الاخر صار مقترنا فامتنع في السقوط وقوله فيما اجتمعت فيه اربعة شروط
الى اخره يشترط ايضا ان يكون قبل حرف العلة حرك من جنسه لفظا
او تقديرا والجر مجرى الرفع لا يشترط ان يجانسه الحركة وقد اختلف في
الياء والواو اذا انضم ما قبلهما على وجوه والاصح جواز حذفهما اتفاقا نحو مصطفين
ومصطفون علمين نبه عليه المصنف وغيره والحركة المجانسة فيهما مقدرة
لان اصلهما مصطفيون ومصطفوون ويشترط ايضا ان لا يكون مختوما بالتاء لانه
اذا حذفت منه التاء تؤتى من الحذف ولم يستتبع حذف فيها حذف حروف
فتقول في نحو عقبتاه يا عقبتا قوله ان يكون ما قبل الاخير زائدا
شامل للاخير الزائد كما في غزوان وسلمان والاصلي كما في منصور وامثاله اسما
فاما ان يكون علما مرتجلا او منقولا من اسم جمع اسمه وهو الظاهر
فان قلت بهذا فسرته التي في آخره تدل على واو هي لام الكلمة عند الجمهور
فوزنها افعال وزايده على رأي البعض فوزنه فعلا قوله ان يكون معتلا
اي حرف علة ولو عبر به كان ولي لان المعتل ما فيه حرف علة وهو
الالف والياء والواو قوله ان يكون ساكنا تقدم ان شرطه ان يكون
علة حركة مجانسة لفظا او تقديرا كما في مصطفون ومصطفين
مسمى بهما فحرف العلة فيه ليست الحركة المجانسة لظاهره وانما هي مقدرة
اذ اصل مصطفون ومصطفين مصطفيون ومصطفيين بياء
مضمومة في الاول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه تا مصطفا
عذف الواو والنون والياء والنون كما سيتي عليه بعد ما لك وكان
الاصل في ترخيمهما ان يقال يا مصطف حذفت الالف للالتقا
الساكنين وتركها فيلها على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يودي
الى الحذف من غير موجب اذ موجب حذفها وان الجمع وياؤه وقد ذهبت في
الترخيم فاحتاجوا الى الرد والالف كرد ان موجبها انقلبوا يا مصطفي واما
غير ابن مالك فذهبا الى عدم الرد لان الترخيم على من نوى يصير الحذوف
كالموجود وشرطا ايضا لجواز حذف الحرفين ان لا يكون مختوما
بالتاء لان ما فيه تا التانيث مختص باحكام منها انه لا يشترط الترخيم
علمية ولا زيادة على الثلثة كما مر وانه اذا حذف ت منه التاء تؤتى من
الحذف ولم يستتبع حذف فيها حذف في حرف قبلها فتقول في عقبتاه يا عقبتا
بالفتحة لا يرخم الا على نية المحذوف على ما مر وانه لا بد له من حرفين الذي من

من ندا يه تاما لكن يتاركه في هذا مالك وعامر وحارث لكثرة ما استعملوا فيه
هذا وقالا بن الحاجب في الكافي فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة
كاسما ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف
حذفتا الرضي يعني ابن الحاجب ما يحذف في الترخيم ثلثة اقسام
وهو اما حرف او كلمة او حرف واحد فحذف الحرف من في موضعين احدهما
اذا كان في آخر الكلمة وزيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا
لا انهما بمعنى واحد لان كلا واحد من زيادتي مسلمان ذكر المسلمون
بمعنى آخر فقولنا زيدتا معا وهما تان الزيادتان سنيعة احترازا عن زيادة
التثنية نحو زيدان ونحو ان علمين من زيادتا تاجر الموانث السالم نحو
مسلمات وزيادتا تا نحو مروان وعثمان ومسلمان وحمراوان وبالاولى
النفس وما اشبههما نحو كوفي ودوري وترسي والفا التانيث نحو حمرا
وحمراء الحالات ثم ذكر الالف التي قبلها كما في حبلى وعلباء ثم قال قوله
او حرف صحيح غير الف التانيث قبل مدة زايدة وذلك لانه لا يحذف
من نحو عثمان وسعلاء الا التا وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان
كانت على حرف فالنفي بهما قال قوله وهو اكثر من اربعة احرف فيدخل في قوله
او حرف صحيح قبله مدة ان قوله زيادتا في حكم الواحدة الى آخره قوله
الرابع ان يكون قبل ثلثة احرف فما فوقها انما اشترط ذلك لئلا
يلزم من حذف حرفين ومن عدم بقائه على اقل اصل بنية الاسم المعرب
فان قيل المنادى المفرد المبني يجوز ان يكون ثنائيا فما قولك ابا وه
عاض وهو فعل المعرب ولذا تعرب توابعه قوله يا مروان مطيق
محبوسه ترحوا الحباء وريحانا مياس قال الفرزدق في تخاطب مروان
ابن عبد الملك اراه يا مروان فرخم بحذف الالف والنون والحبا
بكسر الحا وبالباء الموحدة والمد العطا وزيها صاحبها اي صاحب
الحظيرة غير انس من جنابك قوله لان المعتل اصلي لان حرف العلة
اصلي لان المتقاسمين من حروف اصلي قوله مختوم بعني بكسر
الياء اذا كان اسم فاعل او فتحها بعني بفتح الياء ان كان اسم مفعول بقوله
فان دلت الياء التي قبلها فتحة على ما قبلها قوله وعن الاخفش
اجازة حذفها فتقول يا مختو قوله وفي نحو لا بعض علم اعطف على قوله
في نحو مختار اي ويجب الاقتصار على حذف ما في الحرف الاخير في نحو لا بعض

علما قولصه وددروع ولامص وفالفنا بوسه درع ه لامص ككتاب
ملسا لينة نوده وعن الفراء اجارة حذفهن فانهاجاءت من مجرى عمران
ومنصوره وادريس في حذف الحرفين جميعا نحو تقول ياسنع وياعم
وياسع ومذهب البصريين انه لا يحذف من ذلك الا الحرف فقط
لئلا يلتبس مرخم الاسم على حرفين ولم ينقل عن المصنف تبعا لابن
مالك الخلاف عن الفراء الا في نحو ثمود قال لانه حذف الحرف الاخير
وحده يودي الى ان يكون الباقي اسم المتمكن واوا مضموما ما قبلها
مولى وفي نحو هبيخ وهبوذ عطف على قوله في نحو حمار اي ويجب الاقتصار
على حذف الحرف الاخير في نحو هبيخ وقنور وهبيخ بفتح الهاء والباء
الموحدة والمثناة التحتية مشددة بعدها خاء معجمة قال الجوهري
الغلام المتملئ انتهى وقيل الغلام الناعم وقال ابن فارس في المجمل
يقال للجيد الجسيمة الجارية والجميعة مشبه بقنفر وقنور بفتح القاف
والنون والواو مشددة بعدها راء قال الجوهري هو الصعب الشرس
من كل شيء وقال ابن القطاع في الجمل القنور الفحل الرئيس قوله لان حرف العلة
محل الحذف للخصة بالمد كذا قوله وتقدم نظيره في الخزرج ووجه المنع في المركبة كمزج
مزج اعلم انه اختلف في ترخيم المعرب كمعدي كرب ومزج فالجمهور على منعه
مطلقا ومنع الكوفيون ترخيم ما اخره ويه قال ابو حيان الذي
البيانه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لانه فقد فيه ذلك لغات
الثنايا وينبغي ان لا يجوز ترخيم علم على حرفه لانه مبني لا تسبب البناء الخذام
والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف وضعفي
ان لا يجوز ترخيمه لانه لم يعهد عن العرب في شيء من كلامهم قال
ولم يعتمد الصحاة في ترخيمه على سماع انما قالوه بالقياس من جهة
ان الاسم الثاني منه فيه تاء التانيث فهو مل معاملتها بالحذف
في الترخيم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا اي كيفية ترخيمه فقال
البصريون كلهم يحذف الثاني منه فيقال في بعض موقت وحضرموت
عشر وسيبويه ياخضر وياحمة وبكيب ومنع ذلك الثاني كيا
لانه يلبس تا لمؤنث وقال بعضهم منه وقف او حرفان فقال يا
حضرم وبا تغلب لان الثاني هو المقصود بالنداء وردوا من حذف الثاني بانه يرجح
واجاب المانعون عن اللبس بانه يزول بالانتظار فيتعين اذا خيف

وقال

وقال الفراء فيما آخره ويه لا يحذف منه الا الها خاصة ثم تقلب الياء الفا
فيقال في بكيبويه بكيبوا واذا سمي باثني عشر واشتي عشرة رخم بحذف
العجز وبحذف معه الالف ايضا فيقال يا اثن ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما
لو لم يركبا وهذا بناء على ان المركب من العدد اذا سمي به يجوز ترخيمه
وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء فصل في الاستغاثة والمتدوب
قوله من اقام المنادى المستغاث اعلم ان كلامه اما ان يكون منادى صحا ان
يكون مستغاثا او غير عكس بدليل ان ما فيه الالف واللام وكذلك الضمير
يكون مستغاثا ولا ينادى والدليل على الاستغاثة قولهم فيما لك من ليل
كان مخرجه قولهم وهو كل اسم شامل للمضاف وغيره والنكرة غير المقصودة
ولا مانع من جهة المعنى فليراجع وقد ذكر الشاطبي ما حاصله التردد
في النكرة غير المقصودة والاقتضاء الاستغاثة على الاسم اصطلاحي
فان المستغاث حقيقة المعنى او التقدير مدلول اسلم قوله نودي
يخلص من باب وصف اللفظ بصفة المعنى لانهم كثيرا ما يصفون
الالفاظ بصفات معانيها المطابقة قوله لانها خاصة فلا يرد بعضهم
ان يا للمنادى البعيد وكالبعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقريب
الا اذا كان كالبعيد لاحتياجها الى مد الصوت لانه اعون على
اسراع الاجابة المحتاج اليها ويجوز اذا يقرن المستغاث بال الا حرف
النداء الا مباشرة قوله والغالب استعمالها مجرورا بلام مفتوحة الى الكسر
استعمالها مجرورا بلام مفتوحة وهي لام التخصيص دخلت على
المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء ضمنت
اللام لمناسبة معناها المعنى للاستغاثة اذ المستغاث مخصوص
من بين امثاله بالدعاء واعلم ان قوله والغالب لم اجره بوهم انه يجب
بجر اللام في غير الغالب مع ان الواقع انه لا يجر الا بالام فقط
وقد يقال ان الغلبة راجعة الى فتح اللام وحينئذ فلا ايهام
نعم المستغاث من اجله يجب باللام كثر او بن قليلا او ناما جروه
باللام علامة على الاستغاثة فان قيل كان حقه ان يعد دخول اللام
ان يبقى على بنائه ولا يوثر فيه حرف الجر نحو من قيل ومن بعد لانا
مرجعها لبنائه باق وهو كونه منادى علما قلت قيل الما دخل
على المنادى نائبة المنادى المضاف فاعرب وجه الشبه انه كلامنا

عامل ومعمول به المستغاث إذا كان مجرورا أما بكسرة ظاهرة نحو يا لزيد وعمرة
نحو يا للفقر وأما باللام نحو يا للزيدين في التثنية ويا للزيدين في الجمع وإذا كان
مبنيا فيترك على حاله نحو يا لرقاش ويحمل جر بلام مفتوحة إذا وصلت على
ظاهر نحو يا لزيد أو على ضمير غير متكلم نحو يا لك ويا له فإذا وصلت على ضمير
المتكلم كسرت نحو يا لي وكذا تكسر مع المعطوف إذا لم يكرر حرف النداء على ما
سيذكر وإنما فتحت اللام مع الظاهر لأنه حمل على الضمير واللام الداخلة عليه تفتح
وقيل فتحت فرقا بين لام المستغاث به والمستغاث وذهب الجمهور إلى أن هذه
اللام حرف مستقل بنفسه وليس مقتطعا من شيء والكوفيون إلى أنها مقتطعة من
ال فإذا أضفت يا زيد فالتقدير عندهم يا ال زيد حرف من الكلمة فأوها وعوضها
كثرة الاستعمال وتغيبت اللام واستدلوا بقوله فحي نحن عند الناس منكم
إذا الداعي المثوب قال يالا ولجاب بالجمهور بأنه يحتمل أن يكون لاما فقط والمنع
والمتأخر محذوف فإن أصحابهم لا فرار وضعف مذهبهم بأنه كان يقتضي أن لا
له نحو يا له ويا سواه ونحوها قوله وهي تعلقت عندنا حتى يا لما قام
من شيء العقل قالوا لم يصرف للمغني ورد بأن مخل الحرف لا على المجرور وقيد نظر لأنه
قد عمل في المحال في نحو قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف
البالي انتهى وقال بعضهم قد جاء مجيئا لا تنفك فيه حرف النداء مجرورا على مذهب من أن
حرف النداء عند اسم فعل قوله وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف
هو قول الأكثرين ألم في المغني وفيه واعترض بأنه متعد بنفسه وأجاب بأن أبا الربيع
بأنه ضمن معنى الانتماء نحو يا لزيد لعمرو أو لتشبيه في نحو يا سواه وأجاب ابن
عصفور وتبعه بأنه صنعت بالتزام الحذف فهو كحي تعديه باللام وأقول يجيء أن
على أيا له هذا الجواب وفيه نظر لأن اللام المتعدية لما هو كالجزء لا تحذف وصولا لا يقولون
يا لزيد إلا نادرة تحذف وأيضا فكان اللام لا تدخل في نحو زيدا فرقا بينه وبين ما
يلتزم الحذف قلت لما كثر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف وقلت
وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت إنما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة
لم يجز حذفه ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم يتنزل منزلته بل هو نظير قوله
ونسب ذلك لا سيبويه يعني نسب ابن الصائغ وابن عصفور إلى سيبويه كما في
المغني بدليل صحة استفتاحها انتهى وقد يقف بعضهم لأن فعل النداء يتعدى بنفسه
ورد بأن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عامل ومعمول يا المستغاث فان كان معربا اما بكسرة ظاهرة نحو يا لزيدا ومقدرة
نحو يا للفتى واما بالياء نحو يا للزيدين في التثنية ويا للزيدين في الجمع وان كان
مبنيا فيترك على حاله نحو يا لرقاش ويحمل جر بلام مفتوحة اتى بها دخلت على
ظاهر نحو يا لزيدا وعلى ضمير غير متكلم نحو يا لك ويا له فان دخلت على ضمير
المتكلم كسرت نحو يا لي وكذا يكسر مع المعطوف اذا لم يكرر حرف المنادى على ما
سيذكر وانما فتحت اللام مع الظاهر لانها دخل على الضمير واللام الداخلة عليه تفتح
وقيل فتحت فرقا بين لام المستغاث به والمستغاث وذهب الجمهور الى ان هذه
اللام حرف مستقل بنفسه وليس متعلقا بشيء والكوفيون الى انها مقتطعة من
ال فاذا اضفت يا زيد فالتقدير عندهم يا ال زيد حرف من الكلمة فاوها وعنها
لكثرة الاستعمال وقيت اللام واسسه نوا بقوله فخر تخونه منا الناس منكم
اذ الداعي المثوب قاد بالا ولجاب بالجمهور بانه يحتمل ان يكون لاتافة والمتبع
والمتادى محذوفان اعانهم الاقرار وضعف مذهبهم بان ذا لا يقال قيل لا الى
له نحو يا به ويا سه واهم ونحوها قوله وهي متعلقة عند ابن جني يا لما قام
من حيث العمل قال لما مصرف المخفى ورد بانه مخل الحرف الاصل في المجرور وفيه نظر لانه
قد عمل في المال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لذكرها الصاني وحشا
البالي انتهر وقال بعضهم قد يجيء نفيا نحو يحرف المنادى مجرورا على مذهب من ان
حرف النداء عند اسم فعل قوله وعند ابن الصايغ وابن عصفور بالنقل المحذوف
هو قول الاكثرين في المغني وفيه واعترض بانه متعد بنفسه واجيب بان المجاوز
بانه ضمن معنى الانتهاء نحو يا لزيد لعمرو او التعجب في نحو يا سه واهم واجيب
عصفور وجماعة بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتضى ان
على ابراه هذا الجواب وفيه نظر لان اللام المتعدية زايدة كما هدم وهو لا يقولون
بالزيادة قلت وايضا فان اللام لا تدخل في نحو زيد امرتيه مع ان الناصب
ملتزم الحذف قلت لما ذكرته الحفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف قلت
وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة
لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم يتنزل منزلته وجه قوله
ونسبه ذلك لا سيبويه يعني نسبه ابن الصايغ وابن عصفور الى سيبويه كما في
المغني بدليل صحتا سفاها انتهر وقال بعضهم لان فضل التدا يتعدى بنفسه
ورد بان